شرح علل الترمذي

لابن رجب الحنبلي

(المتوفى: ٧٩٥ هـ)

في ثوبه الجديد

مع مقدمة في علم العلل

تأليف

الدكتور همام عبد الرحيم سعيد

الجزء الثاني

دار الفاروق

عمّان - الأردن

شرح علل الترمذي

(٢)

حُقوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَة

الطَّبعَةُ الأولَى
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

المملكة الأردنية الهاشمية

٢٣٤.٣

- رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٢٣/٥/٢٣١٦)
- الحنبلي ، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن احمد بن عبد الرحمن بن الحسن . تحقيق همام عبد الرحيم سعيد .
- دار الفاروق للنشر والتوزيع
- الواصفات: /سنن الترمذي //علل الحديث //رواية الحديث//الحديث الشريف/
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية والعلمية عن محتوى هذا الكتاب.
- الكتب والدراسات التي تصدرها الدار تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها.

9 789923 380635

حقوق الطبع محفوظة. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته الى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق.

دار الفاروق للنشر والتوزيع

الأردن ـ عمان ـ العبدلي ـ عمارة جوهرة القدس
تلفون: ٠٠٩٦٢٦٤٦٤٠٠٦٤
E- mail: daralfarouq@yahoo.com

دار الفاروق للنشر والتوزيع

شرح علل الترمذي

لابن رجب الحنبلي
(المتوفى: ٧٩٥ هـ)

في ثوبه الجديد

مع مقدمة في علم العلل

تأليف
الدكتور همام عبد الرحيم سعيد

الجزء الثاني

دار الفاروق
عمان - الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

[المرسل]

قال أبو عيسى، رحمَه الله: والحديثُ إذا كان مُرسَلًا فإنه لا يصحُّ عندَ أكثرِ أهلِ الحديث، وقد ضعَّفه غيرُ واحد.

أخبَرنا عليُّ بن حُجْر، أخبَرنا بقيَّةُ بن الوليد، عن عُتبةَ بنِ أبي حَكيم[(١)]، قال: سمع الزُّهريّ إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوة يقول: قال رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ فقال الزُّهريّ: قاتلك الله يا ابن أبي فَرْوة تجيئنا بأحاديث ليس لها خِطَم ولا أَزِمَّة.

أخبَرنا أبو بكر، عن عليِّ بن عبد الله، قال: قالَ يحيى بنُ سعيد: مُرسَلاتُ مجاهدٍ أحبُّ إليَّ مِن مُرسَلات عطاءِ بن أَبي رباحٍ بكَثير، كان عطاءٌ يَحطِبُ[(٢)]؛ يأخذُ من كلِّ ضَرْب.

قال عليٌّ: قالَ يحيى: مُرسَلات سعيد بنِ جُبير أحبُّ إليَّ من مُرسَلات عطاء.

قلتُ ليحيى: مُرسَلاتُ مجاهدٍ أحبُّ إليك[(٣)] أم مُرسَلاتُ طاووس؟ قال: ما أَقربَهما؟

قال عليٌّ: وسمعتُ يحيى يقول: مُرسَلاتُ أبي إسحاقَ عندي شِبهُ لا شيء، والأعمشِ والتّيميِّ ويحيى بنِ أبي كَثير، ومُرسَلاتُ ابنِ عُيينةَ شِبهُ

---

(١) عتبة بن أبي حكيم الهمذاني أبو العبّاس الأردني، روى عن الزهري ومكحول، ذكره ابن حبان في «الثقات»، ووهنه بعضهم (ت ١٤٧). «تهذيب» ٧/ ٩٤.

(٢) لفظة «يحطب» ليست في د. وليست في الطبعات المحققة من «العِلَل» آخرَ «الجامع». ومعنى يَحْطب: يروي ما يتفق له من غير تثبت، وقد فسرها بقولها: يأخذ من كل ضرب.

(٣) لفظة «إليك» سقطت من الأصل، وأثبتناها من د، ظ.

الرِّيح. ثم قال: إي والله، وسُفيانِ بنِ سعيد. قلتُ ليحيى: فمُرسَلات مالك؟ قال: هي أحبُّ إليَّ. ثم قال يحيى: ليس في القومِ أَحدٌ أَصحَّ حديثًا من مالك.

حدَّثنا سَوّارُ بن عبد الله العَنْبريّ[(١)]، قال: سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ القَطّان يقول: ما قال الحسنُ في حديثِه: «قال رسولُ الله ﷺ» إلّا وجدْنا له أصلًا، إلا حديثًا أو حديثَين.

قال أبو عيسى: ومَن ضعَّف المُرسَلَ فإنه ضعَّفه مِن قِبَلِ أن هٰؤلاء الأئمَّةَ قد حدَّثوا عن الثِّقات وغيرِ الثِّقات، فإذا رَوى أحدُهم حديثًا وأرسلَه لعلَّه أخذَه عن غيرِ ثقة.

وقد تكلَّم الحسنُ البَصْريّ في مَعبَدٍ الجُهَنيِّ، ثم رَوى عنه.

حدَّثنا بِشْر بنُ معاذٍ البَصْريّ[(٢)]، حدَّثنا مَرحومُ بنُ عبد العزيز العَطّار، قال: حدَّثني أبي وعمِّي، قالا: سمِعْنا الحسنَ يقول: إياكم ومَعبدٌ الجُهَنيّ؛ فإنه ضالٌّ مُضِلّ.

قال أبو عيسى: ويُروى عن الشَّعبيّ[(٣)]، قال: «حدَّثنا الحارثُ الأعوَر، وكان كذّابًا»، وقد حدَّث عنه، وأكثرُ الفرائضِ التي يَرويها عن عليٍّ وغيرِه هي عنه.

وقد قال الشَّعبيُّ: الحارثُ الأعورُ علَّمني الفَرائض، وكان مِن أَفرَضِ الناس.

---

(١) سوار بن عبد الله العنبري أبو عبد الله البصري القاضي، وثقه النَّسائيّ وابن حبان (ت ٢٤٥). «تهذيب» ٤/ ٢٦٨.

(٢) بشر بن معاذ العقدي: أبو سهل البصري، الضرير روى عن أبي داود الطيالسي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (ت ٢٤٥). «تهذيب» ١/ ٤٨٥.

(٣) في د: «الحسن».

سمعتُ محمَّد بنَ بشّارٍ يقول: سمعتُ عبدَ الرَّحمٰن بنَ مَهديٍّ يقول: ألا تَعجَبونَ من سُفيانَ بن عُيينة؟ لقد تَركتُ لجابرٍ الجُعفيِّ بقولِه لِمَا رُوي عنه[١] أكثرَ من ألفِ حديث، ثم هو يُحدِّث عنه!

قال محمَّد بن بشّار: وتَركُ عبد الرَّحمٰن بنُ مَهديٍّ حديثَ جابرٍ الجُعفي.

قال أبو عيسى: وقد احتجَّ بعضُ أهلِ العِلم بالمُرسَل أيضًا.

حدَّثنا أبو عُبيدةَ بن أبي السَّفَر الكُوفي[٢]، حدَّثنا سعيد بنُ عامر[٣]، عن شعبةَ، عن سُليمان الأعمَش، قال: قلت لإبراهيم النَّخَعيِّ: أَسنِدْ لي عن عبد الله بنِ مسعود. فقال إبراهيم: إذا حدَّثتُك عن رجلٍ عن عبد الله، فهو الذي سمَّيتُ، وإذا قلتُ: قال عبدُ الله، فهو عن غير واحدٍ* عن عبد الله.

الكلام هٰهنا في حُكم الحديث المُرسَل، وقد ذَكر التِّرمذيُّ لأهل العلم فيه قولين:

أحدهما: أنه لا يصحُّ، ومرادُه: أنه لا يكون حُجّة. وحكاهُ عن أكثرِ أهل الحديث. وحكاه الحاكمُ عن جماعةٍ أهل الحديث من فقهاء الحِجاز، وسمَّى منهم: سعيدَ بن المسيّب، والزُّهريَّ، ومالكَ بن أنس، والأوزاعيَّ، والشافعيَّ، وأحمدَ، فمَن بعدَهم من فقهاء المدينة.

---

(١) كذا في الأصل. وفي الطبعات المحققة لـ«العلل» آخرَ «الجامع»: «لِمَا حَكى عنه»، وهو أوضح معنىً.

(٢) أبو عبيدة بن أبي السفر الكوفي هو أحمد بن عبد الله بن محمَّد الهمْداني، روى عنه أصحاب السنن، وقال أبو حاتم: شيخ (ت ٢٥٨)، «تهذيب» ١/ ٤٨.

(٣) سعيد بن عامر الضُّبَعي أبو محمَّد البصري، كان رجلًا صالحًا في حديثه بعض الغلط (ت ٢٠٨). «تهذيب» ٤/ ٥٠، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٥١.

* لوحة ٦٢/أ.

وفي حكايته عن أكثر مَن سمَّاه نظر، ولا يصحُّ عن أحدٍ منهم الطعنُ في المراسيل عمومًا، ولكن في بعضها.

وأسند التِّرمذيُّ قولَ الزُّهريّ لإسحاق بنِ أبي فَرْوة: قاتلكَ الله، تَجيئُنا بأحاديثَ ليس لها خِطَمٌ ولا أَزِمّة! يريد: لا أسانيدَ لها، وهٰذا ذمٌّ لمَن يُرسل الحديثَ ولا يسنده.

ورَوى سَلَمة بن العَيّار،(١) عمّن سمِعَ الزُّهريَّ يقول: ما هٰذه الأحاديثُ التي تأتونَ بها ليس لها خِطَمٌ وأَزِمّة! يعني الأسانيد.

وذَكر التِّرمذيُّ أيضًا كلامَ يحيى بن سعيدٍ القَطّان في أنّ بعض المُرسَلات أضعفُ من بعض. ومضمونُ ما ذَكره عنه تضعيفُ مرسَلات عطاء، وأبي إسحاق، والأعمشِ، والتَّيميِّ، ويحيى بن أبي كَثيرٍ، والثوريِّ، وابن عُيينة، وأنَّ مرسَلات مجاهدٍ، وطاووسٍ، وسعيد بن المسيّب، ومالك، أحبُّ إليه منها.

وقد أشار إلى عِلّة ذٰلك، بأن عطاءً كان يأخذُ عن كلِّ ضَرْبٍ، يعني أنه كان يأخذُ عن الضعفاء، ولا يَنتقي الرِّجال، وهٰذه العِلّة مطَّردةٌ في أبي إسحاق، والأعمش، والتّيميِّ، ويحيى بنِ أبي كَثير، والثَّوريِّ، وابنِ عُيينة، فإنه عُرف عنهم الرِّوايةُ عن الضُّعفاء أيضًا.

وأما مجاهد، وطاووسُ، وسعيد بنُ المسيّب، ومالكٌ، فأكثرُ تحرِّيًا في رواياتِهم، وانتقادًا لمَن يَروون عنه، مع أنّ يحيى بنَ سعيدٍ صرَّح بأن الكلَّ ضعيف.

---

(١) سلمة بن العيّار: هو سلمة بن أحمد الفزاري روى عن الأوزاعي، وهو من خيار أهل الشام (ت ١٦٣). «تهذيب» ٤/ ١٥٢، «منتخب الإرشاد»، لوحة ٢٣/ أ.

وقال ابنُ أَبي حاتم(١): حدَّثنا صالح بنُ أحمد بن حنبل، حدَّثنا عليُّ بن المَدينيّ، قال: قلتُ ليحيى بن سعيد: ابن المسيّب عن أبي بكر؟ قال: شِبهُ الرِّيح.

قال: وسمعتُ يحيى يقول: مالكٌ عن سعيد بن المسيّب أحبُّ إليَّ من سُفيانَ عن إبراهيم، قال يحيى: وكلٌّ ضعيف.

قال: وسمعتُ يحيى يقول: سُفيانُ عن إبراهيمَ شِبهُ لا شيء، لأنه لو كان فيه إسنادٌ صاحَ به. قال:

وقال يحيى: أما مجاهدٌ عن عليٍّ فليس بها بأس، قد أسندَ عن ابن أبي ليلى عن عليّ، وأما عطاءٌ، يعني عن عليٍّ، فأخافُ أن يكون مِن كتاب.

قال: وسمعتُ يحيى يقول: مرسَلات ابنِ أبي خالدٍ(٢) ليس بشيء، ومرسَلات عَمرو بن دينارٍ أحبُّ إليَّ.

قال: وسمعتُ يحيى يقول: مرسَلاتُ معاوية بن قُرّةَ(٣) أحبُّ إليَّ من مرسَلات زيدِ بن أسلَم.

وذَكر يحيى عن شُعبةَ أنه كان يقول: عطاءٌ عن عليٍّ إنّما هي من كتاب، ومرسَلاتُ معاويةَ بن قُرّة نَرى أنها عن شَهر بن حَوشَب.

---

(١) في «التقدمة»، وكذا النصوص التالية له، ص ١٣٠-١٣١، و٢٤٥-٢٤٦.

(٢) إسماعيل بن أبي خالد الأعمش، روى عن أبيه، وعن عدد من الصحابة وهو أصح الناس حديثًا عن الشعبي، ثقة (ت ١٤٦)، «تهذيب» ١/ ٢٩١، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٥٣، «مشاهير علماء الأمصار»، ص ١١١.

(٣) معاوية بن قرة بن إياس البصري يروي عن معقل بن يسار وأبي أيوب الأنصاري، كان من عقلاء الرجال لقي خمسة وعشرين صحابيًا، وهو ثقة (ت ١١٣)، «تهذيب» ١٠/ ٢١٦.

قال ابنُ أَبي حاتم: وحدَّثنا أحمدُ بن سِنانَ الواسِطيُّ، قال: كان يحيى ابنُ سعيدٍ لا يَرى إرسالَ الزُّهريِّ وقتادةَ شيئًا، ويقول: هو بمنزلةِ الرِّيح، ويقول: هٰؤلاء قومٌ حفّاظ كانوا إذا سمِعوا الشيءَ عَلِقوه[1].

وكلامُ يحيى بن سعيدٍ في تفاوت مراتبِ المُرسَلات بعضِها على بعض يدورُ على أربعة أسباب:

أحدُها: ما سَبق مِن أنَّ مَن عُرف روايتُه عن الضَّعفاء، ضُعِّفَ مرسلُه، بخلاف غيرِه.

والثاني: أنّ مَن عُرف له إسنادٌ صحيح إلى مَن أَرسل عنه، فإرساله خيرٌ ممّن لم يُعرف له ذٰلك. وهٰذا معنى قوله: مجاهدٌ عن عليٍّ ليس به بأس، قد أسندَ عن ابن أبي ليلى عن علي.

والثالث: أنّ مَن قوي حفظُه يَحفظُ كلَّ ما يسمعُه، ويَثبتُ في قلبه، ويكون فيه ما لا يجوزُ الاعتمادُ عليه، بخلاف مَن لم يكن له قوةُ الحِفظ، ولهٰذا كان سُفيانُ إذا مرَّ بأحدٍ يَتغنَّى يَسُدُّ أَذنيه حتى لا يدخلَ إلى قلبه ما يَسمعُه منه، فيَقِرَّ فيه.

وقد أَنكر مرّةً يحيى بنُ مَعين على عليِّ بن عاصمٍ حديثًا، وقال: ليس هو مِن حديثك، إنّما ذُوكرتَ به فوقع في قلبك، فظننتَ أنكَ سمِعتَه، ولم تَسمَعْه، وليس هو من حديثِك.

وقال الحُسين بن حُريث[2]: سمعتُ وكيعًا يقول*: لا يَنظرِ الرَّجلُ في كتابٍ لم يسمَعْه، لا يأمن أن يَعلَقَ قلبَه منه.

---

(١) في د، ظ، عقلوه.

(٢) الحسين بن حريث بن قطبة الخزاعي، ثقة (ت ٢٤٤)، «تهذيب» ٢/ ٣٣٣.

* لوحة ٦٣/ أ.

وقال الحُسين بن الحَسن المَرْوزيّ[١]: سمعتُ عبد الرَّحمٰن بن مَهديّ يقول: كنتُ عند أبي عَوانة، فحدَّث بحديثٍ عن الأعمش، فقلتُ: ليس هٰذا من حديثِك. قال: بلى. قلت: لا. قال: بلى. قلت: لا. قال: يا سَلامةُ هاتِ الدَّرْج[٢]، فأُخرِجَتْ فنظرَ فيه، فإذا ليس الحديثُ فيه، فقال: صدقتَ يا أبا سعيد، فمِن أين أُتيتُ؟ قلت: ذُوكرتَ به وأنت شابٌّ فظننتَ أنك سمِعتَه.

الرابع: أنّ الحافظَ إذا رَوى عن ثقةٍ لا يكادُ يَترك اسمَه، بل يُسمِّيه، فإذا تَركَ اسمَ الراوي دلَّ إبهامُه على أنه غيرُ مرْضيٍّ، وقد كان يفعلُ ذٰلك الثوريُّ وغيرُه كثيرًا؛ يُكنُّون عن الضَّعيف ولا يُسمُّونه، بل يقولون: عن رجلٍ، وهٰذا معنى قول القطَّان: لو كان فيه إسنادٌ صاحَ به، يعني: لو كان أَخذَه عن ثقةٍ لسمَّاه وأعلَنَ باسمِه.

مرسل الزُّهريّ ومنزلته

وخرَّج البيهقيُّ من طريق أبي قُدامةَ السَّرَخْسيِّ، قال: سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ يقول: مُرسَل الزُّهريِّ شرٌّ من مُرسَل غيرِه، لأنه حافظ، وكلُّ ما يَقدِرُ أن يُسمِّي سمَّى، وإنّما يَتركُ مَن لا يَستجيزُ أن يُسمِّيَه.

وقال يحيى بنُ مَعين: مراسيل الزُّهريِّ ليس بشيء.

وقال الشافعيُّ: إرسالُ الزُّهريِّ - عندنا - ليس بشيءٍ، وذٰلك أنّا نَجدُه يَروي عن سُليمان بنِ أرقم[٣].

---

(١) الحسين بن الحسن بن حرب السُّلَمي المروزي، نزيل مكة المكرمة، روى عن ابن المبارك وهشيم، صدوق (ت ٢٤٦)، «تهذيب» ٢/ ٣٣٤.

(٢) الدَّرْج، بفتح الدال وسكون الراء: الذي يُكتَب فيه، ومنه قولهم: أنفذتُه في دَرْج كتابي بسكون الراء، أي: في طَيِّه.

(٣) انظر: «الكفاية»، ص ٣٨٦.

وسليمان بن أرقم: أبو معاذ البصري، متروك الحديث، قال الجوزجاني: ساقط، وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث. «تهذيب» ٤/ ١٦٨، و«الميزان» ٢/ ١٩٦، «التاريخ الكبير» ٢/ ٤.

وقد رُوي أيضًا تضعيفُ مراسيل الزُّهريِّ عن يحيى بن سعيد، وأن أحمد ابنَ صالحِ المِصريَّ أنكرَ ذٰلك عليه، لكن من وجهٍ لا يَثبُت.

مراسيل الحسن

وأمّا مَراسيلُ الحسن البَصْريِّ، ففي كلام التِّرمذيِّ ما يقتضي تضعيفَها مع مَراسيل الشَّعبيّ، فإنه ذَكرَ أن الحَسن ضَعَّفَ مَعبَدًا ثم رَوى عنه، وأنَّ الشعبيَّ كذَّب جابرًا الجُعفيَّ ثم رَوى عنه، فتُضعَّفُ مَراسيلُهما حينئذ.

وما ذَكره عن يحيى القطّان أنَ مراسيلَ الحسن وَجَدَ لها أصلًا إلّا حديثًا أو حديثَين يدلُّ على أن مَراسيلَه جيِّدة.

وقال ابنُ عَدِيٍّ: سمعتُ الحَسن بن عثمان[١] يقول: سمعتُ أبا زُرْعة الرّازيَّ يقول: كلُّ شيءٍ يقول الحسن: «قال رسولُ الله ﷺ» وجدتُ له أصلًا ثابتًا ما خلا أربعةَ أحاديث.

وخرَّج عبدُ الغني بنُ سعيد، من طريق نَصْر بن مَرزُوق وسَلَمةَ بن مِكتَل، قالا: سَمِعنا الخَصِيبَ بنَ ناصح[٢] يقول: كان الحسنُ إذا حدَّثه رجلٌ واحدٌ عن النّبيِّ ﷺ بحديثٍ، ذَكرَه. فإذا حدَّثه أربعةٌ بحديثٍ عن النّبيِّ ﷺ، ألقاهم وقال: قالَ رسولُ الله ﷺ.

سَلَمة بن مِكْتَل مِصريٌّ، ذَكرَه ابنُ يونس.

والخَصِيب بن ناصِح مِصريٌّ - أيضًا - متأخِّر، لم يُدرِك الحسنَ، إنّما يَروي عن خالدِ بن خِدَاشٍ[٣] ونحوه، ويَروي عنه أيضًا عبدُ الرَّحمٰن بن عبدِ الله بن عبد الحَكَم[٤].

---

(١) هو: أبو حسان الزيادي، «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ٢٥)، و«تاريخ بغداد» ٧/ ٣٥٦.

(٢) الخصيب بن ناصح الحارثي البصري، (ت ٢٠٨)، بمصر وهو ثقة. «تهذيب» ٣/ ١٤٣.

(٣) خالد بن خداش بن عجلان الأزدي المهلبي، ثقة (ت ٢٢٤)، «تهذيب» ٣/ ٨٥.

(٤) أبو القاسم، المصري، قال أبو حاتم: صدوق (ت ٢٥٧)، «تهذيب» ٦/ ٢٠٨.

وقال محمَّد بنُ أحمد بن محمَّدِ بن أبي بكر المُقدَّمي(١): سمعتُ عليَّ بن المَدينيّ يقول: مُرسلاتُ الحَسن البَصْريِّ التي رواها عنه الثقاتُ صِحاحٌ، ما أقلَّ ما يسقطُ منها.

وقال ابنُ عبد البَرّ: رَوى عبَّاد بن منصور(٢)، سمعتُ الحسنَ، قال: ما حدَّثني به رجلانِ قلتُ: قال رسولُ الله ﷺ.

ورَوى محمَّد بن موسى الحَرَشيُّ(٣)، عن ثُمامةَ بن عَبيدة(٤)، حدَّثنا عَطيّةُ ابن مُحارِب، عن يونس(٥)، قال: سألتُ الحسنَ قلت: يا أبا سعيد، إنكَ تقول: قال رسولُ الله ﷺ، ولم تُدرِكْه! قال: كلُّ شيءٍ سمِعتَني أقوله: قال رسولُ الله ﷺ، فهو عن عليِّ بن أبي طالبٍ، رضي الله عنه، غيرَ أني في زمانٍ لا أَستطيعُ أن أَذكرَ عليًّا. وكان في عملِ الحَجّاج.

وهٰذا إسنادٌ ضعيف، ولم يَثبُت للحَسن سماعٌ من عليّ.

وذَكر البخاريُّ في «تاريخه» قال: قال الهيثمُ(٦) بن عُبيد الصِّيْد: حدَّثني أبي، قال: قالَ رجلٌ للحَسن: إنك لَتُحدِّثنا: قال النّبيُّ ﷺ، فلو كنتَ تُسندِ لنا؟

---

(١) محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن أبي بكر المقدمي: أبو عبد الله سمع من أهل بغداد وكان ثقة، صدوقًا (ت ٣٠١)، «الأنساب» ٤٥٠/أ.

(٢) عباد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري، روى عن عكرمة وعطاء والحسن، ثقة، اتهم بالقدر (ت ١٥٢)، «تهذيب» ٥/ ١٠٣، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم ٣/ ٨٦).

(٣) محمَّد بن موسى الحرشي يروي عن أبي داود الطيالسي وغيره، ضعفه أبو داود (ت ٢٤٨)، «تهذيب» ٩/ ٤٨٢، و«الجرح والتعديل»، (ج٤/ قسم١/ ٨٤).

(٤) ثمامة بن عَبيدة العبدي، متهم، «التاريخ الكبير» ٢/ ١٧٨، و«الميزان» ١/ ٣٧٢.

(٥) يونس بن عبيد، من الأعلام الثقات (ت ١٣٩)، «تهذيب» ١١/ ٤٤٣، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٤٥، و«الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ٢٤٢)، و«مشاهير علماء الأمصار»، ص ١٥٠.

(٦) ترجمته في «التاريخ الكبير» ٥/ ٤٥٢، و«الجرح والتعديل» (٤، قسم٢/ ٨٤).

قال: واللهِ ما كذَبناكَ ولا كُذِبْنا، لقد غزوتُ إلى خُراسانَ غزوةً معنا فيها ثلاثُ مئةٍ من أصحابِ محمَّدٍ ﷺ(١).

وهٰذا يدلُّ على أن مَراسيلَ الحسن، أو أكثرَها عن الصّحابة.

وضعَّفَ آخرونَ مراسيلَ الحسن:

رَوى حمَّادٌ، عن ابن عَون، عن ابن سِيرين، قال: كان هٰهنا ثلاثةٌ يُصدِّقون كلَّ من حدَّثهم، وذَكر الحسنَ وأبا العاليةِ ورجلًا آخر.

ورَوى جَريرٌ، عن رجلٍ، عن عاصمٍ الأحْوَل، عن ابن سِيرينَ، قال: لا تحدِّثْنا عن الحَسن، ولا عن أبي العالية؛ فإنّهما لا يُبالِيانِ عمَّن أخذا الحديث.

ورَوى داود* بن أبي هِند(٢)، عن الشعبيِّ، قال: لو لقيتُ هٰذا - يعني الحسنَ - لنَهيتُه عن قوله: «قالَ رسولُ الله ﷺ»؛ صحِبتُ ابنَ عمرَ ستّةَ أشهر فما سمعتُه قال: «قالَ رسولُ الله ﷺ» إلّا في حديثٍ واحد.

ورَوى شُعبة عن عبدِ الله بن صُبيح، عن محمَّد بن سِيرين، قال: ثلاثةٌ كانوا يصدِّقون مَن حدّثهم: أنسٌ، وأبو العاليةِ، والحسنُ البَصْريّ.

قال الخطيب: أرادَ أنس بنَ سِيرين، وفيه نظر.

وقال الإمام أحمد(٣): حدَّثنا أبو أسامةَ، عن وُهَيْب بن خالد، عن خالدٍ الحَذّاء، قال: سمعتُ محمَّد بنَ سِيرين يقول: كان أربعةٌ يُصدِّقون مَن حدّثهم، أبو العاليةِ، والحسنُ، وحُميدُ بن هلال، ورجلٌ آخرُ سمّاه.

---

(١) «التاريخ الكبير» ٥/ ٤٥٢.

* لوحة ٦٤/أ.

(٢) داود هذا ثقة (ت ١٣٩)، «تهذيب» ٣/ ٢٠٤، و«مشاهير علماء الأمصار»، ص ١٥١.

(٣) «العِلَل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد ١/ ١٤٦.

وقد كان ابن سِيرينَ يقول: سَلُوا الحسنَ ممّن سمِع حديثَ العَقيقة؟[١] وسلُوا الحسنَ ممّن سمِع حديثَ «عمّارٌ تقتلُه الفِئةُ الباغِية»[٢]؟

وقال أحمد في روايةِ الفضل بن زياد[٣]: مرسَلات سعيد بن المُسيّب أصحُّ المُرسَلات، ومرسَلات إبراهيمَ لا بأس بها، وليس في المُرسَلات أضعفُ من مراسِيل الحَسن وعطاء بنِ أبي رَباح؛ فإنّهما يأخذانِ عن كلٍّ.

وقال أحمدُ في رواية المَيمُوني وحنبلٍ عنه: مُرسَلات سعيدِ بن المسيّب صِحاحٌ، لا نرى أَصحَّ من مرسَلاته. زاد المَيمُوني: وأما الحسنُ وعطاءٌ فليس هي بذاك، هي أضعفُ المَراسيل كلِّها، فإنّهما كانا يأخذانِ عن كلّ.

وقال ابنُ سعد: قالوا: ما أَرسَل الحسنُ ولم يُسنِدْه فليس بحُجّة.

وقال أحمدُ في رواية ابنِه عبدِ الله: ابنُ جُرَيج كان لا يبالي مِن أين يأخذ، وبعضُ أحاديثه التي يُرسلُها، يقول: أُخبِرتُ عن فلان، موضوعة.

وممَّن تَكلَّم من السَّلف في المراسيل ابنُ سِيرين، وقد تقدّم قولُه: كانوا لا يَسألون عن الإسناد حتى وقعت الفِتنة. وقولُه لمّا حُدِّث عن أبي قِلَابة: أبو قِلَابةَ رجلٌ صالح، ولكن عمَّن أخذَه أبو قِلَابة؟

---

(١) أثر ابن سيرين هٰذا في تصريح الحسن بسماع حديث العقيقة من سمرة، أخرجه البخاريّ (٥٤٧٢م) من طريق حبيب بن الشهيد قال: أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن: ممن سمع حديث العقيقة؟ فسألته فقال: من سمرة بن جندب.
وحديث العقيقة أخرجه أبو داود ١/ ٩٥ (٢٨٣٧) من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة عن رسول الله ﷺ قال: «كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويدمى». وفي رواية أخرى ويسمى. وإسناده صحيح.

(٢) حديث عمار تقتله الفئة الباغية، أخرجه الإمام مسلم من طريق سعيد بن أبي الحسن، والحسن عن أمهما عن أم سلمة عن النّبيّ ﷺ مسلم ٤/ ٢٢٣٦ (٢٩١٦).

(٣) الفضل بن زياد أبو العبّاس القطان البغدادي كان من المتقدمين من أصحاب أحمد، يروي عنه يعقوب بن سُفيان. «طبقات الحنابلة» ١/ ٢٥٠.

وكذلك تقدَّم قولُ ابنِ المُبارَك، لمّا رُوي له حديثٌ عن الحجّاج بن دينار[١] عن النّبيِّ ﷺ: بينَ الحجّاج بنِ دينارٍ وبين النّبيِّ ﷺ مَفاوزُ تُقطَع فيها أعناقُ الإبل[٢].

وقد سَبقَ كلامُ شعبةَ ويحيى القطّان.

ولذلك ذَكرَ أصحابُ الشّافعيِّ أنّ مذهبَه أنَّ المَراسيلَ ليست حُجّة، واستثنى بعضُهم مراسيلَ سعيد بنِ المسيّب، وقال: هي حُجّةٌ عنده. قال أبو الطيِّب الطبريّ[٣]: وعلى ذلك يدلُّ كلامُ الشافعي. ومِن أصحابه مَن قال: إنما تصلُحُ للتّرجيح لا غير.

وقال يونسُ بنُ عبد الأعلى[٤]: قال لي الشافعيّ: ليس المُنقطِع بشيءٍ ما عدا مُنقطِعَ ابن المسيّب.

خرَّجه ابنُ أبي حاتم في أوّل «كتاب المَراسيل»[٥] عن أبيه، عن يونُس. وتأوَّله على أنَّ مُرادَه أن يُعتبَر بمَراسيل سعيد بنِ المسيّب.

وخرَّجه عبدُ الغنيِّ بنُ سعيد من طريق محمَّد بنِ سُفيانَ بن سعيدٍ المؤذن، عن يونُس، به.

---

(١) الحجاج بن دينار الأشجعي الواسطي يروي عن الحكم بن عتيبة ومنصور بن المعتمر ومعاوية بن قرة، ثقة، «تهذيب» ٢/ ٢٠٠، و«الجرح (١/ قسم٢/ ١٦٠).

(٢) أورده الإمام مسلم في مقدمة كتابه ١/ ١٦.

(٣) هو طاهر بن عبد الله بن عمر، الفقيه الشافعي، من أهل طبرستان، سمع الدارقطني، وولي القضاء (ت ٤٥٠)، «الأنساب» ٣٦٧/ أ.

(٤) يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري، من الأعلام. «تهذيب التهذيب» ١١/ ٤٤٠، «طبقات الشافعية» للسبكي ٢/ ١٧٠، «الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ٢٤٣).

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١٢/ ١٣.

قال ابنُ أَبي حاتم[١]: وسمعتُ أَبي وأبا زُرْعةَ يقولان: لا يُحتجُّ بالمَراسيل، ولا تقومُ الحُجّةُ إلَا بالأسانيد الصِّحاح.

وكذٰلك قال الدّارقطنيّ: المرسَل لا تقوم به حُجّة.

وخرَّج مسلم في مقدِّمة كتابه من طريق قيس بن سَعد، عن مجاهد، قال: جاء بُشَير بنُ كعبٍ العَدَويُّ[٢] إلى ابن عبّاس، فجعل يحدِّث ويقول: قال رسولُ الله ﷺ، فجعل ابنُ عبّاسٍ لا يأذنُ بحديثِه ولا ينظرُ إليه، فقال: يا ابنَ عبّاس، ما لي أَراك لا تَسمعُ لحَدِيثي؟ أُحدِّثُك عن رسولِ الله ﷺ ولا تَسمع؟! فقال ابنُ عبّاس: إنّا كنّا مرّةً إذا سمِعنا رجلًا يقول: قالَ رسولُ الله ﷺ ابتَدرَتْه أبصارُنا، وأصغَينا إليه بآذانِنا، فلمَّا ركبَ الناسُ الصَّعبَ والذَّلول لم نأخذ مِن الناس إلّا ما نَعرف[٣].

ثم قال مسلمٌ في أثناء كلامه: المرسَل في أصلِ قولِنا وقولِ أهل العِلم بالأخبارِ ليس بحُجّة[٤].

القولُ الثاني في المسألة: الاحتِجاجُ بالمُرسَل

وحكاه التِّرمذيُّ عن بعض أهلِ العِلم، وذَكرَ كلامَ إبراهيمَ النَّخَعيِّ أنه كان إذا أَرسَل فقد حدَّثه به غيرُ واحد*، وإن أَسنَدَ لم يكن عندَه إلّا عمَّن سمّاه. وهٰذا يقتضي ترجيحَ المرسَلِ على المسنَد، لكن عن النَّخَعيِّ خاصّةً، فيما أَرسلَه عن ابن مسعودٍ خاصّة.

---

(١) في «المراسيل»، ص ١٣.

(٢) بشير بن كعب العدوي، شهد اليرموك، تابعي، ثقة، «تهذيب» ١/ ٤٧١.

(٣) «مقدمة صحيح مسلم»، ص ١٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٠.

* لوحة ٦٥/أ.

وقد قال أحمدُ في مراسيل النَّخَعيّ: لا بأسَ بها.

وقال ابنُ مَعين[١]: مرسَلاتُ ابن المسيّب أَحبُّ إليَّ من مرسَلات الحَسن. ومرسَلاتُ إبراهيمَ صحيحةٌ إلّا حديثَ تاجر البَحرَين[٢]، وحديثَ الضَّحِك في الصّلاة[٣]. وقال أيضًا: إبراهيمُ أعجبُ إليَّ مرسَلاتٍ من سالمٍ والقاسمِ وسعيد بنِ المسيّب.

قال البيهقيُّ: والنَّخَعيُّ نجدُه يَروي عن قومٍ مَجهولين لا يَروي عنهم غيرُه، مثلُ هُنَيِّ بن نُويرةَ[٤]، وحِزَامةَ الطائيّ[٥]، وقَرْثَعٍ الضّبِّيِّ[٦]، ويزيدَ بن أوسٍ[٧]، وغيرِهم.

وقال العِجْليُّ: مرسَلُ الشَّعبيِّ صحيح، لا يكادُ يرسِل إلّا صحيحًا.

---

(١) «التاريخ والعِلَل»، رواية العبّاس الدوري عن يحيى بن معين، لوحة ٣٤/ أ.

(٢) حديث تاجر البحرين: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢/ ٤٤٨ (٨١٦٢)، وأبو داود في «المراسيل» (٧٢). من طريق الأعمش، عن إبراهيم النخعي، قال: جاء رجل فقال: يا رسول الله إني رجل تاجر أختلف إلى البحرين فأمره أن يصلي ركعتين. وهٰذا إسناد مرسل.

(٣) حديث الضحك في الصلاة: أخرجه الدارقطني ١/ ١٧١، من طريق الأعمش عن إبراهيم قال: جاء رجل ضرير والنّبيّ ﷺ في الصلاة، فتردَّى في بئر، فضحكوا، فأمرَ النّبيّ ﷺ مَن ضَحِك أن يعيد الوضوء والصلاة. وانظر: «المراسيل» لأبي داود ص٣.

(٤) هنى بن نويرة الضبي الكوفي، كان عابدًا، قتله شبيب الخارجي. «تهذيب» ١/ ٧٣.

(٥) حزامة الطائي: قال ابن حجر في «لسان الميزان» ٢/ ١٨٧، في ترجمة حِزَامةَ الطائي: عده البيهقيّ في شيوخ إبراهيم النخعي المجهولين، وأظنه بالخاء والزاي المعجمتين.

(٦) قَرْثَع الضبي: كان من القراء الأولين، مات في خلافة عثمان -، رضي الله عنه، - «تهذيب» ٨/ ٣٦٧، و«تبصير المنتبه»، ص ١١٢٥.

(٧) يزيد بن أوس، كوفي، روى عن أبي موسى، وقال في «التهذيب»: قال علي بن المَدينيّ: قلّ رجل من الأئمة إلا قد حدث عن رجل لم يرو عنه غيره، ثم قال: إبراهيم النخعي يروي عن يزيد بن أوس، ولا نعلم أحدًا روى عنه غيره. «تهذيب» ١١/ ٣١٥.

وقال الحسنُ بن شُجاعٍ البَلْخيّ: سمعتُ عليَّ بن المَدينيِّ يقول: مرسَلُ الشّعبيِّ وسعيد بنِ المسيّب أحبُّ إليَّ من داودَ بن الحُصَين[١] عن عِكرمةَ عن ابن عبّاس.

وقد استدلَّ كثيرٌ من الفقهاء بالمُرسَل، وهو الذي ذَكره أصحابُنا أنه الصَّحيحُ عن الإمام أحمد، وهو قولُ أبي حنيفةَ وأصحابِه، وأصحابِ مالكٍ أيضًا، هٰكذا أطلقوه، وفي ذٰلك نظرٌ سنَبيِّن علَّتَه، إن شاء اللهُ تعالى.

وحُكي الاحتجاجُ بالمرسَل عن أهلِ الكوفة، وعن أهلِ العراق جملةً، وحكاه الحاكمُ عن إبراهيمَ النَّخَعيّ، وحمَّاد بنِ أبي سُليمان، وأبي حَنيفة، وصاحبَيه.

وقال أبو داودَ السِّجِسْتاني في «رسالتِه إلى أهل مكة»[٢]: وأمّا المَراسيلُ فقد كان يَحتجُّ بها العلماءُ فيما مضَى، مِثل سُفيانَ الثّوريِّ، ومالكِ بنِ أنس، والأوزاعيِّ، حتى جاء الشافعيُّ فتكلَّم فيه، وتابعَه على ذٰلك أحمدُ بنُ حنبلٍ وغيرُه.

قال أبو داود: فإذا لم يكن مسندٌ ضدَّ المَراسيل، ولم يوجَد مسنَدٌ، فالمَراسيلُ يُحتجُّ بها، وليس هو مثلَ المتَّصلِ في القوّة، انتهى.

واعلَم أنه لا تَنافيَ بينَ كلامِ الحُفّاظ، وكلامِ الفُقهاء في هٰذا الباب، فإنّ الحُفّاظ إنّما يُريدونَ صحّةَ الحديث المُعيَّن إذا كان مرسَلًا، وهو ليس بصَحيحٍ على طريقتِهم؛ لانقطاعِه وعدمِ اتِّصال إسنادِه إلى النّبيِّ ﷺ.

---

(١) ترجمته في «مشاهير علماء الأمصار»، ص ١٣٥، «تهذيب» ٢/ ١٨١.

(٢) «رسالة أبي داود لأهل مكة» ص ٢٤.

وأمّا الفقهاءُ فمُرادُهم صحّةَ ذٰلك المعنى الذي دلَّ عليه الحديث، فإذا عَضَدَ ذٰلك المرسَلَ قرائنُ تدلُّ على أنَّ له أصلًا، قَوِيَ الظنُّ بصحّةِ ما دلَّ عليه، فاحتُجَّ به مع ما احتَفَّ به مِن القَرائن.

وهٰذا هو التَّحقيقُ في الاحتِجاج بالمُرسَل عند الأئمّة، كالشَّافعيِّ وأحمدَ وغيرِهما، مع أنَّ في كلام الشّافعيِّ ما يَقتضِي صِحَّةَ المُرسَل حينئذٍ.

وقد سَبقَ قولُ أحمدَ في مرسَلات ابنِ المسيّب: صِحاح.

ووقع مثلُه في كلام ابنِ المَدينيّ وغيرِه؛ قال ابنُ المَدينيّ في حديث يَرويه أبو عُبيدة بنُ عبد الله بنِ مسعودٍ[1] عن أبيه: هو مُنقطِع، وهو حديث ثبت.

قال يعقوبُ بنُ شَيبة: إنّما استجازَ أصحابُنا أن يُدخِلوا حديثَ أبي عُبيدةَ عن أبيه في المُسنَد، يعني في الحديث المُتّصل، لمَعرفةِ أبي عُبيدةَ بحديث أبيه وصحَّتِها، وأنّه لم يأتِ فيها بحديثٍ مُنكَر.

وقد ذكر ابنُ جَرير[2] وغيرُه أنّ إطلاقَ القولِ بأنّ المُرسَل ليس بحُجّة، من غيرِ تفصيلٍ، بِدعةٌ حدَثَتْ بعد المِئتَين.

ونحن نَذكُر كلامَ الشافعيِّ وأحمدَ في ذٰلك بحُروفِه:

---

(١) أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، سئل أبو زرعة عن اسمه فقال اسمه وكنيته واحد. وجاء في «التهذيب» أن اسمه عامر. روى عن أبيه ولم يسمع منه، وروى عن أبي موسى الأشعري وعائشة والبراء بن عازب، (ت ٨١). «تهذيب» ٥/ ٧٥، و«الجرح» (٤/ قسم٢/ ٤٠٣)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم، ص ١٥١.

(٢) ابن جرير: محمَّد بن جرير، أبو جعفر الطبري صاحب «التفسير» و«التاريخ». وهو من الأعلام الثقات (ت ٣١٠). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٧١٠، و«طبقات المفسرين» ٢/ ١٠٦، و«تاريخ بغداد» ٢/ ١٦٢، و«شذرات الذهب» ٢/ ٢٦٠.

كلام الشافعي في المرسل

قال الشّافعيُّ، رحمه الله، في «الرِّسالة»[(١)]: والمُنقطِع مختلِف، فمَن شاهدَ أصحابَ رسولِ الله ﷺ مِن التابعين، فحدَّث حديثًا منقطعًا عن النَّبيِّ ﷺ، اعتُبِر عليه بأُمور، منها: أن يُنظَر إلى ما أَرسَل من الحديث:

■ فإن شَرَكهُ الحُفّاظ المأمُونون فأَسنَدوه إلى رسولِ الله ﷺ بمِثل معنى ما رَوى، كانت هٰذه دِلالةً على صحَّةِ مَن قُبِلَ عنه وحِفْظِه.

■ وإن انفرَدَ بإرسال حديثٍ لم يَشْرَكهُ فيه مَن يُسنِده، قُبِلَ ما يَنفردُ به من ذٰلك، ويُعتبَر عليه بأن يُنظر:

- هل يوافقُه مرسَلٌ غيرُه ممَّن قُبِلَ عنه العِلم مِن غيرِ رجالِه الذين قُبِل عنهم؟ فإن وُجد ذٰلك كانت دِلالةً تقوِّي[(٢)] له مرسَلَه، وهي أضعفُ من الأُولى.

- وإن لم يوجَد ذٰلك، نُظِرَ إلى بعض ما يُروَى عن بعضِ أصحابِ النّبيِّ ﷺ قولًا له، فإن وُجِد يوافِق ما رُوي عن رسولِ الله ﷺ كانت في هٰذا دلالةٌ على أنه لم يأخُذ مرسَلَه إلّا عن أصلٍ يصحُّ، إن شاء الله.

- وكذٰلك إن وُجِد عوامُّ أهلِ العِلمِ يُفتُون بمِثلِ معنى ما رَوى عن النّبيِّ ﷺ.

- ثم يُعتبَر عليه بأن يكونَ إذا سمَّى مَن رَوى عنه لم يُسمِّ مجهولًا، ولا مَرغوبًا عن الرِّوايةِ عنه، فيُستدلُّ بذٰلك على صحّتِه فيما رُوي عنه.

■ ويكونُ إذا شَرَكَ أحدًا من الحُفّاظ في حديثٍ لم يُخالِفْه، فإن خالفَه ووُجد[(٣)] حديثُه أَنقصَ، كانت في هٰذه دلائلُ على صحَّةِ مَخرَجِ حديثِه.

---

(١) «الرسالة» بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، ص ٤٦١ - ٤٦٥.

(٢) في الرسالة بتحقيق الشيخ أحمد شاكر: يقوي، وأنا أميل إلى المثبت في النص.

(٣) في د، والأصل: «وجد»، والتصحيح من ظ.

ومتى خالفَ ما وَصفتُ أَضرَّ بحديثِه، حتى[(١)] لا يَسَعُ أحدًا قَبولُ مرسَلِه.

قال: وإذا وُجدَت[(٢)] الدّلائلُ بصحّةِ حديثِه بما وصفتُ، أَحبَبْنا أن نَقبَلَ مُرسَلُه. ولا نَستطيعُ أن نَزعُمَ أن الحُجّة تَثبتُ به[(٣)] ثُبوتَها بالمُتّصل، وذٰلك:

≡ أنّ معنى المُنقطِع مُغيَّبٌ؛ يُحتمَل أن يكون حَمَلَ عمَّن يُرغَب عن الرِّوايةِ عنه إذا سَمَّى.

≡ وأنَّ بعضَ المُنقطِعات، وإن وافقَه مرسَلٌ مِثلُه، قد يُحتمَل أن يكون مَخرَجُهما واحدًا من حيثُ لو سُمِّي لم يُقبَل.

≡ وأنَّ قولَ بعضِ أصحابِ النّبيِّ ﷺ إذا قالَ برأيِه، أو وافَقَه لم يدلَّ على صحَّةِ مخرَجِ الحديثِ دِلالةً قويّةً إذا نُظِر فيها. ويُمكن أن يكونَ إنّما غَلِطَ به حين سَمِعَ قولَ بعضِ أصحابِ النّبيِّ ﷺ فوافقَه. ويُحتمَل مثلُ هٰذا فيمَن يُوافقُه بعضُ الفقهاء.

قال: فأما مَن بعدَ كبارِ التّابعين، فلا أَعلمُ منهم أَحدًا يُقبَلُ مرسَلُه؛ لأمور:

أحدُها: أنّهم أشدُّ تجوُّزًا فيمَن يَروونَ عنه.

والآخَر: أنّهم تُوجدُ عليهم الدَّلائلُ فيما أَرسَلوا بضَعفِ مَخرجِه.

والآخَر: كثرةُ الإحالةِ في الأخبار، وإذا كَثُرت الإحالةُ، كان أمكَنَ للوَهمِ، وضَعفِ مَن يُقبَل عنه. انتهى كلامه.

---

(١) لفظة «حتى» سقطت من ظ.

(٢) في ظ: «وجدت من».

(٣) في الأصل: «بها»، والجادة ما أثبتنا.

مضمون كلام الشافعي

وهو كلامٌ حسنٌ جدًّا، ومضمونُه: أنّ الحديثَ المُرسَل يكون صحيحًا، ويُقبَل بشُروط، منها:

• في نفس المُرسِل، وهي ثلاثة:

أحدُها: أن لا يُعرَف له روايةٌ عن غيرِ مقبولِ الرِّواية، مِن مجهولٍ أو مَجرُوح.

وثانيها: أن لا يكونَ ممَّن يُخالفُ الحُفّاظَ - إذا أَسندَ الحديثَ - فيما أَسنَدوه، فإن كان ممَّن يخالفُ الحُفّاظ عند الإسنادِ لم يُقبَل مُرسَلُه.

وثالثها: أن يكونَ من كبارِ التّابعين، فإنّهم لا يَروون غالبًا إلّا عن صحابيٍّ أو تابعيٍّ كَبير، وأمّا غيرُهم من صغار التّابعينَ ومَن بعدَهم فيَتوسَّعون في الرِّوايةِ عمّن لا تُقبَل رِوايتُه، وأيضًا فكبارُ التّابعينَ كانت الأحاديثُ في وقتِهم الغالبُ عليها الصِّحةُ، وأمّا مَن بعدَهم فانتشرت في أيامِهمُ الأحاديثُ المُستحيلةُ، وهي الباطلةُ المَوضوعة، وكثُرَ الكذبُ حينئذٍ.

فهٰذه شَرائطُ مَن يُقبَل إرسالُه.

• وأمّا الخبَرُ الذي يُرسِلُه، فيُشتَرَط لصحَّةِ مَخرجِه وقَبولِه أن يَعضُدَه ما يدلُّ على صِحَّته، وأنَّ له أصلًا، والعاضدُ له أشياء:

أَحدُها - وهو أقواها -: أن يُسنِده الحُفّاظ المأمونونَ من وجهٍ آخرَ عن النّبيِّ ﷺ بمَعنى ذٰلك المرسَل، فيكونَ دليلًا على صحّةِ المرسَل، وأنَّ الذي أُرسِل عنه كان ثقةً.

وهٰذا هو ظاهرُ كلام الشّافعيّ، وحينئذٍ فلا يَرِدُ على ذٰلك ما ذكَره المُتأخِّرون أنَّ العملَ حينئذٍ إنّما يكونُ بالمسنَد دون المرسَل. وأجاب بعضُهم بأنّه قد يُسندُه مَن لا يُقبَل بانفرادِه، فيَنضمُّ إلى المرسَل فيَصحُّ، فيُحتجُّ بهما حينئذٍ.

وهٰذا ليس بشيءٍ، فإنّ الشّافعيَّ اعتبَر أن يُسنِدَه الحُفّاظُ المَأمونُون، وكلامُه إنّما هو في صِحّة المُرسَل وقَبولِه، لا في الاحتِجاج للحُكْم الذي دلَّ عليه المرسَل، وبينَهما بَون.

وبعدَ أن كتبتُ هٰذا وجدتُ أبا عَمرو بن الصَّلاح قد سَبَق إليه[1]، وفي كلام أحمدَ إيماءٌ إليه، فإنّه ذَكر حديثًا رواه خالدٌ، عن أبي قِلابةَ، عن ابن عبّاس، فقيلَ له: سمِعُ أبو قِلابةَ من ابن عبّاسٍ أو رآه؟ قال: لا، ولكنَّ الحديثَ صحيحٌ عنه، يعني عن ابن عبّاس، وأشارَ إلى أنه رُوي عن ابن عبّاسٍ من وجوهٍ أُخر.

[ثم وجدتُ في كلامِ أبي العبّاس بنِ سُريجٍ في رَدِّه على أبي بَكر بن أَبي داودَ ما اعتَرَضَ به على الشّافعيِّ أنَّ مُرادَ الشافعيِّ أنَّ المرسِلَ للحديث يُعتبَر أن تُوجدَ مراسيلُه توافقُ ما أَسندَه الحُفّاظ المأمونون، فيُستدلَّ بذٰلك على أنَّ لِمراسيلِه أصلًا، فإذا وجدنا له مرسَلًا بعد ذٰلك قُبِل، وإن لم يُسنِدْه الحُفّاظ. وكأنه اعتبَر أن يوجدَ الغالبُ على مَراسيلِه ذٰلك، إذ لو كان معتبَرًا في جميع مَراسيلِه لم يُقبَل له مرسَلٌ حتى يُسندَه الثقات، فيَعودُ الإشكال.

وهٰذا الذي قاله ابنُ سُرَيج مخالفٌ لما فهِمَ الناسُ من كلام الشّافعيِّ، مع مخالفتِه لظاهرِ كلامِه، والله أعلم][2].

---

(١) قال أبو عَمرو بن الصلاح في مقدمته، ص ٤٩: «ومن أنكر ذلك زاعمًا أن الاعتماد حينئذ يقع على المسند دون المرسل فيقع لغوًا، لا حاجة إليه، فجوابه، أنه بالمسند يتبين صحة الإسناد الذي فيه الإرسال حتى يحكم له مع إرساله بأنه إسناد صحيح تقوم به الحجة».

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من نسختي د، ظ.

وأبو العبّاس بن سريج أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، شيخ الإسلام وقدوة الشافعية في عصره، (ت ٣٠٦) وترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨١١، «طبقات الشافعية» ٣/ ٢١، =

والثاني: أن يوجدَ مرسَلٌ آخرُ موافقٌ له عن عالمٍ يَروي عن غيرِ مَن يَروي عنه المُرسِل الأوّل، فيكونَ ذٰلك دليلًا على تعدُّد مَخرجِه، وأنَّ له أصلًا، بخِلاف ما إذا كان المُرسِل الثاني لا يَروي إلّا عمَّن يَروي عنه الأوّل، فإنَّ الظاهرَ أنَّ مخرَجَها واحد، لا تعدُّد فيه. وهٰذا الثاني أضعفُ من الأوّل.

والثالث: أن لا يوجدَ شيءٌ مرفوعٌ يوافقُه، لا مسنَدٌ ولا مرسَل، لكن يوجدُ ما يوافقُه مِن كلام بعضِ الصَّحابة، فيُستدلُّ به[١] على أنَّ للمُرسَل أصلًا صحيحًا أيضًا، لأنَّ الظاهرَ أنّ الصحابيَّ إنّما أَخذ قولَه عن النّبيِّ ﷺ.

والرابع: أن لا يوجدَ للمُرسَل ما يوافقُه، لا مسندٌ، ولا مرسَلٌ، ولا قولُ صحابيٍّ، لكنّه يوجدُ عامّةُ أهلِ العِلم على القولِ به، فإنّه يدلُّ على أنَّ له أصلًا، وأنّهم مستنِدُون في قولِهم إلى ذٰلك الأصل.

فإذا وُجدت هٰذه الشَّرائطُ دلَّتْ على صحَّةِ المُرسَل، وأنَّ له أصلًا، وقُبِل واحتُجَّ به، ومع هٰذا فهو دونَ المُتَّصل في الحُجّة، فإن المُرسَل وإن اجتمعتْ فيه هٰذه الشُّروط، فإنه يُحتمَل أن يكون في الأصل مأخوذًا عن غير مَن يُحتجُّ به، ولو عضَدَه حديثٌ متّصلٌ صحيح؛ لأنه يحتملُ أن لا يكون أصلُ المرسَل صحيحًا. وإن عضدَه مرسَلٌ فيحتملُ أن يكون أصلُهما واحدًا، وأن يكون متَلقّىً عن غيرِ مَقبولِ الرِّواية. وإن عضدَه قولُ الصَّحابي فيحتملُ أنَّ

= «النجوم الزاهرة» ٣/ ١٩٤، «تاريخ بغداد» ٤/ ٢٨٧، وقد سقطت «أبي» من جميع النسخ والصحيح أبو بكر بن أبي داود. وأبو بكر بن أبي داود هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحافظ الكبير، رحل وسمع وصنف، حدث عنه الدارقطني، (ت ٣١٦). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٧٦٧، «طبقات المفسرين» للداودي ١/ ٢٢٩، «تاريخ بغداد ٩/ ٤٦٤، وقوله: «فيعود الإشكال» زيادة من ظ.

(١) لفظة «به» ليست في د، ظ.

الصَحابيّ قال برأيِه مِن غير سماعٍ من النّبيِّ ﷺ، فلا يكون في ذٰلك ما يقوّي المرسَل، ويحتملُ أنَّ المرسِل لمّا سمِعَ قولَ الصّحابيِّ ظنَّه مرفوعًا فغلِطَ ورَفَعه، ثم أرسَلَه ولم يسمِّ الصحابيَّ، فما أكثرَ ما يُغلَط في رفعِ المَوقوفات. وإن عضَدَه موافقةُ قولِ عامّة الفقهاء فهو كما لو عضَدَه صحابيٌّ وأضعفُ، فإنه يحتملُ أن يكون مستنَدُ الفقهاء اجتهادًا منهم، وأن يكون المُرسِل غلِطَ ورَفَع كلامَ الفقهاء، لكن هٰذا في حقِّ كبارِ التابعينَ بعيدٌ جدًّا.

وقال الشافعيُّ أيضًا في «كتاب الرَّهْن الصّغير» وقد قيلَ له: كيف قبِلتُم عن ابن المسيّب منقطعًا، ولم تَقبَلوه عن غيره؟ قال: لا نَحفظُ لابن المسيّب منقطعًا إلّا وجدنا ما يدلُّ على تسديدِه، ولا أثَر عن أحدٍ عرفناه عنه إلّا عن ثقة معروف، فمن كان مثلَ حالِه قَبِلنا منقَطِعَه.

وهٰذا موافقٌ لما ذَكره في «الرسالة»؛ فإنّ ابنَ المسيّب من كبارِ التابعين، ولم تُعرف له روايةٌ عن غير ثقة، وقد اقترَن بمَراسيلِه كلِّها ما يَعضدُها.

وقد قرَّرَ كلامَ الشافعيِّ هٰذا البيهقيُّ في مواضعَ من تصانيفِه كـ«السُّنن»، و«المدخَل»، و«رسالتِه إلى أبي محمَّدٍ الجُوَينيّ[1]» وأنكرَ فيها على الجُوينيِّ قولَه: لا تقومُ الحُجَّة بسِوى مُرسَل ابن المسيّب، وأنكرَ صحّةَ ذٰلك عن الشّافعيِّ، وكأنه لم يطَّلع على رِوايةِ الرَّبيع عنه التي قدَّمنا ذِكرَها.

قال البيهقيّ: وليس الحسنُ وابن سِيرينَ بدون كثيرٍ من التابعين، وإن كان بعضُهم أقوى مرسَلًا منهما أو من أحدِهما، وقد قال الشافعيُّ بمُرسَل الحسن حين اقترنَ به ما يَعضُده في مواضعَ، منها: «النِّكاح بلا وليّ»، وفي «النَّهي عن بيع

---

(١) أبو محمَّد الجويني: هو عبد الله بن يوسف والد إمام الحرمين الجويني، من الفقهاء، (ت ٤٣٨) بنيسابور، «طبقات الشافعية» للسبكي ٥/ ٧٣-٧٥.

الطعامِ حتى يَجريَ فيه الصَّاعان»، وقال بمُرسَل طاووسٍ، وعُروةَ، وأَبي أُمامةَ ابنِ سَهل، وعطاءِ بنِ أَبي رباح، وعطاءِ بنِ يَسار، وابنِ سِيرينَ، وغيرِهم مِن كبارِ التّابعين، حين اقتَرن به ما أكّده، ولم يَجد ما هو أَقوى منه، كما قال بمُرسَل ابن المسيّب في «النَّهي عن بَيع اللَّحم بالحيوان»[1]، وأكَّده بقولِ الصِّدِّيق وبأنه رُوي من وجهٍ آخرَ مرسلًا. وقال: مرسَل ابنِ المسيّب عندَنا حسن. ولم يقُل بمُرسَل ابن المسيّب في «زكاةِ الفِطر بمُدَّين من حِنطة»[2]، ولا بمُرسَلِه في «التَّوليةِ في الطّعام قبلَ أن يُستوفَى»[3]، ولا بمُرسَلِه في «دِيَة المُعاهد»[4]، ولا بمُرسَله «مَن ضَربَ أباه فاقتُلوه»[5]، لِمَا لم يَقترن بها من الأسباب ما يؤكِّدُها، أو لِما وُجِد مِن المُعارِض لها ما هو أَقوى منها. انتهى ما ذَكره البيهقيّ.

وأما مرسَلُ أبي العاليةِ الرِّياحي[6] في «الوُضوء مِن القَهقَهة في الصَّلاة»، فقد ردَّه الشافعيُّ وأحمد. وقال الشافعيُّ: حديثُ أبي العاليةِ الرِّياحيِّ رِياحٌ.

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ٢/ ٦٥٥، أبو داود في «المراسيل»، ص ٢١، والحاكم في «المستدرك» (٢٢٨٣) (طبعة الرسالة العالمية)، وإسناده صحيح إلى سعيد بن المسيب.

(٢) أخرجه أبو داود في «المراسيل»، ص ٢١ عن سعيد بن المسيب، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر مدين من حنطة.

(٣) أخرجه أبو داود في «المراسيل»، ص ٢٢ ونصه: لا بأس بالتولية في الطعام قبل أن يستوفى. والتولية في البيع وهي: أن يشتري الرجل سلعة بثمن معلوم، ثم يبيع تلك السلعة لرجل آخر بالثمن الذي اشتراها به فإن قال: وليتك إياها لم يجز أن يبيعه إياها بأكثر مما اشتراها أو بأقل، لأن لفظ التولية يقتضي دفعها إليه بمثل ما اشتراها به.

(٤) أخرجه أبو داود في «المراسيل»، ص ٢٨ ونصه: قال رسول الله ﷺ: «دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار».

(٥) أخرجه أبو داود في «المراسيل»، ص ٥١.

(٦) لفظة «الرياحي» ليست في د، ظ.

يُشيرُ إلى هٰذا المُرسَل، وأحمدُ ردَّه بأنه مرسَلٌ مع أنه يَحتجُّ بالمَراسيل كثيرًا، وإنّما ردّا هٰذا المُرسَلَ لأن أبا العاليةِ وإن كان مِن كبار التّابعين فقد ذَكر ابنُ سِيرينَ أنه كان يُصدِّق كلَّ مَن حدَّثه، ولم يَعضُد مُرسلَه هٰذا شيءٌ ممّا يَعتضِد به المُرسَل، فإنه لم يُرو من وجهٍ متّصلٍ صحيحٍ، بل ضعيفٍ، ولم يُرو مِن وجهٍ آخرَ مرسَلٍ إلّا من وجوهٍ تَرجعُ كلُّها إلى أبي العالية.

وهٰذا المعنى الذي ذَكره الشافعيُّ من تقسيم المَراسيل إلى صحيحٍ محتَجٍّ به، وغيرِ محتَجٍّ به[1]، يُؤخَذ من كلامِ غيرِه من العُلماء، كما تقدَّم عن أحمد وغيرِه تقسيمُ المَراسِيل إلى صحيحٍ وضعيف.

مذهب أحمد في المرسَل

ولم يُصحِّح أحمدُ المُرسَلَ مُطلقًا، ولا ضعَّفه مطلقًا، وإنّما ضعَّف مرسَلَ مَن يأخذُ عن غير ثقة، كما قال في مَراسيل الحَسن وعطاء، وهي أضعفُ المَراسيل، لأنّهما كانا يأخذانِ عن كلٍّ.

وقال أيضًا: لا يُعجبُني مَراسِيلُ[2] يحيى بنِ أبي كَثير، لأنه يَروي عن رجالٍ ضعافٍ صغار.

وكذا قولُه في مَراسيل ابنِ جُرَيج، وقال: بعضُها موضوعة.

وقال مُهنَّا: قلت لأحمد: لمَ كَرِهتَ مرسَلات الأعمَش؟ قال: كان الأعمشُ لا يُبالي عمَّن حدَّث.

وهٰذا يدلُّ على أنه إنّما يُضعِّف مراسيلَ مَن عُرف بالرِّواية عن الضُّعفاء خاصّةً، وكان أحمدُ يقوِّي مراسيلَ مَن أدركَ الصّحابةَ، فأرسَلَ عنهم.

---

(١) في د: «صحيح به، وغير صحيح به»، وفي ظ: «إلى محتج به وغير محتج».

(٢) لفظ «مراسيل» سقطت من د، ظ.

قال أبو طالب: قلتُ لأحمد: سعيدُ بن المسيّب عن عمر، حُجّة؟ قال: هو عندَنا حُجّة، وقد رأى عمرَ وسمِع منه، وإذا لم يُقبَل سعيدٌ عن عمر، فمَن يُقبَل؟ ومرادُه أنه سمِع منه شيئًا يسيرًا، لم يُرد أنه سمِعَ منه كلَّ ما رَوى عنه، فإنه كثيرُ الرِّواية عنه، ولم يَسمَع ذٰلك كلّه منه قطعًا.

ونَقلَ مُهنّا عن أحمدَ أنه ذَكرَ حديثَ إبراهيم بنِ محمَّد بنِ طلحةَ، قال: قال عمر: لأمنَعنَّ فُروجَ ذواتِ الأحسابِ إلّا مِن الأكْفَاء(1). قال: فقلتُ له: هٰذا مُرسَلٌ عن عمر؟ قال: نعم، ولكنَّ إبراهيم بنَ محمَّد بنِ طلحةَ(2) كبير.

وقال في حديث عِكرمةَ، عن النّبيِّ ﷺ «مَن لم يَسجد على أنفِه مع جبهتِه فلا صلاةَ له»(3): هو مرسَل، أخشى أن لا يكون ثَبَتَ(4).

وقالَ في حديث عِراكٍ(5) عن عائشة، حديثِ «حوِّلوا مِقعَدَتي إلى القِبلة»(6): هو أحسنُ ما رُوي في الرُّخصة وإن كان مرسَلًا؛ فإنَّ مخرجَه حسَن، ويعني

(١) أثر عمر هٰذا أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠٣٢٤)، وابن أبي شيبة (١٧٩٩٨) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن إبراهيم بن محمَّد بن طلحة قال: قال عمر بن الخطاب... فذكره.

(٢) إبراهيم بن محمَّد بن طلحة القرشي، ولد بعد يوم الجمل. وهو من الثقات النبلاء، (ت ١١٠). «تهذيب» ١/ ١٥٣، «مشاهير علماء الأمصار»، ص ٦٦.

(٣) أخرجه بهٰذا اللفظ ابن البختري، كما في «الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء» ٣/ ٣٩٢.
وأخرجه أبو داود في «المراسيل»، ص ٨ من طريق عاصم، عن عكرمة، قال: قال رسول الله ﷺ ورأى رجلًا يصلي لا يمس أنفه الأرض فقال: «لا تفعل»، أو قال: «لا تجزئ صلاة لا يمس الأنف»، أو قال: «لا يصيب الأنف منها ما يمس أو يصيب الجبين».

(٤) في الأصل: «ثبتًا»، والجادة ما أثبتنا.

(٥) عِراك: هو ابن مالك الكناني، ثقة، «تهذيب» ٧/ ١٧٢، «مشاهير علماء الأمصار»، ص ١١٦.

(٦) حديث عراك عن عائشة: أخرجه بهٰذا اللفظ أحمد ٤٣/ (٢٦٠٢٧) من طريق خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت، عن عراك بن مالك، عن عائشة. =

بإرسالِه: أنَّ عِراكًا لم يَسمَع من عائشة، وقال: إنّما يَروي عن عُروةَ عن عائشة. فلعلّه حسَّنه لأنّ عِراكًا قد عُرِفَ أنه يَروي حديثَ عائشةَ عن عُروة عنها.

مضمون كلام أحمد

وظاهرُ كلامِ أحمدُ أنّ* المُرسَل عندَه مِن نوعِ الضَّعيف، لكنه يأخذُ بالحديثِ إذا كان فيه ضعفٌ، ما لم يَجئ عن النّبيِّ ﷺ أو عن أصحابِه خلافُه.

قال الأثرَم: كان أبو عبد الله ربّما كان الحديثُ عن النّبيِّ ﷺ، وفي إسنادِه شيءٌ، فيأخذُ به إذا لم يَجئ خلافُه أثبتُ منه، مثلُ حديثِ عَمرو بن شُعيب[1]، وإبراهيمَ الهَجَريّ[2]، وربّما أخذَ بالحديثِ المرسَل إذا لم يَجيء خلافُه.

= وأخرجه ابن ماجه ١/ ١١٧. تحقيق محمَّد فؤاد عبد الباقي من الطريق نفسه عن عراك بن مالك، عن عائشة، قالت: ذكر عند رسول الله ﷺ- قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة. فقال: «أراهم قد فعلوها استقبلوا بمقعدتي القبلة». وهٰذا إسناد ضعيف لانقطاعه، فخالد بن أبي الصلت لم يسمع من عراك.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «العِلَل» ١/ ٢٩، وقال: قال أبي: فلم أزل أقفو أثر هٰذا الحديث حتى كتبت بمصر عن إسحاق بن بكر بن مضر، أو غيره، عن بكر بن مضر، عن جعفر ابن ربيعة، عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة، موقوف، وهٰذا أشبه. وانظر: «علل الدارقطني» ١٤/ ٣٨٤ (٣٧٣٣).

* لوحة ٦٩/ أ.

(١) عَمرو بن شعيب: ابن محمَّد بن عبد الله بن عَمرو بن العاص، أحد علماء زمانه، وهو ثقة. قال أبو زرعة: إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقالوا إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها. «ميزان الاعتدال» ٣/ ٢٦٣، «تهذيب» ٨/ ٤٨.

(٢) إبراهيم الهجري: إبراهيم بن مسلم العبدي، أبو إسحاق الكوفي: روى عن عبد الله بن أبي أوفى، وعنه شعبة وابن عيينة. وقد ضعفه بعض العلماء، كالنَّسائيّ، وابن عون، والبخاريّ، وأبي زرعة. «تهذيب» ١/ ١٦٤.

وقال أحمدُ - في رواية مُهّنا - في حديث مَعْمَرٍ، عن سالم، عن ابن عمر، أنّ غَيلانَ أَسلَمَ وعندَه عشْرُ نِسوة[(١)]، قال أحمد: ليس بصَحيحٍ، والعملُ عليه، كان عبدُ الرّزّاق يقول: عن مَعْمَرٍ عن الزُّهريِّ، مرسلًا.

وظاهرُ هٰذا أنه يَعملُ به مع أنه مُرسَلٌ وليس بصحيح، ويُحتملُ أنّه أراد: ليس بصَحيحٍ وصْلُه. وقد نصَّ أحمدُ على تقديم قولِ الصَّحابيِّ على الحديث المرسَل.

وهكذا كلامُ ابنِ المُبارَك، فإنه قد تقدَّم عنه أنه ضعَّف مرسَلَ حجّاجِ بن دينار، وقد احتَمَلَ مرسَلَ غيرِه، فرَوى الحاكمُ عن الأصَمّ[(٢)]: حدَّثنا عبدُ الله ابنُ أحمد بنِ حنبل، قال: وجدتُ في كتاب أبي، حدَّثنا الحسنُ بنُ عيسى، قال: حَدَّثتُ ابنَ المُبارَك بحديثٍ لأبي بكر بنِ عَيّاش، عن عاصِمٍ، عن النّبيِّ ﷺ، فقال: حَسَن. فقلتُ لابنِ المُبارَك: إنّه ليس فيه إسناد، فقال: إنَّ عاصمًا

---

(١) حديث أن غيلان أسلم وتحته عشر نسوة فقال له الرسول ﷺ «خذ منهن أربعًا». أخرجه أحمد في «المسند» ٢/ ١٣، ١٤، ٤٤، ٨٣، والتِّرمذيّ (١١٢٨)، وابن ماجه ١/ ٦٢٨ من طريق مَعْمَر، عن الزهري، عن سالم عن أبيه.

وأخرجه ابن أبي حاتم في العِلَل ١/ ٤٠٠، من رواية مَعْمَر عن سالم عن أبيه وقال: قال أبو زرعة: مالك عن ابن شهاب بلغني أصح.

وقال التِّرمذيّ في «العِلَل الكبير» (٢٨٣): وسألت محمَّدا عن حديث مَعْمَر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن غيلان بن سلمة، أسلم وتحته عشر نسوة. فقال: هو حديث غير محفوظ، إنما روى هٰذا مَعْمَر بالعراق، وقد روي عن مَعْمَر، عن الزهري هٰذا الحديث مرسلًا.

وكذا صوب المرسل الدارقطني في «العِلَل» ١٣/ ١٢٤.

(٢) الأصم: أبو العبّاس محمَّد بن يعقوب، محدث المشرق، حدث عنه الحاكم وخلق (ت ٣٤٦). «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨٦٤، و«النجوم الزاهرة» ٣/ ٣١٧.

يُحتمَلُ له أن يقول: قالَ رسولُ الله ﷺ. قال: فغَدوتُ إلى أبي بَكرٍ فإذا ابنُ المُبارَك قد سبَقَني إليه، وهو إلى جَنبِه، فظَنَنتُه قد سألَه عنه[1].

فإذا احتُملَ مرسلُ عاصمِ بن بَهدلةَ، فمُرسَل مَن هو أعلى منه مِن التابعين أَولى.

مراسيل سعيد بن المسيّب

وأمّا مَراسيلُ ابن المسيّب، فهي أَصحُّ المَراسيل، كما قال أحمدُ وغيرُه، وكذا قال ابنُ مَعين: أصحُّ المَراسِيل ابنُ المسيّب.

قال الحاكم: قد تأمّلَ الأئمّةُ المُتقدِّمون مَراسيلَه فوَجدوها بأسانيدَ صحيحة.. قال: وهٰذه الشّرائطُ لم تُوجد في مَراسيلِ غيرِه.

كذا قال، وهٰذا وجهُ ما نصَّ عليه الشافعيُّ في روايةِ يونسَ بنِ عبد الأعلى، كما سَبَق. وقد أنكَرَ الخطيبُ وغيرُه ذٰلك، وقالوا: لابنِ المسيّب مراسيلُ لا تُوجَدُ مسنَدة[2].

وقد ذَكَرَ أصحابُ مالكٍ أنَّ المرسَل يُقبَل إذا كان مُرسِلُه ممَّن لا يَروي إلّا عن الثِّقات.

وقد ذَكر ابنُ عبد البَرّ[3] ما يقتضي أنَّ ذٰلك إجماع، فإنّه قال: كلُّ مَن عُرف بالأخذِ عن الضُّعفاء، والمُسامحةِ في ذٰلك، لم يُحتجَّ بما أَرسلَه، تابعًا كانَ أو مَن دُونه، وكلُّ مَن عُرف أنّه لا يأخذُ إلّا عن ثقةٍ فتدليسُه ومُرسلُه مقبول، فمَراسيلُ سعيد بنِ المسيّب، ومحمَّد بنِ سِيرينَ، وإبراهيمَ النَّخَعيِّ

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم، ص ٢٦.

(٢) «الكفاية» ص ٤٠٥.

(٣) في «التمهيد» ص ١٨٠ وما بعدها (ط مؤسسة الفرقان).

عندَهم صِحاح، وقالوا: مَراسيلُ الحسن وعطاء لا يُحتج بهما[١] لأنهما كانا يأخُذانِ عن كلِّ أحد، وكذلك مَراسيلُ أَبي قِلابة، وأبي العالية، وقالوا: لا يُقبَل تدليسُ الأعمَش لأنه إذا وُقِفَ أحالَ على غيرِ مَليءٍ، يَعنُون: على غيرِ ثقةٍ؛ إذا سألتَه عمَّن هٰذا؟ قال: عن مُوسى بن طَريف[٢]، وعَبَايةَ[٣] بنِ رِبعِيّ، والحسنِ بنِ ذَكْوان[٤]. قالوا: ويُقبَل تدليسُ ابن عُيينة؛ لأنه إذا وُقِفَ أَحال على ابن جُرَيج ومَعْمَر ونُظرائهِما.

ثم ذَكَرَ بعد ذٰلك كلامَ إبراهيمَ النَّخَعيّ الذي خرَّجه التِّرمذيّ هٰهنا، ثم قال: إلى هٰذا نَزعَ مِن أصحابنا مَن زَعم أنَّ مُرسلَ الإمام أَولى من مُسندِه، لأنَّ في هٰذا الخبر ما يدلُّ على أن مراسيلَ النَّخَعيّ أقوى مِن مسانيدِه، وهو لعَمْري كذٰلك، إلّا أنَّ إبراهيمَ ليس بمِعيارٍ على غيرِه. انتهى.

وقولُ مَن قَبِلَ مَراسيلَ مَن لا يُرسلُ إلّا عن ثقةٍ يدلُّ على أنّ مذهبَه أن الرَّاوي إذا قال: «حدَّثني الثِّقة»، أنه يَقبلُ حديثَه ويَحتجُّ به، وإن لم يُسمِّ عينَ[٥] ذٰلك الرَّجل، وهو خلافُ ما ذَكرَه المتأخِّرون من المحدِّثين، كالخَطيبِ وغيرِه.

---

(١) كذا في الأصل، وفي «التمهيد»: «بها» وهو الأوجَه.

(٢) موسى بن طريف، وعباية بن ربعي: من غلاة الشيعة، رُوي عن الحسن أنه كان يروي عنهما على سبيل الاستهزاء. «ميزان الاعتدال» ٢/ ٣٨٧.

(٣) من غلاة الشيعة يروي عن علي، رضي الله عنه، وعنه موسى بن طريف. «ميزان الاعتدال» ٢/ ٣٨٧، و«لسان الميزان» ٣/ ٢٤٧، و«الضعفاء للعُقَيلي»، ص ٣٤٣.

(٤) الحسن بن ذكوان، أبو سلمة البصري، ضعيف، «تهذيب» ٢/ ٢٧٦، و«ميزان الاعتدال» ١/ ٤٨٩، و«التاريخ الكبير» للبخاري ٢/ ٢٩٣، و«ضعفاء النَّسائيّ»، ص ٣٤.

(٥) تحرفت في د، ظ إلى: «غير».

وذَكره أيضًا طائفةٌ مِن أهلِ الأُصول، كأبي بَكرِ الصَّيرَفي[١] وغيرِه، وقالوا: قد يُوثِّق الرَّجلُ مَن يَجرحُه غيرُه، فلا بدَّ من تسميتِه لنَعرفَ* هل هو ثقةٌ، أم لا؟

أمّا لو عُلِم أنه لا يُرسِل إلّا عن صحابيٍّ، كان حديثُه حجّةً، لأنّ الصحابة كلَّهم عُدول، فلا يضرُّ عدمُ المعرفة بعَين مَن رُوي عنه منهم.

وكذلك لو قال تابعيٌّ: «أخبَرني بعضُ الصحابة»، لكان حديثُه متصلًا يحتجُّ به، كما نصَّ عليه أحمد. وكذا ذَكرَ ابنُ عمّارٍ المَوصِلي[٢]، ومِن الأُصوليِّين أبو بكرٍ الصَّيرفي وغيرُه.

وقال البيهقيُّ: هو مرسَل.

[الاختلاف في تضعيف الرُّواة]

قال أبو عيسى، رحمه الله: وقد اختَلف الأئمّةُ مِن أهلِ العِلم في تضعيف الرِّجال، كما اختَلفوا في سِوى ذٰلك من العِلم، ذُكِر عن شُعبةَ أنه ضَعّفَ أبا الزُّبير المَكِّيَّ، وعبدَ الملك بنَ أَبي سُليمان، وحَكيمَ بن جُبير، وتَركَ الرِّوايةَ عنهم. ثم حدَّثَ شُعبةُ عمَّن دُون هٰؤلاء في الحِفظِ والعدالة، حدَّث عن جابرٍ الجُعفيِّ، وإبراهيمَ بن مُسلمٍ الهَجَريِّ، ومحمَّد بنِ عُبيد الله العَرْزَميِّ، وغيرِ واحدٍ ممّن يُضعَّفون في الحديث.

---

(١) أبو بكر الصيرفي: محمَّد بن عبد الله البغدادي، أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي، وشارح رسالته (ت ٣٣٠). وترجمته في «الأنساب»، ص ٣٥٨، «تاريخ بغداد» ٥/ ٤٤٩، «طبقات الشافعية» للسبكي ٣/ ١٨٦، «طبقات الشافعية» للإسنوي ٢/ ١٢٢.

* لوحة ٧٠/أ.

(٢) ابن عمار الموصلي: هو محمَّد بن عبد الله بن عمار الأزدي، نزيل الموصل، (ت ٢٤٢). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٤٩٤، «ميزان الاعتدال» ٣/ ٥٩٦.

حدَّثنا محمَّد بنُ عَمرو بن نَبْهان البَصْريُّ(١)، حدَّثنا أُميَّة بنُ خالد، قال: قلتُ لشُعبة: تَدَعُ عبدَ الملك بنَ أبي سُليمانَ وتُحدِّث عن محمَّد بنِ عُبيد الله العَرْزَمي؟! قال: نعم.

قال أبو عيسى: وقد كان شُعبةُ حدَّث عن عبدِ الملك بنِ أَبي سُليمان، ثم تَركَه، ويقال: إنّما تَركَه لِما تفرَّد بالحديث الذي رُوي عن عطاءِ بن أبي رباح، عن جابر بنِ عبدِ الله، عن النّبيِّ ﷺ قال: «الرَّجلُ أحقُّ بشُفعتِه، يُنتظَرُ بها وإن كان غائبًا، إذا كان طريقُهما واحدًا»(٢).

وقد ثبّتَ غيرُ واحدٍ من الأئمّة، وحدَّثوا عن أبي الزُّبير، وعبدِ الملك بنِ أبي سُليمان، وحَكيمِ بنِ جُبير.

حدَّثنا أحمدُ بن مَنِيع(٣)، أخبرنا هُشَيم، أخبرنا حَجّاجٌ وابنُ أبي ليلى، عن عطاءِ بن أبي رَبَاح، قال: كنّا إذا خرجْنا من عند جابرِ بنِ عبد الله تَذَاكرْنا حديثَه، وكان أبو الزُّبير أحفظَنا للحديث.

---

(١) محمَّد بن عَمرو بن نبهان البصري، «تهذيب» ٩/ ٣٧٧.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥١٨)، والتِّرمذيّ (١٣٦٩)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٦٢٦٤) و(١١٧١٤)، وابن ماجه (٢٤٩٤)، من طريق عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بشفعته، ينتظر به وإن كان غائبًا، إذا كان طريقهما واحدًا». قال التِّرمذيّ: حديث حسن غريب، ولا نعلم أحدًا روى هٰذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هٰذا الحديث. وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث، لا نعلم أحدًا تكلم فيه غير شعبة من أجل هٰذا الحديث. وقد روى وكيع، عن شعبة، عن عبد الملك بن أبي سليمان هٰذا الحديث. وروي عن ابن المبارك، عن سُفيان الثوري قال: عبد الملك بن أبي سليمان ميزان، يعني: في العلم. والعمل على هٰذا الحديث عند أهل العلم: أن الرجل أحق بشفعته وإن كان غائبًا، فإذا قدم فله الشفعة وإن تطاول ذلك.

(٣) أحمد بن منيع: روى عن ابن عيينة وهشيم، ثقة (ت ٢٤٤). «تهذيب» ١/ ٨٤.

حدَّثنا محمَّد بنُ يحيى بن(١) أبي عُمرَ المَكِّي، حدَّثنا سُفيانُ بن عُيينة، قال: قال أبو الزُّبير: كان عطاءٌ يُقدِّمُني إلى جابرِ بنِ عبد الله فأحفظُ لهم الحديثَ.

حدَّثنا ابنُ أبي عُمر، حدَّثنا سُفيان، قال: سمعتُ أيوبَ السَّختِيانيَّ يقول: حدَّثني أبو الزُّبير، وأبو الزُّبير! قال سُفيانُ بيدِه فقَبَضها. قال أبو عيسى: إنّما يعني به الإتقانَ والحِفظ.

ويُروى عن عبدِ الله بنِ المُبارَك أنّه قال: كان سُفيانُ يقول: كان عبدُ الملك بنُ أبي سُليمان ميزانًا في العِلم.

حدَّثنا أبو بكر، عن عليِّ بن عبد الله، قال: سألتُ يحيى بنَ سعيدٍ عن حَكيم بنِ جُبير، فقال: ترَكَه شُعبةُ من أجلِ الحديثِ الذي رَوَى في الصَّدَقة؛ يعني حديثَ عبد الله بنِ مسعودٍ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَن سأَل النّاسَ، وله ما يُغْنيه، كان يومَ القيامةِ خُمُوشًا في وجهِه». قالوا: يا رسولَ الله، وما يُغْنيه؟ قال: «خَمسونَ دِرهمًا، أو قيمتُها من الذَّهب»(٢).

---

(١) «يحيى بن» سقطت من د، ظ. ومحمَّد بن يحيى بن أبي عمر العدني المكي، كان رجلًا صالحًا، وكان به غفلة، وهو صدوق. «الجرح والتعديل» (٤/ قسم١/ ١٢٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٢٦)، والتِّرمذيّ (٦٥٠) و(٦٥١)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٢٣٨٤)، وابن ماجه (١٨٤٠) من طرق عن حكيم بن جبير، عن محمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن يزيد، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود. وهو حديث صحيح لغيره، حكيم بن جبير ضعفه جمهور أهل الحديث، كأحمد وابن معين وابن مَهديّ والنَّسائيّ وغيرهم، لكنه متابع، وقد ذكر سُفيان الثوري: أنه قد تابعه زبيد بن الحارث اليامي. ولحديثه هٰذا ما يشهد له عن غير واحد من الصحابة، منها: عن أبي هُريرةَ، عند مسلم (١٠٤١)، وعن أبي سعيد الخدري عند أبي داود (١٦٢٨)، وصححه ابن حبان (٣٣٩٠)، وعن رجل من بني أسد نحوه، عند أحمد في «المسند» ٤/ ٣٦، وعن سهل بن الحنظلية، عند أحمد أيضًا ٤/ ١٨٠، وعن سمرة بن جندب، عند أحمد ٥/ ١٩ و٢٢ وأسانيدها كلها صحيحة. =

قال عليٌّ: قال يحيى: وقد حدَّث عن حَكيم بنِ جُبير سُفيانُ الثّوريُّ وزَائِدةُ.
قال عليٌّ: ولم يَرَ يحيى بحديثِه بأسًا.

أخبرنا محمودُ بنُ غَيلانَ، حدَّثنا يحيى بنُ آدمَ، عن سُفيانَ الثّوريِّ، عن حَكيم بن جُبيرٍ بحديثِ الصَّدَقة. قال يحيى بنُ آدم، فقال عبدُ الله بنُ عثمان صاحبُ شُعبةَ لسُفيانَ الثّوريِّ: لو غيرُ حَكيمٍ حدَّث بهٰذا. فقال له سُفيان: وما لِحَكيم، لا يحدِّثُ عنه شَعبة؟! قال: نعم. فقال سُفيانُ الثّوريُّ: سَمعتُ زُبيدًا[1] يحدِّث بهٰذا عن محمَّد بنِ عبد الرَّحمٰن بنِ يَزيد[2].

قد تقدَّم أنّ رُواة الحديث أربعةُ أقسام:

١ - مَن هو متَّهم بالكذب.

٢ - ومَن هو صادقٌ، لكن يغلبُ على حديثِه الغلطُ والوَهم، لسُوءِ حفظِه. وهٰذان القِسمانِ متروكان.

٣ - ومَن هو صادقٌ ويَغلطُ أحيانًا. وهٰذا القِسمُ هو المُحتجُّ بحديثِه.

٤ - ومَن هو صادقٌ ويُخطئُ كثيرًا ويَهِمُ، ولكن لا يغلبُ الخطأُ عليه. وهٰؤلاء مختلَفٌ في الرِّواية عنهم والاحتجاجِ بهم.

= وحكيم بن جبير لم ير يحيى القطان بحديثه بأسًا، كما رواه التِّرمذيّ بإثر (١٥٥) عن علي ابن المَدينيّ عنه، وقال أبو زرعة: محله الصدق. قلنا: إنما تكلم فيه شعبة لأجل هٰذا الحديث، كما قال يحيى القطان، وهٰذا الحديث قد حسنه التِّرمذيّ، ووافقه ابن العربي في «العارضة» ٣/ ١٤٨، وقال الذهبي في «معجم شيوخه» ٢/ ٨٦: صالح الإسناد.

(١) زُبيد بن الحارث بن عبد الكريم: روى عنه الثوري وشعبة، قال يحيى القطان ثبت، ووثقه ابن معين وأبو حاتم (ت ١٢٢). «تهذيب» ٣/ ٣١٠.

(٢) محمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن يزيد بن قيس النخعي، روى عن أبيه وعمه الأسود، وعم أبيه علقمة، كان ثقة قليل الحديث. «تهذيب» ٩/ ٣٠٨.

وسبقَ الكلامُ على ذٰلك كلِّه مستوفى.

وبقي الكلامُ في أن بعضَ الرُّواة* يَختلفُ الحُفّاظ فيه مِن أيِّ هٰذه الأقسام هو، فمِنهم مَن يُختلَف فيه هل هو متّهَمٌ بالكذب، أم لا؟ ومنهم مَن يُختلَف فيه هل هو ممَّن غلبَ على حديثِه الغَلطُ أم لا؟ ومنهم مَن يُختلفُ فيه هل هو ممَّن كثُرَ غلطُه وفحُش، أم ممَّن قلَّ خطؤه ونَدَر؟

وقد ذَكرَ التِّرمذيُّ هنا بعضَ مَن اختُلِف في تركِ حديثِه، وفي الرِّوايةِ عنه، ونحن نذكُرُ أمثلةَ هٰذه الأقسامِ الثلاثةِ التي ذكرناها، إن شاء الله.

فمِثال القِسم الأوّل، وهو:

مَن اختُلف فيه هل هو متهَم بالكذب أم لا؟

• عكرمة مولى ابن عبّاس(١): اتَّهمه بالكذب جماعةٌ، منهم: سعيدُ بن المسيّب، والقاسم بنُ محمَّد، وعطاءٌ، وعليُّ بن عبد الله بنِ عبّاس، ويحيى ابنُ سعيدٍ الأنصاريُّ، وغيرُهم.

وأنكرَ ذٰلك جماعة آخَرون: قال أيوب: لم يكن بكذّاب، ولم أكُن أتَّهِمُه(٢). ووثَّقه ابنُ أبي ذِئب. وقال بَكرٌ المُزَني(٣): أشهدُ أنه صَدوق. ووثّقه أيضًا من الحُفّاظ يحيى بنُ مَعينٍ وغيرُه. وخرَّج له البخاريُّ في «صحيحه».

---

* لوحة ٧١/أ.

(١) ترجمته في «الجرح والتعديل» (٣/ قسم٢/ ٧)، «تهذيب» ٧/ ٢٦٣، «النجوم الزاهرة» ١/ ٢٦٣، و«مشاهير علماء الأمصار»، ص ٨٢، و«الضعفاء للعُقَيلي»، لوحة ٣٣٤.

(٢) انظر «الضعفاء» للعُقَيلي، لوحة ٣٣٤.

(٣) بكر بن عبد الله المزني، تابعي، ثقة (ت ١٠٨). «تهذيب» ١/ ٤٨٤، «مشاهير علماء الأمصار»، ص ٩٠.

وقال ابنُ عَديٍّ(١): إذا رَوى عنه الثِّقاتُ فهو مستقيمُ الحديث، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه.

وقال أحمد - في روايةٍ عنه -: عَمرو بنُ أبي عَمرو، كلُّ شيءٍ يَرويه عن عِكرمةَ مُضطرِب، وكذا كلُّ مَن يَروي عن عِكرمةَ؛ سِماكٌ وغيرُه. قيل له: فتَرى هٰذا من عِكرمةَ أو منهم؟ قال: لا، ما أَحسَبُه إلّا مِن قِبَلِ عِكرِمة.

وقال أحمدُ بنُ القاسم(٢): رأيتُ أحمدَ ضعَّف رِوايةَ عِكرمَة، ولم يَرَ روايتَه حُجّة.

قال أبو بكر الخَلّال: هٰذا في حديثٍ خاصّ. قال: وعِكرمةُ عند أَبي عبدِ الله ثقةٌ يَحتجُّ بحديثِه.

كذا قال، والظاهرُ خلافُه، وقد يكونُ عن أحمدَ فيه روايتان، فإن المَرُّوذيَّ نَقَلَ عن أحمدَ أنه قال: عِكرمةُ يُحتجُّ به.

وذَكرَ يحيى بنُ مَعين عن محمَّد بنِ فُضَيل، حدَّثنا عثمانُ بنُ حَكيم قال: جاءَ عِكرمةُ إلى أَبي أُمامةَ بنِ سَهْل، وأنا جالسٌ عندَه، قال: يا أبا أُمامة، أَسمعتَ ابنَ عبّاسٍ يقول: ما حدَّثكم عِكرمةُ عنِّي بشيءٍ فصدِّقوه، فإنه لن يَكذِبَ عليَّ؟ قال: نعم.

وقال ابنُ مَعين: إذا سمعتَ مَن يقعُ في عِكرمةَ فاتَّهِمْه على الإسلام.

وقال أبو حاتمٍ الرّازيُّ(٣): يُحتجُّ بحديثِه إذا رَوى عنه الثقات. قال: والذي أَنكَر عليه مالكٌ ويحيى بنُ سعيدٍ فلِسبَبِ رأيِه. يعني أنه نُسِب إلى رأي الخَوارج.

---

(١) «الكامل» لابن عدي المجلد الرابع، لوحة ١٦٦/ ب (٥/ ٢٧١ ط دار الفكر).

(٢) أحمد بن القاسم: صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، «طبقات الحنابلة» ١/ ٥٥.

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ قسم٢/ ٨).

وأمّا تكذيبُ ابنِ عُمر له، فقد رُوي مِن وجوهٍ لا تصحُّ، وقد أنكرَه مالك؛ قال إسحاقُ بنُ عيسى: قلتُ لمالك: أبلَغكَ أنَّ ابنَ عمر قال لنافع: لا تَكذِب عليَّ، كما يَكذبُ عِكرمةُ على ابنِ عبّاس؟ قال: لا، قال: ولكن بلَغَني أنَّ ابنَ المسيّب قال ذلك لبُرْدٍ(١) مولاه.

وذَكرَ أحمدُ أنّ ابنَ سِيرين كان يَروي عنه ولا يُسمِّيه، وكذلك مالك، وأشار أحمدُ إلى أنّهما طعَنا في مَذهبِه ورأيِه، لكن رُوي عن ابن سِيرينَ أنه كذَّبه مِن رواية الصَّلْت بنِ دينارٍ(٢) عنه، والصَّلْت لا تُقبلُ رواياتُه، وابنُ سِيرينَ لا يَروي عن كذّابٍ أبدًا.

وممَّن اختُلف في اتِّهامه بالكذب أيضًا:

• محمَّد بنُ إسحاق، وقد سبَق ذِكرُه.

• ومنهم: جابرٌ الجُعْفيُّ، وقد سبَق ذِكرُه مستوفى في أبوابِ الأذان.

• ومنهم: كَثير بنُ عبدِ الله بنِ عَمرو بن عَوف(٣)، فإن التِّرمذيَّ يُصحِّح حديثَه، وقد مشَّى أمرَه غيرُ واحد، وترَكَه الأكثَرونَ، وضربَ أحمدُ على حديثِه، ولم يخرِّجه في «المسند».

• ومنهم: إبراهيمُ بن محمَّد بنِ أبي يحيى، والأكثَرون على اتِّهامِه بالكذب.

---

(١) هو بُرد بن أبي زياد الهاشمي، مولاهم، روى عن ابن المسيب، وعنه الثوري، وجرير. وثقه العجلي، والنَّسائيّ، «تهذيب» ١/ ٤٢٨، «لسان الميزان» ٢/ ٧.

(٢) الصلت بن دينار، أبو شعيب، ضعفه ابن معين وأحمد وقال البخاريّ هو الذي يقال له المجنون، وقال النَّسائيّ ليس بثقة «تهذيب» ٤/ ٤٣٤، «التاريخ الكبير» ٣/ ٣٠٤، و«الميزان» ٢/ ٣١٨، و«ضعفاء النَّسائيّ»، ص ٥٨.

(٣) وقال الجوزجاني: ضعيف الحديث، الشجرة، لوحة ٣٩/ ب، ٤٠/ أ.

ومثال القسم الثاني، وهو:

مَن اختُلف فيه، هل هو ممن غلب على حديثه الوهم والغلط أم لا؟

• عبدُ الله بنُ محمَّد بن عَقيل(١): وقد ذَكرَ التِّرمذيُّ في أول كتابِه عن البخاريّ*: أنَّ أحمدَ وإسحاقَ والحُمَيديَّ كانوا يَحتجُّون بحديثِه، وقد صحَّح التِّرمذيُّ حديثَه.

وقال ابنُ مَعين(٢) وغيرُه: لا يُحتجُّ به.

وقال الجُوزجاني: عامّة ما يُروى عنه غريب. وتوقَّفَ عنه.

• وكذٰلك عاصمُ بن عُبيد الله العُمَري(٣)، فإنّ التِّرمذيَّ يصحِّح حديثَه في غيرِ موضِع، والأكثرونَ ذَكروا أنه كان مغفّلًا، يغلبُ عليه الوَهم والغَلَط. قال شُعبة: كان عاصمٌ لو قلتَ له: مَن بنَى مسجدَ البَصْرة؟ لقال: حدَّثني فلانٌ عن فلانٍ أنَّ النّبيَّ ﷺ بناه. وقال شُعبةُ أيضًا: كان عاصمٌ لو قلتَ له: رأيتَ رجلًا راكبًا حمارًا؟ لقال: حدَّثني أَبي.

---

(١) عبد الله بن محمَّد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي: لم يكن بمتقن وكان يخطئ (ت ١٤٢). «الجرح والتعديل» (٢/ قسم٢/ ١٥٣)، «تهذيب» ٦/ ١٣، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٤٨٤، وقال البخاريّ: هو مقارب الحديث. انظر: «علل التِّرمذيّ الكبير»، لوحة ٣/ أ.

* لوحة ٧٢/ أ.

(٢) «التاريخ والعِلَل» لابن معين، رواية عبّاس الدوري، لوحة ٣٤/ ب.

(٣) عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب: روى عنه الثوري ومالك وشعبة، سئل يحيى بن معين عنه، فقال: ضعيف، لا يحتج بحديثه. «الجرح» (٣/ قسم١/ ٣٤٧)، و«تهذيب التهذيب» ٥/ ٤٦، و«التاريخ الكبير» ٦/ ٤٩٣، و«الميزان» ٢/ ٣٥٣، و«الضعفاء الصغير» للبخاري، ص ٩٠.

ومثال القسم الثالث، وهو:

مَن اختُلف فيه، هل هو ممن كثر خطؤه وفحش، أم ممن قل خطؤه؟

• حَكيم بنُ جُبيرٍ الأَسَديُّ الكوفي(١)، فإنه قليلُ الحديث، وله أحاديثُ منكَرة.

قال محمَّد بنُ عبد الرَّحمٰن العَنْبريّ، عن عبد الرَّحمٰن بنِ مَهديٍّ، وسُئل عن حَكيم بن جُبير، فقال: إنّما رَوى أحاديثَ يَسيرة، وفيها أحاديثُ مُنكَرات.

وقال ابنُ المَدينيّ: سألتُ يحيى بنَ سعيدٍ عنه، فقال: كم رَوى؟ إنّما رَوى شيئًا يَسيرًا. وقال يحيى: وقد رَوى عنه زائدةُ. قلتُ ليَحيى: مَن ترَكَه؟ قال: شُعبة. قلتُ: مِن أجلِ حديثِ الصَّدَقة؟(٢) قال: نعم. ثم قال يحيى: نحنُ نحدِّث عمَّن دُون هٰؤلاء(٣).

وقد خرَّج التِّرمذيُّ حديثَ الصَّدَقة في كتاب الزّكاة، وحسَّنه، وسبقَ الكلامُ عليه هناك مُستوفى.

وقد احتجَّ به أحمدُ - في روايةٍ عنه - وعضَدَه بأن سُفيانَ رواه عن زُبيد(٤)، عن محمَّد بنِ عبد الرَّحمٰن بن يَزيد(٥). وقد أنكر ابنُ مَعينٍ وغيرُه حديثَ زُبيد هٰذا.

---

(١) ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٢/ ٤٤٥، و«الجرح والتعديل» (١/ قسم ٢/ ٢٠١)، و«ميزان الاعتدال» ١/ ٥٨٣، و«التاريخ الكبير» ٣/ ١٦، و«الضعفاء الصغير» للبخاري، ص ٣٤، و«ضعفاء النَّسائيّ»، ص ٣١.

(٢) حديث الصدقة هٰذا، تقدم تخريجه ص ٥٨٠-٥٨١.

(٣) «الجرح» (١/ قسم٢/ ٢٠١).

(٤) زبيد اليامي: هو ابن الحارث بن عبد الكريم، ثقة. «تهذيب» ٣/ ٣١٠.

(٥) محمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن يزيد بن قيس النخعي، ثقة، «تهذيب» ٩/ ٣٠٨.

وقال ابن حِبّان في حَكيم بن جُبير: كان غاليًا في التَّشيُّع، كثيرَ الوَهم فيما يَروي، كان أحمدُ لا يرضاه.

وخرَّج له ابن حِبّانَ[١] حديثَ الصَّدَقة، وقال: ليس له طريقٌ يُعرَف، ولا روايةٌ إلّا من حديث حَكيم بن جُبير. وحَكيم هٰذا رَوى عنه الثوريُّ والأعمشُ وزائدةُ، وغيرُهم، وتركَه شُعبةُ ويحيى وابنُ مَهديٍّ، وقيل: إنَّ يحيى كان يحدِّث عنه.

وقال الجُوزجاني[٢]: هو كذّاب.

وقد تقدَّم أن التِّرمذيَّ حسَّن حديثَه.

وقال أحمدُ - في روايةٍ عنه - في حديث الصَّدقة: هو حسن. واحتَجَّ به، وقال مرّةً: هو ضعيفُ الحديثِ مضطرب[٣].

وقال ابنُ مَعين[٤]: ليس بشيء.

وقال أبو زُرْعة: في رأيهِ شيءٌ، ومحلُّه الصِّدقُ، إن شاء اللهُ تعالى[٥].

وقال أبو حاتم[٦]: ضعيفُ الحديث، منكَرُ الحديث، له رأيٌ غيرُ محمود. قال: وهو قريبٌ من يونُس بن خبّاب[٧]، وثُويرِ بن أبي فاخِتة[٨].

---

(١) في «المجروحين» ٦/ ٢٩٩-٣٠٠. وقد تقدم تخريجه قريبًا، وذكرنا هناك قول سُفيان الثوري بأنه متابع، وذكرنا أيضًا له شواهد صحيحة.

(٢) «الشجرة» لوحة ٢٣/ أ.

(٣) «العِلَل» و«معرفة الرجال» للإمام أحمد ١/ ١٢٨.

(٤) «التاريخ» و«العِلَل» ليحيى بن معين ٤٥/ ب، سطر ١٤.

(٥) «الجرح والتعديل (١/ قسم٢/ ٢٠٢).

(٦) المصدر السابق.

(٧) يونس بن خباب، كان يغلو في الرفض «تهذيب» ١١/ ٤٣٧، «الشجرة» للجوزجاني ٣٢/ أ.

(٨) هو ثوير بن سعيد بن علاقة، ضعفه الجمهور. «التاريخ الكبير» ١/ ١٨٣.

وقال النَّسائيُّ[١]: ليس بالقويّ.

وقال الدّارقطنيُّ: متروك.

وممّن اختُلف في أمره، هل هو ممَّن فحُشَ خطؤه أم لا؟

• عبدُ الملك بن أبي سليمان العَرْزَميّ[٢]، واسمُ أبي سُليمان: مَيْسرَة.

قال أُميّة بنُ خالد: قلتُ لشُعبة: ما لكَ لا تُحدِّثُ عن عبدِ الملك بنِ أبي سُليمان؟ قال: تركتُ حديثَه. قلت: تحدِّث عن محمَّد بنِ عُبيد الله العَرْزَميّ وتدَعُ عبدَ الملك بنَ أَبي سُليمان، وكان حسَنَ الحديث؟! قال: مِن حُسنها فررتُ. خرّجه ابنُ أبي حاتم والعُقَيليُّ وابنُ عَديٍّ وغيرُهم[٣].

وقال وكيعٌ عن شعبةَ: لو رَوى عبدُ الملك بنُ أبي سُليمانَ حديثًا آخرَ مثلَ حديث الشُّفعةِ لطَرحتُ حديثَه[٤].

وقد خرَّج التِّرمذيُّ حديثَ الشُّفعة في كتابِ الأحكامِ والأقضِية، وسبَقَ الكلامُ عليه هناك مَستوفى.

وقد ذَكرَ الإمامُ أحمد[٥] أنَّ له منكرات، وأنّه وَصَلَ أحاديثَ يُرسلُها غيرُه. وقد ذكرنا ذٰلك في كتابِ النِّكاح في باب «تُنكَح المرأةُ على ثلاث»[٦].

---

(١) «ضعفاء النَّسائيّ»، ص ٣١.

(٢) ضعفه شعبة ويحيى ووثقه الثوري. وترجمته في «الجرح والتعديل» (٢/ قسم٢/ ٣٦٦)، و«تهذيب التهذيب» ٦/ ٣٩٦، «الميزان» ٢/ ٣٥٦.

(٣) «الجرح والتعديل» (٢/ قسم٢/ ٣٦٨)، و«الضعفاء» للعُقَيلي: لوحة ٢٤٧، و«الكامل» لابن عدي ٥/ ٣٠٢.

(٤) «الجرح» (٢/ قسم٢/ ٣٦٧). وحديث الشُّفعة تقدم تخريجه ص ٥٧٩.

(٥) رواه عنه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١١٧٠).

(٦) أخرجه مسلم ٢/ ١٠٨٧ (٧١٥) (٥٤)، والتِّرمذيّ (١٠٨٦)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٥٣١٧)، في المجتبى (٣٢٢٦)، وابن ماجة (١٨٦٠) من طريق عبد الملك بن أبي =

وقال أبو بكر بنُ خلّاد: سمعتُ يحيى، وهو ابنُ سعيد، يقول: كان صِفةُ حديثِ عبدِ الملك بنِ أَبي سُليمانَ فيها شيءٌ منقطعٌ يُوصلُه، ومُوصَلٌ يَقطعُه.

وقال أحمد[1]: كان من الحُفّاظ، وكان سُفيانُ الثّوريُّ يسمِّيه المِيزان.

وذكر ابنُ أبي حاتم[2] بإسنادِه عن نَوفَل بن مُطهَّر، عن ابنِ المُبارَك، عن سُفيانَ قال: حُفّاظ الناس ثلاثة: إسماعيلُ بنُ أبي خالد، وعبدُ الملك بنُ أبي سُليمانَ العَرْزَميّ، ويحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريّ*.

ووثَّقه يحيى بنُ مَعين، وسُئل: هو أحبُّ إليك أم ابنُ جُرَيج؟ قال: كلاهما، ثَبْتان[3].

وقال أحمد: هو يخالفُ ابنَ جُرَيج في أحاديث، وابنُ جُرَيج عندنا أثبتُ منه[4].

وخرَّج له مسلم.

= سليمان، عن عطاء، عن جابر، رفعه: «إن المرأة تنكح على دينها، ومالها، وجمالها، فعليك بذات الدين تربت يداك». لفظ مسلم. قال التِّرمذيّ: حديث جابر حديث حسن صحيح. قلنا: وقد ساقه مسلم شاهدًا لحديث أبي هُريرةَ الذي ذكره قبله. وحديث أبي هُريرةَ هٰذا أخرجه البخاريّ أيضًا (٥٠٩٠).

وقد روى مسلم لعبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر ثمانية أحاديث، كلها متابعة.

(١) «العِلَل» و«معرفة الرجال» للإمام أحمد ١/ ١٩١.

(٢) «الجرح» (٢/ قسم٢/ ٣٦٦).

* لوحة ٧٣/أ.

(٣) «الجرح» (٢/ قسم٢/ ٣٦٨).

(٤) «الجرح» (٢/ قسم٢/ ٣٦٧).

وإنّما تركَ شعبةُ حديثَه لروايةِ حديث الشُّفعة، لأن شعبةَ مِن مذهبه أنَّ مَن رَوى حديثًا غلطًا مجتمَعًا عليه، ولم يتَّهم نفسَه فيَتركَه، تَركَ حديثَه، وقد ذكرنا ذٰلك عنه فيما تقدّم.

ورَوى نُعيم بن حمَّاد، عن ابن مَهديّ، عن شعبةَ، أنه سُئل عمّن يَستوجِبُ التركَ؟ قال: إذا أكثَرَ عن المَعروفِين ممّا لا يُعرَف، أو تَمادَى في غلطٍ مُجمَعٍ عليه، فلم يُشكِّك نفسَه فيه، أو كذّاب. وسائرُ الناس فاروُوا عنهم.

وخرَّج أبو بكرٍ الخَطيب[1] بإسنادِهِ عن يحيى بن مَعين، أنه سُئل عن رجلٍ حدّث بأحاديثَ مُنكَرة، فردَّها عليه أصحابُ الحديث، إن هو رَجَع عنها، وقال: ظننتُها، فأما إذ أنكرتُموها، ورَددْتُموها عليَّ، فقد رجعتُ عنها، فقال: لا يكونُ صدوقًا أبدًا، إنّما ذاك الرجلُ يَشتبه له الحديثُ الشاذُّ والشيءُ فيَرجع عنه، فأمّا الأحاديثُ المُنكَرة التي لا تَشتَبهُ لأحدٍ فلا. فقيل ليحيى: فما يُبْريه؟ قال[2]: يُخرجُ كتابًا عتيقًا فيه هٰذه الأحاديث، فإذا أخرجَها في كتابٍ عَتيقٍ فهو صدوق، وقد شُبِّه له فيها، وأخطأ كما يخطئُ الناس، ويَرجِع عنها، وإن لم يُخرِجْه فهو كذّابٌ أبدًا.

وقد ذَكرنا فيما تقدّم عن ابنِ المُبارَك أنَّ الحديثَ لا يُكتَب عن غلّاطٍ لا يَرجِع.

وعن أحمد، أنَّ الحديث لا يُكتب عن رجلٍ يَغلط، فيُردُّ عليه، فلا يَقبَل.

---

(١) في «الكفاية» ص ١١٨، ط. الهند.

(٢) وفي «الكفاية»: فإن قال: قد ذهب الأصل وهي في النسخ، قال: لا يقبل ذلك منه، قلت له: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقة، وليس أجدها، فقال: هو كذاب أبدًا حتى يجيء بكتابه العتيق.

• وأما محمَّد بنُ عُبيد الله العَرْزَمي(١)، الذي رَوى عنه شعبة، ورَوى عنه سُفيانُ أيضًا، فهو ابنُ أخي عبدِ الملك بنِ أبي سُليمان، المذكورِ قبله.

وكان شَريكٌ يَنسُبُه إلى جدِّه، تدليسًا، فيقول: حدَّثنا محمَّد بنُ أبي سُليمان.

وقد ترَكَه ابنُ المُبارَك. وكان يحيى وعبدُ الرَّحمٰن لا يحدِّثان عنه. قال يحيى: سألتُه، فجعلَ لا يَحفظ، فأتيتُه بكتاب، فجعلَ لا يُحسنُ يَقرأ(٢).

قال وكيع: هو رجلٌ صالحٌ ذَهبتْ كتبُه، فكان يحدِّث حفظًا، فمِن ذاك أُتِي.

وقال ابنُ نُمير(٣): هو رجلٌ صدوق، ولكن ذهبتْ كتبُه، وكان رَديءَ الحِفظ، فمِن ثَمَّ أُنكِرتْ أحاديثُه.

وضعَّفه ابنُ مَعين، وقال: ليس بشيءٍ، ولا يُكتبُ حديثُه.

وقال الفلَّاس والنَّسائيُّ(٤): متروك الحديث.

وقال ابنُ عَدِيٍّ: عامّة رواياتِه غيرُ محفوظة.

---

(١) (ت ١٥٥) ترجمته في «الجرح والتعديل» (٤/ قسم١/ ١)، «تهذيب» ٩/ ٣٢٢، «التاريخ الكبير» ١/ ١٧١، و«الميزان» ٣/ ٦٣٥، و«ضعفاء النَّسائيّ»، ص ٩٢، و«الضعفاء الصغير» للبخاري، ص ١٠٤، و«الضعفاء» للعُقَيلي، ص ٣٩٠.

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ قسم١/ ٢).

(٣) محمَّد بن عبد الله بن نمير الهمْداني، يروي عن ابن عيينة ويزيد بن هارون (ت ٢٣٤)، وترجمته في «طبقات ابن سعد» ٦/ ٢٨٩، و«تهذيب التهذيب» ٩/ ٢٨٢، و«تذكرة الحفاظ» ٢/ ٤٣٩.

(٤) «ضعفاء النَّسائيّ»، ص ٩٢.

وقال ابنُ حِبّان: كان صدوقًا، إلّا أنّ كُتبَه ذهبتْ، وكان رَديءَ الحِفظ، فجعل يُحدِّث من حِفظِه ويَهِمُ، فكثُر المَناكيرُ في رواياتِه.

• وأما أبو الزُّبير، محمَّد بنُ مسلم بن تَدرُس المَكِّي[١]، فإنَّ شُعبةَ تركَ حديثَه، واعتلَّ بأنه رآه لا يُحسِنُ يصلِّي، وبأنّه رآه يَزِنُ ويَسترجِحُ في الوزن، وبأنَّ رجلًا أغضَبه فافترى عليه وهو حاضِر.

قال شُعبة: وفي صَدْري لأبي الزُّبير عن جابر أربعُ مئةِ حديث، واللهِ لا حدثتُ عنه حديثًا أبدًا. ولم يَذكر عليه كذبًا ولا سوءَ حِفظ.

وقد اختَلف العلماءُ فيه:

قال المَرُّوذيّ[٢]: سألتُ أبا عبد الله - يعني أحمدَ بنَ حنبل - عن أَبي الزُّبير، فقال: قد رَوى عنه قومٌ واحتَملوه؛ رَوى عنه أيوبُ وغيرُ واحد، إلّا أنّ شُعبةَ لم يحدِّث عنه. قلت: هو ليِّن الحديث؟ فكأنه ليَّنه، قلت: هو أحبُّ إليك، أو أبو نَضْرة[٣]؟ قال: أبو نَضْرة أحبُّ إليَّ. انتهى.

وتكلَّم فيه أيوبُ أيضًا؛ قال ابنُ المَدينيّ: حدَّثنا سُفيان، حدَّثنا أيوبُ، حدَّثنا أبو الزُّبير، وهو أبو الزُّبير، فغَمَزَه، كذا أخرجه العُقَيلي[٤] من طريق البخاريِّ عن عليٍّ، وهٰذا خلافُ ما فسَّره به التِّرمذيُّ أنه عنَى حِفظَه وإتقانَه.

---

(١) من الحفاظ «مشاهير علماء الأمصار»، ص٦٧، و«طبقات» خليفة بن خيّاط، ص ٢٨١، «الجرح والتعديل» (٤/ قسم١/ ٧٥)، و«الكامل» المجلد الرابع، لوحة ٢٧٠/ ب.

(٢) مسائل المرُّوذي للإمام أحمد، لوحة ٥/ أ (٦١).

(٣) أبو نضرة: المنذر بن مالك بن قِطْعة العبدي، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنَّسائيّ (ت ١٩٨)، «تهذيب» ١٠/ ٣٠٢، و«مشاهير علماء الأمصار»، ص ٩٦.

(٤) في «الضعفاء» لوحة ٣٩٧ (٤/ ١٦٦ ط. دار الغرب الإسلامي).

وخرَّج ابنُ عَدِيٍّ[١] هٰذا الأثر من طريق التِّرمذيّ عن ابن أبي عمر، عن سُفيان. وعنده، قال سُفيان: هٰذه نَقِيصَة. وهٰذا خلافُ ما وجدنا في نُسخ كتاب التِّرمذيّ.

وقال عبدُ الله بن أحمد: قال أبي: كان أيوبُ يقول: حدَّثنا أبو الزبير، وأبو الزُّبير أبو الزُّبير. قلت لأبي: كأنّه يضعِّفُه؟ قال: نعم[٢].

وخرَّج العُقَيلي[٣] من طريق أبي عَوانة، قال: كنّا عند عَمرو بن* دينارٍ جلوسًا، ومعنا أيوب، فحدَّثنا أبو الزُّبير بحديث، فقلت لأيوب: تَدري ما هٰذا؟ فقال: هو لا يَدري ما حدَّث، أدري هٰذا. وهٰذا يدلُّ على أنّ أيوبَ كان يغمِزُه، لا أنّه كان يقوِّيه.

وخرَّج العُقَيليُّ[٤] من طريق أبي داود، أخبرنا رجلٌ من أهل مكة، قال: قال ابنُ جُرَيج: ما كنتُ أرى أن أعيشَ حتى أرى حديثَ أبي الزُّبير يُروى.

ومن طريق نُعيم بن حمَّاد، قال: سمعتُ سُفيان يقول: حدَّثني أبو الزُّبير، وهو أبو الزُّبير. كأنه يضعِّفه[٥].

ورَوى عبد الجبّار بنُ العلاء، حدَّثنا ابن عُيينة، حدَّثني عَمرو بنُ دينار وأبو الزُّبير، وعَمرو بنُ دينار أوثقُ عندَنا من أبي الزُّبير.

---

(١) في «الكامل»، المجلد الرابع، لوحة ٢٧٠/ ب (٦/ ١٢٢ ط. دار الفكر).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ قسم١/ ٧٦).

(٣) «الضعفاء» للعُقَيلي، ص ٣٩٧ (٤/ ١٦٦ ط. دار الغرب الإسلامي).

* لوحة ٧٤/ أ.

(٤) المصدر السابق، المجلد والصفحة نفسها.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٩٧ (٤/ ١٦٧).

وقال ابنُ خِراش: وحدَّثنا زيدُ بن أَخزَم[1]، حدَّثنا أبو عاصم، سمعتُ ابن جُرَيجٍ يقول: إنَّ أبا الزُّبير اتخذَ جابرًا مَطِيّة.

وقد وثَّقه ابنُ مَعين.

وقال أحمدُ - في روايةِ ابن هانئ -: هو حُجّةٌ، أَحتجُّ به.

وقال يَعلَى بنُ عطاءٍ المَكّي[2]: حدَّثنا أبو الزُّبير المَكِّي، وكانَ أكملَ الناسِ عقلًا، وأَحفظَه.

وقال ابنُ عَدِيّ[3]: كفَى بأبي الزُّبير صِدقًا أن يحدِّث عنه مالك، فإنَّ مالكًا لا يحدِّث إلّا عن ثقة، ولا أعلمُ أحدًا من الثقات تخلَّف عنه، إلَّا وقد كتب عنه، وهو في نفسِه ثقةٌ صدوقٌ، لا بأسَ به. انتهى.

خرَّج حديثَه مسلمٌ، وخرَّج له البخاريُّ مقرونًا.

[أقسام الحديث عند الترمذيّ]

قال أبو عيسى، رحمه الله: وما ذَكرنا في هٰذا الكتاب «حديثٌ حسن» فإنّما أرَدْنا به حُسنَ إسنادِه عندنا؛ كلُّ حديثٍ يُروى لا يكون في إسنادِه متَّهَمٌ بالكذِب، ولا يكونُ الحديث شاذًّا، ويُروى من غير وجهٍ نحوُ ذٰلك، فهو عندنا حديثٌ حسن.

وما ذَكرنا في هٰذا الكتاب «حديثٌ غريب» فإنّ أهل الحديث يَستغرِبون الحديثَ بمَعانٍ: رُبَّ حديثٍ يكون غريبًا لا يُروى إلّا من وجهٍ واحد، مثلُ ما

---

(١) زيد بن أخزم الطائي: يروي عن أبي داود الطيالسي، ويحيى القطان، ثقة، ذبحه الزنج (ت ٢٥٧)، «تهذيب» ٣/ ٣٩٣.

(٢) يعلى بن عطاء العامري، وثقه ابن معين والنَّسائيّ (ت ١٢٠)، «تهذيب» ١١/ ٤٠٣.

(٣) «الكامل» لابن عدي، المجلد الرابع، لوحة ٢٧٢/ ب - ٢٧٣/ أ.

حدّث به حمّاد بنُ سَلَمة، عن أَبي العُشَراء، عن أبيه، قال: قلتُ يا رسولَ الله، أمَا تكون الذّكاةُ إلا في الحَلْق واللَّبَّة(١)؟ فقال: «لو طَعنتَ في فَخِذِها أجزأَ عنك»(٢).

فهٰذا حديثٌ تفرّد به حمَّاد بنُ سَلَمة عن أبي العُشَراء، ولا يُعرَف لأبي العُشَراء عن أبيه إلّا هٰذا الحديث، وإن كان هٰذا الحديثُ مشهورًا عند أهل العِلم فإنّما اشتُهِر من حديث حمَّاد بنِ سَلَمة، ولا نعرفُه إلّا من حديثه.

ورُبَّ رجلٍ من الأئمّة يحدِّث بالحديثِ لا يُعرف إلّا من حديثِه، فيشتهرُ الحديثُ لكثرة مَن رَوى عنه، مثل ما رَوى عبدُ الله بنُ دينار، عن ابن عمر، عن النّبيِّ ﷺ: نَهى عن بيعِ الوَلاءِ، وعن هِبَتِه(٣). لا نَعرفُه إلّا من حديث عبد الله ابنِ دينار، رَوى عنه عُبيد الله بن عمر، وشعبةُ، وسُفيانُ الثوري، ومالك بنُ أنس، وابن عُيينةَ، وغيرُ واحد من الأئمة، ورَوى يحيى بنُ سُليم هٰذا الحديثَ عن عُبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر(٤)، فوَهِم فيه يحيى بنُ سليم،

---

(١) اللَّبَّة - بوزن الحَبَّة -: المنحر.

(٢) هو في «جامع» التِّرمذيّ (١٤٨١) من طريق حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، عن أبيه، رفعه. وهٰذا إسناد ضعيف لجهالة أبي العشراء وأبيه.
وأخرجه من الطريق نفسه أبو داود (٢٨٢٥) والنَّسائيّ في «الكبرى» (٤٤٨٢)، وفي «المجتبى» (٤٤٠٨)، وابن ماجه (٣١٨٤). قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هٰذا الحديث.
وقال أحمد: هو غلط، لا يعجبني، ولا أذهب إليه إلا في حال الضرورة، «تهذيب» ١٢/ ١٦٧.

(٣) حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته: أخرجه البخاريّ (٢٥٣٥) و(٦٧٥٦)، ومسلم (١٥٠٦) من طرق عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. قال مسلم: الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هٰذا الحديث.

(٤) أخرجه التِّرمذيّ في «العِلَل الكبير»، لوحة ٣٤/أ (٣١٨)، وابن ماجه (٢٧٤٨). قال التِّرمذيّ: والصحيح عن عبد الله بن دينار، وعبد الله بن دينار قد تفرد بهٰذا الحديث عن ابن عمر، ويحيى بن سليم أخطأ في حديثه.

والصَّحيح هو عن عُبيد الله بن عمر، عن عبد الله بنِ دينار، عن ابن عمر، هٰكذا رَوى عبدُ الوهّاب الثقفيُّ وعبدُ الله بن نُمَير، عن عُبيد الله بن عمر، عن عبدِ الله بن دينار، عن ابن عمر.

ورَوى المُؤمّلُ هٰذا الحديثَ عن شعبة، فقال شعبة: ودِدتُ أنَّ عبد الله ابن دينار أَذِن لي حتى كنتُ أقومُ إليه فأُقبِّل رأسَه.

اعلم أن التِّرمذيَّ قسَّم في كتابه هٰذا الحديثَ إلى صحيحٍ، وحسنٍ، وغريب، وقد يَجمَعُ هٰذه الأوصافَ الثلاثةَ في حديثٍ واحد، وقد يَجمعُ منها وَصْفَين في الحديث، وقد يُفرِدُ أحدَها في بعض الأحاديث، وقد نَسَبَ طائفةٌ من العلماء التِّرمذيَّ إلى التفرُّد بهٰذا التقسيم، ولا شكَّ أنه هو الذي اشتُهرت عنه هٰذه القِسمة، وقد سَبَقَه البخاريُّ إلى ذٰلك، كما ذَكره التِّرمذيُّ عنه في «كتاب العِلَل»[1] أنه قال في حديث البحر: «هو الطَّهورُ ماؤه»[2]: هو حديثٌ حسنٌ صحيح[3]،

(١) «علل التِّرمذيّ الكبير»، لوحة ٧/ أ.

(٢) هٰذا الحديث أخرجه أبو داود (٨٣)، والتِّرمذيّ (٦٩)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٥٨) و(٤٨٤٣)، وابن ماجه (٣٨٦) و(٣٢٤٦) من حديث أبي هُريرةَ، بإسناد صحيح. وقال التِّرمذيّ: حديث حسن صحيح.

وأخرجه ابن ماجه (٣٨٨) من حديث جابر بن عبد الله، وإسناده حسن.

وروي عن غيرهما من الصحابة، من حديث علي بن أبي طالب، وابن الفراسي، وابن عبّاس، وعبد الله بن عَمرو، وأنس بن مالك، وأسانيدها ضعيفة.

(٣) بل الذي في النسخة الخطية لـ«العِلَل الكبير» في هٰذا الموضع بترتيب (أبي طالب القاضي)، قال البخاريّ: هو حديث صحيح. ليس فيه لفظة «حسن»، لكن قد نقل التِّرمذيّ عن البخاريّ هٰذا المصطلح «حسن صحيح» في «جامعه» بإثر حديث برقم (٣٢٣٥) من حديث معاذ بن جبل قال: احتبس عنا رسول الله ﷺ ذات غداة عن صلاة الصبح... قال التِّرمذيّ: وسألت محمَّد بن إسماعيل عن هٰذا الحديث، فقال: هٰذا حديث حسن صحيح.

وإنه قال في أحاديثَ كثيرةٍ: هٰذا حديثٌ حسن[١]، وكذٰلك ذَكره ابنُ أبي حاتم[٢] عن أبيه أنه قال في حديث إبراهيمَ بن أبي شَيبان[٣]، عن يونُس بن مَيسرةَ بن حَلْبَس[٤]*، عن أبي إدريس، عن عبد الله بنِ حَوَالة[٥]، عن النّبيِّ ﷺ: «تُجنَّدون أجنادًا... الحديث»، قال: هو صحيح حسن غريب.

وقد كان أحمدُ وغيرُه يقولون: حديثٌ حسن.

وأكثرُ ما كان الأئمّةُ المتقدِّمون يقولون في الحديث: إنّه صحيحٌ، أو: ضعيف، ويقولون: مُنكَر، وموضوعٌ، وباطل.

---

(١) نَقَل عنه مصطلح «حسن» مفردًا، في موضعين من «الجامع»:
الأول برقم (١٢٨) (طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط) في حديث حمنة بنت جحش: كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة... الحديث، قال التِّرمذيّ: وسألت محمَّدًا عن هٰذا الحديث، فقال: هو حديث حسن. ثم قال التِّرمذيّ: وهكذا قال أحمد بن حنبل: هو حديث حسن صحيح.
والثاني برقم (١٣٦٦) (بترقيم الشيخ أحمد شاكر) من حديث رافع بن خديج: «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم...» قال التِّرمذيّ: وسألت محمَّد بن إسماعيل عن هٰذا الحديث، فقال: هو حديث حسن.

(٢) في «علل الحديث» ٣/ ٤٥٠ (١٠٠١).
والحديث أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٨٧٦٧) (ط الرسالة العالمية)، وابن حبان (٧٣٠٦) من طريق مكحول، عن أبي إدريس الخولاني، بهذا الإسناد. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه.
وأخرجه أحمد ٢٨/ (١٧٠٠٥)، و٣٧/ (٢٢٤٨٩)وأبو داود (٢٤٨٣) من طريقين، عن عبد الله بن حوالة، به.

(٣) إبراهيم بن أبي شيبان: أبو إسماعيل، حديثه في الشاميين. «التاريخ الكبير» ١/ ٢٩٢.

(٤) يونس بن ميسرة بن حلبس، شامي تابعي، ثقة، (ت ١٣٢). «تهذيب» ١١/ ٤٤٨.

* لوحة ٧٥/ أ.

(٥) عبد الله بن حوالة، قال ابن ماكولا: هو ابن حوالة صاحب رسول الله ﷺ وينسب إلى الأردن لأنه نزل بها وتوفي بالشام سنة ٨٠هـ. «الإصابة» ٢/ ٢٩٢ و«تهذيب» ٥/ ١٩٤.

وكان الإمامُ أحمدُ يحتجُّ بالحديث الضَّعيف الذي لم يَرِدْ خِلافُه، ومُرادُه بالضَّعيف[١] قريبٌ مِن مُراد التِّرمذيِّ بالحسن.

وقد فسّر التِّرمذيُّ ههنا مُرادَه بالحَسَن، وفسَّرَ مُرادَه بالغَريب، ولم يفسِّر معنى الصَّحيح، ونحن نَذكُر ما قيلَ في معنى الصَّحيح أوّلًا، ثم نشرحُ ما ذَكره التِّرمذيُّ في معنى الحَسن والغَريب، إن شاءَ الله تعالى.

[الصَّحيح من الحديث ومعناه]

أما الصَّحيحُ من الحديث، وهو الحديثُ المُحتجُّ به، فقد ذَكر الشافعيُّ[٢]، رحمه الله، شُروطَه بكلامٍ جامع، قال الرَّبيع: قال الشافعيُّ: ولا تقوم الحُجَّةُ بخبر الخاصّة حتى يَجمَعَ أُمورًا[٣] منها:

- أن يكون مَن حدَّث به ثقةً في دِينِه، معروفًا بالصِّدق في حديثِه، عاقلًا لِمَا يحدِّث به، عالمًا بما يُحيلُ معاني الحديثِ من اللَّفظ، أو أن يكون ممّن يؤدِّي الحديثَ بحُروفِه كما سَمِعه، ولا يُحدِّثُ به على المعنى؛ لأنه إذا حدَّث به على المعنى وهو غيرُ عالمٍ بما يُحيلُ معناه، لم يَدْرِ لعلَّه يُحيلُ الحلالَ إلى الحرام، وإذا أدَّى بحُروفِه لم يَبقَ وجهٌ يُخافُ فيه إحالةُ الأحاديث.
- حافظًا إن حدَّث مِن حفظِه، حافظًا لكتابِه إن حدَّث من كتابه.
- إذا شَرَكَ أهلَ الحفظِ في الحديث وافَقَ حديثَهم.
- بريئًا من أن يكون مدلِّسًا، يحدِّثُ عمَّن لقيَ ما لم يَسمَع منه.

---

(١) ليست في د، ظ.

(٢) الرسالة للإمام الشافعي، ص ٣٦٩ وما بعدها بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

(٣) لفظة «أمورًا» سقطت من د، ظ.

- أو يحدِّثُ عن النّبيِّ ﷺ بما يحدِّثُ الثقاتُ بخِلافه.

- ويكون هٰكذا مَن فوقَه ممَّن حدّثه حتى ينتهي بالحديثِ موصولًا إلى النبيِّ ﷺ، أو إلى مَن انتهى به إليه دُونَه، لأن كلَّ واحدٍ مُثْبِتٌ لمَن حدَّثه، ومُثْبِتٌ على مَن حدَّث عنه.

قال[1]: ومَن كثُرَ غلَطُه مِن المحدِّثين، ولم يكن له أصلُ كتابٍ صحيح، لم يُقبَل حديثُه، كما يكون مَن أكثَرَ الغلطَ في الشّهادات، لم تُقبَل شَهادتُه.

قال: وأقبلُ الحديثَ: حدَّثني فلانٌ عن فلان، إذا لم يكن مدلّسًا، ومَن عرفناه دلَّس مرّةً فقد أبان لنا عورتَه في روايته، وليست تلك العَورةُ بكَذِبٍ فنَرُدَّ بها حديثَه، ولا على[2] النَّصيحةِ في الصِّدق فنَقبلَ منه ما قبلناهُ من أهل النَّصيحة في الصِّدق، فقلنا: لا نقبلُ مِن مدلِّس حديثًا حتى يقول: حدَّثني، أو: سَمعتُ[3].

فقد تضمَّن كلامُه، رحمه الله، أنَّ الحديث لا يُحتجُّ به حتى يَجمَع رواتُه من أوَّلهم إلى آخرِهم شروطًا: مضمون كلام الشافعي

أحدها: الثِّقة في الدِّين، وهي العدالة، وشُروط العدالةِ مشهورةٌ معروفةٌ في كتب الفِقه.

والثاني: المعرفةُ بالصِّدق في الحديث، ويعني بذٰلك: أن يكون الرّاوي معروفًا بالصِّدق في رواياته، فلا يُحتجُّ بخبرِ مَن ليس بمعروفٍ بالصِّدق، كالمجهولِ الحال، ولا مَن يُعرف بغير الصِّدق. وكذٰلك ظاهرُ كلام الإمام

(١) الرسالة للإمام الشافعي، ص ٣٨٢.
(٢) لفظة «على» ليست في الرسالة المطبوعة.
(٣) انتهى كلام الإمام الشافعي في الرسالة، ص ٣٧٩ – ٣٨٠.

أحمد أنَّ خبر مجهولِ الحال لا يصحُّ، ولا يُحتجُّ به. ومِن أصحابنا مَن خرَّج قبولَ حديثِه على الخلافِ في قَبول المُرسَل.

وقال الشافعيُّ أيضًا: كان ابنُ سِيرين والنَّخَعيُّ[١] وغيرُ واحدٍ من التابعين يَذهبُ هٰذا المذهب في أن لا يَقبَلَ إلّا ممَّن عَرف، قال: وما لقيتُ ولا علِمتُ أحدًا من أهل العِلم بالحديث يخالفُ هٰذا المذهب.

الثالث: العقلُ لِما يحدِّث به، وقد رُوي مثلُ هٰذا الكلام عن جماعةٍ من السَّلف:

ذَكرَ ابنُ أَبي الزِّناد عن أبيه، قال: أدركتُ بالمدينة مئةً كلُّهم مأمون، ما يُؤخَذُ عنهم شيءٌ من الحديث، يقال: ليسَ مِن أَهلِه. خرَّجه مسلم في مقدِّمة كتابه[٢].

ورَوى إبراهيمُ بن المُنذر[٣]، حدَّثني مَعْن بنُ عيسى، قال: كان مالكٌ يقول: لا تأخذ العِلمَ من أربعة، وخُذ ممَّن سوى ذٰلك، لا تأخذ مِن سفيهٍ مُعلِنٍ بالسَّفَه وإن كان أَروَى الناس، ولا تأخذ مِن كذَّاب يكذبُ في أحاديث الناس وإن* كان لا يُتَّهَمُ أن يكذبَ على رسولِ الله ﷺ، ولا مِن صاحبِ

---

(١) هو إبراهيم بن يزيد النخعي، وهو من أعلام أهل الإسلام، (ت ٩٦). «تهذيب» ١/ ١٧٨، «الجرح والتعديل» (١/ قسم١/ ١٤٤).

(٢) مسلم في «المقدمة»، ص ١٥.

(٣) إبراهيم بن المنذر الحزامي: كتب عنه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: صدوق، (ت ٢٣٦)، «الجرح والتعديل» (١/ قسم١/ ١٣٩)، و«تهذيب التهذيب» ١/ ١٦٧.
وهٰذا الأثر أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» ١/ ٦٤٣ (طبع مؤسسة الفرقان) بإسناده من طريق إبراهيم بن المنذر.

* لوحة ٧٦/أ.

هوىً يدعو الناسَ إلى هواهُ، ولا مِن شيخٍ له فضلٌ وعبادةٌ إذا كان لا يَعرف ما يحدِّث به.

قال إبراهيم بنُ المنذر فذكرتُ هٰذا الحديثَ لمُطرِّف بنِ عبد الله اليَسَاري[١] مولى زيد بنِ أسلَم، فقال: ما أدري ما هٰذا، ولكن أشهدُ أني سمعتُ مالك بنَ أنسٍ يقول: لقد أدركتُ بهٰذا البلد، يعني المدينة، مشيخةً لهم فضلٌ وصلاحٌ وعِبادة، يُحدِّثون، ما سمعتُ من واحدٍ منهم حديثًا قطّ. قيل: ولِمَ يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يَعرِفون ما يُحدِّثون.

ورَوى ضَمْرةُ[٢]، عن سعيد بنِ عبد العزيز، عن مُغيرة[٣]، عن إبراهيم، قال: لقد رأيتُنا وما نأخذُ الأحاديث إلّا ممّن يَعرفُ حلالَها من حَرامِها، وحرامَها من حلالِها، وإنك لتجدُ الشيخ يحدِّث بالحديث فيُحرِّف حلالَه عن حرامِه، وحرامَه عن حلالِه، وهو لا يَشعُر[٤].

وقال محمَّد بنُ عبد الله بن عمَّارٍ الحافظُ المَوصِليّ، وقد سُئل عن عليِّ بن غُرَابٍ[٥]، فقال: كان صاحبَ حديثٍ، بصيرًا به، فقيل له: أليسَ هو ضعيفًا؟

---

(١) تحرفت في د إلى: «النيسابوري»، وسقطت الكلمة من ظ. واليساري: نسبة إلى جدِّه الأعلى سليمان بنِ يسار. وهو مطرف بن عبد الله اليساري الهلالي، ابن أخت الإمام مالك، قال أبو حاتم: مضطرب الحديث، صدوق. وذكره ابن عدي في «الكامل» وقال: يأتي بمناكير. وقال ابن سعد: كان ثقة، فيه صمم. «تهذيب» ٤/ ٤٦٠، و«الميزان» ٤/ ١٢٤.

(٢) هو ضمرة بن ربيعة الفلسطيني: سبقت ترجمته، ص ٥٣٩.

(٣) هو مغيرة بن مقسم الضبي الكوفي، ثقة، إلا أنه يرسل الحديث عن إبراهيم، (ت ١٣٦). «تهذيب» ١٠/ ٢٦٩، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٤٢، «شذرات الذهب» ١/ ١٩١.

(٤) هٰذا الأثر أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» ١/ ١٨٠ بإسناده إلى إبراهيم النخعي.

(٥) علي بن غراب الفزاري: أبو الحسن، قال أحمد: كان حديثه حديث أهل الصدق، وكان يتشيع، (ت ١٨٤). «تهذيب» ٧/ ٣٧١، و«الميزان» ٣/ ١٤٩.

قال: إنه كان يتشيَّع، ولستُ بتارك الرِّوايةِ عن رجلٍ صاحبِ حديثٍ يُبصِرُ الحديثَ بعد أن لا يكونَ كذوبًا، للتّشيُّع أو للقَدَر، ولستُ براوٍ عن رجلٍ لا يُبصِرُ الحديثَ ولا يَعقِلُه ولو كان أفضلَ من فتحٍ، يعني المَوصِليّ[١].

وحَكى التِّرمذيُّ في «علله»[٢] عن البخاريِّ قال: كلُّ مَن لا يَعرفُ صحيحَ الحديثِ مِن سَقيمِه لا أُحدِّث عنه. وسَمَّى منهم زَمعةَ بنَ صالح، وأيوبَ بنَ عُتبة.

وحَكى الحاكمُ هٰذا المذهبَ عن مالكٍ وأبي حَنيفة، وحَكى عن أكثر أهلِ الحديثِ الاحتجاجَ بحديثِ مَن لا يَعرِفُ ما يحدِّث به ولا يَحفظُه.

والظاهرُ - والله أعلم - حملُ كلام الشافعيِّ على مَن لا يَحفظُ لفظَ الحديث، وإنَّما يحدِّث بالمعنى، كما صرَّح بذٰلك فيما بعد، وكذٰلك نَقلَ الرَّبيعُ عنه في موضعٍ آخرَ، أنه قال: تكونُ اللَّفظةُ تُتركُ من الحديث فتُحيلُ المعنى، أو يُنطَقُ بها بغير لفظِ المُحدِّث، والناطقُ بها غيرُ عامدٍ لإحالة[٣] الحديث، فيَختلُّ معناه، فإذا كان الذي يَحملُ الحديثَ يَجهلُ هٰذا المعنى، وكان غيرَ عاقلٍ للحديث[٤]، فلم يُقبَل حديثُه إذا كان يَحمِل ما لا يَعقِلُ إذا

---

(١) هٰذا النص أورده الخطيب في كفايته، ص ١٣٠، ط الهند، وذكره صاحب «تهذيب التهذيب» ٧/ ٣٧٢، و«فتح الموصلي»: هو فتح بن الوشاح الموصلي، من عباد أهل الموصل الزهاد، (ت ١٦٥). «تاريخ الموصل»، ص ٢٤٦، و«تاريخ بغداد» ١٢/ ٣٨٣، و«النجوم الزاهرة» ٢/ ٦٥.

(٢) ورد هٰذا في علل التِّرمذيّ الكبير، لوحة ٧٥/ ب. ونصه: قال محمَّد: زمعة بن صالح لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هٰذا أنا لا أروي عنه.

(٣) في د، ظ: «بإحالة».

(٤) من قوله: «فيختل معناه» إلى هنا سقطت من ظ.

كان ممّن لا يؤدِّي الحديثَ بحُروفِه، وكان يَلتَمِس روايتَه على معانيه وهو لا يَعقلُ المعنى، إلى أن قال: فالظِّنّة فيمَن لا يؤدِّي الحديثَ بحُروفِه ولا يَعقِلُ معانيه أَبيَنُ منها في الشاهد لمَن تُرَدُّ شهادتُه له[١] فيما هو ظَنِينٌ فيه[٢].

فهٰذا يبيِّن أن الشافعيَّ إنّما اعتَبر في الرَّاوي أن يكون عارفًا بمَعاني الحديث، إذا كان يحدِّث بالمعنى ولا يَحفظُ الحروف، واللهُ أعلم.

فقوله هنا، عاقلًا لما يحدِّث به، عالمًا بما يُحيلُ معاني الحديث مِن اللَّفظ، هو شرطٌ واحدٌ ليس فيه تكرير، بل مُرادُه بعَقْلِ ما يحدِّثُ به: فَهْمُ المعنى، ومرادُه بالعِلم بما يُحيلُ المعنى من الألفاظ: معرفةُ الألفاظ التي يُؤدِّي بها المعاني.

وقد فسَّر أبو بكرٍ الصَّيرفي في «شرح الرسالة» قولَ الشافعيِّ: عاقلًا لِما يحدِّث به، بأن مرادَه أن يكون الراوي ذا عَقْلٍ فقط، قال: وهٰذا شرطٌ بإجماع. وهٰذا الذي قاله فيه نظرٌ، وضعيف.

وهٰذا كله[٣] في حقِّ مَن لا يَحفظُ الحديثَ بألفاظه، بدليل أنه قالَ بعد ذٰلك: أو أن يكون ممَّن يؤدِّي الحديث بحُروفِه كما سَمِعَه، ولا يحدِّث به على المعنى، فجَعل هٰذا قَسيمًا للذي قبلَه، فقَسم الرُّواةَ إلى قسمَين:

- مَن يحدِّث بالمعنى، فيُشترط فيه أن يكونَ عاقلًا لما يحدِّثُ به من المعاني، عالمًا بما يُحيلُ المعنى من الألفاظ.

- ومَن يحدِّث باللَّفظ، فيُشترط فيه الحفظُ للَفظِ الحديث وإتقانُه.

---

(١) ليست في «الرسالة» المطبوعة.

(٢) «الرسالة» للإمام الشافعي، ص ٣٨٠ - ٣٨١.

(٣) تحرفت في ظ إلى: «كأنه».

وما عَلَّل به من اشتراط معرفةِ المعنَى واللَّفظِ المؤدِّي له، فهو حقٌّ واضِح، وقد سَبَق معنى ذٰلك عن إبراهيمَ النَّخَعيّ.

وقد قال أحمدُ، في رواية الأثرَم: سعيدُ بنُ زكريّا المَدائِنيّ[١] كنّا كتَبنا عنه، ثم تَركناهُ. قيلَ له: لِمَ؟ قال: لم أكن أرَى به في نفسِه بأسًا، ولكن لم يكن بصاحبِ حديث.

وهٰذا محمولٌ على أنه كان يحدِّث من حفظِه أيضًا* فيُخشَى عليه الغلَط.

الرابع: حِفظُ الرّاوي، فإن كان يحدِّث من حفظِه اعتُبر حِفظُه لِما يحدِّث به، لكن إن كان يحدِّث باللَّفظ اعتُبر حفظه لألفاظِ الحديث، وإن كان يحدِّث بالمعنَى اعتُبر معرفتُه بالمعنى واللَّفظِ الدّالِّ عليه، كما تقدّم، وإن كان يحدِّث من كتابه اعتُبر حفظُه لكتابه، وقد سبقَ كلامُ الأئمَّة واختلافُهم في جوازِ التَّحديث من الكتاب، وفي صِفَةِ حفظِ الكتابِ بما فيه كفاية.

الخامس: أن يكون في حديثِه الذي لا ينفردُ به يوافقُ الثِّقاتِ في حديثِهم، فلا يحدِّث بما لا يوافقُ الثِّقات، وهٰذا الذي ذكرَه معنى قولِ كثيرٍ من الأئمّة الحُفّاظ في الجَرح في كثيرٍ من الرُّواة: «يحدِّث بما يخالفُ الثِّقات»، أو: «يحدِّث بما لا يُتابعُه الثِّقاتُ عليه»، لكنَّ الشافعيَّ اعتَبَر أن لا يخالفَه الثقاتُ، ولهٰذا قال بعدَ هٰذا الكلام: بَريئًا أن يحدِّث عن النَّبيِّ ﷺ بما يُحدِّث الثقاتُ خلافَه.

وقد فسَّر الشافعيُّ الشاذَّ من الحديث بهٰذا؛ قال يونسُ بنُ عبد الأعلى: سمعتُ الشافعيَّ يقول: ليس الشاذُّ مِن الحديث أن يَروي الثقةُ حديثًا لم يَروِه

---

(١) سعيد بن زكريا المدائني، قال البخاريّ: صدوق، وقال ابن أبي شيبة، لم يكن يعرف بالحديث. «تهذيب» ٤/ ٣٠، و«الميزان» ٢/ ١٣٧.

* لوحة ٧٧/أ.

غيرُه، إنّما الشاذُّ من الحديث أن يَروي الثقاتُ حديثًا فيَشِذُّ عنهم واحدٌ فيُخالفُهم.

وأمّا أكثرُ الحُفّاظ المتقدِّمين فإنّهم يقولون في الحديثِ إذا انفرَدَ به واحدٌ - وإن لم يَروِ الثقاتُ خلافَه -: إنه لا يُتابَع عليه. ويَجعلون ذٰلك عِلّةً فيه، اللّهم إلّا أن يكون ممَّن كثُرَ حِفظُه واشتُهِرتْ عدالتُه وحديثُه، كالزُّهريِّ ونحوِه، وربّما يَستنكرونَ بعضَ تفرُّدات الثقات الكِبار أيضًا، ولهم في كلِّ حديثٍ نقدٌ خاصّ، وليس عندَهم لذٰلك ضابطٌ يَضبطُه؛ قال صالح بنُ محمَّدٍ الحافظ: الشّاذُّ: الحديثُ المُنكَر الذي لا يُعرَف.

وسيأتي لذٰلك مَزيدُ إيضاحٍ عند ذِكر الحديثِ الغريب، إن شاء اللهُ تعالى.

التدليس معناه وحكمه

السادس: أن لا يكون مدلِّسًا؛ فمَن كان مدلِّسًا يحدِّثُ عمَّن رآه بما لم يَسمَعْه منه، فإنه لا يُقبَل منه حديثُه حتى يُصرِّح بالسَّماع ممَّن رَوى عنه.

وهٰذا الذي ذَكرَه الشافعيُّ قد حكاه يعقوبُ بنُ شَيبةَ عن يحيى بنِ مَعين.

وقال الشّاذَكوني: مَن أرادَ التّديُّنَ بالحديث فلا يأخذْ عن الأعمَشِ ولا عن قَتادةَ إلّا ما قالا: سَمِعناه.

وقال البَرْدِيجيّ[1]: لا يُحتجُّ من حديث حُميدٍ إلّا ما قال: حدَّثنا أنس.

ولم يَعتبِر الشافعيُّ أن يتكرر التدليسُ من الرّاوي، ولا أن يَغلِبَ على حديثِه، بل اعتبَر ثبوتَ تدليسِه ولو بمرّةٍ واحدة. واعتبَر غيرُه من أهل الحديث أن يَغلِبَ التدليسُ على حديثِ الرجل، وقالوا: إذا غلبَ عليه التدليسُ لم يُقبَل

---

(١) البرديجي: أبو بكر أحمد بن هارون الحافظ النيسابوري: ثقة، من المذكورين بالحفظ والفقه، (ت ٣٠١). «الأنساب»، ص ٧٣، و«تذكرة الحفاظ» ٢/ ٧٤٩.

حديثُه حتى يقول: «حدَّثنا»، وهٰذا قولُ ابن المَدينيّ، حكاه يعقوبُ بن شَيبة عنه.

وذَكرَ مسلم في مقدِّمة كتابه[1] أنّه إنّما يُعتبَر التَّصريحُ بالسَّماع ممَّن يُشتَهَر بالتَّدليس وعُرِف به، وهٰذا يَحتمِل أن يُريدَ به كثرةَ التَّدليس في حديثه، ويَحتمِل أن يُريد ثبوتَ ذٰلك عنه وصحَّتَه، فيكونَ كقول الشّافعي.

وفرَّقت طائفةٌ بين أن يدلِّس عن الثِّقات أو عن الضُّعفاء، فإن كان يدلِّس عن الثِّقات قُبِلَ حديثُه وإن عنعنَه، وإن كان يدلِّس عن غير الثِّقات لم يُقبَل حديثُه حتى يصرِّحَ بالسَّماع، وهٰذا الذي ذَكره حُسينُ الكَرَابِيسيُّ[2]، وأبو الفَتْح الأزْديُّ المَوصِليُّ الحافظ[3]، وكذٰلك ذَكرَه طائفةٌ من فُقهاء أصحابِنا، وهٰذا بناءً على قولِهم بقَبول المَراسيل، واعتبَروا كثرةَ التَّدليس في حقِّ مَن يدلِّس عن غير الثِّقات.

وكذا ذَكرَ الحاكمُ أن المدلِّس إذا لم يَذكُر سماعَه في الرِّوايةِ فحُكمُ حديثِه حُكمَ المُرسَل.

وكذٰلك أشارَ إليه أبو بكرٍ الصَّيرفِيُّ في «شرح رسالة الشافعي».

وأمّا الإمامُ أحمد فتوقَّف في المسألة؛ قال أبو داود: سمعتُ أحمدَ سُئل عن الرَّجل يُعرَف بالتدليسِ في الحديث، يُحتجُّ فيما لم يَقُل فيه: «حدَّثني»، أو «سمِعتُ»؟ قال: لا أدري.

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» ١/ ٣٣.

(٢) حسين الكرابيسي، أبو علي، من أهل بغداد، صاحب فقه وحديث. «الأنساب» ٤٧٦/ أ.

(٣) أبو الفتح الأزدي الموصلي: محمَّد بن الحسين بن عبد الله من أهل الموصل سكن بغداد، صنف كتابًا في «علوم الحديث»، ضعفه البرقاني (ت ٣٦٩). «الأنساب» ٢٨/ أ، و«تاريخ بغداد» ٢/ ٢٤٣، و«تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٦٧.

وأمّا مَن يدلِّس عمَّن لم يَرَه*، فحُكمُ حديثِه حُكمُ المرسَل، وقد سبقَ ذِكرُه.

ومتى صرَّح بالسماع، أو قال: «حدَّثنا» أو «أخبرنا» فهو حُجّة.

وزَعم أبو الطيِّب الطبريُّ من الشافعيَّة أنه لا يُحتجُّ بقول المدلِّس: «أخبرنا»؛ لأنه قد يكونُ إجازة، وهٰذا ضعيف، فإنَّ مثلَه يَتطرّق إلى قوله: «حدَّثنا» أيضًا، فإن ذٰلك جائزٌ عند كثيرٍ من العلماءِ في الإجازة، كما سبق، ثم إنَّ الإجازةَ والمناوَلةَ تصحُّ الرِّوايةُ بهما على ما تقدّم، فيُحتجُّ بحديث مَن حدَّث بهما حينئذٍ، وأيضًا فقد تُستعمل «حدَّثنا» في الإرسال، كما كان الحسنُ يقول: «حدَّثنا ابنُ عبّاس»، ويَتأوّلُ أنه حدَّث أهلَ البصرة، ولكن هٰذا استعمالٌ نادِر، والحُكمُ للغالب.

وأما قولُ الشافعيّ: إنَّ التدليسَ ليس بكذبٍ يُرَدُّ به حديثُ صاحبِه كلِّه، فهٰذا أيضًا قولُ أحمدَ وغيرِه من الأئمّة، لأن قولَ المدلِّس: «عن فلان» ليس بكذبٍ منه، وإنما فيه كِتمانُ مَن سَمِع منه عن فلان.

وحَكى الخطيبُ[1] هٰذا القولَ عن كثيرٍ من العلماء. وعن بعضِهم: أنه كذبٌ يُرَدُّ به حديثُ صاحبِه، وممّن قال إنّه كذِبٌ: حمَّادُ بنُ زيد، وأبو أُسامة. وقال شُعبة: هو أخو الكذب، وقال مرّةً: هو أشدُّ مِن الزِّنى. ورَوى رِزقُ الله ابن موسى[2]، عن وَكيعٍ، قال: لا يحِلُّ تدليسُ الثَّوب، فكيف يحِلُّ تدليسُ الحديث؟! وهٰذا في التَّدليس عن غير الثِّقات أشدُّ.

---

* لوحة ٧٨/ أ.

(١) في «الكفاية»، ص ٣٦١، ط الهند.

(٢) رزق الله بن موسى الناجي، أبو بكر البغدادي (ت ٢٥٦). في حديثه وهم، كما قال العُقَيلي. «تهذيب» ٣/ ٢٧٣، و«الضعفاء» للعُقَيلي، ص ١٣٧.

وقال أحمدُ في التَّدليس: أكرَهُه. قيل له: قال شُعبة: هو كَذِب. قال أحمد: لا، قد دلَّس قومٌ، ونحن نَروي عنهم، وقال يحيى بنُ مَعين: كان الأعمشُ يُرسِل، فقيل له: إنَّ بعضَ الناس قال: مَن أَرسلَ لا يُحتجُّ بحديثِه. فقال: الثوريُّ إذًا لا يُحتجُّ بحديثِه، وقد كان يدلِّس، إنّما سُفيانُ أميرُ المؤمنينَ في الحديث، انتهى.

والتّدليسُ مكروهٌ عندَ الأكثَرين، لِمَا فيه من الإيهام، وهو عن الكذَّابين أشدُّ.

وقد صرَّح طائفةٌ من العُلماء، منهم مسلم في مقدِّمة كتابه[1] بأنَّ مَن رَوى عن غيرِ ثقة، وهو يَعرف حالَه، ولم يبيِّن ذٰلك لِمَن لا يَعرفُه، أنه يكونُ آثمًا بذٰلك، يُريدونَ أنه فِعلٌ مُحرَّم، فإسقاطُ مَن ليس بثِقةٍ من الحديثِ أقبحُ من الرِّواية عنه مِن غير تبيينِ حالِه.

ورَخَّص في التّدليس طائفةٌ، قال يعقوبُ بنُ شَيبة، مَن رخَّص فيه فإنّما رخَّص فيه عن ثقةٍ سَمِعَ منه، وأمّا مَن دلّس عمّن لم يَسمع منه، فلم يُرخَّص فيه، وكذا إذا دلَّس عن غيرِ ثقة. كذا قال يعقوب، وقد كان الثوريُّ وغيرُه يدلِّسون عمَّن لم يَسمعوا منه أيضًا، فلا يصحُّ ما ذَكرَه يعقوب.

[صيغ الأداء]

[الخلاف في مسالة الحديث المعنعن]

وقولُ الشافعي، رحمه الله: «وأَقبلُ الحديثَ: «حدَّثني فلانٌ عن فلان» إذا لم يكن مدلِّسًا» مُرادُه: أن تُقبَل العنعنةُ عمَّن عُرِف منه أنه ليس بمُدلِّس، فإنَّ

---

(١) قال الإمام مسلم في مقدمته ١/ ٢٨: فإذا كان الراوي ليس بمعدن للصدق، ثم أقدم على الرواية عنه ممن قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثمًا بفعله ذلك غاشًا لعوام المسلمين.

الرَّبيع نَقلَ عنه أيضًا، قال في كلامٍ له: لم يُعرَف التدليسُ ببلَدِنا فيمَن مضى، ولا ممَّن أَدركْنا مِن أصحابنا إلّا حديثًا، فإنَّ منهم مَن قَبِلَه عمّن لو تَركه عليه كان خيرًا له، وكان قولُ الرجل: «سمعتُ فلانًا يقول: سمعتُ فلانًا»، وقوله: «حدَّثني فلانٌ عن فلان» سواءً عندَهم، لا يحدِّث واحد منهم عمَّن لقي إلّا ما سمِعَ منه، فمَن عرفناه بهٰذا الطريق قبِلْنا منه: «حدَّثني فلانٌ عن فلان» إذا لم يكن مدلِّسًا(١).

وظاهرُ هٰذا أنّه لا يَقبلُ العَنعنةَ إلّا عمَّن عُرِف منه أنه لا يُدلِّس، ولا يُحدِّث إلّا عمّن لقِيَه بما سَمِع منه، وهٰذا قريبٌ من قول مَن قال: إنّه لا يَقبلُ العَنعنةَ إلّا عمَّن ثبتَ أنه لقِيَه، وفيه زيادةٌ أخرى عليه وهي أنه اشتَرطَ أنه يُعرَف أنه لا يدلِّس عمَّن لقِيَه أيضًا، ولا يحدِّث إلّا بما سَمِعه. وقد فسَّره أبو بكرٍ الصَّيرَفي في «شرح الرسالة» باشتراطِ ثُبوت السَّماع لقَبول العَنعنة، وأنه إذا عُلِم السَّماعُ فهو على السَّماع حتى يُعلَم التدليس، وإذا لم يُعلَم سَمِعَ أو لم يَسمَع وَقَفَ، فإذا صحَّ السَّماعُ فهو عليه حتى يُعلَمَ غيرُه، قال: وهٰذا الذي قالَه صحيح. انتهى.

وهٰذه المسألة* فيها اختلافٌ معروفٌ بين العلماء.

وقد أطال القولَ فيها مسلمٌ في مقدِّمة كتابه(٢)، واختار أنه تُقبَلُ العَنعنةُ مِن الثِّقةِ غيرِ المُدلِّس عمَّن عاصَره، وأمكَنَ لُقِيُّه له، ولا تُعتبَر المعرفةُ باجتماعِهما والتقائِهما.

---

(١) «الرسالة» للإمام الشافعي ص ٣٧٨ – ٣٧٩.

* لوحة ٧٩/ أ.

(٢) يقول الإمام مسلم في مقدمته ١/ ٢٩: وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديمًا وحديثًا أن كل رجل ثقة، روى عن مثله حديثًا، وجائز ممكن =

وذَكر عن بعضِهم أنه اعتبَرَ المعرفةَ بلقائِهما واجتماعِهما، وأنه لا تُقبَل العَنعنةُ من الثقة عمَّن لم يُعرَف أنه اجتَمعَ به، ورَدَّ هٰذا القولَ على قائلِه ردًّا بليغًا، ونَسبَه إلى مخالفةِ الإجماع في ذٰلك، واستَدلَّ مسلمٌ على صحَّة قوله باتِّفاق العُلماءِ على قَبول الخبر إذا رواهُ الثِّقةُ عن آخرَ ممَّن تُيقِّنَ أنه سمِعَ منه، من غيرِ اعتِبارٍ أن يقول: «حدَّثنا» أو «سمِعتُ»، ولو كان الإسنادُ لا يتَّصلُ إلّا بالتَّصريح بالسَّماع لم يكن فرقٌ بين الرِّوايةِ عمَّن ثبتَ لُقِيُّه ومَن لم يَثبُت، فإنّا نجدُ كثيرًا ممَّن رَوى عن رجل، ثم رَوى حديثًا عن آخرَ عنه.

وقد طرَدَ بعضُ المتأخِّرين مِن الظاهريّةِ ونحوِهم هٰذا الأصلَ، وقال: كلُّ خبرٍ لا يُصرَّحُ فيه بالسَّماع فإنه لا يُحكَم باتصالِه مطلقًا.

وربَّما تعلَّق بعضُهم بقول شُعبة: كلُّ إسنادٍ ليس فيه «حدَّثنا» أو «أخبرنا» فهو خَلٌّ وبَقْل.

ورُوي عن شُعبة قال: فلانٌ عن فلان ليس بحَديث. قال وَكيع: وقال سُفيان: هو حديثٌ. قال ابنُ عبد البَرّ[1]: رجعَ شعبةُ إلى قول سُفيانَ في هٰذا، وهٰذا القولُ شاذٌّ مطَّرَح، وقد حَكى مسلمٌ وغيرُه الإجماعَ على خِلافِه.

= له لقاؤه، منه لكونهما جميعًا كانًا في عصر واحد، وإن لم يأتِ في خبر قط أنهما اجتمعا، ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة.

ويقول كذلك ١/ ٣٣: وإنما كان تفقد من تفقد منه سماع رواة الحديث ممن روى عنهم، إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به.

(١) في «التمهيد» ١/ ١٦٤ (ط مؤسسة الفرقان).

وابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، حافظ، محدث، صنف الكثير، (ت ٤٦٣) وترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١١٢٨، و«الصلة» ٢/ ٦٧٧، و«بغية الملتمس»، ص ٣٩٥.

وقال الخَطيب: أهلُ العِلم بالحديث مُجمِعونَ على أنَّ قولَ المحدِّثين «حدَّثنا فلانٌ عن فلان» صحيحٌ معمولٌ به، إذا كان شيخُه الذي ذَكرَه يُعرَف أنه قد أَدرَكَ الذي حدَّث عنه ولَقِيَه وسَمِع منه، ولم يكن هٰذا المحدِّث ممَّن يدلِّس، انتهى.

وممَّا استَدلَّ به مسلم[١] على المُخالِف له: أنَّ مَن تكلَّم في صحَّةِ الحديث مِن السَّلَف لم يُفتِّش أحدٌ منهم على موضِع السَّماع، وسَمَّى منهم شُعبةَ والقَطّانَ وابنَ مَهديٍّ، قال[٢] ومَن بعدَهم من أهل الحديث.

وذَكرَ أنّ عبدَ الله بنَ يزيدٍ رَوى عن حذيفةَ وأَبي مسعودٍ حديثَين، ولم يَرِد أنه سَمِع منهما، ولا رآهما قطّ، ولم يَطعُن فيهما أحد. وذَكر أيضًا روايةَ أبي عثمانَ النَّهْديِّ، وأبي رافعٍ الصّائغ عن أُبيِّ بنِ كعب، وروايةَ أبي عَمرٍو الشَّيبانِيِّ[٣] وأبي مَعْمَرٍ[٤] عن أبي مسعود، وروايةَ عُبيدِ بنِ عُمير عن أُمِّ سَلَمة، وروايةَ ابن أَبي ليلَى عن أنس، ورِبعِيِّ بن حِراش[٥] عن عِمرانَ بن حُصين، ونافعِ بنِ جُبَير عن أبي شُرَيح، والنُّعمانِ بن أَبي عيّاش عن أَبي سعيد، وعطاءِ بنِ يزيد عن تَميمٍ الدّاري، وسليمانَ بنِ يَسارٍ عن رافعِ بن خَدِيج، وحُمَيدٍ الحِمْيريّ

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» ١/ ٣٣-٣٥، وقد تصرف ابن رجب في عرض كلام الإمام مسلم.

(٢) عبارة «وابن مهدي قال» ليست في د، ظ.

(٣) أبو عمرو الشيباني: سعد بن إياس روى عن ابن مسعود وعلي وقد أدرك الرسول ﷺ وليست له صحبة (ت ٩٦). «تهذيب» ٣/ ٤٦٨.

(٤) أبو مَعْمَر: عبد الله بن سخبرة، روى له التِّرمذيّ فقال: عن عبد الله بن سخبرة عن سخبرة عن النَّبيّ ﷺ «من طلب العلم كان كفارة لما مضى» وقال: لا نعرف لعبد الله بن سخبرة كبير شيء أو لأبيه. «تهذيب» ٥/ ٢٩.

(٥) ربعي بن حراش تابعي، ثقة (ت ١٠١). «تهذيب» ٣/ ٢٣٦، و«المشتبه» ١/ ٢٢٣.

عن أبي هُريرةَ، وكلُّ هٰؤلاء لم يُحفظ لهم عن هٰؤلاءِ الصّحابةِ سماعٌ ولا لِقاء، يعني وقد قَبِلَ الناسُ حديثَهم(١).

وقال الحاكم: قرأتُ بخطِّ محمَّد بنِ يحيى: سألتُ أبا الوليد: أكانَ شُعبةُ يُفرِّق بين «أخبَرني» و«عن»؟ فقال: أدركتُ العلماءَ وهم لا يُفرِّقون بينهما.

وحمَلَه البيهقيُّ على مَن لا يُعرَف بالتّدليس(٢)، وكثيرٌ مِن العلماء المتأخِّرين على ما قاله مسلمٌ، رحمه الله، من أنَّ إمكانَ اللُّقِيّ كافٍ في الاتصالِ من الثِّقةِ غيرِ المدلِّس، وهو ظاهرُ كلامِ ابن حبّانَ وغيرِه(٣).

وقد حَكى بعضُ أصحابنا عن أحمدَ مثلَه.

وقال الأثرَم: سألتُ أحمدَ قلت: محمَّد بنُ سُوقةَ سمِعَ مِن سعيدِ بنِ جُبير؟ قال: نعم، قد سمِعَ من الأسْودِ غيرَ شيءٍ. كأنه يقول: إنَّ الأسْودَ أقدمُ، لكن قد يكون مستندُ أحمدَ أنه وُجِد التّصريحُ بسماعِه منه، وما ذَكرَه من قِدَم الأسْود إنّما ذَكرَه ليَستدِلَّ به على صحّةِ قول مَن ذَكرَ سماعَه من سعيدِ بنِ جُبير، فإنه كثيرًا ما يَرِدُ التَّصريحُ بالسَّماع ويكونُ خطأً(٤)، وقد رَوى ابنُ مَهديٍّ عن

---

(١) في د، ظ: «حديثهم عنهم».

(٢) زاد هنا في د، ظ عبارة: «ويمكن حمله على من ثبت لقيه أيضًا».

(٣) زاد هنا في د، ظ عبارة «وقد ذَكر التِّرمذيُّ في كتاب العلم أنَّ سماعَ سعيدِ بن المُسيّب مِن أنسٍ ممكنٌ، لكن لم يُحكَم لروايتِه عنه بالاتصال»، ولا معنى لها في المكان.

وعلى أية حال، فالحديث الذي رواه سعيد بن المسيب عن أنس قال: قال لي رسول الله ﷺ «يا بني، إن قدرت أن تصبح وتمسي ليس في قلبك غش لأحد فافعل». قال التِّرمذيّ: ولا نعرف لسعيد بن المسيب رواية عن أنس إلا هٰذا الحديث. وقال: ومات أنس بن مالك (سنة ٩٣)، ومات سعيد بن المسيب بعده بسنتين مات (سنة ٩٥). التِّرمذيّ ٥/٤٦.

(٤) من قوله «بسماعه منه، وما ذكره..» إلى هنا، ليس في د، ظ.

شُعبةَ: سمعتُ أبا بكر بنَ محمَّد بن حزم؛ فأنكَرَه أحمد، وقال: لم يَسمع شُعبةُ من أحدٍ من أهل المدينة مِن القُدماء، ما يُستدلُّ به على أنه سَمِعَ من أبي بكر(١)، إلّا سعيدًا المَقبُريَّ، فإنه رَوى عنه حديثًا، فقيل له: فإن المَقبُريَّ قديم. فسَكتَ أحمد.

وأمّا جمهورُ المتقدِّمين فعلَى ما قاله* ابنُ المَدينيّ والبخاريُّ، وهو القولُ الذي أنكرَه مسلمٌ على مَن قاله.

وحُكي عن أبي المُظفَّر ابن السَّمعاني(٢) أنه اعتبَر لاتصالِ الإسناد اللُّقِيَّ وطولَ الصُّحبة، وعن أبي عَمرٍو الداني(٣): أن يكون معروفًا بالرِّوايةِ عنه. وهٰذا أشدُّ من شرط البخاريِّ وشيخِه، الذي أنكرَه مسلم.

وما قالَه ابنُ المَدينيّ والبخاريُّ هو مقتضى كلامِ أحمدَ وأبي زُرْعةَ وأبي حاتمٍ وغيرِهم من أعيان الحُفّاظ، بل كلامُهم يدلُّ على اشتراط ثُبوت السَّماع، كما تقدَّم عن الشّافعيِّ، رضي الله عنه، فإنّهم قالوا في جماعةٍ من

---

(١) أبو بكر بن محمَّد بن عَمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي المدني، القاضي من الثقات العباد (ت ١٢٠). «تهذيب» ١٢/ ٣٨، «مشاهير علماء الأمصار»، ص ٧٦، و«الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ٣٣٧).

* لوحة ٨٠/أ.

(٢) أبو المظفر ابن السمعاني: منصور بن محمَّد بن عبد الجبار السمعاني، إمام عصره كان حنفيًا ثم انتقل إلى المذهب الشافعي (ت ٤٨٠). «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٢٢٧، «طبقات الإسنوي» ٢/ ٢٩، «طبقات السبكي» ٥/ ٢٣٥، «النجوم الزاهرة» ٥/ ١٦٠، و«الأنساب»، ص ٣٠٨.

(٣) أبو عمرو الداني: عثمان بن سعيد صاحب التصانيف له مئة وعشرون مصنفًا مات بدانية (ت ٤٤٤). «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١١٢٠، «الصلة» لابن بشكوال ٢/ ٤٠٥، «طبقات المفسرين» للداودي ١/ ٣٧٣، «النجوم الزاهرة» ٥/ ٥٤.

الأعيان ثَبتَتْ لهم الرُّؤية لبعض الصَّحابة، وقالوا مع ذٰلك: لم يَثبُت لهم السَّماعُ منهم، فرواياتُهم عنهم مرسَلة، منهم الأعمَشُ ويحيى بنُ أَبي كَثير، وأيوب، وابنُ عَون، وقُرَّة بنُ خالد، رأوا أنسًا ولم يَسمَعوا منه، فرواياتُهم عنه مرسَلَة، كذا قاله أبو حاتم، وقاله أبو زُرْعة أيضًا في يحيى بن أَبي كَثير.

وقال أحمدُ في يحيى بن أَبي كَثير: قد رأى أنسًا، فلا أَدري سمِعَ منه أم لا؟ ولم يَجعلوا روايتَه عنه متّصلةً بمُجرَّد الرؤية، والرؤيةُ أبلغُ من إمكانِ اللُّقِيّ، وكذٰلك كثيرٌ من صِبيان الصّحابة رأوا النّبيَّ ﷺ ولم يصحَّ لهم سماعٌ منه، فرواياتُهم عنه مرسَلَة، كطارق بنِ شهابٍ[1] وغيره، وكذٰلك مَن عُلِم منه أنه مع اللِّقاء لم يَسمع ممَّن لَقِيَه إلّا شيئًا يسيرًا، فرواياتُه عنه زيادةً على ذٰلك مرسَلَة، كروايات ابنِ المُسيّب عن عمر، فإنَّ الأكثَرين نفَوا سَماعَه منه، وأثبت أحمدُ أنه رآه وسمِعَ منه، وقال مع ذٰلك: إنَّ رواياتِه عنه مرسَلَة، لأنه إنّما سمِع منه شيئًا يسيرًا، مثلَ نَعْيِه النُّعمان بنِ مُقرِّن[2] على المِنبر، ونحو ذٰلك، وكذٰلك سماعُ الحَسن من عثمانَ على المِنبر يأمرُ بقتلِ الكلابِ وذبحِ الحَمام، ورواياتُه عنه غيرَ ذٰلك مرسَلَة.

وقال أحمد: ابن جُرَيج لم يَسمَع من طاووسٍ ولا حرْفًا، ويقول: رأيتُ طاووسًا.

---

(١) طارق بن شهاب بن عبد شمس الأحمسي أبو عبد الله الكوفي، رأى النّبيّ ﷺ وروى عنه مرسلًا (ت ١٠٣). «تهذيب» ٥/ ٣.

(٢) النعمان بن مقرن - يقال ابن عَمرو بن مقرن بن عائذ المزني ويقال أبو حكيم روى عن النّبيّ ﷺ. استشهد في نهاوند سنة ٢١- وفرق جماعة من الأئمة بين النعمان بن مقرن فأثبتوا له الصحبة وبين النعمان بن عَمرو بن مقرن. فحكموا على أحاديثه بالإرسال منهم ابن أبي حاتم وأبو القاسم البغويّ وأبو أحمد العسكري وغيرهم. «التهذيب» ١٠/ ٤٥٦، وانظر «المراسيل» لابن أبي حاتم، ص ٥٠ - ٥١.

وقال أبو حاتم الرّازي أيضًا: الزُّهريُّ لا يصحُّ سماعُه من ابنِ عمر، رآه ولم يَسمَع منه، ورأى عبدَ الله بن جعفر ولم يسمَع منه، وأثبتَ أيضًا دخولَ مكحولٍ على واثلةَ بنِ الأسقَع ورُؤيتَه له ومشافهتَه، وأنكَرَ سماعَه منه، وقال: لم يصحَّ له منه سماع، وجعل رواياتِه عنه مرسَلَة[١].

وقد جاء التصريحُ بسَماع مكحولٍ من واثلةَ للحديثِ من وجهٍ فيه نَظَر، وقد ذكرناه في آخرِ كتاب الأدب.

وقد ذَكَرَ التِّرمذيُّ دخولَ مكحولٍ على واثلةَ في ذِكر الرِّواية بالمعنى.

وقال أحمد: أبانُ بن عثمانَ لم يَسمع من أبيه، مِن أين سمِعَ منه؟![٢] ومرادُه: من أين صحَّت الرِّواية بسمَاعِه منه، وإلّا فإنّ إمكان ذٰلك واحتمالَه غيرُ مُستبعَد.

وقال أبو زُرْعة في أبي أُمامةَ بن سَهل بن حَنِيف: لم يَسمع مِن عمر[٣]. هٰذا مع أنَّ أبا أُمامة رأى النّبيَّ ﷺ.

فدلَّ كلام أحمدَ وأبي زُرْعةَ وأبي حاتمٍ على أنَّ الاتصال لا يَثبتُ إلّا بثُبوتِ التَّصريح بالسّماع، وهٰذا أضيقُ مِن قول ابن المَدينيّ والبخاريّ، فإن المَحكيَّ عنهما: أنه يُعتبَر أحدُ أمرين: إمّا السَّماعُ، وإمَّا اللِّقاء. وأحمدُ ومَن تبعه عندَهم لا بدَّ من ثُبوت السَّماع.

ويدلُّ على أن هٰذا مَرادُهم أنَّ أحمد قال: ابنُ سِيرينَ لم يَجئ عنه سماعٌ من ابن عبّاس. وقال أبو حاتم: الزُّهريُّ أدرك أبانَ بن عثمان، ومَن هو أكبر منه،

---

(١) «المراسيل» لابن أبي حاتم، ص ١١٩، و١٢٩.
(٢) المرجع السابق، ص ١٨.
(٣) المرجع السابق، ص ١٨.

ولكن لا يثبتُ له السَّماع، كما أنَّ حَبيبَ بنَ أَبي ثابت لا يَثبتُ له السَّماع من عُرْوة، وقد سمِعَ ممّن هو أكبر منه، غيرَ أنَّ أهلَ الحديث قد اتّفقوا على ذلك، واتفاقُهم على شيءٍ يكون حُجّة[١].

واعتبارُ السَّماع أيضًا لاتصالِ الحديث هو الذي ذَكرَه ابنُ عبد البَرّ، وحكاه عن العُلماء، وقوّةُ كلامِه تُشعِر بأنه إجماعٌ منهم، وقد تقدَّم أنه قولُ الشافعيّ أيضًا.

وحَكى البَرْدِيجيّ قولَين في ثُبوت السّماع بمُجرّد اللِّقاء، فإنه قال: قتادةُ حدَّث عن الزُّهريّ، قال بعضُ أهل الحديث: لم يَسمع منه، وقال بعضُهم: سمِعَ منه، لأنّهما التقيا عندَ هشام بن عبد الملك.

وممّا يَستدلُّ به أحمدُ وغيرُه من الأئمّة على عدم السَّماع والاتصال، أن يَروي عن شيخٍ من غيرِ أهلِ بلدِه لم يُعلَم أنه رَحلَ إلى بلدِه، ولا أنَّ الشيخَ قَدِم إلى بلدٍ كان الرَّاوي عنه فيه.

نقلَ مُهنّا عن أحمد، قال: لم يَسمَع زُرارةُ بنُ أَوفى[٢] مِن تَميمٍ الدَّاريّ، تَميمٌ بالشّام وزُرارةُ بصريّ.

وقال أبو حاتمٍ في روايةِ ابن سِيرينَ عن أبي الدَّرداء*: لقد أدرَكَه ولا أَظنُّه سمِعَ منه، ذاك بالشَّام وهٰذا بالبَصْرة[٣].

---

(١) «المراسيل» لابن أبي حاتم، ص ١١٩.

(٢) هو زرارة بن أوفى العامري الحرشي: أبو حاجب البصري، القاضي، قال النَّسائيّ: ثقة، (ت ٩٣). «تهذيب التهذيب» ٣/ ٣٢٣، و«الجرح» (١/ قسم٢/ ٦٠٣).

* لوحة ٨١/ أ.

(٣) «المراسيل»، ص ١١٦.

وقال ابنُ المَدينيّ: لم يَسمَع الحسنُ من الضَّحّاك بن قيس، كان الضَّحّاك يكونُ بالبَوادي[١].

وقال الدّارقطنيُّ: لا يَثبتُ سماعُ سعيدِ بن المُسيّب من أبي الدَّرداء، لأنّهما لم يَلتقِيا. ومُرادُه: أنه لم يَثبُت التقاؤهما، لا أنه ثَبتَ انتِفاؤه، لأنّ نفيَه لم يَرِدْ في روايةٍ قط.

فإن كان الثِّقةُ يَروي عمَّن عاصره أحيانًا، ولم يَثبُت لُقيُّه له، ثم يُدخِل أحيانًا بينَه وبينَه واسطة، فهٰذا يَستدلُّ به هٰؤلاء الأئمّة على عدم السَّماع منه. قال أحمد: البَهيُّ[٢] ما أُراه سَمِع من عائشة، إنّما يَروي عن عُروةَ عن عائشة، قال: وفي حديثِ زائدةَ عن السُّدِّي عن البَهيِّ قال: حدَّثتني عائشة. قال: وكان ابنُ مَهديٍّ سمِعَه من زائدة، وكان يدَعُ منه «حدَّثتني عائشة» يُنكِرُه[٣].

وكان أحمدُ يَستنكرُ دخولَ التَّحديث في كثيرٍ من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني ذِكرَ السَّماع. قال في روايةِ هُدْبة[٤]، عن حمَّاد، عن قتادةَ، حدَّثنا خلَّادٌ الجُهَني: هو خطأ، خلَّادٌ قديم، ما رأى قتادةُ خلّادًا.

---

(١) «المراسيل»، ص ٣٣.

(٢) البهي: هو عبد الله البهي مولى مصعب بن الزبير أبو محمَّد يقال اسم أبيه يسار، روى عن عائشة وفاطمة بنت قيس وعروة، كان عبد الرَّحمٰن بن مَهديّ ينكر سماعه من عائشة كما أنكر أحمد عليه ذلك. قال ابن أبي حاتم عن أبيه، البهي مضطرب الحديث. «التهذيب» ٦/ ٨٩، «التاريخ الكبير» ٥/ ٥٦.

والبهي من البهاء لجماله.

(٣) «المراسيل» لابن أبي حاتم، ص ٧٥. وانظر «مسائل أبي داود» للإمام أحمد، ص ٣٢٦.

(٤) هدبة بن خالد بن الأسود الحافظ، روى عن جرير بن حازم والحمادين وثقه ابن معين وغيره، (ت ١٣٦). «التهذيب» ١١/ ٢٤، «الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ١١٤).

وذَكروا لأحمدَ قولَ مَن قال: عن عِرَاك بنِ مالك[١]، سمِعتُ عائشة. فقال: هٰذا خطأ. وأنكَرَه وقال: عِرَاكٌ مِن أين سمِعَ من عائشة؟! إنّما يَروي عن عُروةَ عن عائشة[٢].

وكذٰلك ذَكرَ أبو حاتم الرَّازيّ أنّ بقيّة بنَ الوليد كان يَروي عن شيوخٍ ما لم يَسمَعْه، فيَظُنُّ أصحابُه أنه سَمِعه، فيَروون عنه تلكَ الأحاديث، ويُصرِّحون بسماعِه لها من شُيوخِه، ولا يَضبِطون ذٰلك.

وحينئذٍ ينبغي التَّفطُّن لهٰذه الأُمور، ولا يُغتَرّ بمُجرَّد ذِكر السَّماع والتَّحديثِ في الأسانيد، فقد ذَكرَ ابنُ المَدينيّ أن شُعبةَ وجدوا له غيرَ شيءٍ يَذكُر فيه الإخبارَ عن شُيوخه، ويكونُ منقطعًا.

وذَكرَ أحمدُ أن ابن مَهديّ حدّث بحديثٍ عن هُشيم، أخبرنا منصورُ بنُ زاذان. قال أحمد: ولم يَسمَعْه هُشيمٌ من منصور.

وقال أبو حاتم في يحيى بنِ أَبي كَثير: ما أُراهُ سمِعَ من عُروةَ بن الزُّبير، لأنه يُدخِل بينَه وبينَه رجلًا ورَجُلين، ولا يَذكُر سماعًا، ولا رُؤيةً، ولا سؤالَه عن مسألة[٣].

وقال أحمدُ في رواية قَتادةَ عن يحيى بنِ يَعمَر: لا أَدري سَمِعَ منه أم لا؟ قد رَوى عنه، وقد رَوى عن رجلٍ عنه[٤].

---

(١) عراك بن مالك الغفاري، من أصحاب عمر بن عبد العزيز محدث ثقة، مات زمن يزيد ابن عبد الملك. «التهذيب» ٧/ ١٧٢.

(٢) «المراسيل» لابن أبي حاتم، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠٧. ويحيى بن يعمر البصري أبو سليمان الجدلي قاضي مرو تابعي، ثقة، (ت ١٢٩). «تهذيب» ١١/ ٣٠٦، و«مشاهير علماء الأمصار»، ص ١٢٦.

وقال أيضًا: قَتادةُ لم يَسمَع مِن سُليمانَ بنِ يَسار، بينَهما أبو الخَليل، ولم يَسمَع من مُجاهد(١)، بينَهما أبو الخَليل(٢).

وقال في سَماع الزُّهريِّ من عبد الرَّحمٰن بنِ أزْهَر: قد رآه - يعني ولم يَسمَع منه - قد أَدخَل بينَه وبينَه طلحةَ بنَ عبد الله بنِ وَهْب(٣).

ولم يصحِّح قولَ مَعْمَرٍ وأسامةَ عن الزُّهريّ: سمعتُ عبدَ الرَّحمٰن بنَ أزهر(٤).

وقال أبو حاتم: الزُّهريُّ لم يَثبت له سماعٌ من المِسْوَر، يَدخُل بينَه وبينَه سُليمان بنُ يَسار وعُرْوة بن الزُّبير(٥).

وكلامُ أحمدَ وأبي زُرْعة، وأبي حاتم، في هٰذا المعنى كثيرٌ جدًّا، يطول الكتابُ بذِكره، وكلُّه يدور على أن مجرَّدَ ثُبوت الرِّواية لا يكفي في ثُبوت السَّماع، وأنَّ السَّماع لا يَثبت بدون التَّصريح به.

---

(١) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي: تلميذ ابن عبّاس، وقد عرض عليه القرآن ثلاث مرات، (ت ١٠٢). «تهذيب» ١٠/ ٤٢، «ابن سعد» ٥/ ٣٤٣، «شذرات» ١/ ١٢٥.

(٢) «المراسيل» لابن أبي حاتم، ص ١٠٨.

وأبو الخليل: صالح بن أبي مريم الضبعي، روى عنه عطاء ومجاهد، وثقه أبو داود والنَّسائيّ، وقال ابن عبد البر في التمهيد: لا يحتج به. «تهذيب» ٤/ ٤٠٢.

(٣) كذا في جميع نسخنا الخطية المتوفرة بين يدينا «طلحة بن عبد الله بن وهب»، وهو خطأ، والصواب: «طلحة بن عبد الله بن عوف»، وجاء كذلك على الصواب في «المراسيل»، ص ١١٨. وهو طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري، (ت ٩٩). له ترجمة في «تهذيب» ٥/ ١٩.

(٤) «المراسيل» لابن أبي حاتم، ص ١١٨، وقال ابن أبي حاتم عن أحمد، قال في سماع الزهري من عبد الرَّحمٰن بن أزهر: ما أراه سمع من عبد الرَّحمٰن بن أزهر، ثم قال: إنما يقول الزهري: كان عبد الرَّحمٰن بن أزهر يحدث كذا.

(٥) المرجع السابق، ص ١١٩، وقد ذكر ابن أبي حاتم هٰذا النص إلا أن ناشر الكتاب قال: المنذر بن مخرمة، وهو خطأ والصحيح المسور بن مخرمة.

وأنَّ روايةَ مَن رَوى عمَّن عاصَره تارةً بواسطة وتارةً بغير واسطة، يدلُّ على أنه لم يَسمَع منه، إلا أن يَثبُت له السماعُ منه من وجه.

وكذٰلك روايةُ مَن هو من بلدٍ عمَّن هو ببلدٍ آخرَ، ولم يَثبُت اجتماعُهما ببلدٍ واحدٍ يدلُّ على عدم السَّماع منه.

وكذٰلك كلامُ ابن المَدينيِّ وأحمدَ وأبي زُرعةَ وأبي حاتمٍ والبَرْدِيجيِّ وغيرِهم في سماع الحَسن من الصَّحابة، كلُّه يدورُ على هٰذا، وأن الحسنَ لم يصحَّ سماعُه من أحدٍ من الصحابةِ إلَّا بثُبوت الرِّواية عنه أنه صرَّح بالسَّماع منه، ونحو ذٰلك[1].

فإذا كان هٰذا هو قولَ هٰؤلاء الأئمّة الأعلام، وهم أعلمُ أهلِ زمانهم بالحديثِ وعِلَلِه، وصَحيحه وسَقيمه، مع موافقة البخاريِّ وغيره، فكيف يصحُّ لمسلمٍ، رحمه الله، دعوى الإجماع على خلافِ قولهم، بل اتفاقُ هٰؤلاء الأئمَّةِ على قولهم هٰذا يَقتضي حكايةَ إجماعِ الحُفّاظ المُعتدِّ بهم[2] على هٰذا القول، وأنَّ القولَ بخلاف قولِهم لا يُعرف عن أحدٍ من نُظرائِهم، ولا عمَّن قبلَهم ممَّن هو في درجتِهم وحفظِهم، ويشهدُ لصحّةِ ذٰلك حكايةُ أبي حاتم - كما سَبَق - اتفاقَ أهلِ الحديث على أنَّ حَبيبَ بنَ أبي ثابتٍ لم يَثبُت له السَّماعُ من عُرْوةَ مع إدراكِه له، وقد ذَكرنا من قبلُ أنّ كلامَ الشافعيِّ إنّما يدلُّ على مثلِ هٰذا القول، لا على خِلافِه، وكذٰلك حكايةُ ابنِ عبد البَرِّ عن العُلماء، فلا يَبعُد حينئذٍ أن يقال: هٰذا هو قولُ الأئمَّةِ من المحدِّثينَ والفُقهاء.

---

(١) زاد هنا في د، ظ عبارة: «وإلا فهو مرسل»، ولم ترد في الأصل، ولا فائدة من وجودها، فالكلام بدونها واضح.

(٢) في ظ: «المعتبرين».

وأمّا إنكارُ مسلمٍ أن يكون هٰذا قولَ شُعبةَ، أو مَن بعدَه، فليس كذٰلك، فقد أنكَرَ شعبةُ سماعَ مَن رُوي سماعُه ولكن لم يُثْبِتْه، كسَماع مجاهدٍ من عائشة[(١)]، وسماعِ أبي عبد الرَّحمٰن السُّلَمي من عثمانَ وابنِ مسعود[(٢)]، وقال شعبة: أدركَ أبو العاليةِ[(٣)] عليًّا ولم يَسمَع منه. ومُرادُه: أنه لم يَرِدْ سماعُه منه، ولم يَكتفِ بإدراكِه، فإنَّ أبا العاليةِ سمِعَ ممَّن هو أقدمُ موتًا مِن عليٍّ، فإنّه قيل: إنه سَمِع مِن أبي بكرٍ وعمر، رضي الله عنهما.

وما ذَكرَه مسلمٌ من روايةِ عبد الله بنِ يزيدَ ومَن سمَّاه بعدَه، فالقولُ فيها كالقولِ في غيرِها، وقد قال أبو زُرْعةَ في روايات أَبي أُمامةَ بنِ سَهْل عن عمر: هي مُرسَلَة[(٤)]. مع أنه له أيضًا رُؤية.

فإن قال قائل: هٰذا يَلزَمُ منه طرحُ أكثرِ الأحاديث، وتركُ الاحتِجاج بها. قيل: مِن هٰهنا عَظُم ذٰلك على مسلمٍ، رحمه الله، والصّوابُ أنَّ ما لم يَرِدْ فيه السَّماعُ من الأسانيد لا يُحكَم باتصالِه، ويُحتجُّ به مع إمكانِ اللُّقيِّ، كما يُحتجُّ بمُرسَل أكابر التابعين، كما نصَّ عليه الإمامُ أحمد، وقد سَبَق ذِكرُ ذٰلك في المُرسَل.

ويَرِدُ على ما ذَكرَه مسلمٌ[(٥)] أنه يَلزمُه أن يَحكُمَ باتِّصال كلِّ حديثٍ رواه مَن

---

(١) «المراسيل» لابن أبي حاتم، ص ١٢٥.

(٢) «المراسيل»، ص ٧٠.

وأبو عبد الرَّحمٰن السلمي هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، تابعي، ثقة، روى عنه إبراهيم النخعي، (ت ٨٥). «تهذيب» ٥/ ١٨٣، و«المشاهير» لابن حبان، ص ١٠٢.

(٣) أبو العالية الرياحي: رفيع بن مهران من كبار التابعين، (ت ٩٢). «تهذيب» ٣/ ٢٨٤، «طبقات المفسرين» للداودي ١/ ١٧٢، و«تذكرة الحفاظ» ١/ ٦١، و«المشاهير»، ص ٩٥، وانظر «المراسيل» لابن أبي حاتم، ص ٤٢.

(٤) «المراسيل» لابن أبي حاتم، ص ١٥٢.

وأبو أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري سماه النبيّ ﷺ أسعد، (ت ١٠٠هـ) بالمدينة، «مشاهير علماء الأمصار»، ص ٢٨، و«تهذيب» ١/ ٢٦٣.

(٥) لفظة «مسلم» ليست في د، ظ.

ثبتَ له رُؤيةٌ من النّبيِّ ﷺ، بل هٰذا أَولى، لأن هٰؤلاءِ ثَبتَ لهم اللُّقِيُّ، وهو يَكتفي بمُجرَّد إمكانِ السَّماع.

ويَلزمُه أيضًا الحُكمُ باتصال حديثِ كلِّ مَن عاصر النّبيَّ ﷺ وأمكَنَ لُقِيُّه له إذا رَوى عنه شيئًا وإن لم يَثبُت سماعُه منه، ولا يكون حديثُه عن النّبيِّ ﷺ مرسَلًا، وهٰذا خلافُ إجماعِ أئمّة الحديث[(١)]، والله أعلم[(٢)].

---

(١) لا نسلِّم لابن رجب في قوله هذا، فانظر ردّنا عليه في قسم الدراسة ص ٢٠٨ وما بعدها.

(٢) زاد بعد هذا في د، ظ ما نصه «ثمَّ إنَّ بعضَ ما مثَّل به مسلمٌ ليس كما ذَكره، فقولُه: إنَّ عبدَ الله ابنَ يزيد، وقيسَ بنَ أبي حازم رَوَيا عن أبي مسعودٍ، وأنَّ النُّعمان بنَ أبي عيّاش رَوى عن أبي سعيد، ولم يَرِد التّصريحُ بسَماعِهم منهما، ليس كما قال، فإنّ مسلمًا، رحمَه الله، خرَّج في «صحيحه» التّصريحَ بسَماع النُّعمان بن أبي عيّاش من أبي سعيدٍ في حديثَين: في صِفَة الجنّة، وفي حديث «أنا فَرَطُكم على الحَوض». وأما سَماعُ عبدِ الله بن يزيد وقَيس بنِ أبي حازم من أبي مَسعود، فقد وَقَع مصرَّحًا به في «صحيح البخاريّ»، والله أعلم». ولم يرد هذا النص في الأصل، وهو كلام مقحم بين كلام متصل، فالكلام بعده متصل بما قبله، ولا معنى لوروده هنا، مما يعني أن نسخة الأصل هي الصواب، فهي التي عليها خط المؤلف، وهي آخر ما ارتضاه، والله أعلم.

أما ما رود في هذا النص من ذكر التصريح بسماع النعمان بن أبي عياش من أبي سعيد الخدري عند مسلم، جاء ذلك في «صحيح مسلم» ٤/ ٢١٧٦ -٢١٧٧، قال الإمام مسلم: قال أبو حازم فحدثت به النعمان بن أبي عياش الزرقي، فقال: حدثني أبو سعيد الخدري عن النّبيِّ ﷺ قال: إن في الجنة شجرة يسير الراكب الجواد المضمَّر السريع مئة عام ما يقطعها.

قال أبو حازم: فحدثت بذلك النعمان بن أبي عياش، فقال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: كما تراءَون الكوكب الدري في الأفق الشرقي أو الغربي.

وأما ما رود في هذا النص أيضًا من سماع عبد الله بن يزيد من أبي مسعود عن البخاري، فقد جاء في «صحيحه» (٤٠٠٦) من طريق عدي بن ثابت، عن عبد الله بن يزيد، سمع أبا مسعود البدري، عن النّبيِّ ﷺ قال: «نفقة الرجل على أهله صدقة».

وسماع قيس بن أبي حازم جاء في «صحيح البخاريّ» (٧٣) من طريق الزهري، قال: سمعت قيس بن أبي حازم، قال: سمعت عبد الله بن مسعود، قال: قال النّبيّ ﷺ: «لا حسد إلا في اثنتين...» الحديث.

ولهٰذا المعنى تجدُ في كلامِ شُعبةَ ويحيى وأحمدَ وعليٍّ ومَن بعدَهم التَّعليلَ بعدَمِ السَّماع، فيقولون: لم يَسمع فلانٌ من فلان، أو: لم يَصحَّ له سماعٌ منه، ولا يقولُ أحدُهم قطُّ: لم يُعاصِرْه. وإذا قالَ بعضُهم: لم يُدرِكْه، فمُرادُهم الاستِدلالُ على عدمِ السَّماع منه بعدَمِ الإدراك. فإن قيل: فقد قالَ أحمدُ - في روايةِ ابن مُشَيش[1] - وسُئل عن أبي رَيحانة[2]: سَمِع مِن سَفِينة؟ قال: يَنبغِي؛ هو قديم، قد سَمِع من ابن عُمر. قيل: لم يَقُل إنَّ حديثَه عن سَفينةَ صحيح متّصِل، إنّما قال: هو قديم، يَنبغِي أن يكون سَمِع منه، وهٰذا تقريبٌ لإمكانِ سَماعِه، وليس في كلامِه أكثرَ من هٰذا.

واعلَم أنَّ الرّاوي في روايتِه تارةً يصرِّح بالسَّماع أو التَّحديثِ أو الإخبار، وتارةً يقول: «عن» ولا يصرِّح بشيءٍ من ذٰلك، وقد ذَكَرنا حُكم هٰذا كلِّه آنفًا.

[قول الراوي: قال فلان]

وتارةً يقول: «قالَ فلانٌ كذا»، فهٰذا له ثلاثةُ أحوال:

أحدُها: أن يكون القائلُ لذٰلك ممَّن يُعلَم منه عدمُ التّدليس، فتكونَ روايتُه مقبولةً محتجًّا بها، كهمّامٍ[3]، وحمَّاد بنِ زيدٍ، وشُعبةَ، وحجَّاج بنِ محمَّدٍ[4]، وغيرِهم.

---

(١) محمَّد بن موسى بن مشيش: من كبار أصحاب أحمد، وكان يستملي له وروى عنه مسائل جيادًا، «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١/ ٣٢٣، «المنهج الأحمد» ١/ ٢٤٦.

(٢) أبو ريحانة: عبد الله بن مطر أبو ريحانة البصري، روى عن سفينة وابن عبّاس، وصحب ابن عمر، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ. «تهذيب» ٦/ ٣٤.

(٣) همام بن يحيى بن دينار العوذي. قال عنه أحمد: ثبت في كل المشايخ، (ت ١٦٣). «تهذيب» ١١/ ٦٧، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٠١، «ميزان الاعتدال» ٤/ ٣٠٩.

(٤) حجاج بن محمَّد المصيصي أوثق أصحاب ابن جُرَيج وقال أحمد: ما كان أضبطه وأشد تعاهده للحروف، (ت ٢٠٦). «تهذيب» ٢/ ٢٠٥، «تاريخ بغداد» ٨/ ٢٣٦.

قال همّام: ما قلتُ: «قال قَتادةُ»، فأنا سمعتُه من قَتادة.

وقال حمَّاد بنُ زيد: إني أكرَهُ إذا كنتُ لم أَسمَع مِن أيوبَ حديثًا أن أقول: «قالَ أيوبُ كذا وكذا» فيُظَنَّ أني قد سَمِعتُه.

وقال شُعبةُ: لأنْ أَزنِي أَحبُّ إليَّ مِن أن أَقول: «قالَ فلان»، ولم أَسمَعْه منه.

وكذٰلك حجّاجُ بنُ محمَّدٍ كان إذا قال: «قالَ ابنُ جُرَيج» فقد سَمِعه منه.

والحالُ الثاني: أن يكون القائلُ لذٰلك معروفًا بالتّدليس، فحُكمُ قوله: «قال فلان» حُكمَ قولِه: «عن فلان»، كما سَبَق.

وبعضُهم كانت هٰذه عادَتَه، كابنِ جُرَيج؛ قال أحمد: كلُّ شيءٍ قال ابنُ جُرَيج: «قال عطاء»، أو: «عن عطاء» فإنه لم يَسمَعْه مِن عطاء.

وقال أيضًا: إذا قالَ ابنُ إسحاق: «وذَكرَ فلان»، فلم يَسمَعْه منه.

الحال الثالث: أن يكونَ حالُه مجهولًا، فهل يُحمَل على الاتِّصال، أم لا؟

قد ذَكرَ الفُقهاءُ من أصحابِنا وأصحابِ الشّافعيِّ خلافًا في الصَّحابيِّ إذا قال: «قالَ رسولُ الله ﷺ»، هل يُحمَل على السّماع أم لا؟ وأنَّ الأصحَّ حملُه على السَّماع.

وحَكى ابنُ عبدِ البَرِّ عن الجُمهور مِن العُلماء: أنَّ مَن رَوى عمَّن صحَّ له لُقِيُّه والسَّماعُ منه، وقال: «قال فلان»، حُمِل على الاتِّصال. بل كلامُه يدلُّ على أنّه إجماعٌ منهم، وذَكرَ الإجماعَ على أنَّ قولَ الصّحابيِّ: «عن رسولِ الله ﷺ»، و«قالَ رسولُ الله ﷺ»، و«أنّ رسولَ الله ﷺ قال»، و«سمعتُ رسولَ الله ﷺ»، كلّه سواءٌ، ولكنْ هٰذا قد يُبنَى على أنَّ مُرسَلَ الصّحابيِّ حُجّة.

[المؤنّن]

فأمّا قولُ الرّاوي: «أنّ فلانًا قال»، فهل يُحمَلُ على الاتّصال، أم لا؟ فهٰذا على قِسمَين:

أحدهما: أن يكون ذٰلك القولُ المَحكيُّ عن فلان، أو الفِعلُ المَحكيُّ عنه بالقول، ممَّا يُمكنُ أن يكون الرَّاوي قد شَهِدَه وسَمِعَه منه، فهٰذا حُكمُه حُكمَ قولِ الرّاوي: «قالَ فلانٌ كذا»، أو: «فَعَلَ فلانٌ كذا»، على ما سَبقَ ذِكرُه.

والقسم الثاني: أن يكونَ ذٰلك القولُ المَحكيُّ عن المَرويِّ عنه، أو الفِعلُ ممَّا لا يُمكن أن يَكونَ قد شَهِدَه الرّاوي، مِثلَ أن لا يكونَ قد أدرَكَ زمانَه، كقَول عُروةَ: «إنَّ عائشةَ قالت للنّبيِّ ﷺ كذا وكذا»، فهل هو مُرسَلٌ لعدم الإتيانِ بما يُبيِّن أنه رواهُ عن عائشة، أم هو متّصِل، لأنّ عُروةَ قد عُرِف بالرِّواية عن عائشة، فالظاهرُ أنه سَمِع ذٰلك منها؟ هٰذا فيه خلاف:

قال أبو داود[1]: سمعتُ أبا عبدِ الله، يعني أحمدَ، قال: كان مالكٌ - زَعَموا أنه - يَرى «عن فلان» و«أنَّ فلانًا» سواء[2]. وذَكرَ أحمدُ مثلَ حديثِ جابر: «أنّ سُلَيكًا جاءَ والنّبيُّ ﷺ يَخطُب»، و«عن جابرٍ، عن سُلَيك أنّه جاءَ

---

(١) «مسائل الإمام أحمد»، من تصنيف أبي داود، ص ٣١١ - ٣١٢.

(٢) قد دخل التحريف على هٰذا النص في المطبوع من مسائل أبي داود، فجاءت صورته: «زعموا أن مالكًا كان يرى قولهم عن فلان وأبي فلان سواء»، ودفعًا لهٰذا التناقض علق المحقق على ذلك بقوله: فيمن له كنية، أي أنه كان لا يرى بأسًا بإسقاط المضاف «أبي».
ثم أتبعه بقوله: وكتبه وما قبله محمَّد رشيد رضا، انتهى.
قال همام: وكان الأجدر أن يترك الخطأ دون تعليقٍ هو أشدُّ خطأً وأفدح! ولا يعقل أن يسوي بين فلان وأبي فلان، إلا أن يكونا شخصًا واحدًا يعرف بالاسم وبالكنية، وليس هٰذا مما نحن فيه. وتصحيح العبارة كما في الأصل فتصبح: زعموا أن مالكًا كان يرى «أن فلانًا» و«عن فلان» سواء، أي التسوية بين المؤنن والمعنعن في الحكم.

والنَّبيُّ ﷺ يَخطُب»(١).

قال: وسمعتُ أحمدَ قيل له: إنَّ رجلًا قال: «عن عُروة، قالت عائشةُ يا رسولَ الله»، و«عن عُروة، عن عائشةَ» سواء؟ قال: كيف هٰذا سَواء؟ ليس هٰذا بسَواء.

فذَكرَ أحمدُ القِسمَين اللَّذين أشَرْنا إليهما.

فأمّا روايةُ جابر: أنّ سُليكًا جاءَ والنّبيُّ ﷺ يَخطُب، وروايتُه: «عن سُلَيكٍ، أنه جاءَ والنّبيُّ ﷺ يَخطُب»، فهٰذا مِن القِسم الأوّل*، لأنه يُمكنُ أن يكون جابرٌ شهِد ذٰلك وحضَرَه، ويُمكن أن يكونَ رواهُ عن سُلَيك. ومثلُ هٰذا كثيرٌ في الحديث، مثلُ روايةِ ابنِ عُمر: «أنَّ النّبيَّ ﷺ قال لِعُمرَ كذا وكذا» في أحاديثَ متعدِّدة، ورُوي بعضُها: «عن ابنِ عُمرَ عن عُمرَ عن النّبيِّ ﷺ»، فمَن رواه «عن ابنِ عُمر، أنّ النّبيَّ ﷺ قال لِعُمر» جعَلَه من مسند ابنِ عُمر، ومَن رواه: «عن ابن عمر عن عمر» جعَلَه من مسند عمر.

ولكن كان القدماءُ كثيرًا ما يقولون: «عن فلان» ويُريدونَ به الحِكايةَ عن قصَّتِه، والتَّحديثَ عن شأنِه، لا يَقصِدونَ الرِّوايةَ عنه. وقد حَكى الدّارقطنيُّ، عن موسى بنِ هارونَ الحافظ(٢)، أنَّ المُتقدِّمين كانوا يَفعلون ذٰلك. وقد ذَكرْنا كلامَه في كتاب الحجِّ في باب الصَّيد للمُحْرِم.

---

(١) حديث قدوم سُلَيكٍ الغَطَفاني والنّبيّ ﷺ يخطب، رواه البخاريّ ٢/ ٤٠٧، وأَبهَمَ اسمَه.
وروراه مسلم ٢/ ٥٩٧، وفيه عن جابر: أنه قال: جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر، فقعد سليك قبل أن يصلي، فقال له النّبيّ ﷺ: «أركعت ركعتين؟» قال: لا، قال: قم فاركعهما، ورواه ابن ماجه ١/ ٣٥٣.
ورواه الدارقطني ٢/ ١٣، بصيغة أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: جاء سليك الغطفاني.
ورواه ٢/ ١٤، بصيغة أخرى: عن جابر عن سليك الغطفاني.

* لوحة ٨٣/ أ.

(٢) لفظة «الحافظ» ليست في د، ظ.
وهو موسى بن هارون الحمال البغدادي، محدث العراق، ثقة، حافظ (ت ٢٩٤)، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٦٩، «تاريخ بغداد» ١٣/ ٥٠.

وأمّا إذا رَوى الزُّهريُّ - مثلًا - «عن سَعيد بنِ المُسيّب»، ثم قال مرّةً: «إنَّ سعيدَ بنَ المسيّب قال»، فهٰذا محمولٌ على الرِّواية عنه دُون الانقطاع. ولعلَّ هٰذا هو مُرادُ مالكٍ الذي حكاه أحمدُ عنه ولم يُخالفْه. وقد حَكى ابنُ عبد البَرِّ هٰذا القولَ عن جمهورِ العُلماء.

وحَكى عن البَرْدِيجيِّ خلافَ ذٰلك، وأنه قال: هو محمولٌ على الانقِطاع، إلّا أن يُعلَم اتصالُه من وجهٍ آخر، وقال: لا وَجْهَ لذٰلك، ولم يَذكُر لفظَ البَرْدِيجيّ، فلعلَّه قال ذٰلك في القِسم الثاني، كما سَنذكرُه.

وأمّا روايةُ «عُروة عن عائشةَ عن النّبيِّ ﷺ» و«عُروة أنّ عائشةَ قالت للنبيِّ ﷺ» فهٰذا هو القِسم الثاني، وهو الذي أَنكرَ أحمدُ التَّسويةَ بينَهما. والحُفّاظُ كثيرًا ما يَذكُرون مثلَ هٰذا، ويَعدُّونه اختِلافًا في إرسالِ الحديث واتصالِه، وهو موجودٌ كثيرًا في كلامِ أحمدَ، وأبي زُرْعةَ، وأبي حاتمٍ، والدّارقطنيِّ، وغيرِهم من الأئمّة.

ومنَ النّاس مَن يقول: هما سَواء، كما ذُكر ذٰلك لأحمد. وهٰذا إنّما يكونُ فيمَن اشتُهِر بالرِّواية عن المَحكيِّ قصَّته، كعُروةَ مع عائشة، أمَّا مَن لم يُعرَف له سماعٌ منه، فلا يَنبغي أن يُحمَل على الاتِّصال، ولا عندَ مَن يَكتفي بإمكان اللُّقيِّ.

والبُخاريُّ قد يخرِّج من هٰذا القِسم في «صحيحه»، كحديث «عِكرِمةَ، أنَّ عائشةَ قالت للنّبيِّ ﷺ في قصّة امرأةِ رِفَاعة»(١)، وقد ذَكرناه في كتاب النِّكاح، هٰذا على تقدير أن يكونَ عِكرمةُ سَمِعَ مِن عائشة.

---

(١) أخرجه البخاريّ (٥٨٢٥) من طريق أيوب، عن عكرمة: أن رفاعة طلق امرأته، فتزوجها عبد الرَّحمٰن بن الزبير القرظي، قالت عائشة: وعليها خمار أخضر... الحديث.

وقد ذَكَرَ الإسماعيليُّ[١] في «صحيحه» أنَّ المُتقدِّمين كانوا لا يُفرِّقون بين هاتَين العِبارَتَين، وكذٰلك ذَكَرَ أحمدُ أيضًا أنّهم كانوا يَتساهَلون في ذٰلك، مع قولِه: إنّهما ليسَا سواء، وإنَّ حُكمَهُما مُختلِف، لكن كانَ يقعُ ذٰلك منهم أحيانًا على وجهِ التّسامح وعدمِ التَّحرير.

قال أحمدُ - في رِواية الأثرَم - في حديثِ «سُفيانَ، عن أَبي النَّضْر، عن سُليمانَ بنِ يَسار، عن عبدِ الله بنِ حُذافةَ، في النَّهي عن صِيام أيامِ التَّشريق»[٢]، ومالكٌ قالَ فيه: «عن سُليمانَ بنَ يسار، أنَّ النّبيَّ ﷺ بعثَ عبدَ الله بنَ حُذافَة»، قال أحمد: هو مُرسَل؛ سُليمانُ بن يَسار لم يُدرِك عبدَ الله بنَ حُذافَة. قال: وهم كانوا يتساهلون بين: «عن[٣] عبدِ الله بنِ حُذافَة»، وبين «أنَّ النّبيَّ ﷺ بعثَ عبدَ الله ابنَ حُذافة». قيلَ له: وحديثُ «أبي رافِعٍ أنَّ النّبيَّ ﷺ بعثَه يَخطُبُ مَيمونَة»[٤]،

---

(١) الإسماعيلي: أبو بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني، سمع أبا يعلى، وابن خزيمة (ت ٣٧١). «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١٤٧، «طبقات الشافعية» للسبكي ٣/ ٧، «طبقات الإسنوي» ١/ ٥٠.

(٢) حديث النهي عن صيام أيام التشريق: أخرجه ابن أبي حاتم في «العِلَل» ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤، أن النّبيّ ﷺ أمر عبد الله بن حذافة أن ينادي: أنها أيام أكل وشرب».
ورواه أنس عن الزهري، قال: أخبرت أن مسعود بن الحكم، قال: حدثني بعض أصحاب النّبيّ ﷺ أنه رأى عبد الله بن حذافة.
وروى عن الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذافة، أن رسول الله ﷺ أمره أن ينادي.

(٣) لفظة «عن» سقطت من الأصل، وأثبتناها من ظ.

(٤) حديث أبي رافع: رواه الدّارميّ ١/ ٣٦٩، عن مطر الوراق، عن ربيعة بن أبي عبد الرَّحمٰن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع، قال: تزوج رسول الله ﷺ ميمونة حلالًا، وكنت الرسول بينهما.
وأخرجه التّرمذيّ ٣/ ١٩١، وقال عنه: هٰذا حديث حسن، لا نعلم أحدًا أسنده غير حماد ابن زيد، عن مطر الوراق، عن ربيعة.

وقال مَطَر[1]: «عن أبي رافع»؟ قال: نعم، وذاك أيضًا.

[معنى الحسن عند التّرمذيّ]

وأما الحديثُ الحَسن فقد بيَّن التِّرمذيُّ مُرادَه بالحَسن: وهو ما كانَ حَسَنَ الإسناد.

وفسَّرَ حُسْنَ الإسناد: بأن لا يكونَ في إسنادِه متَّهَم بالكذب، ولا يكونُ شاذًّا، ويُروى مِن غيرِ وجهٍ نحوَه.

فكلُّ حديثٍ كان كذٰلك، فهو عندَه حديثٌ حسن. وقد تقدَّم أن الرُّواةَ منهم مَن يُتَّهم بالكذب، ومنهم مَن يَغلِبُ على حديثِه الوَهمُ والغَلَط، ومنهم الثِّقةُ الذي يقِلُّ غلَطُه، ومنهم الثِّقةُ الذي يَكثُر غلَطُه. فعَلى ما ذَكرَه التِّرمذيُّ: كلُّ ما كان في إسنادِه متَّهمٌ فليس بحَسَن، وما عداه فهو حَسَن، بشَرطِ أن لا يكونَ شاذًّا - والظاهرُ أنه أرادَ بالشّاذِّ ما قالَه الشافعي، وهو: أن يَروي الثِّقاتُ عن النّبيِّ ﷺ خلافَه -، وبِشَرطِ أن يُروى نحوُه من غيرِ وجهٍ، يعني: أن يُروى معنى ذٰلك الحديث مِن وجوهٍ أُخَر* عن النّبيِّ ﷺ بغير ذٰلك الإسناد.

فعلَى هٰذا: الحديثُ الذي يَرويه الثّقةُ العدلُ، ومَن كَثُر غلَطُه، ومَن يَغلِبُ على حديثِه الوَهمُ، إذا لم يكن أَحدٌ منهم متَّهَمًا، كلُّه حَسَن؛ بشَرط أن لا يكونَ شاذًّا مخالِفًا للأحاديث الصَّحيحة، وبشَرط أن يكونَ معناهُ قد رُوي مِن وجوهٍ متعدِّدة.

---

(١) مطر الوراق: ابن طهمان، أبو رجاء الخراساني، يروي عن الحسن، ونافع، وأبي الزبير، قال ابن سعد: كان فيه ضعف في الحديث (ت ١٢٥)، «تهذيب» ١٠/ ١٦٨، و«مشاهير علماء الأمصار»، ص ٩٥.

* لوحة ٨٤/أ.

[اصطلاحات الترمذي في أحكامه على الحديث]

فإن كانَ مع ذٰلك مِن رِوايةِ الثِّقاتِ العُدولِ الحُفّاظ، فالحديثُ حينئذٍ «حسنٌ صحيح».

وإن كان مع ذٰلك من رِوايةِ غيرِهم من أهلِ الصِّدقِ، الذينَ في حديثِهم وَهمٌ وغلَط، إمّا كثيرٌ، أو غالبٌ عليهم، فهو حسن، ولو لم يُرو لفظُه إلّا من ذٰلك الوجه، لأنّ المُعتبَر أن يُروى معناهُ من غيرِ وجهٍ، لا نفسَ لفظِه.

وعلى هٰذا فلا يُشكِل قولُه: «حديثٌ حسنٌ غريب»، ولا قولُه: «صحيحٌ حسنٌ غريبٌ لا نَعرفُه إلّا من هٰذا الوجه»، لأنَّ مُرادَه أنَّ هٰذا اللَّفظ لا يُعرفُ إلّا من هٰذا الوجه، لكنْ لِمعناهُ شواهدُ من غيرِ هٰذا الوجه، وإن كانت شواهدُه بغيرِ لفظِه. وهٰذا كما في حديث «الأعمالُ بالنيّات» فإنَّ شواهدَه كثيرةٌ جدًا في السُّنّة، ممّا يدلُّ على أن المَقاصِدَ والنيّات هي المؤثِّرةُ في الأعمال، وأنَّ الجزاءَ يقعُ على العمل بحَسب ما نُوي به، وإن لم يكن لفظُ حديثِ عمرَ مرويًّا من غيرِ حديثِه من وجهٍ يصحّ.

الرد على ابن الصلاح فيما ذهب إليه

وبمعنى هٰذا الذي ذَكرناهُ فسَّر ابنُ الصّلاح كلامَ التِّرمذيِّ في معنى الحسَن، غيرَ أنه زاد: أن لا يكونَ من روايةِ مُغفَّلٍ كثيرِ الخطأ. وهٰذا لا يدلُّ عليه كلامُ التِّرمذيّ، لأنّه إنّما اعتبَر أن لا يكونَ راويهِ متَّهمًا فقط، لكن قد يُؤخَذ ممّا ذَكرَه التِّرمذيُّ قبل هٰذا: أنَّ مَن كان مغفّلًا كثيرَ الخطأ، لا يُحتجُّ بحديثِه، ولا يُشتغَل بالرِّواية عنه عندَ الأكثرين.

معنى قول الترمذي: ويروى من غير وجه نحو ذلك

وقول التِّرمذيِّ، رحمه الله: «يُروى من غيرِ وجهٍ نحوُ ذٰلك»، لم يقُل: عن النّبيِّ ﷺ، فيَحتمِل أن يكون مُرادُه: عن النّبيِّ ﷺ، ويَحتمِل أن يُحمَلَ كلامُه على ظاهرِه، وهو أن يكونَ معناه: يُروى من غيرِ وجهٍ، ولو موقوفًا، ليُستدلَّ

بذٰلك على أن هٰذا المرفوعَ له أصلٌ يَعتَضِدُ به. وهٰذا كما قالَ الشافعيُّ في الحديث المُرسَل: إنّه إذا عضَدَه قولُ صحابيٍّ، أو عملُ عامّةِ أهلِ الفتوى به، كان صحيحًا.

وعلى هٰذا التفسيرِ الذي ذَكرناهُ لكلام التِّرمذيِّ إنّما يكونُ الحديثُ صحيحًا حسنًا إذا صحَّ إسنادُه بروايةِ الثِّقات العُدول، ولم يكن شاذًّا، ورُوي نحوُه من غيرِ وجه.

وأمّا «الصَّحيحُ» المُجرّد فلا يَشترطُ فيه أن يُروى نحوُه من غيرِ وجهٍ، لكن لا بدّ أن لا يكونَ أيضًا شاذًّا[1]، فيكونَ حينئذٍ «الصَّحيحُ الحَسَن» أقوى من «الصَّحيح» المُجرّد.

وقد يقال: إن التِّرمذيَّ إنّما يُريدُ «الحَسَن» ما فسَّره به هٰهنا؛ إذا ذَكرَ «الحَسَن» مجرّدًا عن الصِّحّة، فأمّا «الحَسَن» المُقترنُ بـ«الصَّحيح» فلا يَحتاج أن يُروى نحوُه من غيرِ وجهٍ، لأن صحَّتَه تُغني عن اعتِضادِه بشَواهدَ أُخَر، والله أعلم.

تخريج قول التِّرمذيّ: «حسن صحيح» و«حسن غريب» وسائر مصطلحاته المركبة

وقد اضطَربَ الناسُ في جمع التِّرمذيِّ بين «الحَسَن» و«الصَّحيح»، لأنَّ «الحَسَن» دون «الصَّحيح»، فكيف يَجتمعُ الحُسْنُ والصِّحَّة؟ وكذٰلك جمعُه بين «الحَسَن» و«الغَريب» فإن الحَسَن عنده: ما تعدَّدت مَخارجُه، و«الغَريب»: ما لم يُرْوَ إلّا من وجهٍ واحد.

فمنهم مَن قال: إنَّ مُرادَه أنَّ الحديثَ حسنٌ لثِقَةِ رجالِه، وارتقَى من الحَسَن إلى درجةِ الصِّحّة، لأنّ رُواتَه في نهايةِ مَراتبِ الثِّقة، فحديثُهم «حسنٌ

(١) زاد هنا في د، ظ عبارة: «وهو ما روت الثقات بخلافه على ما يقوله الشافعي والتِّرمذيّ»، ولم ترد هذه العبارة في الأصل المتقن، ولا حاجة لها، إذ قد تقدم ذكر معنى الشاذ قريبًا.

صحيح»[(١)]، لجَمعِهِم بين صفاتِ من يُحسَّنُ حديثُه، وصفاتِ من يُصحَّحُ حديثُه، وعلى هٰذا فكلُّ صحيحٍ حسَنٌ، ولا عكس، ولهٰذا لا يكادُ يُفرِدُ الصِّحّةَ عن الحُسْنِ إلّا نادرًا، وعلى هٰذا التَّفسير[(٢)] فـ«الحَسَن» ما تقاصَرَ عن درجةِ «الصَّحيح» لكونِ رجالِه لم يَبلُغوا مِن الصِّدقِ والحِفظِ درجةَ رُواةِ «الصَّحيح» وهم الطَّبقةُ الثانيةُ من الثقات الذين ذَكَرَهم مسلمٌ في مقدِّمة كتابه، وقيل: إنّه خرَّج حديثَهم في المُتابعات، وهٰذا «الحَسَن» هو الذي أرادَه أبو داود في كتابه بقوله: خرَّجتُ في كتابي الصَّحيحَ، وما يُشبِهُه وما يقارِبُه.

مناقشة ابن الصلاح في معنى المصطلحات المركبة عند الترمذي

وذَكَرَ ابنُ الصّلاح أنّ تفسيرَ «الحَسَن» بهٰذا المعنى[(٣)] هو قولُ الخَطّابي، وليس هو قولَ التِّرمذيِّ، وذَكر أن «الحَسَن» نوعان:

أحدهما: ما ذَكرَه التِّرمذيُّ: وهو* أن يكونَ راويهِ غيرَ متَّهمٍ، ولا مغفَّلٍ كثيرِ الخطأ، ولا صاحبِ فِسقٍ، ويكونَ متنُ الحديث قد اعتَضَدَ بشاهدٍ آخرَ له، فيَخرُجُ بذٰلك عن أن يكون شاذًّا أو منكرًا.

والثاني: وهو قولُ الخطّابي: أن يكونَ رُواتُه من المَشهورينَ بالصِّدقِ والأمانة، غيرَ أنّهم لم يَبلُغوا درجةَ رِجالِ الصَّحيح، لتَقصيرِهم عنهم في الإتقانِ والحِفظ، ولا يكونُ الحديث شاذًّا ولا منكرًا ولا معلَّلًا.

وذَكرَ أن التِّرمذيَّ إذا جمعَ بينَ الحُسْنِ والصِّحّة فمُرادُه أنه رُوي بإسنادَين، أحدُهما حَسَن، والآخرُ صحيح. وهٰذا فيه نظَر، لأنه يقولُ كثيرًا: «حسنٌ صحيحٌ غريب، لا نَعرفُه إلّا من هٰذا الوجه»، وقد أجابَ عن ذٰلك بعضُ أكابر

---

(١) في د، ظ: «حسن وصحيح».

(٢) عبارة «وعلى هذا التفسير» سقطت من ظ.

(٣) لفظة «المعنى» ليست في د، ظ.

* لوحة ٨٥/ أ.

المتأخِّرين بأنه قد يكونُ أصلُ الحديث غريبًا، ثم تتعدَّدُ طرقُه عن بعض رُواتِه، إما التّابعيِّ أو مَن بعدَه، فإن كانت تلك الطُّرُقُ كلُّها صحيحةً فهو «صحيحٌ غريب»، وإن كانت كلُّها حسنةً فهو «حسنٌ غريب»، وإن كان بعضُها صحيحًا وبعضُها حسنًا فهو «صحيحٌ حسنٌ غريب»؛ إذ الحَسَن عند التِّرمذيِّ: ما تعدَّدتْ طرقُه وليس فيها متَّهمٌ، وليس شاذًّا.

فإذا قال مع ذٰلك: إنّه غريبٌ لا يُعرفُ إلّا من ذٰلك الوجهِ، حُمل على أحدِ شَيئَين: إمّا أن تكونَ[1] طُرقُه قد تعدَّدت إلى أحدِ رُواتِه الأَصليِّين، فيكونَ أصلُه غريبًا ثم صارَ حسنًا. وإمّا أن يكونَ إسنادُه غريبًا بحيثُ لا يُعرفُ بذٰلك الإسنادِ إلّا مِن هٰذا الوجه، ومَتنُه حسَنًا بحيث رُوي من وجهَين وأكثر، كما يقول: «وفي البابِ عن فلانٍ وفلان»، فيكونَ لمعناهُ شواهدُ تبيِّنُ أنّ متنَه حَسَنٌ وإن كان إسنادُه غريبًا. وفي بعض هٰذا نظر، وهو بعيدٌ من مُراد التِّرمذيِّ، لمَن تأمّل كلامَه.

مناقشة أقوال بعض المتأخرين في ذلك

ومن المتأخِّرين مَن قال: إنّ الحَسَن الصَّحيح عند التِّرمذيِّ دون الصَّحيح المُفرد، فإذا قال: «صحيح» فقد جزَمَ بصحَّتِه، وإذا قال: «حسنٌ صحيح» فمُرادُه أنه جمَعَ طرفًا من الصِّحّة وطرفًا من الحُسْن، وليس بصحيحٍ مَحْضٍ، بل حسَنٌ مُشرَبٌ بصِحّة، كما يقالُ في المِزِّ: إنّه حُلْوٌ حامِض، باعتبار أنّ فيه حلاوةً وحُموضَة. وهٰذا بعيدٌ جدًّا، فإنّ التِّرمذيَّ يَجمع بين الحُسن والصِّحّة في غالب الأحاديثِ الصَّحيحةِ المتَّفقِ على صِحَّتها، والتي أسانيدُها في أعلى درجةِ الصِّحّة، كـ«مالكٍ، عن نافع، عن ابن عمر»، و«الزُّهريِّ، عن سالمٍ، عن أبيه»، ولا يكادُ التِّرمذيُّ يُفرِدُ الصِّحّةَ إلّا نادرًا، وليس ما أَفردَ فيه الصِّحّةَ بأقوى ممّا جمَعَ فيه بين الصِّحّةِ والحُسْن.

---

(١) لفظة «تكون» ليست في د، ظ.

ومن المُتأخِّرين أيضًا مَن قال: مُرادُ التِّرمذيِّ في «الحَسَن»: أنّ كُلًّا من الأوصافِ الثّلاثةِ التي ذَكرها في الحَسَن، وهي سلامةُ الإسناد من المُتَّهم، وسلامتُه من الشُّذوذ، وتعدُّد طُرقِه ولو كانت واهيةً، مُوجبٌ لحُسْنِ الحديث عندّه. وهٰذا بعيدٌ جدًّا، وكلام التِّرمذيّ إنّما يدلُّ على أنه لا يكونُ حسنًا حتى يَجتمِعَ فيه الأوصافُ الثلاثة، وتسميةُ الحديث الواهي الذي تعدَّدت طُرُقه حسنًا، لا أَعلمُه وقع في كلامِ التِّرمذيِّ في شيءٍ من أحاديثِ كتابه.

[شرط التّرمذيّ في الرّجال]

واعلم أن التِّرمذيّ، رحمه الله، خرّجَ في كتابِه الحديثَ الصَّحيح، والحديثَ الحَسَن، وهو ما نزلَ عن درجةِ الصَّحيح، وكان فيه بعضُ ضعفٍ، والحديثَ الغريبَ، كما سيأتي.

والغَرائبُ التي خرّجها فيها بعضُ المَناكير، ولاسيّما في كتاب الفضائل، ولكنّه يبيِّن ذٰلك غالبًا، ولا يسكتُ عنه.

ولا أَعلمُه خرَّج عن متَّهَم بالكذب، متَّفَقٍ على اتِّهامه حديثًا بإسنادٍ منفرد، إلّا أنه قد يخرِّج حديثًا مرويًّا من طُرُق، أو مختلَفًا في إسنادِه، وفي بعض طُرقِه متّهَم. وعلى هٰذا الوجه خرَّج حديثَ محمَّد بنِ سعيدٍ المَصلوب، ومحمَّدِ بن السَّائبِ الكَلْبي.

نعم، قد يخرِّجُ عن سيِّئ الحِفظ، وعمَّن غلَبَ على حديثِه الوَهم، ويبيِّنُ ذٰلك غالبًا، ولا يسكتُ عنه. وقد شارَكه أبو داودَ في التَّخريج عن كثيرٍ من هٰذه الطَّبقة، مع السُّكوت على حديثِهم، كإسحاق بنِ أَبي فَروة وغيرِه، وقد قال أبو داودَ في «رسالتِه إلى أهلِ مكّة»: ليس في كتابِ «السُّنن» الذي صنَّفتُه عن رجلٍ[1] متروكِ الحديثِ شيءٌ، وإذا كان فيه حديثٌ منكَرٌ بيَّنتُ أنه منكَر.

---

(١) عبارة «عن رجل» ليست في د، ظ.

ومُرادُه*: أنّه لم يخرِّج لمَتروكِ الحديثِ، عندَه، على ما ظهَرَ له، أو لمَتروكٍ متّفَقٍ على تركِه، فإنه قد خرّج لمَن قيل: «إنّه متروك»، ومَن قيل: «إنّه متَّهم بالكذِب».

وقد كان أحمدُ بنُ صالحٍ المِصريُّ وغيرُه لا يتركونَ إلّا حديثَ مَن اجتُمع على تركِ حديثِه.

وحُكي مثلُه عن النَّسائيّ.

والتِّرمذيُّ، رحمه الله، يخرِّج حديثَ الثِّقة الضابط، ومَن يَهِمُ قليلًا، ومَن يَهِمُ كثيرًا. ومَن يغلبُ عليه الوَهمُ يخرِّج حديثَه نادرًا، ويبيِّن ذٰلك، ولا يَسكتُ عنه.

وقد خرَّج حديثَ كثير بنِ عبد الله المُزَني، ولم يُجمَع على تركِ حديثِه، بل قد قوّاه قومٌ، وقدَّم بعضُهم حديثَه على مرسَلِ ابن المُسيّب، وقد ذكَرْنا ذٰلك في مواضع[١]. وقد حَكى التِّرمذيُّ في «العِلَل» عن البخاريِّ أنّه قال في حديثِه في تكبيرِ صلاةِ العِيدَين[٢]: هو أصحُّ حديثٍ في هٰذا الباب، قال: وأنا أذهب إليه.

وأبو داودَ قريبٌ من التِّرمذيّ في هٰذا، بل هو أشدُّ انتقادًا للرِّجال منه.

---

* لوحة ٨٦/ أ.

(١) خرم في د، بياض في ظ.

(٢) «علل التِّرمذيّ»، لوحة ١٨/ ب وجاء فيها: سألت محمَّدًا عن هٰذا، يعني حديث عبد الله ابن نافع، عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جدِّه: أنّ النّبيَّ ﷺ كبَّر في العيد في الأُولى سبعًا قبلَ القِراءة، وفي الآخرةِ خمسًا قبلَ القِراءة؟ فقال: ليس في الباب شيءٌ أصح من هٰذا، وبه أقول.

وأما النَّسائيُّ فشرطُه أشدُّ من ذٰلك، ولا يكادُ يخرِّج لمَن يغلِبُ عليه الوَهم، ولا لمَن فَحُشَ خطؤه وكَثُر.

وأمّا مسلمٌ فلا يخرِّجُ إلّا حديثَ الثِّقةِ الضابِط، ومَن في حفظِه بعضُ شيءٍ، وتُكلِّم فيه لحفظِه، لكنّه يتحرّى في التَّخريج عنه، ولا يُخرِّج عنه إلّا ما لا يُقال إنّه ممّا وَهِمَ فيه.

وأمّا البُخاريُّ فشرطُه أشدُّ من ذٰلك، وهو أنّه لا يُخرِّج إلّا للثِّقةِ الضّابط، ولمَن نَدَرَ وَهمُه، وإن كان قد اعتُرِض عليه في بعضِ مَن خرَّج عنه.

طبقات أصحاب الزهري

ونذكر لذٰلك مثالًا: وهو أنَّ أصحابَ الزُّهريِّ خمسُ طبقات:

الطبقة الأُولى: جمَعَت الحِفظَ والإتقان، وطولَ الصُّحبةِ للزُّهريّ، والعِلمَ بحديثِه، والضَّبطَ له، كمالكٍ، وابن عُيينةَ، وعُبيدِ الله بنِ عمر، ومَعْمَر، ويُونُس[1]، وعُقَيلٍ[2]، وشُعيبٍ، وغيرِهم. وهٰؤلاء متَّفَقٌ على تخريج حديثِهم عن الزُّهريّ.

الطبقة الثانية: أهلُ حفظٍ وإتقان، لكن لم تَطُلْ صُحبتُهم للزُّهري، وإنّما صَحِبُوه مدّةً يَسيرة، ولم يمارِسُوا حديثَه، وهم في إتقانِه دونَ الطَّبقة الأُولى، كالأوزاعيّ، واللَّيث، وعبدِ الرَّحمٰن بنِ خالدِ بنِ مُسافِر[3]، والنُّعمان بنِ راشِد[4]، ونحوِهم. وهٰؤلاء يخرِّج لهم مُسلمٌ عن الزُّهريّ.

---

(١) يونس بن يزيد الأيلي، من كبار أصحاب الزهري، ثقة، (ت ١٥٩). «تهذيب» ١١/ ٤٥٠، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٦٢، و«مشاهير علماء الأمصار»، ص ١٨٣.

(٢) عُقيل بن خالد بن عَقيل الأيلي من كبار أصحاب الزهري، (ت ١٤١). «تهذيب» ٧/ ٢٥٥، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٦١، «مشاهير علماء الأمصار»، ص ١٨٣.

(٣) هو أبو الوليد الفهمي المصري، ثقة. «تهذيب» ٦/ ١٦٥.

(٤) النعمان بن راشد الجزري، ضعفه بعض العلماء، ووثقه ابن حبان. «تهذيب» ١١/ ٤٥٢.

الطبقة الثالثة: لازَموا الزُّهريَّ وصَحِبوه، ورَووا عنه، ولكنْ تُكلِّم في حفظِهم، كسُفيانَ بنِ حُسين[١]، ومحمَّدِ بنِ إسحاق، وصالحِ بنِ أبي الأخضَر[٢]، وزَمْعةَ بن صالح[٣]، ونحوِهم. وهٰؤلاء يخرِّج لهم أبو داود، والتِّرمذيُّ والنَّسائيّ، وقد يخرِّج مسلمٌ لبعضِهم متابَعة.

الطبقة الرابعة: قومٌ رَووا عن الزُّهريّ، من غيرِ مُلازَمة، ولا طولِ صُحبة، ومع ذٰلك تُكلِّم فيهم، مثلُ إسحاقَ بنِ يحيى الكَلْبي[٤]، ومعاويةَ بن يحيى الصَّدَفي[٥]، وإسحاقَ بنِ أبي فَرْوة، وإبراهيمَ بنِ يزيدَ المَكّي، والمُثنَّى ابن الصَّبّاح، ونحوِهم. وهٰؤلاء قد يخرِّج التِّرمذيُّ لبعضِهم.

الطبقة الخامسة: قومٌ من المَتروكينَ والمَجهولين، كالحَكَم الأيليّ، وعبدِ القُدُّوس بن حَبيب[٦]، ومحمَّدِ بن سعيدٍ المَصلُوب[٧]، وبَحْرٍ السَّقّاء[٨]،

---

(١) سُفيان بن حسين الواسطي: قال ابن أبي خيثمة ثقة في غير الزهري. «تهذيب» ٤/ ١٠٧.

(٢) صالح بن أبي الأخضر اليمامي. قال ابن معين: ليس بالقوي، والمشهور إنما عنده كتاب عن الزهري وجده، (ت ١٥٠) تقريبًا. «تهذيب» ٤/ ٢٨٠، «الميزان» ٢/ ٢٨٨.

(٣) زمعة بن صالح الجَنَدي: ليس بالقوي. «تهذيب» ٣/ ٣٣٨، و«الميزان» ٢/ ٨١.

(٤) إسحاق بن يحيى الكلبي الحمصي: المعروف بالقوصي، مجهول وروى عنه البخاريّ في «الأدب». «ميزان الاعتدال» ١/ ٢٠٣، «تهذيب» ١/ ٢٥٥.

(٥) معاوية بن يحيى الصدفي: ضعيف، «تهذيب» ١٠/ ٢١٩، «التاريخ الكبير» ٧/ ٣٣٦، «الميزان» ٤/ ١٣٨، و«الضعفاء الصغير»، ص ١٠٨.

(٦) عبد القدوس بن حبيب الشامي: متروك، كذبه ابن المبارك وغيره. التاريخ الكبير ٦/ ١١٩، «الميزان» ٢/ ٦٤٣.

(٧) متهم بوضع الحديث، ويقال إنه صلب على الزندقة. «تهذيب» ٩/ ١٨٤، «التاريخ الكبير» ١/ ٩٤، «الميزان» ٣/ ٥٦١، و«ضعفاء النَّسائيّ»، ص ٩٢.

(٨) بحر بن كنيز الباهلي جد عَمرو بن علي الفلاس، ضعفه أبو حاتم، وابن معين، (ت ١٦٠). «تهذيب» ١/ ٤١٩، «التاريخ الكبير» ٢/ ١٢٨، «الميزان» ١/ ٢٩٨.

ونحوِهم، فلم يخرِّج لهم التِّرمذيُّ، ولا أبو داود، ولا النَّسائيُّ، ويخرِّج لبعضِهم ابنُ ماجه، ومن هنا نزلَتْ درجةُ كتابِه عن بقيّة الكتب، ولم يَعُدَّه من الكُتب المعتبَرة سوى طائفةٍ من المتأخِّرين.

طبقات أصحاب نافع

أصحاب نافع: قسَّمهم ابنُ المَدينيِّ تِسعَ طبقات:

الطبقة الأُولى: أيوبُ، وعُبيدُ الله بنُ عمر، ومالكٌ، وعمرُ بن نافع. قال: فهٰؤلاءِ أَثبتُ أصحابِه، وأثبتُهم - عندي - أيوب. قال: وسمعتُ يحيى يقول: ليس ابنُ جُرَيج بدونِهم فيما سَمِع من نافع.

الطبقة الثانية: عبدُ الله بن عَون، ويحيى الأنصاريُّ، وابنُ جُرَيج.

الطبقة الثالثة: أيوبُ بنُ موسى[1]، وإسماعيلُ بن أُميّة[2]، وسُليمانُ بن موسى، وسعدُ بن إبراهيم.

الطبقة الرابعة: موسى بنُ عُقْبة، ومحمَّد بنُ إسحاق، وداودُ بن الحُصَين.

الطبقة الخامسة: محمَّد بنُ عَجْلان، والضَّحّاك بن عثمان[3]، وأسامةُ بن زيدٍ اللَّيثي[4]، ومالك بن مِغْوَل[5].

---

(١) أيوب بن موسى بن عَمرو بن سعيد بن العاص بن أمية: أبو موسى المكي، يروي عن نافع، ومكحول، وهو ثقة. «تهذيب» ١/ ٤١٢، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ١٥٧).

(٢) إسماعيل بن أمية بن عَمرو بن سعيد بن العاص: وثقه ابن معين والنَّسائيّ وأبو زرعة، وأبو حاتم، (ت ١٤٤). «تهذيب» ١/ ٢٨٣، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ١٥٩).

(٣) الضحاك بن عثمان الأسدي الحِزامي: وثقه أحمد وأبو داود، وضعفه أبو زرعة، (ت ١٥٣). «تهذيب» ٤/ ٤٤٦، و«الجرح والتعديل» (٢/ قسم ١/ ٤٦٠).

(٤) أسامة بن زيد الليثي: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وقال عبد الله بن أحمد: روى عن نافع أحاديث مناكير، (ت ١٥٣). «تهذيب» ١/ ٢٠٨، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ٢٨٤).

(٥) مالك بن مغول: أبو عبد الله البجلي الكوفي، روى عن الشعبي وعطاء، وهو ثقة ثبت، (ت ١٥٩). «الجرح والتعديل» (٤/ قسم١/ ٢١٥)، «تهذيب» ١٠/ ٢٢.

الطبقة السادسة: ليثُ بن سَعد، وإسماعيل* بنُ إبراهيمَ بن عُقْبة[١]، وسُليمانُ بن مُساحِق، وابن عَنَج المِصري[٢].

الطبقة السابعة: عبدُ الرَّحمٰن بن السَّرّاج[٣]، وسعيدُ بن عبد الله بن حرب[٤]، وسَلَمة بنُ عَلقَمة[٥]، وعليُّ بن الحَكَم[٦]، والوليد بنُ أبي هشام[٧].

الطبقة الثامنة: أبو بكر بن نافع[٨]، وخَليفةُ بن غَلَاب[٩]، ويونُس بن يَزيد، وجُويريةُ بن أَسماء، وعبدُ العزيز بن أبي رَوَّاد، ومحمَّد بن ثابت

---

* لوحة ٨٧/ أ.

(١) إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة الأسدي، وثقه ابن معين والنَّسائيّ. وقال أبو حاتم: لا بأس به، (ت ١٦٩). «تهذيب» ١/ ٢٧٢، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ١٥٢).

(٢) ابن عَنَج المصري: محمَّد بن عبد الرَّحمٰن، قال أبو حاتم: صالح الحديث. «تهذيب» ٩/ ٣٠٠.

(٣) عبد الرَّحمٰن بن السراج البصري، روى عن نافع والزهري وعطاء، وثقه أحمد وابن معين والنَّسائيّ. «تهذيب» ٦/ ٢١٨، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ٣٧).

(٤) سعيد بن عبد الله بن جرو أو ابن جُرَيج، وليس ابن حرب كما هو في الأصل وسائل النسخ، وهو الأسلمي البصري مولى أبي برزة الأسلمي، وثقه أحمد وابن معين والنَّسائيّ. «التاريخ الكبير» ٣/ ٤٨٧، و«الجرح والتعديل» ٢/ قسم١/ ٣٦، و«التهذيب» ٤/ ٥١.

(٥) سلمة بن علقمة التميمي: بصري، ثقة. «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ١٦٧).

(٦) علي بن الحكم البناني: لا بأس به. «الجرح والتعديل» (٣/ قسم١/ ١٨١).

(٧) الوليد بن أبي هشام: يروي عن السدي، وقال أبو حاتم: ليس بالمشهور. «الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ٢٠).

(٨) أبو بكر بن نافع: هو أوثق ولد نافع مولى ابن عمر، سماه ابن حبان عمرًا. «تهذيب» ١٢/ ٤١.

(٩) خليفة بن غلاب: ذكره صاحب التهذيب باسم خليفة بن غالب الليثي، وقال عنه ابن معين: صالح. «تهذيب» ٣/ ١٦١، «الجرح والتعديل» ١/ قسم٢/ ٣٧٧).

العَبْدي(١)، وأبو عَلْقمةَ الفَرْويّ(٢)، وعَطَّاف بنُ خالد(٣)، وعبد الله بن عمر(٤)، وحجّاج بن أَرْطاة، وأشعثُ بن سَوّار(٥)، وثور بن يزيد(٦).

وطبقة تاسعة: لا يُكتب عنهم، عبد الله بن نافع، وأبو أُميّة بن يعلى(٧)، وعثمان البُرِّي، وعمر بن قيس سَنْدل(٨)، انتهى.

وقد خُولف في بعض هٰذا الترتيب، فمِن ذٰلك تقديم سُليمان بن موسى(٩) على موسى بن عُقبة، واللَّيثِ، والضَّحّاك بنِ عثمان، ومالك بنِ مِغْوَل، وجُويرية(١٠)، ويونس.

---

(١) محمَّد بن ثابت العبدي: بصري قال فيه «البخاريّ» يقال: في حديثه شيء. «التاريخ الكبير» ١/ ٥، «الميزان» ٣/ ٤١٥، «الضعفاء الصغير» للبخاري، ص ١٨.

(٢) عبد الله بن محمَّد بن أبي فروة، وثقه ابن معين وابن المَدينيّ، (ت ١٩٠). «تهذيب» ٦/ ١٠.

(٣) عطاف بن خالد: قال النَّسائيّ ليس بالقوي، ووثقه آخرون لصلاحه وديانته، ولد سنة إحدى وتسعين. «تهذيب» ٧/ ٢٢١، «الجرح والتعديل» (٣/ قسم٢/ ٣٢).

(٤) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم: صدوق، في حديثه اضطراب، (ت ١٧١). «تهذيب» ٥/ ٣٢٦، «التاريخ الكبير» ٥/ ١٤٥، «الميزان» ٢/ ٤٦٥.

(٥) أشعث بن سوار: قال النَّسائيّ، ضعيف، كوفي، خرج له مسلم متابعة، (ت ١٣٦). «ضعفاء النَّسائيّ»، ص ٢٠، «الميزان» ١/ ٢٦٣، «تهذيب» ١/ ٣٥٢.

(٦) ثور بن يزيد الديلي: يروي عن نافع وأبي الزناد، ثقة. «تهذيب» ٢/ ٣٢.

(٧) أبو أمية بن يعلى: إسماعيل بن يعلى الثقفي، قال البخاريّ: سكتوا عنه وقال الأكثر: متروك. «ضعفاء النَّسائيّ»، ص ١١٣، و«التاريخ الكبير» ١/ ٣٧٧، «الميزان» ٤/ ٤٩٣.

(٨) عمر بن قيس المكي: المعروف بسندل، قال أحمد عنه: متروك، ليس يسوى حديثه شيئًا، وذكر صاحب التهذيب الكثير من مجونه. «تهذيب» ٧/ ٤٩٠، «الميزان» ٣/ ٢١٨.

(٩) سليمان بن موسى الدمشقي: الأكثر على أنه ثقة، وهو المقدم في أصحاب مكحول، ويروي عن الزهري. «الميزان» ٢/ ٢٢٥، «الضعفاء الصغير» للبخاري، ص ٥٣.

(١٠) جويرية بن أسماء: يروي عن نافع والزهري وثّقه أحمد وأبو حاتم، (ت ١٧٣). «تهذيب» ٢/ ١٢٤، «الجرح والتعديل» (١/ قسم ١/ ٥٣١).

وحديثُ جُويريةَ واللَّيث بن سعدٍ عن نافع مخرَّجٌ في «الصَّحيحين»، وسليمانُ بن موسى قد تَكلَّم فيه غير واحد، ولم يخرِّجا له شيئًا.

وقد قسّم النَّسائيّ أصحاب نافع تسعَ طبقات أيضًا، وخالف ابنَ المَدينيّ، في بعض ما ذكره، ووافقَه في بعضه، فوافقه في ذِكر الطبقة الأولى، وزاد في الطبقة الثانية صالحَ بن كَيْسان[(١)]، وزاد في الثالثة موسى بنَ عُقْبة، وكثيرَ بن فَرْقَد[(٢)]، وأسقط منها سعدَ بنَ إبراهيم، وسليمانَ بن موسى، وذكر الطبقة الرابعة: اللَّيث بن سعد، وجُويرية بن أسماء، وإسماعيل بن إبراهيم بن عُقْبة، ويونس بن يزيد، لم يَذكر غيرَهم، وزاد في الخامسة: ابنَ أبي ذِئب، وحَنظلةَ ابن أبي سُفيان[(٣)]، وابنَ عَنَج، وأَسقطَ ذِكرَ أُسامةَ وابنِ مِغْوَل، وذَكر الطبقة السادسة: سُليمان بن موسى، وبُرْد بن سِنان[(٤)]، وهشام بن الغاز[(٥)]، وابن أبي رَوّاد، وزاد في السابعة: عُبيدَ الله بنَ الأَخْنَس[(٦)]، وأسقطَ منها سعيدًا[(٧)]،

---

(١) صالح بن كيسان المدني: أبو محمَّد يروي عن نافع والزهري، وهو ثقة، مات في زمن مروان بن محمَّد. «تهذيب» ٤/ ٣٩٩، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ٤١٠).

(٢) كثير بن فرقد المدني: نزيل مصر، قال أبو حاتم: صالح الحديث، كان من أقران الليث. «الجرح والتعديل» (٣/ قسم٢/ ١٥٥)، «تهذيب» ٨/ ٤٢٤.

(٣) حنظلة بن أبي سُفيان بن عبد الرَّحمٰن بن صفوان: روى عن سالم وطاووس وعكرمة، ثقة، (ت ١٥١). «تهذيب» ٣/ ٦٠، «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ٢٤١).

(٤) برد بن سنان الشامي: أبو العلاء، سكن البصرة، كان صدوقًا، يروي عن مكحول ونافع، (ت ١٣٥). «تهذيب» ١/ ٤٢٨، «الجرح والتعديل» (١/ قسم١/ ٤٢٢).

(٥) هشام بن الغاز بن ربيعة الجُرَشي الدمشقي: نزيل بغداد، يروي عن مكحول ونافع، وهو ثقة، (ت ١٥٩). «تهذيب» ١١/ ٥٥.

(٦) عبيد الله بن الأخنس النخعي: أبو مالك يروي عن نافع وأبي الزبير وعَمرو بن شعيب، ليس به بأس. «تهذيب» ٧/ ٢، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم٢/ ٣٠٧).

(٧) سعيد بن عبد الله: سبقت ترجمته.

وعليَّ بن الحَكَم، وقال: الطبقة الثامنة: عمرُ بن محمَّد بن زيد[١]، وأسامة ابن زيد، ومحمَّد بن إسحاق، وصَخْر بن جُويريَة[٢]، وهمّام بن يحيى، وهشام ابن سعد، قال: والتاسعة: الضُّعفاء: عبدُ الكريم أَبي أُميّة، وليث بنُ أبي سُليم، وحجّاج بن أَرْطاة، وأشعثُ بن سَوّار، وعبد الله بنُ عمر.

وذَكرَ طبقةً عاشرة، وقال: هم المتروكُ حديثُهم: إسحاقُ بن أبي فَرْوة، وعبد الله بن نافع، وعمر بن قَيس، ونَجِيحٌ أبو مَعْشَر[٣]، وعثمانُ البُرِّي، وأبو أُميّة بن يَعلَى، ومحمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن المُجبَّر[٤]، وعبدُ العزيز بن عُبيد الله[٥].

---

(١) عمر بن محمَّد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: روى عن سالم ونافع، وهو ثقة. «الجرح والتعديل» (٣، قسم١/ ١٣١).

(٢) صخر بن جويرية: أبو نافع، مولى بني تميم روى عن هشام بن عروة ونافع، ثقة، وتكلم فيه بعضهم لأن كتابه سقط منه. «تهذيب» ٤/ ٤١٠، «الجرح والتعديل» (٤/ قسم ١/ ٤٢٧).

(٣) نجيح، أبو معشر السندي: روى عن نافع وسعيد المقبري، ضعفه يحيى بن سعيد، وكان أحمد يحدث عنه، (ت ١٧٠). «الجرح والتعديل» (٤/ قسم١/ ٤٩٣)، وفي الأصل ميسرة وهو خطأ والصحيح كما في د، ظ: «معشر».

(٤) محمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن المجبَّر بن عبد الرَّحمٰن بن عمر بن الخطاب: وإنما قيل المجبر لأنه وقع فتكسر فأتى به عمته حفصة، فقالت: هو المجبر، ومحمَّد ضعيف، وقال أبو زرعة: واه. وضبطه الأستاذ أكرم العمري في «طبقات النَّسائيّ» بالمحبر، (بالحاء)، والصحيح ما في الأصل وهو ضبط الميزان واللسان، والله أعلم. «الميزان» ٣/ ٦٢١، «اللسان» ٥/ ٢٤٥، «طبقات خليفة بن خياط»، ص ٢٦٣، «مجموعة رسائل في علوم الحديث»، ص ١٦.

(٥) عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب: يروي عن مجاهد، وعن أهل المدينة، ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ قسم٢/ ٣٨٧).

طبقات أصحاب الأعمش

أصحاب الأعمش: قال النَّسائيّ: هم سبعُ طبقات: الأولى: يحيى القطَّان، والثّوريُّ، وشعبة. الثانية: زائدةُ، وابن أبي زائدةَ، وحفص بنُ غِياث. الثالثة: أبو معاوية، وجَرير بن عبد الحَميد، وأبو عَوانة. الرابعة: قُطْبة بن عبد العزيز[1]، ومُفضَّل بن مُهَلْهَل[2]، وداودُ الطّائي[3]، وفُضَيل بن عِيَاض[4]، وابنُ المُبارَك. الخامسة: ابنُ إدريس، وعيسى بنُ يونس، ووَكيع، وحُميدٌ الرُّؤاسي[5]، وعبد الله بن داود، والفَضْل بن موسى، وزُهير بن معاوية. السادسة: أبو أسامة، وابن نُمَير، وعبد الواحد بن زِياد[6]. السابعة: عَبيدة بن حُميد[7]، وعَبْدة بن سُليمان.

---

(١) قطبة بن عبد العزيز بن سِياه الأسدي الكوفي: روى عن الأعمش، وهو ثقة. «تهذيب» ٨/ ٣٧٨، «الجرح والتعديل» (٣/ قسم٢/ ١٤١).

(٢) مفضل بن مهلل السعدي: أبو عبد الرَّحمٰن الكوفي، ثقة، (ت ١٦٧). «تهذيب» ١٠/ ٢٧٥، «الجرح والتعديل» (٤/ قسم١/ ٣١٦).

(٣) داود الطائي بن نصير الطائي: أبو سليمان الكوفي، الفقيه الزاهد، يروي عن حميد الطويل والأعمش، وهو ثقة، (ت ١٦٠). «تهذيب» ٣/ ٢٠٣، «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ٤٢٦).

(٤) فضيل بن عياض بن مسعود التميمي: أبو علي الزاهد، أحد العباد، كان ثقة فاضلًا، (ت ١٨٧). «تهذيب» ٨/ ٢٩٤، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٤٥، «حلية الأولياء ٨/ ٨٤، «شذرات الذهب» ١/ ٣١٦.

(٥) حميد الرؤاسي هو ابن عبد الرَّحمٰن أبو عوف الكوفي، روى عن الأعمش وهشام بن عروة، كان ثقة كثير الحديث (ت ١٩٠) «تهذيب» ٣/ ٤٤.

(٦) عبد الواحد بن زياد العبدي، ثقة مات بعد ١٧٠هـ. «تهذيب» ٦/ ٤٣٤، «شذرات الذهب» ١/ ٢٨٦، «الجرح والتعديل» (٣/ قسم١/ ٢٠)، «الضعفاء للعُقَيلي»، لوحة ٢٥٢.

(٧) عَبِيدة بن حُميد بن صهيب التيمي، أبو عبد الرَّحمٰن الكوفي، المعروف الحذّاء، ثقة (ت ١٩٠). «تهذيب» ٧/ ٨١، «الجرح والتعديل» (٣/ قسم١/ ٩٢).

[الغريب]

وأما الحديثُ الغريب فهو ضدُّ المشهور.

وقد كان السلفُ يمدحون المشهورَ من الحديث، ويذُمُّون الغريبَ منه في الجملة، ومنه قولُ ابنِ المُبارَك: العِلم هو الذي يجيئُك من هٰهنا ومن هٰهنا، يعني المشهور. خرّجه البيهقيُّ من طريق التِّرمذيِّ، عن أحمد بن عَبدةَ، عن أبي وَهْبٍ، عنه.

وخرَّج أيضًا من طريق الزُّهريِّ، عن عليِّ بن حُسين، قال: ليس من العِلم ما لا يُعرَف، إنما العِلمُ ما عُرِفَ وتواطأَتْ عليه الألسُن.

وبإسنادِهِ عن مالكٍ، قال: شَرُّ العِلم الغريبُ، وخيرُ العِلم الظاهرُ الذي قد رواه الناس.

ورَوى محمَّد بن جابر، عن الأعمَش، عن إبراهيم، قال: كانوا يَكرَهون غريبَ الحديث، وغريبَ الكلام.

وعن أبي يوسف، قال: مَن طلَبَ غرائبَ الحديث كَذَب.

وقال أبو نُعيم: كان عندنا رجلٌ يصلِّي كلَّ يوم خمسَ مئةِ ركعة، سقَطَ حديثُه في الغرائب(١).

وقال عَمرو(٢) بن خالد: سمعتُ زُهير بنَ معاويةَ يقولُ لعيسى بنِ يونس: يَنبغي للرَّجل أن يَتوقَّى * روايةَ غريبِ الحديث، فإني أَعرفُ رجلًا كان يصلِّي في اليوم مئتي ركعة، ما أفسدَه عند الناس إلّا روايةُ غريب الحديث(٣).

---

(١) «الكفاية»، ص ١٤٢، ط. الهند.

(٢) هو عَمرو بن خالد بن فروخ بن سعيد الجزري، ثقة (ت ٢٢٩). «تهذيب» ٨/ ٢٥.

* لوحة ٨٨/أ.

(٣) «الكفاية»، ص ١٤٣، ط. الهند.

وذَكر مسلم، في مقدمة كتابه[١]، من طريق حمَّاد بنِ زيد، أنّ أيوبَ قال لرجل: لَزِمتَ عَمْرًا؟ قال: نعم، إنّه يَجيئُنا بأشياءَ غرائب. قال: يقولُ له أيوب: إنما نَفِرُّ - أو نَفْرَقُ - من تلك الغَرائب.

وقال رجلٌ لخالدِ بن الحارث[٢]: أَخرِج لي حديثَ الأشعَث[٣]، لَعلِّي أَجدُ فيه شيئًا غريبًا. فقال: لو كان فيه شيءٌ غريبٌ لمَحوتُه.

ونَقلَ عليُّ بن عثمانَ النُّفَيليّ[٤]، عن أحمد، قال: شرُّ الحديثِ الغرائبُ التي لا يُعمَل بها، ولا يُعتمَد عليها[٥].

وقال المَرُّوذيّ: سمعتُ أحمدَ يقول: تَرَكوا الحديثَ وأقبَلوا على الغرائب، ما أقلَّ الفِقهَ فيهم[٦]!

ونَقلَ محمَّد بنُ سَهْلِ بن عَسْكَر[٧]، عن أحمد، قال: إذا سمعتَ أصحابَ الحديث يقولون: هٰذا الحديثُ غريب، أو: فائدة، فاعلَم أنه خطأ، أو

---

(١) ١/ ٢٣، وساقه من طريق حماد بن زيد قال: كان رجل قد لزم أيوب وسمع منه، ففقده أيوب، فقالوا: أنه قد لزم عَمرو بن عبيد، قال حماد: فبينما أنا يومًا مع أيوب وقد بكرنا إلى السوق فاستقبله الرجل، فسلم عليه أيوب، وسأله، وقال له... إلخ.

(٢) خالد بن الحارث بن عبيد الهجيمي يروي عن حميد الطويل وأيوب وكان إليه المنتهى في التثبت في البصرة (ت ١٨٦)، «تهذيب» ٣/ ٨٣.

(٣) الأشعث: هو ابن عبد الملك الحمراني، وثقه يحيى بن سعيد وبشر بن المفضل، وهو يروي عن الحسن، «تهذيب» ١/ ٣٥٧.

(٤) علي بن عثمان النفيلي: روى عن أبي مسهر وأبي صالح كاتب الليث، وقال النَّسائيّ: ثقة (ت ٢٧٢)، «تهذيب» ٧/ ٣٦٤.

(٥) «الكفاية»، ص ١٤١، ط. الهند.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٤٢.

(٧) هو: محمَّد بن سهل بن عسكر التميمي مولاهم، أبو بكر البخاريّ، ثقة.

دَخلَ حديثٌ في حديث، أو خطأٌ من المحدِّث، أو ليس له إسنادٌ، وإن كان قد رَوى شُعبةُ وسُفيان. وإذا سمعتَهم يقولونَ لا شيء، فاعلَم أنه حديثٌ صحيح(١).

وقال أحمد بنُ يحيى(٢): سمعتُ أحمدَ غيرَ مرّةٍ يقول: لا تَكتبوا هٰذه الأحاديثَ الغرائبَ، فإنّها مناكير، وعامّتُها عن الضعفاء.

قال أبو بكر الخَطيب: أكثرُ طالبي الحديثِ في هٰذا الزمان يَغلبُ عليهم كَتْبُ الغريبِ دون المشهور، وسماعُ المُنكَر دون المَعروف، والاشتِغالُ بما وقعَ فيه السَّهو والخَطأُ من روايةِ المَجروحِينَ والضُّعفاء، حتى لقد صار الصَّحيحُ عندَ أكثرهم مجتنَبًا، والثابتُ مصدوفًا عنه مطَّرَحًا، وذٰلك لعدم معرفتِهم بأحوالِ الرُّواة ومَحَلِّهم، ونُقصانِ عِلمهِم بالتَّمييز، وزُهدِهم في تعلُّمه. وهٰذا خلافُ ما كان عليه الأئمّةُ من المُحدِّثين الأعلامِ من أسلافنا الماضين(٣).

وهٰذا الذي ذَكرَه الخطيبُ حقٌّ، ونجدُ كثيرًا ممّن ينتسبُ إلى الحديث، لا يَعتني بالأُصول الصِّحاح، كالكُتب الستَّةِ ونحوها، ويَعتني بالأجزاءِ الغَريبة، وبمِثلِ «مسندِ البزّار»، و«معاجمِ» الطبراني، و«أفرادِ» الدّارقطنيّ، وهي مَجمَع الغَرائبِ والمَناكير.

---

(١) «الكفاية»، ص ١٤٢.

(٢) هنالك اثنان من أصحاب الإمام أحمد بهٰذا الاسم: أحمد بن يحيى الحلواني وأحمد بن يحيى الرقي. والأول مات سنة ٢٧٦، والثاني مات سنة ٢٩٤. «طبقات الحنابلة» ١/ ٨٣، و«تاريخ الإسلام» ٦/ ٩٠٤ (ط دار الغرب الإسلامي).

(٣) «الكفاية»، ص ١٤١، ط. الهند.

[من أنواع الغريب: الحديث الشاذ]

ومن جُملة الغرائبِ المُنكَرة: الأحاديثُ الشاذّةُ المُطَّرحة. وهي نوعان:

- ما هو شاذُّ الإسناد، وسيَذكُر التِّرمذيُّ، فيما بعدُ، بعضَ أمثلتِه.

- وما هو شاذُّ المتن، كالأحاديثِ التي صحَّت الأحاديثُ بخِلافها، أو أجمعَتْ أئمّةُ العلماء على القولِ بغيرها، وهٰذا كما قاله أحمدُ في حديث أسماءَ بنتِ عُمَيس «تَسلَّبي[١] ثلاثًا، ثم اصنَعي ما بدا لك»[٢]: إنّه من الشاذّ المُطَّرح. مع أنه قد قال به شذوذٌ من العلماء، في أن المتوفَّى عنها لا إحدادَ عليها بالكُلِّيّة، كما سبَقَ ذِكرُه في موضعه.

وكذٰلك حديثُ طاووسٍ عن ابن عبّاس، في الطلاق الثلاث[٣]، فقد تقدَّم في كتاب الطلاق كلامُ أحمدَ وغيرِه من الأئمة فيه، وأنه شاذٌّ مطَّرَح.

قال إبراهيم بنُ أَبي عَبْلَةَ[٤]: مَن حمَلَ شاذَّ العِلم حمَلَ شرًّا كثيرًا.

وقال معاويةُ بنُ قُرّةَ: إيّاكَ والشَّاذَّ من العِلم[٥].

وقال شُعبة: لا يَجيئُكَ الحديثُ الشّاذُّ إلّا من الرَّجلِ الشَّاذّ[٦].

قال صالح بنُ محمَّدٍ الحافظ: الشّاذُّ: الحديثُ المُنكَر الذي لا يُعرَف.

---

(١) تسلبي: يقال تسلبت: إذا لبست السِّلاب، وهو سواد المُحِدّ، وقيل: خرقة سوداء كانت تغطي رأسها بها، الفائق في «غريب الحديث» ٢/ ١٩٢.

(٢) تقدم تخريجه والكلام عليه ص ٣٤٥-٣٤٦.

(٣) تقدم تخريجه والكلام عليه ص ٢٤٩.

(٤) إبراهيم بن شمر بن يقظان الرملي: روى عنه مالك والليث، وهو ثقة (ت ١٥٢). «تهذيب» ١/ ١٤٢.

(٥) «الكفاية»، ص ١٤٠، ط. الهند.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٤٠.

وقد تقدم قولُ ابن مَهديّ: لا يكونُ إمامًا في العِلم مَن يحدِّث بالشّاذِّ من العِلم.

اعتراض على الترمذيّ وبيان لمنهجه، ومنهج النسائيّ وأبي داود

وقد اعترِضَ على التِّرمذيّ، رحمه الله، بأنّه في غالبِ الأبواب يَبدأُ بالأحاديث الغَريبةِ الإسنادِ غالبًا، وليس ذٰلك بعَيبٍ؛ فإنّه، رحمه الله، يبيِّن ما فيها من العِلَل، ثم يبيِّن الصَّحيحَ في الإسناد.

وكان قصدُه، رحمه الله، ذِكرَ العِلَل، ولهٰذا تجدُ النَّسائيَّ إذا استَوعبَ طرقَ الحديث بدأَ بما هو غلطٌ، ثم يَذكرُ بعد ذٰلك الصّوابَ المُخالِفَ له.

وأما أبو داودَ، رحمه الله، فكانت عنايتُه بالمتون أكثر، ولهٰذا يَذكرُ الطُّرق واختلافَ ألفاظِها، والزِّياداتِ المذكورةِ* في بعضِها دون بعض، فكانت عنايتُه بفِقه الحديثِ أكثرَ من عنايتِه بالأسانيد، فلهٰذا يَبدأ بالصَّحيح من الأسانيد، ورُبّما لم يَذكُر الإسنادَ المُعلَّل بالكُلِّيّة، ولهٰذا قال في «رسالتِه إلى أهلِ مكة»[(١)]: سألتُم أن أذكُر لكم الأحاديثَ التي في «كتاب السنن» أَهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب؟ فاعلَموا أنّه كذٰلك [كلَّه][(٢)]، إلّا أن يكون قد رُوي من وجهَينِ صحيحَين، وأحدُهما أقوى إسنادًا، والآخرُ صاحبُه أقدمُ في الحِفظ، فرُبّما كتبتُ ذٰلك، ولا أَرى في كتابي مِن هٰذا عشَرَةَ أحاديث، ولم أَكتب في الباب إلّا حديثًا أو حديثَين، وإن كان في البابِ أحاديثُ صِحاح، فانّه يَكثُر، وإذا أَعدتُ الحديثَ في الباب من وجهَين أو ثلاثة، فإنّما هو من زيادةِ كلامٍ فيه، ورُبّما فيه كلمةٌ زائدةٌ على الأحاديث، وربَّما اختصرتُ الحديثَ

---

* لوحة ٨٩/أ.

(١) من رسالته إلى أهل مكة، ص ٤-٧.

(٢) لفظة «كله» ليست في الأصول الخطية، وأثبتناها من «رسالة أبي داود».

الطويل، لأني لو كتبتُه بطُوله لم يَعلَمْ بعضُ مَن سمِعَه، ولا يَفهَمُ موضعَ الفِقه منه، فاختصرتُه لذلك...

إلى أن قال: وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ فقد بيّنتُه، ومنه ما لا يصحُّ مسنَدًا، وما لم أَذكُر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضُها أصحُّ من بعض...

إلى أن قال: والأحاديثُ التي وضعتُها في «كتاب السنن» أكثرُها مشاهير، وهي عندَ كلِّ مَن كتب شيئًا من الأحاديث، إلَّا أن تمييزَها لا يَقدِرُ عليه كلُّ الناس، والفخرُ بها أنها مشاهير، فإنه لا يُحتجُّ بحديثٍ غريب، ولو كان مِن روايةِ مالكٍ ويحيى بن سعيدٍ والثقاتِ من أئمّةِ العِلم، ولو احتُجَّ بحديثٍ غريبٍ وجدتَ مَن يَطعُن فيه، ولا يَحتجُّ بالحديث الذي قد احتُجَّ به إذا كان الحديثُ غريبًا شاذًّا، فأما الحديثُ المشهورُ المتَّصلُ الصَّحيح فليس يَقدِرُ أن يَرُدّه علينا أحد. وقال إبراهيمُ النَّخَعيُّ: كانوا يَكرهونَ الغَريبَ من الحديث. وقال يَزيدُ بن أبي حَبيب: إذا سمعتَ الحديثَ فانشُدْه كما تَنشُد الضّالّة، فإن عُرِف، وإلّا فدَعْه.. وذَكرَ بقيّة الرِّسالة.

وخرَّج البيهقيُّ[1] بإسنادِه عن ابنِ وَهْب، قال: لولا مالكُ بن أنسٍ واللَّيثُ ابنُ سعدٍ لهَلَكْتُ، كنتُ أظنُّ أنَّ كلَّ ما جاء عن النّبيِّ ﷺ يُعمَل به.

قال ابنُ أبي خَيثمة: حدَّثنا ابنُ الأصبهاني، حدَّثنا عيسى بنُ يونس، عن الأعمَش، عن إبراهيم، قال: إني لأسمَعُ الحديثَ فآخذُ منه ما يُؤخَذُ به، وأدَعُ سائرَه[2].

---

(١) في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٧٧٩).
(٢) أخرجه أبو نعيم في «حلية الاولياء» ٤/ ٢٢٥ من طريق عيسى بن يونس، بهذا الإسناد.

ثم لنَرجِعْ إلى ما ذَكرَه التِّرمذيُّ، رحمه الله، فنقول: ذَكرَ التِّرمذيُّ، رحمه الله، أنَّ الغريبَ عند أهل الحديث يُطلَق بمَعانٍ:

[من معاني الغريب: أن لا يُروى الحديث إلا من وجهٍ واحد]

أَحدها: أن يكون الحديثُ لا يُروى إلّا من وجهٍ واحد.

ثم مثَّله بمِثالين، وهما في الحقيقة نوعان:

أحدهما: أن يكون ذلك الإسنادُ لا يُروى به إلّا ذلك الحديثُ أيضًا.

وهذا مِثلُ حديثِ حمَّاد بنِ سَلَمة، عن أبي العُشَراء الدَّارميّ، عن أبيه، عن النّبيّ ﷺ «في الذَّكاة»[1]، فهذا حديثٌ غريبٌ لا يُعرَف إلّا من حديث حمَّاد ابن سَلَمة، عن أبي العُشَراء، ثم اشتُهِر عن حمَّادٍ ورواهُ عنه خَلقٌ، فهو في أصلِ إسنادِه غريبٌ، ثم صار مشهورًا عن حمَّاد. قال التِّرمذيّ: ولا يُعرف لأبي العُشَراءِ عن أبيه غيرُ هذا الحديث.

وقد خرَّج التِّرمذيُّ في كتاب الصَّيد والذَّبائح هذا الحديث، وقال: غريبٌ لا نَعرفُه إلّا من حديث حمَّاد بن سَلَمة، ولا يُعرَفُ لأبي العُشراء عن أبيه غيرُه. ولم يقل: إنه حَسَن، لِمَا ذَكر هٰهنا أن شرطَه في الحَسن أن يُروى نحوُه من غير وجهٍ، وهذا ليس كذلك، فإنه لم يُروَ في الذَّكاة في غيرِ الحَلْقِ واللَّبّة إلّا في حالِ الضَّرورة.

وحَكى أيضًا في «كتاب العِلَل»[2] عن البخاريّ، أنه قال: لا نَعرفُ لأبي العُشَراء شيئًا غيرَ هذا.

---

(١) يعني به حديث حماد بن سلمة عن أبي العشراء، عن أبيه، قال: قلت يا رسول الله، أما تكون الذكاة إلا في الحلق... الحديث. وقد تقدم تخريجه ص ٥٩٥.

(٢) «علل التِّرمذيّ الكبير»، لوحة ٤٤/ب.

وقد ذَكرنا هناكَ أنَّ بعضَهم ذَكرَ لحمَّاد بن سَلَمة عن أبي العُشَراءِ عن أبيه نحوَ عشَرَةِ أحاديث، لكنْ كلُّ أسانيدِها إلى حمَّادٍ ضعيفة، لا يكادُ يصحُّ منها شيءٌ عنه.

ووَهَّنَ أحمدُ حديث أبي العُشَراءِ في الذَّكاة أيضًا(١).

[أن يكون الإسناد مشهورًا، لكن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد]

النوع الثاني: أن يكون الإسنادُ* مشهورًا، يُروى به أحاديثُ كثيرةٌ، ولكنّ هٰذا المتنَ لم تَصحَّ روايتُه إلّا بهٰذا الإسناد.

ومثَّله التِّرمذيُّ بحديث عبدِ الله بن دينار، عن ابنِ عمر، عن النّبيِّ ﷺ في النَّهي عن بيعِ الولاءِ وهِبَتِه(٢)، فإنه لا يصحُّ عن النّبيِّ ﷺ إلّا من هٰذا الوجه، ومَن رواه من غيرِه فقد وَهِمَ وغلِطَ.

وقد خرَّجه التِّرمذيُّ في كتاب البيوع، وسبَقَ الكلام عليه هناك مُستوفى، وهو معدودٌ من غرائب «الصَّحيح»، فإنّ الشيخين خرَّجاه، ومع هٰذا فتَكلَّم فيه الإمامُ أحمد ووَهَّنه، ثم قال: لم يتابَع عبدُ الله بن دينار عليه. وأشارَ إلى أنّ الصَّحيح ما رَوى نافعٌ عن ابن عمر: أنّ النّبيَّ ﷺ قال: «الولاءُ لِمَن أعتق»(٣) لم يَذكُر النَّهي عن بيعِ الولاءِ وهِبَتِه(٤).

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» ١٢/ ١٦٧ ترجمة أبي العُشَراء.

* لوحة ٩٠/أ.

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٩٥.

(٣) هٰذا الحديث ورد في سياق حديث بريرة المعروف... وأخرجه البخاريّ ٨/ ١٩٣، ط: «الشعب»، ومسلم ٢/ ١١٤٠.

(٤) والصحيح ما ذهب إليه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ١٢/ ٥٢٧، حيث قال: الولاء في ثبوته لمن وجب له بالعتاق الذي كان منه كالنسب الذي يثبت من الرجل لولده، فكما لا يصلح له هبة الرجل نسب ولده، فكذلك لا يصلح له هبة ولاء مولاه لغيره.

قلت: ورَوى نافع عن ابن عمر، مِن قوله: النهي عن بيعِ الولاءِ وعن هِبَتِه غيرَ مرفوع، وهٰذا ممّا يُعلَّل به حديثُ عبدِ الله بن دينار، والله أعلم.

ومن غرائب «الصَّحيح» أيضًا: حديث عمرَ عن النّبيِّ ﷺ: «إنّما الأعمال بالنِّيّات..» الحديث[1]، وقد خرَّجه التِّرمذيّ في الجهاد، وسبَقَ الكلام عليه هناك مُستوفى، فإنّه لم يصحَّ إلّا من حديث يحيى بن سعيد، عن محمَّد بن إبراهيمَ التَّيميِّ، عن علقَمَة بنِ وَقّاص، عن عمر.

ومنها: حديثُ أنس: دَخلَ النّبيُّ ﷺ مكّةَ وعلى رأسِه المِغفَر[2]، فإنّه لم يصحَّ إلّا من حديث مالكٍ عن ابنِ شهابٍ عن أنس، وقد سبَقَ ذِكرُه في الجهاد أيضًا. وأمثلةُ ذٰلك كثيرة.

[من أنواع الغريب: زيادة الثقة]

قال أبو عيسى، رحمَه الله: ورُبَّ حديثٍ إنّما استُغرِبُ لزيادةٍ تكونُ في الحديث، وإنَّما يصحُّ إذا كانت الزيادةُ ممَّن يُعتمَدُ على حِفظِه، مثلُ ما رَوى مالكُ بنُ أنسٍ، عن نافعٍ، عن ابن عُمرَ، قال: فرَضَ رسولُ الله ﷺ زكاةَ الفِطرِ في رَمضانَ على كلِّ حُرٍّ أو عَبْدٍ، ذَكَرٍ أو أُنثى، مِن المُسلِمين: صاعًا مِن تَمرٍ، أو صاعًا من شَعير.

---

(١) حديث إنما الأعمال بالنيات، أخرجه «البخاريّ» ١/ ٦، ط. الحلبي، وأخرجه «مسلم» ٣/ ١٥١٥، وأخرجه «التِّرمذيّ» ٤/ ١٧٩.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ١/ ٤٢٣ (١٢٧١)، ومن طريق مالك أخرجه البخاريّ (١٨٤٦) و(٣٠٤٤) و(٤٢٨٦) و(٥٨٠٨)، ومسلم (١٣٥٧) عن ابن شهاب، عن أنس ابن مالك، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، دخل عام الفتح، وعلى رأسه المغفر... الحديث.

فزادَ مالكٌ في هٰذا الحديث: «من المُسلِمين»[(١)].

ورَوى أيوبُ السَّخْتِيانِيُّ، وعُبيدُ الله بنُ عُمر، وغيرُ واحدٍ من الأئمّةِ هٰذا الحديثَ عن نافعٍ عن ابنِ عُمر، ولم يَذكُر فيه: «مِن المُسلِمين».

وقد رَوى بعضُهم عن نافعٍ مثلَ روايةِ مالك، ممَّن لا يُعتَمَدُ على حفظِه.

وقد أَخذَ غيرُ واحدٍ من الأئمّة بحديث مالكٍ واحتجُّوا به، منهم الشافعيُّ، وأحمدُ بنُ حنبل، قالا: إذا كان للرَّجلِ عَبيدٌ غيرُ مَسلِمين لم يُؤدِّ زكاةَ الفِطر عنهم، واحتجّا بحديثِ مالك.

فإذا زاد حافظٌ ممَّن يُعتمَد على حفظِه قُبِلَ ذٰلك عنه.

هٰذا أيضًا نوعٌ من الغريب، وهو أن يكونَ الحديثُ في نفسِه مشهورًا، لكن يزيدُ بعضُ الرُّواة في متنِه زيادةً تُستَغرَب.

---

(١) هٰذا الحديث أخرجه البخاريّ ٢/ ١٦١، ط الشعب من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر صاعًا من تمر أو صاعًا من شعير، على كل حر وعبد، ذكر وأنثى من المسلمين.

وأخرجه مسلم ٢/ ٦٧٧ من هٰذه الطريق، وكذلك النَّسائيّ ٥/ ٣٥، والتِّرمذيّ ٣/ ٥٢. وأبو داود ٢/ ١٥٠، والدّارميّ ١/ ٣٢٩.

وتابع مالكًا على روايته هٰذه عمر بن نافع عن أبيه عند البخاريّ ٢/ ١٦١، ط الشعب، وجعل البخاريّ رواية عمر بن نافع أولى الروايات في الباب، إشعارًا بأن مالكًا لم يتفرد.

وأخرج مسلم الزيادة (من المسلمين) ٢/ ٦٧٨ من طريق الضحاك عن نافع.

وأخرج رواية عمر بن نافع هٰذه النَّسائيّ ٥/ ١٦١.

وأخرجها أبو داود ٢/ ١٥٠ من رواية عبد الله العمري عن نافع وقال أبو داود: رواه عبد الله العمري عن نافع، وقال: «على كل مسلم» ورواه سعيد الجمحي عن عبيد الله عن نافع: قال فيه: «من المسلمين والمشهور عند عبيد الله ليس فيه «من المسلمين».

وأخرج رواية عبيد الله عن نافع الدارقطني ٢/ ١٣٩ كما أخرج رواية سعيد الجمحي عن عبيد الله بن عمر ٢/ ١٤٥.

ونخلص من هٰذا إلى أن الإمام مالكًا لم يتفرد برواية هٰذه الزيادة.

وقد ذَكرَ التِّرمذيُّ أن الزِّيادةَ إن كانت مِن حافظٍ يُعتمَدُ على حفظِه فإنّها تُقبَل، يعني: وإن كان الذي زادَ ثقةٌ لا يُعتمَدُ على حفظِه لا تُقبَلُ زيادتُه.

وهٰذا أيضًا ظاهرُ كلامِ الإمام أحمد، قال - في رواية صالح -: قد أُنكِر على مالكٍ هٰذا الحديث، يعني: زيادتَه «من المسلمين»، ومالكٌ إذا انفردَ بحديثٍ هو ثقة، وما قال أحدٌ ممَّن قال بالرّأي أثبتُ منه، يعني في الحديث. وقال: قد رواه العُمَريُّ الصغير، والجُمَحيُّ، ومالك.

فذَكرَ أحمدُ أن مالكًا يُقبَل تفرُّدُه، وعلَّلَ بزيادتِه في التثبُّتِ على غيره، وبأنه قد تُوبِع على هٰذه الزِّيادة، وقد ذَكرنا هٰذه الزِّيادةَ، ومَن تابع مالكًا عليها في كتاب الزكاة. ولا تَخرجُ بالمتابعةِ عن أن تكون زيادةً من بعض الرُّواة، لأن عامَّة أصحاب نافع لم يَذكروها.

وقال أحمد - في روايةٍ عنه -: كنتُ أَتهيَّبُ حديثَ مالكٍ «من المُسلِمين» يعني: حتى وجدَه من حديث العُمريَّين[١]، قيل له: أَمحفوظٌ هو عندكَ «من المسلمين»؟ قال: نعم.

وهٰذه الرِّواية تدلُّ على توقُّفه في زيادةِ [واحدٍ من الثقات][٢]، ولو كان مثلَ مالك، حتى يُتابَع على تلك الزِّيادة، وتدلُّ على أنّ مُتابعةَ مثلِ العُمَريِّ لمالكٍ ممّا يقوِّي روايةَ مالك، ويُزيلُ عن حديثِه الشُّذوذَ والإنكار.

وسيأتي فيما بعدُ - إن شاء الله - عن يحيى القطّان نحوُ ذٰلك أيضًا.

---

(١) في د، ظ: «العمري»، والعمريان هما عبد الله بن عمر بن حفص، وعبيد الله بن عمر أخوه. وكما سبق فإن الزيادة من المسلمين رواها الدارقطني من طريق سعيد الجمحي عن عبيد الله، والمعروف عن عبيد الله بدون هٰذه الزيادة.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من د، ظ.

وكلامُ التِّرمذيّ هنا يدلُّ على خلافِ ذٰلك، وأن العِبرةَ بروايةِ مالك، وأنه لا عِبرةَ بمَن تابعَه ممَّن لا يُعتمَدُ على حِفظِه.

وفي حديث ابن عُمر في «صدَقةِ الفِطر» زياداتٌ أُخَر لا تَثبُت، منها ذِكرُ القَمح، وكذٰلك في حديث أبي سعيدٍ في «صدَقةِ الفِطر» زياداتٌ، وقد ذَكرنا ذٰلك كلَّه مُستوفى في كتاب الزكاة.

وقال أحمد أيضًا في حديث ابن فُضَيل، عن الأعمَش، عن عُمارةَ بن عُمير، عن أبي عطيَّةَ، عن عائشةَ في تلبيةِ النّبيّ ﷺ وذَكرَ فيها: «والمُلكَ لا شَريكَ لك»(١)، قال أحمد: وَهِمَ ابنُ فُضَيل في هٰذه الزِّيادة، ولا تُعرَفُ هٰذه عن عائشة، إنّما تُعرَفُ عن ابن عمر، وذَكرَ أن أبا معاويةَ رَوى الحديثَ عن الأعمَش بدونِها، وخرَّجه البخاريُّ بدونها أيضًا من طريق الثَّوري، عن الأعمَش وقال: تابعَه أبو معاوية.

---

(١) حديث التلبية المروي عن عائشة هٰذا أخرجه البخاريّ ٢/ ١٧٠، ط الشعب من طريق سُفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة «كان النّبيّ ﷺ يلبي: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك». قال البخاريّ: تابعه أبو معاوية، عن الأعمش، وقال شعبة أخبرنا سليمان: سمعت خيثمة، عن أبي عطية، سمعت عائشة، رضي الله عنها، هٰذا هو حديث عائشة المعروف. وليست فيه الزيادة «والملك لا شريك لك».

وأما الحديث الذي ذكرت فيه الزيادة فهو ما أخرجه البخاريّ ٢/ ١٧٠، ط الشعب من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر، وأخرجه مسلم ٢/ ٨٤٢ من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع، و٢/ ٨٤٢ من طريق سالم عن نافع، وسالم عن أبيه.

وأخرجه النَّسائيّ ٥/ ١٢٤ من طريق نافع عن ابن عمر، والتِّرمذيّ ٣/ ١٧٨ من طريق أيوب عن نافع.

وأبو داود ١/ ٤٢٠ من طريق مالك، عن نافع. والدارقطني ٢/ ٢٢٥ من طريق عبيد الله عن نافع. والدّارميّ ١/ ٣٦٥ من طريق يحيى بن سعيد عن نافع. وابن ماجه ٢/ ٩٧٤ من طريق عبيد الله عن نافع.

قال الخَلّال: أبو عبدِ الله لا يَعبأ بمَن خالف أبا معاويةَ في الأعمَش، إلّا أن يكون الثّوريَّ، وذَكرَ أن هٰذه الزِّيادةَ رواها ابنُ نُميرٍ وغيرُه أيضًا، عن الأعمَش.

وكذٰلك قال أحمد - في رواية المَيمُوني -: حديثُ أبي هُريرةَ في الاستِسعاء[1] يَرويه ابنُ أبي عَروبة، وأمّا شُعبةُ وهمَّام فلم يَذكُراه، ولا أَذهبُ إلى الاستِسعاء.

---

(١) أخرجه البخاريّ (٢٤٩٢) و(٢٥٢٧)، ومسلم (١٥٠٣)(٣) من طريق سعيد بن أبي عروبة، والبخاريّ (٢٥٠٤) و(٢٥٢٦)، ومسلم (١٥٠٣) من طريق جرير بن حازم، كلاهما عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هُريرةَ، رضي الله عنه، عن النّبيِّ ﷺ قال: «من أعتق شقيصًا من مملوكه، فعليه خلاصه في ماله، فإن لم يكن له مال، قوم المملوك قيمة عدل، ثم استسعي غير مشقوق عليه». قال البخاريّ بإثر رواية ابن أبي عروبة: تابعه حجاج بن حجاج، وأبان، وموسى بن خلف، عن قتادة. اختصره شعبة.
وأخرج مسلم (١٥٠٢)(٢) من طريق شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيِّ ﷺ قال في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما، قال: «يضمن».
وهٰذا الحديث أعله الدارقطني في كتابه «العِلَل» ١٠/ ٣١٤ (٢٠٣١) بعلتين: إحداهما في الإسناد والأخرى في المتن، فأما علة الإسناد: فإن الحجاج بن أرطاة خالف مجموع أصحاب قتادة، فرواه عن قتادة، عن موسى بن أنس مكان النضر بن أنس، ووهم فيه. ورواه أيضًا هشام الدستوائي عن قتادة، عن بشير بن نهيك، عن أبي هُريرةَ، ولم يذكر بينهما أحدًا. وأما علة المتن: أن شعبة وهشامًا خالفا سائر أصحاب قتادة فلم يذكرا في الحديث قضية الاستسعاء. ورواه همام فتابع شعبة وهشامًا على متنه، وجعل الاستسعاء من قول قتادة، وفصل بين كلام النّبيّ ﷺ. ثم قال الدارقطني: ويشبه أن يكون همام قد حفظه.
قلنا: وهٰذا الإعلال غير مسلَّم للإمام الدارقطني، فلا يُعقَل أن يكون الاستسعاء من قول قتادة وفيه حكمٌ شرعيٌّ لا يتم الحديث إلا به، وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن ذلك في «الفتح» ٨/ ١١٧-١٢٣ بإجابات شافية، وحجج ضافية، فما ترك بعده لمعقِّبٍ عليه، وردَّ ما ذهب إليه الإمامان أحمد والدارقطني ومن تابعهما، اللذين قالا بإدراج الاستسعاء في الحديث، وأنه من قول قتادة، فنصر بذلك ما ذهب إليه الشيخان، وأن الحقَّ معهما في =

فالذي يدلُّ عليه كلامُ الإمام أحمدَ في هٰذا الباب: أنَّ زيادةَ الثِّقة للفظةٍ في حديثٍ من بين الثِّقات، إن لم يكن مُبَرَّزًا في الحِفظِ والتَّثبُّت على غيرِه ممَّن لم يَذكُر الزِّيادةَ، ولم يُتابَع عليها، فلا يُقبَلُ تفرُّدُه. وإن كان ثقةً مبَرَّزًا في الحِفظِ على مَن لم يَذكُرها ففيه عنه روايتان، لأنه قال مرّةً في زيادة مالكٍ «من المسلمين»: كنتُ أتهيّبُه حتى وجدتُه من حديث العُمريَّين. وقال مرّةً: إذا انفرَدَ مالكٌ بحديثٍ هو ثقة، وما قال أحدٌ بالرَّأي أثبتُ منه. وقال في حديث أيوبّ، عن نافع، عن ابن عمرَ المرفوع: «مَن حلفَ فقال: إن شاءَ اللهُ فلا حِنثَ عليه»[1]: خالفه الناسُ، عُبيدُ الله وغيرُه، فوقَفوه.

= إثبات الاستسعاء في الحديث، وأنه ليس من قول قتادة، ومن أراد الاستزادة فليطلبها من كلام الحافظ في «الفتح».

وقد لخص ابن دقيق العيد هٰذه المسألة - فيما نقله عنه الحافظ في «الفتح» - فقال: حسبك بما اتفق عليه الشيخان، فإنه أعلى درجات الصحيح، والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحاديث يَرِدُ عليها مثل تلك التعليلات، وكأن البخاريّ خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار إلى ثبوتها بإشارات خفية كعادته، فإنه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه، وهو من أثبت الناس فيه، وسمع منه قبل الاختلاط، ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعته لينفي عنه التفرد، ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما، ثم قال: اختصره شعبة، وكأنه جواب عن سؤال مقدر، وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة، فكيف لم يذكر الاستسعاء؟ فأجاب بأن هٰذا لا يؤثر فيه ضعفًا، لأنه أورده مختصرًا وغيره ساقه بتمامه، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، والله أعلم.

(١) هٰذا الحديث رواه التِّرمذيّ ٤/ ١٠٨ (١٥٣١)، من طريق أيوب عن نافع، عن ابن عمر رفعه، وقال أبو عيسى: حديث ابن عمر حسن صحيح، وقد رواه عبيد الله بن عمر وغيره، عن نافع، عن ابن عمر موقوفًا، وهكذا روى عن سالم عن ابن عمر موقوفًا. ولا نعلم أحدًا رفعه غير أيوب السختياني، وقال: إسماعيل بن إبراهيم: وكان أيوب أحيانًا يرفعه، وأحيانًا =

وأما أصحابُنا الفقهاء، فذَكروا في كُتب أُصول الفِقه في هٰذه المَسألةِ روايتَين عن أحمد: بالقَبولِ مُطلقًا، وعَدمِه مُطلقًا، ولم يَذكروا نصًّا له بالقَبول مطلقًا، مع أنهم رجَّحوا هٰذا القولَ، ولم يَذكُروا به نصًّا عن أحمد، وإنَّما اعتَمدوا على كلامٍ له لا يدلُّ على ذٰلك، مثلِ قولِه في «فَواتِ الحجِّ»: جاء فيه روايتان، إحداهُما: فيه زيادة «دم»، قال: والزائدُ أَولَى أن يُؤخَذ. وهٰذا ليس ممّا نحنُ فيه، فإنَّ مُرادَه أن الصّحابةَ رَوى بعضُهم فيمَن يَفوتُه الحجُّ أنَّ عليه القضاء، وعن بعضِهم: عليه القضاءُ مع الدَّم، فأخذَ بقولِ مَن زادَ الدَّمَ، فإذا رُوي حديثانِ مُستقلَّانِ في حادثةٍ، وفي أَحدِهما زيادةٌ فإنّها تُقبَلُ من الثِّقة، كما لو انفردَ الثِّقةُ بأصلِ الحديث، وليس هٰذا من بابِ زيادةِ الثِّقة[1]، وإنّما قد يكون أحيانًا مِن باب المُطلَق والمُقيّد. وأمّا مسألةُ زيادةِ الثِّقة التي نتكلَّم فيها هٰهنا فصورتُها: أن يَروي جماعةٌ حديثًا واحدًا بإسنادٍ واحدٍ، ومتنٍ واحدٍ، فيَزيدُ بعضُ الرُّواة فيه زيادةً لم يَذكُرْها بقيّةُ الرُّواة.

ومِن الأصحابِ مَن قال في هٰذه المسألة: إنْ تَعدَّدَ المَجلسُ الذي نُقِلَ فيه الحديثُ، قُبِلت الزِّيادة، وإن كان المجلسُ واحدًا وكان الذي تَرَكَ الزِّيادةَ جماعةٌ لا يجوزُ عليهم الوَهمُ، لم تُقبَل الزِّيادة، وإن كان ناقلُ الزِّيادةِ جماعةً

= لا يرفعه، والعمل على هٰذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النّبيّ ﷺ وغيرهم: أن الاستثناءَ إذا كان موصولًا باليمين، فلا حنث.

وبهٰذا الإسناد أخرجه أبو داود ٢/ ٢٠١ (٣٢٦١) و(٣٢٦٢)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٤٧٥٢) و(٤٧٥٣)، وفي «المجتبى» ٧/ ١٢(٣٨٢٩) و(٣٨٣٠)، وابن ماجه ١/ ٦٨٠ (٢١٠٥) و(٢١٠٦).

وانظر: «علل الدارقطني» ١٣/ ١٠٤-١٠٥ (٢٩٨٦).

(١) زاد هنا في د، ظ عبارة: «ولا سيما إذا كان الحديثان موقوفين عن صحابيين»، وليست هي في الأصل، وما في الأصل هو الأولى، إذ لا حاجةَ هنا لذكر الموقوف، والله أعلم.

كثيرةً قُبلت، وإن كان راوي الزِّيادةِ واحدًا والنُّقصانِ واحدًا، قُدِّمَ أشهرُهُما[١] في الحفظِ والضَّبط. قالوا: وإن خالفَت الزِّيادةُ ظاهرَ المَزيدِ عليه، لم تُقبَل، وحمَلوا كلامَ أحمدَ في حديث السِّعايةِ على ذٰلك.

وليس في كلامِ أحمدَ تعرُّضٌ لشيءٍ من هٰذا التفصيل، وإنَّما يدلُّ كلامُه على ما ذكرناه أوّلًا.

وأمّا الفرقُ بين أن يكونَ المَجلسُ متَّحِدًا أو متعدِّدًا، فإنه مأخوذٌ ممّا ذَكَرَه بعضُهم في حديث أَبي موسى «في النِّكاح بلا وَليٍّ»[٢]، فإنَّ شُعبةَ وسُفيانَ أَرسَلاهُ

---

(١) زاد هنا في د، ظ لفظة «وأوثقهما»، ولا حاجةَ لها، والذي يظهر أن النسخة التي نُسِخت عنها د، ظ كانت مسودة، ثم أعاد المؤلف النظر فيها، فزاد عليها وحذف منها، فكانت الإبرازة الأخيرة من الكتاب ممثلةً في النسخة المتقنة التي اعتمدناها أصلًا، وهي التي بخط ابن اللحام والتي عليها خط المؤلف، لذلك نلاحظ أن معظم الزيادات التي في د، ظ إنما هي زيادات لا قيمة لها، والأولى حذفها، لذلك حذفها المؤلف من الإبرازة الأخيرة، والله أعلم.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٨٥)، والتِّرمذيّ (١١٠١) من طريق يونس بن أبي إسحاق السبيعي، والتِّرمذيّ (١١٠١) من طريق إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وشريك بن عبد الله النخعي، والتِّرمذيّ (١١٠١)، وابن ماجه (١٨٨١)، من طريق أبي عوانه، أربعتهم عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي بردة، عن أبي موسى، أن النّبيّ ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي».

وأخرجه التِّرمذيّ بإثر الحديث (١١٠١) من طريق سُفيان الثوري، وشعبة، عن أبي إسحاق، به. مرسلًا.

قال التِّرمذيّ ٣/ ٤٠٠: ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النّبيّ ﷺ عندي أصح. لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء فإن رواية هؤلاء عندي أشبه لأن شعبة والثوري سمعا هٰذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد، ومما يدل على ذلك روي أن شعبة قال: سمعت سُفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ «لا نكاح إلا بولي»؟ فقال: نعم. وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق. وانظر: «علل ابن أبي حاتم» ٤/ ١٥ (١٢١٦)، و«علل الدارقطني» ٧/ ٢٠١ (١٢٩٥).

عن أبي إسحاق، عن أبي بُردةَ، وإسرائيلُ وصَلَه. ويقال إنَّ سماعَ شُعبةَ وسُفيانَ كان واحدًا، والذينَ وصَلُوه جماعةٌ، فالظاهرُ أنّهم سمِعُوه في مجالسَ متعدِّدة. وقد أشار التِّرمذيُّ إلى هٰذا في كتاب النِّكاح(١)، كما تقدَّم.

وحُكي عن أكثرِ الفُقهاءِ والمُتكلِّمينَ قَبولُ الزِّيادةِ إذا كانت مِن ثقةٍ، ولم تُخالفِ المَزيدَ، وهو قولُ الشافعيّ.

وعن أبي حَنيفةَ أنّها لا تُقبَل.

وعن أصحابِ مالكٍ في ذٰلك وجهان*(٢).

ولا فرقَ في الزِّيادةِ بينَ الإسنادِ والمَتن، كما ذَكرنا في «حديث النِّكاحِ بلا وليّ»، وقد تكرّر في هٰذا الكتابِ ذِكرُ الاختِلاف في الوَصْلِ والإرسال، والوقفِ والرَّفْع، وكلامُ أحمدَ وغيرِه من الحُفّاظ يدورُ على اعتِبار قولِ الأوثقِ في ذٰلك، والأحفظِ أيضًا. وقد قال أحمدُ في حديثٍ أسندَه حمَّاد بنُ سَلَمةَ: أيُّ شيءٍ يَنفعُ وغيرُه يُرسِلُه؟!

وذَكرَ الحاكمُ أنَّ أئمّةَ الحديث على أنّ القولَ قولُ الأكثرين الذينَ أرسَلوا الحديث. وهٰذا يخالفُ تصرُّفَه في «المستدرك».

وقد صنَّف في ذٰلك الحافظُ أبو بكرٍ الخَطيبُ مصنّفًا حسنًا، سمّاه «تَمييزُ المَزيد في متَّصلِ الأسانيد» وقسَمه قسمَين: أحدهما: ما حُكِم فيه بصحَّة ذِكرِ الزِّيادةِ في الإسناد، وتَرْكِها. والثاني: ما حُكِم فيه برَدِّ الزِّيادة وعدمِ قَبولِها.

---

(١) في «العِلَل الكبير» (٢٦٦).

* لوحة ٩٢/أ.

(٢) وقع بعد هذا في د، ظ عبارة: «وفي حكاية ذٰلك عن الشافعي نظر، فإنه قال في الشاذ: هو أن يروي ما يخالف الثقات. وهٰذا يدل على أن الثقة إذا انفرد عن الثقات بشيء أنه يكون ما انفرد به عنهم شاذًا غير مقبول، والله أعلم»، ولم ترد في الأصل، ولا معنى لها هنا.

ثم إنَّ الخطيبَ تناقَضَ، فذَكرَ في كتاب «الكِفاية» للنّاسِ مذاهبِ في اختلافِ الرُّواةِ في إرسال الحديثِ ووَصْلِه، كلُّها لا تُعرَفُ عن أحدٍ من متقدِّمي الحُفّاظ، إنّما هي مأخوذةٌ من كُتب المُتكلِّمين، ثم إنّه اختارَ أن الزِّيادةَ مِن الثِّقة تُقبَلُ مطلقًا، كما نصَرَه المُتكلِّمون وكثيرٌ من الفُقهاء. وهٰذا يخالفُ تصرُّفَه في كتاب «تمييز المَزيد».

وقد عاب تصرُّفَه في كتاب «تمييز المَزيد» بعضُ محدِّثي الفقهاء وطمِعَ فيه لمُوافقَتِه لهم في كتاب «الكِفاية».

وذَكر في «الكفاية» حكايةً عن البُخاريِّ، أنه سُئلَ عن حديثِ أبي إسحاقَ في «النِّكاح بلا وَليٍّ»؟ قال: الزِّيادةُ من الثِّقة مقبولة، وإسرائيلُ ثقة.

وهٰذه الحِكاية إن صحَّت فإنَّما مُرادُه الزِّيادةُ في هٰذا الحديث، وإلّا فمَن تأمّل كتاب «تاريخ البخاريّ» تبيَّن له قطعًا أنه لم يكن يَرى أنَّ زيادةَ كلِّ ثقةٍ في الإسنادِ مقبولة.

وهٰكذا الدّارقطنيُّ يَذكُر في بعضِ المَواضِع أنَّ الزِّيادةَ من الثقةِ مقبولة[(١)]، ثم يَردُّ في أكثرِ المَواضع زياداتٍ كثيرةً من الثقات، ويرجِّح الإرسالَ على الإسناد، فدلَّ على أنَّ مُرادَهم زيادةُ الثِّقة في مثلِ تلك المَواضِع الخاصّة، وهي إذا كان الثقةُ مبَرِّزًا في الحفظ.

وقال الدّارقطنيُّ في حديثٍ زاد في إسنادِه رجلانِ ثقتانِ رجلًا، وخالفَهما الثَّوريُّ فلم يَذكُره، قال: «لولا أنَّ الثّوريَّ خالفَ لكان القولُ قولَ مَن زاد فيه، لأنّ زيادةَ الثقةِ مقبولة». وهٰذا تصريحٌ بأنه إنّما يَقبلُ زيادةَ الثقة إذا لم يُخالفْه مَن هو أَحفظُ عنه.

---

(١) من قوله «وهكذا الدارقطني»، إلى هنا، سقط من د، ظ.

زيادة الثقة في متن الحديث

وأمَّا الزِّيادةُ في المُتون وألفاظِ الحديث، فأبو داود، رحمه الله، في كتاب «السُّنن» أكثرُ الناس اعتناءً بذٰلك، وهو مما يَعتني به محدِّثو الفُقهاء.

قال الحاكم(١): هٰذا ممَّا يعزُّ وجودُه، ويقلُّ في أهلِ الصَّنعة مَن يَحفظُه، وقد كان أبو بكر بنُ زيادٍ النَّيسابوريُّ الفقيهُ(٢) ببغدادَ يُذكَر بذٰلك، وأبو نُعيم عبدُ الملك بن محمَّدِ بن عَدِيٍّ الجُرجانِيُّ بخُراسان، وبعدَهما شيخُنا أبو الوليد، يعني حسانَ بنَ محمَّدٍ القُرَشي(٣).

وذكر الحاكم(٤) لذٰلك أمثلةً، منها: حديثُ ابن مسعود: سألتُ النّبيَّ ﷺ أيُّ العملِ أَفضل؟ قال: «الصَّلاةُ لأولِ وقتِها»(٥)، وقال: هٰذه الزيادةُ لم

(١) «معرفة علوم الحديث» ص ١٣٠.

(٢) هو عبد الله بن محمَّد بن زياد النيسابوري قال الحاكم: كان إمام عصره من الشافعية بالعراق ومن أحفظ الناس للفقهيات واختلاف الصحابة، (ت ٣٢٤)، «طبقات الشافعية للإسنوي» ٢/ ٤٨١، و«تاريخ بغداد» ٢/ ٣٠٢، و«طبقات الشافعية للسبكي» ٣/ ٣١٠.

(٣) أحد الأعلام، وإمام الحديث في خراسان وهو من كبار أئمة الشافعية، صنف «المستخرج على مسلم»، (ت ٣٤٩). «طبقات الشافعية» للإسنوي ٢/ ٤٧٢، و«تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨٩٥، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٣/ ٢٢٦.

(٤) «معرفة علوم الحديث»، ص ١٣١.

(٥) أخرجه ابن حبان (١٤٧٥) و(١٤٧٩)، والحاكم (٦٨٦) و(٦٨٧) من طريق عثمان بن عمر، عن مالك بن مغول، عن الوليد بن عيزار، بهٰذا الإسناد، بلفظ: «الصلاة في أول وقتها». قال ابن حبان: «الصلاة في أول وقتها» تفرد به عثمان بن عمر.
فقد أخرجه البخاريّ (٢٧٨٢) من طريق محمَّد بن سابق، عن مالك بن مغول، بهٰذا الإسناد، وفيه: «الصلاة على ميقاتها».
وأخرجه أحمد ٧/ (٣٨٩٠) و (٤١٨٦)، والبخاريّ (٥٢٧) و(٥٩٧٠) و(٧٥٣٤)، ومسلم (٨٥) (١٣٩)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (١٥٩٣)، وابن حبان (١٤٧٧) من طرق عن شعبة، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن مسعود. ولفظه عندهم: «الصلاة على وقتها». =

يَذكُرها غيرُ بُندارٍ والحَسنِ بن مُكْرَم - وهما ثقتان - عن عثمانَ بن عُمر، عن مالك بنِ مِغْول، عن الوليد بنِ العَيزار، عن أبي عَمرٍو الشَّيباني.

وقال الدّارقطنيّ: ما رأيتُ أحفظَ من أبي بكر بنِ زياد؛ كان يَعرفُ زياداتِ الألفاظِ في المُتون. قال وكنّا في مجلسٍ فيه أبو طالبٍ الحافظ(١)، والجِعَابيّ(٢)، وغيرُهما، فجاء فقيهٌ فسأل: مَن رَوى عن النّبيِّ ﷺ «وجُعِل تُربتُها طَهورًا»؟ فلم يُجيبُوه، ثم قامُوا، وسألوا أبا بكرِ بنِ زياد، فقال: نَعم، حدَّثنا فلانٌ.. وسرَدَ الحديث.

والحديث خرَّجه مسلم في «صحيحه»، من حديث حُذيفةَ، وخرَّجه ابنُ خُزيمةَ في «صحيحه» ولفظه: «وجُعِل تُرابُها لنا طَهورًا»(٣). وقد تقدَّم الحديثُ في كتاب الصلاة، «في باب ما جاءَ أن الأرض كلَّها مسجد».

وهٰذا أيضًا ليس ممّا نحن فيه، لأنَّ حديثَ حذيفةَ لم يَرِدْ بإسقاطِ هٰذه اللَّفظةِ وإثباتِها، وإنّما ورَدت هٰذه اللَّفظةُ فيه، وأكثرُ الأحاديث فيها «وجُعِلت

= فقد أورده البخاريّ أربع مرات في صحيحه، كلها من طريق الوليد بن العيزار، وكأنه يردُّ على ما ورد من الاختلاف عليه الذي جاء فيه: زيادة «الصلاة لأول وقتها».
وانظر: «علل الدارقطني» ٥/ ٣٣٥ (٩٣٠).

(١) أبو طالب الحافظ، أحمد بن نصر البغدادي، شيخ الدارقطني، (ت ٣٢٣) قال الخطيب: كان ثقة ثبتًا. «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨٣٢، و«تاريخ بغداد» ٥/ ١٨٢.

(٢) ابن الجِعَابي: هو أبو بكر محمَّد بن عمر بن محمَّد بن سلم التميمي، البغدادي، قاضي الموصل، من الحفاظ المتقين، (ت ٣٥٥). «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٢٥.

(٣) أخرجه مسلم ١/ ٣٧١ (٥٢٢)، ابن خزيمة في «صحيحه» ١/ ١٢٣ (٢٦٤) من طريق ربعي بن حراش، عن حذيفة، وفيه «وجعلت تربتها لنا طهورًا» هٰذا لفظ مسلم، ولفظ ابن خزيمة: «وجعل ترابها لنا طهورًا»، كما ذكر المصنف، رحمه الله. وأما شواهد الحديث الأخرى عن جابر بن عبد الله وأبي هُريرةَ فلا توجد فيها هٰذه العبارة.

لنا الأرضُ مسجدًا وطهورًا»، وليس هٰذا من باب المُطلَق والمقيَّد، كما ظنَّه بعضُهم، وإنّما هو من باب تَخصيصِ بعضِ أفرادِ العُموم بالذِّكر، ولا يَقتضِي ذٰلك التَّخصيصَ* إلّا عند مَن يَرى التَّخصيصَ بالمَفهوم، ويَرى أنَّ للَّقبِ مفهومًا معتبَرًا.

ومن الزِّياداتِ الغريبةِ في المُتون: زيادةُ مَن زادَ في حديثِ صفوانَ بن عسَّالٍ في المَسح على الخُفَّين: «ثُم يُحْدِثُ بعدَ ذٰلك وُضوءًا»[١]، وزيادةُ من زادَ في حديث «إذا أُقيمَت الصَّلاةُ فلا صلاةَ إلّا المَكتوبة»، قالوا: يا رسول الله، ولا ركعَتَي الفجر؟ قال: «ولا ركعَتَي الفجر»[٢]. وقد ذَكَرْنا الحديثَين في مَوضِعهما من الكتاب، وهما زيادتانِ ضَعيفتان.

---

* لوحة ٩٣/أ.

(١) حديث صفوان بن عسال في المسح على الخفين أخرجه التِّرمذيّ ١/ ١٥٩ (٣٥٣٥) و(٣٥٣٦)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (١٣١) و(١٤٤) و(١٤٥)، وفي «المجتبى» (١٥٨) و(١٥٨) وغيرهما، قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا في سفر أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط وبول ونوم. قال التِّرمذيّ: حديث حسن صحيح. قلنا: وليس فيه هٰذه الزيادة، وإنما هي مذكورة بإثر هٰذا الحديث في كتاب «المهذب» لأبي إسحاق الشيرازي ١/ ٤٥، ويغلب على ظننا أنه أوردها ولا يقصد أنها جزء من الحديث، لكن الذين وجدوها في كتابه هكذا ونقلوها عنه ظنوا أنها مدرجة في الحديث، لذلك قال النووي في «المجموع شرح المهذب» ١/ ٤٧٩: أما حديث صفوان فصحيح... إلا أنه ليس في رواية هؤلاء قوله: «ثم نحدث بعد ذلك وضوء» أو هي زيادة باطلة لا تعرف، انتهى.

(٢) حديث «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» أخرجه مسلم (٧١٠) من طريقين عن عَمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هُريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ، دون الزيادة المذكورة. وهٰذه الزيادة أخرجها ابن عدي في «الكامل» في ترجمة يحيى بن نصر بن حاجب ٧/ ٢٤٦، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ١٣٣، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» ٢/ ٤٨٣ من طريق يحيى بن نصر بن حاجب، عن مسلم بن خالد، عن عَمرو بن دينار، عن عطاء بن =

وقد ذَكَرَ مسلم في كتاب «التَّمييز»(١) حديثَ أيمنَ بنِ نابِل، عن أبي الزُّبير، عن جابر: أن النَّبيَّ ﷺ كان يقولُ في التشهُّد: «بسمِ اللهِ وباللهِ، والتَّحياتُ لله..» الحديث(٢)، وذَكَرَ أنَّ زيادةَ التَّسمية في التَّشهُّد تفرَّد بها أيمنُ ابنُ نابِل، وزاد في آخر التَّشهُّد: «وأَسألُ الله الجنّة، وأَعوذُ به من النّار»، وذَكَرَ أنّ الحُفّاظ رَوَوه عن أبي الزُّبير، عن طاووسٍ، عن ابن عبّاسٍ بدونِ هاتَين الزِّيادتين. قال: والزيادةُ في الأخبارِ لا تَلزَمُ إلّا عن الحُفّاظ الذينَ لم يَكثُر عليهم الوَهمُ في حفظِهم.

وذَكر مسلمٌ أيضًا في هٰذا الكتاب(٣) روايةَ مَن رَوى من الكوفيِّينَ ممَّن روَى حديثَ ابن عُمرَ في سؤالِ جبريلَ للنبيِّ ﷺ عن شَرائعِ الإسلام، فأسقَطوا من الإسنادِ عمرَ، وزادُوا في المَتنِ ذِكرَ الشرائع(٤).

= يسار، عن أبي هُريرةَ. ووقع عند الحاكم: (نصر بن حاجب) بدل (يحيى بن نصر بن حاجب) قال البيهقيّ: ونصر بن حاجب المروزي ليس بالقوي، وابنه يحيى كذلك. وقال الحاكم: هٰذا حديث مخرج في «الصحيح» من حديث عَمرو بن دينار بإسناده، إلا الزيادة فإنه يتفرد بها نصر بن حاجب عن مسلم بن خالد.

(١) كتاب التمييز لمسلم: لوحة ٧/ ب (٥٨).

(٢) حديث أيمن بن نابل هٰذا أخرجه ابن ماجه (٩٠٢)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٧٦٥) و(١٢٠٥) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، ثلاثتهم عن أيمن، بهٰذا الإسناد. وأيمن بن نابل صدوق له أوهام، وهٰذا من أوهامه.

وخالفه الليث بن سعد الإمام الثقة الحجة في أبي الزبير، فقد أخرجه أحمد ٤/ (٢٦٦٥)، ومسلم (٤٠٣) (٦٠) وغيرهما من طريق الليث عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير وطاووس عن ابن عبّاس أنه قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد .. فذكره دون هاتين الزيادتين اللتين في أوله وفي آخره.

(٣) «التمييز» للإمام مسلم، لوحة ١٠/ ب.

(٤) هٰذا الحديث أخرجه العُقَيلي في «الضعفاء» في ترجمة عبد العزيز بن أبي رواد ٣/ ٩-١٠ (طبعة دار الغرب الإسلامي)، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٨/ ٢٠٢. من طريق عبد العزيز =

قال مسلم في هٰذه الزِّيادة: هي غيرُ مقبولة، لمُخالفةِ مَن هو أحفظُ منهم من الكوفيِّين كسُفيان، ولمُخالفةِ أهل البَصرةِ لهم قاطبةً، فلم يَذكروا هٰذه الزِّيادة، وإنّما ذَكرها طائفةٌ من المُرجئة ليُشيِّدوا بها مذهبَهم.

وأمّا زيادةُ عمرَ في الإسناد، فقال: أهلُ البَصرةِ أثبتُ، وهُم له أحفظُ من أهلِ الكوفة، إذ هم الزّائدونَ في الإسنادِ عمر، ولم يَحفَظْه الكُوفيُّون، والحديثُ للزَّائدِ والحافظ، لأنّه في معنى الشاهدِ الذي حَفِظَ في شَهادتِه ما لم يَحفَظْ صاحبُه.

= ابن أبي رواد، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، قال: بَصُرَ يحيى بن يعمر وحميد بن عبد الرَّحمٰن الحميري بعبد الله بن عمر... فذكره، ليس فيه عمر بن الخطاب. وفيه عبارة «شرائع الإسلام». وعبد العزيز بن أبي رواد صدوق رُمي بالإرجاء. وزياد لفظ «شرائع» في عبارة «أخبرني عن الإسلام» ضعيفة، قال الإمام مسلم: وإنما ذكرها طائفة من المرجئة ليشيدوا بها مذهبهم، انتهى.

قلنا: لذلك قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ١/ ١٥١: المخالفون في الإيمان يقولون: لو زال من الإسلام خصلة واحدة، أو أربع خصال سوى الشهادتين، لم يخرج بذلك من الإسلام، وقد روى بعضهم أن جبريل سأل النّبيّ ﷺ عن شرائع الإسلام، لا عن الإسلام، وهٰذه اللفظة لم تصح عند أئمة الحديث ونقاده، منهم أبو زرعة الرازي، ومسلم ابن الحجاج، وأبو جعفر العُقَيلي وغيرهم. وقد ضرب العلماء مثل الإيمان بمثل شجرة لها أصل وفروع وشعب، فاسم الشجرة يشتمل على ذلك كله، ولو زال شيء من شعبها وفروعها لم يزل عنه اسم الشجرة، وإنما يقال هي شجرة ناقصة أو غيرها أتم منها.

وأخرجه بدون هٰذه اللفظة: أحمد في «المسند» ١/ (٣٧٥)، وأبو داود (٤٦٩٧) من طريق سُفيان الثوري، علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، رفعه، لم يذكر عمر بن الخطاب.

وأصل الحديث أخرجه على الصواب مسلم (٨)، أبو داود (٤٦٩٥)، والتِّرمذيّ (٢٦١٠) وابن ماجه (٦٣)، والنَّسائيّ في «المجتبى» ٨/ ٩٧ - ١٠١ من طريق ابن بريدة، عن يحيى ابن يعمر، عن ابن عمر، عن أبيه عمر بن الخطاب. وليس فيه لفظة «شرائع».

وهٰذا القياسُ الذي ذَكَره ليس بجيِّد، لأنه لو كان كذٰلك لقُبلت زيادةُ كلِّ ثقةٍ زادَ في روايته، كما يُقبَل ذٰلك في الشهادة، وليس ذٰلك قولَ مسلم، ولا قولَ أئمَّة الحُفّاظ، والله أعلم، وإنّما قَبِلَ زيادةَ أهل البَصرة في الإسناد لعُمر لأنّهم أحفظُ وأوثقُ ممَّن ترَكَه من الكوفيِّين، وفي كلامِه ما يدلُّ على أنّ صاحبَ الهوى إذا رَوى ما يَعضدُ هواهُ، فإنه لا يُقبَل منه، لاسيَّما إذا انفرَدَ بذٰلك.

[ما يروى من وجوه، ويستغرب من وجه معين]

قال أبو عيسى، رحمه الله: رُبَّ حديثٍ يُروى مِن أَوجُهٍ كثيرةٍ، وإنّما يُستَغرَبُ لحال الإسناد.

حدَّثنا أبو كُرَيبٍ وأبو هشامٍ الرِّفاعيُّ[١] وأبو السَّائبِ والحُسَين الأَسْوَد[٢]، قالوا: حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن بُرَيد بنِ عبدِ الله بن أبي بُردةَ، عن جدِّه أَبي بُردةَ، عن أبي موسى، عن النّبيِّ ﷺ قال: «الكافرُ يأكلُ في سَبعةِ أمعاء، والمؤمنُ يأكلُ في مِعىً واحد»، هٰذا حديثٌ غريبٌ من هٰذا الوجه، مِن قِبَلِ إسنادِه، وقد رُوي من غيرِ وجهٍ عن النّبيِّ ﷺ، وإنّما يُستغرَبُ من حديثِ أبي موسى.

وسألتُ محمودَ بنَ غيلانَ عن هٰذا الحديث، فقال: هٰذا حديثُ أَبي كُريبٍ عن أبي أُسامة.

وسألتُ محمَّد بنَ إسماعيلَ عن هٰذا الحديث، فقال: هٰذا حديثُ أَبي كُريبٍ، عن أَبي أُسامة، ولم نَعرِفه إلا من حديثِ أَبي كُريب عن أَبي أُسامة.

---

(١) هو محمَّد بن يزيد بن محمَّد بن رفاعة، العجلي، الكوفي، قاضي المدائن، ضعفه النَّسائيّ وأبو حاتم (ت ٢٤٨)، «تهذيب» ٩/ ٥٢٦.

(٢) هو الحسين بن علي الكوفي العجلي، يروي عن وكيع وأبي أسامة، الأكثر على تضعيفه (ت ٢٥٤)، «تهذيب» ٢/ ٢٤٣.

فقلتُ: حدَّثنا غيرُ واحدٍ عن أبي أُسامة بهٰذا. فجعلَ يتعجَّبُ، ويقول: ما علِمتُ أنّ أحدًا حدَّث بهٰذا غيرَ أَبي كُرَيب. قال محمَّد: وكُنّا نرى أنّ أبا كُرَيبٍ أخذَ هٰذا الحديثَ عن أبي أُسامةَ في المُذاكَرة.

حدَّثنا عبدُ الله بن أبي زِياد، وغيرُ واحدٍ، قالوا: حدَّثنا شَبَابةُ بنُ سَوّار، حدَّثنا شعبةُ، عن بَكرِ بن عطاء، عن عبدِ الرَّحمٰن بن يَعْمَر: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ* نهى عن الدُّبّاء والمُزفَّت». هٰذا حديثٌ غريبٌ مِن قِبَلِ إسنادِه، لا نعلمُ أحدًا حدَّث به عن شُعبةَ غيرَ شَبَابة، وقد رُوي عن النّبيِّ ﷺ من أَوجهٍ كثيرةٍ، أنه نَهى أن يُنتبَذَ في الدُّبّاءِ والمُزفّت، وحديثُ شَبَابةَ إنّما يُستغرَبُ لأنه تفرَّد به عن شُعبة. وقد رَوى شعبةُ وسُفيانُ الثّوريُّ، بهٰذا الإسناد، عن بُكَير بن عطاء، عن عبدِ الرَّحمٰن بن يَعْمَر، عن النّبيِّ ﷺ أنه قال: «الحجُّ عرفَةَ»، فهٰذا الحديثُ المعروفُ عندَ أهل الحديثِ، بهٰذا الإسناد.

هٰذا نوعٌ آخرُ من الغريب: وهو أن يكونَ الحديثُ يُروى عن النّبيِّ ﷺ من طُرقٍ معروفةٍ، ويُروى عن بعضِ الصَّحابةِ من وجهٍ يُستغرَبُ عنه، بحيثُ لا يُعرَفُ حديثُه إلّا من ذٰلك الوجه.

وقد ذَكرَ التِّرمذيُّ لهٰذا النوعِ مثالَين:

أحدُهما: حديثُ أبي كُرَيب، عن أَبي أُسامةَ، عن بُريدِ بن عبدِ الله بن أبي بُردةَ، عن جدِّه، عن أبيه أَبي موسى، عن النّبيِّ ﷺ: «المؤمنُ يأكلُ في مِعىً واحد، والكافرُ يأكلُ في سبعةِ أمعاء»(١).

---

* لوحة ٩٤/أ.

(١) حديث المؤمن يأكل في معىً واحد: أخرجه البخاريّ من حديث ابن عمر وأبي هُريرةَ ٧/ ٩٣، ط. الشعب، وأخرجه التِّرمذيّ ٤/ ٢٦٦، من حديث ابن عمر، وأخرجه ابن ماجه =

فهٰذا المتنُ معروفٌ عن النَّبيِّ ﷺ من وجوهٍ متعدِّدة، وقد خرّجاه في «الصَّحيحين» من حديثِ أبي هُريرةَ، ومن حديثِ ابن عُمر، عن النّبيِّ ﷺ. وأمّا حديثُ أبي موسى هٰذا فخرّجه مسلمٌ، عن أبي كُريب[1]، وقد استغرَبه غيرُ واحدٍ من هٰذا الوجه، وذَكروا أن أبا كُرَيب تفرَّد به، منهم البُخاريُّ وأبو زُرْعة.

وذُكرَ لأبي زُرْعة[2] مَن رواهُ عن أبي أُسامةَ غيرُ أبي كُرَيب، فكأنّه أشارَ إلى أنّهم أَخذوه منه، وحُسَين بن الأسْوَد كان يُتَّهم بسَرِقة الحديث، وأبو هِشام فيه ضعفٌ أيضًا. وقد ذَكرْنا كلامَ أبي زُرْعةَ في هٰذا في كتاب الأطعِمة، وإنكارَه على أبي السَّائب وأبي هِشامٍ روايتَه.

وظاهرُ كلامِ أحمدَ يدلُّ على استِنكار هٰذا الحديثِ أيضًا؛ قال أبو داود[3]: سمعتُ أحمدَ، وذُكِر له حديثُ بُريدٍ هٰذا، فقال أحمد: يَطلُبون حديثًا من ثلاثينَ

= ٢/ ١٠٨٤، من حديث ابن عمر وأبي هُريرةَ، وأخرجه الإمام أحمد ٢/ ٢١، ٤٣، ٧٤، وأخرجه مسلم ٣/ ١٦٣١.

(١) رواية أبي موسى أخرجها مسلم ٣/ ١٦٣٢ (٢٠٦٢)، بعد أن أخرج روايات ابن عمر وأبي هُريرةَ. وقال: حدَّثنا، أبو كريب محمَّد بن العلاء حدَّثنا أبو أسامة، حدَّثنا بريد عن جده، عن أبي موسى، ثم أخرجه من طريق عبد العزيز بن محمَّد عن العلاء عن أبيه، عن أبي هُريرةَ. وكأنه بإيراده لهٰذه الرواية ينبِّه إلى تفرده بهٰذا الإسناد، والله أعلم.
وأخرج رواية أبي كريب هٰذه أيضًا ابن ماجه ٢/ ١٠٨٥ (٣٢٥٨).

(٢) جاء في «الضعفاء»، لأبي زرعة، مسائل البرذعي له: لوحة ١٥٥/أ. سألت أبا زرعة عن حديث بريد بن أبي بردة عن أبي موسى: «المؤمن يأكل في معىً واحد» فقال: حدَّثنا أبو كريب، قال أبو أسامة فقلت: حدَّثنا أبو السائب، حدَّثنا ابن جنادة السوائي عن أبي أمامة، فقال: أبو السائب يروي هٰذا؟ فقلت: نعم، هو حدَّثنا به. فقال: هٰذا حديث أبي كريب. وقال لي أبو زرعة: كان أبو هشام الرفاعي يرويه أيضًا، فرأيت في كتابه بين سطرين غير الخط الذي في الكتاب. ثم قال: ما ظننت أن أبا السائب يروي مثل هٰذا، أو نحوه قال أبو زرعة، وأعاد على غير مرة: هٰذا حديث أبي كريب.

(٣) كلام أبي داود جاء في مسائل الإمام أحمد تصنيف أبي داود، ص ٢٨٢، ولكن المحقق أثبت في الأصل كلامًا مختلًا لا يعطي المعنى المقصود فقد جاء في الأصل المطبوع هٰذا: =

وجهًا، أحاديث ضَعيفة. وجعلَ يُنكِر طلبَ الطُّرق نحوَ هٰذا، قال: هٰذا شيءٌ لا تَنتفِعونَ به، أو نحو هٰذا الكلام.

وإنَّما كَرِه أحمدُ تطلُّبَ الطرقِ الغَريبةِ الشاذَّةِ المُنكَرة، وأمّا الطّرقُ الصَّحيحةُ المحفوظةُ فإنه كان يحثُّ على طلبها، كما ذَكرناهُ عنه في أول الكتاب.

وما حكاه التِّرمذيُّ عن البخاريِّ ههنا أنه قال: «كنّا نرى أنّ أبا كُريبٍ أخذَ هٰذا عن أبي أُسامةَ في المُذاكَرة»، فهو تعليلٌ للحديث؛ فإنّ أبا أسامةَ لم يروِ هٰذا الحديثَ عنه أحدٌ من الثقات غيرَ أبي كُريب.

والمُذاكَرة يحصلُ فيها تسامح، بخِلاف حالِ السَّماع أو الإملاء، وكذٰلك لم يَروِه أحدٌ عن بُرَيدٍ غيرَ أبي أُسامة.

المثال الثاني: حديثُ شَبابةَ، عن شعبةَ، عن بُكير بنِ عطاء، عن عَبد الرَّحمٰن بن يَعمَر، عن النَّبيِّ ﷺ: «أنه نَهى عن الدُّبّاء والمُزفّت»[1]، فإنَّ

= (وقال: يطلبون أخبرنا أبو بكر، قال: حدَّثنا أبو داود قال: حدَّثنا من ثلاثين وجهًا، أحاديث ضعيفة، وجعل ينكر طلب الطرق نحو هٰذا). وهٰذا بالرغم أن المحقق أثبت عبارة نسخة الظاهرية السليمة في الهامش، وكان الأجدر أن يبين الأصح ويثبت الأكمل والأسلم.

(١) أخرجه النَّسائيّ في «الكبرى» (٥١١٨)، وفي «المجتبى» (٥٦٢٨)، ابن ماجه (٣٤٠٤) من طريق شبابة بن سوار، عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرَّحمٰن بن يعمر، قال: نهى رسول الله ﷺ... فذكره.

قال أحمد بن حنبل: روى، يعني شبابة، عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرَّحمٰن ابن يعمر الديلي، في الدباء، فقال: هٰذا إنما روى شعبة بهٰذا الإسناد حديث الحج (يعني: الحج عرفة). «الضعفاء» للعُقَيلي ٣/ ٨٦. قلنا: وسيأتي تخريجه من هٰذا الإسناد فيما يأتي.

وقال البخاريّ: وروى شبابة، عن شعبة، عن بكير، عن ابن يعمر؛ نهى النَّبيّ ﷺ عن الجر، ولم يصح. «التاريخ الكبير» ٢/ ١١١. =

نَهي النّبيِّ ﷺ عن الانتِباذ في الدُّبّاء والمُزفَّت صحيحٌ ثابتٌ عنه، رواه عنه جماعةٌ كثيرونَ من أصحابه، وأمّا روايةُ عبد الرَّحمٰن بن يَعمَر عنه فغريبةٌ جدًّا، ولا تُعرفُ إلّا بهٰذا الإسناد، تفرَّدَ بها شَبابةُ عن شُعبة، عن بُكَير بن عطاء، عنه.

وعندَ شُعبةَ بهٰذا الإسناد: عن عبد الرَّحمٰن بن يَعمَر، عن النّبيِّ ﷺ أنه قال: «الحجُّ عَرَفة»(١) في حديثٍ ذَكرَه، فهٰذا المتن هو الذي يُعرَف بهٰذا الإسناد.

= وقال ابن عدي: حدَّثنا ابن العراد، قال: حدَّثنا يعقوب بن شيبة، قال: سمعت علي بن عبد الله، يعني ابن المَدينيّ، يقول، وقيل له: روى شبابة عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرَّحمٰن بن يعمر؛ في الدباء؟ قال علي: أي شيء يقدر يقول في ذاك، يعني شبابة، كان شيخا صدوقا، إلا أنه كان يقول بالإرجاء، ولا ينكر لرجل سمع من رجل ألفا أو ألفين أن يجيء بحديث غريب. قال ابن عدي: ولا أعلم رواه عن شعبة في الدباء غير شبابة، وإنما روى شعبة بهٰذا الإسناد عن بكير بن عطاء، عن عبد الرَّحمٰن بن يعمر، في ذكر الحج. قال ابن عدي: وحديث ابن يعمر في الدباء إنما بهٰذا الإسناد عن شعبة في ذكر الحج، وشبابة عندي إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه، وأما في الحديث فإنه لا بأس به، كما قال علي ابن المَدينيّ، والذي أنكر عليه الخطأ، ولعله حدّث به حفظًا. «الكامل» ٥/ ٧١.

قلنا: وقد صح الحديث عن عدد من الصحابة، منهم ابن عبّاس عند البخاريّ (٥٣)، ومسلم (١٧). وعن رَبيبةِ النّبيِّ ﷺ عند البخاريّ (٣٤٩٢). وعن عائشة عند البخاريّ (٥٥٨٦)، ومسلم (١٩٩٥). وعن علي بن أبي طالب عند البخاريّ (٥٥٩٤)، ومسلم (١٩٩٤). وعن أنس بن مالك عند مسلم (١٩٩٢). وعن أبي سعيد الخدري عند مسلم (١٩٩٦). وعن ابن عمر عند مسلم (١٩٩٧)، وغيرهم. وليس في «الصحيحين» ورود للراوية المعلولة.

(١) أخرجه التِّرمذيّ ٥/ ٢٠٤، في كتاب «التفسير» من جامعه من رواية بكير عن عبد الرَّحمٰن ابن يعمر، وأخرجه ابن ماجه ٢/ ١٠٠٣، وأبو داود ١/ ٤٥٢، والدّارميّ ١/ ٣٨٦.

وأمّا حديث النهي عن الدُّبّاء والمُزفّت، فهو بهٰذا الإسناد غريبٌ جدًّا، وقد أنكرَه على شَبابةَ طوائفُ من الأئمّة، منهم الإمام أحمد، والبخاريُّ، وأبو حاتم[1]، وابنُ عَدِيّ.

وأمّا ابنُ المَدينيّ فإنه سُئل عنه، فقال: لا يُنكَر لمَن سمِعَ من شعبةَ، يعني حديثًا كثيرًا، أن يَنفرِدَ بحديثٍ غريب.

وقال أحمد: «إنّما رَوى شعبةُ بهٰذا الإسناد: * حديث الحجِّ». يُشيرُ إلى أنه لا يُعرف بهٰذا الإسناد غيرُ حديث الحجّ، وقد سَبقَ ذِكرُ هٰذا الحديث، مع الكلام عليه في كتاب الأشربة، والله أعلم.

[ما كان مشهورًا عن صحابي من طريق وغريبًا من طريق آخر]

قال أبو عيسى، رحمه الله: حدَّثنا محمَّد بن بشار، حدَّثنا معاذ بنُ هشام، حدَّثني أبي، عن يحيى بنِ أبي كَثير، قال: حدَّثني أبو مُزاحِم: أنه سمِعَ أبا هُريرةَ يقولَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن تَبع جِنازةً فصلَّى عليها فله قِيراط، ومَن تَبِعَها حتى يُقضَى قضاؤُها فله قيراطان»، قالوا: يا رسولَ الله، وما القِيراطان؟ قال: «أصغرُهما مِثلُ أُحد».

حدَّثنا عبد الله بنُ عبد الرَّحمٰن، أخبرنا مروانُ بن محمَّد، عن معاويةَ بن سلّام، قال: حدَّثني يحيى بنُ أبي كَثير، عن أبي مُزاحِم، سمِع أبا هُريرةَ يقول: عن النّبيِّ ﷺ، قال: «مَن تَبعَ جنازةً فله قِيراط»، فذكرَه بمعناه[2].

---

(١) «العِلَل» ٢/ ٢٧، قال أبو حاتم: هٰذا حديث منكر، لم يروه غير شبابة، ولا يعرف له أصل.
* لوحة ٩٥/ أ.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» ١٦/ (١٠٧٥٨)، والبزار في «مسنده» (٨٨٢٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٢٦٦) من طريق يحيى بن أبي كثير، بهٰذا الإسناد. وهٰذا إسناد =

قال عبدُ الله بن عبد الرَّحمٰن: وأخبرنا مروانُ، عن معاويةَ بن سلّام، قال: قالَ يحيى: وحدّثني أبو سعيدٍ مولى المَهْريّ[١] عن حمزةَ بن سَفينةَ، عن السّائب، سمِعَ عائشة، عن النّبيِّ ﷺ، نحوه[٢].

قلت لأبي محمَّد، عبدِ الله بن عبد الرَّحمٰن: ما الذي استغرَبوا من حديثِك بالعراق؟ فقال: حديثُ السَّائب، عن عائشةَ، عن النّبيِّ ﷺ، فذكر الحديث.

وسمعتُ محمَّد بنَ إسماعيل يحدِّث بهٰذا الحديث، عن عبدِ الله بن عبد الرَّحمٰن. قال: وهٰذا حديثٌ قد رُوي من غير وجهٍ، عن عائشةَ، عن النّبيِّ ﷺ، وإنّما يُستغرَبُ هٰذا الحديثُ لحالِ إسنادِه، لروايةِ السّائب، عن عائشةَ، عن النّبيِّ ﷺ.

هٰذا نوعٌ آخرُ من الغريب: وهو أن يكون الحديثُ عن النّبيِّ ﷺ معروفًا من روايةِ صحابيٍّ عنه، من طريقٍ أو من طُرقٍ، ثم يُروى عن ذٰلك الصّحابيِّ من وجهٍ آخرَ يُستغرَب من ذٰلك الوجهِ خاصّةً عنه.

مِثلُ ما ذكرَه التِّرمذيُّ ههنا من حديثِ يحيى بنِ أبي كَثير، عن أبي سعيدٍ مولى المَهْريِّ، عن حمزةَ بنِ سَفينةَ، عن السّائبِ، عن عائشةَ، عن النّبيِّ ﷺ.

= ضعيف لجهالة أبي مزاحم المدني هٰذا. قال البزار: وأبو مزاحم هٰذا فلا نعلم روى إلا هٰذا الحديث.

قلنا: وقد صح الحديث من غير هٰذا الوجه عن أبي هُريرةَ، فقد أخرجه البخاريّ (١٣٢٥)، ومسلم (٩٤٥) من طرق، عن أبي هُريرةَ.

(١) أبو سعيد مولى المهري يروي عن أبي ذر الغفاري وأبي سعيد الخدري وذكره ابن حبان في «الثقات»، «تهذيب» ١٢/ ١١١، و«الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ٣٧٧).

(٢) أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٨٥٢) من طريق عبد الله بن عبد الرَّحمٰن الدّارميّ، بهٰذا الإسناد.

وهٰذا الحديثُ إنّما يُعرَف من روايةِ عبد الله بنِ عبد الرَّحمٰن الدّارميِّ الحافظ، الذي خرَّجه التِّرمذيُّ هنا عنه، وذَكَرَ أن البخاريَّ كان يحدِّثُ به عنه. وقد ذَكرَه البخاريُّ في «تاريخه»[1] عنه، فقال: قالَ عبدُ الله: أَخبرنا مروانُ، عن معاويةَ.. فذكرَه.

وخرَّجه بَقِيُّ بن مَخْلَد في «مسنده» عن عبدِ الله الدّارميِّ أيضًا.

وذَكرَ التِّرمذيُّ عن الدّارميِّ أنَّ أهلَ العراق كانوا يَستغرِبونَ من حديثِه هٰذا الحديثَ.

وحمزةُ بنُ سَفينة الذي يَرويه عن السائب بنِ يزيد، شيخٌ بصريٌّ، ذَكرَه ابنُ حبّان في «ثقاته»[2].

وهٰذا الحديثُ مرويٌّ من وجوهٍ متعدِّدة عن عائشة، أنها صدَّقتْ أبا هُريرةَ بما حدَّث به عن النّبيِّ ﷺ من هٰذا الحديث[3]، وأمّا من حديثِ السائبِ بن يزيدَ عنها، فلا يُعرَف إلّا من هٰذا الوجه.

---

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري ٣/ ٥٠، وقال: قال عبد الله: حدَّثنا مروان بن معاوية، عن معاوية بن سلام قال، حدثني يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو مزاحم، سمع أبا هُريرةَ، عن النّبيِّ ﷺ قال: من تبع جنازة.
قال يحيى: وحدثني أبو سعيد مولى المهري عن حمزة بن سفينة عن السائب بن يزيد سمع عائشة.
وقوله في المطبوع من «تاريخ البخاريّ»: «مروان بن معاوية» خطأ، صوابه: «مروان بن محمَّد» وهو مروان بن محمَّد الطاطري.

(٢) «تهذيب» ٣/ ٣٠.

(٣) أخرج البخاريّ (١٣٢٣) و(١٣٢٤)، ومسلم (٩٤٥)(٥٥) من طريق جرير بن حازم، عن نافع، قال: قيل لابن عمر: إن أبا هُريرةَ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من تبع جنازة فله قيراط من الأجر» فقال ابن عمر: أكثر علينا أبو هُريرةَ، فبعث إلى عائشة، =

ومِمَّا كان يُستغرَبُ من حديث الدّارميِّ أيضًا بالعراق: حديثُه عن يحيى بن حسَّان، عن سُليمانَ بن بلال، عن هشام، عن أبيه، عن عائشةَ، عن النّبيِّ ﷺ: «نِعْمَ الإدامُ الخَلّ»، وقد خرّجه التِّرمذيُّ في كتاب الأطعمة من كتابه هٰذا، ومسلمٌ في «صحيحه»، كلاهما عن الدّارميِّ به[1]. وسَبَق الكلامُ عليه في موضِعه، وذَكرنا أنّ كثيرًا من الحُفّاظ استَنكروه على سُليمانَ بن بلال، منهم: أحمدُ، وأبو حاتم، وأحمدُ بن صالح، وغيرُهم.

= فسألها، فصدَّقت أبا هُريرةَ، فقال ابن عمر: «لقد فرطنا في قراريط كثيرة» لفظ مسلم، وفي رواية البخاريّ: فصدقت، يعني، عائشة أبا هُريرةَ، وقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقوله.

(١) الحديث في «سنن» الدّارميّ (٢٠٩٣)، ومن طريقه أخرجه مسلم (٢٠٥١) والتِّرمذيّ في «الجامع» بإثر (١٨٤٠)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» ١٠/ ٦٢، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٢٢٩. قال الذهبي: هٰذا حديث صحيح، غريب، فرد على شرط الشيخين، وانفرد مسلم به.. وقد كان الدّارميّ يُقصَد في رواية هٰذا الحديث؛ لتفرده به. قال: فكان يُدَقُّ عليَّ الباب وأنا ببغداد، فأقول: من ذا؟ فيقال: يحيى بن حسان: نعم الإدام الخل.
وأخرجه التِّرمذيّ (١٨٤٠)، والبزار (٥٣)، والخطيب في «تاريخه» ١١/ ٢١٠ من طرق، عن يحيى بن حسان، بهٰذا الإسناد. قال البزار: وهٰذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها إلا سليمان بن بلال.
وأخرجه مسلم (٢٠٥١)، والخطيب في «تاريخه» ١٢/ ١٠١ من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، وابن ماجه (٣٣١٦)، وأبو عوانه (٨٣٦١)، وأبو نعيم في «الحلية» ١٠/ ٣٠، والخطيب ١٢/ ١٠١ من طريق مروان بن محمَّد الطاطري، كلاهما عن سليمان بن بلال، به.
وقد أعلّ هٰذا الحديث غير واحد من أهل العلم بعلة تفرد سليمان بن بلال به، فقد قال أبو حاتم كما في «العِلَل» لابنه ٦/ ١٣١ (٢٣٨٤): هٰذا حديث منكر بهٰذا الإسناد. ونقل ابن عمار الشهيد في «العِلَل» ص ١٠٩ عن أحمد بن صالح قوله: نظرت في كتب سليمان بن بلال فلم أجد لهذين الحديثين أصلًا.
قلنا: علة التفرد لا تقدح في الحديث إذا صحَّ سنده، وليس له مخالف، كحديث «إنما الأعمال بالنيات». وأما قول أحمد بن صالح إنه لم يجد الحديثين في كتب سليمان بن بلال، فلا يقدح ذلك في صحة الحديث، لأنه لم يُذكَر أن سليمان بن بلال لا يروي إلا من كتبه.
وقد نقل الخطيب ١٢/ ١٠١ عن عبيد الله بن محمَّد بن حمدان بن بطة قوله: ليس يعرف هٰذا الحديث من حديث عائشة إلا من هٰذا الطريق، ولا رواه عن هشام بن عروة غير سليمان بن بلال، وهو حديث صحيح، طريقه مستقيم، ولكن الحديث المشهور حديث جابر.

وكذٰلك قال جماعةٌ منهم في حديث: «بيتٌ لا تمرَ فيه جِياعٌ أهلُه» بهٰذا الإسناد[١]، ولكنْ هٰذا من نوعِ الغريب المذكورِ قبلَ هٰذا، فإنه غريبٌ من حديثِ عائشةَ عن النّبيِّ ﷺ، على أنه قد رُوي من وجهٍ آخرَ عنها، وهو ضعيف[٢]، والحديثُ معروفٌ من حديثِ جابرٍ عن النّبيِّ ﷺ[٣].

[المنكر وحَدّه]

قال أبو عيسى، رحمه الله: حدَّثنا أبو حفص عَمرُو بن عليّ، حدَّثنا يحيى ابنُ سعيدٍ القَطّان، حدَّثنا المُغيرة بنُ أبي قُرّةَ السَّدوسيّ*، قال: سمعتُ أنسَ ابنَ مالكٍ يقول: قال رجلٌ: يا رسولَ الله، أَعقِلُها وأَتوكّلُ، أو أُطْلِقُها وأَتوكّل؟ قال: «اعقِلْها وتوكّلْ»[٤]، قال عَمرو بنُ عليّ: قال يحيى بنُ سعيد: وهٰذا عندي حديثٌ مُنكَر.

قال أبو عيسى: وهٰذا غريبٌ من هٰذا الوجه، لا نَعرِفُه من حديثِ أنسِ بن مالكٍ إلّا من هٰذا الوجه، وقد رُوي عن عَمرو بن أُميّة الضَّمْريّ[٥]، عن النّبيِّ ﷺ نحوُ هٰذا.

---

(١) هو أيضًا في «سنن الدّارميّ» (٢١٠٥)، ومن طريقه أخرجه مسلم (٢٠٤٦)، والتّرمذيّ في «الجامع» (١٨١٥).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥١٠٥) عن زيد بن الحباب، عن عبد الله بن المؤمل، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وعبد الله بن المؤمل ضعيف.

(٣) حديث جابر بن عبد الله أخرجه مسلم (٢٠٥٢) من ثلاثة طرق عن طلحة بن نافع، عن جابر.

* لوحة ٩٦/أ.

(٤) أخرجه التّرمذيّ ٤/٦٦٨، وهو حديث صحيح.

(٥) عَمرو بن أمية أبو أمية الضمري، روى عن النّبيّ ﷺ أسلم حين انصرف المسلمون من أحد. مات في المدينة في خلافة معاوية. «تهذيب» ٨/٦.

قال أبو عيسى، رحمه الله: وقد وضَعْنا هٰذا الكتابَ على الاختِصارِ لِمَا رَجَونا فيه من المَنفعَة، ونسألُ اللهَ، عزَّ وجلَّ، النفعَ بما فيه، وأن لا يَجعلَه وبالًا علينا، برَحمتِه.

آخرُ الكتابِ والحمدُ للهِ وحدَه.

حديثُ أنسٍ هٰذا قد خرَّجه التِّرمذيُّ فيما تقدّم أيضًا، في أواخرِ كتاب الزُّهد، وسَبَق هناك ذِكرُه، وذِكرُ حديث عَمرو بنِ أُميَّة الضَّمْريِّ أيضًا.

وحديثُ أنسٍ قد رواه غيرُ واحدٍ عن المغيرةِ بن أَبي قُرّةَ[1]، عن أنس. وقد تفرَّدَ به المغيرةُ عنه، ولهٰذا غرَّبه التِّرمذيُّ من حديث أنس. وقال يحيى القطّان: هو عندي مُنكَر.

فهٰذا الحديثُ من الغَرائبِ المُنكَرة.

ولم أقِفْ لأحدٍ من المتقدِّمينَ على حدِّ المُنكَر من الحديث وتعريفِه، إلّا على ما ذَكرَه أبو بكرٍ البَرْدِيجيُّ الحافظ، وكان من أعيانِ الحُفّاظ المبَرَّزين في العِلَل: أنَّ المُنكَر هو الذي يحدِّثُ به الرّجلُ عن الصّحابةِ، أو عن التّابعينَ عن الصّحابة، لا يُعرَفُ ذٰلك الحديث - وهو متنُ الحديث - إلّا من طريق الذي رواه، فيكونُ مُنكَرًا.

ذَكرَ هٰذا الكلامَ في سياق ما إذا انفردَ شُعبةُ، أو سعيدُ بن أبي عَروبةَ، أو هشامٌ الدَّستُوائيُّ بحديثٍ عن قتادةَ، عن أنسٍ، عن النّبيِّ ﷺ.

---

(١) المغيرة بن أبي قرة السدوسي: واسم أبي قرة عبيد بن قيس يروي عنه يحيى بن سعيد القطان وعلي بن غراب، كان كاتب يزيد بن المهلب وفتح معه جرجان أيام سليمان بن عبد الملك. «تهذيب» ١٠/ ٢٦٨.

وهٰذا كالتَّصريحِ بأنَّ كلّ ما ينفردُ به ثقةٌ عن ثقةٍ، ولا يُعرفُ المتنُ من غير ذٰلك الطّريق، فهو مُنكَر، كما قالَه الإمام أحمدُ في حديثِ عبدِ الله بن دينارٍ، عن ابن عُمر، عن النّبيِّ ﷺ «في النّهي عن بيعِ الولاءِ وهِبَتِه»[١].

وكذا قال أحمدُ في حديث مالك، عن الزُّهريِّ، عن عُروةَ، عن عائشةَ: «إنَّ الذين جَمعوا الحجَّ والعُمرةَ طافوا حين قدِمُوا لِعُمرتِهم، وطافوا لِحَجِّهم حين رَجَعوا من مِنى»[٢]، قال: لم يقُلْ هٰذا أحدٌ إلّا مالك. وقال: ما أَظنُّ مالكًا إلّا غَلِطَ فيه، ولم يَجِئ به أحدٌ غيرُه. وقال مرّةً: لم يَروِه إلّا مالكٌ، ومالكٌ ثقة[٣].

ولعلَّ أحمدَ إنّما استَنكَرَه لمُخالفتِه للأحاديثِ في أنَّ القارِنَ يَطوفُ طوافًا واحدًا.

ثم قال البَرْدِيجيُّ بعد ذٰلك: فأمّا أحاديثُ قتادةَ التي يَرويها الشُّيوخُ، مثلُ حمَّادِ بن سَلَمة، وهمّامٍ، وأبانَ[٤]، والأوزاعيِّ، نَنظُر في الحديث، فإن كان الحديثُ يُحفَظُ من غير طريقِهم عن النّبيِّ ﷺ، أو عن أنس بنِ مالكٍ من وجهٍ آخرَ، لم يُدفَع، وإن كان لا يُعرَفُ عن أحدٍ عن النّبيِّ ﷺ، ولا من طريقٍ عن أنس، إلّا من رواية هٰذا الذي ذَكرتُ لك، كان مُنكَرًا.

---

(١) سبق تخريجه ص ٥٩٥.

(٢) أخرجه البخاريّ ١/ ٢٧٠، من طريق مالك عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، وفي آخره... فطاف الذين أهلوا بالعمرة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافًا آخر بعد أن رجعوا من منى، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا طوافًا واحدًا، وأخرجه أيضًا ١/ ٢٨٣. وأخرجه مسلم ٢/ ٨٧٠، وأبو داود ١/ ٤٣٧، والنَّسائيّ ٥/ ١٢٨.

(٣) انظر «مسائل أبي داود» (١٩٩٥).

(٤) هو أبان بن يزيد العطار: ثقة، ثبت. «تهذيب» ١/ ١٠١، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٠١، «الميزان» ١/ ١٦.

وقال أيضًا: إذا رَوى الثقةُ من طريقٍ صحيحٍ عن رجلٍ من أصحابِ النّبيِّ ﷺ حديثًا لا يُصابُ إلّا عندَ الرجلِ الواحدِ، لم يَضُرَّه أنْ لا يَرويهِ غيرُه، إذا كان متنُ الحديثِ معروفًا، ولا يكونُ مُنكرًا ولا معلولًا.

وقال - في حديثٍ رواه عَمرو بنُ عاصم، عن همّام، عن إسحاقَ بنِ أبي طلحةَ، عن أنسٍ، أنَّ رجلًا قال للنبيِّ ﷺ: «إنِّي أَصبتُ حدًّا فأَقِمْه عليَّ..» الحديث -: هٰذا عندي حديثٌ مُنكَر، وهو عندي وهمٌ من عَمرو بن عاصِم.

ونَقلَ ابنُ أبي حاتم، عن أبيه أنه قال: هٰذا حديثٌ باطلٌ، بهٰذا الإسناد[1].

وهٰذا الحديثُ مخرَّج في «الصَّحيحين» من هٰذا الوجه[2]، وخرّج مسلمٌ معناه أيضًا من حديث أبي أُمامةَ عن النّبيِّ ﷺ[3]، فهٰذا شاهدٌ لحديث أنس، ولعلَّ أبا حاتمٍ والبَرْدِيجيَّ إنّما أَنكَرا الحديثَ لأنّ عَمرو بنَ عاصم[4] ليس هو عندّهما في محلِّ مَن يُحتملُ تفرُّدُه بمثلِ هٰذا الإسناد، والله أعلم[5].

---

(١) «علل ابن أبي حاتم» (١٣٦٤).

(٢) هٰذا الحديث أخرجه البخاريّ ٨/ ٢٠٧ (٦٨٢٣)، ومسلم ٤/ ٢١١٧ (٢٧٦٤) من طريق عَمرو بن عاصم، الكلابي، حدَّثنا همام بن يحيى، حدَّثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، وفيه: أني أصبت حدًّا فأقم في كتاب الله، قال: أليس قد صليت معنا؟ قال: نعم، قال: فإن الله قد غفر لك ذنبك، أو قال حدك.

(٣) أخرجه مسلم ٤/ ٢١١٧ (٢٧٦٥) من طريق عكرمة بن عمار، حدَّثنا شداد، حدَّثنا أبو أمامة، قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد، ونحن قعود معه، إذ جاء رجل فقال: يا رسول الله إني أصبت حدًّا، فأقمه عليَّ... الحديث، وفيه: فقال له رسول الله ﷺ: «أرأيت حين خرجت من بيتك، أليس قد توضأت فأحسنت الوضوء؟» قال: بلى، يا رسول الله قال: «ثم شهدت الصلاة معنا؟» فقال: نعم، يا رسول الله، قال: فقال له رسول الله ﷺ: «فإن الله قد غفر لك حدك» - أو قال: «ذنبك».

(٤) عَمرو بن عاصم الكلابي، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا يحتج بعمرو (ت ٢١٣). «تهذيب» ٨/ ٥٨، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٩٢.

(٥) وقد ردَّ الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٢١/ ٥٦٥ على كلام البرديجي هٰذا، فقال: لم يبين وجه الوهم، وأما إطلاقه كونه منكرًا فهو على طريقته في تسميته ما ينفرد به الراوي منكرًا =

وقال إسحاقُ بن هانئ: قال لي أبو عبد الله [يعني أحمد](١)، قال لي يحيى ابنُ سعيد: لا أعلمُ عُبيدَ الله، يعني ابنَ عمر، أَخطأ* إلّا في حديثٍ واحدٍ لنافع، عن ابن عمر، أن النّبيّ ﷺ قال: «لا تُسافر امرأةٌ فوقَ ثلاثةِ أيام.. الحديث»(٢). قال أبو عبدِ الله: فأنكَرَه يحيى بنُ سعيدٍ عليه. قال أبو عبد الله: فقال لي يحيى بنُ سعيد: فوَجدتُه قد حدَّثَ به العُمريُّ الصَّغير، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمرَ، مثلَه. قال أبو عبد الله: لم يَسمعْهُ إلّا من عُبيد الله، فلمّا بلَغَه عن العُمريِّ صحَّحه.

وهٰذا الكلامُ يدلُّ على أنّ النّكارةَ عند يحيى القطّان لا تزولُ إلّا بمَعرفةِ الحديثِ من وجهٍ آخَر.

وكلامُ الإمام أحمدَ قريبٌ من ذٰلك؛ قال عبدُ الله: سألتُ أبي عن حُسين ابن عليٍّ، الذي يَروي حديثَ المواقيت(٣)؟ فقال: هو أخو أَبي جعفرٍ محمَّدِ

= إذا لم يكن له متابع، لكن يجاب بأنه وإن لم يوجد لهمّام ولا لعَمرو بن عاصم فيه متابع فشاهده حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه، ومن ثم أخرجه مسلم عقبه، والله أعلم.

(١) عبارة «يعني أحمد» زيادة من د.

* لوحة ٩٧/أ.

(٢) «العِلَل» للإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله (٢٠١٢)، و«العِلَل» للدارقطني ١٣/ ٥٣، وزاد فيه: قال أبي: فحدَّثناه عبد الرزاق عن العمري عبد الله عن نافع عن بن عمر ولم يرفعه، انتهى. قلنا: وتعقبه الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٤/ ٢٥٥ فقال: وعبد الله ضعيف، وقد تابع عبيد الله الضحاك كما تقدم، فاعتمده البخاريّ لذلك.
والحديث مرفوعًا أخرجه البخاريّ (١٠٨٦) و(١٠٨٧)، مسلم (١٣٣٨) من طرق عن عبيد الله بن عمر العمري، بهٰذا الإسناد.
وأخرجه مسلم (١٣٣٨)(٤١٤) من طريق الضحاك بن عثمان الحزامي، عن نافع، به.

(٣) حديث المواقيت الذي يرويه حسين بن علي أخرجه التِّرمذيّ ١/ ٢٨١، من طريق عبد الله ابن المبارك أخبرنا حسين بن علي بن حسين، أخبرني وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله =

ابنِ عليٍّ، وحديثُه الذي رَوى في المَواقيت ليس بمُنكَر، لأنه قد وافقَه على بعضِ صفاتِه غيرُه.

وقال أحمدُ(١) في بُريد بن عبدِ الله بن أبي بُرْدة: يَروي أحاديثَ مَناكير.

وقال في محمَّد بنِ إبراهيمَ بن الحارثِ التَّيميِّ، وهو المنفردُ برواية حديثِ «الأعمال بالنِّيَّات: في حديثِهِ شيءٌ، يَروي أحاديثَ مَناكير، أو قال: مُنكَرة.

وقال في زَيد بنِ أَبي أُنيسة: إنَّ حديثَه لَحَسنٌ مقارِب، وإنَّ فيها لبعضَ النَّكارة، قال: وهو على ذٰلك حسنُ الحديث.

قال الأثرَم: قلتُ لأحمد: إنَّ له أحاديثَ إن لم تكن مَناكيرَ فهي غَرائب؟ قال: نَعم.

وهٰؤلاءِ الثلاثةُ متَّفَقٌ على الاحتِجاج بحديثِهم في «الصَّحيح»، وقد استَنكرَ أحمدُ ما تفرَّدوا به.

وكذٰلك قال في عَمرو بن الحارث: له مَناكير، وفي الحُسين بن واقِد، وخالدِ بن مَخْلَد، وجماعةٍ خُرِّج لهم في «الصَّحيح» بعضُ ما يَنفردون به.

= عن رسول الله ﷺ قال: أمني جبريل فذكر نحو حديث ابن عبّاس بمعناه، ولم يذكر فيه لوقت العصر بالأمس.

وحديث ابن عبّاس هو حديث المواقيت المشهور: أمني جبريل عند البيت مرتين، فصلى الظهر في الأولى منهما حين كان الفيء مثل الشراك، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثل ظله... الخ الحديث. قال أبو عيسى: هٰذا حديث حسن صحيح غريب.

وأخرجه النَّسائيّ ١/ ٢١١، بطوله من طريق ابن المبارك عن حسين عن وهب بن كيسان.

(١) «العِلَل ومعرفة الرجال» لأحمد ١/ ٢٠٥.

وأمّا تصرُّف الشيخينِ والأكثَرينَ فيدلُّ على خلاف هٰذا، وأنّ ما رواه الثِّقةُ عن الثِّقةِ إلى مُنتَهاه، وليس له عِلّة، فليس بمُنكَر، وقد خرّجا في «الصَّحيحين» حديثَ بُريدِ بن عبدِ الله بن أبي بُردة، وحديثَ محمَّد بنِ إبراهيمَ التّيمي، وحديثَ زيد بن أبي أُنيسة(١).

وقد قال مسلمٌ في أول كتابه: حُكمُ أهلِ العِلم والذي يُعرفُ من مذهبِهم في قَبولِ ما ينفردُ به المُحدِّثُ من الحديث: أن يكونَ قد شاركَ الثِّقات من أهلِ الحِفظ في بعضِ ما رَووا، وأَمعَنَ في ذٰلك على المُوافقةِ لهم، فإذا وُجِدَ كذٰلك ثم زادَ بعد ذٰلك شيئًا ليس عندَ أصحابه، قُبِلَتْ زيادتُه.

فأمّا مَن نراه يَعمَدُ لِمثلِ الزُّهريِّ في جلالتِه وكثرةِ أصحابه الحُفّاظِ المُتقِنينَ لحديثِه وحديثِ غيره، أو لِمثلِ هِشام بن عُرْوة، وحديثُهما عند أهلِ العلمِ مَبسوطٌ مُشتَرَك، قد نَقَلَ أصحابُهما عنهما حديثَهما على اتفاقٍ منهم في أكثرِه، فيَروي عنهما أو عن أحدِهما العددَ من الحديث ممّا لا يَعرفُه أحدٌ من أصحابهما، وليس ممَّن قد شارَكَهم في الصَّحيح الذي عندَهم، فغيرُ جائزٍ قَبولُ حديثِ هٰذا الضَّرْب من الناس، والله أعلم(٢).

[فصرَّح بأن الثقةَ إذا أَمعنَ في مُوافقةِ الثِّقات في حديثِهم، ثم تفرَّد عنهم بحديثٍ، قُبِلَ ما تفرّد به، وحكاهُ عن أهلِ العلم](٣).

وقد ذَكَرْنا فيما تقدَّم قولَ الشافعيِّ في الشاذ، وأنّه قال: ليسَ الشاذُّ من الحديث أن يَروي الثقةُ من الحديث ما لا يَروي غيره، إنّما الشاذُّ: أن يَروي الثِّقةُ حديثًا يخالفُ الناس. وكذا قالَ أبو بكر الأثرَم.

---

(١) «من قوله وقد خرّجا في الصَّحيحين حديث بريد» إلى هنا، ليس في د، ظ.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/٧.

(٣) ما بين حاصرتين، زيادة من د، ظ، ولم ترد في الأصل.

وحَكى أبو يعلى الخَليليُّ هٰذا القولَ عن الشافعيّ وجماعةٍ من أهل الحجاز، ثم قال: الذي عليه حُفّاظ الحديث أنَّ الشاذَّ: ما ليس له إلّا إسنادٌ واحد يشِذُّ بذٰلك شيخٌ، ثقةً كانَ أو غيرَ ثقة، فما كان عن غيرِ ثقةٍ فمتروكٌ لا يُقبل، وما كان عن ثقةٍ يُتوقّفُ فيه، ولا يُحتجُّ به(١).

وكذٰلك ذَكر الحاكم(٢)، أنّ الشاذَّ: هو الحديثُ الذي يَنفردُ به ثقةٌ من الثقات، وليس له أصلٌ متابِع لذٰلك الثقة، ولم يُوقَف له على عِلّة.

ولكنّ كلامَ الخليلي في تفرُّد الشيوخ، والشُّيوخُ في اصطلاح أهلِ هٰذا العِلم: عبارة عمّن دُون الأئمّةِ والحُفّاظ، وقد يكونُ فيهم الثقةُ وغيرُه، فأمّا ما انفردَ به الأئمةُ والحُفّاظ فقد سمّاه الخَليليُّ فرْدًا، وذَكر أن أفرادَ الحُفّاظ المَشهورينَ الثقات، أو أفرادَ إمامٍ عن الحُفّاظ والأئمّة، صحيحٌ متَّفَقٌ عليه، ومثّلَه بحديث مالكٍ «في المِغْفَر»(٣).

---

(١) انظر «منتخب الإرشاد إلى علماء الحديث»، لأبي يعلى الخليلي، لوحة ٧/أ.
(٢) «معرفة علوم الحديث»، ص ١١٩.
(٣) تقدم تخريجه ص ٦٥٣.

تنبيه: زاد هنا في د، ظ ما نصه: «فتلخَّص من هٰذا أن النّكارةَ لا تزولُ عند يحيى القطّان والإمامِ أحمد والبَرْدِيجيّ وغيرِهم من المتقدِّمين إلا بالمتابعة، وكذٰلك الشذوذُ كما حكاه الحاكم. وأما الشافعيُّ وغيرُه فيَرَون أن ما تفرد به ثقةٌ مقبولُ الرواية، ولم يُخالفْه غيرُه فليس بشاذٍّ. وتصرُّف الشيخين يدلُّ على مثلِ هٰذا المعنى.
وفرَّق الخَليليُّ بين ما ينفردُ به شيخٌ من الشيوخ الثقات، وما ينفردُ به إمامٌ أو حافظٌ، فما انفردَ به إمامٌ أو حافظٌ قُبِل واحتُجَّ به، بخلافِ ما تفرَّد به شيخٌ من الشّيوخ، وحَكى ذٰلك عن حفَّاظ الحديث، والله أعلم»، ولم يرد هذا النص في الأصل، وهو الصواب أنها ليست من الكتاب، فهي عبارة عن ملخص لما سبقها من مبحث، وليس هذا من عادة المؤلف، رحمه الله، ولا شك أن نسخة الأصل هي التي تمثل الإبرازة الأخيرة للكتاب، والتي ارتضاها المؤلف، بل ووشحها بخطه في بعض المواضع منها، والله أعلم.

[خاتمة العِلل للترمذي]

وقد ذَكَرَ التِّرمذيّ، رحمه الله، إنّما وضعَ كتابه هٰذا على الاختِصار* لِمَا رجا فيه من المَنفَعة، وهو تقريبُه على طلبةِ العِلم.

وكان قد وَعدَ بكتابٍ أكبر منه يَستوعبُ فيه الأحاديثَ والآثار، ثم سألَ الله عندَ فراغِ كتابه النّفع بما فيه، وأن لا يَجعلَه وبالًا عليه، برحمتِه.

وقد ظهرتْ آثارُ إجابةِ دُعائِه الأوّل، وحصلَ النّفعُ بهٰذا الكتاب نفعًا عامًّا.

قال محمَّد بنُ طاهرٍ المَقدسيُّ: سمعتُ أبا إسماعيل عبدَ الله بن محمَّد الأنصاريَّ، يقول[1]: كتابُ أبي عيسى التِّرمذيّ - عندي - أَفيَدُ من كتاب البخاريِّ ومسلم. قلتُ: لِمَ؟ قال: لأنّ كتاب البخاريِّ ومسلم لا يصلُ إلى الفائدةِ منهما إلّا مَن يكونُ من أهلِ المعرفةِ التّامّة، وهٰذا كتابٌ قد شَرَحَ أحاديثَه وبيَّنها، فيَصلُ إلى فائدتِه كلُّ واحدٍ من الناس، مِن الفُقهاءِ والمُحدِّثين، وغيرهم.

---

* لوحة ٩٨/أ.

(١) «شروط الأئمة الستة» ص ١٦.

وأبو إسماعيل عبد الله بن محمَّد الأنصاري الهروي شيخ الإسلام، كان على حظ تام من معرفة العربية والحديث والتواريخ والأنساب إمامًا كاملًا في «التفسير»، حسن السيرة في التصوف غير مشتغل بكسب (ت ٤٨١)، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١١٨٣.

[الباب الثاني: فوائد وقواعد في علم العِلل، لابن رجب الحنبلي عقّب بها على شرح علل الترمذي]

ولمّا انتهى الكلامُ على ما ذكره الحافظُ أبو عيسى التِّرمذيُّ، رحمةُ الله عليه، في «كتاب الجامع»، وآخرُه «كتاب العِلَل» أحببتُ أن أُتبعَ كتاب العِلَل بفوائدَ أُخرَ مهمَّةٍ، وقواعدَ كلِّيّةٍ تكونُ للكتاب تتمَّة. وأردتُ بذٰلك تقريبَ علمِ العِلَل على مَن يَنظرُ فيه، فإنه علمٌ قد هُجِر في هٰذا الزّمان، فقد ذَكرْنا في كتاب العِلم أنه علمٌ جليلٌ قلَّ مَن يَعرفُه من أهل هٰذا الشأن، وأن بِساطَه قد طُوي منذُ أزمان، وبالله المُستعانُ، وعليه التُّكلان، فإنَّ التوفيقَ كلَّه بيدَيه، ومَرجِعَ الأُمور كلِّها إليه.

اعلَمْ أنّ معرفةَ صِحَّةِ الحديثِ وسَقَمِه تحصلُ من وجهين:

أحدهما: معرفةُ رجاله، وثِقَتِهم وضَعفِهم. ومعرفةُ هٰذا هيِّن، لأنّ الثِّقات والضعفاء قد دُوِّنوا في كثيرٍ من التصانيف، وقد اشتُهِرتْ بشرحِ أحوالِهِم التواليف.

والوجهُ الثاني: معرفةُ مراتبِ الثِّقات، وترجيحُ بعضِهم على بعضٍ عند الاختِلاف، إمّا في الإسناد، وإما في الوَصْل والإرسال، وإمّا في الوقفِ والرَّفعِ ونحوِ ذٰلك، وهٰذا هو الذي يحصلُ من معرفتِه وإتقانِه وكثرةِ مُمارسَتِه الوقوفُ على دقائقِ عِللِ الحديث.

ونحن نذكرُ، إن شاء الله تعالى، مِن هٰذا العِلم كلماتٍ جامعةً، مختصَرة، يَسهُلُ بها معرفتُه وفَهمُه، لمَن أراد الله تعالى به ذٰلك.

ولا بدّ في هٰذا العِلم من طُول المُمارَسة، وكثرةِ المُذاكَرة، فإذا عُدِم المُذاكرةَ به فليُكثِر طالبُه المُطالعةَ في كلام الأئمّةِ، العارِفين به، كيَحيى القطّان، ومَن تلقَّى عنه، كأحمدَ، وابنِ المَدينيّ، وغيرهما، فمَن رُزق مطالعةَ ذٰلك، وفَهمَه، وفقُهَتْ نفسُه فيه، وصارت له فيه قوّةُ نفسٍ ومَلَكةٌ، صَلُحَ له أن يتكلّم فيه.

قال الحاكم أبو عبد الله[1]: الحُجّةُ في هٰذا العِلمِ عندنا: الحِفظُ والفَهمُ والمَعرفةُ، لا غير.

وذَكرَ ابن مَهديٍّ: معرفةُ الحديثِ إلهام، فإذا قلتَ للعالِم بعِلَل الحديث: مِن أينَ قلتَ هٰذا؟ لم تكن له حُجّة.

وقد قسمتُه قسمَين:

القسم الأول: في معرفةِ مراتبِ كثيرٍ من أعيان الثقات، وتفاوتِهم، وحُكمِ اختلافِهم، وقولِ مَن يُرجِّحُ منهم عند الاختِلاف.

والقِسم الثاني: في معرفةِ قومٍ من الثقات لا يوجدُ ذِكرُ كثيرٍ منهم أو أكثرِهم في كُتب الجَرح، قد ضعَّف حديثَهم، إمّا في بعض الأماكن، أو في بعضِ الأزمان، أو عن بعضِ الشُّيوخ دون بعض.

(١) «معرفة علوم الحديث»، ص ١٣.

القسم الأول في
معرفة مراتب أعيان الثقات، الذين تدور غالب الأحاديث الصّحيحة عليهم
وبيان مراتبهم في الحفظ وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف

أصحاب ابن عمر

أشهرُهم سالمٌ ابنه، ونافعٌ مولاه، وقد اختلفا في أحاديثَ ذكرناها في باب رَفعِ اليَدين في الصّلاة، وقَفَها نافع، ورَفَعها سالم.

وسُئل أحمد: إذا اختلفا، فلأيِّهما تَقضي؟ فقال: كلاهما ثَبْتٌ. ولم يَرَ أن يَقضيَ لأحدِهما على الآخَر، نقلَه عنه المَرُّوذيّ(١).

ونَقلَ عثمانُ الدّارميُّ عن ابن مَعينٍ نحوَه.

مع أنّ المَرُّوذيّ نقلَ عن أحمدَ أنه مال* إلى قولِ نافعٍ في حديث: «مَن باع عبدًا له مال»(٢)، وهو وقَفَه.

---

(١) انظر «مسائل المَرُّوذيّ» للإمام أحمد، لوحة ٢/ أ (٩) و(٢٦٨).

وفيه: «وذكر حديث سالم عن ابن عمر عن النّبيّ ﷺ وحديث نافع عن ابن عمر عن عمر، رضي الله عنهما، «من باع عبدًا له مال» قلت: فأيما الثبت؟ فتبسم، وقال: الله أعلم. قلت: فالذي يميل إليه قلبك قال: أرى والله أعلم نافع. قلت: فإذا اختلف سالم ونافع لمن تحكم؟ قال: نافع قد قدم سالمًا على نفسه، وقد روى عنه وكان مشمرًا. قلت لم أرد الفضل، إنما أردت في الحديث إذا اختلفا فقلبك إلى أيهما أميل؟ قال: جميعًا عندي ثبت. وذهب إلى أن لا يقضي لأحد».

* لوحة ٩٩/أ.

(٢) وحديث «من باع عبدًا له مال» أخرجه التِّرمذيّ ٣/ ٥٣٨ من رواية نافع عن ابن عمر، عن عمر أنه قال: من باع عبدًا وله مال، فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع. =

وكذلك نَقَلَ غيرُه[(١)] عن أحمدَ أنه رجَّح قولَ نافع، في وقفِ حديث «فيما سَقَتِ السَّماءُ العُشْر»[(٢)].

ورجَّح النَّسائيُّ[(٣)] والدّارقطنيُّ[(٤)] قولَ نافعٍ في وقفِ ثلاثةِ أحاديث: «فيما سَقَت السّماءُ العُشر»، وحديث «مَن باع عبدًا له مال» وحديث «تَخرُجُ نارٌ من قِبَل اليَمن»[(٥)].

= قال التِّرمذيّ: هكذا رواه عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع، وقد روى بعضهم عن نافع عن ابن عمر عن النّبيّ ﷺ أيضًا. وقال التِّرمذيّ ٣/ ٥٣٧ عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ «من ابتاع نخلًا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع، ومن باع عبدًا وله مال، فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع.

وأخرجه مسلم ٣/ ١١٧٣، من طريق الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النّبيّ ﷺ من ابتاع نخلًا....

وكذلك أحمد ٢/ ٩، والنَّسائيّ ٧/ ٢٦١، والدّارميّ ٢/ ١٦٩.

(١) منهم أبو زرعة الرازي، فقد قال: سمعت أبا عبد الله، أحمد بن حنبل يقول: في حديث يونس بن يزيد منكرات عن الزهري، منها عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ؛ فيما سقت السماء العشر. «الفوائد المعللة» لأبي زرعة الدمشقي (١٩٤).

(٢) حديث «فيما سقت السماء العشر». أخرجه البخاريّ من طريق الزهري عن سالم، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال ١/ ٢٥٠ (١٤٨٣).

وكذلك النَّسائيّ ٥/ ٣١، والتِّرمذيّ ٣/ ٢٣، وابن ماجه ١/ ٥٨١.

وأما رواية نافع، عن ابن عمر، عن عمر، فقد أخرجه الدارقطني ٢/ ١٣٠.

(٣) في «الكبرى» بإثر (٢٢٧٩) فقال: رواه نافع عن ابن عمر عن عمر قوله، قال: سالم أجَلُّ من نافع وأنبل، وأحاديث نافع الثلاثة أولى بالصواب.

(٤) في «العِلَل»١/ ١١٣ (١٠٢)، و١٢/ ٢٩٢ (٢٧٢٤)، و١٢/ ٢٩٤-٢٩٥ (٢٧٢٦) فقال: هٰذه الأحاديث الثلاثة، يرويها سالم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، خالفه نافع فيما رواه عن ابن عمر... وقد قضي فيها لنافع على سالم.

(٥) «تخرج نار من قبل اليمن» أخرجه التِّرمذيّ ٤/ ٤٩٨ من طريق أبي قِلابة، عن سالم، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ «تخرج نار من حضرموت، أو من نحو حضرموت قبل يوم =

وكذا حَكى الأثرمُ عن غيرِ أحمدَ أنه رجَّح قولَ نافعٍ في هٰذه الأحاديث، وفي حديث «الناسُ كإبلٍ مئةٍ»[(١)] أيضًا.

وذَكرَ ابنُ عبد البَرِّ[(٢)] أنّ الناسَ رجَّحوا قولَ سالم في رفعِها.

أصحابُ نافعٍ مولى ابنِ عمر

وقد تقدَّم عن عليِّ بن المَدينيّ أنه قسَّمهم تسعَ طبقات، وذَكرَ أنَّ أعلاهم أيوبُ السَّختِياني، وعُبيدُ الله بن عُمر، ومالك، وعمر بنُ نافع، وأنَّ بعدَهم ابنُ عَونٍ، ويحيى الأنصاريُّ، وابنُ جُرَيج، وبعدَهم أيوبُ بنُ موسى، وإسماعيل ابن أُميّة، وبعدَهم موسى بنُ عُقبة.

وذَكرَ أنّ أثبتَ أصحابِ نافعٍ عندَه: أيوبُ السَّخْتِياني.

ورُوي نحوُ ذٰلك عن ابن عُيينةَ، ووُهَيب.

وخالفَهم في ذٰلك يحيى بنُ مَعين، وقال: أثبتُ أصحابِ نافعٍ: مالكٌ، هو أثبتُ من أيوبَ، وعُبيدِ الله بن عمر، واللَّيثِ بن سعد.

وقال يحيى القطَّان: أثبتُ أصحابِ نافعٍ: أيوبُ، وعُبيد الله بنُ عمر، ومالكٌ، وابنُ جُرَيجٍ أثبتُ في نافعٍ من مالك.

= القيامة تحشر الناس». قال أبو عيسى: وفي الباب عن حذيفة بن أسيد، وأنس، وأبي هُريرةَ وأبي ذر.

أما رواية نافع الموقوفة فقد أخرجها ابن أبي شيبة ١٥/ ١١٦، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٧٥٤)، والدارقطني في «العِلَل» ١٢/ ٢٩٤، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٥٣٤)، من طريق نافع، عن ابن عمر، عن كعب موقوفًا عليه.

(١) «حديث الناس كإبل مئة لا تجد فيها راحلة» أخرجه البخاريّ (٦٤٩٨)، ومسلم (٢٥٤٧) من طريق الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

(٢) في «التمهيد» ٨/ ٣٧٩ (طبعة مؤسسة الفرقان).

وعن أحمدَ روايتان: إحداهما: قال: أثبتُ أصحابِ نافع: عُبيدُ الله. نقلها عنه المَرُّوذيّ(١)، وابنُ هانئ.

والثانية: قال: أوثقُ أصحابِ نافعٍ عندي: أيوبُ، ثم مالكٌ، ثم عُبيدُ الله. نقلَها ابنُ هانئ أيضًا، وزاد في روايته، قال: ومحمَّد بنُ إسحاق ليسَ بذلك القويّ، وموسى بنُ عُقبةَ صالحُ الحديث، وصخرُ بن جُوَيريَةَ صالحٌ أيضًا. قال: والعُمَريُّ الصغير، يعني عبدَ الله بنَ عمر، أحبُّ إليَّ من عبدِ الله بن نافع.

وقال ابنُ مَعين(٢): موسى بنُ عُقبةَ ثقة، وكانوا يقولون: ليس هو في نافعٍ مثلَ مالك.

ورُوي عن يحيى بن مَعين أنه لم يُفضِّل من أصحابِ نافعٍ الكبارِ أحدًا؛ قال عثمانُ بن سعيد: قلتُ ليحيى: أيوبُ أحبُّ إليك عن نافع، أو عُبيد الله؟ قال: كلاهما. ولم يُفضِّل، قلتُ: فمالكٌ أحبُّ إليك عن نافعٍ، أو عُبيد الله؟ قال: كلاهما. ولم يُفضِّل، قلت: فعبدُ الله العُمَريُّ ما حالُه في نافع؟ قال: صالح. قلتُ: فاللَّيثُ بن سعد، كيف حديثُه عن نافع؟ قال: صالحٌ ثقة.

ومما اختَلفَ فيه أصحابُ نافع: حديث «مَن حَلَفَ، فقال: إن شاءَ الله، فلا حِنْثَ عليه»(٣)، رَفَعَه أيوب، ووَقَفَه مالكٌ وعُبيد الله، واختَلفَ الحُفّاظ في الترجيح، وأكثرُهم رجَّح قولَ مالك.

---

(١) «مسائل المَرُّوذيّ» للإمام أحمد، لوحة ٣/أ. قيل له: (لأحمد) عبيد الله أثبت أو مالك في نافع؟ فقال: ليس أحد أثبت في نافع من عبيد الله.

(٢) «التاريخ والعِلَل» رواية العبّاس الدوري عن يحيى بن معين، لوحة ٢٩/ب، سطر ٣.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٥٧.

أصحابُ عبد الله بنِ دينار، مولى ابنِ عمر

قال أبو جعفرٍ العُقَيليُّ[(١)]: رَوى شُعبةُ، والثوريُّ، ومالكٌ، وابنُ عُيينة، عن عبدِ الله بن دينارٍ أحاديثَ متقارِبة، عندَ شُعبةَ عنه نحوُ عشرينَ حديثًا، وعند الثَّوريّ نحوُ ثلاثينَ حديثًا، وعند مالكٍ نحوُها، وعند ابنِ عُيينةَ بِضعةَ عشَر حديثًا.

فأمّا روايةُ المشايخ عنه ففيها اضطِراب، ثم ذَكرَ منهم: يحيى بنَ سعيد، وعبدَ العزيز بنَ الماجِشُون، وسُهيلًا، وابنَ عَجْلانَ، ويزيدَ بنَ الهاد، وهٰؤلاءِ الثلاثةُ روَوا عن عبد الله بن دينارٍ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُريرةَ حديثَ «الإيمانُ بِضعٌ وسبعونَ شُعبة»، قال: ولم يُتابعْهم أحدٌ ممّن سمَّينا من الأثبات، ولم يُتابع عبدَ الله بنَ دينارٍ عن أبي صالحٍ عليه أحدٌ[(٢)].

قال: وقد رَوى موسى بنُ عُبيدةَ ونُظراؤه عن عبدِ الله بنِ دينارٍ أحاديثَ مَناكير، إلَّا أنَّ الحملَ فيها عليهم. انتهى ما ذَكرَه.

وحديثُ «الإيمانُ بضعٌ وستونَ شُعبة» مخرَّج في «الصَّحيحين»، خرَّجه البُخاريُّ من طريق سُليمانَ بن بلال[(٣)]، وخرَّجه مسلمٌ من طريق سُهيل[(٤)]، كلاهما عن عبدِ الله بن دينار، به[(٥)].

---

(١) «الضعفاء»، للعُقَيلي، لوحة ٢٠٢ ولوحة ٢٦٩ أثناء ترجمته لموسى بن عبيدة.

(٢) قلنا: بل لم ينفرد به عبد الله بن دينار، بل تابعه عُمارة بن غَزية عند أحمد في «المسند» ١٤/ (٨٩٢٦)، والتِّرمذيّ في «الجامع» بإثر (٢٦١٤)، وابن منده في «الإيمان» (١٤٧)، فرووه من طريق بكر بن مضر، عن عمارة بن غزية، عن أبي صالح، عن أبي هُريرة.
وتابعه أيضًا سليمان الأعمش، في جزء حديث أبي القاسم الحلبي (٥٠) من طريق أبي جعفر بن عمر المخزومي، عنه، عن أبي صالح، عن أبي هُريرةَ.

(٣) برقم (٩).

(٤) برقم (٣٥).

(٥) ذكر المصنف هٰذا الحديث في هٰذا الباب لم يقصد فيه وجود علة فيه، بل قصد وجود العلة في روايات له أخرى خارج «الصحيحين».

وقولُ العُقَيلي: «لم يُتابَع عليه» يُشبهُ كلامَ القطَّانِ، وأحمد، والبَرْدِيجيّ، الذي سَبَقَ ذِكرُه في أنَّ الحديثَ إذا لم يُتابَع راويه عليه فإنّه يُتوقَّف فيه، أو يَكونُ منكَرًا.

وقد سَبَق أيضًا[1] كلامُ أحمدَ في حديث «النَّهي عن بيعِ الولاءِ وعن هِبَتِه».

وقال البَرْدِيجيّ: أحاديثُ عبدِ الله بنِ دينار صِحاحٌ من حديثِ شعبةَ ومالكٍ وسُفيانَ الثوريِّ. ولم يَزِدْ على هٰذا، ولم يَذكُر ابنَ عُيينةَ معهم، كما ذَكَرَه العُقَيليّ.

أصحابُ سعيد بن أبي سعيدٍ المَقبُريّ

قال عبدُ الله بنُ أحمد[2]: قال أبي: أصحُّ الناس حديثًا عن سعيدٍ المَقبُريّ: ليثُ بن سعد. وعُبيدُ الله بن عُمر يُقدَّمُ في سعيد.

وقال يحيى بنُ سعيد: ابنُ عَجْلان لم يَقِفَ على حديثِ سعيدٍ المَقبُريّ؛ ما كان عن أبيهِ عن أبي هُريرةَ، وما رَوى هو عن أبي هُريرة. أضعفُهم عنه - يعني عن المَقبُريِّ - حديثًا: أبو مَعْشَر.

وقال عبدُ الله أيضًا[3]: قال أبي: بلَغَني عن يحيى بنِ سعيدٍ قال: لم يَقِف ابنُ عَجْلانَ على حديث سعيدٍ المَقبُريِّ عن أبيه عن أبي هُريرةَ، فترك أباه فكان يقول: سعيدٌ المَقبُريُّ عن أبي هُريرةَ. وأصحُّ الناس حديثًا* عن سعيدٍ

---

(١) ص ٦٥١.

(٢) «العِلَل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد ١/ ١٠٧.

(٣) المرجع السابق ١/ ١٠٧.

* لوحة ١٠٠/أ.

المَقبُريّ: ليثُ بن سعد؛ يَفصِلُ ما رَوى عن أبي هُريرةَ، وما عن أبيه عن أبي هُريرةَ، هو ثَبْتٌ في حديثِه جدًا.

وقال ابنُ المَدينيّ: اللَّيثُ وابنُ أبي ذئبٍ ثَبْتانِ في حديث سعيدٍ المَقبُريّ.

أصحابُ الزُّهريّ

قد سبقَ أنهم خمسُ طبقات، وهم خَلْقٌ كثيرٌ يطولُ عددُهم، واختَلَفوا في أَثبتِهم وأوثقِهم:

فقالت طائفةٌ: مالك، قالَه أحمدُ في روايةٍ، وابنُ مَعين. وذَكر الفلّاسُ أنه لا يُختَلَفُ في ذٰلك.

وقال أحمدُ - في روايةِ ابنِه عبد الله -: أثبتُهم مالك، ثم ابنُ عُيينة. قال: وأكثرُهم روايةً عنه: يونسُ، وعُقَيلٌ، ومَعْمَر. وقال: يونسُ وعُقَيل يؤدِّيان الألفاظ.

وقال يحيى بنُ إسماعيلَ الواسطيّ: سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ القَطّان، وذَكرَ يومًا أصحابَ الزُّهريّ، فبدأَ بمالكٍ في أوّلِهم، ثم ثنَّى بسُفيانَ بن عُيينة، ثم ثلَّث بمَعْمَر، وذَكرَ يونسَ بعدَه.

وقال أبو حاتمٍ الرّازيُّ[1]: مالكٌ أثبتُ أصحابِ الزُّهريِّ، فإذا خالفوا مالكًا مِن أهلِ الحجاز حُكِم لمالك، وهو أقوى في الزُّهريِّ من ابنِ عُيينة، وأقلُّ خطأً منه، وأقوى مِن مَعْمَر، وابنِ أبي ذئب.

وقالت طائفة: أثبتُهم ابنُ عُيينة. قاله ابنُ المَدينيّ، وتناظر هو وأحمدُ في ذٰلك، وبيَّن أحمدُ أنَّ ابن عُيينة أخطأَ في أكثرَ من عشرينَ حديثًا عن الزُّهريّ،

---

(١) «التقدمة لكتاب الجرح والتعديل» ص ١٧.

وأما مالكٌ فذَكَرَ له مسلمٌ في «كتاب التَّمييز»[١] عن الزُّهريِّ ثلاثةَ أوهام، وذَكَرَ أبو بكرٍ الخطيبُ له وَهْمَين عن الزُّهريّ، وأحدُهما ذكَرَه مسلم.

---

(١) «كتاب التمييز» للإمام مسلم بن الحجاج، لوحة ١٥/ب. قال مسلم: أخبرنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، وهو من ولد المغيرة بن شعبة، عن المغيرة أنه ذهب مع رسول الله ﷺ لحاجته، وساقه.
أخبرنا مسلم، أخبرنا أحمد بن جعفر المَعْقِري، أخبرنا النضر بن محمَّد، أخبرنا أبو أويس، أخبرني ابن شهاب، أن عباد بن زياد بن أبي سُفيان أخبره، أن المغيرة، قال: كنا مع رسول الله ﷺ. ويونس، عن ابن شهاب، حدثني عباد بن زياد والليث وعقيل، قال ابن شهاب: أخبرني عباد بن زياد، عن عروة. وعبد الرزاق، أخبرنا ابن جُرَيج، عن ابن شهاب، عن عباد.
فالوهم من مالك في قوله: عباد بن زياد من ولد المغيرة، وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سُفيان، كما فسره أبو أويس في روايته، والمحفوظ عندنا من رواية الزهري رواية ابن جُرَيج لاقتصاصه الحديث عن الزهري عن عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة عن أبيه، ثم فصل في آخر الحديث زيادة الزهري عن حمزة بن المغيرة، يلاحظ أن هٰذا الحديث فيه وهمان للإمام مالك، الأول: قوله: من ولد المغيرة، والثاني عدم ذكره الواسطة بين عباد بن زياد والمغيرة بن شعبة، الذي هو عروة بن المغيرة.
وكذلك قال الإمام مسلم: أخبرنا قتيبة، أخبرنا مالك عن هشام، عن أبيه أنه سمع عبد الله ابن عامر بن ربيعة يقول: صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح، فقرأ سورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة، فقلت: إذن والله كان يقوم حين يطلع الفجر؟ قال: أجل.
قال مسلم: فخالف أصحاب هشام مالكًا في هٰذا الإسناد. أبو أسامة عن هشام قال: أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: صليت خلف عمر، فقرأ سورة الحج وسورة يوسف قراءة بطيئة.
وكيع عن هشام أخبرني عبد الله بن عامر، وحاتم عن هشام، عن عبد الله بن عامر قال: صلى بنا عمر.
قال مسلم: فهؤلاء عدة من أصحاب هشام كلهم قد أجمعوا في هٰذا الإسناد على خلاف مالك والصواب ما قالوا دون ما قال مالك.
ويلاحظ أن مالكًا جعله عن هشام بن عروة عن أبيه، والأصح أنه عن هشام عن عبد الله بن عامر، ويلاحظ أن مالكًا قال سورة يوسف وسورة الحج، وغيره قال سورة الحج وسورة يوسف فهٰذه ثلاثة أوهام ذكرها مسلم في «كتاب التمييز» في رواية الإمام مالك عن الزهري.

وقال يحيى بنُ سعيد: ابنُ عُيينةَ أحبُّ إليَّ في الزُّهريِّ من مَعْمَر.

ونَقَلَ عثمانُ الدّارميُّ عن ابن مَعين عكسَ ذٰلك.

وقالت طائفة: أثبتُهم مَعْمَر، وأصحُّهم حديثًا، وبعدَه مالك، قاله أحمدُ - في رواية ابن هانئ عنه.

وقال ابنُ أبي خَيثمة: سمعتُ يحيى بنَ مَعين يقول: أثبتُ أصحابِ الزُّهريِّ: مالكٌ ومَعْمَر ويونسُ، كانوا عالِمِينَ به.

قال: وحدَّثنا إبراهيمُ بن المنذر، قال: سمعتُ ابنَ عُيينة يقول: أخذَ مالكٌ ومَعْمَرٌ عن الزُّهريِّ عرْضًا، وأخذتُ سماعًا. فقال يحيى بنُ مَعين: لو أَخذَا كتابًا لكانا أَثبتَ منه، يعني من ابن عُيينة.

قال: وسمعتُ يحيى يقول: ما أحدٌ أحبَّ إليَّ من سُفيانَ ويونسَ ومَعْمَرٍ وعُقَيل، يعني في الزُّهريِّ، وقد كان يونسُ وعُقيلٌ عالمَين به.

وسمعتُ يحيى يقول: مَعْمَر أثبتُ في الزُّهريِّ من سُفيان.

وذَكرَ بإسنادِه عن يونسَ قال: كان عُقَيلٌ يَصحبُ الزُّهريَّ في حضَرِه وسفَرِه.

وقال إبراهيم بنُ الجُنيد: سُئل يحيى بنُ مَعين وأنا أسمع: مَن أثبتُ الناس في الزُّهريّ؟ قال: مالك، ثم مَعْمَر، ثم عُقَيل، ثم يونسُ، ثم شُعيبٌ والأوزاعيُّ والزُّبيديُّ[1] وابنُ عُيينة، وكلُّ هٰؤلاء ثقات. قيل له: أيُّما أثبتُ، سُفيانُ أو الأوزاعيّ؟ فقال: الأوزاعيُّ أثبتُ، والزُّبيديُّ أثبتُ منه، يعني من ابن عُيينة، قال: ومحمَّد بنُ أبي حفصةَ ضعيفُ الحديث.

---

(١) هو محمَّد بن الوليد الزُّبيدي.

قال: وسمعتُ يحيى بنَ مَعين يقول: يونسُ شهدَ الإملاءَ من الزُّهريِّ للسُّلطان، وشُعيبٌ شهِدَه أيضًا. قال: وعبد الرَّحمٰن بن نَمِر[١] عن الزُّهريّ ضعيفُ الحديث.

وقال عبدُ الله ابن الإمام أحمد، عن يحيى بن مَعين، قال: ابنُ أبي ذئب عَرَضَ على الزُّهريّ، وحديثُه عن الزُّهريِّ ضعيف، ثم قال: يضعِّفونه في الزُّهريّ.

وسُئل الجُوزجاني: مَن أثبتُ في الزُّهريّ؟ قال: مالكٌ من أثبتِ الناس فيه، وكذٰلك أبو أُويس، وكان سماعُهما من الزُّهريّ قريبًا من السّواء؛ إذ كانا يختلفانِ إليه جميعًا، ومَعْمَر، إلّا أنه يَهِمُ في أحاديث، ويختلفُ الثقاتُ من أصحاب الزُّهريّ، فإذا صحَّت الرِّوايةُ عن الزُّبيدي فهو من أثبتِ الناس فيه، وكذٰلك شُعيبٌ وعُقيل، ويونسُ بعدَهم، وعبدُ الرَّحمٰن بنُ خالد بن مُسافِر، واللَّيثُ بن سعد.

فأمّا الأوزاعيُّ فربّما يَهِمُ عن الزُّهريّ، وسُفيانُ بن عُيينةَ كان غلامًا صغيرًا حين قَدِمَ عليهم الزُّهريّ، وإنّما أقام يعني الزُّهريُّ تلك الأيامَ مع بعضِ ملوكِ بني أُميّة بمكة أيامًا يسيرة، وفي حديثه، يعني ابنَ عُيينة، عن الزُّهريّ اضطرابٌ شديد.

وسُفيان بنُ حُسين، وصالح بن أبي الأخضر، وسُليمانُ بن كَثير[٢] متقارِبونَ في الزُّهريّ، يعني في الضَّعف.

---

(١) في ظ: «نمير»، وهو عبد الرَّحمٰن بن نمر اليحصبي، أبو عمرو الدمشقي، مختلف فيه، وقد ضعفه بعضهم في «الزهري»، «تهذيب» ٦/ ٢٨٧.

(٢) سليمان بن كثير العبدي. قال النَّسائيّ: ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يخطئ عليه وهو في غيره أثبت، (ت ١٣٣). «تهذيب» ٤/ ٢١٥، وقوله في الأصل: ابن أبي كثير خطأ.

فأمّا ابنُ أبي ذئبٍ فقد كان له معه صُحبة، إلّا أنه يُحكَى عنه أنه لم يَسمع من الزُّهريّ، ولكنْ عَرَضَ عليه.

والزُّبيديُّ وشُعيبٌ لزِماهُ لزومًا طويلًا، إذ كانا* معه في الشّام في قديم الدَّهر، وعُقَيلٌ قد سأله عن مسائلَ كثيرةٍ، تدلُّ على خُبرٍ به، وكذا أبو أُويس لزِمَه سنةً وسنتَين، فما وجدتُ من حديثٍ يُحكَى عن الزُّهريِّ ليس له أصلٌ عند هٰؤلاء، فتأنَّ في أمرِه.

وابنُ إسحاق رَوى عن الزُّهريّ، إلّا أنه يَمضَغُ حديثَ الزُّهريّ بمَنطِقه، حتى يَعرفَ مَن رَسَخَ في عِلمِه أنه خلافُ روايةِ أصحابه عنه.

وإبراهيمُ بنُ سعد صحيحُ الرِّوايةِ عن الزُّهريّ.

وذَكرَ قومًا رَووا عن الزُّهريِّ قليلًا أشياءَ يقعُ في قلب المتوسِّع في حديث الزُّهريّ أنها غيرُ محفوظة، منهم: بُرْد بن سِنان، ورَوح بنُ جَناح، وغيرُهما. انتهى كلام الجُوزجاني.

وكان الإمامُ أحمد سيِّءَ الرأي في يونسَ بن يزيد جدًّا، وقدَّم عليه مَعْمَرًا، وعُقيلًا، وشُعيبَ بن أبي حمزة، وقال: عقيلٌ وإبراهيم بنُ سعد عن الزُّهريّ أقلُّ خطأً من يونس. وقال: إسماعيل بنُ أُميّة ثَبْتٌ في الحديث، وهو أحبُّ إليَّ حديثًا من أيوبَ بن موسى، وكان ابنَ عمه.

وقال: الذي صحَّ لهُشَيم عن الزُّهريِّ أربعةُ أحاديث، ذَكرَ منها «حديث الإفك»، وسنذكُرُ كلامَ أحمدَ في يونس في موضعٍ آخر، إن شاء الله تعالى.

---

* لوحة ١٠١/أ.

وأما ابنُ إسحاق، وابنُ أخي الزُّهريّ[١]، فتكلّم أحمدُ في حديثِهما عن الزُّهريِّ وليَّنه.

وقال: موسى بنُ عُقبةَ ما أُراه سمِعَ من ابن شِهاب، إنّما هو كتابٌ نظَرَ فيه.

وقال ابنُ مَعين: الأوزاعيُّ في الزُّهريِّ ليس بذاك، أخذَ كتابَ الزُّهريِّ من الزُّبيدي. ذَكرَه يعقوبُ بنُ شيبة من طريقِ أَبي داودَ عنه[٢]، ثم قال يعقوب: الأوزاعيُّ ثقةٌ ثَبْتٌ إلّا روايتَه عن الزُّهريّ خاصّةً، فإن فيها شيئًا.

وقال يعقوبُ بن شَيبة أيضًا: ابنُ أبي ذئبٍ ثقة، وفي روايتِه عن الزُّهريّ خاصّةً شيءٌ.

وقال أبو حاتمٍ الرّازيُّ: الزُّبيديُّ أثبتُ من مَعْمَرٍ في الزُّهريّ خاصّة، لأنه سمِعَ منه مرّتين.

وقال ابنُ المُبارَك وابنُ مَهديّ: يونس بنُ يزيد كتابُه صحيح.

وقال نُعيم بنُ حمّاد: سمعتُ ابن عُيينةَ يقول: كان زياد بنُ سعدٍ عالمًا بحديث الزُّهريّ.

وقال عبدُ الله بن أحمد: حدَّثنا إسحاقُ بن موسى الأنصاريّ، حدَّثنا الوليد بنُ مسلم، قال: سمعتُ الأوزاعيَّ يفضِّل محمَّد بنَ الوليد الزُّبيديَّ على جميع مَن سمِعَ من الزُّهريّ.

---

(١) هو محمَّد بن عبد الله بن مسلم بن عبد الله: ابن أخي الزهري، يروي عن أبيه وعمه، قال العُقَيلي عن ابن معين: ضعيف، لا يحتج به، (ت ١٥٢). «تهذيب» ٩/ ٢٧٩.

(٢) كلام يعقوب بن شيبة هٰذا من مسنده المعلل، «مسند عمر بن الخطاب» ١٠/ ٦٢ وهو مطبوع بعناية الدكتور سامي حداد ببيروت.

وقال أحمدُ - في روايةِ ابنه عبد الله -: ابنُ أبي ذئبٍ سمِعَ من الزُّهريّ، ويزيدُ ابنُ أبي حَبيب لم يسمَعْ من الزُّهريّ، إنّما هو كتاب.

ونَقَلَ عثمانُ بنُ سعيد، عن يحيى بن مَعين، قال: مَعْمَر أحبُّ إليَّ مِن صالح ابن كَيسان، يعني في الزُّهريّ.

قال: وابن جُرَيج ليس بشيءٍ في الزُّهريّ، وابنُ إسحاق ليس به بأس، وهو ضعيفُ الحديث عن الزُّهريّ، والماجِشُون[1] ليس به بأس، ومحمَّد بنُ أبي حفصة[2] صُويلحٌ ليس بالقوي، وأسامةُ بن زيدٍ في الزُّهريّ ليس به بأس، وابنُ أخي الزُّهريّ ضعيف، وزياد بنُ سعد[3] في الزُّهريّ ثقة، وسليمانُ بن موسى في الزُّهريّ ثقة.

وقال الدّارقطنيّ: أبو أُويس في بعضِ حديثِه عن الزُّهريِّ شيءٌ.

أصحابُ يحيى بن أبي كَثير

قال إسحاق بنُ هانئ: قلت لأبي عبد الله، يعني أحمد: أيُّما أحبُّ إليك في حديث يحيى بنِ أبي كَثير؟ قال: هشامُ أحبُّ إليَّ ممّن رَوى عن يحيى بنِ أبي كَثير. قلت: فحُسين المُعلِّم، وحَرْبُ بن شَدّاد[4]، وشَيْبان؟ قال: هٰؤلاء ثقات. قلت له: فهَمّام؟ قال: ليس منهم أصحُّ حديثًا ولا أحبُّ إليّ من هشام. قلت: فأبانُ العطّار؟ قال: هو مثلُ همّامٍ وشَيبان[5].

---

(١) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون التيمي، كان ثقة كثير الحديث، (ت ١٦٤) ببغداد. «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٢٢، «تاريخ بغداد» ١٠/ ٤٣٦.

(٢) محمَّد بن أبي حفصة ضعفه يحيى بن سعيد ووثقه ابن معين وأبو داود. «تهذيب» ٩/ ١٢٣.

(٣) زياد بن سعد بن عبد الرَّحمٰن الخراساني. ثقة، ثبت. «تهذيب» ٣/ ٣٦٩.

(٤) حرب بن شداد اليشكري أبو الخطاب البصري وثقه أحمد وابن معين، وضعفه يحيى بن سعيد القطان، (ت ١٦١). «تهذيب» ٢/ ٢٢٤.

(٥) شيبان بن عبد الرَّحمٰن التيمي: ثقة، (ت ١٦٤). «تهذيب» ٤/ ٢٧٣.

ونقلَ الأثرمُ عن أحمد، قال: هشامٌ الدَّستُوائيُّ أثبتُ في حديث يحيى من مَعْمَر.

وقال أبو زُرْعةَ الدِّمشقيُّ: سألتُ أحمدَ عن أصحاب يحيى بن أبي كَثير، فقال: هشام. قلتُ: ثم مَن؟ قال: أبَان. قلتُ: ثم مَن؟ فذكر آخرَ. قلت: فالأوزاعيُّ؟ قال: الأوزاعيُّ إمام.

وذَكرَ أحمدُ - في روايةِ غيرِ واحدٍ من أصحابه - أنَّ الأوزاعيَّ كان لا يقيم حديث يحيى بنِ أبي كثير، ولم يكن عندَه في كتاب، إنّما كان يحدِّث به من حفظِه، ويَهِمُ فيه، ويَروي عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي قِلابةَ، عن أبي المُهاجِر، وإنّما هو أبو المُهلَّب(١).

وقال البَرْدِيجيّ: أبانُ العطّار أَمثَلُ من همّامٍ وعكرمةَ بن عمّار، وحديثُه عن يحيى بن أبي كَثير مُضطرِب، لم يكن عندَه كتاب، قاله الإمام أحمد، والبخاريُّ، وغيرهما.

قال أبو حاتم الرَّازي(٢): سألتُ عليَّ بنَ المَدينيّ: مَن أثبتُ أصحابِ يحيى ابن أبي كَثير؟ قال: هشامٌ الدَّستُوائي. قلتُ: ثم مَن؟ قال: ثم الأوزاعيُّ، وحجَّاجٌ الصَّواف، وحُسين المُعلِّم(٣).

---

(١) أبو المهلب الجَرْمي البصري: عم أبي قلابة، روى عن عمر وعثمان -، رضي الله عنهما- وقال العجلي: تابعي، ثقة. «تهذيب» ١٢/ ٢٥٠.

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ٥٩).

(٣) حسين المعلم: حسين بن ذكوان العَوْذي البصري، يروي عن نافع، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير، بصري، ثقة، (ت ١٤٥). «تهذيب» ٢/ ٣٣٨، «تذكرة» ١/ ١٧٤، «ميزان الاعتدال» ١/ ٥٣٤.

ونقلَ إبراهيم بنُ* الجُنيد، عن يحيى بن مَعين، قال: ما رَوى أيوبُ، يعني السَّختِياني، عن يحيى بن أبي كَثير شيئًا فيه خير، ولكنْ هشام الدَّستُوائيّ[1]، يعني أنّ هشامًا هو الثَّبْتُ في يحيى ابن أبي كَثير.

أصحاب هشام بن عُرْوة

قال أحمد - في رواية الأثرم -: كأنّ روايةَ أهلِ المدينة عنه أحسن، أو قال: أصحّ. وقال: كان يحيى بنُ سعيدٍ يُرسِلُ الأحاديثَ التي يُسندونها، يعني أنه كان يُرسِل عن هشامٍ كثيرًا. قال: فقلتُ له: هٰذا الاختلافُ عن هشام، منهم مَن يرسِل، ومنهم مَن يُسنِد عنه، مِن قِبَلِه كان؟ فقال: نعم.

وذَكر أن عيسى بنَ يونس[2] أسندَ عنه ما يُرسِله الناس، كحديث الهديّة[3] وغيرِه.

---

* لوحة ١٠٢/أ.

(١) وهشام الدَّستوائي: هو ابن أبي عبد الله (سنبر) أبو بكر الربعي، يروي عن قتادة ويحيى ابن أبي كثير، وهو من الأعلام الثقات، (ت ١٥٢)، «الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ٥٩-٦١)، و«تذكرة الحفاظ» ١/ ١٦٤.

(٢) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي الكوفي، يروي عن الأعمش والثوري، (ت ١٨١) وهو ثقة. «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٧٩، «تهذيب» ٨/ ٢٣٧.

(٣) حديث الهدية الذي يروى من طريق هشام بن عروة: كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها. أخرجه البخاريّ ٢/ ٩٠، ط عيسى الحلبي وإسناده حدَّثنا مسدد، حدَّثنا عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وعلق البخاريّ عليه بقوله: لم يذكر وكيع ومحاضر: عن هشام عن أبيه عن عائشة.

وأخرجه التِّرمذيّ ٤/ ٣٣٨، ثم قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث حسن غريب صحيح من هٰذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس عن هشام.

وأخرجه أبو داود ٣/ ٣٩٤.

وأخرجه أحمد ١/ ٣٩٥ و٦/ ٩٠.

وقيل له: علي بنُ مُسْهِر[١]؟ قال: كان عليُّ بن مُسْهِر قد ذَهبَ بصرُه، فكان يحدِّثهم من حفظِه.

وقال الأثرمُ أيضًا: قال أبو عبد الله: ما أحسنَ حديث الكوفيِّين عن هشام ابن عُروة، أسنَدوا عنه أشياء. قال: وما أرى ذاك إلّا على النَّشاط، يعني أنّ هشامًا يَنشَطُ تارةً فيُسنده، ثم يُرسِلُه مرّةً أخرى.

قلتُ لأبي عبد الله: كان هشامٌ تغيَّر؟ قال: ما بلَغني عنه تغيُّر.

وقال أبو عبد الله: ما كان أَروى أبا أُسامةَ، يعني عن هشام، رَوى عنه أحاديثَ غرائب.

قال: ومالك، يُرسِل أشياءَ كثيرةً، يُسنِدُها غيرُه.

وقال أيضًا: ما رأيتُ أحدًا أكثرَ روايةً عن هشام بن عُروةَ من أبي أُسامة، ولا أحسنَ روايةً منه. ثم ذَكرَ حديث «تَرِكة الزُّبير»[٢] فقال: ما أحسنَ ما جاء بذلك الحديثِ وأتمَّه! قال: وحديث الإفك[٣] حسَّنه وجوَّده.

قال الأثرم: قلتُ لأبي عبد الله: أبو معاوية، صحيحُ الحديث عن هشام؟ قال: لا، ما هو بصحيحِ الحديث عنه.

---

(١) علي بن مسهر: القرشي، قاضي الموصل. صالح الحديث، (ت ١٨٩). «تهذيب» ٧/ ٣٨٣.

(٢) أخرجه البخاريّ ٢/ ١٩٣ (٣١٢٩) من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال: لما وقف الزبير يوم الجمل دعاني فقمت إلى جنبه فقال: يا بني إنه لا يقتل اليوم إلا ظالم أو مظلوم وإني لا أراني إلا سأقتل اليوم مظلومًا، وأن من أكبر همي لدَيْني... ثم ساق البخاريّ كلام عبد الله بن الزبير في تركه أبيه ودينه.
وأخرجه الدّارميّ ٢/ ٣٠٧ (٣٣٤٣)، وفيه أن الزبير جعل دوره صدقة على بنيه لا تباع ولا تورث، وأن للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضارٍ بها، فإن هي استغنت بزوج فلا حق لها.

(٣) حديث الإفك أخرجه مسلم ٤/ ٢١٣٧ (٢٧٧٠)(٥٨)، من طريق أبي أسامة، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة، رضي الله عنها.

وقال الدّارقطنيُّ: أثبتُ الرُّواة عن هشامِ بن عُروةَ: الثّوريُّ، ومالك، ويحيى القطّان، وابنُ نُمير، واللَّيث بن سعد.

وقال ابنُ خِراش[١] في «تاريخه»: هشام بنُ عُروةَ كان مالكٌ لا يرضاه، وكان هشامٌ صدوقًا، تدخلُ أخبارُه في الصِّحاح، بلغني أنّ مالكًا نَقَمَ عليه حديثَه لأهل العراق؛ قَدِمَ الكوفةَ ثلاث قدَمَات، قدمةً كان يقول: «حدَّثني أبي، قال: سمعتُ عائشة»، وقَدِمَ الثانيةَ، فكانَ يقول: «حدَّثني أبي، عن عائشة»، وقَدِمَ الثالثةَ فكان يقول: «أبي، عن عائشة»، يعني لا يَذكُر السّماع.

قال: وسمِعَ منه بأَخرَةَ وكيعٌ، وابنُ نُمير، ومُحاضِر، انتهى.

وهٰذا مما يؤيِّد ما ذكرَه الإمام أحمدُ أنَّ حديثَ أهلِ المدينةِ عنه كمالك وغيرِه، أصحُ من حديث أهلِ العراق عنه.

وذكر العُقَيليُّ[٢] بإسنادِه عن ابن لَهِيعَة، قال: كان أبو الأسود[٣] يَعجَبُ من حديثِ هشامِ بن عُروة، عن أبيه، وربَّما مَكَثَ سنةً لا يكلِّمه. وعن ابن لَهِيعَة، عن أبي الأسود، قال: لم يكن عُروةُ يَرفعُ حديثَ أُمِّ زَرْع[٤] أنَّ النّبيَّ

---

(١) ابن خِراش هو أبو محمَّد عبد الرَّحمٰن بن يوسف المروزي البغدادي، كان رافضيًا (ت ٢٨٣). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٨٤.

(٢) في «الضعفاء» ٤/ ٣٨٥ (طبعة دار الغرب الإسلامي).

(٣) أبو الأسود: هو محمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن نوفل النوفلي، يتيم عروة، روى عنه الزهري وهو من أقرانه، ثقة (ت ١٣٧). «تهذيب» ٩/ ٣٠٧، و«مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان، ص ١٣٠.

(٤) حديث أم زرع أخرجه البخاريّ (٥١٨٩)، ومسلم ٤/ ١٨٩٦ (٢٤٤٨) في حديث طويل بين أنواع الأزواج وأحسنهم معاملة للمرأة. وهو محتوٍ على الكثير من غريب اللفظ. وللقاضي عياض رسالة خاصة في هٰذا الحديث.

ﷺ، إنّما كان يَقطعُ به الطّريق. قال العُقَيليُّ: لم يأتِ بحديثِ أُمِّ زَرْعٍ غيرُ هشامٍ، وأبو الأسودِ يَتيمُ عُروةَ أوثقُ من هشام.

وقال ابنُ أبي خَيثمة(١): حدَّثنا موسى بنُ إسماعيل، حدَّثنا العَوَّام بن أبي العَوَّام الأعلَم(٢)، قال: كنتُ مع الزُّهريّ، فقال: أنا أعلمُ بعُروةَ من هشام.

قال: ورأيتُ في كتاب عليِّ بن المَدينيّ، قال: قال يحيى بنُ سعيد: رأيتُ مالك بنَ أنس في النّوم، فسألتُه عن هشام بنِ عُروة، فقال: أمّا ما حدَّث به وهو عندَنا فهو - أي: كأنّه صحَّحه - وما حدَّث به بعدما خَرَجَ من عندِنا فكأنه يوهِّنُه.

وذكر ابنُ أبي خَيثمةَ عن يحيى بن مَعين، قال: حديثُ مَعْمَر، عن هشام بن عُروةَ مضطرِب، كثيرُ الأوهام.

قال القاضي إسماعيلُ المالكي: بلَغني عن عليِّ بن المَدينيّ أنَّ يحيى القطّان كان يُضَعِّف أشياءَ حدّث بها هشامُ بن عُروةَ في آخرِ عُمُره، لاضطرابِ حفظِه، بعدما أسنَّ، والله أعلم.

وسمعت عليَّ بنَ نَصرٍ(٣) وغيرَه يَذكُرون نحوَ هٰذا، عن يحيى بن سعيد.

---

(١) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة، السفر الثالث ٢/ ٣٠٧ (٣٠٦٢).

(٢) العوام بن أبي العوام: سمع هشام بن عروة، روى عنه أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، قال عنه أبو حاتم الرازي: مجهول. «الجرح والتعديل» (٣/ قسم٢/ ٢٣)، و«ميزان الاعتدال» ٣/ ٣٠٤.

(٣) علي بن نصر الجهضمي الصغير: روى عن سليمان بن حرب وأبي داود الطيالسي، وروى عنه الخمسة والبخاريّ خارج الصحيح، كان حافظًا، صاحب حديث (ت ٢٥٠). «تهذيب» ١/ ٨٥، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٤٠.

أصحاب ابن جُرَيج

قال يحيى بنُ مَعين: قال لي المُعلَّى الرّازي[١]: قد رأيتُ أصحابَ ابن جُرَيج بالبَصرة، ما رأيتُ فيهم أثبتَ من حجَّاج بن محمَّد. قال يحيى: وكنتُ أتعجَّبُ منه، فلمَّا تبيَّنتُ ذٰلك إذا هو كما قال، كان أثبتَهم في ابن جُرَيج.

وقد قوّى أحمدُ روايةَ يحيى بن سعيدٍ عنه، وضعَّف روايةَ أبي عاصمٍ عنه.

قال الأثرم: قال أبو عبد الله: كان يحيى بنُ سعيدٍ يقول: كان ابن جُرَيج يحدِّثهم بما لا يَحفظ. يشيرُ إلى أنه كان يحدِّث* من كتبِ غيرِه، قال: وما كنّا نحنُ نسمعُ من ابن جُرَيج إلّا مِن حِفظِه، قال: فقالَ له إنسان: فلعلَّ ابن جُرَيج حدَّثكم شيئًا حفِظَه مِن كتب الناس؟ ثم قال أبو عبدِ الله: كان ابنُ جُرَيج يحدِّثهم من كتبِ الناس، سماعَ أبي عاصم. وذَكرَ غيرُه، قال: إلّا أيامَ الحجِّ فإنه كان يُخرِجُ «كتابَ المناسِك» فيحدِّثُهم به من كتابه.

ونَقلَ ابنُ أبي مريم عن يحيى بنِ مَعين، قال: عبدُ المجيد بنُ عبد العزيز ابن أبي رَوّاد[٢] ثقة، وكان أعلمَ الناس بحديث ابنِ جُرَيج.

---

(١) معلى بن منصور الرازي، أبو يعلى، يروي عن ابن عيينة وحماد بن زيد ومالك والليث، وروى عنه علي بن المَدينيّ وأبو بكر بن أبي شيبة. وقد ضعفه بعضهم (ت ٢١٢). «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٧٧، «تاريخ بغداد» ١٣/ ١٨٨، «شذرات الذهب» ٢/ ٢٧، «تهذيب» ١٠/ ٢٣٨.

* لوحة ١٠٣/أ.

(٢) عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوّاد: الأزدي، روى عن أبيه وابن جُرَيج ومَعْمَر، وروى عنه الشافعي وأحمد، والزبير بن بكار وغيرهم. كان أعلم الناس بحديث ابن جُرَيج، وكان يعلن بالأرجاء، وما فسد أبوه عبد العزيز إلا بعد أن نشأ ابنه عبد المجيد (ت ٢٠٦). «تهذيب» ٦/ ٣٨١، و«ميزان الاعتدال» ٢/ ٦٤٨.

ونقل عبدُ الله بن أحمد الدَّورقيُّ، عن ابن مَعين، قال: عبدُ الله بن وَهْب ليس بذاكَ في ابن جُرَيج، كان يُستَصغَرُ. يعني أنه سمِعَ منه وهو صغير.

وقال الحسن بنُ محمَّدٍ الصَّبّاح: سُئل يحيى بنُ مَعين عن حجَّاج بن محمَّدٍ وأبي عاصم، أيُّهما أحبُّ إليك في ابن جُرَيج؟ قال: حجّاج.

قال مسلم في «كتاب التمييز»: عبدُ الرزّاق وهشامُ بنُ سُليمان[1] أكبَرُ في ابن جُرَيج من ابن عُيينة.

وعبدُ الله بن فرُّوخ[2]، قال الجُوزجاني: يَروي عن ابن جُرَيجٍ عن عطاءٍ غيرَ حديثٍ لم نَجِدْهُ عند الناس، أحاديثُه مُعضَلَة. ووثَّقه غيرُه، وأثنى عليه ابنُ أبي مريمَ ثناء عظيمًا.

أصحاب عَمرو بن دينار

قال أحمد - في رواية الأثرم -: أعلمُ الناس بعَمرو بن دينارٍ ابنُ عُيينة، ما أعلمُ أحدًا أعلمَ به من ابن عُيينة. قيل له: كان ابنُ عُيينةَ صغيرًا. قال: وإن كان صغيرًا، فقد يكون صغيرًا كيِّسًا.

وقال عبدُ الله بن أحمد: قال أبي: سُفيانُ أثبتُ الناس في عَمرو بن دينارٍ وأحسنُهم حديثًا.

قال عبّاسُ الدُّوريُّ[3]: سألت يحيى بن مَعين عن حديث شعبة، عن عَمرو بن دينار، والثوري عن عَمرو بن دينار، وابن عُيينة عن عَمرو بن دينار.

---

(١) هشام بن سليمان بن عكرمة المخزومي المكي، «تهذيب» ١١/ ٤١.

(٢) عبد الله بن فروخ الخراساني: كان من شيوخ أهل أفريقيا كان ثقة في الحديث ورمي بشيء من القدر حتى تبينت براءته (ت ١٧٦). «تهذيب» ٥/ ٣٥٦، «طبقات أفريقيا»، ص ١٠٧.

(٣) «التاريخ والعِلَل» ليحيى بن معين لوحة ٢٢/ ب، ١٨/ أ، ١٩/ ب.

قال: سُفيان بن عُيينة أعلمُهم بحديث عَمرو بن دينار، وهو أعلمُ بعَمرو بن دينارٍ من حمَّاد بن زيد.

ونَقَلَ عثمانُ الدّارميُّ عن ابن مَعين، أن ابنَ عُيينةَ أعلمُ بعَمرو بن دينار من سُفيانَ الثّوري، وحمَّادِ بنِ زيد، قيل: فشُعبة؟ قال: وأيُّ شيءٍ روى عنه شعبة! إنّما رَوى عنه نحوًا من مئةِ حديث.

وقال ابنُ المَدينيّ: ابن جُرَيج وابنُ عُيينة من أعلم الناس بعَمرو بن دينار.
وقال أيضًا: ابن عُيينة أعلمُ بعمرٍو من حمَّاد بن زيد.

وقال أبو حاتم[1]: ابن عُيينة أعلمُ بحديث عَمرو بنِ دينار من شعبة.
وقيل لابن عُيينةَ في حديثٍ لعَمرو بن دينار، اختَلَفَ فيه ابنُ جُرَيج وهُشَيم[2]، فقال ابن عُيينة: أنا أحفظُ لهٰذا منهما.

وقال الدّارقطنيّ: أرفعُ الرُّواةِ عن عَمرو بن دينار: ابنُ جُرَيج، وابن عُيينةَ، وشعبةُ، وحمَّاد بنُ زيد.

وذَكر مسلمُ في «كتاب التمييز»[3] أنَّ حمَّاد بن سَلَمة يُخطئُ في روايتِه عن عَمرِو بن دينار كثيرًا.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ٢٢٥).

(٢) هشيم بن بشير الواسطي، أبو معاوية يروي عن الزهري وعَمرو بن دينار، وإسماعيل بن أبي خالد، وهو ثقة، إلا أنه يدلس (ت ١٨٣). «تهذيب» ١١/ ٥٩، «تهذيب الأسماء واللغات» ٤/ ١٣٨، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٤٨، ابن سعد (بيروت) ٧/ ٢، «طبقات المفسرين» للداودي ٢/ ٣٥٢.

(٣) «التمييز» للإمام مسلم، لوحة ١٥/أ.

ذِكـرُ أهـلِ البَصـرةِ

أصحابُ الحسن بن أبي الحسن، رضي الله عنه

ذكر ابنُ البَرَّاء في «تاريخه» عن علي بن المَدينيّ: يونسُ أثبتُ في الحسن من ابن عَون، ويزيدُ بن إبراهيم[١] ثَبْتٌ في الحسن، وابنُ سِيرينَ وهشامٌ عن الحسن عامَّتُها تدور على حَوْشَب[٢]، يعني هِشامَ بن حسّان[٣].

ورَوى صالح بنُ أحمدَ عن عليٍّ بن المَدينيّ، سمعتُ عَرعرةَ بنَ البِرِند[٤] قال: قال لي عبَّاد بنُ منصور: ما رأيتُ هشامَ بن حسَّان عندَ الحسن قطّ. قال: وسألتُ جَريرَ بن حازم، فقال: قاعدتُ الحسنَ سبعَ سِنين، ما رأيتُ هشامًا عندَه قط، فقلت: يا أبا النَّضْر، قد حدَّثنا عن الحَسن بأشياء، ورَويناها عنه، فعمَّن تراه أخذها؟ قال: أراه أخذَها عن حَوْشَب.

وقال يعقوبُ بن سُفيان[٥]: قال ابنُ المَدينيّ: أصحابُ الحسن: حفص المِنْقَريّ، ثم قَتادة - وحفصٌ فوقَه، ثم قتادةُ بعدَه - ويونسُ، وزياد الأعلم[٦]،

---

(١) يزيد بن إبراهيم التُّستَري، وثقه النَّسائيّ وأحمد وغيرهما (ت ١٦٣)، «تهذيب» ١١/ ٣١١، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٠٠، و«ميزان الاعتدال» ٤/ ٤١٨، و«طبقات الحفاظ» ٨٦.

(٢) هو حوشب بن مسلم الثقفي، أبو بشر، كان يبيع الطيالسة، «تهذيب الكمال» ٧/ ٤٦٤.

(٣) هشام بن حسان الأسدي البصري: ثقة (ت ١٤٧)، «تهذيب» ١١/ ٣٤.

(٤) عرعرة بن البرند السامي، لقبه «كزمان» ضعفه ابن المَدينيّ والعُقَيلي (ت ١٩٢). «تهذيب» ٧/ ١٧٥، «الميزان» ٣/ ٦٣، وقال: الشامي وهو خطأ، وانظر «تبصير المنتبه» ٢/ ٨٠١.

(٥) كذا في الأصول الخطية «يعقوب بن سفيان»، ويغلب على ظننا أنه تحريف صوابه: «يعقوب بن شيبة»، فقد تكرر مرارًا أن ينقل ابن رجب أقوال يعقوب بن شيبة عن ابن المديني، والله أعلم.

(٦) زياد الأعلم هو ابن حسان بن قرة الباهلي، روى عن أنس والحسن، وعنه ابن عون والحمادان، وهو ثقة، «تهذيب» ٣/ ٣٦٢.

وكان حفصٌ في الحسن مثلَ ابن جُرَيج في عطاء، وبعد هٰؤلاء: أشعثُ بنُ عبد الملك، ويَزيدُ بن إبراهيم، وقُرَّةُ، طبَقَةٌ، وأبو الأشهَب[١]، وجَريرُ بن حازم طبَقَة، وأبو حُرَّة[٢]، وهشام بنُ حسان في الحسنِ طبَقَة، وسلَّام بن مِسْكين[٣] والسَّريّ بن يحيى[٤] طبَقَة[٥]، وأبو هلالٍ[٦] فوق مُبارك، ومباركٌ أحبُّ إليَّ من الرَّبيع، يعني ابن صَبيح.

وقال أحمد: ما في أصحابِ الحسن أثبتَ من يونس، ولا أسندَ عن الحسن من قَتادة.

وقال حَرْب: سُئل أحمد عن أصحاب الحسن، فقال: لا يَعدِلُ أحدٌ يونس. قال: وأيوبُ، وابنُ عون، وهشام، هٰؤلاء أصحابُ محمَّد، يعني ابنَ سِيرين.

---

(١) أبو الأشهب: جعفر بن حيان السعدي العطاردي البصري، يروي عن الحسن البصري، وعنه ابن المبارك والقطان، ويزيد بن هارون، وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم (ت ١٦٥). «تهذيب» ٢/ ٨٨، و«مشاهير علماء الأمصار» ص١٥٩، و«الجرح» (١/ قسم ١/ ٤٧٦).

(٢) أبو حُرَّة، بضم الحاء وتشديد الراء: هو واصل بن عبد الرَّحمٰن، أبو حرة البصري، أخو سعيد بن عبد الرَّحمٰن. قال ابنُ سعد: وكان فيه ضعف، وقد روي عنه الحديث. «طبقات ابن سعد» ٧/ ٢٧٥، «تهذيب الكمال» ٣٠/ ٤٠٦.

(٣) سلام بن مسكين النَّمَري الأزدي، أبو روح، روى عن الحسن وثابت البُناني كان من أعبد أهل زمانه، وهو ثقة (ت ١٠٧). «تهذيب» ٤/ ٢٨٦، و«الجرح» (٢/ قسم١/ ٢٥٨)، «مشاهير علماء الأمصار»، ص ١٥٧.

(٤) السري بن يحيى بن أياس الشيباني، أبو الهيثم، يروي عن الحسن البصري وثابت البناني، وهو ثقة (ت ١٦٧). «تهذيب ٣/ ٤٦٠، و«مشاهير علماء الأمصار»، ص ١٥٩.

(٥) من قوله «وهشام بن حسان» خرم في الأصل، والمثبت من د، ظ.

(٦) أبو هلال الراسبي، محمَّد بن سُليم يروي عن الحسن وابن سيرين وعنه ابن مَهديّ ووكيع، ضعفه البخاريّ والنَّسائيّ. وقال ابن معين: صدوق (ت ١٦٩). «تهذيب» ٩/ ١٩٥، «الميزان» ٣/ ٥٧٤.

وقال عثمانُ بن سعيد الدّارميّ: قلتُ ليحيى بن مَعين: يونسُ بن عُبيد أحبُّ إليك في الحسن أو حُمَيد؟ قال: كلاهما. قال عثمان: يونسُ أكبر بكثير. قلت ليحيى: فحُميد أحبُّ إليك فيه أو حَبيب بن الشَّهيد[1]؟ قال*: كلاهما. قال عثمان: وحَبيبٌ أحبُّ إلينا. قال: قلتُ: سلَّام بن مِسكين؟ قال: ثقة. قلت: سلَّام أحبُّ إليك في الحسن، أو المُبارك؟ قال: سلّام.

أصحاب محمَّد بن سِيرين، رحمه الله تعالى

قال ابن المَدينيّ: أحاديثُ هشام بن حسّان عن محمَّدٍ صحاحٌ. قال: ونسختُ من كتاب: ليس أحدٌ أثبتَ في ابن سِيرينَ من أيوبَ وابنِ عونٍ إذا اتّفقا، وإذا اختَلَفا فأيوبُ أثبتُ، وهشامٌ أثبتُ من خالدٍ الحذّاء في ابن سِيرين، وكلُّهم ثَبْتٌ، وكذلك سلمةُ بن علقَمة، وعاصمٌ الأحول، وليس في القومِ مثلُ أيوبَ وابنِ عَون. وهشامٌ الدَّستُوائي ثَبْتٌ.

وقال ابنُ أبي خَيثمة: سمِعتُ يحيى بن مَعين، يقول: إذا اختَلَفَ ابنُ عَونٍ وأيوبُ في الحديث، فأيوبُ أثبتُ منه.

وقال البَرْدِيجيّ: أحاديثُ هشام، عن محمَّد بن سِيرين، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيّ ﷺ، أكثرُها صِحاح، غيرَ أنَّ هشام بنَ حسّان دونَ أيوبَ ويونسَ.

وابنُ عَونٍ وسَلَمةُ بن علقَمة وعوفٌ، عن محمَّد بن سِيرين، عن أبي هُريرةَ، فيها صِحاحٌ وفيها مُنكَرَة ومَعلولَة. وعوفٌ صدوق.

---

(١) حبيب بن الشهيد الأزدي أبو محمَّد يروي عن عَمرو بن دينار وابن المُنكدِر وأبي إسحق السبيعي، وعنه شعبة والثوري، وهو ثقة (ت ١٤٥). «تهذيب» ٢/ ١٨٥، «مشاهير علماء الأمصار»، ص ١٥٢.

* لوحة ١٠٤/أ.

ويزيدُ بن إبراهيم، عن محمَّد بن سِيرين، عن أبي هُريرةَ صحيحٌ، إذا لم يكن الحديثُ منكرًا أو مضطربًا أو معلولًا، انتهى.

وقد تكلَّم قومٌ في رواية هشام بن حسّان، عن محمَّد بن سِيرين؛ قال ابنُ مَعين: زَعَمَ معاذ بنُ معاذ، قال: كان شعبةُ يتَّقي حديثَ هشام بن حسان، عن عطاءٍ ومحمَّدٍ والحسن.

وقال وُهَيب: سألني سُفيانُ أن أُفيدَه عن هشامِ بن حسّان. قلت: لا أَستَحِلُّه، فأفدته عن أيوب، عن محمَّد، فسأل عنها هشامًا.

قال المَرُّوذيّ: سألتُ أبا عبدِ الله عن هشامِ بن حسّان، فقال: أيوبُ وابن عَونٍ أحبُّ إليّ. وحسَّن أَمرَ هشام، وقال: قد رَوى أحاديثَ رَفَعها أوقَفُوها، وقد كان مذهبُهم أن يُقصِّروا بالحديث ويُوقِفوه.

وقال عثمانُ الدّارميّ: قلتُ ليحيى: هشامٌ أحبُّ إليك في ابن سِيرين، أو يزيدُ بن إبراهيم؟ قال: كلاهما ثَبْتان.

قال عثمان: وسمعتُ أبا الوليدِ الطيالسيَّ يقول: يزيدُ بن إبراهيم أثبتُ عندنا من هِشام بن حسّان.

قال عثمان: وسألتُ يحيى عن يحيى بن عَتيق، قال: ثقة. قلت: هو أحبُّ إليك في ابن سِيرين، أو هشامُ بنُ حسّان؟ قال: ثقةٌ وثقة. قال عثمان: يحيى خير. قلت: هشامُ بن حسّان أحبُّ إليك أو جَرير بن حازم؟ قال: هشامٌ أحبُّ إليَّ. قلت: فيزيدُ بن إبراهيمَ أحبُّ إليك أو جَعفرُ بن حيّان؟ قال: يزيدُ أحبُّ إليَّ. قلت: داودُ أحبُّ إليك أو خالدٌ الحذّاء؟ قال: داودُ أحبُّ إلي.

وقال الدّارقطنيّ: أثبتُ أصحابِ ابن سِيرين: أيوبُ، وابنُ عَون، وسَلَمة ابنُ علقَمة، ويونسُ بن عُبيد.

أصحاب ثابت البُناني

وفيهم كثرةٌ، وهم ثلاثُ طبقات:

الطبقة الأولى: الثّقات[(١)]:

الطبقة الأولى: الثقات

كشُعبة، وحمَّاد بن زيد، وسُليمان بن المُغيرة[(٢)]، وحمَّاد بن سَلَمة، ومَعْمَر.

وأثبتُ هٰؤلاء كلِّهم في ثابتٍ حمَّادُ بنُ سَلَمة. كذا قال أحمدُ في رواية ابن هانئ: ما أحدٌ رَوى عن ثابتٍ أثبتَ من حمَّاد بن سَلَمة.

وقال ابنُ مَعين: حمَّاد بن سَلَمة أثبتُ الناس في ثابتٍ البُناني. وقال أيضًا: حمَّاد بن سَلَمة أعلمُ الناس بثابت، ومَن خالف حمَّاد بنَ سَلَمة في ثابتٍ، فالقولُ قولُ حمَّاد.

وقال ابنُ المَدينيّ: لم يكن في أصحاب ثابتٍ أثبتُ من حمَّاد بن سَلَمة، ثم مِن بعدِه سليمان بن المُغيرة، ثم مِن بعدِه حمَّاد بنُ زيد، وهي صحاحٌ، يعني أحاديثَ هٰؤلاء الثلاثةِ عن ثابت.

وقال أبو حاتم الرّازي[(٣)]: حمَّاد بن سَلَمة في ثابتٍ وعليِّ بنِ زيدٍ أحبُّ إليَّ من همّام، وهو أحفظُ الناس وأعلمُ الناس بحديثِهما، بيَّن خطأَ الناس، يعني أنَّ مَن خالف حمَّادًا في حديث ثابتٍ وعليِّ بنِ زيد قُدِّم قولُ حمَّادٍ عليه، وحُكِم بالخطأ على مُخالفِه.

---

(١) لفظة «الثقات» ليست في د، ظ.

(٢) سليمان بن المغيرة، القيسي، مولاهم، أبو سعيد البصري، روى عن ثابت البناني وابن سيرين وعنه الثوري وشعبة، وهو من الثقات الأثبات، (ت ١٦٥). «تهذيب» ٤/ ٢٢٠، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ١٤٤)، «مشاهير علماء الأمصار»، ص ١٥٧.

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ١٤١).

وحَكى مسلم في كتاب «التمييز»[(١)] إجماعَ أهلِ المعرفة على* أن حمَّاد ابن سَلَمة أثبتُ الناس في ثابت، وحَكى ذٰلك عن يحيى القطّان، وابنِ مَعين، وأحمدَ، وغيرِهم من أهل المعرفة.

وقال الدّارقطنيّ: حمَّاد بنُ سَلَمة أثبتُ الناس في ثابت.

قال ابنُ المَدينيّ[(٢)]: ورَوى حُميدٌ عن ثابتٍ شيئًا، وأما جعفرٌ، يعني ابنَ سُليمان[(٣)]، فأكثَرَ عن ثابت، وكَتبَ مراسيل، وكان فيها أحاديثُ مَناكيرُ عن ثابتٍ عن النّبيّ ﷺ: «لِيسألْ أحدُكم ربَّه حتى يسألَه شِسْعَ نَعلِه والمِلح»[(٤)].

---

(١) «التمييز»، لوحة ١٥/ أ (مطبوع ص ٢١٧-٢١٨).

* لوحة ١٠٥/ أ.

(٢) في «العِلَل» له (١٠٩).

(٣) جعفر بن سليمان الضُّبعي: أبو سليمان البصري، روى عن ثابت البناني وابن جُرَيج وعنه الثوري وابن المبارك. اتهمه بعضهم لتشيعه ووثقه آخرون، (ت ١٧٨). «تهذيب» ٢/ ٩٥.

(٤) هٰذا الحديث أخرجه التِّرمذيّ (٣٦٠٤) (٨)، ويعقوب بن سُفيان في «مشيخته» (٤٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٤٠٣)، وابن حبان (٨٩٤) و(٨٩٥)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٥٤)، وابن عدي في «الكامل» ٦/ ٥٢ وغيرهم من طريق قطن بن نسير، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها، حتى يسأل شسع نعله إذا انقطع». قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث غريب.

وتابع قطن بن نسير على رفعه سيار بن حاتم، فقد أخرجه البزار في «مسنده» (٦٨٧٦) من طريق سيار هٰذا، جعفر بن سليمان، بهٰذا الإسناد مرفوعًا. قال التِّرمذيّ: وروى غير واحد هٰذا الحديث عن جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني، عن النّبيّ ﷺ مرسلًا، ولم يذكروا فيه عن أنس.

أما المرسل فأخرجه (٣٦٠٤) (٩) عن صالح بن عبد الله، وابن عدي في «الكامل» ٦/ ٥٢ من طريق عبيد الله بن عمر القواريري، كلاهما عن جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني: أن رسول الله ﷺ... فذكره مرسلًا. قال التِّرمذيّ: وهٰذا أصح من حديث قطن، عن جعفر ابن سليمان. وقال ابن عدي بإثر رواية القواريري: فقال رجل للقواريري: إن لي شيخًا يحدث به عن جعفر عن ثابت عن أنس، فقال القواريري: باطل. قال ابن عدي: وهٰذا كما قال.

قال عليٌّ: وفي أحاديثَ مَعْمَرٍ عن ثابت أحاديثُ غرائبُ ومُنكَرة. وذَكَرَ عليٌّ أنها تُشبه أحاديثَ أبان بنِ أبي عيّاش.

وقال العُقَيلي: أنكرُهم روايةً عن ثابتٍ مَعْمَر.

وذَكر ابنُ أبي خَيثمةَ عن ابن مَعين، قال: حديثُ مَعْمَرٍ عن ثابتٍ مُضطرِبٌ كثيرُ الأوهام.

الطبقة الثانية: الشيوخ

الطبقة الثانية: الشيوخ:

مثلُ الحَكَم بن عَطيّة[١]. وقد ذَكَرَ أحمدُ الحَكَمَ ابنَ عطيّةَ، فقال: هؤلاء الشُّيوخ يُخطِئون على ثابت، وذَكَرَ للحَكَم بنِ عَطيّة عن ثابتٍ عن أنسٍ أحاديثَ مناكير.

وقال: سُهيل بنُ أَبي حَزْم[٢] يَروي عن ثابتٍ منكَرات.

وقال في عُمارةَ بن زاذان[٣]: يَروي عن ثابتٍ أحاديثَ مناكير. ثم قال: هؤلاء الشُّيوخ رَووا عن ثابت، وكان ثابتٌ جُلُّ حديثِه عن أنس، فحَمَلوا حديثَه عن أنس.

قال: ويوسفُ بنُ عَبدةَ[٤] يَروي عن حُميدٍ وثابتٍ أحاديثَ مناكيرَ بالتوهُّم، ليس هي عندي من حديثِ حُميدٍ، ولا ثابت، انتهى.

---

(١) الحكم بن عطية العيشي: ضعفه سليمان بن حرب وغيره. «تهذيب» ٢/ ٤٣٥، «الميزان» ١/ ٥٧٧، «التاريخ الكبير» ٢/ ٢٤٤، «الضعفاء الصغير»، ص ٣١.

(٢) سهيل بن أبي حزم: قال النَّسائيّ: ليس بالقوي، وقال البخاريّ: لا يتابع في حديثه، (ت ١٧٥). «تهذيب» ٤/ ٢٦١، «التاريخ الكبير» ٤/ ١٠٦، و«الميزان» ٢/ ٢٤٤.

(٣) عمارة بن زاذان الصيدلاني، أبو سلمة البصري، روى عن مكحول وثابت والحسن البصري، وثقه مسلم. وقال البخاريّ: ربما يضطرب. «تهذيب» ٧/ ٤١٦.

(٤) يوسف بن عبدة بن ثابت الأزدي العتكي: ضعفه أبو حاتم والعُقَيلي. «تهذيب» ١١/ ٤١٧.

ومنهم حمَّادُ بنُ يحيى الأبحُّ[(١)]، له أوهامٌ عن ثابت، منها: حديثُه عن أنسٍ مرفوعًا، حديث: «مَثَلُ أُمتي مَثَلُ المَطر»[(٢)]، والصواب: عن ثابتٍ عن الحسن مرسلًا، كذا رواه حمَّاد بنُ سَلَمة عن ثابت، وتقدّم هٰذا الحديثُ في كتاب الأمثال.

الطبقة الثالثة: الضُّعفاء والمتروكون، وفيهم كَثرة.

الطبقة الثالثة: الضعفاء والمتروكون

كيوسفَ بنِ عَطيّة الصَّفّار[(٣)]، قال ابنُ هانئ: قال أحمد: كان حمَّادٌ ثبتًا في حديث ثابتٍ البُناني، وبعدَه سُليمان بنُ المغيرة، وكان ثابتٌ يُحيلُون عليه في حديثِ أنس، وكلُّ شيءٍ لثابتٍ رُوي عنه، يقولون: ثابتٌ عن أنس.

وقال أحمدُ - في روايةِ أبي طالب -: «أهلُ المدينة إذا كان الحديث غلَطًا، يقولون: ابنُ المُنكدِر[(٤)] عن جابر. وأهلُ البَصرة يقولون: ثابتٌ عن أنس،

---

(١) حماد بن يحيى الأبح: أبو بكر السُّلَمي البصري، يروي عن ثابت والزهري، وعنه الثوري وأبو داود الطيالسي، ضعفه بعضهم، وقال أبو حاتم: لا بأس به. «تهذيب» ٣/ ٢٢، و«الميزان» ١/ ٦٠١.

(٢) حديث «مثل أمتي مثل المطر، لا يدرى أوله خير أم آخره». أخرجه التِّرمذيّ في كتاب «الأمثال» ٥/ ١٥٢، وقال: حدَّثنا قتيبة، حدَّثنا حماد بن يحيى الأبح، عن ثابت البناني، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ (ثم ساقه). قال: وفي الباب عن عمار وعبد الله بن عَمرو، وابن عمر، وهٰذا حديث حسن غريب من هٰذا الوجه. قال: وروي عن عبد الرَّحمٰن ابن مَهديّ أنه كان يثبت حماد بن يحيى الأبح وكان يقول: هو من شيوخنا.

(٣) يوسف بن عطية الصفار: مجمع على ضعفه وقال البخاريّ: منكر الحديث. «الميزان» ٤/ ٤٦٩، «التاريخ الكبير» ٨/ ٣٨٧.

(٤) ابن المُنكدِر: هو محمَّد بن المُنكدِر بن عبد الله بن الهُدير، أحد الأئمة الأعلام روى عن أبي هُريرةَ وعائشة وأنس وجابر وروى عنه عَمرو بن دينار، والزهري، وابن جُرَيج وغيرهم. كان من معادن الصدق ويجتمع إليه الصالحون، مدني تابعي، ثقة، (ت ١٣١). «تهذيب» ٩/ ٤٧٣، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٢٧، «مشاهير علماء الأمصار»، ص ٦٥.

يُحيلُون عليهما»، ومرادُ أحمدَ بهٰذا كَثرةُ مَن يَروي عن ابن المُنكدِر من ضُعفاء أهل المدينة، وكثرةُ من يَروي عن ثابتٍ من ضُعفاء أهل البصرة، وسيِّئي الحِفظ والمَجهولينَ منهم، فإنه كثُرت الرِّوايةُ عن ثابتٍ من هٰذا الضَّرب، فوقعَت المنكَراتُ في حديثه، وإنّما أُتي من جهةِ مَن رَوى عنه مِن هٰؤلاء. ذَكر هٰذا المعنى ابنُ عَديٍّ وغيرُه. ولمّا اشتُهرت روايةُ ابن المُنكدِر عن جابر، وروايةُ ثابتٍ عن أنس، صار كلُّ ضعيفٍ وسيِّئ الحِفظ إذا رَوى حديثًا عن ابن المُنكدِر يجعلُه عن جابرٍ عن النّبيِّ ﷺ، وإن رواه عن ثابتٍ جعلَه عن أنسٍ عن النّبيِّ ﷺ. هٰذا معنى كلام الإمام أحمد، والله أعلم.

أصحابُ قَتادةَ بنِ دِعامةَ السَّدُوسيِّ(١)

قال إبراهيمُ بن الجُنَيد، عن يحيى بن مَعين: سعيدُ بن أبي عَروبةَ أثبتُ الناس في قَتادة.

وقال ابنُ أبي خَيثمة: سمعتُ يحيى بنَ مَعين يقول: أثبتُ الناس في قتادة: ابنُ أبي عَروبة. وسمعتُه يقول: همّام في قتادةَ أحبُّ إليَّ من أبي عَوانة.

وسُئل يحيى بنُ مَعين عن أبانَ(٢) وهمّام، أيُّهما أحبُّ إليك؟ فقال: كان يحيى القطّان يَروي عن أبان، وكان أحبَّ إليه، وأمّا همّام فهو أحبُّ إليّ.

وقال أحمد - في رواية الأثرم -: إذا خالف أبو عَوانةَ وأبانُ العطّار سعيدًا، أعجَبني ذٰلك، يعني حديثهما، قال: لأنه يكون ممَّا قد حفِظاه.

---

(١) قتادة بن دعامة السدوسي البصري الأكمه: روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وعنه أيوب السختياني والليث بن سعد، وهو من الأعلام الثقات، (ت ١١٧). «تهذيب التهذيب» ٨/ ٣٥١، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٢٢، «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٥٧.

(٢) أبان: هو ابن يزيد العطار.

قال أحمد: قال عفّان: قال أبو عَوانة: كان قتادةُ يقول لي: لا تَكتُب عنّي شيئًا، فسمعتُ منه، وحفِظتُ، ثم نَسيتُ بعدُ، فجلستُ إلى سعيدٍ، فجَعل يُحدِّث عن قتادةَ بما أَعرفُ. أو نحو هٰذا.

وقال إسحاق بنُ هانئ: سألتُ أبا عبد الله، قلت: أيُّما أحبُّ إليك في حديثِ قَتادة؟ سعيدُ بنُ أبي عَروبة، أو همّام[1]، أو شُعبة[2]، أو الدَّسْتُوائيّ؟ فسَمعتُه يقول: قال عبد الرَّحمٰن بنُ مَهديّ: سعيدٌ عندي في الصِّدق مثلُ قَتادةَ، وشعبةُ ثَبْتٌ، ثم همّام. قلت: والدَّستُوائي؟ قال: والدَّستُوائيُّ أيضًا.

وقال عثمان بنُ سعيد: قلتُ ليحيى بن مَعين: شُعبةُ أحبُّ إليك في قَتادةَ أو هشام؟ قال: كلاهما. قال عثمانُ بن سعيد: هشامٌ في قَتادةَ أكبر مِن شُعبة.

وقال البَرْدِيجيّ*: شُعبةُ وهشامٌ الدَّسْتُوائيّ وسعيدُ بن أَبي عَرُوبةَ، عن قَتادةَ عن أنسٍ صحيح، فإذا ورَدَ عليكَ حديثٌ لسعيدِ بن أَبي عَرُوبةَ، عن قَتادةَ، عن أنسٍ مرفوعًا، وخالفَه هشامٌ وشعبةُ، حُكِم لشُعبةَ وهشامٍ على سعيد، وإذا رَوى حمَّاد بنُ سَلَمة وهمّامٌ وأبانُ ونحوُهم من الشيوخ عن قَتادةَ عن أنسٍ عن النّبيِّ ﷺ، وخالفَ سعيدٌ أو هشامٌ أو شُعبة، فإنَّ القولَ قولُ هشامٍ، وسعيدٍ، وشُعبةَ، على الانفراد، فإذا اتَّفق هٰؤلاءِ الأوَّلون، وهم: همّامٌ وأبانُ وحمَّادٌ على حديثٍ مرفوع، وخالفَهم شعبةُ وهشامٌ وسعيد، أو شُعبةُ وحدَه، أو هشامٌ وحدَه، أو سعيدٌ وحدَه، تُوقِّف عن الحديث، لأنّ هٰؤلاءِ الثلاثة: شعبةُ، وسعيدٌ، وهشامٌ[3]، أثبتُ مِن همّامٍ وأبانٍ وحمَّاد.

---

(١) تحرفت في د إلى: «هشام».

(٢) «أو شعبة» سقطت من د.

* لوحة ١٠٦/أ.

(٣) خرم في د، ظ.

قلت: مُرادُه: أنّ الحُفّاظ من أصحابِ قَتادةَ ثلاثةٌ: شعبةُ، وسعيدٌ، وهشام، والشُّيوخَ من أصحابه مثلُ حمَّاد بن سَلَمة، وهمّامٍ، وأبانَ، ونحوِهم، فأمّا الحُفّاظُ الثلاثة، فإذا رَوى سعيدٌ حديثًا عن قَتادةَ وخالفَه فيه شعبةُ وهِشام، فالقول قولُهما، وسيأتي فيما بعدُ قولُه: إنَّ القولَ قولُ رجُلين من الثلاثة، من غيرِ تعيين، وقولُه أيضًا: إنّه إذا رَوى هشامٌ وسعيدُ بن أَبي عَرُوبةَ شيئًا، وخالفهما شعبةُ، فالقولُ قولهما، وأمّا إذا اختَلفَ الثلاثةُ فسيأتي قولُه: إنه يُتوقَّف عن الحديث، وإن خالفَ هشامٌ شعبةَ فقد حَكى فيما بعدُ فيه قولَين: أحدُهما: القولُ قولُ شعبة، والثاني: التوقف.

وأما الشُّيوخ فإذا رَوى أحدُهم حديثًا، وخالفَه واحدٌ من الحُفّاظ الثلاثة، فالقولُ قولُ ذلك الحافظ، فإذا اتّفق الشيوخُ الثلاثةُ على حديثٍ، وخالفَهم الحُفّاظ الثلاثةُ أو أحدُهم، تُوقِّفَ عن الحديث، ففَرْقٌ بين أن يَنفرِدَ شيخٌ بحديثٍ يخالفُه فيه حافظٌ، فإنّه حَكَم بأنَّ القولَ قولُ الحافظ، وبين أن يَجتمِعَ الشُّيوخُ على حديثٍ ويخالِفُهم الحُفّاظُ أو بعضُهم، فقال: يُتوقف فيه.

وهٰذا بخلافِ قولِ أحمد: إنّه إذا اختَلف سعيدُ بن أَبي عَرُوبةَ مع أبي عَوانةَ وأبان، أنّه يُعجبُه قولُ الشيخين، كما سَبَق عنه.

وقال البَرْدِيجيّ أيضًا: «أصحُّ الناس روايةً عن قَتادةَ شُعبةُ؛ كان يُوقفُ قَتادةَ على الحديث». قلت: كأنه يعني بذٰلك اتصالَ حديث قَتادة، لأن شعبةَ كان لا يَكتبُ عن قَتادةَ إلّا ما يقول فيه: «حدَّثنا»، ويَسألُه عن سماعِه.

فأمّا حِفظُ حديثِه، فقد تقدّم عن أحمدَ وغيرِه أنّ سعيدَ بن أَبي عَرُوبةَ أحفظُ له، ولكنْ ظاهرُ كلام البَرْدِيجيّ خلافُ هٰذا، وأنّ شعبةَ أثبتُ في قَتادة، وسيأتي مِن كلامِه ما يُبيِّنه.

ثم قال البَرْدِيجيّ: فإذا أردتَ أن تَعلمَ صحيحَ حديثِ قَتادةَ فانظر إلى روايةِ شُعبةَ، وسعيدِ بن أَبي عَرُوبةَ، وهشامٍ الدَّسْتُوائيّ، فإذا اتَّفقوا فهو صحيح، وإذا خالفَ هشامٌ شُعبةَ فالقولُ قولُ شعبة، وقال بعضُهم: يُتوقَّف عنه. وإذا اتّفقَ هشامٌ وسعيد بنُ أَبي عَرُوبةَ من روايةِ أهلِ التّثبُّت عنهما، وخالفَهما شعبةُ، كان القولُ قولَ هشامٍ وسعيد[1]، غيرَ أنَّ شعبةَ مِن أثبت الناس في قَتادة، ولا يُلتفَتُ إلى روايةِ الفرد عن شُعبة[2] ممَّن ليس له حِفظٌ ولا تقدُّم في الحديثِ من أهل الإتقان.

وقال البَرْدِيجيّ أيضًا: أحاديث[3] شعبةَ عن قَتادةَ عن أنسٍ عن النّبيِّ ﷺ، كلُّها صحاح، وكذٰلك سعيدُ بن أَبي عَرُوبةَ وهشامٌ الدَّسْتُوائيّ، إذا اتفق هٰؤلاء الثلاثةُ على الحديث فهو صحيح، وإذا اختَلفوا في حديثٍ واحد، فإنّ القولَ فيه قولُ رجُلَين من الثلاثة، فإذا اختلفَ الثلاثةُ تُوقِّف عن الحديث، وإذا انفردَ واحدٌ من الثلاثة في حديثٍ نُظِر فيه: فإن كان لا يُعرَف متنُ الحديث إلّا من طريق الذي رواهُ كان منكَرًا.

وأما أحاديثُ قَتادةَ التي يَرويها الشيوخ، مثلُ حمَّاد بنِ سَلَمة وهمّامٍ وأبانَ والأوزاعيِّ، فيُنظر في الحديث؛ فإن كان الحديثُ يُحفَظ من غيرِ طريقهم عن النّبيِّ ﷺ، وعن أنسِ بن مالكٍ من وجهٍ* آخرَ، لم يُدفَع، وإن كان لا يُعرَفُ عن أحدٍ عن النّبيِّ ﷺ، ولا من طريقٍ عن أنسٍ إلّا من روايةِ هٰذا الذي ذكرتُ لكَ، كان منكَرًا. انتهى.

---

(١) خرم في د، وبياض في ظ.

(٢) خرم في د، وبياض في ظ.

(٣) خرم في د، وبياض في ظ.

* لوحة ١٠٧/أ.

وقد سَبقَ ذِكرُ ذٰلك في الكلامِ على المُنكَر، وما فيه من اختلافِ الحُفّاظ في ذٰلك.

وقال ابنُ مَعين: قال شعبة: هشامٌ الدَّسْتُوائيُّ أعلم بقَتادةَ وأكثرُ مجالَسةً له منِّي.

قال أحمدُ - في رواية حَرْب -: أصحابُ قَتادةَ: شعبةُ وسعيدٌ وهشام، إلّا أنّ شعبةَ لم يبلغ عِلمَ هٰؤلاء، كان سعيدٌ يكتبُ كلَّ شيء.

قال أحمد: وقال عفّانُ، وذَكر حديثًا، فقال: أصابَ همّامٌ وأخطأ هشامٌ وسعيد.

وذَكر مسلمٌ في «كتاب التّمييز» أنّ حمّاد بنَ سَلَمة عندَهم يُخطئُ في حديث قَتادةَ كثيرًا.

وقال الدّارقطنيُّ في «العِلَل»: مَعْمَر سيِّئُ الحِفظِ لحديثِ قَتادةَ والأعمَش.

وقال ابنُ أبي خَيثمَة: سمعتُ يحيى بنَ مَعين[١] يقول[٢]: قال مَعْمَر: جلستُ إلى قَتادةَ وأنا صغير، فلم أَحفَظ عنه الأسانيد[٣].

ونَقلَ الأثرمُ عن أحمد، قال: عَمرو بنُ الحارث رَوى عن قَتادةَ مَناكير، وقال[٤] في جَريرِ بن حازم: كان يحدِّث بالتّوهُّم أشياءَ عن قَتادةَ، يُسنِدُها بَواطيل[٥]، وكذٰلك ضعَّف يحيى وغيرُه حديثَ جريرٍ عن قَتادةَ خاصّة.

---

(١) خرم في د، وبياض في ظ.

(٢) لفظة «يقول» زيادة من ظ.

(٣) لفظة «الأسانيد» ليست في د، ظ.

(٤) خرم في د، وبياض في ظ.

(٥) خرم في د، وبياض في ظ.

وسُليمانُ التّيميُّ، قال الأثرمُ: حديثُه عن قَتادةَ مُضطِرب[١].

وفي «تاريخ الغَلَّابي»: «يَزيدُ بن إبراهيمَ عن قَتادةَ ليس بذاك». والظاهرُ أنّه حكاهُ عن ابن مَعين.

أصحاب أيوبَ السَّختِياني

قال الإمامُ أحمد: ما عندي أعلمُ بحديث أيوبَ من حمَّاد بن زيد، وقد أخطأَ في غير شيء[٢].

وقال ابنُ مَعين: ليس أحدٌ أثبتَ في أيوبَ من حمَّاد بنِ زيد.

وقال سُليمان بنُ حَرْب[٣]: وحمَّاد بنُ زيد في أيوبَ أكبَرُ من كلِّ مَن رَوى عن أيوب.

وقال ابنُ مَعين: إذا اختَلف إسماعيلُ ابن عُلَيّة، وحمَّاد بنُ زيدٍ في أيوب، كان القولُ قولَ حمَّاد. قيل ليَحيى: فإن خالفَه سُفيانُ الثَّوريّ؟ قال: فالقولُ قولُ حمَّاد بنِ زيدٍ في أيوب. قال يحيى: ومَن خالفَه مِن الناسِ جميعًا في أيوبَ فالقولُ قولُه.

وهٰذا القولُ اختيارُ ابنُ عَديٍّ وغيرِه.

وقال النَّسائيّ: أثبتُ أصحابِ أيوب: حمَّاد بنُ زيد، وبعدَه عبدُ الوارث وابنُ عُلَيّة.

---

(١) هذه العبارة ليست في د، ظ.

(٢) زيادة من د، ظ.

(٣) سليمان بن حرب: الواشحي، أبو أيوب البصري، سكن مكة، وكان قاضيها روى عنه البخاريّ، وأبو داود، ثقة، مأمون، (ت ٢٢٤). «تهذيب» ٤/ ١٧٨، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٩٣، «شذرات الذهب» ٢/ ٥٤.

ورَجَّحت طائفةٌ ابن عُلَيّة على حمَّاد؛ قال البَرْدِيجيّ: ابنُ عُلَيّة أثبتُ مَن رَوى عن أيوب، وقال بعضُهم: حمَّاد بن زيد. قال: ولم يَختلِفا إلّا في حديثٍ أوقفَه ابنُ عُلَيّة، ورفعَه حمَّاد، وهو حديثُ أيوبَ، عن ابن سِيرينَ، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيِّ ﷺ: «ليس أحدٌ منكُم يُنْجيهِ عملُه»، قالوا: ولا أنتَ؟ قال: «ولا أنا، إلّا أن يَتغمَّدَني اللهُ برحمةٍ منه وفَضْل»[1]. انتهى، وليس وقفُ هٰذا[2] ممّا يضُرُّ، فإنَّ ابنَ سِيرينَ كان يَقفُ الأحاديثَ كثيرًا، ولا يَرفعُها، والناسُ كلُّهم يُخالفونَه ويَرفعونها.

قلت: وقد اختلَفا أيضًا في أحاديثَ أُخَر، منها: حديثُ أيوبَ عن نافع عن ابن عمر: أن عُمر قبَّلَ الحَجَر. كذا رواه حمَّاد بنُ زيدٍ عن أيوب، ورواهُ ابنُ عُلَيّة عن أيوبَ، قال: نُبِّئت أنَّ عُمرَ قبَّلَ الحَجَر[3].

وذَكرَ شُعيب بنُ حَرْب حمَّاد بنَ زيد وابنَ عُلَيّة، فقدّم ابنَ عُلَيّة، وقال[4]: هو أثبتُهم في الحديث.

---

(١) أما رواية حماد بن زيد عن أيوب المرفوعة، فقد أخرجها مسلم ٤/ ٢١٦٩ (٢٨١٦).
وأما رواية إسماعيل ابن علية الموقوفة فلم نقف عليها فيما بين أيدينا من مصادر.

(٢) زاد هنا في ظ لفظة: «الحديث»، وما هو مثبت كما في الأصل واضح المعنى دون الحاجة لها.

(٣) أما رواية حماد بن زيد فأخرجها مسلم مسلم (١٢٧٠) (٢٤٩) من طريقه، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أن عمر، قبل الحجر، وقال: إني لأقبلك وإني لأعلم أنك حجر، ولكني رأيت رسول الله ﷺ وسلم يقبلك.
وأما رواية إسماعيل ابن علية فأخرجها الإمام أحمد في «العِلَل» رواية ابنه عبد الله (١٢٤٧) قال: حدَّثنا إسماعيل، عن أيوب، قال: نُبِّئت أن عمر قبَّل الحجر.
قال الدارقطني في «العِلَل» ٢/ ١٣ (٨٦): وقول حماد بن زيد أحب إليَّ.

(٤) خرم في د، وبياض في ظ.

وقال غُنْدَر[١]: نشأتُ في الحديثِ يوم نشأتُ، وليس[٢] أحدٌ يُقدَّم في الحديث على إسماعيلَ ابن عُلَيَّة.

وقال عيسى بنُ يونس: إسماعيلُ[٣] أثبتُ عندنا من حمَّادٍ وحمَّادٍ[٤] وأبي عَوانة، وسَمَّى قومًا.

خرَّج ذٰلك كلَّه يعقوبُ بن شَيبة، وقال: أخبَرَني الهيثمُ بن خالد، قال: اجتَمعَ حُفّاظ أهلِ البصرة، فقالَ أهلُ الكوفة لأهلِ البَصرة: نَحُّوا عنّا إسماعيلَ، وهاتُوا مَن شِئتُم.

وقال عبدُ الله بنُ أحمد بن حنبل: قال أَبي: كان حمَّاد بنُ زيدٍ لا يَعبأُ إذا خالفَه الثَّقفيُّ ووُهَيب، وكان يَهابُ* - أو يَتهيَّبُ - إسماعيلَ ابن عُلَيّة إذا خالفَه.

وقال يزيدُ بن الهَيثم: سمعتُ يحيى بنَ مَعين سُئل عن أحاديثِ أيوب، اختلافِ ابنِ عُلَيّة وحمَّادِ بنِ زيد؟ فقال: إنّ أيوبَ كان يَحفظُ، ورُبّما نَسِي الشيء. انتهى، فنَسَبَ الاختلافَ إلى أيوب.

---

(١) غُنْدَر هو محمَّد بن جعفر الهذلي، البصري الحافظ، روى عن شعبة، والسُّفيانين، وابن جُرَيج، وعنه أحمد، وابن المَدينيّ، وإسحاق. وهو من الأعلام الثقات (ت ١٩٣). «تهذيب» ٩/ ٩٦، «تذكرة» ١/ ٣٠٠، «شذرات الذهب» ١/ ٣٣٣، «الجرح والتعديل» (٣/ قسم٢/ ٢٢١).

(٢) خرم في د، وبياض في ظ موضع «يوم نشأت».

(٣) خرم في د، وبياض في ظ.

(٤) هما: حماد بن زيد وحماد بن سلمة، والنص في «تهذيب التهذيب» ١/ ٢٧٧، وفيه: «ابن علية أثبت من الحمادين».

* لوحة ١٠٨/أ.

وقال أحمدُ - في رواية المَيمُوني -: «عبدُ الوارث قد غلِطَ في غير شيءٍ؛ رَوى عن أيوبَ أحاديثَ لم يَروِها أحدٌ من أصحابه». وهو عندَه، مع هٰذا، ثَبْتٌ ضابِط.

وقال الأثرمُ، عن أحمد: جَريرُ بن حازمٍ يَروي عن أيوبَ عجائب.

وذَكر القَواريريُّ عن يحيى بنِ سعيد، أنّه كان يُثبتُ عبدَ الوارث، وإذا خالفَه أحدٌ من أصحابه، يقول: ما قالَ عبد الوارث؟ انتهى.

ولم يَكتب عبدُ الوارث ولا ابنُ عُلَيّة حديثَ أيوبَ حتى مات أيوب، وأما حمَّاد بنُ زيد، فكان ضريرًا، وكان يَحفظ، ولم يَكن عندَه كتابٌ لأيوب بالكُلِّيّة.

ونَقلَ عثمانُ الدّارميُّ عن ابن مَعين، قال: عبدُ الوارث مثلُ حمَّاد. قال: وهو أحبُّ إليَّ في أيوبَ من الثَّقَفي وابنِ عُيينة.

أصحاب شُعبة

قال أحمدُ - في رواية ابن هانئ -: ما في أصحاب شُعبةَ[1] أقلُّ خطأً من محمَّد بن جَعفر، ولا يقاسُ بيَحيى بن سعيدٍ في العِلم أحد[2].

وقال صالح بنُ أحمد: حدَّثنا علي بن المَدينيّ، قال: ذَكرتُ ليَحيى أصحابَ شُعبة، فقال: أنا لا أُسمِّي لك أحدًا، كان عامَّتُهم يُمْليها عليهم رجلٌ، إلّا خالدًا ومعاذًا[3]، فإنّا كنّا إذا قُمنا من عندِ شُعبة جلَسَ خالدٌ ناحيةً،

(١) خرم في د، بياض في ظ.

(٢) من قوله «أقل خطأ من» إلى هنا، سقطت من ظ.

(٣) خرم في د، بياض في ظ. وخالد: هو ابن الحارث، ومعاذ: هو ابن معاذ العنبري.

ومعاذٌ ناحيةً، فكَتَبَ كلُّ واحدٍ منهما بحِفظِه، وأما أنا فكنتُ لا أكتبُ حتى أَجيءَ إلى البيت[١].

قال ابنُ أَبي حاتم[٢]: حدَّثنا أحمدُ بن منصورٍ المَرْوزيّ[٣]: سمعتُ سَلَمة ابن سُليمان[٤] يقول: قال عبدُ الله بنُ المُبارَك: إذا اختَلفَ الناسُ في حديثِ شُعبةَ، فكتابُ غُندَرٍ حَكَمٌ فيما بينَهم.

وذَكر ابنُ خِرَاش، عن الفَلّاس، قال: كان يحيى، وعبدُ الرَّحمٰن، ومعاذٌ، وخالدٌ، وأصحابنا، إذا اختَلَفوا في حديثٍ عن شُعبة، رَجَعوا إلى كتاب غُنْدَرٍ فحَكَم عليهم.

وقال العِجْليُّ: غُنْدَرٌ مِن أَثبت الناسِ في حديثِ شُعبة.

وقال يزيدُ بن الهَيثم عن يحيى بنِ مَعين: لم أرَ في أصحابِ شعبةَ أحسنَ حديثًا من أبي الوليد. قيلَ له: مَن كان أحبَّ إليك، أبو داود[٥] أو بَهْز[٦]؟ قال: أبو داودَ ثقة، وكان بَهْزٌ أتقنَ منه في كلِّ شيء.

وقال عثمانُ بن سعيد: سألتُ يحيى بنَ مَعين عن أصحابِ شُعبة، قلت: يحيى القطَّان أحبُّ إليكَ في شُعبة، أو يزيدُ بن زُرَيع؟ قال: ثِقَتان. قلت:

---

(١) خرم في د، بياض في ظ.

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ قسم٢/ ٢٢١). وسقط قوله «حدَّثنا» من ظ، د.

(٣) أحمد بن منصور المروزي الملقب بـ(زاج) روى عن النضر بن شميل وأبي عامر العقدي، وقال عنه أبو حاتم صدوق (ت ٢٥٨). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٠٢، «تهذيب» ١/ ٨٢.

(٤) سلمة بن سليمان المروزي يروي عن ابن المبارك وهو من ثقات أصحابه (ت ٢٠٣)، «تهذيب» ٤/ ١٤٥.

(٥) أبو الوليد، وأبو داود: هما الطيالسيان، وقد سبقت ترجمتاهما ٤٣٦، ٤٧٠.

(٦) بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري. قال عنه الإمام أحمد: إليه المنتهى في التثبت، وهو ثقة، مات بعد المئتين. «تهذيب» ١/ ٤٩٧، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٤١.

فغُنْدَرٌ أحبُّ إليك أو محمَّد بنُ أبي عَدِيّ[١]؟ قال: ثقتان. قلت: فأبو داودَ أحبُّ إليك أو حَرَميّ[٢]؟ قال: أبو داود أحبُّ إليّ. قلت: فأبو داودَ أحبُّ إليك فيه أو ابنُ مَهديّ؟ قال: أبو داودَ أعلمُ به. قال عثمان: عبدُ الرَّحمٰن بن مَهديٍّ أحبُّ إلينا في كلِّ شيء، وأبو داودَ أكثرُ روايةً عن شعبة.

قال: وسألتُ يحيى عن أبي عامرٍ العَقَديّ[٣]، قال: ثقة. قلت: فشَبَابَة[٤]؟ قال: ثقة. قلت: فمُعاذٌ أثبتُ في شُعبةَ أو غُندَر؟ قال: ثقةٌ وثقة.

وقال أبو مسعودُ بن الفُرات[٥]: ما رأيتُ أحدًا أكبَرَ في شُعبةَ من أبي داود.

وقال أحمد: مِسْكينُ بنُ بُكَير[٦] يُخطئُ عن شُعبة.

وقال ابنُ عَديٍّ: أصحابُ شُعبة: معاذُ بنُ معاذ[٧]، وخالد بنُ الحارث، ويحيى القطّان، وغُندَر، وأبو داودَ خامسُهم.

---

(١) محمَّد بن أبي عدي: وهو محمَّد بن إبراهيم، وثقه أبو حاتم والنَّسائيّ (ت ١٩٤). «تهذيب» ٩/ ١٢، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٢٤، «شذرات الذهب» ١/ ٣٤١.

(٢) حرمي بن عمارة بن أبي حفصة، أبو روح البصري، يروي عن شعبة وعنه علي بن المَدينيّ وبندار (ت ٢٠١) وهو صدوق. «تهذيب» ٢/ ٢٣٢.

(٣) أبو عامر العقدي: عبد الملك بن عَمرو القيسي من الثقات الأثبات (ت ٢٠٥). «تهذيب» ٦/ ٤٠٩، شذرات الذهب ٢/ ١٤، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٤٧.

(٤) شبابة بن سوار الفزاري، أبو عمرو المدائني، صدوق (ت ٢٥٥). «تهذيب» ٤/ ٣٠٠، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٦١.

(٥) أبو مسعود بن الفرات: أحمد بن الفرات بن خالد الضبي، الرازي، من الأعلام الثقات الحفاظ، كتب عن ألف وسبع مئة وخمسين رجلًا (ت ٢٥٨). «تهذيب» ١/ ٦٦، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٤٤، «النجوم الزاهرة» ٣/ ٢٩، «الجرح والتعديل» (١/ قسم١/ ٦٧).

(٦) مسكين بن بكير الحراني، يروي عن الأوزاعي ومالك وشعبة، لا بأس به، ولكنه يخطئ في حديثه (ت ١٩٨). «تهذيب» ١٠/ ١٢٠.

(٧) معاذ بن معاذ بن نصر، الإمام الحافظ، يروي عن حميد الطويل وشعبة، وهو ثقة (ت ١٩٦). «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٢٤، «تهذيب» ١٠/ ١٩٤.

ونَقَلَ ابنُ البَرّاء عن ابن المَدينيّ، قال: عبدُ الصَّمد[١] في شعبةَ ثَبْت.

أصحاب مَعْمَر بن راشِد

قال أحمدُ - في رواية إبراهيم الحَرْبي -: إذا اختَلف أصحابُ مَعْمَر في شيء، فالقولُ قولُ ابنِ المُبارَك.

وقال ابن عَسْكر: سمعتُ أحمد بنَ حنبل يقول[٢]: إذا اختَلَف أصحابُ مَعْمَر فالحديثُ لعبدِ الرزاق.

قال يعقوبُ بن شَيبة[٣]: عبدُ الرزاق متثبِّت[٤] في مَعْمَر، جيِّدُ الإتقان.

وسنذكُر فيما بعدُ، إن شاءَ الله* أنَّ مَن سمِعَ[٥] باليمَن منه فهو أصحُّ ممَّن سمِعَ منه بالبصرة.

وقال ابن مَعين: أبو سُفيانَ المَعْمَريُّ محمَّد بن حُميد[٦]، صاحب مَعْمَر، ثقة، وعبدُ الرزّاق أحبُّ إليَّ منه.

قال الدّارقطنيّ: أثبتُ أصحاب مَعْمَرٍ هشامُ بنُ يوسف[٧]، وابنُ المُبارَك.

---

(١) عبد الصمد بن عبد الوارث، الحافظ، البصري، يروي عن أبيه وهشام الدستوائي (ت ٢٠٧). «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٤٤، «تهذيب» ٦/ ٣٢٧.

(٢) خرم في د، بياض في ظ.

(٣) خرم في د، بياض في ظ.

(٤) في د، ظ: «ثبت».

* لوحة ١٠٩/أ.

(٥) خرم في د، بياض في ظ.

(٦) محمَّد بن حميد، أبو سُفيان المَعْمَري: قيل له المَعْمَري لأنه رحل إلى مَعْمَر، ثقة (ت ١٨٢) «تهذيب» ٩/ ١٣١، و«الخلاصة»، ص ٣٣٣.

(٧) هشام بن يوسف: قاضي صنعاء، ثقة، (ت ١٩٧). وترجمته في «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٤٦، «الخلاصة»، ص ٣٥٢، «تهذيب» ١١/ ٥٧، «منتخب الإرشاد ٢٥/ ب.

أصحاب حمَّاد بن سلمة

قال عبد الله بنُ أحمد: سمعتُ يحيى بن مَعين يقول: مَن أرادَ أن يَكتب حديثَ حمَّاد بن سَلَمة، فعليه بعَفّان بنِ مسلم.

وقال النَّسائيّ: أثبتُ أصحاب حمَّاد بن سَلَمةَ: ابنُ مَهديٍّ، وابنُ المُبارَك، وعبدُ الوهّاب الثّقَفي.

ذِكرُ أهل الكوفة

أصحاب عامر بن شَراحيل الشَّعبي

قال إسحاق بنُ هانئ: قلت لأبي عبد الله، يعني أحمد: مَن أحبُّ إليك من أصحاب الشَّعبي؟ قال: إسماعيلُ أَحبُّهم إليَّ وأحسنُهم حديثًا. قلت: أيُّما أحبُّ إليك، بَيانٌ[(١)] أو فراس[(٢)]؟ قال: ما منهما إلّا ثقة. قلت: أيُّما أحبُّ إليك، زكريّا[(٣)] أو فِراس؟ قال: ما منهما إلّا ثقة، وزكريا حسنُ الحديث.

وقال عبد الله بنُ أحمد[(٤)]: قال أبي: أصحُّ الناس حديثًا عن الشَّعبيِّ إسماعيلُ بنُ أبي خالد. قلت: فزكريّا، وفراسٌ، وابنُ أبي السَّفَر[(٥)]؟ قال: ابنُ أبي خالد يَشربُ العِلم شُربًا، ابنُ أبي خالد أحفظُهم. وقال: ابنُ أبي السَّفَر وزكريّا كلاهما كانا يَختلِفان إلى الشَّعبيِّ جميعًا.

---

(١) بيان بن بشر الأحمسي: روى عن أنس والشعبي وعنه شعبة والسُّفيانان، أحد الثقات الأثبات. «تهذيب» ١/ ٥٠٦.

(٢) فراس بن يحيى الهمْداني: هو ثقة، (ت ١٢٩). «تهذيب» ٨/ ٢٥٩.

(٣) زكريا: هو ابن أبي زائدة، ثقة، (ت ١٤٧). «تهذيب» ٣/ ٣٢٩.

(٤) «العِلَل» و«معرفة الرجال» ١/ ٩٩.

(٥) ابن أبي السفر: هو أبو عبيدة، وقد سبقت ترجمته.

وحَكى عثمانُ بن سعيدٍ عن يحيى بن مَعين، قال: إسماعيلُ بن أبي خالدٍ أحبُّ إليَّ في الشَّعبيِّ من الشَّيباني، وإسماعيلُ أعلمُ بالشَّعبيِّ من ابن عَون، قيل له: فراسٌ أحبُّ إليك أو بيان؟ قال: كلاهما ثقة[١].

وقال ابنُ المَدينيّ: سألتُ يحيى بنَ سعيدٍ عن زكريا عن الشّعبيّ؟ فقال: ليس هو عندي مثلَ إسماعيل، وليس به بأس[٢].

أصحاب أبي إسحاق السَّبيعي

واسمُه عَمرو بنُ عبد الله.

وقد ذَكر التِّرمذيُّ في كتابه هٰذا أنّ الثّوريَّ وشعبةَ أحفظُ وأثبتُ مِن جميع مَن رَوى عن أبي إسحاق.

وقال ابنُ المَدينيّ: سمعتُ معاذ بنَ معاذٍ وقيل له: أيُّ أصحابِ أبي إسحاقَ أثبتُ؟ قال: شعبةُ وسُفيان، ثم سَكَت.

وقال ابنُ أَبي خَيثَمة: سمعتُ ابنَ مَعينٍ يقول: أثبتُ أصحابِ أبي إسحاقَ الثّوريُّ وشعبةُ، وهما أثبتُ من زُهيرٍ[٣] وإسرائيل، وهما قَرينان. قال: وسمعتُ ابن مَعين يقول: لم يكن أحدٌ أعلمَ بحديثِ أبي إسحاقَ من الثّوريِّ.

وقال عثمانُ الدّارميّ: سألتُ يحيى: شعبةُ أحبُّ إليك في أبي إسحاق، أو سُفيان؟ قال: سُفيان.

---

(١) خرم في د، بياض في ظ.

(٢) خرم في د، بياض في ظ.

(٣) زهير بن معاوية بن حُدَيج الكوفي: روى عن أبي إسحاق السبيعي وسليمان التيمي وعاصم الأحول، كان من معادن الصدق، وهو ثقة ثبت، (ت ١٧٧). «تهذيب» ٣/ ٣٥١.

وقال أبو زُرْعة: أثبتُ أصحابِ أبي إسحاقَ الثّوريُّ وشعبةُ وإسرائيل، وشعبةُ أحبُّ إليَّ من إسرائيل.

وقال أبو حاتمٍ الرّازي(١): سُفيانُ أتقنُ أصحابِ أبي إسحاق، وهو أحفظُ مِن شعبة، وإذا اختلف الثّوريُّ وشعبةُ، فالثّوريّ.

وقال أبو عثمانَ البَرْذَعيُّ(٢): سمعتُ أبا زُرْعةَ يقول: سمعتُ ابنَ نُمَيرٍ يقول: سماعُ يونسَ وزكريا وزهيرٍ من أبي إسحاق بعدَ الاختلاط.

وقال أبو زُرْعة: إذا فاتَ شُعبةَ وسُفيانَ، فزُهيرٌ خَلَفٌ، ثم زائدَة.

وقال البَرْدِيجيّ: حديثُ أبي إسحاقَ مِن حديثِ شُعبةَ وسُفيانَ الثّوريِّ إذا اتّفَقا لم(٣) يختلفا صحيحٌ، فإذا اختلفا كان القولُ قولَ سُفيان؛ لأنه أحفظُ الرَّجُلين.

وقد رُوي عن أحمد أنه يُقدِّم قولَ شُعبةَ في أبي إسحاق؛ قال المَيمُوني: قلتُ لأبي عبد الله: مَن أكبَرُ في أبي إسحاق؟ قال: ما أجدُ في نفسي أكبَرَ من شُعبة(٤)، ثم الثوريّ، قال: وشعبةُ أقدمُ سماعًا من سُفيان. قلت: وكان أبو إسحاق قد تأخَّر؟ قال: إي والله، هٰؤلاء الصِّغار زُهيرٌ وإسرائيلُ يَزيدون(٥) في الإسنادِ وفي الكلام.

ونَقلَ جماعةٌ عن أحمدَ تقديمَ شَريكٍ على إسرائيلَ في أبي إسحاق، وقال: إنه أضبطُ عنه، وأقدمُ سماعًا. قال: ويُختَلَف على إسرائيلَ في حديث

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ٢٢٥).

(٢) «مسائل البرذعي» لأبي زرعة المعروفة بـ«الضعفاء»، لوحة ١٣٥/أ.

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «ولم» بالواو، والله أعلم.

(٤) في د، ظ: «أكبر من شعبة فيه» بزيادة لفظة «فيه».

(٥) خرم في د، بياض في ظ.

أبي إسحاق. وقدَّمَ شَريكًا* في أبي إسحاقَ على يونسَ وأبي الأحْوَصِ(١) أيضًا.

وقال في [إسرائيلَ وزُهيرٍ](٢) وزكريّا: ليس حديثُهم بالقويِّ عن أبي إسحاق. وقال: إذا اختَلفَ زكريا وإسرائيلُ في أبي إسحاق فإنَّ زكريا أحبُّ إليَّ في أبي إسحاقَ(٣) من إسرائيل، ثم قال: ما أقرَبَهما.

ونَقَلَ الأثرمُ عن أحمدَ، قال: ما أقربَ حديثَ زكريا بنِ أبي زائدةَ عن أبي إسحاق، ولكنْ سماعُه - عندي - مع هٰؤلاء الذين سمِعُوه بأَخَرة. قال: وضَعَّفَ حديثَ يونسَ بن أبي إسحاق عن أبيه، وقال: حديثُ إسرائيلَ أحبُّ إليَّ منه.

ونَقَلَ عثمانُ بن سعيدٍ عن يحيى، قال: شَريكٌ أحبُّ إليَّ في أبي إسحاقَ من إسرائيل، وهو أقدم.

ونَقَلَ الدُّوريُّ عنه، قال: زكريا وزُهير وإسرائيل، حديثُهم عن أبي إسحاقَ قريبٌ من السَّواء، سَمِعوا منه(٤) بأَخَرَة، إنّما صَحِبَ أبا إسحاقَ سُفيانُ وشُعبة.

وقال العِجْليُّ: روايةُ زكريا بنِ أبي زائدةَ، وزُهيرِ بن معاويةَ، وإسرائيلَ، عن أبي إسحاقَ، قريبٌ من السَّواء، قال: ويُقال: إنَّ شَريكًا أقدمُ سماعًا منهم.

---

* لوحة ١١٠/أ.

(١) أبو الأحوص: سلام بن سليم الحنفي روى عن أبي إسحاق السبيعي والأعمش وهو ثقة (ت ١٧٩). «تهذيب» ٤/ ٢٨٢.

(٢) خرم في د، بياض في ظ والأصل، واستدركناه من «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» ص ٣١٠، حيث فيه: «سمعت أحمد قال: زهير وزكريا وإسرائيل ما أقربهم في أبي إسحاق، في حديثهم عنه لين».

(٣) خرم في د، بياض في ظ.

(٤) لفظة «منه» ليست في د، ظ.

وقال ابنُ المَدينيّ: الأعمشُ يضطربُ في حديثِ أبي إسحاق.

وذَكرَ عثمانُ بن سعيدٍ عن ابن مَعين، قال: شَريكٌ أحبُّ إليَّ في أبي إسحاقَ من إسرائيل، وهو أقدَم. قيل له: أبو الأحْوَص أحبُّ إليك فيه، أو أبو بَكر بنُ عيّاش؟ قال: ما أقرَبَهما.

ونَقل يزيدُ بن الهيثم عن يحيى بنِ مَعين، قال: شُعبةُ وسُفيان في أَبي إسحاقَ جميعًا واحدٌ. يعني: لا يُرجِّحُ أحدَهما على الآخر، قال: وزُهيرٌ وإسرائيلُ وشَريكٌ وأبو عَوانةَ، في أبي إسحاقَ واحدٌ، وإسرائيلُ أقدمُ من عيسى، ليس به بأس.

وقد رجَّحت طائفةٌ إسرائيلَ في أبي إسحاقَ خاصّةً على الثّوريِّ وشُعبة، منهم ابنُ مَهديٍّ. ورُوي عن شُعبةَ[1] أنه كان يقولُ في أحاديثِ أبي إسحاق: سَلُوا عنها إسرائيلَ، فإنه[2] أثبتُ فيها منِّي.

وقد سَبَق ذِكرُ هٰذا مستوفًى أيضًا في أوّل الكتاب[3]، في الكلام على حديثِ ابنِ مسعودٍ في الاستِنجاء بالحَجَرين وإلقاءِ الرَّوثة[4] ....

(١) خرم في د، بياض في ظ.

(٢) خرم في د، بياض في ظ.

(٣) خرم في د، بياض في ظ.

(٤) هٰذا أخرجه أحمد ٦/ (٣٦٨٥)، والتِّرمذيّ في «الجامع» (١٧)، وفي «العِلَل الكبير» (١١) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي عبيده، عن عبد الله، قال: خرج النّبيّ ﷺ لحاجته، فقال لي: «التمس لي ثلاثة أحجار»، قال: فأتيته بحجرين وروثة، قال: فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال: «إنها ركس».
وأخرجه البخاريّ (١٥٦)، وأحمد ٦/ (٣٩٦٦) و(٤٠٥٦)، وابن ماجه (٣١٤)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٤٣)، وفي «المجتبى» (٤٢) من طريق زهير، والطبراني في «الكبير» (٩٩٥٦) من طريق زكريا بن أبي زائدة، كلاهما عن أبي إسحاق، قال: ليس أبو =

= عبيدة ذكره، ولكن عبد الرَّحمٰن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله، أن رسول الله ﷺ... الحديث.

قال أبو زرعة كما في «العِلَل» لابن أبي حاتم ١/ ٥٣٥ (٩٠): اختلفوا في هٰذا الإسناد؛ فمنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن عبد الرَّحمٰن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله. ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله. ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن عبد الرَّحمٰن بن يزيد، عن عبد الله. ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله. والصحيح عندي: حديث أبي عبيدة، والله أعلم، وكذا يروى إسرائيل - يعني: عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة - وإسرائيل أحفظهم.

قلنا: وتبعه التِّرمذيّ فقال: وهٰذا حديث فيه اضطراب. ثم قال: سألت عبد الله بن عبد الرَّحمٰن - يعني الدّارميّ -: أي الروايات في هٰذا الحديث عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء. وسألت محمَّدا عن هٰذا، فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرَّحمٰن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله، أشبه، ووضعه في كتاب الجامع. وأصح شيء في هٰذا عندي حديث إسرائيل، وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء... ثم قال: وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك لأن سماعه منه بأخرة، انتهى.

وقد ردَّ الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» ٢/ ٢٨٣ (طبعة الرسالة العالمية) دعوى الاضطراب وترجيح رواية إسرائيل، فقال: والذي يظهر أن الذي رجحه البخاريّ هو الأرجح، وبيان ذلك أن مجموع كلام الأئمة مشعر بأن الراجح على الروايات كلها إما طريق إسرائيل، وهي عن أبي عبيدة، عن أبيه، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، فيكون الإسناد منقطعًا، أو رواية زهير، وهي عن عبد الرَّحمٰن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود، فيكون متصلًا، وهو تصرف صحيح، لأن الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد، وإذا تقرر ذلك كانت دعوى الاضطراب في هٰذا الحديث منتفية، لأن الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربًا إلا بشرطين.... فذكرهما، ثم قال بعد كلام طويل: وإذا تقرر ذلك لم يبق لدعوى التعليل عليه مجال، لأن روايتي إسرائيل وزهير لا تعارض بينهما إلا أن رواية زهير أرجح، لأنها اقتضت الاضطراب عن رواية إسرائيل، ولم تقتض ذلك رواية إسرائيل، فترجحت رواية زهير ... ثم قال الحافظ: على أن الذي حررناه لا يرد شيئًا من الطريقين إلا أنه يوضح قوة طريق =

وفي كتاب النكاح، في الكلام على حديثِ النِّكاح بغيرِ وَليّ[١].

أصحاب إبراهيم بن يزيد النَّخَعيّ

ذَكَرَ عليُّ بن المَدينيّ، عن يحيى بن سَعيدٍ، قال: ما أحدٌ أثبتَ عن مجاهدٍ وإبراهيمَ من منصور. فقلتُ ليحيى: منصورٌ أحسنُ حديثًا عن مجاهدٍ من ابنِ أبي نَجِيح؟ قال: نعم، وأثبتُ. وقال: منصورٌ أثبتُ الناس.

وقال أحمد: حدَّثني يحيى قال، قال سُفيان: كنتُ إذا حدَّثتُ الأعمشَ عن بعضِ أصحابِ إبراهيم، قال: فإذا قلتُ: منصور، سَكَت.

وقال ابنُ المَدينيّ عن يحيى عن سُفيان، قال: كنتُ لا أُحدِّثُ الأعمشَ عن أحدٍ إلّا ردَّه، فإذا قلتُ: منصور، سَكَت.

وذَكر ابنُ أبي خَيثمةَ عن يحيى بن مَعين، قال: لم يكن أحدٌ أعلمَ بحديث منصورٍ مِن سُفيانَ الثّوريّ.

ورَجَّحتْ طائفةٌ الأعمشَ على منصورٍ في حفظِ إسناد حديث النَّخَعيّ؛ قال وكيع: الأعمشُ أحفظُ لإسنادِ إبراهيمَ من منصور.

وقد ذَكره التِّرمذيُّ في باب التشديدِ في البَول من كتاب الطهارة، واستَدلَّ به على ترجيحِ قولِ الأعمَش في حديث ابن عبّاس «في القَبْرين»: سمعتُ مجاهدًا يحدِّث عن طاووسٍ، عن ابن عبّاس. وأما منصورٌ فرواه عن مجاهدٍ عن ابن عبّاس[٢].

= زهير، واتصالها، وتمكنها من الصحة، وبُعد إعلالها، وبه يظهر نفوذ رأي البخاريّ، وثقوب ذهنه، والله أعلم، انتهى.

وانظر: «علل الدارقطني» ٥/ ١٨-٣٩ (٦٨٦).

(١) تقدم تخريجه ص ٦٥٩.

(٢) أخرجه البخاريّ (٢١٦) و(٦٠٥٥)، وأبو داود (٢١)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٢٢٠٦)، وفي المجتبى (٢٠٦٨) من طريق منصور، عن مجاهد، عن ابن عبّاس، قال: مر النَّبيّ ﷺ =

وكذلك ذكره أيضًا في كتاب الصيام، في باب صيامِ العَشْر، واستدلَّ به على ترجيحِ روايةِ الأعمش، عن إبراهيمَ، عن الأسودِ، عن عائشة «ما رأيتُ النّبيَّ ﷺ صائمًا في العَشْر قطُّ» على قولِ منصور، فإنّه أرسَلَه[1].

= بحائط من حيطان المدينة أو مكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما، فقال النّبيّ ﷺ: «يعذبان، وما يعذبان في كبير» ثم قال: «بلى، كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة» ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين، فوضع على كل قبر منهما كسرة، فقيل له: يا رسول الله، لم فعلت هٰذا؟ قال: «لعله أن يخفف عنهما ما لم تيبسا» أو «إلى أن ييبسا».

وأخرجه البخاريّ (٢١٨) و(١٣٦١) و(٦٠٥٢)، ومسلم (٢٩٢)، والتِّرمذيّ (٧٠)، وأبو داود (٢٠)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٢٧) و(٢٢٠٧) و(١١٥٤٩)، وفي المجتبى (٣١) و(٢٠٦٩)، وابن ماجه (٣٤٧) من طريق الأعمش، عن مجاهد، عن طاووس، عن ابن عبّاس قال: مر النّبيّ ﷺ بقبرين... الحديث بنحوه.

قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث حسن صحيح. وروى منصور هٰذا الحديث، عن مجاهد، عن ابن عبّاس، ولم يذكر فيه عن طاووس، ورواية الأعمش أصح. وسمعت أبا بكر محمَّد ابن أبان البلخي مستملي وكيع، يقول: سمعت وكيعًا، يقول: الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور.

وقال ابن حبان بإثر الحديث (٣١٢٩): سمع هٰذا الخبر مجاهد، عن ابن عبّاس، وسمعه عن طاووس، عن ابن عبّاس، فالطريقان جميعًا محفوظان.

وقال ابن حجر في «الفتح» ١/٦٤٩-٦٥٠: وإخراجه - يعني البخاريّ - له على الوجهين يقتضي صحتهما عنده، فيحمل على أن مجاهدا سمعه من طاووس عن ابن عبّاس، ثم سمعه من ابن عبّاس بلا واسطة، أو العكس، ويؤيده أن في سياقه عن طاووس زيادة على ما في روايته عن ابن عبّاس، وصرح ابن حبان بصحة الطريقين معًا، وقال التِّرمذيّ (٧٠): رواية الأعمش أصح.

(١) أخرجه مسلم (١١٧٦)، والتِّرمذيّ (٧٥٦)، وأبو داود (٢٤٣٩)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٢٨٨٥) و(٢٨٨٦) و(٢٨٨٧) من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ صائمًا في العشر قط.

وأخرجه ابن ماجه (١٧٢٩) من طريق منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ صام العشر قط.
=

ورجَّحَت طائفةٌ الحَكَم(١)؛ قال عبدُ الله بن أحمد: سألتُ أبي: مَن أثبتُ الناس في إبراهيم؟ قال: الحَكَم، ثم منصور. وقال أيضًا: قلت لأبي: أيُّ أصحاب إبراهيمَ أحبُّ إليك؟ قال: الحَكَم، ثم منصور، ما أقربَهما، ثم قال: كانوا يَرَون* أن عامّةَ حديثِ أبي مَعْشَر(٢) إنّما هو عن حمَّاد، يعني ابن أبي سليمان.

وقال حَرْبٌ عن أحمد: كان يحيى بنُ سعيد يقدِّم منصورًا والحَكَمَ على الأعمَش(٣).

وقال ابنُ المَدينيّ: قلتُ ليحيى بن سعيد: أيُّ أصحابِ إبراهيمَ أحبُّ إليك؟ قال: الحَكَم ومنصور. قلت: أيُّهما أحبُّ إليك؟ قال: ما أقربَهما.

= وأخرج عبد الرزاق في «المصنف» (٨١٢٧) عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم قال: حُدِّثت أن رسول الله ﷺ لم يُر صائمًا في العشر قط.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٣/ ٤١ (٩٣١٠)، وإسحاق بن راهوية (١٥٠٦) من طريق جريج، عن منصور، عن إبراهيم، أن النبي ﷺ ... هكذا مرسلًا.

قال التِّرمذيّ: وقد اختلفوا على منصور في هٰذا الحديث، ورواية الأعمش أصح وأوصل إسنادًا، وسمعت محمَّد بن أبان يقول: سمعت وكيعًا يقول: الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور.

قلنا: أما أبو زرعة وأبو حاتم - كما في «علل» ابن أبي حاتم ٣/ ١٧٠ (٧٨١) -، وكذلك الدارقطني في «العِلَل» ١٥/ ٧٥ (٣٨٤٧) فقد صحّحوا رواية الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، قال: حُدِّثت أن رسول الله ﷺ.. مرسلًا.

(١) الحكم: هو ابن عتيبة الكندي، الكوفي، مولى عدي بن عدي الكندي، ثقة ثبت فقيه.

* لوحة ١١١/أ.

(٢) أبو معشر: زياد بن كليب التميمي الكوفي، روى عن إبراهيم النخعي، وعنه قتادة، صالح من قدماء أصحاب إبراهيم، (ت ١٢٠). «تهذيب» ٣/ ٣٨٢.

(٣) خرم في د، وبياض في ظ.

وقال عثمانُ الدّارميّ: قلتُ ليحيى بن مَعين: الحَكَم أحبُّ إليك في إبراهيمَ أو فُضَيل بن عَمرو[١]؟ قال: الحَكَم أعلم.

أصحاب الأعمش

وهو سُليمانُ بن مِهْرانَ الكاهِلي.

قال ابنُ أبي خَيثمة: سمعتُ يحيى بنَ مَعين يقول: لم يكن أحدٌ أعلمَ بحديث الأعمَش من سُفيانَ الثوري.

قال: وسمعتُ يحيى بن مَعين يقول: أبو معاويةَ كنّا إذا ذاكَرْناه حديثَ الأعمش، فكأنّا لم نَسمع الحديث، يُشِير إلى كَثرةِ حديثِه وسَعَةِ حفظِه.

قال ابنُ أبي حاتم[٢]: حدَّثنا أحمد بنُ سِنانَ الواسِطي، سمعتُ عبدَ الرَّحمٰن ابنَ مَهديٍّ يقول: ما رأيتُ سُفيانَ لشيءٍ من حديثه أحفظَ منه لحديثِ الأعمَش.

قال: وحدَّثنا أبي، حدَّثنا أبو بكر الأَعْيَن[٣]، قال: سمعتُ أحمدَ بن حنبل، وقلتُ له: مَن أحبُّ الناسِ إليك في حديثِ الأعمَش؟ قال: سُفيان، قلت: شُعبة؟ قال: سُفيان[٤].

حدَّثنا محمَّد بن إبراهيم، أخبرنا عَمرو بنُ عليٍّ، قال: سمعتُ أبا معاويةَ[٥] يقول: كان سُفيانُ يأتيني هٰهنا، فيُذاكِرُني بحديثِ الأعمَش، فما رأيتُ أحدًا أعلمَ بحديثِ الأعمَش منه[٦].

---

(١) فضيل بن عَمرو الفقيمي، وثقه ابن معين والعجلي.
(٢) «تقدمة الجرح والتعديل» ص ٦٣.
(٣) أبو بكر محمَّد بن عتاب الأعين، (ت ٢٤٠). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٥٢.
(٤) «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ٢٢٥).
(٥) أبو معاوية: هو محمَّد بن خازم.
(٦) «تقدمة الجرح والتعليل»، ص ٦٤.

وقال عليٌّ: قال يحيى بنُ سعيد: سَمَاعي من سُفيانَ عن الأعمَش أحبُّ إليّ من سَماعي من الأعمَش.

قال ابنُ أَبي حاتم[١] وسمعتُ أبي يقول: أحفظُ أصحابِ الأعمَشِ الثّوريُّ.

وقال يعقوبُ بن شَيبة: سُفيانُ الثّوريُّ، وأبو معاويةَ، مقدَّمانِ في الأعمَشِ على جميعِ مَن رَوى عن الأعمَش.

وذَكَرَ عن عليِّ بن المَدينيّ قال: كان أبو معاويةَ حسنَ[٢] الحديثِ عن الأعمَش، حافظًا عنه.

وذَكَرَ بإسنادِهِ عن جَرير بن عبدِ الحَميد، قال: أبو معاويةَ حَفِظَ حديثَ الأعمَش، ونحنُ أخذناها من الرِّقاع[٣].

وقال عبدُ الله بن أحمد، عن أبيه، قال أبو معاوية: كنّا إذا قُمنا من عند الأعمَش، كنتُ أُمليها[٤] عليهم، قال أبي: أبو معاويةَ مِن أحفظِ أصحاب الأعمَش. قلت له: مثلُ سُفيان؟ قال: لا، سُفيانُ في طبقةٍ أُخرى، مع أنّ أبا معاويةَ يُخطِئ في أحاديثَ من أحاديثِ الأعمَش.

وقال عبد الله أيضًا: قال أَبي في أصحابِ الأعمَش: سُفيانُ أحبُّهم إليّ، وأبو معاويةَ في الكَثرةِ والعِلمِ بالأعمَش.

ونَقلَ عثمانُ بن سعيد، عن يحيى بنِ مَعين، قال: سُفيانُ أحبُّ إليّ في الأعمَش من شُعبة.

---

(١) «التقدمة»، ص ٦٤.

(٢) خرم في د، وبياض في ظ.

(٣) خرم في د، وبياض في ظ.

(٤) خرم في د، وبياض في ظ.

قال: وأبو عَوانةَ أَحبُّ إليَّ فيه من عبد الواحد، وأبو شِهابٍ[(١)] أحبُّ إليَّ من أبي بَكر بنِ عيّاش في كلِّ شيء، يعني في الأعمَش وغيرِه.

قال: وأبو بكرٍ وأبو الأحْوَص، ما أقربَهما، وقُطْبةُ[(٢)] وحفصٌ ثقتان.

وقال حَرْب، عن أحمد: أبو معاويةَ أَثبتُ في الأعمَش من جَرير.

[وقيل لأحمد: أبو معاويةَ فوقَ شُعبة، يعني في الأعمَش؟ قال: أبو معاويةَ في الكَثرةِ وعلمِه بالأعمَش، وشعبةُ صاحبُ حديثٍ يؤدِّي الألفاظَ والأخبار، وأبو معاويةَ «عن، عن»[(٣)]. وقيل له: بعدَ أَبي معاويةَ، شعبةُ أثبتُ؟ قال: شعبةُ أثبتُ في كلِّ شيء، وقد غلِطَ شعبةُ في بعض ما رَوى عن الأعمَش، وكان زائدةُ من أصحِّ الناسِ حديثًا عن الأعمَش، ما خلا الثَّوريَّ.

قال: وجَريرٌ لم يكن بالضّابطِ عن الأعمَش.

وقال: أبو معاويةَ عندَه أحاديثُ يَقلِبُها عن الأعمَش][(٤)].

وقال أبو بكر الخلّال: أحمدُ لا يَعبأُ بمَن خالفَ أبا معاويةَ في حديث الأعمَش، إلّا أن يكونَ الثّوري.

وقال يعقوبُ بن شَيبة: عُبيد الله بنُ موسى، ومُحاضِر[(٥)]، ومَنْدَل[(٦)]، وأبو معاويةَ، ووَكيع، وابن نُمَير، ويحيى بنُ عيسى، كلُّ هٰؤلاء ثقةٌ في الأعمَش.

---

(١) أبو شهاب: هو عبد ربه بن نافع الكناني الكوفي وهو أبو شهاب الأصغر، كان ثقة وكان كثير الحديث وكان صالحًا ولم يكن بالمتين تكلموا في حفظه، مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومئة. «التهذيب»، ج ٦/ ١٢٨-١٣٠، «الجرح» (٣/ قسم١/ ٤٢).

(٢) قطبة: هو ابن عبد العزيز، سبقت ترجمته.

(٣) أي يكثر من العنعنة والتدليس في حديثه.

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من د، ظ.

(٥) محاضر بن المُوَرِّع الهمْداني اليامي، (ت ٢٠٦). «تهذيب» ١٠/ ٥١.

(٦) مَنْدل بن علي العَنَزيّ، اسمه عمرو، «تهذيب» ١٠/ ٢٩٨، «ميزان الاعتدال» ٤/ ١٨٠.

قال: وقد تُكلِّم في رواية وكيعٍ عن الأعمَش بشيءٍ دفعَهُ عيسى بنُ يونس؛ حدّثني أحمد بنُ داود الحُدَّاني، قال: قيل لعيسى بن يونس، وأنا أسمَعُ: إنَّ وكيعًا سمِعَ من الأعمَش وهو صغير، قال: لا تقولوا ذاكَ، إنه كان يَنتَقيها ويَعرفُها - أو قال: يُنقِّيها(١).

قال ابنُ أبي حاتم(٢): حدَّثنا محمَّد بنُ سعيدٍ المُقرئ، قال: سُئل عبدُ الرَّحمٰن: مَن أثبتُ في الأعمَش بعد الثَّوري؟ قال: ما أَعدِلُ بوَكيعٍ أحدًا. قال له رجل: يقولون: أبو معاوية. قال: فنَفَرَ مِن ذٰلك، وقال: أبو معاويةَ عنده كذا وكذا وهمًا.

وأمّا حفصُ بن* غِيَاث، فقد كان أحمدُ وغيرُه يتكلَّمون في حديثِه، لأنَّ حِفظَه كان فيه شيء.

وقدَّمه غيرُهم؛ قال أبو عُبيدٍ الآجُرِّي عن أبي داود: كان عبدُ الرَّحمٰن بن مَهديٍّ لا يقدِّم بعد الكبار من أصحابِ الأعمَش غيرَ حفصِ بن غِيَاث.

قال أبو داود: سمعتُ عيسى بنَ شاذان(٣) يقدِّم حفصًا.

وكان بعضُهم يقدِّم أبا معاوية.

وقال ابنُ خِرَاش: بلغَني عن عليِّ بن المَدينيّ، قال: سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ يقول: أوثقُ أصحاب الأعمَش حفصُ بن غِيَاث. قال عليٌّ: فأنكرتُ

---

(١) عبارة «أو قال: ينقيها» ليست في د، ظ.

(٢) «التقدمة»، ص ٢٣٠.

* لوحة ١١٢/أ.

(٣) عيسى بن شاذان القطان: روى عن أبي همام وعياش بن الوليد وأبي حذيفة وعنه أبو داود وأحمد، ذكره ابن حبان في «الثقات». «التهذيب» ٨/ ٢١٣.

ذٰلك، ثم قدِمتُ الكوفةَ بأخَرَة، فأخرَجَ إليَّ عُمرُ بن حفصٍ كتابَ أبيه عن الأعمَش، فجعلتُ أترحَّمُ على يحيى، وقلتُ لعُمر: سمعتُ يحيى يقول: حفصٌ أوثقُ أصحابِ الأعمَش، ولم أعلم حتى رأيتُ كتابه.

ورَوى محمَّد بنُ عبدِ الرَّحيم البزّار[1]، عن علي بن المَدينيّ، قال: كان يحيى يقول: حفصٌ ثبتٌ، ثم ذَكر معنى حكاية ابن خِرَاش، وهٰذه أصحُّ، وتلك منقطِعة.

وقال ابن مَعين: حفصٌ أثبتُ من عبد الواحد بن زِياد، وهو أثبتُ من عبد الله بن إدريس[2].

وقال الدّارقطنيّ: أرفعُ الرُّواة عن الأعمَش: الثَّوريُّ وأبو معاويةَ ووَكيع ويحيى القطّان وابنُ فضيل، وقد غلِطَ عليه في شيء.

وقال ابنُ عمّار: قال أبو معاوية: كان أهلُ خُراسان يَجيئُون إلى الأعمَش ليَسمَعوا منه فلا يَقدِرون، فكانوا يَجيئُون يَسمَعون من شُعبة عن الأعمَش، فكان شُعبةُ لا يحدِّثُهم حتى يُقْعِدَني معه، فيقول: يا أبا مُعاوية، أليس هو كذا وكذا؟ فإن قلتُ: نعم، حدَّثهم[3]. قال ابنُ عمّار: إنّما يُرادُ من هٰذا أنّ أبا مُعاويةَ كان أثبتَ في الأعمَش من شُعبة.

---

(١) محمَّد بن عبد الرحيم البزار المعروف، بصاعقة، لحفظه، وهو من أصحاب الإمام أحمد وعنده عنه مسائل حسان، وروى عنه البخاريّ ستة وثلاثين حديثًا. «تهذيب» ٩/ ٣١١، «شذرات الذهب» ٢/ ١٣٠، و«تاريخ بغداد» ٢/ ٣٦٣.

(٢) عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرَّحمٰن الزعافري: روى عن أبيه وعمه الأعمش وعنه مالك بن أنس وابن المبارك وأحمد بن حنبل، ثقة، (ت ١٩٢). «التهذيب» ج٥/ ١٤٥، «منتخب الإرشاد» ١٧/ أ، «الجرح» (٢/ قسم٢/ ٨-٩).

(٣) خرم في د، وبياض في ظ.

وسُئل أحمدُ بن الحَسن السُّكّريُّ الحافظ: مَن أحبُّ إليك في أصحاب الأعمَش؟ قال: أبو معاويةُ أعرَفُ به، وأمّا مَعْمَرٌ في الأعمَش فهو سيِّئُ الحفظِ جدًّا. كذا ذَكرَه ابن مَعين والأثرمُ والدّارقطنيّ.

وقال ابنُ عَسْكَر: سمعتُ أحمدَ يقول: أحاديثُ مَعْمَر عن الأعمَش التي يَغلَطُ فيها ليس هو مِن عبدِ الرزّاق، إنّما هو من مَعْمَر، يعني الغَلَط.

أصحاب منصور بن المُعتمِر

قال عثمان بنُ سعيد: قلتُ ليحيى بن مَعين: جَريرٌ أحبُّ إليك في منصورٍ أم شَريك؟ قال: جَريرٌ أعلمُ به. قلت: فشَريكٌ أحبُّ إليك في منصورٍ أو أبو الأحْوَص؟ قال: شَريكٌ أعلمُ به. قال عثمان: وأُراه قال: وكَم رَوى أبو الأحْوَص عن منصور؟

ورَوى أبو يعلى المَوصِليّ عن يحيى بنِ مَعين معناه، إلّا أنه قال: أحبُّ إليّ بدل: أعلمُ به.

وكذا رَوى يزيدُ بن الهيثَم عن يحيى، وليس في روايتِهِما التَّخصيصُ بمنصور.

وكذا قال أبو حاتم: شَريك أحبُّ إليّ من أبي الأحْوَص. انتهى(١).

ومَعْمَرٌ في منصورٍ كأنه ليس بالقويِّ، فإنَّ مَعْمَرًا رَوى عن منصورٍ، عن سالم بنِ أبي الجَعْد، عن جابر: أن النّبيَّ ﷺ كان إذا سَجدَ جافَى(٢).

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ قسم١/ ٣٦٧).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٩٢٢)، ومن طريقه أحمد ٢٢/ (١٤١٣٨)، وأبو يعلى (٢٠١٠)، وابن خزيمة (٦٤٩) عن مَعْمَر، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن عبد الله، قال: كان رسول الله ﷺ إذا سجد جافى حتى يرى بياض إبطيه.

ورواه سُفيانُ عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، مرسلًا. والصَّحيحُ عند أحمدَ وابن مَعين قولُ سُفيان في هٰذا، وحديثُ مَعْمَرٍ عندهما خطأ[١].

وقال الدّارقطنيُّ: أثبتُ أصحابِ منصورٍ: الثوريُّ، وشعبةُ، وجَريرٌ الضَّبِّي.

أصحاب سُفيانَ بن سعيدٍ الثَّوريّ، رحمه الله

قال ابنُ أبي خَيثمة: وسمِعتُ يحيى بنَ مَعين، وسُئل عن أصحاب الثَّوري: أيُّهم أثبت؟ قال: هم خمسة: يحيى بنُ سعيد، ووَكيع بن الجَرّاح، وعبدُ الله ابنُ المُبارَك، وعبدُ الرَّحمٰن بن مَهديٍّ، وأبو نُعيم الفضلُ بن دُكَين[٢]. فأما الفِرْيابي، وأبو حُذيفة[٣]، وقَبِيصَة[٤]، وعُبيد الله، وأبو عاصم، وأبو أحمد

---

(١) قال يحيى بن معين يقول: حديث عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن منصور، عن سالم، عن جابر، قال: كان النّبيّ ﷺ إذا سجد، ليس له أصل، إنما يروى عن منصور، عن إبراهيم: أن النّبيّ ﷺ كان إذا سجد. «تاريخ ابن معين» رواية عبّاس الدوري (٢٩١٦).
وقال أبو زرعة للإمام أحمد: أي شيء خبر هٰذا الحديث؟ فقال: أخاف أن يكون غلطًا على رسول الله ﷺ، وذلك أن سُفيان قد حدث عن منصور عن إبراهيم: أنه كان إذا سجد جافى بين جنبيه. «الضعفاء» لأبي زرعة ١/ ٦٩.

(٢) أبو نعيم الفضل بن دكين، هٰذا لقب، واسمه عَمرو بن حماد بن زهير التميمي: روى عن الأعمش والثوري ومالك، وعنه البخاريّ والباقون، وعبد الله بن المبارك، ثقة. «التهذيب» ٨/ ٢٨٦.

(٣) أبو حذيفة: موسى بن مسعود النهدي البصري، روى عن الثوري وعكرمة بن عمار وعنه البخاريّ، من أهل الصدق روى عن سُفيان بضعة عشر ألف حديث، وفي بعضها شيء (ت ١٢١). «تهذيب التهذيب» ١/ ٣٧٠، و«الخلاصة»، ص ٣٩٢.

(٤) قبيصة بن عقبة بن محمَّد بن سُفيان، أبو عامر الكوفي روى عن الثوري وشعبة وحماد بن سلمة وغيرهم وعنه البخاريّ وروى له الباقون بواسطة ابنه عقبة وغيرهم كثير، ثقة مات (سنة ٢١٣). «تهذيب التهذيب» ٨/ ٣٤٧ - ٣٤٩.

الزُّبَيريُّ، وعبد الرزاق، وطبقتُهم، فهم كلُّهم في سُفيانَ بعضُهم قريبٌ من بعض، وهم ثقاتٌ كلُّهم، دون أولئك في الضَّبط والمَعرفة.

وقال عثمان بنُ سعيد: سألتُ يحيى بنَ مَعين عن أصحابِ سُفيان، قلت: يحيى أحبُّ إليك في سُفيان أو عبد الرَّحمٰن؟ قال: يحيى*.

قلتُ: فعبد الرَّحمٰن أحبُّ إليك أو وَكيع؟ قال: وكيع[1].

قلت: فوَكيعٌ أحبُّ إليك أو أبو نُعيم؟ قال: وكيع.

قلت: فالأشْجَعيّ؟ قال: صالحٌ ثقة.

قلت: فمُعاوية بن هشام؟[2] قال: صالحٌ، وليس بذاك.

قلت: فالزُّبَيري؟ يعني أبا أحمد[3]، قال: ليس به بأس.

قلت: فأبو إسحاقَ الفَزَاريّ؟ قال: ثقةٌ ثقة.

قلت: فأبو داودَ الحَفَري[4]؟ قال: ثقة.

---

* لوحة ١١٣/أ.

(١) في ظ: «عبد الرَّحمٰن».

(٢) معاوية بن هشام القصار الأزدي الكوفي روى عن سُفيان الثوري وعلي بن صالح وشيبان النحوي وشريك قال ابن سعد: كان صدوقًا كثير الحديث وقال الساجي: صدوق يهم. «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٢١٨.

(٣) أبو أحمد الزبيري هو محمَّد بن عبد الله بن الزبير الأسدي مولاهم روى عن أيمن بن نابل وسُفيان الثوري ومالك بن أنس وغيرهم، وعنه ابنه طاهر، وأحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم، ثقة له أوهام مات (سنة ٢٠٣). «تهذيب التهذيب» ٩/ ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٤) أبو داود الحفري: اسمه عمر بن سعد بن عبيد الكوفي، روى عن الثوري ومسعر ومالك ابن مغول وغيرهم وعنه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المَدينيّ وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة وغيرهم، ثقة مات (سنة ٢٠٣). «التهذيب» ٧/ ٤٥٢ - ٤٥٣.

قلت: فيَحيى بنُ يَمَان[١]؟ قال: أرجو أن يكونَ صدوقًا.

قلت: فكيفَ هو في حديثِه؟ قال: ليس بالقويِّ.

قلت: فعُبيدُ الله؟ قال: ثقة، ما أقربَه من ابن اليَمَان.

قلت: فقَبِيصَة؟ قال: مِثلُ عُبيدِ الله.

قلت: فالفِرْيابيّ؟ قال مِثلُهم.

قلت: فعبدُ الرزّاق عن سُفيان؟ قال: مِثلُهم.

قلت: فأبو حُذيفة؟ قال: مِثلُهم.

قلت: ما حالُ المُؤمَّل في سُفيان؟ قال: هو ثقة[٢]. قلتُ: هو أحبُّ إليك أو عُبيدُ الله؟ فلم يُفضِّل أحدَهما على الآخر.

قلت: ابنُ المُبارَك أعجبُ إليك، أم وَكيع؟ فلم يُفضِّل.

قلت: يحيى بنُ آدم ما حالُه في سُفيان؟ قال: ثقة.

وقال أبو حاتم الرّازي: سألتُ عليَّ بن المَدينيّ: مَن أوثقُ أصحاب الثوري؟ قال: يحيى القَطّان وعبدُ الرَّحمٰن بن مَهديّ[٣].

وذَكر صالح بنُ أحمدَ بن حنبلٍ عن أبيه قال: عبدُ الرَّحمٰن بن مَهديٍّ أقلُّ سَقْطًا من وَكيعٍ في سُفيان، قد خالفَه وكيعٌ في ستِّين حديثًا من حديثِ سُفيان،

---

(١) يحيى بن يمان العجلي أبو زكريا الكوفي: روى عن أبيه وهشام بن عروة والأعمش كان صدوقًا كثير الحديث وليس بحجة إذا خولف، مات سنة (١٨٩). «التهذيب» ١١/ ٣٠٦، «الخلاصة»، ص ٤٢٩.

(٢) ليست في د. والمؤمل بن إسماعيل العدوي، يروي عن شعبة والثوري وثقه ابن معين (ت ٢٠٦). «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٣٨٠، «الخلاصة»، ص ٣٩٣.

(٣) «الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ١٥١).

وكان عبدُ الرَّحمٰن يَجيءُ بها على ألفاظِها. قيل له: فأبو نُعيم؟ قال: أين يقع أبو نُعيم من هٰؤلاء؟

وقال عبدُ الله بن أحمد(١): سمعتُ أبي يقول: خالف وَكيعٌ ابنَ مَهديٍّ في نحوٍ من ستِّين حديثًا من حديثِ سُفيان، ثم سمعتُ أبي يقولُ بعد ذٰلك: هي أكثرُ من ستِّين، وأكثرُ من ستِّين، وأكثرُ من ستِّين.

قال: وكان عبدُ الرَّحمٰن بن مَهديٍّ، عند أبي، أكثرَ إصابةً(٢) من وَكيع، يعني في حديثِ سُفيان خاصّة.

وقال حَرْبٌ عن أحمد: ليس من أصحابِ سُفيان أعلى مِن يحيى، وقال: ما أثبتَ أبا نُعيمٍ وأَكْيَسَه، ولا نقدِّمه على ابن مَهديّ(٣).

[قلتُ لأحمد: أيُّهما أثبتُ، يحيى بنُ سعيد أو عبدُ الرَّحمٰن بن مَهديّ؟ قال: كانا ثَبْتَين، ولكنّ عبد الرَّحمٰن أعلمُ بعِلمِ الثّوري. قلت: أيُّهما أثبتُ، عبد الرَّحمٰن أو أبو نُعيم؟ قال: ما منهما إلّا ثَبْت](٤).

وقال ابنُ أَبي حاتم(٥): «قيلَ لأبي: قال يحيى بنُ مَعين: وَكيعٌ أحبُّ إليَّ في سُفيانَ من ابن مَهديّ، فأيُّهما أحبُّ إليك، قال: عبدُ الرَّحمٰن ثَبْتٌ، ووَكيع ثقة». وهٰذا الكلام يدلُّ على تَرجيح عبدِ الرَّحمٰن عندَ أبي حاتم.

وقال إسحاق بنُ هانئ: قلتُ لأبي عبدِ الله: أيُّما أثبتُ في سُفيانَ الثوريِّ، أبو نُعيم أو وَكيع؟ قال: لا يقاسُ بوكيع. قلت: إخالُه في الصَّلاح لا يُقاس

(١) «العِلَل ومعرفة الرجال» ١/ ١٤٠.
(٢) خرم في د، وبياض في ظ.
(٣) خرم في د، بياض في ظ.
(٤) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصل، وأثبتناه من د، ظ.
(٥) «التقدمة»، ص ٢٣١.

بوكيع، فأيُّما أصحُّ حديثًا؟ فقال: أبو نُعيم أصحُّ حديثًا. ثم ابتدأ فذَكَرَ الفِرْيابيَّ، فقال: ما رأيتُ أكثرَ خطأً في الثّوريِّ من الفِرْيابي.

وقال العِجْليّ: قال لي بعضُ البغداديِّين: أخطأَ الفِرْيابي في خمسينَ ومئةِ حديثٍ من حديث سُفيان.

وضعَّف ابنُ مَعين قَبِيصَة في سُفيان. وقال في محمَّد بنِ عُبيدٍ الطَّنافِسيّ[1]: هو كثيرُ الخطأ عن سُفيانَ الثّوريّ.

وأما أبو حُذيفة[2]، فضعَّفه جماعةٌ في سُفيان؛ قال عبدُ الله بن أحمد، عن أبيه[3]: قَبِيصَةُ أثبتُ حديثًا في سُفيانَ من أبي حُذيفة، أبو حُذيفةَ شِبْهُ لا شيء.

وقال الجُوزجاني: سمِعتُ أحمدَ يقول: كأنَّ سُفيانَ الذي يحدِّث عنه أبو حُذيفةَ ليس هو سُفيانَ الثوريَّ الذي يحدِّث عنه الناس.

قال العُقَيليّ: جاء عن سُفيانَ بأحاديثَ بواطيل، لم يحدِّث بها عن سُفيانَ غيرُه.

وقال ابنُ مَعين: أبو داودَ الحَفَريُّ* والفِرْيابيُّ وقَبِيصَةُ وأبو حُذيفةَ، حديثُهم بعضُه قريبٌ من بعضٍ في الضَّعف.

وضعَّف أحمدُ سماعَ عبدِ الرّزّاق من سُفيانَ بمكّة، دون ما سمِعَ منه باليَمن.

---

(١) محمَّد بن عبيد الطنافسي: هو محمَّد بن عبيد بن أبي أمية يروي عن الأعمش وهشام بن عروة وهو ثقة مات (سنة ٢٠٣). «تهذيب التهذيب» ٩/ ٣٢٧، «الخلاصة»، ص ٣٥٠.

(٢) هو: موسى بن مسعود النهدي.

(٣) «العِلَل ومعرفة الرجال» ١/ ١٢٤.

* لوحة ١١٤/أ.

وقال العِجْليّ: الفِرْيابيُّ، ويحيى بنُ آدمَ، وأبو أحمدَ الزُّبَيريُّ، وقَبِيصَة ابنُ عُقْبة، ومعاوية بنُ هشام، ثقات، وهُم في الرِّواية عن سُفيانَ قريبٌ بعضُهم من بعض، وأبو نُعيم، ووَكيع، وعُبيدُ الله الأشجَعيّ، ويحيى القطّان، وابن مَهديّ، وأبو داودَ الحَفَريّ، أثبتُ في سُفيانَ من الفِرْيابيّ وأصحابِه، يعني الذين سمَّاهم معه.

ذِكرُ أهل الشام ومصر

أصحابُ مَكْحُول

قال أبو زُرْعةَ الدِّمشقيّ: قلتُ لعبد الرَّحمٰن بن إبراهيم، يعني دُحَيمًا، وسألته عن ثابت بنِ ثَوبان[1] والعلاءِ بن الحارث، أيهما أثبتُ؟ قال: العلاءُ أفقه حديثًا، وثابت بنُ ثَوبان[2] قليلُ الحديث. قلتُ له: إنَّ أبا مُسْهِر[3] قال: أَنبَلُ أصحاب مكحولٍ ثابتُ بنُ ثَوبان، والعلاءُ بن الحارث. وأعدتُ عليه تقدُّمَ سِنّ ثابت بن ثَوبان، ولُقِيَّهُ سعيدَ بن المسيّب، فلم يَدفَعْه عن ثقةٍ وتقدُّمٍ، وقدَّمَ العلاءَ بن الحارث عليه لِفِقْهِه.

قلت له: فيَزيد بنُ يَزيد بن جابر[4] فوقَ العلاء بنِ الحارث؟ قال: نعم.

قلت: فسُليمانُ بن موسى فوق يَزيد؟ قال: نعم. قلت: وهو المُقدَّم من أصحاب محكول؟ قال: نعم.

---

(١) سقطت من د، وثابت بن ثوبان: روى عن مكحول، روى عنه الأوزاعي قال عنه أحمد: شامي ليس به بأس. «الجرح والتعديل» (١/ قسم١/ ٤٤٩).

(٢) خرم في د، وبياض في ظ.

(٣) أبو مسهر: اسمه عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي، ثبت صدوق (ت ٢١٨). «تهذيب التهذيب»، ج٦/ ٩٨ - ١٠١.

(٤) يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي الدمشقي، من أوثق أصحاب مكحول (ت ١٣٤). «تهذيب التهذيب»، ج١١/ ٣٧٠، «الخلاصة»، ص ٤٣٥.

قلت: فمَن بعدَ العلاء بنِ الحارث؟ قال: زيدُ بن واقِد[(١)].

قلت: فعبدُ الرَّحمٰن بن يَزيد بن جابر[(٢)]؟ قال: بعدَه.

قلت: فما تقولُ في أبي مُعَيد حفْصِ بن غَيْلان[(٣)]؟ قال: ثقة.

قلت: فما تقولُ في الوَضِين بن عطاء[(٤)]؟ قال: ثقة. قلت: فأينَ هو من أبي مُعَيد؟ قال: فوقه؛ لسِنِّه ولُقِيِّه.

قلت: فمَن بعدَ عبد الرَّحمٰن بن يزيد بن جابرٍ من أصحابِ مكحول؟ قال: الأوزاعيُّ، وسعيدُ بنُ عبد العزيز. قلت له: سعيدٌ أكثرُ مُجالَسةً لِمَكحولٍ من الأوزاعي؟ قال: ذاك بيِّنٌ في حديثِه، كان الأوزاعيُّ ربَّما غابَ.

قال أبو زُرْعة: وكنتُ أَرى أبا مُسْهِر يقدِّمُ كلَّ التقديم مِن أصحاب مكحولٍ ثلاثةً: سُليمانَ بنَ موسى، ويزيدَ بنَ يزيدِ بن جابر، والعلاءَ بنَ الحارث. وحدَّثنا أبو مُسْهِر، أنَّ سعيدَ بن عبد العزيز حدَّثه، أنَّ كتابَ مَكحُولٍ في الحجِّ أخذَه من العلاء بنِ الحارث.

وذَكر أبو زُرْعة أسماءَ جماعةٍ من الرُّواة، عن مكحولٍ، سألَ عنهم، منهم: محمَّد بنُ راشِد، الذي يقال له: المَكحُولي[(٥)]، وذَكرَ أنه سألَ دُحيمًا عنه، فقال: ثقة، وكان يَميلُ إلى هَوى، وقدَّم سعيدَ بنَ بَشِير[(٦)] عليه.

---

(١) زيد بن واقد القرشي أبو عمر، ثقة (ت ١٣٨). «تهذيب التهذيب»، ج٣/ ٤٢٦.

(٢) عبد الرَّحمٰن بن يزيد بن جابر ثقة، (ت ١٥٣). «تهذيب التهذيب» ٦/ ٢٩٧.

(٣) أبو مُعَيد حفص بن غيلان، اختلف فيه. «تهذيب التهذيب»، ج٢/ ٤١٨ - ٤١٩.

(٤) الوَضِين بن عطاء الخزاعي الدمشقي روى عنه الحمادان ووثقه أحمد وابن معين (ت ١٤٩). «تهذيب التهذيب»، ج١١/ ١٢٠، و«الخلاصة» ٤٢٠.

(٥) محمَّد بن راشد المكحولي: (ت ١٦٠) تقريبًا. «تهذيب التهذيب» ٩/ ١٥٨.

(٦) سعيد بن بشير الأزدي، (ت ١٦٨) «تهذيب التهذيب» ٤/ ٢٨، «الخلاصة»، ص ١٣٦.

وقال أبو زُرْعة: أعلمُ أهلِ دِمشقَ بحديث مَكحولٍ، وأجمَعُه لأصحابه: الهَيثمُ بن حُمَيد[1]، ويحيى بنُ حمزة[2].

وقال الإمامُ أحمد: يزيدُ بن يزيدَ بن جابرٍ، هو أخو عبد الرَّحمٰن بن جابر، قال: وعبدُ الرَّحمٰن أقدَمُ موتًا، وأثبتُ منه، إن شاء الله تعالى.

أصحاب الأوزاعي

قال أبو زُرْعة الدِّمشقيّ: سألتُ أبا مُسْهِرٍ الدِّمشقيّ: مَن أنبَلُ[3] أصحاب الأوزاعي؟ قال: هِقْلٌ[4]، وابنُ سَمَاعةَ[5] بعدَه.

وقال إبراهيمُ بن الجُنَيد، عن يحيى بن مَعين: قلتُ لأبي مُسْهِر: ابنُ سَمَاعةَ عَرَضَ على الأوزاعيّ؟ قال: أحسنُ أحوالِه إن كان عَرَض، ثم قال: قال لي أبو مُسْهِر: لم يكن هٰهنا بدمشقَ أثبتُ في الأوزاعيِّ من هِقْل.

قال: وسُئل يحيى عن عبدِ الحميد بن أبي العِشْرين[6]؟ فقال: ليس به بأس.

---

(١) الهيثم بن حميد الغساني، قال أبو داود: قدري، ثقة. «تهذيب التهذيب» ١١/ ٩٢.

(٢) يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي، أبو عبد الرَّحمٰن، روى عن الأوزاعي ومكحول، وهو من أثبت الناس بمكحول وأعلمهم به (ت ١٨٣). «تهذيب التهذيب» ١١/ ٢٠٠.

(٣) في د: «أثبت».

(٤) هِقْل بن زياد بن عبيد الله الدمشقي، كاتب الأوزاعي، روى عن الأوزاعي وهشام بن حسان، ثقة (ت ١٧٩). «تهذيب التهذيب» ١١/ ٦٤.

(٥) ابن سماعة: هو إسماعيل بن عبد الله بن سماعة العدوي، روى عن الأوزاعي وعنه أبو مسهر، ثقة، ومن أجل أصحاب الأوزاعي. «تهذيب التهذيب» ١/ ٣٠٩.

(٦) عبد الحميد بن أبي العشرين، عبد الحميد بن حبيب الدمشقي أبو سعيد البيروتي، روى عن الأوزاعي، ووثقه أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة، «تهذيب التهذيب» ٦/ ١١٢.

ورُوِي من وجهٍ آخرَ عن أبي مُسْهِر، قال: أثبتُ مَن صَحِبَ الأوزاعيَّ وسمِعَ منه: يزيدُ بنُ السِّمْط[١]، وسَلَمة بنُ العَيَّار، وأصحُّ وأحفَظ.

وعن هشام بن عمّار: أوثقُ أصحابِ الأوزاعيِّ عبدُ الحَميد بن حَبِيب بن أبي العِشْرِين.

قال أبو زُرْعةَ الدِّمشقيّ: حدَّثني أحمد بنُ أبي الحَوَاريّ[٢]، قال: قالَ لي مروانُ بن محمَّد: إذا كتبتَ حديثَ الأوزاعيِّ عن الوليدِ بن مُسلم، فما تُبالي مَن فاتك.

وحدَّثنا أبو مُسْهِر، قال: قيلَ للأوزاعيّ: ابنُ السَّفْر يحدِّث عنك؟ قال: كيف ولم يُجالِسْني؟

ابنُ السَّفْر هو يوسف، وهو ضعيف.

وقال مُهَنّا: قلتُ لأحمد: أيُّما أثبتُ، الوليد بنُ مُسلم* أو القُرْقُساني[٣]؟ يعني محمَّد بنَ مُصعَب. قال: الوليد، كان القُرقُسانِيُّ صغيرًا في الأوزاعي.

---

(١) يزيد بن السِّمط الصنعاني الدمشقي روى عن الأوزاعي والوَضين بن عطاء، وهو من كبار أصحاب الأوزاعي (ت ١٦٠) تقريبًا، «الخلاصة»، ص ٤٣٢. «تهذيب التهذيب» ١١/ ٣٣٣.

(٢) أحمد بن أبي الحواري: أحمد بن عبد الله أبو الحسن الدمشقي روى عن حفص بن غياث ووكيع، وهو ثقة، قال عنه ابن معين: أهل الشام به يمطرون (ت ٣٤٦) «تهذيب التهذيب» ١/ ٤٩، و«الجرح» (١/ قسم١/ ٤٧).

* لوحة ١١٥/أ.

(٣) محمَّد بن مصعب القرقساني: بضم القافين، بينهما راء ساكنة، روى عن الأوزاعي ومالك وعنه أحمد بن حنبل، وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة كان ابن معين سيء الرأي فيه (ت ٢٨٠). «تهذيب التهذيب» ٩/ ٤٥٨، و«الخلاصة»، ص ٣٥٩.

وقال النَّسائيّ: أثبتُ أصحاب الأوزاعيّ عبدُ الله بنُ المُبارَك، قال: والوليدُ ابن مَزْيَد[١] أحبُّ إلينا في الأوزاعيّ من الوليد بن مُسلم؛ لا يُخطِئُ ولا يدلِّس.

[وقال الحاكم: أثبتُ أصحابِ الأوزاعيّ أبو إسحاقَ الفَزَاريّ][٢].

أصحاب بُكَير بن عبدِ الله بن الأشَجّ

أحدُ علماءِ المدينة، نَزيلُ مِصر.

قال الأثرم: سمعتُ أبا عبد الله يقول: لا أعلمُ أحدًا أحسنَ حديثًا عن بُكَير بن عبد الله من لَيثِ بن سَعد. وقال: هو أحسنُ حديثًا - عندي - من عَمرو بن الحارث[٣]، ومِن ابن لَهِيعَة. قلتُ له: ومِن ابن عَجْلان؟ قال: وكم يَروي ابنُ عَجْلان عن بُكير؟ ما أيسَرَها. قلتُ: إنّ أبا الوليد يَتكلَّم في روايته، ويقول: مناوَلَة، أعني: ليثَ بنَ سعد، فقال: ما أدري أيَّ شيء هٰذا. وأنكَرَ قولَه، وقال: أيُّ شيءٍ يُنكَرُ من حديث ليث، وليثٌ حسنُ الحديث صحيحُه.

أصحاب يزيدَ بن أبي حَبيب

قال عبدُ الله بنُ أحمد: سُئل أبي عن حَيْوَةَ بنِ شُريح، وسعيدِ بن أبي أيوب[٤]، ويحيى بنِ أيوب؟ فقال: حَيْوةُ أعلى القومِ، ثقةٌ، وسعيدُ بنُ أبي أيوب ليسَ به بأس، ويحيى بنُ أيوب دُونَهم في الحديث، وكان سيِّءَ الحِفظ، وهو دُون هٰؤلاء، وحَيْوةُ بن شُريح أعلاهم.

---

(١) الوليد بن مزيد العذري أبو العبّاس البيروتي، كتبه عن الأوزاعي صحيحه، وهو أثبت من الوليد بن مسلم في الأوزاعي (ت ٢٠٣). «تهذيب التهذيب» ١١/ ١٥٠.

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصل، وأثبتناه من د، ظ.

(٣) عَمرو بن الحارث بن الضحاك الزُّبَيدي الحمصي، «تهذيب التهذيب» ٨/ ١٤.

(٤) سعيد بن أبي أيوب الخزاعي، (ت ١٦١). «تهذيب التهذيب» ٤/ ٧.

القسم الثاني في ذكر قوم من الثقات، لا يذكر أكثرهم غالبًا في أكثر كتب الجرح

وقد ضعف حديثهم، إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ

فهٰذا القسم تحته ثلاثة أنواع كما ذكرنا:

النوع الأول: مَن ضُعِّف حديثُه في بعض الأوقاتِ دون بعض

وهٰؤلاء هم الثِّقات الذين خلَّطوا في آخرِ عُمُرِهم، وهم متفاوتونَ في تخليطِهم، فمِنهم من خلَّط تخليطًا فاحشًا، ومنهم من خلّط تخليطًا يسيرًا.

ومن أعيان هٰؤلاء:

عطاء بن السائب الثَّقَفي الكوفي[(١)]

يُكْني أبا زيد.

ذَكرَ التِّرمذيُّ في باب كراهيةِ التَّزعفُر والخَلُوقِ للرِّجال، من كتاب الأدب، من «جامعه»[(٢)] هٰذا، قال: يُقال: إنَّ عطاء بنَ السائب كان في آخرِ عُمُرِه قد ساءَ حِفظُه.

وذَكرَ عن عليِّ بن المَدينيّ، عن يحيى بن سعيدٍ، قال: مَن سمِع من عطاء ابن السائب قديمًا فسماعُه صحيح، وسماعُ شعبةَ وسُفيانَ من عطاءِ بن السائب

---

(١) عطاء بن السائب بن مالك روى عن أبيه وأنس، وثقه العجلي وأبو حاتم وقد تغير بأخرة (ت ١٣٧). «تهذيب» ٧/ ٢٠٦، «الضعفاء» للعُقَيلي، لوحة ٣٣٩.

(٢) التِّرمذيّ ٥/ ١٢٢.

صحيح، إلّا حديثَين عن عطاءِ بن السائب عن زاذَان، قال شُعبة: سمِعتُهما منه بأَخَرة.

وذَكرَ العُقَيليُّ(١) من طريق عَمرٍو الفلّاس، عن يحيى بن سعيد، قال: ما سمعتُ أحدًا مِن الناس يقولُ في حديث عطاءِ بن السائبِ شيئًا في حديثِه القديم، ثم قلتُ ليحيى: ما حدَّث سُفيانُ وشعبةُ، صحيحٌ هو؟ قال: نعم، إلّا حديثَين كان شعبةُ يقول: سمعتُهما بأَخَرة.

ومِن طريق عليٍّ قال: كان يحيى بنُ سعيدٍ لا يَروي من حديث عطاءِ بن السائبِ إلّا عن شعبةَ وسُفيان.

ومن طريق أبي النُّعمان، عن يحيى بن سعيدٍ القَطّان، قال: عطاءُ بن السائب تغيَّر حِفظُه بعدُ، وحمَّادٌ، يعني ابنَ زيدٍ، سمِعَ منه قبلَ أن يتغيَّر.

ذِكرُ مَن سمِعَ منه قبلَ أن يتغيّر:

- سُفيانُ وشُعبة: وقد تقدَّم أن يحيى بنَ سعيدٍ نَقلَ عن شُعبةَ أنه سمِع منه حديثَين بعد أن تغيّر.

- ومنهم حمَّاد بنُ زيد: كما ذكرناهُ عن يحيى، وحكاهُ البخاريُّ عن عليّ(٢).

- ومنهم حمَّاد بنُ سلمة: نقلَه ابنُ الجُنَيد عن يحيى بنِ مَعين(٣).

ونَقلَ عبد الله بن الدَّورقيّ عن ابن مَعين، قال: حديثُ سُفيانَ وشعبةَ وحمَّادِ بن سَلَمة، عن عطاء بنِ السائب مستقيم.

---

(١) «الضعفاء» للعُقَيلي، لوحة ٣٣٩ مخطوط، ٣/ ٤٣٤ (ط دار الغرب الإسلامي).

(٢) هذه العبارة كاملةً ليست في د، ظ.

(٣) خرم في د، وسقطت من ظ.

وقال ابنُ أبي خَيثمة: سمعتُ يحيى يقول: شعبةُ وسُفيانُ وحمَّاد بنُ سَلَمة، في عطاءٍ خيرٌ من هٰؤلاء الذين بعدَهم.

ونَقلَ ابنُ المَدينيّ عن يحيى بنِ سعيد*: أنّ أبا عوانةَ وحمَّادَ بنَ سَلَمة سمِعَا منه قبلَ الاختِلاطِ وبعدَه، وكانا لا يَفصِلانِ هٰذا من هٰذا. خرَّجه العُقَيلي(١).

- ومنهم سُفيان بن عُيينة: رَوى الحُمَيديُّ(٢) عن سُفيانَ، قال: كنتُ سمِعتُ من عطاء بنِ السائب قديمًا، ثم قدِمَ علينا قَدْمةً، فسمِعتُه يحدِّث ببعض ما كنتُ سمعتُه منه، فيُخلِّطُ فيه، فاتَّقيتُه واعتزَلتُه.

قال أبو داود: قال أحمد: سماعُ ابن عُيينة مُقارِب، يعني من عطاءِ بن السائب، سمِعَ بالكوفة.

- ومنهم هشامٌ الدَّسْتُوائيّ: ذَكرَه أبو داودَ عن بعضِهم، ولم يُسمِّه.

وممّن سمِعَ منه بأَخرةَ بعدَ اضطرابِه:

- جَرير: قاله أحمدُ ويحيى.

- ومنهم خالدُ بنُ عبد الله(٣): قاله أحمدُ وعلي.

---

* لوحة ١١٦/أ.

(١) «الضعفاء» للعُقَيلي، لوحة ٣٣٩ مخطوط، ٣/ ٤٣٤ (ط دار الغرب الإسلامي).

(٢) الحميدي: عبد الله بن الزبير أبو بكر المكي، أحد الأئمة، روى عن ابن عيينة وجالسه تسع عشرة سنة وهو شيخ البخاريّ والذهلي وأبي زرعة وأبي حاتم، (ت ٢١٩). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٤١٣، «تهذيب التهذيب» ٥/ ٢١٥، «شذرات الذهب» ٢/ ٤٥.

(٣) خالد بن عبد الله بن عبد الرَّحمٰن بن يزيد المزني: يروي عن حميد الأعرج وعنه يحيى القطان وابن مَهديّ، (ت ١٧٩) ثقة. «تهذيب التهذيب» ٣/ ١٠٠، «الخلاصة»، ص ١٠١.

- ومنهم ابن عُلَيّة، وعليُّ بن عاصم: قاله أحمد.

- ومنهم محمَّد بن فُضَيل: قاله يحيى.

- ومنهم وُهَيبٌ، وعبدُ الوارث: ذكره أبو داودَ وغيره.

- ومنهم هُشَيم: ذَكرَه العِجْليُّ وغيرُه.

ضابط التمييز بين السماع قبل الاختلاط وبعده

وقد اختَلفوا في ضابطِ مَن سمِعَ منه قديمًا، ومَن سمِعَ منه بأَخَرة:

فمِنهم مَن قال: مَن سمِع منه بالكوفة، فسماعُه صحيح، ومَن سمِع منه بالبَصرةِ، فسَماعُه ضعيف، كذا نقلَه أبو داود عن أحمد.

ومنهم مَن قال: دخلَ عطاءٌ البَصرةَ مرّتَين، فمَن سمِع منه في المَرّة الأُولى فسماعُه صحيح، ومنهم الحمَّادانِ والدَّسْتُوائيّ، ومَن سمِعَ منه في القَدْمةِ الثانية فسماعُه ضعيف، منهم وُهَيبٌ وإسماعيلُ ابن عُلَيّة، وعبدُ الوارث، نقلَه أبو داودَ عن غير أحمد. وقاله أيضًا النَّسائيُّ في «سننه» إلّا أنه لم يُسَمِّ.

ومنهم مَن قال: إنْ حدَّث عطاءٌ عن رجلٍ واحدٍ بعَينِه فحديثُه جيِّد، وإن حدَّث عن جماعةٍ فحديثُه ضعيف.

روى العُقَيلي[1] بإسناده عن ابن عُلَيّة، قال: قالَ لي شُعبة: ما حدَّثك عطاءُ بن السائب عن رجالِه؛ عن زاذان[2]، ومَيْسرةَ[3]، وأبي البَخْتَري، فلا تَكتبْه، وما حدَّثك عن رجلٍ بعَينه فاكتبْه.

---

(١) في «الضعفاء» لوحة ٣٣٩ مخطوط، ٣/ ٤٣٣ (ط دار الغرب الإسلامي).

(٢) زاذان، أبو عبد الله: ويقال أبو عمر الكندي، وثقه ابن معين، وقال ابن عدي: أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة، (ت ٨٢). «تهذيب التهذيب» ٣/ ٣٠٢.

(٣) ميسرة بن يعقوب الطُّهَوي، «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٣٨٧، و«الجرح» (٤/ قسم١/ ٢٥٢).

ومن طريق عليٍّ بن المَدينيّ، عن ابن عُلَيّة(١)، قالَ: قَدِمَ علينا عطاء بنُ السائبِ البَصرةَ، فكُنّا نسألُه، قال: فكان يَتوهَّم. قال: فنقولُ له: مَن؟ فيقول: أشياخُنا مَيْسَرةُ، وزاذَانُ، وفلانٌ، وفلان.

ومِن طريق أبي بَكر بن الأسْوَد: سمعتُ ابنَ عُلَيّةَ، قال: كان عطاءُ بن السائبِ إذا سُئل عن الشيءِ، قال: كان أصحابُنا يقولون. ويقال له: مَن؟ فيَسكُت ساعةً، ثم يقول: أبو البَختَريّ، وزاذان، ومَيْسَرة. قال: فكنتُ أخافُ أن يَجيءَ بهٰذا على التوهُّم، فلم أَحمِل منها شيئًا.

ومنهم مَن قال: إذا حدَّث عن أَبيه(٢) فهو صحيح، وإذا حدَّث عن الشيوخ مثل مَيْسَرةَ وزاذان، بعد التغيُّر، فهو مضطرِب.

قال أبو داود: سمعتُ أحمد، قال: كان فلان بعضُ المُحدِّثين - سمَّاه أحمد - عند عطاء بنِ السائب، وكان إذا حدَّث عن أبيه أحاديثَه المَشهورةَ كتبها، وإذا حدَّث بأحاديثِ مَيْسَرةَ وزاذان، يعني الشُّيوخ، لا يَكتُب، يعني حين أَنكَرَ عطاءً. واتفَقوا على أن شُعبةَ وسُفيانَ أصحُّ حديثًا عنه مِن غيرهما. قال أبو داود: قلتُ لأحمد: يُشاكِل أحدٌ سُفيانَ وشعبةَ في عطاء؟ قال: لا، قلّما يَختَلِفُ عنه سُفيانُ وشعبة.

وقال أحمدُ بن أبي يحيى، عن يحيى بن مَعين: جميعُ مَن رَوى عن عطاء ابن السّائب، رَوى عنه في الاختلاط، إلّا شُعبةَ وسُفيان.

وقال ابنُ أبي خَيثمة: سمعتُ يحيى بن مَعين يقول: كلُّ شيءٍ من حديث عطاءِ بن السائبِ ضعيفٌ إلّا ما كان عن شُعبةَ وسُفيان.

---

(١) في «الضعفاء» أيضًا، لوحة ٣٣٩ مخطوط، ٣/ ٤٣٤ (ط دار الغرب الإسلامي).

(٢) أبوه هو السائب بن مالك الثقفي: كوفي تابعي، ثقة. «تهذيب التهذيب» ٣/ ٤٥٠.

ومنهم حصين بن عبد الرَّحمٰن السُّلَمي الكوفي[١]

يُكْنى أبا الهُذَيل، أحد الثقات الأعيان، المُحتجّ بهم في «الصَّحيحين».

قال ابن مَعين: اختَلطَ بأَخَرة.

قال أبو حاتم الرّازي[٢]: في آخرِ عُمُره ساءَ حِفظُه.

قال يزيدُ بن الهَيثم، عن يحيى* بن مَعين: ما رَوى هشيمٌ وسُفيانُ عن حُصين صحيح، ثم إنّه اختلط.

وقال أيضًا يزيد: قلتُ ليَحيى بن مَعين: عطاء بنُ السّائب وحُصَين اختَلطا؟ قال: نعم. قلت: مَن أصحُّهم سماعًا؟ قال: سُفيان أصحُّهم، يعني الثّوريّ وهُشيم في حُصَين. قلت: فجَرير؟ فكأنه لم يَلتفِت إليه.

وقال أحمد - في رواية الأثرم -: هُشيم لا يكاد يَسقطُ عليه شيءٌ من حديث حُصَين، ولا يكاد يدلِّس عن حُصين.

وقد خرَّجا في «الصَّحيحين» حديثَ حُصين بن عبد الرَّحمٰن من روايةِ جماعةٍ من أصحابه، منهم شعبةُ، وسُفيان، وخالدٌ الواسِطيّ، وعَبْثَر بن القاسم[٣]، وهُشَيم، وأبو عَوانة، ومحمَّد بنُ فُضَيل.

---

(١) حصين بن عبد الرَّحمٰن: السلمي أبو الهذيل، روى عن جابر بن سمرة وعَمرو بن ميمون، وعنه شعبة والثوري، ثقة، (ت ١٣٦). «تهذيب التهذيب» ٢/ ٣٨١.

(٢) «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ١٩٣).

* لوحة ١١٧/ أ.

(٣) عبثر بن القاسم الزُّبيدي: يروي عنه قتيبة بن سعيد وهناد بن السري، قال عنه أبو داود: ثقة، ثقة، (ت ١٧٨). «تهذيب» ٥/ ١٣٦، و«تبصير المنتبه» ٢/ ٩٠٣.

وخرج البخاريّ أيضًا حديثه من رواية زائدة، وحُصَين بن نُمير(١)، وسُليمان ابن كَثير العَبْدي(٢)، وعبد العزيز بن مسلم(٣)، وعبد العزيز العمِّي(٤)، وأبي بكر بن عيّاش، وأبي كُدَينة(٥).

وخرجه مسلم أيضًا - من رواية أبي الأحْوَص سلّام بن سُلَيم(٦)، وزياد البَكّائي(٧)، وابن إدريس، وعَبّاد بن العَوّام(٨).

وقد أنكر ابنُ المَدينيّ وغيرُه أن يكون حُصَين اختلط، قالوا: ولكن ساء حِفظُه، كما قاله أبو حاتم(٩).

---

(١) حصين بن نمير الواسطي: روى عن حصين بن عبد الرَّحمٰن والثوري وعنه علي بن المَدينيّ ومسدد، قال أبو حاتم، صالح ليس به بأس. «تهذيب» ٢/ ٣٩١، و«الخلاصة»، ص ٨٦.

(٢) سليمان بن كثير العبدي: أبو داود، روى عن حصين بن عبد الرَّحمٰن، ضعفه ابن معين، وقال النَّسائيّ لا بأس به. «تهذيب» ٤/ ٢١٥.

(٣) عبد العزيز بن مسلم القسملي: يروي عن الأعمش وحصين، ثقة، من العباد، (ت ١٦٧). «تهذيب» ٦/ ٣٥٦، «الضعفاء» للعُقَيلي، لوحة ٢٤٥ مخطوط، ٣/ ٢٠ (ط دار الغرب).

(٤) عبد العزيز العمي بن عبد الصمد البصري: الحافظ، ثقة، (ت ١٨٨). «تهذيب» ٦/ ٣٤٦.

(٥) أبو كدينة: يحيى بن المهلب البجلي، وثقه ابن معين وأبو داود والنَّسائيّ. «تهذيب» ٢٨٩/١١.

(٦) سلام بن سليم الحنفي: روى عن أبي إسحاق السبيعي وعنه يحيى بن آدم ووكيع وثقه أبو زرعة والنَّسائيّ، (ت ١٧٩). «التهذيب» ٤/ ٢٨٣.

(٧) زياد البكائي: زياد بن عبد الله روى عن حميد الطويل، وعاصم الأحول وعنه أحمد بن حنبل، وهو صدوق، (ت ١٨٣). «تهذيب التهذيب» ٣/ ٣٧٥.

(٨) عباد العوام: هو عباد بن عمر الكلابي، روى عن حميد الطويل، وعنه أحمد بن حنبل وابنا أبي شيبة وثقه أبو حاتم والنَّسائيّ. «تهذيب التهذيب» ٥/ ٩٩.

(٩) «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ١٩٣).

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: سمعتُ يزيدَ بن هارون يقول: طلبتُ الحديث، وحصين حيٌّ بالمُبارَك[١]، يقرأ عليه، وكان قد نسي[٢].

وقال الحسن: قلت لعليِّ بن المَدينيّ: حُصَين؟ قال: حُصَين حديثه واحد وهو صحيح. قلت: فاختلط؟ قال: لا، ساءَ حفظُه، وهو على ذاك ثقة.

قال الحسن: وسمعت يزيد يقول: اختلط.

وقد ذكر العُقَيلي[٣] وابن عدي حصين بن عبد الرَّحمٰن هٰذا في كتابيهما وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وذكره البخاريّ[٤] أيضًا في كتاب الضعفاء. وذكر حكاية أحمد عن يزيد ابن هارون المتقدمة.

ومنهم: سعيد بن إياس الجُرَيري البَصْريّ[٥]

يُكْنى أبا مسعود. أحدُ الثِّقات الأعيان، اختلَطَ بأَخَرة، فكان يُلقَّنُ فيَتَلَقَّن.

وقد حدَّث عنه الأئمَّةُ بالكثير قبلَ الاختِلاط. وحديثُه مخرَّج في «الصَّحيحين» من رواية جماعةٍ عنه.

---

(١) والمبارك قرية ونهر فوق واسط ذكرها بحشل في «تاريخ واسط»، ص ٣٨، وياقوت في معجمه ٤/ ٤٠٩.

(٢) قول يزيد بن هارون هٰذا أخرجه البخاريّ في «التاريخ الكبير» ٣/ ٨. وذكره الذهبي في «الميزان» ٢/ ٥٥٢ ولكن لم ترد في النص عنده كلمة المبارك ولعلها سقطت من المحقق.

(٣) «الضعفاء» للعُقَيلي، لوحة ١١٢.

(٤) انظر «التاريخ الكبير» ٣/ ٨.

(٥) سعيد بن أياس الجريري: روى عن أبي الطفيل وعنه ابن عُليّة وبشر بن المفضل، وثقه النَّسائيّ، (ت ١٤٤). «تهذيب التهذيب» ٤/ ٦، «ميزان الاعتدال» ٢/ ١٢٧.

وقد سمِع منه قومٌ بعد الاختلاط، منهم عيسى بنُ يونس، قاله يحيى بن مَعين وغيرُه، وامتَنع عيسى أن يحدِّث عنه حيث نهاهُ يحيى بنُ سعيدٍ أن يحدِّث عنه.

قال ابنُ مَعين: وسمِع يزيد بنُ هارونَ من الجُرَيريِّ وهو مُختلِط.

وذَكرَ الفَلّاس عن يحيى القطّان، قال: أتيتُ الجُرَيريّ فسمِعتُه يقول: حدَّثنا عبدُ الله بن بُريدة، عن عبدِ الله بن عَمرٍو، قال: «بين كلِّ آذانَين صلاة»[1]، فلمّا خرجتُ، قال لي رجل: إنّما هو عن عبدِ الله بن مُغفَّل، فرجعتُ إليه، فقلتُ له، فقال: عن عبدِ الله بن مُغفَّل.

وممَّن سمِع منه بعدَ الاختِلاط: محمَّد بنُ أبي عَدِيّ، وكان يقول: لا أكذِبُ الله، ما سمعتُ من الجُرَيريِّ إلّا بعدما اختلَط.

وممَّن سمِعَ منه قبلَ الاختِلاط: الثَّوريُّ، وابنُ عُلَيّة، وبِشْرُ بن المُفضَّل[2].

وكان ابنُ عُلَيّة يُنكِر أن يكونَ الجُرَيريُّ اختلَط.

قال عبد الله بنُ أحمد: حدَّثني أبي، قال: سألت يحيى عن الجُرَيريّ، أكانَ اختلَط؟ قال: لا، كَبُرَ الشيخُ، فرَقَّ.

---

(١) أخرجه البخاريّ (٦٢٤)، ومسلم (٨٣٨) من طريقين، عن الجريري، عن ابن بريدة، عن عبد الله بن مغفل المزني: أن رسول الله ﷺ قال: «بين كل أذانين صلاة، ثلاثًا لمن شاء». وأخرجه البخاريّ (٦٢٧)، ومسلم (٨٣٨)(٣٠٤) من طرق كهمس بن الحسن، عن عبد الله بن بريدة، عن عبد الله بن مغفل، عن النبيِّ ﷺ.

(٢) بشر بن المفضل بن لاحق الرَّقَاشي: روى عن حميد الطويل، وعنه أحمد وإسحاق، (ت ١٨٦). «تهذيب التهذيب» ١/ ٤٥٩.

ومنهم: سعيدُ بن أَبي عَرُوبةَ

واسمُه مِهْرانُ البَصْريّ، يُكْنى أبا النَّضر، أحدُ الحُفّاظ الأعلام.

اختَلَط في آخر عُمُره، وقد أكثرَ الأئمةُ السّماعَ منه قبلَ الاختلاط، منهم: يَزيد بنُ زُرَيع، قاله الإمام أحمد.

وقال ابنُ مَعين: يزيد بنُ هارون صحيحُ السَّماع منه، قال: وأثبتُ الناسِ سماعًا منه: عَبْدةُ بن سُليمان(١).

وقال ابن* عَدِيٍّ: أثبتُ الناسِ عنه يزيدُ بن زُرَيع، وخالد بنُ الحارث، ويحيى بنُ سعيد.

وقال أحمد: سماعُ محمَّد بنِ بِشْرٍ(٢) وعَبْدةَ منه جيِّد، ومحمَّد بن بكر البُرساني(٣).

قال: وسماعُ عيسى يعني ابن يونس منه جيِّد، سمِعَ منه بالكوفة. وقال السَّهْميُّ(٤): هو فوق هٰؤلاء، يعني فوقَ محمَّد بنِ بكرٍ وغيرِه في سماعِه من سَعيد.

---

(١) في الأصل: «عبدة بن أبي سليمان»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب.

* لوحة ١١٨/أ.

(٢) محمَّد بن بشر بن الفرافصة الحافظ العبدي: أبو عبد الله الكوفي، يروي عن الأعمش وزكريا بن أبي زائدة، (ت ٢٠٣). «تهذيب» ٩/ ٧٣، «الخلاصة»، ص ٣٢٨.

(٣) محمَّد بن بكر البرساني: روى عن شعبة وحماد وابن أبي عروبة، قال عنه أحمد: صالح، وذكره ابن حبان في «الثقات». «تهذيب» ٩/ ٧٧، «ميزان الاعتدال» ٣/ ٤٩٢.

(٤) السهمي: هو عبد الله بن بكر بن حبيب السهمي الباهلي: روى عن ابن أبي عروبة وحميد الطويل، وهو ثقة، (ت ١٨٨) وروى له الجماعة. «تهذيب» ٥/ ١٦٢، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم٢/ ١٦).

قال: ورَوحٌ حديثُه عنه صالح.

قيلَ لأحمد: فالخَفّاف[١]؟ قال: ما أقربَه منه، إلّا أنه كان عالمًا بسَعيد.

قيل له: يقولون: سماعُ خالدٍ منه بعد الاختلاط، قال: لا أدري.

وأما مَن سمِع منه بعدَ الاختلاط فجماعةٌ، منهم: محمَّد بنُ جعفرٍ غُنْدَرٌ، نهى عبدُ الرَّحمٰن بن مَهديٍّ أن يُكتَب حديثُه عن سعيد بنِ أَبي عَرُوبةَ وقال: إنه سمِعَ منه بعدَ الاختلاط. وأنكر ذٰلك عَمرٌو الفَلّاس، وقال: سمعتُ غُنْدرًا يقول: ما أَتيتُ شُعبةَ حتى فرغتُ من سعيد، يعني أنه سمِعَ منه قديمًا.

ومنهم أبو نُعَيم الفَضلُ بنُ دُكَين، قال: كتبتُ عن سعيدِ بن أَبي عَرُوبةَ حديثَين، ثم اختلَط، فقمتُ، وتركتُه.

ومنهم ابنُ أبي عَدِيّ[٢]، قال أحمدُ عن يحيى بنِ سعيد: جاء ابنُ أَبي عَدِيٍّ إلى ابن أَبي عَرُوبةَ بأَخَرة، يعني وهو مُختلِط.

وقال العِجْلي: رَوى عن ابن أَبي عَرُوبةَ في الاختِلاط: يزيدُ بن هارون، وابنُ المُبارَك، وابنُ أبي عَدِي، كلُّ ما رَوى عنه مثلُ هٰؤلاء الصِّغار فهو مختلِط، إنما الصَّحيحُ حديثُ حمَّاد بنِ سَلَمة، وابنِ عُلَيّة، وعبدِ الأعلى[٣] عنه، والثوريِّ، وشُعبةَ، صحيحٌ.

---

(١) الخفاف: عبد الوهاب بن عطاء عرف بصحبته لسعيد بن أبي عروبة، وقال عنه النَّسائيّ ليس بالقوي، (ت ٢٠٤). «تهذيب» ٦/ ٤٥٠، و«منتخب الإرشاد» لوحة ١٩/ب، «الجرح والتعديل» (٣/ قسم١/ ٧٢).

(٢) هو محمَّد بن إبراهيم بن أبي عدي سبقت ترجمته.

(٣) عبد الأعلى بن محمَّد القرشي البصري السامي: من أصحاب سعيد بن أبي عروبة، قال عن نفسه: فرغت من حاجتي من سعيد بن أبي عروبة قبل الطاعون يعني أنه سمع منه قبل الاختلاط. وهو ثقة، (ت ١٩٨). «تهذيب» ٦/ ٩٦، «تذكرة الحفاظ»٤/ ٢٩٦، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٥٣١.

وقال أحمد: شُعيبُ بن إسحاق[1]، سمِعَ من سعيدٍ بآخِرِ رَمَق.

وحَكى يزيدُ بن الهَيثم عن ابن مَعين، أنَّ يزيدَ سمِعَ من ابن أبي عَرُوبةَ بالكوفة قبل أن يُنكَر، وقد رُوي عن يزيدَ[2] ما يَشهد لذلك، وأنه رآه بعد الاختِلاط، فأنكَرَه. وهذا يدلُّ على أنه لم يَسمع منه حينئذٍ.

وقال أحمد - في روايةِ ابنه عبد الله -: سماعُ يزيدَ بن هارون مِن ابن أبي عَرُوبةَ في الصِّحّة إلّا ثلاثةَ أحاديث، أو أربعة.

قال عبدُ الله: قلت لأبي: أيُّما أحبُّ إليك في سعيد: الخَفّاف[3]، أو أَسباطُ ابن محمَّد[4]؟ قال: أسباطُ أحبُّ إليَّ، لأنه سمِع بالكوفة. قلت: أيُّما أحبُّ إليك: الخَفّافُ، أو أبو قَطَن[5]، في سعيد؟ قال: الخَفّافُ أقدمُ سماعًا من أبي قَطَن.

وممّا أُنكِر على سعيدٍ في حال اختلاطِه أنه رَوى عن قَتادةَ، عن أنسٍ، أنه قال: «الأُذُنانِ من الرّأس» أنكرَه يحيى القطّان[6].

---

(١) شعيب بن إسحاق الدمشقي، وثقه أحمد وأبو داود، والنَّسائيّ (ت ١٨٩). «تهذيب التهذيب» ٤/ ٣٤٨، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ٣٤١).

(٢) في د، ظ: «سعيد».

(٣) الخفاف: هو عبد الوهاب سبقت ترجمته.

(٤) أسباط بن محمَّد بن عبد الرَّحمٰن القرشي، وثقه ابن معين، وقال أبو أحمد إنه أحب إليه من الخفاف (ت ٢٠٠) بالكوفة. «تهذيب» ١/ ٢١١، «ميزان الاعتدال» ١/ ١٧٥.

(٥) أبو قَطَن: عَمرو بن الهيثم البصري القُطَعي روى عن شعبة ومالك بن أنس. مات بعد المئتين. «تهذيب» ٨/ ١١٤، «الجرح والتعديل» (٣/ قسم١/ ٢٦٨).

(٦) أخرجه العُقَيلي في «الضعفاء» ٢/ ١٦٧ (طبعة دار الغرب الإسلامي) من طريق يحيى بن سعيد القطان قال: قال ابن أبي عروبة في أول ما تغير: حدَّثنا قتادة عن أنس، قال: الأذنان من الرأس، انتهى. =

ونَقَلَ الأثرمُ عن أحمدَ أنه ذَكَرَ سماعَ يزيدَ بن هارون مِن سعيدِ بن أَبي عَرُوبةَ، فضعَّفَه، وقال: كذا وكذا حديثًا خطأٌ.

قال: وروايات عبّاد بنِ العوّام عن سعيد بنِ أَبي عَرُوبةَ مضْطَرِبة.

قيل لأحمد: رَوى الكوفيُّونَ عن سعيدٍ غيرَ شيءٍ خلافَ ما رَوى عنه البَصْريّون، قال: هٰذا من حفظِ سعيد، كان يحدِّثُ من حفظِه.

قال محمَّد بن عبد الله بنِ نُمَير في عبدِ الوهاب الخَفّاف: كان أصحابُ الحديثِ يقولون: إنّه سمِع من سعيدٍ بأَخَرة، كان شِبهَ المتروك، ووَكيعٌ سمِع منه بأَخرة، وأبو نُعَيم سمِعَ من سعيدٍ بأَخَرة[1].

وزَعم أبو أُسامةَ أنه كتبَ عن سعيدٍ بالكُوفة.

وقال ابنُ عمَّارٍ المَوصِلي: سمِعَ وكيعٌ والمُعافَى بنُ عِمرانَ من سعيدٍ بعدَ الاختِلاط. قال: وليست روايتُهما عنه بشيء.

= وحديث «الأذنان من الرأس» روي عن غير واحد من الصحابة، ولا يصح منها شيء، وقد أخرج أصحاب السنن، منها: حديث أبي أمامة الباهلي، أخرجه أبو داود (١٣٤)، والتِّرمذيّ (٣٧)، وابن ماجه (٤٤٠) من طريق سنان بن ربيعة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة. وهٰذا إسناد ضعيف لضعف سنان بن ربيعة وشهر بن حوشب، ويزاد على ذلك الاختلاف في رفعه ووقفه. قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث ليس إسناده بذاك القائم، والعمل على هٰذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النّبيّ ﷺ، ومن بعدهم، أن الأذنين من الرأس. ومنها: عن عبد الله بن زيد، أخرجه ابن ماجه (٤٤٣) وإسناده ضعيف لضعف شيخ ابن ماجه في هٰذا الحديث وهو سويد بن سعيد.

ومنها: عن أبي هُريرةَ، أخرجه ابن ماجه (٤٤٥) وإسناده ضعيف جدًا، فيه عَمرو بن الحصين العُقَيلي البصري متروك الحديث، وشيخه محمَّد بن عبد الله بن علاثة ضعيف الحديث.

(١) خرم في د، بياض في ظ.

وقال جعفرٌ الطّيالسيُّ[(١)]: سمعتُ يحيى بنَ مَعين يقول: قلتُ لعبد الوهّاب: سمعتَ من سعيدٍ في الاختِلاط؟ قال: سمعتُ منه في الاختلاطِ وغيرِ الاختِلاط، فليس أُميِّزُ بين هٰذا وهٰذا.

ومنهم: عبد الرَّحمٰن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المسعودي الكوفي[(٢)] اختلَطَ بأَخَرة.

قال عبدُ الله بن أحمد[(٣)]: سمعتُ* أبي يقول: كلُّ مَن سمِعَ من المَسعوديِّ بالكُوفة [فهو جيِّد][(٤)]، مثلُ وكيعٍ وأَبي نُعيم، وأما يزيدُ بن هارون، وحجّاجٌ، ومَن سمِعَ منه ببغدادَ في الاختلاط، إلّا مَن سمِعَ منه بالكوفة، يعني أنَّ سماع مَن سمِعَه منه بالكوفةِ صحيح، ومَن سمِعَ منه ببغدادَ كيزيدَ ابنِ هارون وحجاجٍ فهو بعدَ الاختلاط.

قال عبدُ الله أيضًا[(٥)]: قال أبي: سماعُ وكيعٍ منَ المَسعوديِّ بالكوفة قديمًا، وأبو نُعيمٍ أيضًا، وإنّما اختلطُ المسعوديُّ ببغداد، ومَن سمع منه بالبَصرةِ والكوفةِ فسماعُه جيِّد. انتهى.

---

(١) جعفر بن محمَّد الطيالسي: أبو الفضل، كان مشهورًا بالإتقان، كان ثقة ثبتًا (ت ٢٨٢). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٢٦.

(٢) المسعودي: ثقة، وكان أعلم أهل زمانه بحديث ابن مسعود. «تهذيب التهذيب» ٦/ ٢١٠، «الجرح والتعديل» (٢، قسم ٢/ ٢٥٠).

(٣) «العِلَل ومعرفة الرجال» ١/ ٩٥.

* لوحة ١١٩/أ.

(٤) ما بين حاصرتين سقطت من النسخ، وهي زيادة متعينة أثبتناها من «علل أحمد» ٣/ ٥٠.

(٥) «العِلَل ومعرفة الرجال» ١/ ٩٥.

وممَّن كَتَبَ عنه قبل أن يَختلِط: مسلمُ بن قُتيبة، وكَتَبَ عنه أبو داودَ بعد الاختلاط.

ونَقَلَ حَنْبلٌ عن أحمد، قال: سماعُ عاصمِ بن عليٍّ، وأبي النَّضْر، وهٰؤلاء من المَسعوديِّ بعدما اختَلَط.

وذَكر معاذُ بن معاذٍ أنَّ المَسعوديَّ قَدِمَ عليهم الكُوفةَ مرَّتينِ وهو صحيح، قال: ثم لَقِيتُه ببغدادَ سنةَ أربعٍ وخمسين ومئة، وهو صحيح، ثم لَقِيتُه ببغدادَ مرةً أُخرى سنة إحدى وستِّين، وقد أَنكَروه.

وقال محمَّد بنُ عبد الله بن نُمَير: المَسعوديُّ كان ثقةً، اختَلَطَ بأَخَرَة، سمِع منه عبدُ الرَّحمٰن بنُ مَهديٍّ، ويزيدُ بنُ هارون أحاديثَ مُختلِطة. وما رَوى عنه الشُّيوخ هو مُستقيم.

ولِيحيى بنِ مَعين في المَسعوديِّ تفصيلٌ آخر: ذَكَرَ محمَّد بنُ عثمانَ بن أبي شَيبةَ عن يحيى بن مَعين، قال: المَسعوديُّ ثقة، وكان يغلَطُ فيما يحدِّثُ عن عاصمِ بنِ بَهْدَلةَ، وسَلَمةَ يعني ابن كُهَيل، وكان صحيحَ الرِّوايةِ فيما يحدِّثُ عن القاسم[1]، ومَعْن[2]. ونَقَلَ الغَلّابي عن ابن مَعينٍ نحوَه، أيضًا.

ومنهم: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي البَصْريّ[3]

أحدُ الحُفَاظ المَشهورين. تغيَّر حِفظُه في آخرِ عُمُره، واختَلَط.

---

(١) القاسم بن عبد الرَّحمٰن بن عبد الله بن مسعود: ثقة (ت ١٢٠). «تهذيب» ٨/ ٣٢١.

(٢) معن بن عبد الرَّحمٰن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي، روى عنه الثوري ومسعر، وهو ثقة، كان على قضاء الكوفة (ت ١٩٤). «تهذيب» ١٠/ ٢٥٢.

(٣) أحد الأعلام، عنده أصح كتاب عن يحيى بن سعيد (ت ١٩٤). «تهذيب التهذيب» ٦/ ٤٤٩، «الخلاصة»، ص ٢٤٨.

قال عُقبةُ بنُ مُكْرَم[١]: كان عبدُ الوهّاب الثَّقفيُّ قد اختَلَطَ قبلَ موتِه بثلاثِ سِنين، أو أربعِ سِنين.

وقال أبو داود: جَريرُ بن حازم، وعبد الوهَّاب الثقفيُّ تغيَّرا، فحُجِب الناسُ عنهما.

ومنهم: سُفيان بن عُيينة

قال ابنُ عمّارٍ المَوصِليُّ، عن يحيى القطّان: أشهدُ أنّ ابن عُيينةَ اختَلطَ سنةَ سبعٍ وتسعين، فمَن سمِعَ منه في هٰذه السَّنةِ وبعدَها فسماعُه لا شيء.

ومنهم: صالح بن نبهان مولى التوأمة[٢]

اختَلطَ بأَخَرة، فمَن سمِع منه قديمًا فسماعُه صحيح، قاله أحمدُ وغيره.

وممَّن سمِع منه قديمًا: ابنُ أَبي ذِئب، قاله ابن مَعين. قال: وسماعُ الثّوريِّ منه بعد أن خَرِفَ.

قال أحمد: رَوى عنه أكابرُ أهل المدينة. قال: وقولُ مالك بنِ أنس: «ليس بثقة»؛ لأنه إنّما أدرَكَه وقد[٣] كبِرَ واختَلَط.

وقال البخاريّ: موسى بنُ عُقبةَ سمِع من صالحٍ قديمًا، نقَلَه عنه التِّرمذيُّ في «علله».

وذَكرَ ابنُ حبان[٤] أنّ حديثَ صالحٍ اختَلطَ قديمُه بحديثِه، ولم يتميَّز.

---

(١) عقبة بن مكرم العمي، قال عنه أبو داود: ثقة ثقة، ووثقه النَّسائيّ. «تهذيب» ٧/ ٥٠.

(٢) صالح بن نبهان مولى التَّوْأمة. والتَّوْأمة بنت أمية بن خلف أخت ربيعة بن أمية.: (ت ١٢٥). «تهذيب التهذيب» ٤/ ٤٠٥-٤٠٦.

(٣) لفظة «وقد» ليست في د، ظ.

(٤) في «المجروحين» ١/ ٣٦١.

ومنهم: أبان بن صَمْعَة

ذَكَرَ يحيى وابنُ مَهديٍّ وأحمدُ وغيرُهم أنّه اختَلطَ بأَخَرَة.

وذَكَرَ ابنُ عَدِيٍّ أنه مع ذٰلك لم يَجد له حديثًا منكرًا.

ومنهم: محمَّد بن الفَضْل السَّدُوسِيّ(١)

أبو النُّعمان، ولَقَبُه: عارِم، أحدُ الثقات المُتفَق على تخريج حديثِهِم. اختَلَطَ في آخرِ عُمُره.

قال العُقَيليّ: سمِع منه عليُّ بن عبد العزيز البغَويُّ(٢) بعدَ اختلاطه.

وممّا رَوى في اختلاطِه عن حمَّاد بن سَلَمة، عن حُمَيدٍ، عن أنسٍ، أنّ النّبيَّ ﷺ قال: «اتّقوا النارَ ولو بِشِقِّ تَمرة»(٣)، ورواه قبلَ اختلاطِه عن حُميدٍ، عن الحَسَن، عن النّبيِّ ﷺ، مرسلًا(٤)، وكذا رواه عفّانُ، عن حمّاد بنِ سَلَمة، وهو الصّواب(٥).

---

(١) محمَّد بن الفضل السدوسي أبو النعمان، (ت ٢٢٣). «تهذيب» ٩/ ٤٠٢.

(٢) علي بن عبد العزيز البغويّ: شيخ الحرم، «مصنف المسند»، (ت ٢٨٦)، ثقة مأمون، «طبقات الحفاظ»، ص ٢٧٤، و«تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٢٢.

(٣) أخرجه العُقَيلي في «الضعفاء» ٤/ ١٥٤ (طبعة دار الغرب الإسلامي)، والبزار (٦٦١٩)، والخطيب في «الكفاية» ص١٣٦ من طريق محمَّد بن الفضل عارم أبو النعمان، قال علي: سنة سبع عشرة ومئتين، قال: حدَّثنا حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس، أن النّبيّ ﷺ قال: «ليس لامرئ شيء، فاتقوا النار ولو بشق تمرة». قال البزار: وهٰذا الحديث لا نعلم رواه عن حماد عن حميد، عن أنس إلا محمَّد بن الفضل.

(٤) أخرجه العُقَيلي ٤/ ١٥٤ عن جدِّه يزيد بن محمَّد العُقَيلي، قال: حدَّثنا عارم أبو النعمان سنة ثمان ومئتين: حدَّثنا حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، أن النّبيّ ﷺ قال ...

(٥) أخرجه العُقَيلي ٤/ ١٥٥، ومن طريقه الخطيب في «الكفاية» ص١٣٧ عن محمَّد بن إسماعيل، قال: قام رجل إلى عفان فقال: يا أبا عثمان، حدَّثنا بحديث حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس، أن النّبيّ ﷺ قال: «اتقوا النار ولو بشق تمرة»، فقال له عفان: إن =

ومنهم أبو قِلابةَ الرَّقَاشيُّ، عبدُ الملك بن محمَّد

كان ابنُ خُزيمةَ يقول: حدَّثنا أبو قِلابةَ بالبَصرةِ قبلَ أن يَختَلِطَ ويَخرُجَ إلى بغداد.

قلت: وهو مع هٰذا كثيرُ الوَهم قبلَ اختِلاطِه أيضًا.

[مَن يَلتحِقُ بالمُختلِطينَ ممَّن أَضرَّ في آخرِ عُمره]

ويلتحقُ بهٰؤلاءِ مَن أضرَّ في آخرِ عُمُره، وكان لا يَحفظُ جيِّدًا، فحدَّث مِن حفظِه* أو كان يُلقَّنُ فيَتلَقَّن.

وقد ذَكرَ أبو خَيثمةَ أنَّ يزيدَ بنَ هارون كان يُعابُ عليه أنّه لمّا أَضرَّ كان يأمُرُ جاريةً له أن تُلقِّنَه الأحاديثَ من كتابٍ فيُحدِّثَ بها، وقد سبَقَ ذِكرُ ذٰلك.

فمنهم: عبدُ الرزّاق بن همَّامٍ الصَّنْعانيّ

أحدُ أئمّة الحديث المَشهورين، وإليه كانت الرِّحلةُ في زمانِه في الحديث، حتى قيل: إنّه لم يُرحَلْ إلى أحدٍ بعدَ رسول الله ﷺ ما رُحِلَ إلى عبد الرّزّاق.

قال الإمام أحمدُ - في روايةِ إسحاقَ بن هانئ -: عبدُ الرزّاق لا يُعبأُ بحديثِ مَن سمِع منه وقد ذَهبَ بصَرُه، كان يُلقَّنُ أحاديثَ باطلة، وقد حدَّث عن الزُّهريّ(١) أحاديثَ كتبناها من أصلِ كتابِه وهو يَنظرُ، جاؤوا بخلافِها. ونَقلَ الأثرَمُ عنه معنى ذٰلك.

= أردته عن حميد عن أنس، فاكتَرِ زَورَقًا بدرهمين وانحدر إلى البصرة، يحدثك به عارم، عن حميد، عن أنس، فأما نحن فحدَّثنا حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، أن النّبيّ ﷺ قال: «اتقوا النار ولو بشق تمرة».

* لوحة ١٢٠/أ.

(١) عبارة «عن الزهري» سقطت من د، ظ.

وقال في النَّيسابوريِّ، يعني محمَّد بن يحيى الذُّهْلي: قَدِمَ على عبد الرزّاق مرَّتين: إحداهما بعدَما عَمِيَ.

وذَكَرَ الأثرمُ أيضًا: أنَّ أحمدَ ذُكِرَ له حديث «النّارُ جُبَار» فقال: هٰذا باطل، ليس مِن هٰذا شيءٌ[1].

ثم قال: ومَن يحدِّث به عن عبد الرزّاق؟ قلت: حدَّثني به أحمدُ بن شَبّويه[2].

قال: هٰؤلاءِ سمِعوا بعدَما عَمِيَ، كان يُلقَّنُ فلُقِّنَه، وليس هو في كتابه، وقد أسنَدوا عنه أحاديثَ ليست في كُتُبه، كان يُلَقَّنها بعدما عَمِيَ.

---

(١) حديث عبد الرزاق هٰذا أخرجه أبو داود (٤٥٩٤) عن محمَّد بن المتوكل، وابن ماجه (٢٦٧٦)، عن أحمد بن الأزهر، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٥٧٥٧) عن أحمد بن سعيد، والدارقطني في «السنن» (٣٣٠٧) من طريق زهير بن محمَّد، وأحمد بن منصور، خمستهم عن عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن همام، عن أبي هُريرةَ، أن رسول الله ﷺ قال: «النار جبار». وزاد أحمد بن سعيد في روايته: «والبئر جبار».

قال الإمام أحمد في حديث عبد الرزاق هٰذا - كما في «سنن الدارقطني» (٣٣٠٨): ليس بشيء، لم يكن في الكتب، باطل ليس هو بصحيح. ثم قال: أهل اليمن يكتبون النار: النير، ويكتبون البير يعني مثل ذلك، وإنما لُقِّن عبد الرزاق «النار جبار». ونحوه في «علل الدارقطني» ١١/ ١٦٤ (٢١٩٧).

وبيَّن ابن معين فيما نقله عنه ابن عبد البر في «التمهيد» ٧/ ٢٦ أنها تصحيف من «البير»، أن مصدر التصحيف هو مَعْمَر.

قلنا: ويؤيد احتمال أن الوهم من مَعْمَر، وليس من عبد الرزاق: أن عبد الرزاق لم ينفرد بهٰذا التصحيف، بل هو متابَع، فقد أخرجه أبو داود بإثر (٤٥٩٤) من طريق عبد الملك الصنعاني، عن مَعْمَر، به، بهٰذا اللفظ.

وقد نقل ابن العربي وجه التصحيف فيما حكاه عنه الحافظ في «فتح الباري» ٢٢/ ١٥٣ (طبعة الرسالة العالمية) فقال: قال بعضهم: صحفها بعضهم؛ لأن أهل اليمن يكتبون النار بالياء لا بالألف، فظن بعضهم «البير» بالموحدة «النار»، فرواها كذلك... ثم قال الحافظ: ويؤيد ما قال ابن معين (يعنى أنها مصحفة): اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي هُريرةَ على ذكر البئر دون النار.

(٢) أحمد بن شبويه: هو أحمد محمَّد بن ثابت الخزاعي المروزي (ت ٢٣٠) بطرسوس، كان حافظًا ثقة. «الجرح والتعديل» (١/ قسم١/ ٥٥)، «تهذيب» ١/ ٧١.

قال أبو عبد الله: حَكَوا عنه، عن الحُلْوانِيِّ[1] أحاديثَ أسندَها.

وقد ذَكَرَ غيرُ واحد أنَّ عبد الرزَّاق حدَّث بأحاديثَ مناكيرَ في فضلِ عليٍّ وأهلِ البيت، فلعلَّ تلك الأحاديثَ مما لُقِّنها بعدما عَمِي، كما قاله الإمام أحمد، والله أعلم، وبعضُها ممّا رواه عنه الضُّعفاء، ولا يصحُّ عنه.

وقال النَّسائيُّ: عبد الرزّاق ما حُدِّثَ عنه بأَخَرَة ففيه نَظَر.

وذَكَرَ عبدُ الله بن أحمد[2] أنه سمِعَ يحيى بنَ مَعين قيل له: تَحفظُ عن عبد الرزّاق، عن مَعْمَر، عن أبي إسحاقَ، عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ، عن النّبيِّ ﷺ «أنّه مَسَحَ على الجَبائر»؟[3] فقال يحيى: باطل، ما حَدَّث به مَعْمَرٌ قطّ. ثم قال يحيى: عليه مئةُ بَدَنةٍ مُقلَّدةٍ مُجَلَّلةٍ إن كان مَعْمَرٌ حدَّث بهٰذا قط،

---

(١) الحلواني: هو الحسن بن علي الحلواني: يروي عن عبد الرزاق ووكيع، وهو ثقة ثبت (ت ٢٤٢). «تهذيب التهذيب» ٢/ ٣٠٢، الخلاصة، ص ٧٩.

(٢) ذكر ذلك عنه الخلّال في «علله» كما في «البدر المنير» لابن الملقن ٢/ ٦١٣.

وأخرج ابن عدي في «الكامل» ١/ ١٢٣ عن أحمد بن الحسن القمي، قال: حدَّثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل، قال: سمعت رجلًا يقول، عن يحيى بن معين: تحفظ عن عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي عن النّبيِّ ﷺ أنه مسح على الجبائر؟ فقال: باطل، ما حدث به مَعْمَر قط.

وجاء في مسائل المرُّوذي للإمام أحمد، لوحة ١١/ أ (٢٦٤)، بعد سؤاله عن هٰذا الحديث فقال: «أي أحمد» باطل ليس من هٰذا شيء... من حدث بهٰذا؟ قلت: ذكروه عن صاحب الزهري، فتكلم فيه بكلام غليظ.

(٣) والحديث في «مصنف» عبد الرزاق (٦٢٣)، ومن طريقه أخرجه ابن ماجه ١/ ٢١٥ (٦٥٧) عن إسرائيل، عن عَمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي ابن أبي طالب، قال: انكسرت إحدى زندي، فسألت النّبيّ ﷺ فأمرني أن أمسح على الجبائر». وهٰذا حديث ضعيف لحال عَمرو بن خالد، وقال عنه أبو حاتم في «العِلَل» ١/ ٤٦ هٰذا حديث باطل لا أصل له، وعَمرو بن خالد متروك الحديث.

هٰذا باطل، ولو حدَّث بهٰذا عبدُ الرزّاق كان حلالَ الدَّم، مَن حدَّث بهٰذا عن عبدِ الرزّاق؟ قالوا: فلان - وفي بعض النُّسخ: قالوا: محمَّد بنُ يحيى - قال: لا واللهِ ما حدَّث به مَعْمَر، وعليه حَجَّةٌ من هنا إلى مكّةَ إن كان مَعْمَرٌ يحدِّث بهٰذا.

قال عبدُ الله بن أحمد: هٰذا الحديثُ يَروُونه عن إسرائيل، عن عَمرو بن خالد، عن زَيد بنِ عليٍّ، عن آبائِه، عن عليٍّ، عن النّبيِّ ﷺ. وعَمرُو بنُ خالدٍ لا يُساوي شيئًا.

قال عبدُ الله: وسمعتُ يحيى يقول: ما كتبتُ عن عبدِ الرزّاق حديثًا قطُّ إلّا من كتابه، لا واللهِ ما كتبتُ عنه حديثًا قطُّ إلّا من كتابه.

وذَكرَ بعضُهم أنَّ سماعَ الدَّبَريِّ[1] من عبد الرزّاق بأَخَرَة.

قال إبراهيمُ الحَرْبيُّ: مات عبدُ الرزَّاق وللدَّبَريِّ سِتُّ سِنينَ أو سبعُ سِنين.

ومنهم: أبو حَمْزَةَ السُّكَّريّ[2]

واسمُه محمَّد بنُ مَيمون، ثقةٌ مشهورٌ، مِن أهلِ مَرْو.

قال أحمد - في رواية ابن هانئ -: كان قد ذَهبَ بَصَرُه، وكان ابنُ شَقِيق[3] قد كَتَبَ عنه وهو بَصِير، قال: وابنُ شَقِيقٍ أصحُّ حديثًا ممَّن كَتَبَ عنه من غيرِه.

---

(١) الدَّبَري: إسحاق بن إبراهيم، صاحب عبد الرزاق، وثقه الدارقطني وقال الحاكم صدوق. «ميزان الاعتدال» ١/ ١٨١، «لسان الميزان» ١/ ٣٤٩.

(٢) (ت ١٦٦). «تهذيب» ٩/ ٤٨٦.

(٣) علي بن الحسن بن شقيق، سبقت ترجمته.

وقال النَّسائيُّ في «سُننه» في أبي[(١)] حَمزةَ: هو مَرْوَزيٌّ، لا بأسَ به، إلّا أنه كان ذَهبَ بَصُرُه في آخرِ عُمُره، فمَن كَتبَ عنه قبلَ ذٰلك فحديثُه جيِّد.

ومنهم: عليُّ بن مُسْهِر

أحدُ الثِّقات المَشهورين. قال أحمدُ - في رواية الأثرم -: كان ذَهبَ بَصرُه، فكان يحدِّثُهم من حفظِه. وأنكَر عليه حديثَه عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ: كانَ رسولُ الله ﷺ إذا سمِعَ المؤذن، قال: «وأنا»[(٢)].

وقال: إنَّما هو عن هشامٍ، عن أبيه، مرسَلٌ[(٣)]. وعليُّ بنُ مُسْهِرٍ له مَفارِيد[(٤)].

ومنها في حديث «إذا شَرِبَ الكلبُ في إناءِ أَحدِكم فلْيُرِقْه»، وقد خرَّجه مسلم[(٥)].

---

(١) لفظة «أبي» سقطت من د، ظ.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٢٦) من طريق علي بن مسهر، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. هكذا موصولًا.
وتابع عليَّ بنَ مسهر على وصله: حفص بنُ غياث، فرواه عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. أخرجه من طريقه ابن حبان (١٦٨٣)، والحاكم (٧٤٥)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» ٢/ ١٢٠، والرافعي في «أخبار قزوين» ٢/ ٢٨.

(٣) رواه أبو معاوية ووكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه. مرسلًا، أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٢/ ٣٨٣ (٢٣٧٧). وصوَّب الإرسال أيضًا الدارقطنيُّ في «العِلَل» ١٤/ ١٨٨.

(٤) لكنه لم ينفرد بوصل هٰذا الحديث، كما سبق بيانه في تخريج الحديث آنفًا. والله أعلم.

(٥) أخرجه مسلم ١/ ٢٣٤ من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هُريرةَ قال: قال رسول الله ﷺ: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه، ثم ليغسله سبع مرات.
قال مسلم: وحدثني محمَّد بن الصباح، حدَّثنا إسماعيل بن زكرياء، عن الأعمش، بهٰذا الإسناد مثله... ولم يقل «فليرقه». ثم ذكر الإمام مسلم عدة روايات أخرى خلت من قوله «فليرقه»، وكأنه بذلك يشير إلى وهم علي بن مسهر في زيادتها.

وذَكرَ الأثرم أيضًا عن أحمدَ أنه أنكرَ حديثًا، فقيل له: رواه عليُّ بن مُسْهِر، فقال: إنَّ عليَّ بن مُسْهِر كانت كتبُه قد ذهبت، فكَتَبَ بعدُ، فإن كان رَوى هٰذا غيرُه، وإلّا فليس بشيءٍ يُعتمَد.

ويَلتحِق بهٰؤلاء: مَن احترقَتْ كُتُبه، فحدَّثَ مِن حفظِه، فوَهِم، كما قاله غيرُ واحد في ابن لَهِيعَة. وقد سبق ذِكرُ ذٰلك، وقد كان أحمدُ يضعِّف حديثَ المتأخِّرينَ عنه، وقال: قُتيبةُ ويحيى بنُ يحيى النَّيسابوريّ[1] آخرُ مَن سمَعَ منه. نقله عنه الأثرَم.

وقال أبو حاتم الرّازي: مروانُ بن محمَّد تأخَّر سماعُه من ابن لَهِيعَة، فهو يحدِّث عنه، يعني* بمَناكِيرَ.

[مَن لا يحدث من كتابه فيَهِم في حديثه]

ومن هٰذا النوع أيضًا قومٌ ثقاتٌ لهم كتابٌ صحيح، وفي حفظِهم بعضُ شيءٍ، فكانوا يحدِّثون من حفظِهم أحيانًا فيَغلَطون، ويحدِّثون أحيانًا من كُتبهِم فيَضبِطون:

فمنهم: عبدُ الرزّاق بنُ همام

وقد تقدَّم أنه لمّا كان بَصيرًا ويُحدِّثُ من كتابه، كان حديثُه جيِّدًا، وما حدَّث مِن حفظِه خلَّطَ.

قال أحمد - في رواية الأثرم -: في حديثِ عبدِ الرزّاق، عن مَعْمَر، عن الزُّهريّ، عن سالمٍ، عن أبيه: «أنَّ النّبيَّ ﷺ رأى على عُمرَ ثوبًا

---

(١) يحيى بن يحيى النيسابوري: روى عن مالك والحمادين، قال ابن المبارك: ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثله، (ت ٢٢٦). «تهذيب» ١١/ ٢٩٦.

* لوحة ١٢١/أ.

جديدًا»(١)، فقال: هٰذا كان يُحدِّثُ به من حفظِه، ولم يكن في الكُتب. وقد تقدَّم ذِكرُ هٰذا الحديث في كتاب اللِّباس.

وقال يحيى بنُ مَعين: ما كتبتُ عن عبد الرزّاق حديثًا واحدًا إلّا من كتابه كلّه.

وممّا أُنكِر على عبد الرزّاق: حديثُه عن مَعْمَر، عن الزُّهريِّ، عن أبي سَلَمة، عن أَبي هُريرةَ مرفوعًا: «الخَيلُ معقودٌ في نَواصِيها الخَير»(٢)، أنكرَه أحمدُ ومحمَّد بنُ يحيى، وقال: لم يكن في أصلِ عبد الرزّاق. وذَكر الدّارقطنيُّ أنّ الصّوابَ إرسالُه.

---

(١) حديث أن النّبيّ ﷺ رأى على عمر ثوبًا جديدًا أخرجه التِّرمذيّ ٥/ ٥٥٨ في كتاب «الدعوات» من طريق يزيد بن هارون عن الأصبغ بن زيد، عن أبي العلاء عن أبي أمامة. قال: لبس عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، ثوبًا جديدًا فقال: الحمد لله الذي كساني ما أواري به عورتي وأتجمل به في حياتي، ثم عمد إلى الثوب الذي أخلق فتصدق به، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من لبس ثوبًا جديدًا... فقال: الحمد لله الذي كساني ما أواري به عورتي وأتجمل به في حياتي ثم عمد إلى الثوب الذي أخلق فتصدق به، كان في كنف الله وفي حفظ الله - وفي ستر الله حيًا وميتًا». قال أبو عيسى: هٰذا حديث غريب.
وأخرجه أحمد ١/ ٤٤ من الطريق نفسها.
وجاء في «مسائل أبي داود للإمام أحمد» ص ٣١٥: سمعت أحمد ذكر حديث عبد الرزاق عن مَعْمَر عن الزهري، عن سالم عن أبيه أن النّبيّ ﷺ رأى على عمر ثوبًا جديدًا، قال: لبست جديدًا فقال: كان يحدث به عبد الرزاق من حفظه، فلا أدري هو في كتابه أم لا؟ وجعل أبو عبد الله ينكره.

(٢) أخرجه البزار (٧٨٨٦)، وأبو عوانه (٧٢٧٦)، وأبو يعلى (٦٠١٤) من طريق عبد الرزاق، قال: أخبرنا مَعْمَر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هُريرةَ، مرفوعًا. قال البزار: وهٰذا الحديث لا نحفظه من حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هُريرةَ إلا من حديث عبد الرزاق عن مَعْمَر.

وقال الدّارقطنيُّ: عبدُ الرزّاق يُخطئُ عن مَعْمَرٍ في أحاديثَ لم تكن في الكتاب.

ومنهم: الدَّرَاوَرْديُّ عبدُ العزيز بن محمَّد(١)

أحدُ علماءِ أَهلِ المدينةِ وثِقاتِهم.

قال الأثرَم: قال أبو عبد الله: الدَّرَاوَرْديُّ إذا حدَّثَ من حفظِه فليس بشيءٍ. أو نحو هٰذا. فقيل له: في تصنيفِه؟ فقال: ليس الشأنُ في تصنيفِه، إن كان في أصلِ كتابه وإلَّا فلا شيء؛ كان يحدِّث بأحاديثَ ليس لها أصلٌ في كتابه.

قال: ويقولون: إنَّ حديثَ هشامِ بن عُرْوةَ، عن أبيه، عن عائشةَ: أنَّ النّبيَّ ﷺ كان يُستعذَبُ له الماء. ليس له أصلٌ في كتابه، انتهى(٢).

---

(١) عبد العزيز بن محمَّد الدراوردي: أصله من قرية من قرى فارس يقال لها دراورد، سكن المدينة، ويروي عن محمَّد بن إسحاق وعن عبد الله بن عمر: قال أحمد: كان معروفًا بالطلب، إذا حدث من كتابه فهو صحيح وإذا حدث من كتب الناس وهم. وربما قلب حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر. وترجمته في «الجرح والتعديل» (٢/ قسم٢/ ٣٩٥)، «الأنساب» للسمعاني ٢٢٥/ أ، «تهذيب» ٦/ ٣٥٣.

(٢) من قوله: «كان يحدث بأحاديث» إلى هنا، سقطت هٰذه العبارة من ظ.

وهٰذا الحديث أخرجه أبو داود (٣٧٣٥)، وأبو يعلى (٤٦١٣)، وابن حبان (٥٣٣٢) من طريق عبد العزيز الدراوردي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة: أن النّبيّ ﷺ كان يستعذب له الماء من بيوت السقيا.

قال أبو داود في «مسائله للإمام أحمد» (١٩٤٨): سمعت أحمد، ذكر حديث الدراوردي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن النّبيّ ﷺ كان يستعذب له الماء من بيوت السقيا. فقال: هٰذا أراه ريحًا. وسمعت أحمد، ذكر هٰذا الحديث، فقال: ليس هٰذا، يعني: هٰذا الحديث في كتاب الدراوردي، كان يحدثه حفظًا، فقال أحمد: كتابه أصح من حفظه.

وقد تقدَّم عن ابن مَعين أنّه قالَ في حديثِه عن العلاءِ، عن أبيه، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيّ ﷺ: «تَقتُلُ عمّارًا الفِئةُ الباغية»[١]: إنّه لم يكن في كتابه أيضًا. وقال يحيى بنُ مَعين: الدَّرَاوَرْديُّ ما رَوى من كتابه فهو أثبتُ من حفظِه.

ومنهم: همَّام بنُ يحيى العَوْذيُّ البَصْريّ

أحدُ الثِّقات المَشهورين.

قال يزيدُ بنُ زُرَيع، وعبدُ الرَّحمٰن بنُ مَهديّ: كتابُه صحيح، وحِفظُه ليس بشيء.

وكان يحيى بنُ سعيدٍ لا يَرضَى كتابه، ولا حِفظَه، ثم بعد ذٰلك قَدِمَ معاذُ ابن هشام[٢]، فرآهُ يحيى يوافق همامًا في أشياء، فكان يحيى يقول بعد ذٰلك: كيف قال همّام[٣]؟

---

(١) أخرجه التِّرمذيّ (٣٨٠٠) حدَّثنا أبو مصعب المديني، قال: حدَّثنا عبد العزيز بن محمَّد، عن العلاء بن عبد الرَّحمٰن، عن أبيه، عن أبي هُريرةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «أبشر يا عمار تقتلك الفئة الباغية». قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث حسن صحيح غريب من حديث العلاء بن عبد الرَّحمٰن.
وأخرجه أبو يعلى (٦٥٢٤)، وابن عدي في «الكامل» ٤/ ١٧٨ من طريق عبد الله بن جعفر والد علي بن المَدينيّ، عن العلاء بن عبد الرَّحمٰن، به. ولا عبرة بمتابعة عبد الله بن جعفر، فهو ضعيف. قال ابن عدي بعد أن أخرج له أحاديث عن العلاء، وهٰذا منها: هٰذه الأحاديث عن العلاء غير محفوظة، يحدث بها عبد الله بن جعفر، عن العلاء.
قلنا: وقد صح الحديث من حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه البخاريّ (٤٤٧)، ومسلم (٢٩١٥). وصح كذلك عن غير واحد من الصحابة خارج «الصحيحين».

(٢) معاذ بن هشام بن سنبر الدستوائي البصري: قال ابن معين، صدوق، وليس بحجة، وهو ثبت في شعبة، (ت ٢٠٠)، «تهذيب التهذيب» ١٠/ ١٩٦.

(٣) «الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ١٠٨).

قال عبد الله بنُ أحمد: سمعتُ أبي قال: قالَ عفّان: حدَّثنا يومًا همّام، فقلتُ له: إنَّ يزيدَ بنَ زُرَيع حدَّثنا عن سعيدٍ، عن قَتادةَ، ذَكرَ خِلافَ ذٰلك الحديث، قال: فذهبَ فنَظرَ في الكتاب، ثم جاءَ فقال: يا عفّانُ، ألا تَراني أُخطِئُ، وأنا لا أَعلم! قال عفان: وكان همَّام إذا حدَّثنا بقُربِ عهدِه بالكتاب فقلَّما كان يُخطئ.

قال عبدُ الله: وقال أبي: ومَن سمِعَ من همّامٍ بأَخَرَة فهو أجوَدُ، لأنّ همّامًا كان في آخرِ عُمُره أصابتْه زَمانة، فكان يَقرُبُ عهدُه بالكتاب، فقلَّما كان يُخطئ.

ومنهم: شَرِيك بنُ عبد الله النَّخَعيّ

قاضي الكُوفة.

قال يعقوبُ بنُ شَيبةَ وغيرُه: كتُبُه صحاح، وحِفظُه فيه اضْطِراب.

وقالَ محمَّد بنُ عمّارٍ المَوصِليُّ الحافظ: شَريكٌ كُتبُه صحاح[1]، فمَن سمِعَ منه مِن كُتبِه فهو صحيح. قال: ولم يَسمَع من شَريكٍ مِن كتابه إلّا إسحاقُ الأزرَق.

وقد قيل: إنَّ أُصولَه كان فيها الخطأ، فذَكر محمَّد بنُ يحيى بنِ[2] سعيدٍ القَطّان، عن أبيه، قال: نظرتُ في كُتبِ شَريك، فإذا الخطأُ في أُصولِه.

---

(١) من قوله «وحفظه فيه اضطراب» إلى هنا، سقط من د، ظ. قفز نظر.

(٢) سقطت «ابن» من د، ظ. وهو محمَّد بن يحيى بن سعيد القطان: أبو صالح البصري، روى عن أبيه، وفضيل بن عياض، وروى عنه البخاريّ في «الجامع» تعليقًا، ذكره ابن حبان في «الثقات»، (ت ٢٢٣). «تهذيب التهذيب» ٩/ ٥٠٩.

وفرَّق آخَرون بين ما حدَّث به في آخرِ عُمُره بعد ولايته القضاءَ فضعَّفوه، لاشتغالِه بالقَضاءِ عن حفظِ الحديث، وبين ما حدَّث به قبلَ ذٰلك فصحَّحوه.

قال أحمد - في رواية الأثرم - وذَكرَ سماعَ أبي نُعَيم من شَريك، فقال: سماعٌ قديم. وجعل يُصحِّحُه.

وقال أحمد - في رواية ابنِه عبد الله -: قال لي حجَّاج بنُ محمَّد: كتبتُ عن شَريكٍ نحوًا من خمسينَ حديثًا عن سالمٍ* قبل القَضاء، يعني: قبلَ أن يَلي القَضاء.

قال أبو حاتم(١): حديثُ شَريكٍ، مِن حِفظِه بأَخَرة - وكان قد ساءَ حِفظُه - عن عاصمٍ الأحوَل، عن الشَّعبيِّ، عن ابن عبّاس: «أنّ النّبيَّ ﷺ احتَجَم وهو صائمٌ مُحْرِم»(٢). فغَلِطَ فيه. ورواه جماعةٌ ولم يَذكُروا صائمًا مُحْرِمًا، إنّما قالوا: «احتَجَم وأعطى الحَجّامَ أَجرَه»(٣)، وأنكرَ ذٰلك يحيى القطّان.

---

* لوحة ١٢٢/أ.

(١) في «العِلَل» ١/ ٢٣٠.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٢/ (١٢٥٦٦) من طريق شريك، عن عاصم، عن الشعبي، عن ابن عبّاس أن النّبيّ ﷺ: احتجم وهو صائم محرم.
قال أبو حاتم كما في «العِلَل» لابنه ٣/ ٢٨ (٦٦٨): هٰذا خطأ؛ أخطأ فيه شريك، وروى جماعة هٰذا الحديث، ولم يذكروا: «صائمًا محرمًا» إنما قالوا: احتجم وأعطى الحجام أجره. فحدث شريك هٰذا الحديث من حفظه بأخرة، وقد كان ساء حفظه، فغلط فيه.
وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٢/ ١٩١: قال بعض الحفاظ: حديث بن عبّاس روي على أربعة أوجه، الأول: احتجم وهو محرم، الثاني: احتجم وهو صائم، الثالث: احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم، الرابع: احتجم وهو صائم محرم. فالأول روي من طرق شتى عن بن عبّاس واتفقا عليه من حديث عبد الله بن بحينة... إلى آخر كلامه.

(٣) أخرجه بهٰذا اللفظ البخاريّ (٢٢٧٩) من طريق عكرمة، والبخاريّ (٥٦٩١)، ومسلم (١٥٧٧)(٦٥) و(٢٢٠٨)(٧٦) من طريق طاووس، كلاهما عن ابن عبّاس، به.

قال عبدُ الجبّار بن محمَّدٍ الخطَّابي: قلتُ ليَحيى بن سعيد: زَعَموا أنَّ شَريكًا إنَما خلَّطَ بأَخَرَة، قال: ما زالَ مخلِّطًا، وبكلِّ حالٍ فهو سيِّئُ الحِفظ، كثيرُ الوَهم.

وقال إبراهيم بنُ سعيدٍ الجَوهَريُّ: أخطأَ شَريكٌ في أربعِ مئةِ حديث.

ومنهم: حمَّاد بن أبي سُليمان(١).

فقيهُ الكوفة، وشيخُ أبي حَنيفة.

قال أبو داود: سمعتُ أحمدَ يقول: حمَّادٌ مُقارِبُ الحديثِ ما رَوى عنه سُفيانُ وشُعبةُ والقُدَماء، قال: وهشامٌ الدَّسْتُوائيُّ سمِعَ منه قديمًا، سماعُه صالح، ولكنْ حمَّاد بنُ سَلَمة عندَه عنه تَخليط.

ونَقَلَ الأثرمُ عن(٢) أحمد، قال: روايةُ القُدماءِ عن حمَّادٍ مُقارِبة: شُعبةَ والثّوريِّ وهشامِ الدَّسْتُوائيّ. وأمّا غيرُهم، فقد جاؤوا عنه بأَعاجيب. قلت له: حجَّاجٌ وحمَّاد بنُ سَلَمة؟ قال: حمَّاد على ذاك، أي: لا بأس به. قال: وقد سقَطَ فيه غيرُ واحد، مثلُ محمَّد بنِ جابر(٣)، وأشارَ بيده، فظننتُ أنه سَلَمةُ الأَحمَر(٤). قال الأثرم: ولعلَّه قد عنَى غيرَه.

قوله: «سقَطَ فيه» يعني: روَوا عنه ما لا يُرتَضَى.

---

(١) هو حماد بن مسلم أبو إسماعيل الكوفي: ثقة، وهو من أعلام الفقهاء، (ت ١٢٠). «تهذيب التهذيب» ٣/ ١٦، «ميزان الاعتدال» ١/ ٥٩٥، «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ١٤٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ١٤٧).

(٣) محمَّد بن جابر اليمامي السحيمي، ضعفه ابن معين والنَّسائيّ. وقال أبو حاتم: ساء حفظه في الآخر. «ميزان الاعتدال» ٣/ ٤٩٦، و«التاريخ الكبير» ١/ ٥٣.

(٤) سلمة بن صالح الأحمر: قال ابن معين: واسطي، ليس بثقة، وضعفه النَّسائيّ. «ميزان الاعتدال» ٢/ ١٩٠، و«الضعفاء» للنسائي، ص ٤٨.

وقال أبو داودَ عن أحمد، قال: ما رَوى سُفيانُ وشعبةُ عن حمَّادٍ، عن إبراهيمَ، أحبُّ إليَّ مِن روايةِ مُغيرةَ عن إبراهيم، إلّا أنّ في حديث الآخَرين عن حمَّادٍ تخليطًا.

ومنهم: حَفْصُ بن غِيَاثٍ النَّخَعيّ(١)

أبو عُمر، قاضي الكُوفة.

قال أبو زُرْعة: ساءَ حِفظُه بعدَما استُقضِي، فمَن كتبَ عنه من [كتابِه فهو صالح، وإلّا فهو كذا وكذا. وقال ابنُ المَدينيّ: حفصٌ ثَبْتٌ](٢). قيل له: إنّه يَهِمُ. قال: كتابُه صحيح(٣).

وقالَ يعقوبُ بن شَيبة: [وهو ثقةٌ ثَبْتٌ](٤) إذا حدَّث من كتابه، ويُتَّقَى بعضُ حفظِه.

وقد تكلَّم في حِفظِه غيرُ واحد، منهم: الإمام أحمد.

وقال(٥) داودُ بن رُشَيد: «كان كثيرَ الغلَط». وذُكر ذلك لمحمَّد بن عمّار، فقال: لا، ولكنْ كان لا يَحفظُ حسَنًا، ولكنْ كان إذا حَفِظَ الحديث، أي: فكان يقومُ به حسَنًا.

---

(١) حفص بن غياث النخعي: يروي عن الأعمش، وعنه يحيى بن سعيد القطان، ثقة، ضابط قبل ولايته قضاء الكوفة، (ت ١٩٤). وقد عرف عنه الورع. «الجرح» (١/ قسم ٢/ ١٨٥)، «ميزان الاعتدال» ١/ ٥٦٧، «تهذيب» ٢/ ٤١٥.

(٢) ما بين حاصرتين مطموس في الأصل، وأثبتناه من د، ظ.

(٣) «الجرح والتعديل» (١، قسم٢/ ١٨٦).

(٤) ما بين حاصرتين من د، ظ.

(٥) خرم في د، وبياض في ظ.

وقد رُوِي عن ابن مَعين، أنّ حفْصًا لم يكن يحدِّثُ إلّا من حفظِه ببغدادَ والكُوفة، ولم يُخرِج كتابًا، كَتبوا عنه ثلاثةَ آلاف أو أربعةَ آلافِ حديثٍ من حفظِه.

ومنهم: شَبيب بنُ سعيدٍ الحَبَطيُّ[١]، البَصْريّ

أبو أحمدَ بنُ شَبِيب. خرَّج حديثَه البخاريُّ.

قال عليُّ بنُ المَدينيّ: ثقة، كان مِن أصحاب يونسَ بنِ يزيد، كان يَختلفُ في تجارةٍ إلى مصر، وكتابُه كتابٌ صحيح، وقد كتبتُها عن ابنه أحمد.

قال ابنُ عَدِيّ: له نُسخةٌ عن يونسَ بن يزيد، عن الزُّهريِّ، يَرويها عنه ابنُه أحمد[٢]، وهي أحاديثُ مُستقيمة. ورَوى عنه ابنُ وَهْبٍ أحاديثَ مناكير، فلعلَّ شَبيبًا حدَّث بمِصرَ في تجارتِه إليها، كتبَ عنه ابنُ وَهْبٍ من حفظِه، فيَغلَطُ ويَهِم.

ومنهم: إبراهيمُ بن سعدٍ الزُّهريُّ[٣]

أحدُ الأعيانِ الثقات، المتّفَق على تخريج حديثِهم.

قال أحمد: كان يحدِّثُ مِن حفظِه فيُخطئُ، وفي كتابِه الصَّواب.

وقد تكلَّم فيه يحيى القطّان.

---

(١) يروي عن يونس بن يزيد، وأبان بن أبي عياش، (ت ١٨٦). «تهذيب» ٤/ ٣٠٦، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ٣٥٩).

(٢) من قوله «قال ابن عدي» إلى هنا، سقطت من ظ.

(٣) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمٰن بن عوف: يروي عنه أبو داود الطيالسي، وهو ثقة، (ت ١٨٣). «تهذيب» ١/ ١٢١، «الجرح والتعديل (١/ قسم١/ ١٠١).

رَوى من حفظِه أحاديثَ أُنكرِتْ عليه، منها: رَوى عن أبيه، عن أنسٍ، عن النّبيِّ ﷺ قال: «الأئمّةُ من قريش»(١).

وسُئل أحمدُ عنه، فقال: ليس هٰذا في كُتب إبراهيم، لا ينبغي أن يكون له أصل(٢).

ومنهم: سُليمان بن داود، أبو داود الطيالسي البَصْريّ

حدَّث من حِفظِه فوَهِمَ، وكان حفظُه كثيرًا جدًّا، يقال: إنّه حدَّث من حفظِه بأَصبَهان بأربعينَ ألفَ حديثٍ، فأخطأ فيها في مواضعَ، (وليس ذٰلك يُعجَبُ منه، ويقال: إنّه أخطأ في ألفِ حديث)(٣).

ومِن جُملة ما أخطأَ فيه: أنّه (رَوى عن شُعبةَ، عن سعيدِ)(٤) بن قَطَن، عن أبي زَيدٍ الأنصاريِّ مرفوعًا*: «مَن لم يَرحَمْ صَغيرَنا فليس منّا»(٥). ويقال إنّه نَظَرَ في كتابه فلم يَجِدْه.

---

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (٦١٨١)، وأبو يعلى (٣٦٤٤)، وأبو نعيم في «الحلية» ٣/ ١٧١، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» ٤/ ١٤٤ من طريق إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أنس بن مالك، عن النّبيِّ ﷺ. قال البزار: ولا نعلم أسند سعد بن إبراهيم، عن أنس، إلا هٰذا الحديث. وقال أبو نعيم: هٰذا حديث مشهور ثابت من حديث أنس لم يروه عن سعد، فيما أعلم، إلا ابن إبراهيم.

(٢) انظر: «المنتخب من علل الخلال» (٨٠)، و«الكامل» لابن عدي ١/ ٢٤٦.

(٣) خرم في الأصل، والعبارة من د، ظ.

(٤) خرم في الأصل، والعبارة من د، ظ.

* لوحة ١٢٣/أ.

(٥) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٣/ ٢٧٩، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» ٤/ ١٩٠٢ من طريق أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن سعيد بن قطن، عن أبي زيد الأنصاري، عن النّبيِّ ﷺ، هكذا موصولًا مرفوعًا. قال ابن عدي: أسنده أبو داود، عن شعبة، عن سعيد =

وقد ذَكَرنا هٰذا الحديثَ والاختلافَ فيه في كتاب البِرِّ والصِّلة.

ومنهم: يونسُ بنُ يزيدَ الأَيلِيُّ، صاحبُ الزُّهريّ.

قال أحمد: إذا حدَّث مِن حفظِه يُخطِئ.

قال أبو عُثمانَ البَرْذَعيُّ: سألتُ أبا زُرْعةَ عن يونسَ في غيرِ الزُّهريّ؟ فقال: ليس بالحافظ. قال: وقالَ لي أبو حاتم - وكان شاهدًا -: سمعتُ عليَّ ابن محمَّدٍ الطَّنَافِسِيَّ يَذكُر عن وَكيعٍ، قال: لقيتُ يونسَ بنَ يزيدَ بمَكّة، فجَهدْتُ به الجَهْدَ على أن يُقيمَ حديثًا، فلم يَقْدِر عليه.

قال أبو زُرْعة: كان صاحبَ كتاب، فإذا حدَّث من حفظِه لم يكن عندَه شيء.

وكذا قال ابنُ المُبارَك[1]، وابن مَهديٍّ في يونس: إنَّ كتابه صحيح.

وقال ابنُ مَهديٍّ: لم أَكتب حديثَ يونسَ بنِ يزيد إلّا عن ابنِ المُبارَك، فإنه أخبَرَني أنه كتبها عنه من كتابه.

= ابن قطن، سمع أبا زيد الأنصاري، بهٰذا، فنظر أبو داود في كتابه فلم يجده... ثم قال ابن عدي: وكانوا يرون أنه حديث متصل ويُعدُّ في حديث أبي زيد بن أخطب الأنصاري؛ إذ قد روى عن النّبيِّ ﷺ وهو وهم، إنما رواه شعبة، عن قطن بن كعب القطعي جد أبي قطن، عن أبي يزيد المدني، أنه بلغه عن النّبيِّ ﷺ، فصار مرسلًا.

وقال الدارقطني كما في «أطراف الغرائب» (٤٦٧٣): تفرد به أبو داود عن شعبة عنه متصلًا، وغيره يرويه عن شعبة عن فطر بن كعب عن أبي يزيد المديني مرسلًا عن النّبيِّ ﷺ.

قلنا: أما مرسلًا، فقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٣/ ٢٧٩، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» ٤/ ١٩٠٢ من طرق، عن شعبة، عن سعيد بن قطن، عن أبي يزيد المدني، بلغه عن النّبيِّ ﷺ. وذكر ابن عدي والدارقطني كلاهما أن المرسل أصح.

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ قسم ٢/ ٢٤٨).

ومنهم: عبد الصَّمد بن حسّان[١]

ذَكَرَ البخاريُّ في «تاريخه» أنه يَهِمُ من حفظِه، قال: وأصلُه صحيح.

وقد ذَكَرَ أحمدُ أنَّ أبا عَوانةَ[٢] كان يحدِّث من حفظِه فيُخطئ.

وكذٰلك يحيى بنُ أيوبَ المِصريّ[٣]، قال أحمد: كان إذا حدَّث مِن حفظِه يخطئ، وإذا حدَّث من كتابٍ فليس به بأس. وقد حدَّث يحيى من حفظِه عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن عَمْرةَ، عن عائشةَ في قراءةِ النّبيِّ ﷺ في الوِتر. فقال أحمد: مَن يَحتَمِلُ هٰذا؟! يعني أنه خطأٌ فاحش.

وقال أبو زُرْعة[٤]، في سُويد بنِ سَعيد: أمّا كُتُبه فصحاح، كنتُ أتتبَّع أُصولَه، وأَكتبُ منها، فأمّا إذا حدَّث من حفظِه فلا.

وقال البخاريّ[٥]: أبو أُوَيسٍ المَدَني، ما رَوى من أصلِ كتابه فهو أصحُّ.

وقال ابنُ المُبارَك في إبراهيمَ بن طَهْمانَ[٦]، وأَبي حمزةَ السُّكَّريِّ: «كانا صحيحَي الكُتُب». وهٰذا يدلُّ على أن حِفظَهُما كان فيه شيءٌ عنده.

---

(١) عبد الصمد بن حسان المروروذي خادم سُفيان الثوري صالح الحديث، صدوق (ت ٢١٢). «التاريخ الكبير» ٦/ ١٠٥، «الجرح والتعديل» (٣/ قسم١/ ٥١).

(٢) الوضاح بن عبد الله اليشكري، ثقة وإذا حدث من كتابه فحديثه صحيح كما قال أبو حاتم (ت ١٧٥). «تهذيب» ١١/ ١١٦، «الجرح» (٤/ قسم٢/ ٤٠).

(٣) يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العبّاس المصري، سيئ الحفظ ومحله الصدق. «تهذيب» ١١/ ١٨٦، «الجرح» (٤/ قسم٢/ ١٢٧).

(٤) «الضعفاء» لأبي زرعة (من مسائل البرذعي له) لوحة ١٤٠/ ب.

(٥) «التاريخ الكبير» ٥/ ١٢٧.

(٦) إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني روى عن الأعمش وشعبة وسُفيان، وهو ثقة (ت: ١٦٣)، «تهذيب» ١/ ١٢٩، «الجرح» (١/ قسم١/ ١٠٧).

النوع الثاني: من ضُعِّف حديثُه في بعض الأماكن دون بعض

وهو على ثلاثةِ أَضرُب:

أحدها: من حَدَّث في مكانٍ لم تكن معه فيه كُتبُه فخلَّط، وحدَّث في مكانٍ آخَرَ من كُتُبِه فضَبَطَ، أو مَن سمِعَ في مكانٍ من شيخٍ فلم يَضبِط عنه، وسمِعَ منه في موضِعٍ آخَرَ فضَبَط.

فمنهم: مَعْمَر بنُ راشد

حديثُه بالبَصرةِ فيه اضطِرابٌ كثير، وحديثُه باليَمن جيِّد.

قال أحمدُ - في رواية الأثرم -: حديثُ عبد الرزّاق عن مَعْمَر أحبُّ إليَّ من حديث هٰؤلاءِ البَصْريّين، كان يتعاهدُ كُتبَه ويَنظُر، يعني باليمن، وكان يحدِّثُهم بخطأ بالبَصرة.

وقال يعقوبُ بن شَيبة: سماعُ أهلِ البَصرةِ من مَعْمَر، حين قَدِم عليهم فيه اضطِراب، لأن كُتبَه لم تكن معه.

فمِمّا اختُلف فيه باليَمن والبصرة: حديث «أنَّ النّبيَّ ﷺ كَوى أَسعدَ بنَ زُرارةَ من الشَّوكة»، رواه باليَمن عن الزُّهريِّ، عن أبي أُمامةَ بن سَهْلٍ مرسَلًا، ورواه بالبَصرةِ عن الزُّهريِّ عن أنس. والصّوابُ المُرسَل[1].

---

(١) حديث «أن النّبيّ ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة» أخرجه التّرمذيّ ٤/ ٣٩٠ (٢٠٥٠)، والحاكم (٤٩٢٠) (طبعة الرسالة العالمية)، وابن حبان (٦٠٨٠) من طريق مَعْمَر عن الزهري، عن أنس.

وقد انفرد مَعْمَر بن راشد بذكر أنس، وهو وهم منه، الصواب أنه من حديث أبي أمامة بن سهل مرسلًا، كما جزم به غير واحد من أهل العلم، كأبي حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في «العِلَل» ٢/ ٢٦١ (٢٢٧٧)، والعبّاس بن يزيد البحراني فيما نقله عنه ابن عساكر في =

ومنه حديث «إنّما النّاسُ كإبلِ مئة»، رواه باليَمنِ عن الزُّهريِّ، عن سالم، عن أبيه مرفوعًا. ورواه بالبَصرةِ مرّةً كذٰلك، ومرّةً عن الزُّهريِّ، عن سعيد ابن المسيّب، عن أبي هُريرةَ(١).

ومنه حديثُه عن الزُّهريِّ، عن سالم، عن أبيه «أنّ غَيلانَ أَسلَمَ وتحتَه عَشْرُ نِسْوة» الحديث(٢):

= «تاريخ دمشق» ٥٩/ ٣٩٢، والبزار في «مسنده» (٦٣٠٦)، والدارقطني في «العِلَل» (٢٦١٩) وغيرهم. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن زريع عن مَعْمَر عن الزهري، عن أنس، أن النّبيّ ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة، فقال: أبي: هٰذا خطأ. أخطأ فيه مَعْمَر إنما هو عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل أن النّبيّ ﷺ كوى أسعد، مرسل.

(١) أما من حديث ابن عمر، فقد أخرجه أحمد ٨/ (٤٥١٦)، والتّرمذيّ (٢٨٧٢)، والحميدي (٦٦٣)، وأبو يعلى (٥٤٣٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤٦٩) و(١٤٧٠)، وابن حبان (٦١٧٢)، والدارقطني في «العِلَل» ١٣/ ١٤٦ من طريق مَعْمَر، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ.
وقد تابع مَعْمَرا على ذلك غير واحد، فقد أخرجه البخاريّ (٦٤٩٨) من طريق شعيب، والتّرمذيّ (٢٨٧٣) طريق سُفيان بن عيينة، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤٦٧) من طريق النعمان بن راشد، وابن حبان (٥٧٩٧) من طريق إبراهيم بن سعد، والدارقطني في «العِلَل» ١٣/ ١٤٥، والبيهقيّ في «السنن» ٩/ ١٩، من طريق محمَّد بن أبي عتيق، خمستهم عن الزهري، بهٰذا الإسناد.
وأما رواية مَعْمَر من حديث أبي هُريرةَ، فقد أخرجها الطبراني في «الأوسط» (٧٩٦٤)، وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» (١٣٥) من طريق مَعْمَر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيّ ﷺ. قال الطبراني: لم يرو هٰذا الحديث عن سعيد بن المسيب، عن أبي هُريرةَ إلا وهيب، ورواه عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.

(٢) حديث: أن غيلان أسلم وتحته عشر نسوة... أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٤٦٧)، وأحمد ٨/ (٤٦٠٩) و/ (٥٠٢٧)، والتّرمذيّ (١١٢٨)، وابن ماجه (١٩٥٣)، والدارقطني =

= (٣٦٨٥)، وابن حبان (٤١٥٧)، والحاكم (٢٨١٤) من طريق مَعْمَر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، موصولًا.
قال التِّرمذيّ في «العِلَل الكبير» ١/ ٤٤٥: وسألت محمَّدا (يعني البخاريّ) عن حديث مَعْمَر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن غيلان ... الخ، فقال: هو حديث غير محفوظ، إنما روى هٰذا مَعْمَر بالعراق. وقد روي عن مَعْمَر، عن الزهري هٰذا الحديث مرسلًا. وروى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري، حُدِّثت عن محمَّد بن سويد الثقفي: أن غيلان بن سلمة أسلم ... قال محمَّد: وهٰذا أصح، وإنما روى الزهري، عن سالم، عن أبيه أن عمر قال لرجل من ثقيف طلق نساءه، فقال: لتراجعن نساءك أو لأرجمنك كما رجم النّبيّ ﷺ قبر أبي رغال.
وقال ابن أبي خيثمة في «تاريخه» ٣/ ١/ ٣٢٨: سئل يحيى بن معين، عن حديث ابن علية، عن مَعْمَر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة. قال: خطأ؛ إنما كان مَعْمَر أخطأ فيه.
وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٣/ ١٦٨: وحَكَم مسلم في «التمييز» على مَعْمَر بالوهم فيه، وقال ابن أبي حاتم وأبو زرعة: المرسل أصح وحكي الحاكم عن مسلم أن هٰذا الحديث مما وهم فيه مَعْمَر بالبصرة قال: فإن رواه عنه ثقة خارج البصرة حكمنا له بالصحة. وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقيّ بظاهر هٰذا الحكم، فأخرجوه من طريق عن مَعْمَر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل اليمامة عنه. قلت (يعني الحافظ): ولا يفيد ذلك شيئا، فإن هؤلاء كلهم إنما سمعوا منه بالبصرة وإن كانوا من غير أهلها وعلى تقدير تسليم أنهم سمعوا منه بغيرها فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب لأنه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة وأما إذ رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها اتفق على ذلك أهل العلم به كابن المَدينيّ والبخاريّ وأبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم وقد قال الأثرم عن أحمد هٰذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه، وأعله بتفرد مَعْمَر بوصله وتحديثه به في غير بلده هكذا وقال بن عبد البر طرقه كلها معلولة، انتهى من «التلخيص الحبير». وانظر: «علل ابن أبي حاتم» ٣/ ٧٠٣-٧١٠ (١١٩٩) و(١٢٠٠)، «علل الدارقطني» ١٣/ ١٢٣ (٢٩٩٧)، و«الضعفاء» للعُقَيلي ٥/ ٥٨٢ (طبع دار الغرب الإسلامي)، و«التمهيد» لابن عبد البر ٧/ ٤٢٨ (طبع مؤسسة الفرقان).
قلنا: أما رواية مَعْمَر المرسلة فقد أخرجها أبو داود في «مراسيله» (٢٣٤)، والطحاوي ٣/ ٢٥٢، والدارقطني (٣٦٨٩)، والبيهقيّ ٧/ ١٨٢ من طريق عبد الرزاق، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/ ٢٥٣ من طريق سُفيان بن عيينة كلاهما عن مَعْمَر، عن الزهري مرسلًا ...

قال أحمد - في روايةِ ابنه صالح -: مَعْمَر أخطأ بالبَصرةِ في إسنادِ حديث غَيلان، ورَجعَ باليمن، فجعلَه مُنقطِعًا(١).

ومنهم: هشام بن عُرْوة(٢)

وقد سبَقَ قولُ الإمام أحمد: كأنَّ روايةَ أهلِ المَدينةِ عنه أحسَنُ. أو قال: أصحُّ.

وقال يعقوبُ بن شَيبة: هشامٌ مع تثبُّته ربَّما جاءَ عنه بعضُ الاختِلاف، وذٰلك فيما حدَّث بالعراقِ خاصّة، ولا يكادُ يكونُ الاختلافُ عنه فيما يَفحُش، يُسنِدُ الحديثَ أحيانًا ويُرسِلُه أحيانًا، لا أنه يَقلِبُ إسنادَه، كأنه على ما يَذكُر من حفظِه يقول: «عن أبيه، عن النّبيِّ ﷺ»، ويقول: «عن أبيه، عن عائشةَ، عن النّبيِّ ﷺ»، إذا اتقَنَه* أسنَدَه، وإذا هابه أرسَلَه.

وهٰذا فيما نرى أن كُتبَه لم تكن معه في العراق فيرجِع إليها، والله أعلم.

ومنهم: عبد الرَّحمٰن بن أبي الزِّناد(٣)

وقد وثَّقه قومٌ، وضعَّفه آخَرون، منهم يحيى بنُ مَعين.

وقال يعقوب بنُ شَيبة: سمعتُ عليَّ بنَ المَدينيّ يُضعِّف ما حدَّثَ به ابنُ أبي الزِّناد بالعراق، ويصحِّحُ ما حدَّث به بالمدينة. قال: وسمعتُ ابنَ

---

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل (١٦٠٠).

(٢) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام أحد الأعلام، يروي عن أبيه والزهري وعنه الثوري ومالك وشعبة (ت ١٤٦). «الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ٦٣)، «تهذيب» ١١/ ٤٨.

* لوحة ١٢٤/أ.

(٣) عبد الرَّحمٰن بن عبد الله بن ذكوان، هو أثبت الناس في هشام بن عروة، (ت ١٧٤) ببغداد. «تهذيب» ٦: ١٧٠، «الجرح» ٢/ قسم٢: ٢٥٢.

المَدينيّ يقول: ما رَوى سُليمانُ الهاشميُّ[(١)] عنه فهي حِسَان، نظرتُ فيها فإذا هي مُقارِبة، وجعل عليٌّ يَستَحسِنُها.

ومنهم: يزيد بن هارون

قال صالح بنُ أحمد: قال أبي: يزيدُ بن هارون، مَن سمِعَ منه[(٢)] بواسِط هو أصحُّ ممّن سمِعَ منه[(٣)] ببغداد، لأنه كان بواسطَ يُلقَّنُ فيَرجعُ إلى ما في الكُتب.

ومنهم: عبد الرزّاق بنُ همّامٍ الصّنعاني

وقد تقدّم ذِكرُه[(٤)].

قال أحمدُ - في رواية الأثرَم -: سماعُ عبد الرزّاق بمَكّةَ من سُفيانَ مُضطرِبٌ جدًّا، رَوى عن عُبيد الله أحاديثَ مَناكير، هي من حديثِ العُمَري، وأمّا سماعُه باليمن، فأحاديثُ صِحاح[(٥)].

قال أبو عبد الله أحمد: قالَ عبد الرزّاق: كان هِشامُ بنُ يوسفَ القاضي يَكتُب بيدِه، وأنا أنظُر، يعني عن سُفيانَ باليمن، قال عبدُ الرّزاق: قال سُفيان: ائتُوني برَجُلٍ خفيفِ اليَد، فجاؤوهُ بالقاضي، وكان ثَمَّ جماعةٌ يَسمَعون، لا يَنظُرون في الكتاب. قال عبد الرّزاق: وكنت أنا أنظُر، فإذا قاموا خَتَم القاضي الكتاب.

---

(١) سليمان الهاشمي مولى الحسن بن علي، رضي الله عنهما، يروي عنه ثابت البناني وروى له النَّسائيّ حديثًا واحدًا. «تهذيب» ٤/ ٢٣٢، و«الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ١٥٢).

(٢) لفظة «منه» ليست في د، ظ.

(٣) لفظة «منه» ليست في د، ظ.

(٤) لفظة «ذكره» ليست في د، ظ.

(٥) سؤالات أبي بكر الأثرم، لوحة ٥٦/ أ.

قال أبو عبد الله: لا أعلمُ أني رأيتُ ثَمَّ خطأً إلّا في حديث بَشِير بن سَلمان[١]، عن سَيّار[٢]. قال: أظنُّ أني رأيتُه عن سَيّارٍ، عن أبي حمزة، فأراهم أرادوا: عن سَيّارٍ أبي حمزة، فغَلِطوا فكَتبوا: عن سَيّار، عن أبي حمزة. هٰذا كلُّه كلام أحمدَ، رحمه الله، ليبيِّن به صحَّةَ سماع عبد الرزّاق باليمن من سُفيان، وضَبْطِ الكتاب الذي كُتِبَ هناك عنه.

وذُكر لأحمدَ حديثُ عبد الرزّاق، عن الثّوريِّ، عن قيس[٣]، عن الحَسَن بن محمَّد[٤]، عن عائشةَ قالت: «أُهدِي للنّبيِّ ﷺ وَشِيقَةُ لحمٍ[٥]، وهو مُحْرِمٌ، فلم يأكُلْه»[٦]، فجعلَ أحمدُ يُنكِرُه إنكارًا شديدًا، وقال: هٰذا سماعُ مكّة.

---

(١) بشير بن سلمان الكندي أبو إسماعيل الكوفي، روى عن أبي حازم الأشجعي وسيار أبي الحكم، وثقه ابن معين والعجلي. «تهذيب» ١/ ٤٦٥.

(٢) سيار أبو حمزة: الكوفي، روى عن طارق بن شهاب، وقيس بن أبي حازم وروى عنه إسماعيل بن أبي خالد. «تهذيب» ٤/ ٢٩٣، «الجرح» (٢/ قسم١/ ٢٥٥).

(٣) قيس: هو قيس بن مسلم الجدلي العَدْواني، ثقة، إلا أنه اتهم بالإرجاء، «تهذيب التهذيب» ٨/ ٤٠٣.

(٤) الحسن بن محمَّد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمَّد المدني يعرف أبوه بابن الحنفية. ثقة (ت ٩٩) «تهذيب التهذيب» ٢/ ٣٢٠.

(٥) الوشق: لحم يقدد حتى يقِبّ أي ييبس وتذهب نُدُوّتُه. وقد وشقت اللحم أشقه وشقًا، فيه معنى التقطيع والتفريق. «الفائق في غريب الحديث» ٤/ ٦١.

(٦) هو في مصنف عبد الرزاق (٨٣٢٤) لكن بلفظ «وشيقة ظبي»، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند ٤٣/ (٢٥٨٨٢).

وأخرجه عبد الرزاق (٨٣٢٥) عن مَعْمَر، وأحمد ٤٠/ (٢٤١٢٨) عن سُفيان الثوري، كلاهما عن عبد الكريم أبي أمية، عن قيس بن مسلم، بهٰذا الإسناد.

وله شاهد من حديث الصعب بن جثامة عند البخاريّ برقم (١٨٢٥)، ومسلم (١١٥٣): أنه أهدَى إلى رسول الله ﷺ وهو بالأبواء أو بوَدّان حمارًا وحشيًّا، فردّه عليه رسول الله ﷺ، قال: فلما رأى ما في وجهي قال: «إنا لم نردَّه عليك إلّا أنا حُرُم».

ومنهم: عُبيدُ الله بن عُمرَ العُمَريّ

ذَكرَ يعقوبُ بنُ شَيبةَ أنَّ في سماعِ أهلِ الكوفةِ منه شيئًا.

ومنهم: الوليدُ بن مسلمٍ الدِّمشقيّ

صاحبُ الأوزاعيّ.

ظاهرُ كلام الإمام أحمدَ أنه إذا حدَّث بغير دمشقَ ففي حديثِه شيء.

قال أبو داود: سمعتُ أبا عبد الله سُئل عن حديث الأوزاعيِّ، عن عطاءٍ، عن أبي هُريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ: «عليكم بالباءَة»، قال: هٰذا مِن الوليد يُخافُ أن يكونَ ليس بمَحفوظٍ عن الأوزاعيِّ، لأنه حدَّث به الوليدُ بحِمْص، ليس هو عندَ أهلِ دِمشق(١).

وتكلَّم أحمدُ أيضًا فيما حدَّث به الوليدُ من حفظِه بمكة.

ومنهم: المَسعوديّ(٢)

وقد سبَقَ قولُ أحمدَ فيه أنّ مَن سمِعَ منه بالكوفةِ فسماعُه صحيح، ومَن سمِعَ منه ببغدادَ فسماعُه مُختلِط.

---

(١) «مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود» ص ٤١٣ (١٩٣٦).

والحديث أخرجه أبو القاسم ابن أبي العقب الهمداني في «الجزء الأول من فوائده» (٧) عن أبي زرعة، عن يزيد بن عبد ربه، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، بهٰذا الإسناد. قال أبو زرعة: هٰذا حديث منكر.

(٢) عبد الرَّحمٰن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود ثقة كثير الحديث اختلط ببغداد ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد (ت ١٦٥). «تهذيب» ٦/ ٢١٠، «الجرح» (٢/ قسم٢/ ٢٥٠).

الضَّرب الثاني: مَن حدَّث عن أهلِ مصرٍ أو إقليمٍ فحَفِظَ حديثَهم، وحدَّث عن غيرِهم فلم يَحفَظ

فمنهم: إسماعيلُ بنُ عيّاشٍ الحِمصيُّ أبو عُتبة.

إذا حدَّث عن الشاميِّينَ فحَديثُه عنهم جيِّد، وإذا حدَّث عن غيرِهم فحديثُه مضطرب.

هٰذا مضمونُ ما قاله الأئمّةُ فيه، منهم: أحمدُ، ويحيى، والبخاريّ، وأبو زُرْعة[1]. وقد ذَكرَ التِّرمذيُّ[2] ذٰلك أيضًا في كتاب الوَصايا، في باب ما جاءَ «لا وَصيّةَ لوارِث»، وذَكرْنا هناك كلامَ الحُفّاظ بألفاظهم في هٰذا المعنى، وذَكرْنا كلامَهم في إسماعيلَ بنِ عيَّاش، وبقيّةَ بنِ الوليد، في تَرجِيح أحدِهما على الآخَر، بما فيه كفاية*.

ومنهم بقيَّةُ بنُ الوليد الحِمْصيُّ، أبو محمد.

وهو مع كثرةِ روايتِه عن المَجهولينَ الغرائبَ والمَناكيرَ فإنّه إذا حدَّث عن الثقاتِ المَعروفينَ ولم يُدلِّس، فإنّما يكونُ حديثُه جيِّدًا عن أهل الشام، كبَحِير بنِ سعد، ومحمَّد بنِ زيادٍ، وغيرِهما.

---

(١) أورد ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» كلامًا للإمام أحمد وأبي زرعة في هٰذا الصدد: قال الإمام أحمد: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح. وقال أبو زرعة عنه: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين. «الجرح والتعديل» (١/ قسم١/ ١٩٢).

(٢) قال التِّرمذيّ ٤/ ٤٣٣: ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل العراق وأهل الحجاز ليس بذاك فيما تفرد به لأنه روى عنهم مناكير، وروايته عن أهل الشام أصح. هكذا قال محمَّد ابن إسماعيل.

* لوحة ١٢٥/أ.

وأمّا رواياتُه عن أهل الحجازِ وأهلِ العَراق فكثيرةُ المُخالفَةِ لروايات الثقات، كذا ذكرَه ابنُ عَدِيٍّ وغيرُه.

وذَكرَ سعيدٌ البَرْذَعيُّ، قال: قال لي أبو زُرْعةَ في حديثٍ أخطأَ فيه بقيَّةُ عن المَسعوديِّ: إذا نَقَلَ بقيَّةُ حديثَ الكوفةِ إلى حِمص، يكون هٰكذا.

ومنهم مَعْمَر بنُ راشِدٍ

أيضًا كان يُضعَّفُ حديثُه عن أهلِ العراق خاصَّة. قال ابنُ أبي خَيثمةَ: سمعتُ يحيى بنَ مَعين يقول: إذا حدَّثك مَعْمَرٌ عن العِراقيِّين فخَفْهُ، إلّا عن الزُّهريِّ وابنِ طاووس، فإنّ حديثَه عنهما[١] مستقيم، فأمّا أهلُ الكوفةِ والبَصرةِ، فلا. وما عَمِلَ في حديث الأعمَش شيئًا[٢].

ومنهم: فَرَج بنُ فَضَالة

حِمْصيٌّ، قال إسحاق بنُ هانئ: سُئل عنه أبو عبدِ الله، يعني أحمد، فقال: أمّا ما رَوى عن الشَّاميِّين فصالحُ الحديث، وأمّا ما رَوى عن يحيى بنِ سعيدٍ فمُضطرب.

قلت: وممّا أُنكِرَ من حديثِه عن يحيى بنِ سعيد: «إذا عَمِلتْ أُمّتي خَمسَ عشرةَ خَصْلةً حلَّ بها البَلاء»[٣]. وقد خرَّجه التِّرمذيُّ في كتاب الفتن، وسبَقَ الكلامُ عليه.

---

(١) في د: «حديثهما عنه».

(٢) ورد هٰذا النص في «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٢٤٥.

(٣) هٰذا الحديث أخرجه التِّرمذيّ ٤/ ٤٩٤ (٢٢١٠) عن صالح بن عبد الله، عن الفرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن محمَّد بن عَمرو بن علي، عن علي بن أبي طالب. قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث علي بن أبي طالب، إلا من هٰذا الوجه، =

ومنهم: خالد بنُ مَخْلَدٍ القَطَواني[(١)]

ذَكَرَ الغَلّابيُّ في «تاريخه» قال: القَطَوانيُّ يُؤخَذُ عنه مَشيخَةُ المدينة، وابنُ بلالٍ فقط، يريدُ سُليمانَ بنَ بلال[(٢)]. ومعنى هٰذا أنه لا يُؤخَذُ عنه إلّا حديثُه عن أهلِ المدينة، وسُليمانُ بنُ بلالٍ منهم، لكنّه أفرَدَه بالذِّكر.[(٣)]

= ولا نعلم أحدًا رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري غير الفرج بن فضالة، والفرج ابن فضالة قد تكلم فيه بعضهم، وضعفه من قبل حفظه، وقد رواه عنه وكيع، وغير واحد من الأئمة.
وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ٢٠٦-٢٠٧، الطبراني في «الأوسط» (٤٦٩)، وابن بشران في «الجزء الثاني من أماليه» (١٢٤٨)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣٢٠)، والخطيب في «تاريخه» ٤/ ٢٦٥، وابن حزم في «المحلى» ٧/ ٥٦١ من طرق عن فرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن محمَّد بن علي ابن الحنفية، عن علي ابن أبي طالب. قال ابن حزم: فرج بن فضالة حمصي متروك، تركه يحيى وعبد الرَّحمٰن.
قال العلائي في «جامع التحصيل» (٧٠٣): إن كانت الرواية الأولى محفوظة فهي مرسلة لأن محمَّد بن عَمرو لم يدرك جده، وإن كانت الثانية فمحمَّد بن علي هو ابن الحنفية وذلك مرسل أيضًا، لأن يحيى بن سعيد الأنصاري لم يدركه، والحديث ضعيف أيضًا من جهة فرج بن فضالة، والله أعلم.
وقال الدارقطني في «العِلَل» ١٤/ ٣٢٩ (٣٦٧٣): غير محفوظ.
وقال البرقاني في «سؤالاته للدارقطني» (١٢): سألته عن الفرج بن فضالة؟ فقال: ضعيف. قلت: فحديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمَّد بن علي، عن على، عن النَّبيِّ ﷺ: «إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة»؟ قال: هٰذا باطل. قلت: من جهة الفرج؟ قال: نعم.
وقال ابن حبان في المجروحين ٢/ ٢٠٦: كان ممن يقلب الأسانيد ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة، لا يحل الاحتجاج به. ثم روى ابن حبان بإسناده إلى عَمرو بن علي الفلاس، قوله: كان عبد الرَّحمٰن بن مَهديّ لا يحدث عن فرج بن فضالة ويقول: أحاديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري منكرة مقلوبة.

(١) خالد بن مخلد القطواني، أبو الهيثم، كوفي روى عن مالك بن أنس (ت ٢١٣) كان يتشيع. «تهذيب» ٣/ ١١٦، «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ٣٥٤).

(٢) سليمان بن بلال التيمي القرشي، ثقة (ت ١٧٢). «تهذيب» ٤/ ١٧٥.

(٣) زاد بعد هذا في د عبارة «وقال الإمام أحمد: كان ابن عُيينة حافظًا إلّا أنه في حديث الكوفيين له غلط كثير»، ولا معنى لها هنا.

الضرب الثالث مَن حدَّث عنه أهل مصرٍ أو إقليمٍ فحفظوا حديثَه، وحدَّث عنه غيرِهم فلم يُقيموا حديثَه

فمنهم: زهير بن محمَّد الخُراساني، ثم المَكِّيّ(١)

يُكْنى أبا المُنذِر، ثقة، متّفَقٌ على تخريج حديثِه؛ مع أن بعضّهم ضعَّفه.

وفصلُ الخِطاب في حالِ رِواياتِه: أنّ أهلَ العراق يَروُون عنه أحاديثَ مستقيمةً، وما خُرِّج عنه في «الصَّحيح» فمِن رواياتِهم عنه. وأهلُ الشّام يَروُونَ عنه(٢) رواياتٍ مُنكَرة، وقد بلغَ الإمامُ أحمدُ بروايات الشَّاميِّين عنه إلى أبلغَ من الإنكار.

قال أحمدُ - في رواية (الأثرَم -: الشّاميُّون يَروُون عنه أحاديثَ مَناكير. ثم قال: تُرى هٰذا زهيرُ بنُ محمَّد الذي يَروي عنه أصحابنا؟! ثم قال: أمّا روايةُ أصحابنا عنه فمُستقيمة؛ عبدُ الرَّحمٰن بنُ مَهديٍّ وأبو عامر(٣)، أحاديثُ مستقيمةٌ صِحاح.

وأمّا أحاديثُ أَبي حفصٍ التِّنِّيسيِّ(٤) عنه، فتلك بَواطِيلُ موضُوعة. أو نحو هٰذا. أما «بَواطِيل» فقد قالَه(٥).

---

(١) زهير بن محمَّد الخراساني المروزي الخرقي، روى عن هشام بن عروة ويحيى بن سعيد الأنصاري. حديث العراقيين عنه جيد. (ت ١٦٢). قال الإمام أحمد: مقارب الحديث. «تهذيب» ٣/ ٣٤٨، «التاريخ الكبير» ٣/ ٤٢٧، و«الضعفاء» للعُقَيلي، لوحة ١٤٥.

(٢) من قوله «أحاديث مستقيمة» إلى هنا، سقطت من ظ، فقز نظر.

(٣) أبو عامر العقدي، عبد الملك بن عَمرو سبقت ترجمته، ص ٧٣٠.

(٤) عَمرو بن أبي سلمة التنيسي أبو حفص الدمشقي: يروي عن الأوزاعي، من أهل الشام قدم مصر، وسكن تنيس (ت ٢١٣). «تهذيب» ٨/ ٤٣.

(٥) من قوله «في رواية الأثرم» إلى هنا، بياض في الأصل، وأثبتناه من د، ظ.

وقال البُخاريُّ في زُهير: رَوى عنه ابنُ مَهديٍّ، والعَقَديُّ، وموسى بنُ مسعود[١]، ورَوى عنه أهلُ الشام أحاديثَ مَناكير.

قال أحمد: كأنَّ الذي رَوى عنه أهلُ الشام زهيرٌ آخَر[٢].

وقال البخاريُّ أيضًا: رَوى عنه الوليدُ بنُ مسلم، وعَمرو بنُ أَبي سَلَمةَ مَناكيرَ عن ابن المُنكدِر، وهشام بنِ عُروةَ، وأبي حازم.

قال أحمد: كأنَّ الذي رَوى عنه أهلُ الشام زُهيرٌ آخَرُ، فقَلَبوا اسمَه.

[وقال أبو حاتم[٣]: في حفظِه سُوء، وكان حديثُه بالشام أنكرَ من حديثِه بالعِراق؛ لسُوءِ حفظِه، فما حدَّث من حفظِه ففيه أغاليط، وما حدَّث من كُتبِه فهو صالح][٤].

قال ابنُ عَديٍّ: لعلَّ الشّاميِّينَ حيث رَوَوا عنه أخطأوا عليه، فإنّه إذا حدَّث عنه أهلُ العِراق فرواياتُهم عنه شِبْهُ مُستقيمة، وأرجو أنّه لا بأس به. انتهى.

وقد خرَّج له التِّرمذيُّ مِن رواية الشاميِّينَ عنه غيرَ حديث، كحديث: «كان النّبيُّ ﷺ يُسلِّمُ تَسليمةً واحدة»[٥].

---

(١) موسى بن مسعود: أبو حذيفة النهدي البصري، روى عن عكرمة بن عمار والثوري، صدوق (ت ٢٢٠). «تهذيب» ١٠/ ٣٧٠.

(٢) «التاريخ الكبير» ٣/ ٤٢٧-٤٢٨.

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ٥٩٠).

(٤) ما بين حاصرتين ليس في الأصل، ظ، وأثبتناه من د.

(٥) أخرجه التِّرمذيّ (٢٩٦)، وابن حبان (١٩٩٥)، والحاكم (٩٣٧) (طبع الرسالة العالمية) من طريق عَمرو بن أبي سلمة، وابن ماجه (٩١٩) من طريق عبد الملك بن محمَّد الصنعاني - صنعاء دمشق - كلاهما عن زهير بن محمَّد، بهٰذا الإسناد. قال التِّرمذيّ: حديث عائشة، لا نعرفه مرفوعًا، إلا من هٰذا الوجه، قال محمَّد بن إسماعيل: =

وحديث: «قرأ رسولُ الله ﷺ على أصحابِه سُورةَ الرَّحمٰن.. الحديث[1].

= زهير بن محمَّد أهل الشام يروون عنه مناكير، ورواية أهل العراق أشبه. قال محمَّد: وقال أحمد بن حنبل: كأن زهير بن محمَّد الذي كان وقع عندهم ليس هو هٰذا الذي يروى عنه بالعراق، كأنه رجل آخر، قلبوا اسمه.

وأخرجه أحمد ٤٣/ (٢٥٩٨٧) و (٢٥٩٨٨) وغيره، من طريق رواه بهز بن حكيم، عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن عائشة، وفيه أن هٰذه التسليمة الواحدة كانت في صلاة النّبيّ ﷺ من الليل. وهٰذا إسناد حسن، وهو أصح من حديث زهير بن محمَّد.

وقد صحت التسليمة الواحدة عن عائشة، موقوفةً عليها، فقد أخرج ابن أبي شيبة ١/ ٣٠١، وابن خزيمة (٧٣٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٥٤١)، والبيهقيّ ٢/ ١٧٩ من طريق عبيد الله، عن القاسم، عن عائشة: أنها كانت تسلم تسليمة. وإسناده صحيح.

قال التِّرمذيّ: وقد قال به بعض أهل العلم في التسليم في الصلاة، وأصح الروايات عن النّبيّ ﷺ تسليمتان. وعليه أكثر أهل العلم من أصحاب النّبيّ ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم. ورأى قوم من أصحاب النّبيّ ﷺ، وغيرهم: تسليمة واحدة في المكتوبة. قال الشافعي: إن شاء سلم تسليمة واحدة، وإن شاء سلم تسليمتين.

(١) أخرجه التِّرمذيّ ٥/ ٣٩٩ (٣٢٩١)، وابن عدي في «الكامل» في ترجمة زهير بن محمَّد ٣/ ٢٢٢ من طريق الوليد بن مسلم عن زهير بن محمَّد عن محمَّد بن المُنكدِر عن جابر، قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه فقرأ عليهم سورة الرحمن من أولها إلى آخرها فسكتوا، فقال: لقد قرأتها على الجن ليلة الجن، فكانوا أحسن مردودًا منكم، كنت كلما أتيت على قوله: فبأي آلاء ربكما تكذبان. قالوا: لا بشيء من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد.

قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمَّد. قال أحمد بن حنبل: كأن زهير بن محمَّد الذي وقع بالشام ليس هو الذي يروى عنه بالعراق، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه، يعني لما يروون عنه من المناكير.

وقال ابن عدي: هٰذه الأحاديث لزهير بن محمَّد فيها بعض النكرة ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم وله غير هٰذه الأحاديث ولعل الشاميين حيث رووا عنه اخطأوا عليه فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم وأرجو أنه لا بأس به.

وقد روي من وجه آخر عن محمَّد بن المُنكدِر، أخرجه العُقَيلي في «الضعفاء» ٢/ ٥٢١- ٥٢٢ (طبع دار الغرب) من طريق عبد الرَّحمٰن بن عثمان البكراوي (في ترجمته) عن =

والحاكمُ يخرِّجُ من روايات الشاميِّينَ عنه كثيرًا، كالوليد بنِ مُسلم، وعَمرو ابنِ أبي سَلَمة، ثم يقول: صحيحٌ على شرطهما[١]، وليس كما قال.

ومنهم محمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي ذِئبٍ[٢]

المَدنِيُّ الفَقيه، الإمامُ الرَّبّاني.

ذَكرَ مسلم في «كتاب التمييز»[٣] أنَّ سماع* الحِجازِيِّينَ منه، يعني أنه صحيح. قال: وفي حديثِ العِراقيِّينَ عنه وَهمٌ كبير، قال: ولعلَّه كان يُلَقَّنُ فيَتَلَقَّن، يعني بالعراق.

وذَكرَ أن ذِكرَ الاستِسعاءِ في العِتْق، في حديث ابنِ عُمر، إنّما رواه عن ابن أبي ذئب: ابنُ أبي بُكَير[٤]، قال: وسماعُه منه بالعراق، فيما نُرى، وأمّا ابنُ أبي فُدَيك[٥] فلم يَذكُر عنه السِّعايةَ، وهو سماعُ الحِجازيِّين.

= عباد بن ميسرة المنقري، قال: قرأت على محمَّد بن المُنكدِر آخر سورة الرحمن، فبكى الشيخ بكاء غير متباك، ثم قال: حدَّثنا عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قرأها وهو على المنبر فتحرك المنبر من تحته مرتين. ثم علَّق العُقَيلي بإثره رواية الوليد بن مسلم عن زهير بن محمَّد، ثم قال: جميعًا فيهما نظر.

(١) قال الحاكم بإثر الحديث (٩٣٧): وقد اتفق الشيخان على الاحتجاج بعَمرو بن أبي سلمة وزهير بن محمَّد. انتهى، قلنا: نعم خرَّجا لهما منفردين، لكنهما لم يخرجا لعمرو عن زهير حديثًا، لما وقع من الكلام في رواية أهل الشام عن زهير، وعمرٌو شامي.

(٢) محمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي ذئب: أحد الأئمة الأعلام (ت ١٥٩) وترجمته في: «الخلاصة»، ص ٣٤٨. «تهذيب» ٩/ ٣٠٣، «منتخب الإرشاد» ٢٦/ ب.

(٣) «التمييز» للإمام مسلم، لوحة ٧/ ب.

* لوحة ١٢٦/أ.

(٤) ابن أبي بكير: هو يحيى، الأسدي القيسي، الكرماني، كوفي الأصل، ثقة (ت ٢٠٩). «تهذيب» ١١/ ١٩٠، «الجرح والتعديل» (٤/ قسم ٢/ ١٣٤).

(٥) ابن أبي فديك: محمَّد بن إسماعيل، قال ابن سعد: كان كثير الحديث وليس بحجة (ت ٢٠٠). «تهذيب» ٩/ ٦١، «الجرح والتعديل» (٣/ قسم٢/ ١٨٨).

ومنهم: أيوب بنُ عُتبةَ اليَمامي[١]

ذَكَرَ أبو عثمانَ البَرْذَعيُّ، عن أبي زُرْعة، قال: حديثُ أهلِ العراق عن أيوبَ بنِ عُتبةَ ضعيف. ويقال: حديثُه باليَمامةِ صحيح.

النوع الثالث: قومٌ ثقاتٌ في أنفُسِهم، لكنّ حديثَهم عن بعضِ الشّيوخ فيه ضعفٌ، بخِلاف حديثِهم عن بقيّةِ شُيوخهم

وهٰؤلاء جماعةٌ كثيرون:

فمنهم: حمَّاد بنُ سَلَمةَ البَصْريُّ

رضي الله عنه. وقد ذَكرنا فيما تقدّم أنه أثبتُ الناسِ حديثًا عن ثابت.

وكذٰلك حديثُه عن عليِّ بنِ زيدِ بن جُدْعان[٢]، هو حافظٌ له، وقد ذَكرنا ذٰلك فيما سبَقَ أيضًا.

قال يعقوبُ بن شَيبة: حمَّاد بنُ سَلَمة ثقة، في حديثِه اضطرابٌ شديد، إلّا عن شيوخٍ فإنه حسَنُ الحديث عنهم، مُتقِنٌ لحَدِيثهم، مقدَّمٌ على غيرِه فيهم، منهم: ثابتٌ البُناني، وعمّارُ بنُ أبي عمّارٍ، وغيرُهما[٣].

---

(١) أيوب عن عتبة قاضي اليمامة، روى عن يحيى بن أبي كثير وعطاء، ضعفه أحمد (ت ١٦٠). «تهذيب» ١/ ٤٠٨، «الجرح» (١/ قسم١ / ٢٥٣).

(٢) علي بن زيد بن جدعان روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب، كان كثير الحديث، صدوقًا إلا أنه رفع الشيء الذي يوقفه غيره (ت ١٢٩). «تهذيب» ٧/ ٣٢٢.

(٣) عمار بن أبي عمار مولى بني هاشم، يقال أبو عمرو روى عن ابن عبّاس، وأبي هُريرةَ، وأبي سعيد، وثقه أحمد وأبو داود وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال النَّسائيّ: ليس به بأس. «تهذيب» ٧/ ٤٠٤.

وقال أحمد - في رواية الأثرَم -: لا أعلمُ أحدًا أحسنَ حديثًا عن حُميدٍ من حمَّادِ بن سَلَمة، سمِعَ منه قديمًا، يَروي أشياءَ، مرَّةً يَرفعُها، ومرَّةً يُوقِفُها. قال: وحُميدٌ يَختلِفون عنه اختِلافًا شديدًا.

وقال - في رواية أبي الحارث -: ما أحسنَ ما رَوى حمَّادٌ عن حُمَيد.

وقال - في رواية أبي طالب -: حمَّاد بنُ سَلَمةَ أعلمُ الناسِ بحديث حُميدٍ وأصحُّ حديثًا.

وقال أيضًا - في روايته -: حمَّاد بنُ سَلَمةَ أثبتُ الناس في حُمَيدٍ الطويل، سمِعَ منه قديمًا، يخالفُ الناسَ في حديثه، يعني في حديث حُمَيد.

وقال أحمدُ - في روايةِ عليِّ بن سعيد[(١)] -: محمَّد بنُ زيادٍ[(٢)] صاحبُ أبي هُريرةَ ثقةٌ، وأجادَ حمَّاد بنُ سَلَمةَ الرِّوايةَ عنه.

وأما سماعُه من أيوب، فسَمِع منه قديمًا، قبلَ حمَّادِ بن زيد، ثم ترَكَه وجالسَه حمَّاد بنُ زيدٍ فأكثرَ عنه، وكان حمَّاد بنُ زيدٍ أعلمَ بحديث أيوبَ من حمَّاد بنِ سَلَمة، قاله الإمام أحمد أيضًا.

وقال - في رواية حَنْبل -: حمَّاد بنُ سَلَمةَ يُسنِدُ عن أيوبَ أحاديثَ لا يُسندُها الناسُ عنه.

---

(١) علي بن سعيد بن جرير بن ذكوان النَّسائيّ: روى عن عبد الصمد بن عبد الوارث، وعنه النَّسائيّ، وابن خزيمة، كان متقنًا، من جلساء أحمد (ت ٢٥٧). «تهذيب» ٧/ ٣٢٦، «طبقات الحنابلة» ١/ ٢٢٤.

(٢) محمَّد بن زياد القرشي الجمحي روى عن الفضل بن العبّاس وأبي هُريرةَ وثقه أحمد وابن معين، وليس أحد أروى عنه من حماد بن سلمة. «تهذيب» ٩/ ١٦٩.

وأما الشُّيوخ الذين تُكُلِّم في روايةِ حمَّادٍ عنهم، فمنهم: قيس بنُ سَعْد[١]، قال أحمد: ضاعَ كتابُه عنه، فكان يحدِّث من حفظِه فيُخطِئ.

وضعَّف يحيى بنُ سعيدٍ القَطّان رواياتِ حمَّاد بن سَلَمة عن قيس بن سعدٍ، وروايَاتِه عن زيادٍ الأعلَم.

قال البيهقيُّ: حمَّادٌ ساءَ حِفظُه في آخرِ عُمُره، فالحُفّاظُ لا يَحتجُّون بما يخالِفُ فيه، ويَجتنِبون ما تفرَّد به عن قيسٍ خاصَّة.

وقد ذَكَرنا في الزّكاة حديثَ حمَّادٍ، عن قيسٍ، عن أبي بَكر بن حَزْم، في فرائضِ الصَّدقة[٢].

---

(١) قيس بن سعد: المكي أبو عبد الملك روى عن عطاء وطاووس وعنه الحمادان. ثقة (ت ١١٩). «تهذيب» ٨/ ٣٩٧.

(٢) حديث فرائض الصدقة أخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٠٦)، والطحاوي في «أحكام القرآن» (٦١٧)، وفي «شرح معاني الآثار» ٤/ ٣٧٥، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» ٤/ ٩٤ من طريق عن حماد بن سلمة، قال: قلت لقيس بن سعد: خذ لي كتاب محمَّد بن عَمرو، فأعطاني كتابًا أخبرني أنه أخذه من أبي بكر بن محمَّد بن عَمرو بن حزم، أن النّبيّ ﷺ كتبه لجده، فقرأته، فكان فيه ذكر ما يخرج من فرائض الإبل.

وهٰذا مع إرساله، هو خلاف ما رواه الزهري وعبد الله بن المبارك وغيرهما من أهل الحفظ والإتقان عن أبي بكر محمَّد بن عَمرو بن حزم.

قال البيهقيّ: هو منقطع بين أبي بكر بن حزم إلى النّبيّ ﷺ، وقيس بن سعد أخذه عن كتاب لا عن سماع، وكذلك حماد بن سلمة أخذه عن كتاب لا عن سماع، وقيس بن سعد وحماد بن سلمة وإن كانا من الثقات، فروايتهما هٰذه بخلاف رواية الحفاظ عن كتاب عَمرو بن حزم وغيره، وحماد بن سلمة ساء حفظه في آخر عمره، فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه، ويتجنبون ما يتفرد به عن قيس بن سعد خاصة وأمثاله، وهٰذا الحديث قد جمع الأمرين مع ما فيه من الانقطاع، وبالله التوفيق.

وانظر: «معرفة السنن والآثار» للبيهقي ٦/ ٢٦ (٧٨٩٤).

وقال أحمد - في رواية الأثرَم -: حمَّاد بنُ سَلَمةَ إذا رَوى عن الصِّغار أخطأَ، وأشار إلى روايتِه عن داودَ بن أَبي هِند.

وقال مسلم في «كتاب التمييز»[1]: اجتماعُ أهلِ الحديث من علمائِهم على أنَّ أثبتَ الناس في ثابتٍ حمَّادُ بنُ سَلَمة، كذٰلك قال يحيى القطّان، ويحيى بنُ مَعين، وأحمدُ بن حنبل، وغيرُهم من أهل المَعرِفة. وحمَّادٌ يُعَدُّ عندَهم إذا حدَّث عن غيرِ ثابت، كحديثِه عن قَتادةَ، وأيوب، وداودَ بنِ أبي هند، والجُرَيريّ، ويحيى بنِ سعيد، وعَمرو بنِ دينار، وأشباهِهِم، فإنه يُخطئُ في حديثهم كثيرًا، وغيرُ حمَّادٍ في هٰؤلاءِ أثبتُ عندَهم، كحمَّاد بن زَيد، وعبدِ الوارث، ويزيدَ بن زُريع. انتهى.

ومع هٰذا فقد خرَّج مسلم في «صحيحه» لحمَّاد بنِ سَلَمةَ عن أيوبَ، وقَتادةَ، وداودَ بنِ أبي هند، والجُرَيريِّ، ويحيى بن سعيدٍ الأنصاريِّ، ولم يخرِّج حديثَه عن عَمرو بن دينار، ولكن إنَّما خرَّج حديثَه عن هٰؤلاء فيما تابعَه عليه غيرُه من الثقات، ووافَقُوه عليه، لم يخرِّج له عن أحدٍ منهم شيئًا تفرَّد به عنه، والله أعلم.

وقد قيل: إنّ مَن سمِعَ من حمَّادٍ تصانيفَه فليس حديثُه بذاك، ومَن سمِعَ منه النُّسَخَ التي كانت عندَه عن شُيوخِه فسماعُه جيِّد.

قال جعفرٌ الطيالسيُّ، عن يحيى بنِ مَعين: مَن سمِعَ من حمَّاد بنِ سَلَمةَ الأصنافَ ففيها اختلاف، ومَن سمِعَ من حمَّاد بنِ سَلَمة نُسَخًا* فهو صحيح.

---

(١) «التمييز» للإمام مسلم، لوحة ١٥/أ.

* لوحة ١٢٧/أ.

ومنهم: جَريرُ بن حازِم البَصْريّ(١)

ثقةٌ، متّفَقٌ على تخريج حديثِه، وقد تغيَّر قبلَ موتِه بسَنَة، لكنْ قال ابنُ مَهديٍّ: حَجَبَه أولادُه، فلم يُسمَع منه في اختلاطِه شيءٌ.

ولكنْ يُضعَّفُ في حديثِه عن قَتادة؛ قال أحمد: كان يحدِّث بالتَّوهُّم أشياءَ عن قَتادةَ يُسندُها بَواطيل. وقال أيضًا: كأنَّ حديثَه عن قَتادةَ غيرُ حديث الناس، يُسندُ أشياءَ، ويُوقِفُ أشياء.

وقال عبدُ الله بن أحمد، عن يحيى بن مَعين: ليس به بأس. قال عبدُ الله: فقلتُ له: يحدِّث عن قَتادةَ عن أنسٍ بأحاديثَ مناكير، فقال: ليس بشيءٍ، هو عن قَتادةَ ضعيف.

وقد أَنكرَ عليه أحمدُ ويحيى، وغيرُهما من الأئمّةِ أحاديثَ متعدِّدةً يَرويها عن قَتادةَ، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ، وذَكروا أنَّ بعضَها مَراسيلُ أَسنَدَها، فمنها حديثه بهٰذا الإسناد «في الذي تَوضّأَ وتَرَكَ على قَدَمِه لُمْعةً لم يُصِبْها الماء»(٢).

---

(١) جرير بن حازم: الأزدي أبو النضر، روى عن أيوب السختياني وثابت البناني والحسن البصري، كان ثقة صدوقًا صالحًا، من أجل أهل البصرة، (ت ١٧٠). «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٩٩، «تهذيب» ٢/ ٦٩، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١٥٩.

(٢) «حديث الذي توضأ وترك على قدمه لمعة لم يصبها الماء». أخرجه أبو داود (١٧٣)، وابن ماجه (٦٦٥) من طريق ابن وهب، عن جرير بن حازم، أنه سمع قتادة بن دعامة، قال: حدَّثنا أنس بن مالك: أن رجلًا جاء إلى النَّبيّ ﷺ وقد توضأ وترك على قدمه مثل موضع الظفر، فقال رسول الله ﷺ «ارجع فأحسن وضوءك».

قال أبو داود: هٰذا الحديث ليس بمعروف عن جرير بن حازم، ولم يروه إلا ابن وهب وحده، وقد روي عن معقل بن عبيد الله الجزري عن أبي الزبير عن جابر، عن عمر، عن النَّبيّ ﷺ نحوه. =

ومنها حديثه: «في قَبيعةِ سيفِ النّبيّ ﷺ أنها كانت مِن فِضّة»(١).

= قلنا: وحديث عمر هٰذا الذي أشار إليه أبو داود: أخرجه مسلم (٢٤٣) من طريق الحسن ابن محمَّد بن أعين، عن معقل بن عبيد الله، بهٰذا الإسناد.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، سألت يحيى بن معين، عن جرير بن حازم؟ فقال: ليس به بأس، فقلت له: إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير. فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف. «العِلَل ومعرفة الرجال» (٣٩١٢).

وقال ابن عدي في «الكامل» ٢/ ٣٤٧ في هٰذا الحديث: تفرد به ابن وهب، عن جرير بن حازم، وقال: ولابن وهب، عن جرير غير ما ذكرت غرائب، وقال: وهٰذه الأحاديث عن قتادة عن أنس، التي أمليتها، لا يتابع جريرًا أحدٌ.

(١) حديث كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضة: أخرجه أبو داود (٢٥٨٣)، والتِّرمذيّ (١٦٩١)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٩٧٢٧)، وفي «المجتبى» (٥٣٧٤)، والدّارميّ في «السنن» (٢٥٠١)، والبزار في «مسنده» (٧٢٥١)، والعُقَيلي في «الضعفاء» ١/ ٤٣٦، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» ٤/ ١٤٣ من طريق جرير بن حازم عن قتادة عن أنس. قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث حسن غريب.

وتابع جريرَ بنَ حازم همامُ بنُ يحيى العوذي في روايته عن قتادة عن أنس، موصولًا، عند النَّسائيّ في «الكبرى» (٩٧٢٧)، وفي «المجتبى» (٥٣٧٤).

وخالفهما هشامٌ الدستوائي، فرواه عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن أخي الحسن البصري، مرسلًا، أخرجه من طريقه بهٰذا الإسناد: أبو داود (٢٥٨٤)، والتِّرمذيّ (١٦٩١)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٩٧٢٨)، وفي «المجتبى» (٥٣٧٥).

وقد رجح المرسل غير واحد من الأئمة، منهم:

الدّارميّ، حيث قال: وزعم الناس أنه هو المحفوظ.

وقال البزار: وهٰذا الحديث إنما يروى عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، مرسلًا.

ومثله قال البيهقيّ، وقال في حديث جرير: هو معلول.. في المرسل: هو المحفوظ.

وفي «علل أحمد» روايتي ابنَيه عبد الله (٣١٢) و(١٢٨٨)، وأبي الفضل (١٠٧١): حدثني أبي عن عفان قال جاء أبو جزي واسمه نصر بن طريف إلى جرير بن حازم يشفع لإنسان يحدثه فقال جرير حدَّثنا قتادة عن أنس قال: كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضة قال أبو جزي كذب والله ما حدَّثناه قتادة إلا عن سعيد بن أبي الحسن. قال أبي وهو قول أبي جزي يعني أصاب وأخطأ جرير. =

ومنها حديثُه: «في الحِجَامةِ في الأخدَعَينِ والكاهِلِ»(١).

= وخالف بعضهم فصوَّب رواية جرير المسندة، منهم الإمام ابن القيم، رحمه الله، فقال في «تهذيب سنن أبي داود» ٣/ ٤٠٤: الصواب أن حديث قتادة عن أنس محفوظ من رواية الثقات الضابطين المتثبتين جرير بن حازم وهمام، عن قتادة، عن أنس، والذي رواه عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن مرسلًا هو هشام الدستوائي، وهشام وإن كان مقدَّمًا في أصحاب قتادة، فليس همام وجرير إذا اتفقا بدونه، والله أعلم، انتهى.

قلنا: ويرد عليه أن هشامًا لم ينفرد بذلك، بل تابعه غير واحد، فقد قال العُقَيلي: ورواه شعبة وهشام الدستوائي، عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن مثله. وقال الدارقطني: في «العِلَل» ١٢/ ١٥٠: رواه هشام الدستوائي، ونصر بن طريف، عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، أخي الحسن، مرسلًا، وهو الصواب.

والقبيعة: هي مقبض السيف.

(١) أخرجه الطيالسي (٢١٠٦)، ومن طريقه الضياء في «الأحاديث المختارة» (٢٣٨٥).
وأخرجه ابن أبي شيبة ٨/ ٢٦ (٢٣٩٦٩) عن أسود بن عامر، وأحمد ١٩/ (١٢١٩١)، وابن ماجه (٣٤٨٣) من طريق وكيع، وأحمد ٢٠/ (١٣٠٠١)، والضياء (٢٣٨٨) من طريق بهز ابن حكيم، وأبو داود السجستاني (٣٨٦٠) من طريق مسلم بن إبراهيم، والتِّرمذيّ (٢٠٥١)، والحاكم (٧٦٦٧)، والبغويّ في «شرح السنة» (٣٢٣٤) من طريق عَمرو بن عاصم الكلابي، والطبري في مسند ابن عبّاس من «تهذيب الآثار» (٨٢٥)، وأبو يعلى (٣٠٤٨)، وابن حبان (٦٠٧٧) من طريق وهب بن جرير، وابن أبي عدي في «الكامل» ٢/ ١٢٦ من طريق الهيثم ابن جميل، والدينوري في «المجالسة» (٢٤١٣)، والضياء (٢٣٨٩) من طريق الحسن بن موسى الأشيب، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» ٩/ ٣٤٠، وفي «الآداب» (٦٩٤) من طريق علي بن عثمان اللاحقي، والضياء (٢٣٩٠) من طريق عارم محمَّد بن الفضل وسليمان بن حرب، كلهم (الطيالسي، وأسود بن عامر، ووكيع، وبهز بن حكيم، ومسلم بن إبراهيم، وعَمرو بن عاصم الكلابي، ووهب بن جرير، والهيثم بن جميل، والحسن بن موسى الأشيب، وعلي بن عثمان اللاحقي، ومحمَّد بن الفضل، وسليمان بن حرب) عن جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس. وقال التِّرمذيّ والبغويّ: حديث حسن غريب.
وفي «العِلَل ومعرفة الرجال» (٣٩١٢) للإمام أحمد: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين، عن جرير بن حازم، فقال: ليس به بأس، فقلت له: إنه يحدث عن قتادة، عن أنس، أحاديث مناكير. فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف. =

ومنها حديثه: «كانت قراءةُ النّبيِّ ﷺ مدًّا»(١).

= قال ابن عدي في «الكامل» ٢/ ١٢٧ بعد أن أخرج أحاديث لجرير عن قتادة، وهٰذا منها، قال: وهٰذه الأحاديث عن قتادة عن أنس التي أمليتها لا يتابع جريرًا أحدٌ إلا حديث: كان النّبيّ ﷺ يمد صوته بالقراءة، فإنه رواه همام أيضًا عن قتادة.
قلنا: وقد شذَّ عَمرو بن عاصم الكلابي (كما تقدم عند التِّرمذيّ والحاكم والبغويّ)، فقرن بجرير بن حازم همامَ بن يحيى، والصواب أن همامًا لم يتابع جريرًا على وصله، بل رواه همام عن قتادة مرسلًا، فقد رواه عَمرو بن عاصم نفسه، عن همام، عن قتادة، عن سعيد ابن أبي الحسن أخي الحسن البصري، قال: احتجم النّبيّ ﷺ في الأخدعين والكاهل. ذكره العُقَيلي في «الضعفاء» ٤/ ٣٤١ (طبعة دار الغرب)، ثم قال العُقَيلي: ورواه جرير ابن حازم، عن قتادة، عن أنس. وحديث همام أولى.
ورواه أيضًا عفان بن مسلم، عن همام، أخبرنا قتادة: أن النّبيّ ﷺ كان يحتجم ثنتين في الأخدعين، وواحدة في الكاهل. أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ١/ ٤٤٧.
وروي أيضًا عن قتادة، عن سعيد بن المسيب مرسلًا، وليس بشيء، كما أخرجه العُقَيلي في «الضعفاء» ٤/ ٣٤١، وابن عدي في «الكامل» ٧/ ٣٣ من طريق شعبة، وهو في جزء حديث شعبة (١٣)، قال: حدثني نصر القصاب، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب قال: احتجم النّبيّ ﷺ في الأخدعين. نقل ابن عدي عن ابن أبي داود قوله: نصر القصاب هٰذا هو أبو جزي، وهو متروك الحديث، ولم يحدث عنه شعبة غير هٰذا.
والأخدعان مثنى أخدع وهو عرق من الوريد على جانب العنق. والكاهل أعلى الظهر مما يلي العنق. «القاموس» ٣/ ١٧.

(١) حديث «كانت قراءة رسول الله ﷺ مدًّا» أخرجه البخاريّ (٥٠٤٥) عن مسلم بن إبراهيم، عن جرير بن حازم الأزدي، قال: حدَّثنا قتادة، قال: سألت أنس بن مالك عن قراءة النّبيّ ﷺ؟ فقال: كان يمد مدًّا.
ورواية جرير بن حازم عن قتادة، وإن ضعفها الأئمة، إلا أنه لم ينفرد بهٰذا الحديث، بل قد تابعه عليها همام بن يحيى، لذلك صحح البخاريّ له هٰذا الحديث، وأتبعه برواية همام هٰذه، فأخرج بإثره (٥٠٤٦) عن عَمرو بن عاصم، عن همام، عن قتادة، قال: سئل أنس: كيف كانت قراءة النّبيّ ﷺ؟ فقال: كانت مدًّا... الحديث.
وقد تقدم قريبًا قول ابن عدي في «الكامل» ٢/ ١٢٧ بعد أخرج أحاديث لجرير عن قتادة: وهٰذه الأحاديث عن قتادة عن أنس التي أمليتها لا يتابع جريرًا أحدٌ إلا حديث: كان النّبيّ ﷺ يمد صوته بالقراءة، فإنه رواه همام أيضًا عن قتادة.

ومنها حديثه: «في صِفَةِ النَّبيِّ ﷺ أنه كانَ ضَخْمَ الكَفَّينِ والقَدَمَين»(١).

(١) حديث في صفة النّبيّ ﷺ كان ضخم القدمين، ضخم الكفين حسن الوجه. أخرج البخاريّ (٥٩٠٦) عن مسلم بن إبراهيم الأزدي، عن جرير، عن قتادة، عن أنس قال: كان النّبيّ ﷺ ضخم اليدين، لم أر بعده مثله، وكان شعر النّبيّ ﷺ رجلًا لا جعد ولا سبط.

وأخرج أيضًا (٥٩٠٧) عن أبي النعمان، عن جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس، رضي الله عنه، قال: كان النّبيّ ﷺ ضخم اليدين والقدمين، حسن الوجه، لم أر بعده ولا قبله مثله، وكان بسط الكفين.

وقد أعلَّ أبو حاتم هٰذا الحديث من رواية جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس، وقال: هٰذا خطأ، إنما هو على ما رواه همام، عن قتادة، عن رجل حدثه، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيّ ﷺ. «العِلَل» لابن أبي حاتم ٦/ ٤٨٤.

قلنا: لم يغفل البخاريّ، رحمه الله، عن هٰذه العلة المتوهَّمة، لذلك أتبع رواية جرير بحديث أبي هُريرةَ هٰذا، حيث أخرجه برقم (٥٩٠٨، ٥٩٠٩) من طريق معاذ بن هانئ، قال: حدَّثنا همام، قال: حدَّثنا قتادة، عن أنس بن مالك - أو: عن رجل، عن أبي هُريرةَ - قال: كان النّبيّ ﷺ ضخم القدمين، حسن الوجه، لم أر بعده مثله.

قال الحافظ في «الفتح» ١٨/ ٢١٠: ثم أورده - يعني البخاريّ - من طريق معاذ بن هانئ عن همام بسند نحوه، لكن قال: «عن قتادة عن أنس، أو عن رجل عن أبي هُريرةَ» وهٰذه الزيادة لا تأثير لها في صحة الحديث، لأن الذين جزموا بكون الحديث عن قتادة عن أنس، أضبط وأتقن من معاذ بن هانئ، وهم حبان بن هلال وموسى بن إسماعيل كما هنا، وكذا جرير بن حازم كما مضى، ومَعْمَر كما سيأتي، حيث جزما به عن قتادة عن أنس، ويحتمل أن يكون عند قتادة من الوجهين، انتهى.

قلنا: أضف إلى ذلك أن البخاريّ قد أخرج الحديث بكل رواياته، بمتونه المختلفة، وأخرج متابعة همام بن يحيى لجرير، ليدلِّل على أن الحديث صحَّ عنده، وأن هٰذا من صحيح حديث جرير عن قتادة، فقد أخرج برقم (٥٩٠٥) من طريق وهب بن جرير، عن أبيه، عن قتادة قال: سألت أنس بن مالك، رضي الله عنه، عن شعر رسول الله ﷺ؟ فقال: كان شعر رسول الله ﷺ رجلًا، ليس بالسبط ولا الجعد، بين أذنيه وعاتقه.

وأخرج قبلها برقم (٥٩٠٣) و(٥٩٠٤) من طريقين، عن همام، عن قتادة، عن أنس: أن النّبيّ ﷺ كان يضرب شعره منكبيه. =

ولكنْ هٰذانِ الحديثانِ خُرِّجا في «الصَّحيح»، وقد تابعه عليهما عَمرو بن عاصمٍ وغيرُه.

وقد ذَكرَ ابنُ عَدِيٍّ لجَريرٍ أحاديثَ أُخَرَ، عن قَتادةَ، عن أنس، ذَكرَ أنه لا يُتابَعُ عليها.

وحديثُه عن أيوبَ السَّختياني، قال أحمد: جَريرُ بن حازمٍ يَروي عن أيوبَ عجائبَ.

وحديثُه عن يحيى بنِ سعيدٍ الأنصاري، قال مسلم في «كتاب التمييز»[1]: لم يُعْنَ في الرِّواية عنه، إنّما رَوى من حديثه نَزْرًا يسيرًا، لا يَكادُ يأتي بها على التَّقويم والاستِقامة.

وأنكَرَ حديثَه عن يحيى، عن عمرةَ، عن عائشة: «أنَّ النّبيَّ ﷺ أمرَها بالقضاءِ لمّا أفطرَتْ في صيامِ التطوّع»[2].

= ثم علق برقم (٥٩١٠): قال هشام، عن مَعْمَر، عن قتادة، عن أنس: كان النّبيّ ﷺ شثن القدمين والكفين.

وعلق أيضًا برقم (٥٩١١، ٥٩١٢): وقال أبو هلال: حدَّثنا قتادة، عن أنس - أو جابر بن عبد الله -: كان النّبيّ ﷺ ضخم الكفين والقدمين، لم أر بعده شبها له.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١٨/ ٢١٢: وكأن البخاريّ أراد بسياق هٰذه الطرق بيان الاختلاف فيه على قتادة، وأنه لا تأثير له، ولا يقدح في صحة الحديث، وخفي مراده على بعض الناس فقال: هٰذه الروايات الواردة في صفة الكفين والقدمين لا تعلق لها بالترجمة، وجوابه: أنها كلها حديث واحد اختلفت رواته بالزيادة فيه والنقص، انتهى.

(١) «التمييز» ص٢١٧.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في «التمييز»، لوحة ١٥/أ برقم (١٠١)، والنَّسائيّ في «السنن الكبرى» (٣٢٨٢)، والبزار (٣٠١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢/ ١٠٩، وابن حبان (٣٥١٧)، والطبراني في «الأوسط» (٦٤٣٣) من طريق عبد الله بن وهب، عن جرير =

وكذٰلك أنكَرَه الإمام أحمد والنَّسائيُّ وغيرهما[١]. وقد ذَكرنا هٰذا الحديثَ في كتاب الصيام.

ورَوى جَريرُ بن حازمٍ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ حديث: «إذا أُقيمت الصَّلاةُ فلا تَقومُوا حتى تَرَوني»، فبلغ ذٰلك حمَّادَ بنَ زيدٍ فأنكَرَه، وقال: إنّما سمِعَه

= ابن حازم، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: أصبحت صائمة أنا وحفصة، أهدي لنا طعام، فأعجبنا، فأفطرنا، فدخل النبي ﷺ، فبدرتني حفصة، فسألته، فقال: «صوما يومًا مكانه».

قال النَّسائيّ: هو خطأ أرسله مَعْمَر. وقال الطبراني: لم يرو هٰذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا جرير بن حازم، تفرد به ابن وهب. وقال البزار: وهٰذا الحديث لا نعلم أحدًا تابع جرير ابن حازم على روايته، ولا أحدًا تابع ابن وهب على روايته، عن جرير، ورواه حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن الزهري، قال: بلغني أن عائشة وحفصة، والذي رواه حماد ابن زيد هو المحفوظ، عن يحيى بن سعيد، انتهى. وبهٰذا أيضًا أعله الطحاوي.

ورواية حماد بن زيد هٰذه أخرجها الطحاوي ٢/ ١٠٩، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» ٤/ ٢٨١ من طريق أحمد بن منصور الرمادي: قلت لعلى ابن المَدينيّ: يا أبا الحسن تحفظ عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين؟ فقال لي: مَن هٰذا؟ قلت: ابن وهب، عن جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد. قال: فضحك ثم قال: مثلك يقول مثل هٰذا!! حدَّثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن الزهري أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين. قلنا: يعني مرسلًا، ليس فيه ذِكرٌ لعمرة.

وقد أخرجه النَّسائيّ في «الكبرى» (٣٢٨٣) من طريق مَعْمَر، و(٣٢٨٤) من طريق عبيد الله بن عمر العمري، كلاهما عن الزهري قال: قالت عائشة: أصبحت أنا وحفصة، صائمتين... وساق الحديث مرسلًا.

ورواه عن الزهري مرسلًا أيضًا: مالك في «الموطأ» (٨٤٨) (طبعة دار الغرب)، ومن طريق مالك أخرجه النَّسائيّ في «الكبرى» (٣٢٨٥).

(١) نقل البيهقيّ في «الكبرى» ٤/ ٢٨١ بإسناده إلى أبي بكر الأثرم، قال: قلت لأبى عبد الله يعنى أحمد بن حنبل: تحفظه عن يحيى عن عمرة عن عائشة: أصبحت أنا وحفصة صائمتين؟ فأنكره وقال: من رواه؟ قلت: جرير بن حازم، فقال: جرير كان يحدِّث بالتوهم.
وقال النَّسائيّ بإثر الحديث (٣٢٨٢) من «الكبرى»: هو خطأ، أرسله مَعْمَر.

مِن حجَّاجٍ الصَّوّاف، عن يحيى بنِ أَبي كَثير، عن عبدِ الله بن أبي قَتادةَ، عن أبيه، في مجلسِ ثابت، فظَنَّ أنه سمِعَه من ثابت[(١)].

ومنهم: محمَّد بن عَجْلان

في رواياتِه عن سعيدٍ المَقبُريّ، وقد سبَقَ حكايتُها من قبل.

ومنهم: عاصم بن بَهْدَلة

وهو عاصمُ بنُ أبي النَّجودِ الكُوفِيُّ، القارئ، كان حِفظُه سيِّئًا، وحديثُه - خاصَّةً - عن زِرٍّ، وأبي وائلٍ، مضطرب؛ كان يحدِّثُ بالحديث تارةً عن زِرٍّ، وتارةً عن أبي وائل.

---

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي (٢١٤٠)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (١٢٥٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٢٠٥)، والطبراني في «الأوسط» (٩٣٨٧)، وابن عدي في «الكامل» ٢/ ٣٤٩.

قال التِّرمذيّ بإثر الحديث (٥١٧): قال محمَّد: وهم جرير بن حازم في حديث ثابت، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني». قال محمَّد: ويروى عن حماد بن زيد، قال: كنا عند ثابت البناني، فحدث حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ قال: إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فوهم جرير، فظن أن ثابتًا حدثهم، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ.

قال أحمد بن حنبل في «العِلَل» (١٦٢٥) و(٤٥٥٠)، وعنه العُقَيلي في «الضعفاء» ١/ ٤٣٥ (طبعة دار الغرب) قال: حدَّثنا إسحاق بن عيسى الطباع، قال: حَدَّثتُ حماد بن زيد بحديث جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني»، فأنكره وقال: إنما سمعه من حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، في مجلس ثابت، فظن أنه سمعه من ثابت.

ونحو ذلك أخرج أبو داود في «المراسيل» (٦٤) من طريق يحيى بن حسان، عن حماد بن زيد.

قال الدارقطني في «العِلَل» ١٢/ ٢٢ (٢٣٥٨): ويشبه أن يكون القول قول حماد بن زيد.

قلنا: ورواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ، مخرجة في «الصحيحين» في البخاريّ بالأرقام (٦٣٧) و(٦٣٨) و(٩٠٩)، وفي مسلم برقم (٦٠٤).

قال حنبلُ بن إسحاق: حدَّثنا مسدَّد، حدَّثنا أبو زيدٍ الواسِطيُّ، عن حمَّادِ ابن سَلَمة، قال: كان عاصمٌ يحدِّثنا بالحديثِ الغَداةَ عن زِرٍّ، وبالعَشِيِّ عن أبي وائل.

قال العِجْليُّ: عاصمٌ ثقةٌ في الحديث، لكنْ يُختَلَفُ عليه في حديث زِرٍّ وأبي وائل.

ومنهم: هشام بنُ حسّان

قال يعقوبُ بنُ شَيبة: وهو يُعَدُّ في أصحاب ابن سِيرين، ومِن العلماءِ به، وليس يُعَدُّ من المُتثبِّتينَ في غير ابن سِيرين.

ومنهم: سُليمانُ التَّيميّ

أحدُ أعيانِ الأئمّةِ البَصْريِّين.

قال أبو بَكرِ الأثرَم في «كتاب الناسخ والمنسوخ»: كان التَّيميُّ من الثقات، ولكنْ كان لا يقومُ بحديثِ قَتادة. وقال أيضًا: لم يكن التَّيميُّ من الحُفّاظ، من أصحابِ قَتادة.

وذَكرَ له أحاديثَ وَهِمَ فيها عن قَتادة، منها: حديثُه عن قَتادة، عن يونسَ ابن جُبير، عن حِطّان[1]، عن أبي موسى، عن النّبيِّ ﷺ: «إنّما جُعِل الإمامُ ليُؤتَمَّ به»... قال فيه: «وإذا قَرأَ فأنصِتوا»[2].

---

(١) حطان بن عبد الله الرقاشي: بصري تابعي، ثقة، قرأ عليه الحسن. «تهذيب التهذيب» ٢/ ٣٩٦.

(٢) حديث «إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به» أخرجه مسلم ١/ ٣٠٤: من طريق أبي عوانة، عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن حطان بن عبد الله الرقاشي، قال: صليت مع أبي موسى الأشعري صلاة فلما كان عند القعدة قال رجل من القوم... فذكر الحديث، وفيه فقال =

ولم يَذكُر هٰذه اللَّفظةَ أحدٌ من أصحاب قَتادةَ [الحُفّاظ][(١)].

ومنها: أنه رَوى عن قَتادة، عن أنسٍ، عن النّبيِّ ﷺ* «أوصَى عند موتِه بالصلاةِ وما مَلَكَتْ أيمانُكم»، وإنّما رواه قَتادةُ عن أبي الخَليل، عن سَفِينةَ، عن النّبيِّ ﷺ. قال: وهٰذا خطأٌ فاحش[(٢)].

= ﷺ: «إذا صليتم فأقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم، فإذا كبر فكبروا، وإذ قال ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ [الفاتحة: ٧]، فقولوا: آمين، يجبكم الله، فإذا كبر وركع فكبروا واركعوا، فإن الإمام يركع قبلكم، ويرفع قبلكم»، فقال رسول الله ﷺ: «فتلك بتلك وإذا قال: سمع الله لمن حمده. فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، يسمع الله لكم، فإن الله تبارك وتعالى، قال على لسان نبيه ﷺ: سمع الله لمن حمده، وإذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا، فإن الإمام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم»... الحديث.

ثم أورد مسلم بإثره متابعات ثلاثة لأبي عوانة، من طريق سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وسليمان التيمي، كلهم عن قتادة، في هٰذا الإسناد بمثله، ثم قال الإمام مسلم: وفي حديث سليمان، عن قتادة من الزيادة: «وإذا قرأ فأنصتوا».

وفي هٰذا بيان من الإمام مسلم أن هٰذه علة للحديث، وذكرها لتمييز الصحيح من غيره.

(١) لفظة «الحفاظ» زيادة من د، ظ.

* لوحة ١٢٨/أ.

(٢) هٰذا الحديث اختُلف فيه على سليمان التيمي، فقد أخرجه أحمد ١٩/ (١٢١٦٩)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٢٠٢) من طريق أسباط بن محمَّد، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٧٠٥٨)، وابن حبان (٦٦٠٥)، من طريق جرير، وابن ماجه (٢٦٩٧) عن أحمد بن المقدام، عن معتمر بن سليمان، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٥/ ٣٩٥ (طبعة دار الغرب الإسلامي) من طريق أبي شهاب الحناط، أربعتهم عن سليمان التيمي، عن قتادة، عن أنس، قال: كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حضره الموت: «الصلاة وما ملكت أيمانكم، الصلاة وما ملكت أيمانكم»، حتى جعل رسول الله ﷺ يغرغر بها صدره، وما يكاد يفيض بها لسانه. واللفظ لأحمد.

وأخرجه النَّسائيّ في «الكبرى» (٧٠٥٧)، والطحاوي (٣١٩٩) من طريقين عن سُفيان الثوري، والطحاوي (٣٢٠٠)، والحاكم (٤٤٣٦) (طبع الرسالة العالمية) من طريق =

ومنها: أنّه رَوى عن قَتادة، عن يونسَ بن جُبير، عن رجلٍ من أصحاب النّبيّ ﷺ «أنّه ﷺ صَعِدَ أُحدًا، ومعه أبو بكرٍ وعمرُ وعثمان، فاهتزَّ الجبل... الحديث»[(١)]، وإنما رواه عن قَتادةَ، عن أنس.

= زهير بن معاوية، كلاهما عن سليمان، عن أنس. قال النَّسائيّ: سليمان التيمي لم يسمع هٰذا الحديث من أنس.

وخالف وكيعٌ الراويين عن سُفيان الثوري، فرواه عنه، عن سليمان التيمي، عمن سمع أنس بن مالك يقول، فذكره. أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٢/ ٢٥٣، والطحاوي (٣٢٠١).

ويؤيد رواية وكيع، ما أخرجه النَّسائيّ في «الكبرى» (٧٠٥٩) من طريق عبد الله بن عمر الخطابي، عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن صاحب له، عن أنس، نحوه.

خالف سليمانَ التيميَّ فيه سعيدُ بنُ أبي عَروبة عند أحمد ٤٤/ (٢٦٤٨٣) و (٢٦٦٨٤)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٧٠٦١)، وأبو عوانة الوضَّاحُ عند أبي يعلى (٦٩٣٦)، والطحاوي (٣٢٠٣)، فروياه عن قتادة، عن سفينة مولى رسول الله ﷺ، عن أم سلمة. فجعلاه من حديث أم سلمة زوج النّبيّ ﷺ.

وكذلك رواه همّام بن يحيى العَوذيُّ عن قتادة عند أحمد (٢٦٦٥٧) و (٢٦٧٢٧)، وابن ماجه (١٦٢٥)، والنَّسائيّ (٧٠٦٣)، غير أنه زاد بين قتادة وسفينة رجلًا، هو أبو الخليل صالح بن أبي مريم.

لذلك قال الدارقطني في «العِلَل» ١٥/ ٢٠٦ (٣٩٥٢): حديث التيمي، عن قتادة، عن أنس غير محفوظ. ثم قال في موضع آخر ١٢/ ١٣٣ (٢٥٢٢) همام، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن سفينة، عن أم سلمة، هٰذا أصح.

وقال أبو حاتم في حديث سليمان، عن قتادة، عن أنس: نرى أن هٰذا خطأ؛ والصحيح: حديث همام، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن سفينة، عن أم سلمة، عن النّبيّ ﷺ. «العِلَل» لابن أبي حاتم ٢/ ١٨١-١٨٢ (٣٠٠).

(١) حديث قتادة عن يونس أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٢٥٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٤٤٠)، وفي «الآحاد والمثاني» (٢٩٠٢) من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن بعض أصحاب النّبيّ ﷺ، أن النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا على أحد، فرجف بهم، أو قال: تحرك بهم، فقال النّبيّ ﷺ: =

ومنها: أنه رَوى عن قَتادة: «أنّ أبا رافعٍ حدَّثه». ولم يَسمع قَتادةُ من أبي رافعٍ شيئًا.

وقد ذَكرَ الأثرمُ في «العِلَل» أنه عَرَضَ هٰذا الكلامَ كلَّه على أحمد، قال: فقال أحمد: هٰذا اضطرابٌ، هٰكذا حَفِظتُ.

وحديثُ سليمانَ التَّيميِّ «في الإنصاتِ إذا قرأَ الإمامُ» خرَّجه مسلم في «صحيحه»[(١)]، وقد أنكرَ هٰذه الزيادةَ غيرُ واحدٍ من الحُفّاظ، كما ذكرناه في موضِعه من كتاب الصلاة.

وحديثُ سليمانَ عن قَتادة «أنَّ أبا رافعٍ حدّثه» قد خرَّجه البخاريُّ في «صحيحه»، وهو في حديث «إنَّ الله كتبَ كتابًا فهو عندَه: أنَّ رَحمَتي سَبَقتْ

= «اثبت أُحد، فإن عليك نبيًّا، وصديقًا، وشهيدين»، اللفظ لأحمد، ووقع عند ابن أبي عاصم: «حراء» بدل «أحد».

وخالف سليمانَ التيميَّ سعيدُ بنُ أبي عروبة، عند البخاريّ (٣٦٧٥) و(٣٦٩٩) و(٣٦٨٦) وغيره. وعِمران القطانُ عند أبي داود الطيالسي (٢٠٩٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٣٩)، وابنِ بطة في «الإبانة» (١٤٨)، ومطرٌ الوراق وشعبةُ فيما ذكره الدارقطني في «العِلَل» (٢٥٦٤) فرووه عن قتادة، أن أنس بن مالك، رضي الله عنه، عن النّبيِّ ﷺ. وقال ابن أبي عروبة فيه: «اثبت أحد» بدل «حراء». إلا أن الطريق إلى شعبة لا تثبت فيما ذكر الدارقطني.

ورجح أبو حاتم كما في «العِلَل» لابنه ٦/ ٤٣٦ (٢٦٤٩) رواية سليمان التيمي على سعيد ابن أبي عروبة وعِمران القطان، فقال في التيمي: هٰذا أشبه بالصواب، وإن كان سعيد حافظًا، إلا أن يكون عند قتادة الإسنادين جميعًا، انتهى. أما أبو زرعة فكان رأيه مختلفًا، حيث صوَّب رواية «الصحيح» ورجَّحها بقوله: سعيد بن أبي عروبة أحفظ من التيمي.

ووافق أبا زرعةَ الرازيَّ الدارقطنيُّ في «العِلَل» ١٢/ ١٥٦ (٢٥٦٤) فقال: والقول قول ابن أبي عروبة، ومن تابعه عن أنس.

(١) برقم (٤٠٤)(٦٣) من حديث أبي موسى الأشعري، وقد تقدم الكلام عليه قريبًا ص٨١٥.

غَضَبي»(١). وكان شُعبةُ يُنكِر سماعَ قَتادةَ من أبي رافع(٢). وقال أحمد: لم يَسمع قَتادةُ من أبي رافع. نقَلَه عنه الأثرَم.

ومنهم: جعفر بن بُرْقانَ الجَزَريّ(٣)

ثقةٌ، مشهور، لكنَّ حديثَه عن الزُّهريِّ خاصّةً مضطرب.

قال عبدُ الله بن أحمد: سألتُ أبي عن جعفر بنِ بُرْقان؟ قال: إذا حدَّث عن غيرِ الزُّهريِّ فلا بأس به. ثم قال: في حديث الزُّهريِّ يُخطِئ.

وقال المَيمُوني عن أحمد: جعفرُ بنُ بُرْقان ضابطٌ لحديث مَيمُون، وحديثِ يزيدَ بن الأصَمّ، وهو في حديثِ الزُّهريِّ يضطربُ، ويُختَلَف فيه.

---

(١) روى البخاريّ هٰذا الحديث من ثلاثة أوجه عن أبي هُريرةَ: من طريق الأعرج عن أبي هُريرةَ، ومن طريق أبي صالح عن أبي هُريرةَ، ومن طريق أبي رافع عن أبي هُريرةَ، وقد أورد طريق أبي رافع عن أبي هُريرةَ مرتين، الأولى معلقة برقم (٧٥٥٣) من طريق سليمان التيمي، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هُريرةَ.. والثانية برقم (٧٥٥٤) من طريق سليمان التيمي قال: حدَّثنا قتادة، أن أبا رافع، حدثه أنه سمع أبا هُريرةَ.

وبإيراده الطريق الثانية عن أبي رافع تصريح بسماع سليمان التيمي من قتادة، وسماع قتادة من أبي رافع، وهٰذا ردٌّ على ما ذكره شعبة وأحمد وأبو داود، الذين أنكروا سماع قتادة من أبي رافع.

وفي كتاب الاستئذان من «صحيح البخاريّ» باب إذا دعي الرجل فجاء هل يستأذن، قبل الحديث (٦٢٤٧) علق البخاريّ: قال سعيد، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيّ ﷺ قال: «هو إذنه». قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» ٣/ ٤٣٩: ذكره البخاريّ تعليقًا، لأجل الانقطاع في إسناده، انتهى. فردَّ عليه الحافظ ابن حجر في «الفتح» ١٩/ ٦٦ قائلًا: لو كان عنده منقطعًا لعلقه بصيغة التمريض، كما هو الأغلب من صنيعه.

(٢) كما في «العِلَل» للإمام أحمد (١٢٤١) رواية ابنه عبد الله.

(٣) جعفر بن بُرقان الجزري: روى عن يزيد بن الأصم والزهري وعطاء وميمون بن مهران، وعنه ابن المبارك وأبو خيثمة، ثقة، (ت ١٥١). «تهذيب التهذيب» ٢/ ٨٦.

وقال ابنُ مَعين: هو ضعيفٌ في الزُّهريّ. وقال يحيى مرَّةً: ليس هو في حديثِ الزُّهريِّ بشيء.

ونَقلَ إبراهيمُ بن الجُنيد، عن ابن مَعين، قال: جعفرُ بن بُرْقان، ثقةٌ فيما يَروي عن غير الزُّهريّ، وأمّا ما رَوى عن الزُّهريّ، فهو فيه ضعيف، وكان أُمِّيًا لا يَكتب، وليس هو مستقيمَ الحديثِ عن الزُّهريّ، وهو في غيرِ الزُّهريّ أصحُّ حديثًا.

وقال يعقوبُ بن شَيبة: قلتُ لابن مَعين: أمّا روايتُه عن الزُّهريِّ فليست مستقيمة؟ قال: نعم.

وقال ابنُ نُمَير: هو ثقة، أحاديثُه عن الزُّهريِّ مضطرِبة.

قال البَرْقاني: سألتُ الدّارقطنيَّ - وأبو الحُسين بنُ المُظفّر حاضرٌ - عن جعفر بنِ بُرْقان؟ قال: فقالا جميعًا: قال أحمد بنُ حنبل: يُؤخَذُ من حديثِه ما كان عن غير الزُّهريِّ، فأمّا عنه فلا. قلت: لقد لقِيَه، فما بلاؤه؟ قال: رُبّما حدَّث الثقةُ عن ابن بُرْقان عن الزُّهريّ، ويُحدِّثه الآخَرُ عن ابن بُرْقان، عن رجلٍ، عن الزُّهريِّ، أو يقول: بلَغني عن الزُّهريّ. قال: فأمّا حديثُه عن مَيمُونَ بن مِهْران، ويزيدَ بنِ الأصَمِّ[1] فثابتٌ صحيح.

وقال ابنُ عَدِيٍّ: هو ضعيفٌ في الزُّهريِّ خاصّة، وكان أُمِّيًا، ويقيمُ روايتَه عن غير الزُّهريّ، وثبَّتوه في مَيمُون بن مِهْرانَ وغيره.

وكذا قال العُقَيليُّ: هو ضعيفٌ في روايتِه عن الزُّهريّ، وذَكرَ له حديثَه عن الزُّهريّ، عن سالمٍ، عن أبيه، عن النّبيِّ ﷺ: «أنه نَهى عن لُبْسَتَينِ، وبَيعتَين،

---

(١) يزيد بن الأصم: الكوفي، نزيل الرقة، أمه برزة بنت الحارث أخت ميمونة أم المؤمنين، رضي الله عنها، يروي عن الزهري، وهو ثقة، (ت ١٠٤). «تهذيب» ١١/ ٣١٣.

ونِكاحَينِ، وعن مَطْعَمَين.. وذَكَرَ الجُلوسَ على مائدةٍ يُشربُ عليها الخَمر، وأن يأكُلَ الرجلُ وهو مُنبطِحٌ على وجهه»[١]، وقال: لا يُتابَع عليه مِن حديث الزُّهريّ، وأمّا الكلامُ فيُروَى من غيرِ حديث الزُّهريّ بأسانيدَ صالحةٍ، ما خلا الجُلوسَ على مائدةٍ يُشرَب عليها الخَمر، فالرِّوايةُ فيها لِين[٢].

---

(١) «الضعفاء للعُقَيلي»، لوحة ٦٦ (١/ ٤١٧ طبعة دار الغرب)، وأخرج الحديث بطوله من طريق جعفر بن برقان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. وضعف رواية جعفر عن الزهري.

وأخرجه مقطّعًا من الطريق ذاتها: ابن أبي شيبة ٨/ ٢٩٩ (٢٥٢١٩)، وأبو داود (٣٧٧٤)، والنَّسائيّ في «المجتبى» (٤٥١٦)، وفي «الكبرى» (٩٦٦٥) و(٩٦٦٦)، والحاكم في «المستدرك» (٧٣٤٨)، والتِّرمذيّ في العِلَل الكبير (٤٧٦)، والمروزي في «السنة» (٢٨٤)، والروياني في «مسنده» (١٣٩٣)، والخطيب في «تاريخه» ١٤/ ٥٠٧، وغيرهم.

ووقع عند بعضهم: جعفر بن برقان قال: بلغني عن الزهري.

قال أبو زرعة كما في «العِلَل» لابن أبي حاتم ١/ ٤٩١: حديث جعفر بن برقان إنما هو عن قبيصة بن ذؤيب، وعروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هُريرةَ. وحديث نهى رسول الله ﷺ أن يتزوج الرجل المرأة على عمتها، وحديث المنابذة والملامسة، إنما هو عن الزهري عامر بن سعد، عن أبي سعيد، ويقول مَعْمَر عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد.

وأخرج مسلم النهي عن بيعتين ولبستين ٣/ ١١٥٢ من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد، عن أبي سعيد.

وأخرج هذا أبو داود ٢/ ٢٢٨ من طريق مسلم ومن روايات أخرى لم تذكر من بينها رواية جعفر بن برقان. وكذلك ابن ماجه ٢/ ٧٣٣.

وأخرجه مالك ٢/ ٩١٧ من طريق الأعرج، عن أبي هُريرةَ.

والنهي عن النكاحين: أخرجه ابن ماجه ١/ ٦٢١، من رواية أبي سعيد الخدري.

(٢) النهي عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، أخرجه أبو داود ٢/ ٣١٤، من طريق كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن الزهري عن سالم، عن أبيه، نهى رسول الله ﷺ عن مطعمين، عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على بطنه.

=

وقال مسلم في «كتاب التمييز»[(١)]: جعفر بنُ بُرْقان، أعلمُ الناس بمَيمُونَ ابن مِهْران[(٢)]، ويزيدَ بنِ الأصَمّ، فأمّا روايتُه عن غيرهما، كالزُّهريِّ، وعَمرو ابنِ دينار، وسائرِ الرِّجال، فهو فيها ضعيفُ الرُّكن، رَديءُ الضَّبط* في الرِّواية عنهم.

قلت: لا يَبعُدُ أن يكون حديثُه عن أهل الجَزيرةِ خاصّةً محفوظًا، بخلاف حديثِه عن غيرهم، وتحقيقُ ذٰلك يحتاجُ إلى سَبْر أحاديثِه عن غيرِ الجَزَريِّين كعِكرِمةَ ونافع.

ومنهم: مَعْقِل بن عُبيد الله الجَزَري

ثقة، كان أحمدُ يضعِّف حديثَه عن أبي الزُّبير خاصّةً، ويقول: يُشبه حديثُه حديثَ ابن لَهِيعَة، ومَن أرادَ حقيقةَ الوقوف على ذٰلك فلينظُر إلى أحاديثِه عن أبي الزُّبير، فإنه يجدُها عند ابن لَهِيعَة، يَرويها عن أبي الزُّبير كما يَرويها مَعقِل سَواء.

وممّا أُنكِر على مَعقِلٍ بهٰذا الإسناد: حديثُ «الذي تَوضّأ وتَرَكَ لُمْعةً لم يُصِبْها الماء»[(٣)].

= وقال أبو داود: هٰذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري وهو منكر.
والنهي عن الجلوس على مائدة الخمر أخرجه أحمد ١/ ٢٠، من رواية عمر، رضي الله عنه، و٣/ ٣٣٩، من رواية جابر بن عبد الله. وأخرج ابن ماجه ٢/ ١١١٨، النهي عن أن يأكل الرجل وهو منبطح، من طريق جعفر بن برقان عن الزهري.

(١) «التمييز» للإمام مسلم، لوحة ١٥/ أ (ص٢١٨ من المطبوع).

(٢) ميمون بن مهران: أبو أيوب الرقي، يروي عن جعفر بن برقان، وكان من علماء الناس في زمن هشام، «تهذيب» ١٠/ ٣٩٠.

* لوحة ١٢٩/ أ.

(٣) أخرجه مسلم ١/ ٢١٥ (٢٤٣) من طريق معقل، عن أبي الزبير، عن جابر، عن عمر. وأخرجه أبو داود ١/ ٣٩ منها. =

وحديثُ «النَّهي عن ثَمنِ السِّنَّور»[1]، وقد خرَّجهما مسلمٌ في «صحيحه»[2].

[وكذٰلك حديث «لا يُقيمَنَّ أحدُكم أخاه يومَ الجُمُعة، ثم يُخالفُ إلى مَقعدِه»][3].

= وأخرجه أحمد (١٣٤)، وابن ماجه (٦٦٦) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، أن عمر بن الخطاب.

وقد أعله البزار (٢٣٢)، وابن عبد الهادي في «تعليقته على العِلَل لابن أبي حاتم» ص١٥٩ برواية الأعمش، عن أبي سُفيان، عن عمر موقوفًا. وقد أخرجه من هٰذه الطريق ابن أبي شيبة في «مصنفه» ١/ ٣٧٧ (٤٥٧)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» ١/ ٨٤، وفي «الخلافيات» ١/ ١٨٨ وغيرهما.

(١) أخرجه مسلم ٣/ ١١٩٩ (١٥٦٩) من طريق معقل عن أبي الزبير: قال: سألت جابرًا عن ثمن الكلب والسنور. قال: زجر النّبيّ ﷺ عن ذلك.

وأخرجه أحمد ٢٣/ (١٤٦٥٢) و(١٥١٤٨)، ابن ماجه ٢/ ٧٣١، من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر.

وأخرجه أبو داود (٣٤٧٩)، والتِّرمذيّ (١٢٧٩) من طريق الأعمش، عن أبي سُفيان، عن جابر. قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث في إسناده اضطراب، وقد روي هٰذا الحديث عن الأعمش، عن بعض أصحابه، عن جابر. وقال البيهقيّ: ولعل مسلمًا إنما لم يخرجه في الصحيح لأن وكيع بن الجراح رواه عن الأعمش، قال: قال جابر بن عبد الله فذكره، ثم قال: قال الأعمش: أرى أبا سُفيان ذكره. فالأعمش كان يشك في وصل الحديث، فصارت رواية أبي سُفيان بذلك ضعيفة.

(٢) روى الإمام مسلم لمعقل بن عبيد الله، عن أبي الزبير، عن جابر واحدًا وعشرين حديثًا، كلها من طريق سلمة بن شبيب، عن الحسن بن أعين، عنه. ولم يروِ مسلم شيئًا من رواية ابن لهيعة لهذه الأحاديث، التي روى بعضها الإمام أحمد من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر. وإذا كانت بعض روايات معقل أشبهت روايات ابن لهيعة، فهذا لا يمنع أن يكون معقل قد رواها عن أبي الزبير كما رواها ابن لهيعة عن أبي الزبير، ولا يستفاد من كلام أحمد أن هذا التشابه يؤدي إلى ضعف هذه الروايات.

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من د، ولم ترد في الأصل، ولا ظ.

=

ومنهم المُغيرةُ بن مسلم(١).

أحاديثُه عن أبي الزُّبير خاصّةً مُستنكَرة.

قال إبراهيمُ بن الجُنَيد، عن يحيى بن مَعين، وسُئلَ عن المُغيرة بن مُسلم، فقال: ما أَنكَرَ حديثَه عن أبي الزُّبير!

وقال النَّسائيُّ في كتابه(٢): عندَه عن أبي الزُّبير غيرُ حديثٍ مُنكَر.

وخرَّج حديثَه عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ، مرفوعًا: «إذا استَهلَّ الصّبيُّ وُرِّث، وصُلِّي عليه»(٣)، وخرَّجه من طريق ابن جُرَيج، عن أبي الزُّبير موقوفًا، وقال: هو أصح(٤).

= والحديث أخرجه مسلم ٤/ ١٧١٥ (٢١٧٨) من حديث معقل عن أبي الزبير عن جابر.
وأخرجه أحمد ٢٢/ (١٤١٤٣) و(١٤١٤٤)، من حديث ابن جُرَيج عن سليمان بن موسى عن جابر.

وفي الجملة فإن معقل بن عبيد الله ثقة عند أكثر العلماء، كأحمد وابن معين في أحد قوليه، وابن عدي والذهبي وابن حجر، وأنه في أقل أحواله لا ينزل عن رتبة الحسن، حيث لم يوجد في حديثه ما يُنكَر، كما هو مقتضي قول ابن عدي والذهبي، والله أعلم.

(١) المغيرة بن مسلم القسملي أبو سلمة السراج، روى عنه الثوري وابن المبارك، قال ابن معين: صالح ووثقه العجلي. «تهذيب» ١٠/ ٢٦٨.

(٢) بإثر الحديث (٦٣٢٥) من «السنن الكبرى».

(٣) في «السنن الكبرى» (٦٣٢٤) من طريق المغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النّبيِّ ﷺ، هكذا مرفوعًا.

(٤) في «السنن الكبرى» (٦٣٢٥) من طريق ابن جُرَيج، قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر ابن عبد الله، يقول: في المنفوس يرث إذا سمع صوته. هكذا موقوفًا، ثم قال النَّسائيّ: وهٰذا أولى بالصواب.

وقد ذَكَرْنا له حديثًا آخرَ في كتاب الأطعمة «في النَّهي عن بَيع الجَلَّالة» بهٰذا الإسناد(١)، وهو أيضًا مُنكَر. وقد رُوي من وجهٍ آخرَ عن أبي الزُّبير مرسلًا، وهو أصحّ(٢).

ومنهم: عِكرِمة بنُ عمّار اليَماميّ(٣)

وهو ثقة، لكنَّ حديثَه عن يحيى بن أَبي كَثير خاصّةً مُضطرب، لم يكن عندَه في كتاب. قاله يحيى القطّان، وأحمد، والبخاريُّ، وغيرهم.

وحديثُه عن إياس بنِ سَلَمة بن الأكوع مُتقَنٌ، قاله أحمد.

وقال - في رواية حرب -: هو في غيرِ يحيى ثَبْتٌ.

وقد أُنكِر عليه حديثُه عن يحيى، عن أبي سَلَمة، عن عائشةَ في «استفتاح النّبيّ ﷺ الصّلاةَ باللَّيل»، وقد خرَّجه مسلمٌ في «صحيحه»، وخرّجه التِّرمذيُّ في الدعاء(٤)، وذكرنا هناك كلامَ الأئمّةِ بألفاظِهم في رواية عِكرِمةَ عن يحيى.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٨/ ١٤٦ (٢٥٠٩٤)، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» ٩/ ٤٤٦ (طبعة مؤسسة الفرقان) عن شبابة، عن مغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة أن يؤكل لحمها، أو يشرب لبنها.

(٢) لم نقف عليه مرسلًا من حديث أبي الزبير، ولم نجد أحدًا أشار إليه غير المصنِّف.

(٣) عكرمة بن عمار اليمامي روى عن القاسم بن محمَّد ويحيى بن أبي كثير، وعنه شعبة والثوري، وهو ثقة في غير يحيى بن أبي كثير (ت ١٥٩). «تهذيب» ٧/ ٢٦٣، و«الضعفاء» للعُقَيلي، ص ٣٣٤.

(٤) أخرجه مسلم (٧٧٠)، وأبو داود (٧٦٧) ، والتِّرمذيّ (٣٤٢٠)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (١٣٢٤)، وفي «المجتبى» (١٦٢٥)، وابن ماجه (١٣٥٧) من طريق عكرمة بن عمار، حدَّثنا يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو سلمة بن عبد الرَّحمٰن بن عوف، قال: سألت عائشة أم المؤمنين، بأي شيء كان نبي الله ﷺ يفتتح صلاته إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: «اللهم رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السماوات =

وأُنكِر عليه أيضًا حديثُه بهٰذا الإسناد: «لا يَقبلُ اللهُ صلاةً بغَير طَهور»[١]، وقد ذكرناه في أول الكتاب.

وقال أحمد - في رواية ابنه عبد الله -: هو مُضطربٌ عن غيرِ إياسِ بن سَلَمة[٢]، وكأنّ حديثَه عن إياسِ بنِ سَلَمة صالحٌ.

= والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم». واللفظ لمسلم.
قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث غريب.
قلنا: وعكرمة وإن كانت روايته عن يحيى فيها اضطراب، إلا أن ذلك لا يعني أن كل رواياته عنه خطأ، وقد انتقى مسلم هٰذا الحديث من أحاديثه، فقد عُرف لمسلم انتقاؤه لأحاديثه من رواية هؤلاء، والله أعلم.

(١) أخرجه البزار (٨٦٣٢)، وابن خزيمة (٩)، وأبو عوانة (٦٤٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣٤٣)، والعُقَيلي في «الضعفاء» ٣/ ٣٧٨، وابن عدي في «الكامل» ٦/ ٨ من طريقين عن عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هُريرةَ.
قال البزار: هٰذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هُريرةَ إلا من هٰذا الوجه. وقال ابن خزيمة: خبر غريب الإسناد. وقال العُقَيلي: ولا يتابع عكرمة عليه، وقد روى هٰذا الحديث سليمان بن بلال وابن أبي حازم وغيرهما عن كثير بن زيد، عن وليد بن رباح، عن أبي هُريرةَ عن النّبيّ ﷺ، وهٰذا أصلح من حديث عكرمة. ورواه سماك عن مصعب ابن سعد، عن ابن عمر وقتادة، عن أبي المليح، عن أبيه جميعًا عن النّبيّ ﷺ نحوه.
قلنا: طريق الوليد بن رباح عن أبي هُريرةَ أخرجها البزار (٨١١٨)، ابن خزيمة (١٠)، وأبو عوانة (٦٤٠) وغيرهم.
وحديث ابن عمر أخرجه مسلم (٢٢٤).
وحديث أسامة الهذلي والد أبي المليح أخرجه أحمد ٣٤/ (٢٠٧٠٨)، وأبو داود (٥٩)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٧٩) و (١٧٢) و (٢٣١٥)، و«المجتبى» (١٣٩) و(٢٥٢٤). وابن ماجة (٢٧١).

(٢) إياس بن سلمة بن الأكوع، روى عن أبيه، وعنه عكرمة بن عمار، وابن أبي ذئب، ثقة (ت ١١٩). «تهذيب» ١/ ٣٨٨.

ومنهم سِمَاك بنُ حَرْب

وقد وثَّقه جماعة، وخرَّج حديثَه مسلم.

ومن الحُفّاظ من ضَعَّف حديثَه عن عِكرِمة خاصَّة، وقال: يُسنِدُ عنه عن ابن عبّاسٍ ما يُرسِلُه غيرُه.

وقال ابنُ المَدينيّ: روايةُ سِماكٍ عن عِكرمةَ مُضطرِبة، سُفيانُ وشعبةُ يَجعلونَها عن عِكرِمة، وغيرُهما يقول عن ابن عبّاس؛ إسرائيلُ[١]، وأبو الأحْوَص[٢].

ومنهم مَن ضَعَّف حديثَه في آخرِ عُمُره، قال: وكان يُلقَّنُ حينئذٍ، وقد ذَكَرْنا ذٰلك كلَّه مُستوفى في أوّل الكتاب.

ومنهم: عَمرو بنُ أبي عَمرو المَدَني[٣]

مولى المُطّلب بن حنطب[٤]، وهو ثقة، متّفَقٌ على تخريجِ حديثِه، مع أنه تَكلَّم فيه ابنُ مَعين، وقال: رَوى عنه مالك، وكان يَستضعِفُه.

---

(١) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، روى عن جده أبي إسحاق وعن سماك بن حرب، والأعمش، ثقة، وخاصة في حديث جده. (ت ١٦٢). «تهذيب» ١/ ٢٦١.

(٢) أبو الأحوص: عوف بن مالك بن نضلة الجشمي، روى عن بعض الصحابة، منهم أبو هُريرةَ، ثقة، قتله الخوارج، زمن الحجاج. «تهذيب» ٨/ ١٦٩.

(٣) عَمرو بن أبي عمرو سمع أنسًا، وسعيد بن جبير، وعنه مالك، والدراوردي، ضعفه ابن القطان وقال الذهبي ما هو بمستضعف ولا ضعيف ولا هو في الثقة كالزهري وذويه. «ميزان الاعتدال» ٣/ ٢٨١.

(٤) المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي، يروي عن أنس، وجابر، وابن عمر، وعنه مولاه عَمرو بن أبي عمرو، والأوزاعي، وهو يرسل عن كبار الصحابة، وثقه أبو زرعة والدارقطني. «تهذيب التهذيب» ١٠/ ١٧٨، «ميزان الاعتدال» ٤/ ١٢٩.

وقال البخاريُّ: هو صدوق، لكن رَوى عن عِكرمةَ مناكير، ولم يَذكُر في شيءٍ منها أنه سمِعَ عِكرمة. نقلَه عنه التِّرمذيُّ في «كتاب العِلَل»(١).

ولم يُخرَّج له في «الصَّحيح» شيءٌ عن عكرمة.

وقد رَوى عنه حديث: «مَن وَقَع على بَهيمةٍ فاقتُلوه»(٢).

وقال أحمد: كلُّ أحاديثِه عن عِكرمةَ مضطربة، لكنه نَسَبَ الاضطرابَ إلى عِكرمةَ لا إلى عَمرو.

---

(١) «علل التِّرمذيّ الكبير» ٤٣/ أ.

(٢) حديث البهيمة أخرجه أبوداود (٤٤٦٤)، والتِّرمذيّ (١٤٥٥)، والنَّسائيّ في «الكبرى» ٦/ (٧٣٠٠) من طريق عَمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أتى بهيمة، فاقتلوه واقتلوها معه»، قال: قلت له: ما شأن البهيمة؟ قال: ما أراه قال ذلك إلا أنه كره أن يؤكل لحمها وقد عمل بها ذلك العمل. قال أبو داود: ليس هٰذا بالقوي.

ثم أخرج أبو داود بإثر حديثه هٰذا، وكذا التِّرمذيّ بإثر حديثه أيضًا، والنَّسائيّ برقم (٧٣٠١) أثرًا لابن عبّاس يخالف هٰذا، من طرق عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي رزين مسعود بن مالك، عن ابن عبّاس، قال: ليس على الذي يأتي البهيمة حد.

قال أبو داود: حديث عاصم يضعف حديث عَمرو بن أبي عمرو. وقال التِّرمذيّ: وهٰذا أصح من الحديث الأول، والعمل على هٰذا عند أهل العلم، وهو قول أحمد، وإسحاق.

وقال الخطابي معلقًا على إعلال أبي داود للحديث المرفوع بالموقوف: يريد أن ابن عبّاس لو كان عنده في هٰذا الباب حديث عن النَّبيّ ﷺ لم يخالفه.

وأخرجه ابن ماجه (٢٥٦٤) من طريق إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله ﷺ: «من وقع على ذات محرم فاقتلوه، ومن وقع على بهيمة فاقتلوه، واقتلوا البهيمة». وهٰذا إسناد ضعيف؛ فإبراهيم بن إسماعيل - وهو ابن أبي حبيبة - ضعيف، وداود بن الحصين ثقة إلا في روايته عن عكرمة.

قلنا: وقد ذهل الشيخ الألباني، رحمه الله، عن هٰذه العلة، فصحح هٰذا الحديث جريًا على أن عَمرو بن أبي عمرو صدوق، ولم يتنبه إلى اضطرابه في عكرمة خاصَّة.

[ومنهم داودُ بن الحُصين

رَوى عنه مالك، وخرَّجا حديثه في «الصَّحيحين»، وتَكلَّم فيه طائفة.

وقال ابنُ المَدينيّ: ما رَوى عن عِكرمةَ فمُنكَر.

وهٰذا يَقتضي اختصاصَ نكارةِ حديثِه بما رواهُ عن عِكرمة][(١)].

ومنهم: الأوزاعيُّ

إمامُ أهل الشام.

تكلَّم طائفةٌ في حديثِه عن الزُّهريّ خاصّةً، وقد ذَكرْنا ذٰلك في ذِكر أصحابِ الزُّهريّ.

وتكلَّم الإمام أحمدُ في حديثِه عن يحيى بن أَبي كَثير خاصّةً، وقال: لم يكن يَحفظُه جيدًا* فيُخطئُ فيه.

وكان يَروي عن يحيى، عن أبي قِلابةَ، عن أبي المُهاجِر، وإنّما هو أبو المُهلَّب.

وذُكِر له حديثُ الأوزاعيِّ، عن يحيى، عن أبي سَلَمة، عن أبي هُريرةَ: «أنَّ النّبيَّ ﷺ سُئل: متى كنتَ نبيًا»[(٢)] فأَنكَره، وقال: هٰذا مِن خطأ الأوزاعي.

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من د. ولم ترد في الأصل.

* لوحة ١٣٠/أ.

(٢) أخرجه التِّرمذيّ ٥/ ٥٨٥ (٣٦٠٩) من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هُريرةَ: قال: قالوا: يا رسول الله، متى وجبت لك النبوة؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد».

واختلفت نسخ التِّرمذيّ في ذكر حكمه، ففي بعضها: حسن صحيح غريب، وفي بعضها الآخر: حسن غريب.

وقد ذَكرنا ذٰلك في أول كتابِ المناقب.

وقال مُهنّا[(١)]: سألتُ أحمدَ عن حديث الأوزاعيّ، عن يحيى بن أبي كَثير؟ قال أحمد: كان كتابُ الأوزاعيِّ عن يحيى بن أَبي كَثير قد ضاعَ منه، فكان يحدِّث عن يحيى بن أبي كَثير حِفظًا.

ومنهم: الأعمَش، سُليمانُ بنُ مِهْران، حافظُ أهل الكوفة.

وشُعبة بنُ الحجّاج، حافظُ أهلِ البصرة.

وسُفيان بنُ عُيينة، محدِّث الحِجاز بعد مالك.

حَكى ابن البراء في «كتاب العِلَل» عن عليِّ بن المَدينيّ، قال: الأعمَشُ كثيرُ الوَهم في أحاديثِ هٰؤلاء الصِّغار، مثلِ الحَكَم[(٢)]، وسَلَمة بنِ كُهَيل[(٣)]، وحَبيب بنِ أَبي ثابت[(٤)]، وأبي إسحاقَ، وما أشبَهَهم.

وقال ابنُ المَدينيّ: الأعمَش يضطربُ في حديثِ أبي إسحاق.

---

(١) مهنا بن يحيى الشامي، من كبار أصحاب الإمام أحمد ولزمه ثلاثًا وأربعين سنة، قال عنه الدارقطني: ثقة نبيل، «طبقات الحنابلة» ١/ ٣٤٥، «ميزان الاعتدال» ٤/ ١٩٧.

(٢) الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي، روى عن كثير من التابعين، وعنه الأعمش عالم ثقة (ت ١١٥). «تهذيب التهذيب» ٢/ ٤٣٤، «تذكرة الحفاظ»: ١/ ١١٧، «لسان الميزان» ٢/ ٣٣٦، «شذرات الذهب» ١/ ١٥١.

(٣) سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي، دخل على ابن عمر، وروى عن أبي الطفيل، من الثقات (ت ١٢١). «تهذيب» ٤/ ١٥٥، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ١٧٠).

(٤) حبيب بن أبي ثابت، قيس بن دينار الأسدي أبو يحيى الكوفي، مفتي الكوفة، روى عن ابن عمر، وابن عبّاس، وعنه الأعمش والثوري، ثقة (ت ١١٩). «تهذيب التهذيب» ٢/ ١٧٨، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١١٦، «النجوم الزاهرة» ١/ ٢٨٣، «شذرات الذهب» ١/ ١٥٦.

قال يعقوبُ بن شَيبة، عن عليٍّ بن المَدينيّ: حديثُ الأعمَش عن الصِّغار كأبي إسحاقَ، وحَبيبٍ، وسَلَمةَ ليس بذاك.

وعن ابن المَدينيّ عن يحيى بن سعيد قال: كان سُفيانُ الثوريُّ يَحفظُ عن الصِّغار والكبار. يعني أنّ الأعمَشَ ليس كذلك.

قال يحيى: كان شُعبةُ إذا جاءَ حديثُ الصِّغار لم يَحفظ.

قال عليٌّ: وكان سُفيانُ بن عُيينة أيضًا، حديثُه عن الصِّغار ليس بذاك.

قال يعقوبُ بن شَيبةَ: الحَكَم بنُ عُتيبةَ هو من صِغارِ شُيوخ الأعمَش، وليس هو من صِغار شُيوخ شعبة.

ومنهم: منصور بنُ المُعْتَمِر(١)

هو من أَثبتِ الناس في مجاهد، كما سَبَق.

قال أحمد - في رواية ابنِه صالح -: منصورٌ إذا نزلَ إلى المَشايخ اضطرَبَ؛ إلى أَبي إسحاقَ، والحَكَم، وحَبيبِ بن أَبي ثابت، وسَلَمةَ بنِ كُهَيل، رَوى «حديثَ أُم سَلمةَ في الوِتر»(٢)، خالفَ فيه، وحديثَ ابنِ أَبْزَى، خالفَ فيه.

---

(١) منصور بن المعتمر أبو عتّاب الكوفي. روى عن الحسن البصري، وإبراهيم النخعي (ت ١٣٢) وهو من الأعلام الثقات. «تهذيب» ١٠/ ٣١٢، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٤٢، «شذرات الذهب» ١/ ١٨٩، «حلية الأولياء» ٥/ ٤٠، وقول الإمام أحمد هٰذا أورده صاحب «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٣١٤.

(٢) هٰذا الحديث اختلف في وصله وانقطاعه، فقد أخرجه النَّسائيّ في «الكبرى» (٤٣٣) من طريق مخلد بن يزيد، عن سُفيان الثوري، والنَّسائيّ في «الكبرى» أيضًا (١٤٠٨)، وفي «المجتبى» (١٧١٥)، من طريق إسرائيل، كلاهما عن منصور عن الحكم عن مقسم عن ابن عبّاس عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع أو بخمس لا يفصل بينهن بتسليم. =

ومنهم: حمَّاد بنُ زيد

كان يَخلِطُ في حديث يحيى بنِ سعيد، وكان عندَه كتابٌ عنه، لم يكن عندَه كتابٌ غيرُه، قاله ابن مَعين، وقد سَبَق ذِكرُ كلامه.

ومنهم: حَبيبُ بن أبي ثابت

عالمٌ كبيرٌ، ثقةٌ، متّفَقٌ على حديثه، أَحاديثُه عن عطاءٍ خاصَّةً ليست مَحفوظة.

قال أبو بكر بنُ خَلّاد، سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ يقول: حَبيبُ بن أبي ثابتٍ عن عطاءٍ ليست مَحفُوظة. سمعتُه يقول: إن كانت محفوظةً فقد نَزلَ عنها، يعني عطاء.

وحديثُ حَبيب عن عُروةَ أيضًا، قال أحمدُ ويحيى: هو مُنكَر، وله عنه حديثان:

أحدهما: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُقبِّل، ثم يُصلِّي، ولا يَتوضَأ»[1].

= وأخرجه أحمد في «المسند» ٤٤/ (٢٦٤٨٦) عن جرير بن عبد الحميد، النَّسائيّ في «الكبرى» (٤٣٢) من طريق يحيى بن آدم عن سُفيان الثوري، وابن ماجه (١١٩٢) من طريق زهير، ثلاثتهم عن منصور، عن الحكم، عن مقسم، عن أم سلمة. هكذا منقطعًا لم يذكر فيه ابن عبّاس. وهٰذا إسناد منقطع، مقسم مولى ابن عبّاس لم يسمع من أم سلمة.

قال البخاريّ: في «التاريخ الأوسط» ٣/ ١٩٨: لا يعرف لمقسم سماع من أم سلمة، ولا ميمونة، ولا عائشة.

قال الدارقطني في «العِلَل» (٣٩٥١): والمرسل أصح.

وقال أبو حاتم الرازي كما «علل الحديث» (٤٥٠): هٰذا حديث منكر.

(١) «حديث كان النَّبيّ ﷺ يقبل، ثم يصلي، ولا يتوضأ» أخرجه أبو داود (١٧٩)، والتِّرمذيّ (٨٦)، وابن ماجه (٥٠٢) من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن =

والآخر: «في المُستَحاضةِ تُصلِّي وإن قَطَرَ الدّمُ على الحَصير»(١). وقد سَبَقَ الكلام عليهما مستوفى في كتاب الطّهارة.

وله حديثٌ آخرُ عن عُروة «في الدُّعاء»(٢)، سَبَقَ أيضًا في كتاب الدُّعاء، وقد اختُلف في سماعِه له من عُروة.

= عائشة. وقال التِّرمذيّ: هو قول سُفيان الثوري وأهل الكوفة، وقال مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأحمد: في القبلة وضوء. قال التِّرمذيّ: وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة المذكور لأنه لم يصح عندهم لحال إسناده وقال: سمعت محمَّد ابن إسماعيل يضعف هٰذا الحديث.

قال أبو داود: قال يحيى بن سعيد القطان لرجل: احك عني أن هذين الحديثين يعني حديث الأعمش عن حبيب وحديثه بهٰذا الإسناد في المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة، قال يحيى: احك عني أنهما لا شيء.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «العِلَل» ١/ ٤٨، وقال: لم يصح حديث عائشة في ترك الوضوء من القبلة، يعني حديث الأعمش، عن حبيب، عن عروة، عن عائشة. وأخرجه الدارقطني من هٰذه الطريق ١/ ١٣٨.

قلتُ: وحبيب المذكور في السند هو حبيب بن أبي ثابت، وهو من الأعلام الثقات، وعُروة: هو ابن الزُّبير راويةُ عائشةَ، رضي الله عنها، والحديث ثابتٌ من هٰذا الطريق، وحبيبٌ متابَع. وكذلك القول في حديث المستحاضة الآتي ذكره بعدُ.

(١) أخرجه أحمد ٤٠/ (٢٤١٤٥)، وأبو داود (٢٩٨)، وابن ماجه (٦٢٤) من طريق الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة، قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النَّبيّ ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني امرأة أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ قال: «لا، إنما ذلك عرق وليس بالحيضة، اجتنبي الصلاة أيام محيضك، ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة، وإن قطر الدم على الحصير».

وقد تقدم في الحديث الذي قبله قول يحيى القطان أن حديثه هٰذا شبه لا شيء.

وقال يحيى القطان، عن الثوري: إنه كان أعلم الناس بحبيب بن أبي ثابت، وإنه زعم أن حبيبًا لم يسمع من عروة شيئًا، ولم يحدث بهٰذا الحديث عن حبيب، غير الأعمش، ولا يصح. «علل الدارقطني» ١٤/ ١٤١ (٣٤٨٤).

(٢) حديثه في الدعاء أخرجه التِّرمذيّ (٣٤٨٠) من طريق حمزة الزيات، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم عافِني في جسدي، =

ومِن أحاديثِه عن عطاءٍ عن عائشة «أنّها سُرِق لها شيءٌ، فجعلتْ تدعو عليه، فقال لها رسولُ الله ﷺ: «لا تُسبِّخي عليه»[(١)].

قال العُقَيليُّ[(٢)]: وله عن عطاءٍ غيرُ حديثٍ لا يتابَعُ عليه.

= وعافني في بصري، واجعله الوارث مني، لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين». قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث غريب سمعت محمَّدًا يقول: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئًا.

وكذا رجح الدارقطني في «العِلَل» ١٤/ ٢٠٩ (٣٥٦٣) بأنه لم يسمع منه هٰذا الحديث.

وخالف في ذلك أبو داود السجستاني، فصحح الحديث بقوله بإثر الحديث (١٨١) من «سننه»: وقد روى حمزة الزيات، عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة حديثًا صحيحًا. انتهى، وهٰذا إشارة منه إلى صحة سماع حبيب من عروة.

ووافق أبا داود أيضًا ابنُ عبد البر في «التمهيد» ١٣/ ٣٦٩ (طبعة مؤسسة الفرقان) فقال: لا معنى لطعن من طعن على حديث حبيب بن أبي ثابت عن عروة، لأن حبيبًا ثقة ولا يشك أنه أدرك عروة، وسمع ممن هو أقدم من عروة، فغير مستنكر أن يكون سمع من عروة.

وصحح رواية حبيب بن أبي ثابت عن عروة أيضًا الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿أو لامستم النساء﴾ ٥/ ١٠٥، والطحاوي في «أحكام القرآن» بإثر الحديث (١٩٢٦).

(١) هٰذا الحديث أخرجه أبو داود (١٤٩٧) من طريق سليمان الأعمش، عن حبيب عن عطاء، عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: سرق لها شيء فجعلت تدعو عليه فقال لها رسول الله ﷺ: «لا تسبخي عنه» قال أبو داود: لا تسبخي: لا تخففي عنه. (يعني العقوبة).

ورواه أيضًا سُفيان الثوري عن حبيب، واختُلف عليه، فقد أخرجه أبو داود أيضًا (٤٩٠٩) من طريق معاذ بن معاذ العنبري، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٧٣١٨) من طريق يحيى بن سعيد القطان، كلاهما عن حبيب عن عطاء، عن عائشة، مرفوعًا مثل رواية الأعمش.

وخالفهما عبد الرَّحمٰن بن مَهديّ، فرواه عن سُفيان، عن حبيب، عن عطاء، مرسلًا. أخرجه النَّسائيّ في «الكبرى» (٧٣١٩).

(٢) «الضعفاء» للعُقَيلي، لوحة ٩٥، (١/ ٥٣٥ طبعة دار الغرب الإسلامي).

وهٰذا الحديثُ المُشارُ إليه(١) خرَّجه التِّرمذيُّ في أواخر الأَدعية، وسَبَق الكلامُ عليه هناك(٢).

ولم يُخرَّج له في «الصَّحيح» شيءٌ عن عطاءِ بنِ أبي رَباح.

وممَّا يُستغرَبُ أنَّ حبيبَ بنَ أبي ثابت يَروي عن عطاءٍ، ويَروي عطاءٌ عنه.

ومنهم: عبدُ الكريم بن مالكٍ الجَزَريّ(٣)

ثقةٌ كبير، رَوى عنه مالكٌ وغيرُه.

ولكنَّ أحاديثَه عن عطاءٍ تُكُلِّم فيها. قال ابنُ مَعين: أحاديثُه عن عطاءٍ رَديئة.

وممّا أُنكِر من حديثِه عن عطاءٍ، عن عائشة: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُقبِّلُ ثم يَخرُجُ إلى الصَّلاة، ولا يَتوضّأ»(٤).

---

(١) الحديث المشار إليه: هو حديث حمزة الزيات، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم عافني في جسدي...» الحديث. وقد تقدم تخريجه قبل هٰذا.

(٢) من قوله: «وهٰذا الحديث المشار إليه» إلى هنا، هكذا وقعت العبارة هنا في النسخ الخطية، ولا معنى لها في هٰذا الموضع، وإنما حقها أن تتقدم قليلًا، لتكون بعد عبارة «وله حديث آخر عن عروة في الدعاء، سبق أيضًا في كتاب الدعاء، وقد اختلف في سماعه له من عروة».

(٣) عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الحراني الأموي: روى عن عطاء وعكرمة وسعيد ابن المسيب، وعنه أيوب السختياني وابن جُرَيج، ثقة (ت ١٢٧). «تهذيب» ٦/ ٣٧٣، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٤٠، «شذرات الذهب» ١/ ١٧٣.

(٤) أخرجه البزار في «مسنده» كما في «نصب الراية» ١/ ٧٤: عن إسماعيل ابن يعقوب بن صبيح، عن محمَّد بن موسى بن أعين، عن أبيه، عن عبد الكريم الجزري، عن عطاء، عن عائشة أنه، عليه السلام، كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ. =

وحديثُه عن عطاءٍ، عن جابر: «كنّا نأكلُ لُحومَ الخَيل على عهدِ رسولِ الله ﷺ»(١).

= وأخرجه كذلك من وجه آخر عن عبد الكريم الجزري مرفوعًا: الدارقطني في «السنن» (٤٩٣) من طريق الوليد بن صالح، عن عبيد الله بن عَمرو، عن عبد الكريم الجزري، عن عطاء، عن عائشة: أن النّبيّ ﷺ كان يقبل ثم يصلي ولا يتوضأ. قال الدارقطني: يقال: إن الوليد بن صالح وهم في قوله: عن عبد الكريم، وإنما هو حديث غالب - يعني ابن عبيد الله.

وحديث غالب بن عبيد الله هٰذا أخرجه الدارقطني (٤٩٢) من طريق جندل بن والق، عن عبيد الله بن عَمرو، عن غالب، عن عطاء، عن عائشة، قالت: ربما قبلني رسول الله ﷺ ثم يصلي ولا يتوضأ. ثم قال الدارقطني: غالب هو ابن عبيد الله متروك.

قلنا: لكن يرد على الدارقطني أن عبيد الله بن عَمرو لم ينفرد بروايته عن عبد الكريم الجزري، عن عطاء، عن عائشة، مرفوعًا، بل تابعه موسى بن أعين، كما تقدم عند البزار.

وروي أيضًا عن عطاء قوله، من طريق وكيع بن الجراح عند ابن أبي شيبة (٤٩١)، وعبد الرَّحمٰن بن مَهديّ عند الدارقطني (٩٤٩)، كلاهما عن سُفيان الثوري، عن عبد الكريم الجزري، عن عطاء قال: ليس في القبلة وضوء. قال الدارقطني: وهٰذا هو الصواب.

قال أيضًا في «العِلَل» ١٥/ ١١٧ (٣٨٧٧): وروي عن أيوب السختياني، عن عطاء، عن عائشة، أن النّبيّ ﷺ كان يقبل وهو صائم، وهو الصحيح، عن عائشة.

(١) هٰذا الحديث أخرجه ابن ماجه (٣١٩٧) من طريق سُفيان الثوري ومَعْمَر، والنَّسائيّ (٤٨٢٦) من طريق الثوري، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٤٨٢٣) من طريق عبيد الله بن عَمرو الرقي، ثلاثتهم عن عبد الكريم الجزري، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر قال: كنا نأكل لحوم الخيل، قلت: البغال؟ قال: لا. زاد عبيد الله الرقي: على عهد رسول الله ﷺ.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٥/ ٣٤١ من طريق شريك، عن عبد الكريم الجزري، بها الإسناد. قال ابن عدي: وهٰذا عن عطاء هو في جملة ما قال بن معين: إن أحاديثه عن عطاء رديئة، ومع هٰذا فإن الثوري وغيره من الثقات قد حدّثوا عنه.. ثم قال ابن عدي: ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة يرويها عن قوم ثقات، وإذا روى عنه الثقات فحديثه مستقيم.

قلنا: وقد صحت الرخصة في أكل لحوم الخيل من وجه آخر عن جابر بن عبد الله، في «الصحيحين»؛ البخاريّ (٥٥٢٠) و(٥٥٢٤)، ومسلم (١٩٤١).

ومنهم: مَعْمَر بنُ راشد

وضُعِّف حديثُه عن ثابتٍ خاصّة. وقد تقدم* ذِكرُ ذٰلك عن عليِّ بن المَدينيِّ، وغيره.

وكذا قال ابن مَعين: حديثُ مَعْمَر عن ثابتٍ ضعيفٌ.

وممّا أُنكِر عليه: أنّه حدَّث عن ثابتٍ، عن أنسٍ، عن النّبيِّ ﷺ بحديثِ قصَّةِ جُلَيبيب[1]، وأخطأ في إسنادِهِ، إنّما رواه ثابتٌ، عن كِنانةَ بن نُعيم، عن أبي بَرْزَةَ، عن النّبيِّ ﷺ، وكذا رواه حمَّاد بن سلمة عن ثابت.

ومنهم: مَطَر بنُ طَهْمانَ الوَرّاق البَصْريّ

ضعَّفه أحمدُ ويحيى في عطاءٍ خاصّةً. قال أحمد: هو مُضطربُ الحديث عن عطاء.

---

* لوحة ١٣١/أ.

(١) جليبيب: تصغير جلباب صحابي له قصة، خلاصتها: أن النّبيّ ﷺ كان في غزوة فقال لأصحابه: هل تفقدون من أحد؟ قالوا: نفقد فلانًا وفلانًا. فقال: ولكني أفقد جليبيبًا.
والحديث أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠٣٣٣)، ومن طريقه أخرجه أحمد في «المسند» ١٩/ (١٢٣٩٣)، وابن حبان (٤٠٥٩) وغيرهما، عن مَعْمَر، عن ثابت البناني، عن أنس قال: خطب النّبيّ ﷺ على جليبيب امرأة من الأنصار إلى أبيها... القصة بطولها.
وخالف مَعْمَرًا حمادُ بنُ سلمة، فرواه عن ثابت، عن كنانة بن نعيم، عن أبي برزة، أن النّبيّ ﷺ كان في مغزى له، فأفاء الله عليه، فقال لأصحابه: «هل تفقدون من أحد؟»... الحديث. أخرجه مسلم (٢٤٧٢) وغيره.
قال أبو زرعة كما في «علل» ابن أبي حاتم ٣/ ٤٦٥ (١٠١٢): عن أبي برزة أصح، من حديث ثابت.
وقال الدارقطني في «العِلَل» ١٢/ ٣٨ (٢٣٨٣): والصحيح: عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن كنانة بن نعيم، عن أبي برزة.

ومنهم: أبو مَعْشَر نَجِيحٌ السِّنديّ

قال مُضَرُ بن محمَّد[١]، عن يحيى بنِ مَعين: يُكتَبُ حديثُه ممّا رَوى عن محمَّد بنِ قَيس[٢]، وعن محمَّد بنِ كَعْب القُرَظيّ[٣]، وعن مشايخِه.

وأمّا ما رَوى عن المَقبُريّ، وعن نافع، وهشام، فهو فيه ضعيفٌ، فلا يُكتَب.

قال يَزيد بنُ الهَيثم، عن يحيى بنِ مَعين: اكتُبوا عن أبي مَعْشَر حديثَ محمَّد ابنِ كعبٍ في التفسير، وأمّا أحاديثُ نافعٍ وغيرِها فليس بشيء، التّفسيرُ حَسَن. يعني ما يَرويه عن محمَّدِ بنِ كَعْبٍ القُرَظيِّ في تفسير القرآن، وغالبُه أو جَميعُه مِن كلامِه غيرُ مرفوع.

ونَظيرُ هٰذا قولُ سعيدِ بنِ عبدِ العزيز الدِّمشقيِّ في سعيدِ بنِ بَشير: كان غالبُ عِلمِه التَّفسيرَ؛ خُذْ عنه التَّفسيرَ ودَعْ ما سِوى ذٰلك، فإنّه كان حاطبَ ليل. خرّجه العُقَيلي[٤].

وعكسُ هٰذا ما قاله الإمامُ أحمد في إسماعيلَ بن عبد الرَّحمٰن السُّدِّيِّ الكوفِيِّ[٥] صاحبِ «التَّفسير»، قال: هو حسنُ الحديث، وحديثُه مُقارِب، إلّا

---

(١) مضر بن محمَّد بن الوليد بن مضر، بغدادي، سمع الإمام أحمد وابن معين، ولي قضاء واسط، ووثقه الدارقطني (ت ٢٧٧). «طبقات الحنابلة» ١/ ٣٨١.

(٢) محمَّد بن قيس المدني، قاضي عمر بن عبد العزيز، روى عن أبي هُريرةَ، وجابر، كان كثير الحديث عالمًا، ضعفه ابن معين. «تهذيب» ٩/ ٤١٤.

(٣) محمَّد بن كعب القرظي بن سليم بن أسد: روى عن العبّاس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب وجابر وأنس، مدني تابعي ثقة. «التهذيب» ٩/ ٤٢٠، «الخلاصة»، ص ٣٥٧.

(٤) «الضعفاء» للعُقَيلي، لوحة ٤٩.

(٥) إسماعيل بن عبد الرَّحمٰن السدي: روى عن أنس وابن عبّاس ورأى ابن عمر وأبا هُريرةَ، وروى عنه شعبة والثوري وأبو عوانة (ت ١٢٧). «تهذيب التهذيب» ١/ ٣١٣.

أنَّ هٰذا التفسيرَ الذي يَجيءُ به أَسباطُ عنه، فجَعلَ يَستعظِمُه ويقول: مِن أينَ قد جَعلَ له أسانيد؟! ما أدري ما ذاك.

وقال أحمد - في رواية ابنه عبد الله[(١)] - في إسماعيلَ بنِ مسلمٍ المَكِّي: ما رَوى عن الحسن في القِراءات، فأمّا إذا جاء المُسنَد يُسنِدُ عن الحَسن عن سَمُرةَ أحاديثَ مَناكير، وعن عَمرو بن دينارٍ يُسنِدُ عنه مَناكير.

ونَقلَ البَرْذَعيُّ، عن أبي زُرْعة، قال: عبدُ الجبّار بنُ عُمر[(٢)] واهي الحديث، وأما مَسائلُه فلا بأس. قال البَرْذَعيُّ: كأنّه يقول: حديثُه واهٍ ومسائلُه مُستقيمة. يعني ما رَوى من المسائل عن رَبيعةَ وغيرِه.

ومنهم عمر بن إبراهيم البَصْريّ[(٣)]

مختَلَفٌ فيه.

وقال ابنُ عَدِيٍّ[(٤)]: له عن قَتادةَ خاصّةً مَناكير، وهو راوي حديث العبّاس ابن عبد المطّلب في وقت المغرب[(٥)].

---

(١) «العِلَل» و«معرفة الرجال» ١/ ٣٧٣.

(٢) عبد الجبار بن عمر الأيلي: روى عن الزهري، وابن المُنكدِر، ونافع، وعنه ابن المبارك، وابن وهب، ضعفه ابن معين والنَّسائيّ وقال البخاريّ: عنده مناكير (ت ٢٧٠). «تهذيب التهذيب» ٦/ ١٠٣، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٥٣٤.

(٣) عمر بن إبراهيم البصري: ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطئ ويخالف، وقال العُقَيلي: كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد. «تهذيب» ٧/ ٤٢٦.

(٤) «الكامل» لابن عدي المجلد الرابع، لوحة ٥١/ ب (مطبوع ٥/ ٤٣).

(٥) حديث وقت المغرب هٰذا، أخرجه ابن ماجه (٦٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (٦٩٨) (طبعة الرسالة العالمية)، والعُقَيلي في «الضعفاء» ٣/ ١٦٥ (طبعة دار الغرب الإسلامي)، وابن عدي في الكامل ٥/ ٤٣ من طريق عباد بن العوام، عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، =

وقد استَنكرَه الإمام أحمد، وسَبَق الكلامُ عليه في كتاب الصَّلاة مُستوفى.

ومنهم: يزيد بن إبراهيم التُّستريّ[1]، البَصْريّ

ثقةٌ متَّفقٌ على حديثِه.

قال ابنُ عَدِيٍّ: أحاديثُه مُستقيمة، إنّما أُنكِرت عليه أحاديثُ رواها عن قَتادةَ عن أنس. وذَكرَ عن عليٍّ بن المَدينيّ: سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ يقول: يزيدُ بن إبراهيم عن قَتادة، ليس بذاك.

ومنهم: عبد المَجيد بنُ عبدِ العَزيز بن أبي رَوّاد

قال ابنُ عَدِيّ[2]، هو ثَبْتٌ في ابن جُرَيجٍ خاصّة. يعني أنّه في غيرِه ليس بذاك.

وقد ضعَّفه بعضُهم مطلقًا.

= عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العبّاس بن عبد المطلب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم». وقرن الحاكم بعمر بن إبراهيم مَعْمَرا. ومَعْمَر في روايته عن قتادة ضعف.

قال ابن ماجه: سمعت محمَّد بن يحيى يقول: اضطرب الناس في هٰذا الحديث ببغداد، فذهبت أنا وأبو بكر الأعين إلى العوام بن عباد بن العوام، فأخرج إلينا أصل أبيه، فإذا الحديث فيه.

ونقل العُقَيلي عن أحمد بن حنبل قوله: يروي عن قتادة أحاديث مناكير، ويخالف، وقد روى عنه عباد بن العوام حديثا منكرًا. ثم قال العُقَيلي: وله غير حديث عن قتادة مناكير لا يتابع منها على شيء.

وقال ابن عدي: عمر بن إبراهيم حديثه عن قتادة خاصة مضطرب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

(١) في د: «اليشكري»، وهو خطأ، وقد سبقت ترجمة يزيد بن إبراهيم التُّستَري، ص ٧١٢.

(٢) «الكامل» لابن عدي المجلد الرابع، لوحة ٢١٢/ب.

ومنهم: هشام بنُ سُليمانَ المَخزُوميّ

قال العُقَيليّ: في حديثِه عن غيرِ ابن جُرَيجٍ وَهْمٌ. ثم خرَّجَ له حديثًا من حديثِه عن الثَّوريِّ، عن سُهَيل، عن أبيه، عن أبي هُريرةَ مرفوعًا: «مَن حَجَّ البيتَ أو اعتَمَر، فلم يَرفُث، ولم يَفسُق، كان كما وَلَدَته أُمّه»[١].

قال: ورَواه الناسُ عن الثَّوريِّ وغيرِه، عن منصورٍ، عن أبي حازمٍ، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيِّ ﷺ. وهو الصّواب[٢].

ومنهم وَرْقاءُ بن عُمرَ اليَشْكُريّ[٣]

ثقةٌ مشهور.

قال العُقَيليُّ: تَكلَّموا فيه في حديثِه عن منصور. ثم ذَكَرَ من طريق عبّاسٍ عن ابن مَعين، قال: سمعتُ معاذَ بنَ معاذٍ يقولُ ليحيى بنِ سعيد: سمِعتُ حديثَ منصور. فقال يحيى: ممَّن سَمِعتَ حديثَ منصور؟* قال: مِن وَرْقاء. قال: لا يُساوي شيئًا.

---

(١) أخرجه العُقَيلي في «الضعفاء» ٤/ ٣٨٧ (طبعة دار الغرب الإسلامي)، أبو نعيم في «حلية الأولياء» ٧/ ١٤٣، وفي «أخبار أصبهان» ٢/ ١٥٢ هشام بن سليمان، قال: حدثني سُفيان الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هُريرةَ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حج البيت أو اعتمر ولم يفسق ولم يرفث رجع - أو قال: كان - كما ولدته أمه».

(٢) أخرجه البخاريّ (١٨١٩)، و(١٨٢٠)، ومسلم (١٣٥٠) من طرق عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هُريرةَ رضي الله عنه، عن النّبيِّ ﷺ.
وأخرجه البخاريّ (١٥٢١)، ومسلم (١٣٥٠) من طريق سيار أبي الحكم، عن أبي حازم، عن أبي هُريرةَ، رضي الله عنه، عن النّبيِّ ﷺ.

(٣) ورقاء بن عمر اليشكري روى عن عَمرو بن دينار وعنه شعبة وثقه أحمد وابن معين وهو عن منصور لا يساوي شيئًا. «الخلاصة»، ص ٤١٩، «تهذيب» ١١/ ١١٣.

* لوحة ١٣٢/أ.

[أصحابُ الزُّهريِّ الذين ضُعِّفوا فيه]

ومنهم جماعةٌ من أصحابِ الزُّهريِّ ضُعِّفوا في الزُّهريِّ خاصّة.

منهم: سُفيانُ بن حُسين

قال ابنُ مَعين: هو عن غيرِ الزُّهريِّ أثبتُ منه عن الزُّهريِّ، إنّما سمِعَ من الزُّهريِّ بالمَوسِم، يعني لم يَصحَبْه، ولم يَجتَمِعْ به غيرَ أيامِ المَوسِم.

وقال يحيى أيضًا فيه: ليسَ به بأسٌ، هو صالح، حديثُه عن الزُّهريِّ فقط ليس بذاك.

ومنهم: عبد الرزّاق بنُ عُمر الدِّمشقيّ[١]

قال أبو مُسْهِر: ذهبَ سَماعُه مِن الزُّهريِّ، فيُترَكُ حديثُه عن الزُّهريِّ، ويُؤخَذُ عنه ما سِواه.

وقال سعيدٌ البَرْذَعيُّ: أحاديثُه عن غيرِ الزُّهريِّ أشبَه، ليس فيها تلك المَناكِير، إنّما المَناكيرُ في حديثِه عن الزُّهريِّ. قال: وتتَّبعتُ أحاديثَه، فوجدتُ حديثَه عن إسماعيلَ بن عُبيد الله[٢] مستقيمًا.

ومنهم: إسحاقُ بن راشِدٍ الجَزَريّ[٣]

قال ابن مَعين: ليس هو في الزُّهريِّ بذاك. قيل: ففي غيرِ الزُّهريِّ؟ قال: ليس بِهِ بأس.

---

(١) عبد الرزاق بن عمر الدمشقي: روى عن الزهري وعنه الوليد بن مسلم، قالوا فيه: ضعيف الحديث، ومنكر، وقال ابن معين فيه: كذاب. «الجرح والتعديل» (٣/ قسم١/ ٣٩).

(٢) إسماعيل بن عبيد الله: ثقة (ت ١٣١). «تهذيب التهذيب» ١/ ٣١٧.

(٣) إسحاق بن راشد الجزري: ثقة. «تهذيب التهذيب» ١/ ٢٣٠.

وقال ابنُ مَعين: ابنُ أبي ذِئب ثقة، وكانوا يقولون: حديثُه عن الزُّهريِّ فيه شيء. وقال أيضًا: حديثُه عن الزُّهريِّ ضعيف، يُضعِّفونه في الزُّهريّ.

[أصحاب عُبيد الله بن عمر العمري الذين ضُعِّفوا فيه]

ومنهم جماعةٌ من أصحاب عُبيدِ الله بنِ عمرَ العُمَريّ، ضُعِّف حديثُهم عنه خاصّةً.

فمنهم: عبد الرزّاق بنُ همّام

قال ابنُ أبي مريم: قيلَ ليَحيى بنِ مَعين: إنَّ عبدَ الرزّاق كان يحدِّث بأحاديثِ عُبيدِ الله بن عُمر، عن عبدِ الله بن عمر، ثم حدَّث بها عن عُبيد الله[1]، فقال يحيى: لم يَزَلْ عبد الرزّاق يحدِّث بها عن عُبيد الله، ولكنها كانت مُنكَرة. يعني أحاديثه عن عُبيد الله بنِ عمر.

وممّا أُنكِر من حديثِه عن عُبيدِ الله بن عمر: أنه حدَّث عنه، عن نافع، عن ابن عُمر: «أنّ النّبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ وعُمر كانوا يَنزِلونَ الأبطَحَ. يعني المُحصَّب».

وخالفه خالدُ بن الحارث، قال: سُئل عُبيدُ الله بنُ عمر عن المُحصَّبِ والنُّزولِ به؟ فحدَّثنا عُبيدُ الله، عن نافع، قال: نزلَ بها رسولُ الله ﷺ وعمرُ وعبدُ الله بنُ عمر، فخالف عبدُ الرّزاق، ولم يَصِلْه، بل أرسَلَه.

وقد اختُلف على عبدِ الرزاق في لفظِ الحديث أيضًا:

فمِنهم مَن رَوى عنه «أنّ النّبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ وعمرَ لم يكونوا يَنزِلون الأَبطَح»[2]، فخالفَ في المتن أيضًا، وقد ذكرناهُ في كتاب الحجّ.

---

(١) في د، ظ: عبد الله.

(٢) أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (١٢٢٤) عن يحيى بن معين، عن عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر.

وقد خرَّج مسلمٌ والتِّرمذيُّ حديثَ عبد الرزّاق هٰذا[١]، وخرَّج البخاريُّ حديثَ خالدِ بن الحارثِ المُرسَل[٢].

ومنهم: عبدُ العزيز بن محمَّدٍ الدَّراوَرْديّ[٣]

قال أحمد: أحاديثُه عن عُبيدِ الله بن عُمرَ تُشبهُ أحاديثَ عبدِ الله بنِ عمر.

قال أبو حاتمٍ الرّازيّ: ظَهَرَ مِصداقُ قولِ أحمدَ في حديثِ الدّراورديّ عن عُبيدِ الله، عن نافع، عن ابن عمر: «مَن أَتى عَرّافًا فصدَّقَه بما يقول، لم تُقبَل له صلاةٌ أَربعينَ ليلة»، قال: والناسُ يَروُونه، عن عبدِ الله العُمَريّ، عن نافعٍ، عن ابن عمر، وليس يُشبه هٰذا حديثَ عُبيد الله.

---

(١) أما التِّرمذيّ فنعم، فقد أخرجه (٩٢١) من طريق عبد الرزاق قال: أخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: كان النّبيّ ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، ينزلون الأبطح.
أما مسلم فليس فيه عبيد الله بن عمر، وإنما أخرجه برقم (١٣١٠) (٣٣٧) من طريق عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر... فذكره.
وأخرجه أيضًا مرسلًا (١٣١١) (٣٤٠) من طريق عبد الرزاق، أخبرنا مَعْمَر، عن الزهري، عن سالم، أن أبا بكر، وعمر، وابن عمر كانوا ينزلون الأبطح.
وقول ابن رجب الذي يُفهَم منه أن مسلمًا أخرج الحديث من الطريق المعلول، وهو رواية عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر، وهٰذا خطأ، إذ أن الإمام مسلمًا روى الحديث من طريق عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، وليس فيه عبيد الله بن عمر.

(٢) حديث خالد بن الحارث المرسل أخرجه البخاريّ ١/ ٣٠٤ (١٧٦٨) قال: حدَّثنا عبد الله ابن عبد الوهاب، حدَّثنا خالد بن الحارث قال: سئل عبيد الله عن المحصب فحدَّثنا عبيد الله عن نافع قال: نزل بها رسول الله ﷺ وعمر، وابن عمر، رضي الله عنهما.

(٣) عبد العزيز بن محمَّد الدراوردي أبو محمَّد المدني، قال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، يغلط (ت ١٨٧) «العِلَل» لابن أبي حاتم ٢/ ٣٦٩، «الأنساب» ٢٢٥/ أ. «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٦٩، «شذرات الذهب» ١/ ٣١٦، «الثقات» لابن حبان ٣٣/ ب.

ورواه الدَّراوَرْديُّ عن أبي بَكرِ بن نافع، عن أبيه، عن صَفيّةَ بنتِ أبي عُبيد، عن عُمر، عن النّبيِّ ﷺ. ثم قال: وعن عُبيدِ الله بن عمر، عن نافعٍ، عن ابن عُمر، مثله[1].

قلت: والصَّحيحُ أنَّ عُبيدَ الله بنَ عُمر إنّما رواه عن نافعٍ، عن صَفيّةَ بنتِ أبي عُبيد، عن بعضِ أزواجِ النّبيِّ ﷺ، وهٰذا أصحُّ من حديث أَبي بكرِ بن نافع. قاله ابنُ المَدينيّ.

وقد خرَّجه مسلم في «صحيحه»[2] من طريق يحيى القطّان، عن عُبيدِ الله، كما ذكرنا.

وقال النَّسائيُّ: الدَّراوَرْديُّ ليس به بأس، حديثُه عن عُبيدِ الله بنِ عُمر مُنكَر.

---

(١) أخرجه البخاريّ في «التاريخ الأوسط» (١٧٩١)، والطبراني في «الأوسط» (١٤٠١)، وأبو طاهر السِّلفي في «الطيوريات» (١١٨٥) من طريق الدراوردي، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيِّ ﷺ.

وأخرجه البخاريّ في «التاريخ الأوسط» (١٧٨٩)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٣٣) الطبراني في «الأوسط» (٩١٧٢)، والضياء في «المختارة» (١٣٨) من طريق الدراوردي، عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن صفية بنت أبي عبيد، قالت: سمعت عمر ابن الخطاب، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول.. فذكره.

قال الدارقطني في «العِلَل» ١٣/ ٣٨ (٢٩٢٨): المحفوظ عن عبيد الله، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن رجل، عن النّبيِّ ﷺ.

وانظر: «علل ابن أبي حاتم» ٦/ ٤٤ (٢٣٠٣).

(٢) أخرجه مسلم ٤/ ١٧٥١ (٢٢٣٠)، من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن صفية، عن بعض أزواج النّبيّ ﷺ.

ومنهم: قَبِيصةُ بن عُقبة(١)

قال ابنُ أَبي خَيثَمة، عن يحيى بنِ مَعين: هو ثقةٌ إلّا في حديث سُفيانَ الثَّوري ليس بذاكَ القويّ*.

وقال يعقوبُ بنُ شَيبة: كان ثقةً صَدوقًا فاضلًا، تكلَّموا في روايتِه عن سُفيانَ خاصّةً، كان ابنُ مَعين يضعِّفُ روايتَه عن سُفيان.

ومنهم: يَعْلَى بن عُبيد

قال ابنُ مَعين: كان كثيرَ الخطأ عن سُفيانَ الثّوريِّ.

ومنهم: أبو معاويةَ الضَّرير محمَّد بنُ خازم

قال أحمد: هو في حديثِ الأعمَش أثبتُ منه في غيره.

وقال أيضًا: هو يضطربُ في أحاديثِ عُبيدِ الله. يعني ابن عُمر.

وقال أيضًا: هو في غيرِ حديثِ الأعمَش مُضطرب، لا يحفظُها حِفظًا جيِّدًا.

وقال ابنُ نُمَير: كان أبو معاويةَ يضطربُ(٢) فيما كان عن غيرِ الأعمَش.

وقال عثمانُ بنُ أبي شَيبة: أبو معاويةَ حُجّةٌ في حديث الأعمَش، وفي غيرِه لا.

وذَكر يعقوبُ بن شَيبة عن ابن المَدينيّ، قال: أبو مُعاويةَ حسنُ الحديث عن الأعمَشِ، حافظٌ له، وكان غيرُ حديثِ الأعمَش، تُقرأُ عليه الكُتب. يعني أنه كان لا يَحفظُه.

---

(١) قَبِيصة بن عقبة السُّوائي أبو عامر الكوفي الحافظ: ثقة. وهو ضعيف في الثوري لأنه سمعه صغيرًا (ت ٢١٣). «تهذيب» ٨/ ٣٤٧، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٧٣.

* لوحة ١٣٣/أ.

(٢) لفظة «يضطرب» سقطت من د، ظ.

وقد سَبَق الكلامُ في الأعمى إذا قُرِئَ عليه حديثُه من كتابٍ، وهو لا يحفظُه.

ومنهم: محمَّد بنُ كَثيرٍ الصَّنعانيّ

حديثُه عن مَعْمَرٍ مُنكَر. قاله الإمامُ أحمد وغيرُه.

قال أحمد: سمِعَ من مَعْمَر، ثم أَرسَلَ إلى اليمن، أَخَذَ[1] كُتبَه فحدَّث منها، وقد وَصَلَ حديثًا عن مَعْمَرٍ لم يَصِلْه غيرُه. ذكرناه في تفسير سورة «سُبحان» من التفسير.

ومنهم: زيدُ بن الحُباب العُكْليّ

ثقةٌ مشهور.

قال ابنُ مَعين: أحاديثُه عن الثّوريِّ مَقلوبة.

وقال أحمد: هو كثيرُ الخطأ، ما نَفَذَ في الحديثِ إلا بصَلاحِه.

ومنهم: سَلَمةُ الأحمَر

قال أحمدُ - في رواية حَنبل -: يحدِّث عن أبي إسحاقَ أحاديثَ صِحاحًا، إلّا أنه عن حمَّادٍ - يعني ابن أَبي سُليمان - مُختلِطُ الحديث، حدَّث عن حمَّادٍ بأحاديثَ مُضطربة.

ومنهم: يونس بن أبي إسحاق

ففي «تاريخ الغَلَّابي»: كان يونسُ بن أبي إسحاق مُستوي الحديثِ في غيرِ أبي إسحاق، مضطربٌ في حديث أبيه.

---

(١) لعلها «فأخذ»، وفي «تهذيب التهذيب»: «بعث إلى اليمن فأتى بكتاب».

ذِكرُ من ضُعِّف حديثُه إذا جمعَ الشيوخَ دون ما إذا أفردَهم

قد تقدَّم عن شُعبةَ أنه قال لابن عُلَيّة: إذا حدَّثك عطاءُ بنُ السّائب، عن رجلٍ واحدٍ فهو ثقة، وإذا جَمَعَ فقال: زاذانُ ومَيسرةُ وأبو البَخْتَرِيّ[١]، فاتَّقْهِ، كان الشيخُ قد تغيّر.

وقد ذَكره يعقوبُ بن شَيبةَ، بهٰذا اللفظ، وقال: أَحسَبُ عليَّ بنَ طِبْراخٍ[٢] حدَّثني بهٰذا، عن ابن عُلَيّة، أو بعضِه.

وكذٰلك قال الدّارقطنيُّ في ليثِ بن أَبي سُليم: إنّما أَنكَروا عليه الجَمعَ بين عطاءٍ وطاووسٍ ومجاهدٍ حَسْبُ.

نقله عنه البَرْقاني، وهٰذا أصلُه من قولِ شُعبةَ للَيث بن أبي سُلَيم: أين اجتمع لك هٰؤلاءِ الثلاثةُ عطاءٌ وطاووسٌ ومجاهد[٣]؟!

قال أبو نُعيم: قال شعبةُ للَيث: كيف سألتَ عطاءً وطاووسًا ومجاهدًا كلَّهم في مجلس واحد؟! قال ابنُ أَبي حاتم[٤]: يعني كالمُنكِر عليه اجتماعَهم.

قال يعقوبُ بن شَيبة: يقال: إنّ ليثًا كان يَسأل عطاءً وطاووسًا ومجاهدًا عن الشيء فيَختَلِفون فيه، فيَحكي عنهم في ذٰلك الاتفاقَ من غيرِ تعمُّدٍ له.

---

(١) أبو البختري: سعيد بن فيروز الطائي، مولاهم، كان من أفاضل أهل الكوفة مات في الجماجم، سنة ٨٣، تابعي، ثقة، «تهذيب» ٤/ ٧٢.

(٢) علي بن طِبْراخ: هو ابن أبي هاشم البغدادي روى عنه البخاريّ والأربعة «تهذيب» ٧/ ٣٩٣.

(٣) هٰذه الفقرة سقطت من د، ظ، وكلام البرقاني هٰذا في مسائله للدارقطني لوحة ١١٢/ ب.

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ قسم٢/ ١٧٨) وذكر قول شعبة وجاء في رد ليث عليه: سل عن هٰذا خف أبيك.

قال: وقد طُعِن بمِثل هٰذا على جابرِ الجُعْفيِّ، كان يَجمعُ الجماعةَ في المسألة الواحدة، وربّما سألَ بعضَهم.

وأما يحيى، فضعَّف ليثًا، وقال: إذا جمَعَ بين الشُّيوخ ازداد ضَعفًا.

قال المَيمُوني: سمعتُ يحيى ذَكرَ لَيثَ بنَ أبي سُلَيم، فقال: هو ضعيفُ الحديث عن طاووس، فإذا جَمَعَ بين طاووسٍ وغيرِه فزيادةٌ، هو ضعيف.

وكذٰلك ذَكرَ بعضَهم في ابن إسحاق؛ قال أحمد - في رواية المَرُّوذيّ -: ابنُ إسحاق حسنُ الحديث، لكنْ إذا جَمَعَ بين رجُلَين. قلتُ: كيف؟ قال: يحدِّثُ عن الزُّهريِّ وآخرَ، يَحملُ حديثَ هٰذا على هٰذا[١].

وكذٰلك قيل في حمَّاد بن سَلَمة؛ قال أحمد - في رواية الأثرَم - في حديث حمَّاد بن سَلَمة، عن أيوبَ وقَتادةَ، عن أبي أَسماءَ[٢]، عن أَبي ثَعلبةَ الخُشَنيّ، عن النّبيِّ ﷺ في آنيةِ المُشركين[٣]، قال أحمد: هٰذا من قِبَلِ حمَّاد، كان لا يقومُ على مثلِ هٰذا، يَجمَعُ الرِّجال، ثم يَجعلُه إسنادًا واحدًا، وهم يَختلِفون.

---

(١) «مسائل المَرُّوذيّ»، لوحة ٣/ ب ولهٰذا تكملة: ثم قال: قال يعقوب: سمعت أبي يقول: سمعت المغازي منه ثلاث مرات، ينقصها ويغيرها.

(٢) أبو أسماء الرحبي: هو عَمرو بن مرثد الدمشقي، ثقة. «تهذيب التهذيب» ٨/ ٩٩.

(٣) أخرجه التِّرمذيّ ٤/ ٢٥٥ (١٧٩٧)، من طريق عبيد الله بن محمَّد القرشي، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، وقتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي عن أبي ثعلبة الخشني أنه قال: يا رسول الله، إنا بأرض أهل كتاب فنطبخ في قدورهم، ونشرب في آنيتهم، فقال رسول الله ﷺ: «إن لم تجدوا غيرها فارحضوها (أي اغسلوها) بالماء». فقرن هنا حمادُ ابنُ سلمة بأيوب السختياني قتادةَ السدوسيَّ. قال التِّرمذيّ: حديث حسن صحيح.

وأخرجه أحمد في «المسند» ٢٩/ (١٧٧٥٠) عن مهنا بن عبد الحميد، وعفان، عن حماد ابن سلمة، عن أيوب، بهٰذا الإسناد لم يذكر قتادة.

وهنالك روايات أخرى عن أبي ثعلبة، من طريق أبي أويس عن أبي ثعلبة، أخرجها أبو داود ٢/ ٣٢٧، وابن ماجه ٢/ ١٠٦٩، والدّارميّ ٢/ ١٥٢.

وقال* أبو يَعلَى الخَليليُّ في كتابه «الإرشاد»[١]: ذاكرتُ بعضَ الحُفّاظ، قلت: لِمَ لم يُدخِل البخاريُّ حمّاد بنَ سَلَمةَ في الصَّحيح؟ قال: لأنه يَجمَعُ بين جماعةٍ من أصحاب أنس، يقول: حدَّثنا قَتادةُ وثابتٌ وعبدُ العزيز بنُ صهيبٍ[٢]، عن أنس، ورُبّما يُخالفُ في بعض ذٰلك.

فقلتُ: أليس ابنُ وَهبٍ اتفَقُوا عليه، وهو يَجمَعُ بين أسانيدَ فيقول: أخبَرنا مالكٌ وعَمرُو بنُ الحارث والأوزاعيُّ، ويَجمع بينَ جماعةٍ غيرِهم؟ فقال: ابن وَهْبٍ أَتقَنُ لما يَرويه وأَحفَظُ.

ومعنى هٰذا أنَّ الرجلَ إذا جَمَعَ بين حديثِ جماعةٍ، وساق الحديثَ سِياقةً واحدة، فالظّاهرُ أنّ لفظَهم لم يتَّفِق، فلا يُقبَل هٰذا الجمعُ إلّا من حافظٍ مُتقِنٍ لحديثِه، يَعرِفُ اتفاقَ شُيوخِه واختِلافَهُم، كما كان الزُّهريُّ يَجمعُ بين شُيوخٍ له في حديثِ الإفك[٣]، وغيرِه.

وكان الجمعُ بين الشُّيوخ يُنكَر على الواقِديِّ وغيرِه ممَّن لا يَضبِطُ هٰذا، كما أُنكِر على ابنِ إسحاقَ وغيرِه، وقد أَنكرَه شُعبةُ أيضًا على عَوفٍ الأعرابيّ.

قال ابنُ المَدينيّ: سمعتُ يحيى، قال: قال لي شُعبةُ في أحاديثِ عوفٍ، عن خِلَاسٍ[٤]، عن أبي هُريرةَ، ومحمَّدٍ عن أبي هُريرةَ، إذا جَمَعَهم؟ قال لي شعبة: تَرى لفظَهم واحدًا؟! قال ابنُ أَبي حاتم: أي كالمُنكِر على عَوف.

---

* لوحة ١٣٤/أ.

(١) «منتخب الإرشاد»، لوحة ٥٦/أ.

(٢) عبد العزيز بن صهيب البناني: ثقة. «الجرح والتعديل» (٢/ قسم٢/ ٣٨٤).

(٣) انظر صحيح البخاريّ ٣/ ٣٧ حيث أخرج حديث الإفك من طريق الزهري وفيه يقول الزهري: عن ابن شهاب، قال: حدثني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن مسعود، عن عائشة أنها قالت...

(٤) خِلَاس بن عَمرو الهجري البصري: ثقة، «تهذيب التهذيب» ٣/ ١٧٦.

وكذلك أَنكَرَ يحيى بنُ مَعين على عبد الرَّحمٰن بنِ عبد الله بن عُمر العُمَريّ[١] أنه كان يحدِّثُ عن أبيه وعمِّه، ويقول: مِثلًا بمِثلٍ، سواءً بسواءٍ. واستدلَّ بذٰلك على ضَعفِه، وعدمِ ضبطِه.

وقد ذَكرَ يعقوبُ بن شَيبة، أنَّ ابنَ عُيَينةَ كان ربّما يحدِّثُ بحديثٍ واحدٍ عن اثنَين، ويَسوقُه سِياقةَ واحدٍ منهما، فإذا أفرَدَ الحديثَ عن الآخَر أرسَلَه أو أوقَفَه.

ومن هٰؤلاءِ مَن كان يَجمعُ بين[٢] المشايخ، لاختِلاطِه، وهو لا يَشعُر، كما قيلَ عن عطاءِ بنِ السَّائب: إنّه كان يأتي بذٰلك على وجهِ التّوهُّم.

وكذٰلك قيلَ في أَبي بكر بنِ أَبي مريم، قال أحمد، عن إسحاقَ بنِ رَاهويه، عن عيسى بنِ يونُس: لو أردتُ أبا بَكرِ بنِ أَبي مَرْيمَ يَجمعُ لي فلانًا وفلانًا وفلانًا لفَعَل، يعني يقول: عن راشدِ بنِ سعدٍ[٣]، وضَمْرةَ بن حَبيب[٤]، وحَبيبِ بن عُبيد[٥].

---

(١) عبد الرَّحمٰن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب: روى عن أبيه وهشام بن عروة وعنه شريح بن يونس وعبد العزيز الأويسي، ضعيف، (ت ١٨٦). «تهذيب التهذيب» ٦/ ٢١٣، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٥٧١.

(٢) لفظة «بين» سقطت من د، ظ.

(٣) راشد بن سعد المَقْرَئي ويقال الحُبْراني الحمصي: روى عن ثوبان وسعد بن أبي وقاص وعنه حَريز بن عثمان وصفوان بن عَمرو، وثقه ابن معين، (ت ١٠٨). «تهذيب التهذيب» ٣/ ٢٢٦.

(٤) ضمرة بن حبيب المقدسي: روى عن أبيه عن العلاء بن زياد حديثًا طويلًا منكرًا في اجتماع جبريل وميكائيل والخضر بعرفة، رواته مجاهيل. «تهذيب التهذيب» ٤/ ٤٦٠.

(٥) حبيب بن عبيد الرَّحَبي: روى عن العرباض بن سارية والمقدام بن معدي كرب، وعنه معاوية بن صالح وشريح، ثقة. «تهذيب التهذيب» ٢/ ١٨٨.

ذكر من حدّث عن ضعيف وسمّاه باسم ثقة

روايةُ أَبي أُسامة، عن عبد الرَّحمٰن بنِ يزيدَ بن جابرٍ الدِّمشقيّ:

قال محمَّد بنُ عبد الله بن نُمَير: ليس هو بابن جابرٍ المعروف، إنّما هو رجلٌ يُسمَّى بابن جابر، كتبَ عنه أبو أُسامةَ هٰذه الأحاديث. قال: ألا ترى روايتَه لا تُشبهُ شيئًا من حديثِه الصِّحاح الذي يَروي عنه أهلُ الشّام وأصحابُه الثقات؟

وكأنَّ ابنَ نُميرٍ يُشيرُ إلى أنَّ أبا أُسامةَ عَلِم ذٰلك وتَغافَلَ عنه، فكان يوهِّنُ أبا أُسامةَ ويتعجَّبُ ممَّن يحدِّث عنه. نقلَه يعقوبٌ الفَسَويُّ[1] عن ابن نُمير.

وممَّا رُوي عن أَبي أُسامةَ، عن ابن جابرٍ، عن إسماعيلَ بن عُبيدِ الله، عن أبي صالحٍ الأَشعريِّ[2]، عن أبي هُريرةَ: حديثُ «الحُمَّى حظُّ المُؤمنِ من النار»[3].

---

(١) يعقوب بن سُفيان الفسوي: أبو يوسف الفارسي الحافظ. ثقة، (ت ٢٧٧). «تهذيب التهذيب» ١١/ ٣٨٥، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٨٢.

(٢) أبو صالح الأشعري الشامي: قال أبو حاتم: لا بأس به. «تهذيب التهذيب» ١٢/ ١٣٠.

(٣) أخرجه أحمد ١٥/ (٩٦٧٦)، وابن ماجه (٣٤٧٠)، والحاكم (١٢٩٣) (طبعة الرسالة العالمية) من طرق عن أبي أسامة، حدَّثنا عبد الرَّحمٰن بن يزيد بن جابر، عن إسماعيل ابن عبيد الله، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هُريرةَ، عن رسول الله ﷺ أنه عاد مريضًا، ومعه أبو هُريرةَ، من وعك كان به، فقال له رسول الله ﷺ: «أبشر، إن الله عز وجل يقول: ناري أسلطها على عبدي المؤمن في الدنيا، لتكون حظه من النار في الآخرة». واللفظ لأحمد. وقال في رواية ابن ماجه: عبد الرَّحمٰن بن يزيد، ولم يبيِّنه.

وذِكرُ عبد الرَّحمٰن بن يزيد بن جابر هنا وهم من أبي أسامة، والصواب أنه عبد الرَّحمٰن ابن يزيد بن تميم، وهو ضعيف، رواه أبو المغيرة عن عبد الرَّحمٰن بن يزيد فقال: ابن تميم، نبه على ذلك الدارقطني في «العِلَل» (١٩٨٧)، وقال أبو حاتم كما في «العِلَل» لابنه ٢/ ٥٢٧ (٥٦٥): عبد الرَّحمٰن بن يزيد بن جابر لا أعلم أحدًا من أهل العراق يحدث عنه، والذي عندي أن الذي يروي عنه أبو أسامة وحسين الجعفي واحد، وهو عبد الرَّحمٰن بن يزيد بن تميم.

ورواه من الشَّاميين أبو المُغيرةِ[١]، عن ابن تَميم، عن إسماعيل، بهٰذا الإسناد، فقَويَ بذٰلك أنّ أبا أُسامةَ إنّما رواه عن ابن تَميم[٢].

وقال أبو عُبيدٍ الآجُرِّي عن أبي داود: أبو أُسامةَ رَوى عن عبدِ الرَّحمٰن بن يزيدَ بن تَميم، وغلِطَ في اسمِه، فقال: حدَّثنا عبدُ الرَّحمٰن بنُ يزيدَ بن جابر. قال: وكلُّ ما جاءَ عن أبي أسامة: «حدَّثنا عبدُ الرَّحمٰن بنُ يزيد» فهو ابنُ تَميم.

وكذٰلك رَوى حُسينُ الجُعْفيُّ، عن ابن جابر، عن أبي الأشعَث، عن أَوسِ ابن أَوس، عن النَّبيِّ ﷺ: «أكثِروا عليَّ مِن الصَّلاةِ يومَ الجُمُعة.. الحديث»[٣]

---

(١) أبو المغيرة: عبد القدوس بن الحجاج الخولاني الحمصي. روى عن جرير بن عثمان، والأوزاعي، روى عنه البخاريّ ويحيى بن معين، قال أبو حاتم: كان صدوقًا، (ت ٢١٢). «تهذيب التهذيب» ٦/ ٣٦٩، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٨٦.

(٢) أخرجه من طريق أبي المغيرة: الطبري في «تفسيره» ١٦/ ١١١، والطبراني في «الأوسط» (١٠)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٤٢). وسمّاه أبو المغيرة: عبد الرَّحمٰن بن يزيد بن تميم.

قلنا: وقد صوَّب الدارقطني في «العِلَل» (٢٧٠٥) ما رواه سعيد بن عبد العزيز، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن أبي صالح الأشعري، عن كعب الأحبار، قوله. وهي عند يعقوب ابن سُفيان في «المعرفة والتاريخ» ٢/ ٤٨٣، والبيهقيّ ٣/ ٣٨٢، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٦٦/ ٢٩٧ و٢٩٨.

(٣) هٰذا الحديث وأخرجه أحمد ٢٦/ (١٦١٦٢)، وأبو داود (١٠٤٧) و(١٥٣١)، وابن ماجه (١٠٨٥) و(١٦٣٦)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (١٦٧٨)، وابن حبان (٩١٠) من طرق عن الحسين بن علي الجعفي، عن عبد الرَّحمٰن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أبي أوس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة عليَّ»، فقالوا: يا رسول الله، وكيف تعرض عليك صلاتنا وقد أرمت؟ - يعني وقد بليت، قال: «إن الله عز وجل حرم على الأرض أن تأكل أجساد =

فقالت طائفة: هو حديثٌ مُنكَر، وحُسينُ الجُعفيُّ سمِعَ من عبد الرَّحمٰن بن يزيدَ بن تَميمٍ الشّاميِّ، ورَوى عنه أحاديثَ مُنكَرة، فغَلِطَ في نِسبتِه. وممَّن ذَكرَ ذٰلك: البخاريُّ، وأبو زُرْعةَ، وأبو حاتم، وأبو داود، وابنُ حِبان، وغيرُهم.

وأنكر ذٰلك آخَرون، وقالوا: الذي سمِعَ منه حُسينُ هو ابنُ جابر.

قال العِجْلي: سمِعَ مِن ابن جابرٍ حديثَين في الجُمُعة.

وكذا أَنكرَ الدّارقطنيُّ على مَن قال: إنَّ حُسينًا سمِع من ابنِ تَميم، وقال: إنّما سمِعَ مِن ابن جابر، قال: والذي سمِعَ من ابنِ تَميم هو أبو أُسامةَ، وغلِطَ في اسم جدِّه*، فقال: ابنُ جابر، وهو ابن تَميم.

وقد ذكرنا هٰذا الحديثَ والكلامَ عليه في أول كتاب الجُمعة[1].

وقد استَنكَر البخاريُّ رواياتِ الكوفيِّينَ جملةً عن ابن جابر. قال التِّرمذيُّ في «علله»: قال البخاريُّ: أهلُ الكوفة يَروونَ عن عبد الرَّحمٰن بن يزيدَ بن جابرٍ أحاديثَ مناكير، وإنّما أرادوا - عندي - عبدَ الرَّحمٰن بنَ يزيدَ بن تَميم، وهو مُنكَر الحديث. وهو بأحاديثِه أَشبهُ منه بأحاديثِ عبدِ الرَّحمٰن بنِ يزيد ابن جابر[2].

= الأنبياء، صلوات الله عليهم». ووقع اسم الصحابي عند ابن ماجه في الموضع الأول: شداد بن أوس، وهو وهم، نبه عليه المزي في «تحفة الأشراف» ٢/ ٤ و٤/ ١٤٣.

* لوحة ١٣٥/أ.

(١) وانظر أيضًا: «جلاء الأفهام» لابن القيم ص ٨٠ - ٨٥، فقد توسع، رحمه الله، في الكلام على علل هٰذا الحديث، والخلاف الذي وقع فيه.

(٢) «التاريخ الكبير» ٥/ ٣٦٥، «التاريخ الأوسط» (١٩٩٩)، و«الضعفاء الصغير» (٢١٨)، وانظر: «علل التِّرمذيّ الكبير»، لوحة ٧٦ (مطبوع ص٣٩٢).

زُهير بنُ معاوية

رَوى عن واصلِ بن حَيّان[١]، عن ابن بُريدةَ، عن أبيه، عن النّبيِّ ﷺ أحاديثَ: منها: «حديثُ الكَمْأة»، وحديثُ «الحبَّة السَّوداء»[٢]، وحديثُ «عُرِضَتْ عليَّ الجنّة»[٣].

---

(١) واصل بن حيان الأسدي الكوفي: يروي عن شريح القاضي وأبي وائل، وثقه أبو داود، (ت ١٢٩) «الخلاصة»، ص ٤١٤، «تهذيب التهذيب» ١١/ ١٠٣.

(٢) حديث الحبة السوداء، والكمأة، أخرجه أحمد ٣٨/ (٢٢٩٣٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٦٧٦) من طريق أسود بن عامر، عن زهير بن معاوية، عن واصل بن حيان البجلي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النّبيِّ ﷺ قال: «الكمأة دواء العين، والعجوة من فاكهة الجنة، وأن هٰذه الحبة السوداء - قال ابن بريدة، يعني الشونيز الذي يكون في الملح - دواء من كل داء، إلا الموت». لم يذكر الطحاوي الحبة السوداء.

ورواه على الصواب أيضًا محمَّد بن عبيد الطنافسي، فقال: عن صالح بن حيان، أخرجه من هٰذه الطريق أحمد في «المسند» ٣٨/ (٢٢٩٧٢)، وفي أوله قصة.

وانظر: «الكامل» لابن عدي ٤/ ٥٣، و«علل ابن أبي حاتم» ٥/ ٥٦١ (٢١٨٢)، و«سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود» (١٥٦)، و«سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (٨).

(٣) حديث «عرضت عليَّ الجنة» أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٦٧٧) من طريق زهير بن معاوية، قال: حدَّثنا واصل بن حيان، قال: حدثني عبد الله بن بريدة، عن أبيه، أنه كان في الرهط الاثنين والأربعين الذين صلوا خلف رسول الله ﷺ عند المقام، فلما فرغ من صلاته أهوى بيديه بينه وبين الكعبة كأنه يريد أن يأخذ شيئًا بيده، ثم انصرف إلينا، فقال: «هل رأيتموني حين قضيت صلاتي أهويت بيدي قبل الكعبة كأني أريد أن آخذ شيئا؟»، قالوا: نعم يا نبي الله قال: «إن الجنة عرضت علي، فرأيت فيها الأعاجيب من الحسن والجمال، فمرت لي خصلة من عنب، فأعجبتني، فأهويت بيدي لآخذها، فسبقتني، ولو أخذتها لغرستها بين أظهركم حتى تأكلوا من فاكهة الجنة».

ورواه على الصواب محمَّد بن عبيد الطنافسي عند أحمد ٣٨/ (٢٢٩٧٢)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١٠١١)، والروياني في «المسند» (٢٣)، ويعلى بن عبيد عند الروياني (٥٩)، كلاهما عن صالح بن حيان، عن ابن بريدة، به.

قال أحمد وأبو داود: انقلبَ على زُهيرٍ اسمُ صالح بن حيَّان[١]، فقال: واصِلُ ابن حيّان. يعني إنّما يَروي عن صالح بن حيّان، فسمّاه واصِلًا.

وقال ابنُ مَعين: سمِعَ منهما معًا، فجعلهما واحدًا، وسمّاه واصلَ بنَ حيّان.

قال أبو حاتم: زُهيرٌ - مع إتقانِه - أخطأ في هٰذا، ولم يَسمَع من واصِل بنِ حيَّان، ولم يُدرِكْهُ، إنّما سمِعَ من صالح بن حيَّان.

وهٰذا يوافق قولَ أحمدَ وأبي داود، ويخالفُ قولَ ابن مَعين، وقد ذَكَرْنا حديثَه في الحبَّة السَّوداء، وحديثَه الآخَرَ في الكَمْأةِ في كتاب الطِّبّ، فعلى قولِ يحيى يُتوقَّفُ في رواية زُهيرٍ عن واصِل بن حيَّان حتى يُعرفَ الحديثُ عند غيرِه عن واصِل. وأما على قولِ أحمدَ ومَن وافقَه، فرواياتُ زُهيرٍ عن واصل ضعيفةٌ ولا بُدّ، لأنَّها عن صالح بنِ حيَّان من غير تَردُّد، وصالح بنُ حيَّانَ القُرَشيُّ فيه ضعفٌ، وواصِلُ بن حيّانَ ثقةٌ.

وقد اشتبَه على كثيرٍ من المُتأخِّرين صالحُ بن حيَّانَ القُرَشيُّ الكُوفي الذي يَروي عن ابن بُريدةَ، بصالح بنِ حيَّان والدِ الحَسَن وعليٍّ، فإنّه يقال له: صالحُ ابنُ حيّان، والمشهورُ في نَسَبِه: صالحُ بنُ حَيٍّ الهَمْداني الكوفي، وهو ثقةٌ كبير.

أبو بَلْجٍ الواسِطيّ[٢]

يَروي عن عَمرو بن مَيمُون، عن ابن عبّاس، عن النّبيِّ ﷺ أحاديثَ، منها حديثٌ طويلٌ «في فضلِ عليٍّ»[٣]، أنكَرَها الإمامُ أحمد في روايةِ الأثرَم، وقيل له: عَمرُو بن مَيمُون يَروي عن ابن عبّاس؟ قال: ما أدري، ما أَعلَمُه.

---

(١) صالح بن حيان القرشي: ضعفه أبو داود وابن معين، (ت ١٤٠). «تهذيب» ٤/ ٣٨٧.

(٢) أبو بلج الواسطي: يحيى بن سليم الفزاري. «تهذيب التهذيب» ١٢/ ٤٧.

(٣) حديث أبي بلج في فضل علي: الحديث بطوله في «مسند أحمد» ٥/ (٣٠٦١) - ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٤٧٠٢) (طبع الرسالة العالمية) - وأخرجه النَّسائيّ في =

وذَكرَ عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ المِصريُّ الحافظ أنَّ أبا بَلْجٍ أخطأَ في اسم عَمرِو ابن مَيمُون هٰذا، وليس هو بعَمرو بن مَيمُون المشهور، إنّما هو مَيمُون أبو عبدِ الله مولى عبدِ الرَّحمٰن بنِ سَمُرة، وهو ضعيف.

وهٰذا ليس ببَعيدٍ، والله أعلم.

جَريرُ بنُ عبدِ الحَميد الضَّبِّي

رَوى عن عاصمٍ الأحْوَل أحاديثَ، وكان قد اشتَبه عليه حديثُ عاصمٍ الأحْوَلِ بحديث أشعَثَ بنِ سَوّار، فلم يَفصِلْ بينَهما، فميَّزها له بَهْزٌ، فحدَّث بها على قولِ بَهْز.

قيل ليَحيى بن مَعين: كيف تَكتبُ هٰذه عن جَريرٍ إذا كانت هٰكذا؟ قال: ألَا تَراهُ قد بيَّن لهم أَمرَها، كأنّه يبيِّنُ لهم، ثم يحدِّثُهم بها.

وقال أحمد: لم يكن جَريرٌ ذكيًّا في الحديث. ثم ذَكرَ عنه هٰذه الحِكايةَ بالمعنى.

وروايات الشاميِّينَ عن زُهير بنِ محمَّد، قال أحمد[1]: ينبغي أن يكونَ قلَبَ اسمَه أهلُ الشام، يعني سمَّوا رجلًا ضعيفًا زهيرَ بنَ محمَّد، وليس بزُهَير بنِ محمَّدٍ الخُرَاساني.

= «الكبرى» (٨٣٥٥) عن محمَّد بن المثنى، كلاهما (أحمد بن حنبل، ومحمَّد بن المثنى) عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، عن أبي بلج، عن عَمرو بن ميمون، قال: إني لجالس إلى ابن عبّاس، إذ أتاه تسعة رهط، فقالوا: يا أبا عبّاس... الحديث.

وأخرجه التِّرمذيّ (٣٧٣٤) مختصرًا، من طريق شعبة، عن أبي بلج، عن عَمرو بن ميمون، عن ابن عبّاس، قال: «أول من صلى عليٌّ». قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث غريب من هٰذا الوجه لا نعرفه من حديث شعبة عن أبي بلج إلا من حديث محمَّد بن حميد، وأبو بلج اسمه يحيى بن سليم.

(١) «علل التِّرمذيّ الكبير»، ص ٧٣، وفيها ينقل البخاريّ عبارة الإمام أحمد المذكورة.

ونَقل التِّرمذيُّ في «علله»[١] عن البخاريِّ أنه قال: أنا أتَّقي هٰذا الشيخَ، كأنَّ حديثَه مَوضُوع، وليس هٰذا عندي: زُهيرَ بن محمَّد.

ذكر من روى عن ضعيف وسمّاه باسم يتوهم أنه اسم ثقة

منهم: عطيَّةُ العَوْفي[٢]

قال عبدُ الله بنُ أحمد[٣]: سمعتُ أبي ذَكرَ عطيَّةَ العَوفي، فقال: هو ضعيف الحديث، بلَغني أنَّ عطيَّة يأتي الكَلْبيَّ فيأخذُ عنه التَّفسير، وكان يُكنيهِ بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيدٍ، قال أبو سَعيد.

قال عبدُ الله: وحدَّثنا أبي، حدَّثنا أبو أحمدَ الزُّبيريُّ، سمعتُ الثّوريَّ، قال: سمعتُ الكَلْبيَّ قال: كنَّاني عطيّةُ بأَبي سعيد، ولكنَّ الكَلْبيَّ لا يُعتمَدُ على ما يَرويه.

وإن صحَّتْ هٰذه الحِكايةُ* عن عطيَّة، فإنّما يَقتضِي التوقُّف فيما يَحكيهِ عن أَبي سعيدٍ من التَّفسير خاصَّة، فأمّا الأحاديثُ المَرفوعةُ التي يَرويها عن أبي سَعيد، فإنّما يُريدُ أبا سعيدٍ الخُدْريَّ، ويُصرِّح في بعضِها بنِسبتِه.

---

(١) «علل التِّرمذيّ الكبير»، لوحة ٧٣/أ. وفيه: سألت محمَّدًا عن حديث زهير بن محمَّد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: «رأيت النّبيّ ﷺ محلولًا إزاره».
قال محمَّد: أنا أتقى هٰذا الشيخ كأن حديثه موضوع ثم قال: وكان أحمد بن حنبل... إلخ.

(٢) عطية العَوْفي: عطية بن سعد العوفي، الكوفي، تابعي، ضعيف، شهير، يروي عن ابن عبّاس، وابن عمر قال أبو حاتم: يكتب حديثه «ميزان الاعتدال» ١/ ٧٩.

(٣) «العِلَل» و«معرفة الرجال» ١/ ١٩٨.

* لوحة ١٣٦/أ.

ومنهم: الوليدُ بن مسلم

كان كثيرَ التَّدليس، وكان يَروي عن الأوزاعيِّ فيقول: «حدَّثنا أبو عَمرو»، ويَروي عن عبدِ الرَّحمٰن بن يزيدَ بن تَميمٍ الدِّمشقيِّ[١]، وهو ضعيفٌ جدًّا، فيقول: «حدَّثنا أبو عَمرو»، حَكى ذٰلك ابنُ حِبّان وغيرُه.

ومنهم: بَقيّةُ بن الوليد

وهو من أكثرِ الناسِ تدليسًا، وأكثرُ شُيوخِه الضُّعفاءِ مجهولونَ لا يُعرَفون، وكان ربَّما رَوى عن سعيدِ بن عبد الجبَّار[٢] الزُّبَيدي، أو عن زُرعةَ بنِ عَمرٍو[٣] الزُّبيديِّ، وكلاهما ضعيفُ الحديث، فيقول: «حدَّثنا الزُّبيديُّ» فيُظَنُّ أنه محمَّد ابنُ الوليد الزُّبيديُّ، صاحبُ الزُّهريّ.

وقد تقدَّم له عنه في كتابِ الصِّيام في باب الكُحْل للصَّائم[٤]، حديثٌ رواه عن الزُّبيديِّ، وظنَّه بعضُهم محمَّدَ بنَ الوليد، فنسَبَه كذٰلك، وأخطأ، وإنّما هو سعيدُ بن عبد الجبّار.

---

(١) عبد الرَّحمٰن بن يزيد بن تميم الدمشقي، يروي عن الزهري، وعنه الوليد بن مسلم، وأبو أسامة. ضعفه أحمد وأبو زرعة. «تهذيب التهذيب» ٦/ ٢٩٥.

(٢) سعيد بن عبد الجبار الزُّبيدي، روى عن هشام بن عروة، وعنه بقية بن الوليد، ضعفه النَّسائيّ «الضعفاء» له ص ٥٢. «تهذيب التهذيب» ٢/ ٥٣.

(٣) «بن عمرو» سقطت من د، ظ، وكذا في الأصل «بن عَمرو»، وهو خطأ أيضًا، وإنما هو زرعة بن عبد الرَّحمٰن الزبيدي: قال في «الميزان» ٢/ ٧٠، زرعة بن عبد الرَّحمٰن الزبيدي: شيخ لبقية، متروك. وانظر: «لسان الميزان» ٢/ ٤٧٤.

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٦٧٨)، وأبو يعلى (٤٧٩٢)، والطبراني في «الصغير» (٤٠١)، وابن عدي في «الكامل» ٣/ ٤٠٥، والبيهقيّ ٤/ ٢٦٢ من طريق بقية بن الوليد، عن الزبيدي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. قالت: اكتحل رسول الله ﷺ وهو صائم. ووقعت تسميته عند ابن عدي والبيهقيّ: سعيد بن أبي سعيد الزبيدي فجعلاه غير ابن عبد الجبار، لذلك حكما بجهالته.

ومنهم: حُسين بنُ واقِد(١)

يَروي عن أيوبَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمر، وعنده عن أيوبَ السَّخْتِياني، وعن أيوبَ بنِ خُوط. وأيوبُ بنُ خُوط ضعيفٌ جدًّا. فالمُنكَراتُ التي عندَه عن أيوبَ، عن نافعٍ، عن ابن عُمر، إنَّما هي عن أيوبَ بنِ خُوط. ذَكرَه ابن حبّان.

[تدليس التَّسوية]

وأما مَن رَوى عن ضعيفٍ فأَسقَطَه من الإسنادِ بالكُلِّيَّة فهو نوعُ تدليس.

ومنه ما يُسمَّى التَّسوية، وهو: أن يَروي عن شيخٍ له ثقةٍ، عن رجلٍ ضعيفٍ، عن ثقةٍ، فيُسقِط الضعيفَ من الوسَط.

وكان الوليدُ بنُ مسلم، وسُنَيدُ بن داود، وغيرُهما يَفعلونَ ذٰلك.

وذِكرُ أفرادِ الأحاديثِ التي فُعِلَ فيها ذٰلك يطولُ جدًّا، لكن نَذكُرُ بعضَ الأسانيد التي كان رُواتُها يُسقِطونَ منها الضَّعيفَ غالبًا:

فمِن ذٰلك: روايةُ عبدِ الرزّاق، عن ابن جُرَيج، عن صَفوانَ بنِ سُليم(٢).

قال أبو عُثمانَ البَرْذَعيُّ: سمعتُ أبا مسعودٍ، أحمد بنَ الفُرات، يقول: رأيتُ عند عبد الرزّاق: «عن ابن جُرَيج، عن صَفوانَ بن سُليم» أحاديثَ

---

(١) حسين بن واقد المروزي روى عن عبد الله بن بريدة وثابت البناني وعَمرو بن دينار وعنه الأعمش وابن المبارك، ثقة، توفي سنة ١٥٩هـ. «تهذيب التهذيب»، ج٢/ ٣٧٤، «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ٦٦).

(٢) صفوان بن سُليم المدني، روى عن عمر وأنس وابن المسيب وعنه زيد بن أسلم وابن المُنكدِر وغيرهم، ثقة، مات سنة ١٢٤هـ. «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٣٤، و«تهذيب التهذيب» ٥/ ٤٢٥، «الخلاصة»، ص ١٧٤.

حِسانًا، فسألتُه عنها، فقال: أيُّ شيءٍ تصنعُ بها؟ هي من أحاديثِ إبراهيمَ بن أبي يحيى. قال أبو مسعود: فتركتُها، ولم أسمَعْها، انتهى.

ويقال: إنَّ ابنَ جُرَيج كان يدلِّسُ أحاديثَ صَفوانَ، عن ابن أبي يَحيى.

وكذٰلك أحاديثُ ابن جُرَيج، عن المُطَّلِب بن عبدِ الله بن حَنْطَب.

قال ابنُ المَدينيّ: لم يَسمَع منه، وإنّما أخذَ حديثَه عنه، عن ابن أبي يحيى.

وقال ابنُ المَدينيّ أيضًا: كلُّ ما في كتاب ابن جُرَيج: «أُخبِرتُ عن داودَ بنِ الحُصَين»، و«أُخبِرتُ عن صالحٍ مَولى التَّوأَمَة» فهو من كُتب إبراهيمَ بن أبي يحيى.

ومنها روايةُ عبَّاد بنِ منصورٍ، عن عِكرمةَ، عن ابن عبّاس.

وقد قيل: إنَّها كلَّها مأخوذةٌ عن ابن أبي يحيى، عن داودَ بن الحُصَين، عن عِكرِمة.

وله حديثٌ «في اللِّعان»(١) عن عِكرِمة. قال أحمد: إنّما رواهُ عن ابن أَبي يحيى، وقد ذكرناه في أبوابِ اللِّعان.

---

(١) حديث اللعان من رواية عباد بن منصور عن عكرمة، عن ابن عبّاس أخرجه أبو داود (٢٢٥٦) من طريق يزيد بن هارون، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، قال: جاء هلال بن أمية، وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم، فجاء من أرضه عشيًا فوجد عند أهله رجلًا، فرأى بعينه، وسمع بأذنه... ثم ساق قصة اللعان بطولها.

قال الإمام أحمد في «العِلَل» رواية ابنه عبد الله (٤١٢٧): حديث اللعان عن عكرمة مرسل، كان يحيى بن سعيد يقول: مرسل عن عكرمة.. رواه عباد عن بن أبي يحيى.

وقال أبو حاتم الرازي، كما في «العِلَل» لابنه ٤/ ١٧٣ (١٣٤٥) و٤/ ٢٥٤ (١٤٠٣): له - يعني لعباد بن منصور - بهٰذا الإسناد نحو من عشرة أحاديث؛ قال: فرأيت في بعض حديث عباد بن منصور: عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، عن النّبيّ ﷺ.

=

وله حديثٌ آخرُ «في الحِجَامة»[١]، وحديثٌ «في الاكتِحال»[٢]، وقد ذَكرناهُما أيضًا، وقد سُئل عنهما عبّادٌ فقال: حدَّثَنيهما ابنُ أبي يحيى، عن داودَ، عن عِكرِمة.

= قلنا: يعني أن عباد بن منصور دلسه، فأسقط إبراهيم بن محمَّد وداود بن حصين، الأول متهم بالكذب، والثاني ليس بحجة. لكن يرد عليه أن أبا داود الطيالسي قد رواه (٢٧٨٩) عن عباد بن منصور، قال: حدَّثنا عكرمة، عن ابن عبّاس. فصرح عباد هنا بالتحديث!

وقال الدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد» (٢٧٦٠): غريب من حديث عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عبّاس.

قلنا: وأصل القصة صحيح، فقد أخرجها بنحوها البخاريّ (٤٧٤٧) من طريق هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عبّاس.

(١) حديث الحجامة من رواية عباد بن منصور عن عكرمة، أخرجه التِّرمذيّ (٢٠٥٣)، من طريق النضر بن شميل، حدَّثنا عباد بن منصور، قال: سمعت عكرمة يقول كان لابن عبّاس غلمة ثلاثة حجامون... من حديث طويل وفيه: إن رسول الله ﷺ حين عرج به ما مر على ملأ من الملائكة إلا قالوا: عليك بالحجامة. قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور.

وأخرجه مختصرًا ابن ماجه (٣٤٧٧) و(٣٤٧٨).

قال أبو حاتم الرازي: هٰذا حديث منكر، يقال: إن عباد بن منصور أخذ جزءًا من إبراهيم ابن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، فما كان من المناكير فهو من ذاك. «علل الحديث» (٢٢٧٤).

(٢) حديث عباد بن منصور في الاكتحال، أخرجه التِّرمذيّ (١٧٥٧)، من طريق أبي داود الطيالسي، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، أن النَّبيّ ﷺ قال: «اكتحلوا بالإثمد فإنه يجلو البصر وينبت الشعر»، وزعم أن النَّبيّ ﷺ كانت له مكحلة يكتحل بها كل ليلة، ثلاثة في هٰذه، وثلاثة في هٰذه. قال التِّرمذيّ: حديث ابن عبّاس حديث حسن لا نعرفه على هٰذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور.

روى العُقَيلي في «الضعفاء» ٣/ ١٥٣ (طبعة دار الغرب) بإسناده إلى يحيى بن سعيد القطان قال: قلت لعباد بن منصور الناجي: سمعتَ: «ما مررت بملإ من الملائكة»، و«النَّبيّ ﷺ كان يكتحل ثلاثًا»؟ فقال: حدثني ابن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عبّاس.

ومنها: أحاديثُ متعدِّدةٌ يَرويها الحسنُ بنُ ذَكوان، عن حَبيبِ بن أبي ثابت، عن عاصمِ بن ضَمْرةَ[1]، عن عليٍّ. يَرويها عنه عبدُ الوارث بنُ سعيد[2].

إنّما رواها الحسنُ بن ذُكوان، عن عَمرِو بن خالدٍ* الواسِطيِّ[3] - وهو كذّابٌ متَّهَمٌ بالوَضْع - عن حَبيب، ثم أسقط عَمرًا مِن إسنادها. وكلُّها بَواطيل. قاله الإمام أحمد. وقال ابنُ المَدينيّ نحو ذٰلك.

وقال ابنُ مَعين: بين الحَسن وحَبيبٍ رجلٌ غيرُ ثقة، وقال أيضًا: لم يَسمع الحسنُ من حَبيب، إنّما سمِعَ حديثَه من عَمرو بن خالدٍ عنه، وعَمرٌو متروك.

وقد ذَكرنا من هٰذه الأحاديث أحاديثَ متعدِّدةً متفرِّقةً في الكتاب، وبيّنّا علَّتها.

ورَوى ابن جُرَيج، عن حَبيب بن أبي ثابت، عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ، مرفوعًا، حديثًا «في كَشْف الفَخِذ»[4]، قال أبو حاتم: لم يَسمعْه ابنُ

---

(١) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي، روى عن علي، وعنه أبو إسحاق السبيعي، وثقه العجلي، وقال النَّسائيّ: ليس به بأس (ت ١٧٤)، «تهذيب» ٥/ ٤٥.

(٢) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري، ثقة، مات سنة ١٧٩. «تذكرة الحفاظ»، ١/ ٢٧٥، «تهذيب التهذيب» ٦/ ٤٤١، «الخلاصة»، ص ٢٤٧، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٦٧٧.

* لوحة ١٣٧/ أ.

(٣) عَمرو بن خالد الواسطي: القرشي روى عن زيد بن علي وحبيب بن أبي ثابت، قال أحمد: متروك الحديث، «تهذيب» ٨/ ٢٦، «الخلاصة»، ص ٢٨٨.

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «مسند» أبيه ٢/ (١٢٤٩)، وأبو داود (٣١٤٠) و(٤٠١٥)، وابن ماجه (١٤٦٠) من طريق ابن جُرَيج، قال: أُخبرت عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكشف فخذك، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت». قال أبو داود: هٰذا الحديث فيه نكارة.

قال أبو حاتم الرازي كما في «العِلَل» لابنه ٦/ ٥١ (٢٣٠٨): ابن جُرَيج لم يسمع هٰذا الحديث بهٰذا الإسناد من حبيب، إنما هو من حديث عَمرو بن خالد الواسطي، ولا يثبت =

جُرَيجٍ من حَبيب، فأُرى أنَّ ابن جُرَيج أَخذَه عن الحَسن بن ذَكْوان، عن عَمرِو ابن خالد، عن حَبيب.

وقال ابنُ المَدينيّ: أحاديثُ حبيبٍ عن عاصمِ بن ضَمْرةَ لا تصحُّ، إنّما هي مأخوذةٌ عن عَمرو بن خالدٍ الواسِطيّ.

ولكنْ ذَكرَ يعقوب بنُ شَيبةَ، عن ابن المَدينيّ، أنّه قال في حديث ابن جُرَيجٍ هٰذا: «رأيتُه في كُتب ابن جُرَيج: أخبَرني إسماعيلُ بن مسلمٍ، عن حبيب». وحَبيب، قال أبو حاتم: لا تَثبتُ له روايةٌ عن عاصم.

وقد سَبَق ذِكرُ حديث الفَخِذ في أبوابِ الأدب.

ومنها: أحاديثُ يَرويها عبدُ الرَّحمٰن بن زيادٍ الإفريقي(١)، عن عُتبةَ بن حُمَيد، عن عُبادةَ بن نُسَيّ(٢)، عن عبد الرَّحمٰن بن غَنْم(٣)، عن مُعاذٍ، عن النّبيّ ﷺ، قد قيل: إنّها كلُّها مأخوذةٌ عن محمَّد بن سعيدٍ، المَصلوبِ في الزَّندَقة، المشهورِ بالكذبِ والوَضْع، وأنّه أَسقطَ اسمَه من الإسنادِ بين عُتبةَ وعُبادة، ومن جُملتها حديثُ «المِنديل بعدَ الوضوء»(٤)، وقد سَبَق في كتاب الطهارة.

= لحبيب رواية عن عاصم، فأرى أن ابن جُرَيج أخذه من الحسن بن ذكوان، عن عَمرو بن خالد، عن حبيب، والحسن بن ذكوان وعَمرو بن خالد ضعيفا الحديث.

(١) عبد الرَّحمٰن الأفريقي: قال أحمد: منكر الحديث (ت ١٥٦)، «تهذيب» ٦/ ٧٣.

(٢) عُبادة بن نُسَي: وثقه أحمد وغيره (ت ١١٨). «تهذيب» ٥/ ١١٤.

(٣) عبد الرَّحمٰن بن غَنْم: الأشعري، مختلف في صحبته، (ت ٧٨)، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. «تهذيب» ٦/ ٢٥٠، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٥١، «الخلاصة»، ص ٢٣٣.

(٤) أخرجه التِّرمذيّ (٥٤) من رواية رِشْدين بن سعد، عن عبد الرَّحمٰن بن زياد، عن عتبة بن حميد، عن عباد بن نسي، عن عبد الرَّحمٰن بن غنم، عن معاذ بن جبل، قال: «رأيت النّبيّ ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه» قال أبو عيسى: هٰذا حديث غريب، وإسناده ضعيف، ورِشْدين بن سعد، وعبد الرَّحمٰن بن زياد الأفريقي يضعفان في الحديث.

ذكر من سمع من ثقة مع ضعيف فاخذ حديثه وهو لا يشعر

منهم: عُثمان بن صالحٍ المِصْريّ[١]

قال البَرْذَعيُّ عن أبي زُرْعة: لم يكن عثمانُ عندي ممَّن يَكذِب، لكنّه كان يَكتُبُ الحديثَ مع خالد بنِ نَجيح[٢]، فكان خالدٌ إذا سَمِعوا من الشيخ أملَى عليهم ما لم يَسمَعوا، فبُلُوا به، وقد بُلِيَ به أبو صالحٍ أيضًا، يعني كاتبَ اللَّيث، في حديث زُهرةَ بن مَعبَد، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر، ليس له أصلٌ، إنّما هو من حديثِ خالدِ بن نَجِيح[٣].

قلت: وهٰذا الحديثُ قد ذَكرناه في فضائلِ الصَّحابة، وذَكرنا قولَ أحمدَ فيه إنّه موضوع[٤].

---

(١) عثمان بن صالح المصري، روى عنه البخاريّ، ووثقه يحيى بن معين وأبو حاتم (ت ٢١٩). «تهذيب» ٧/ ١٢٢، و«الجرح والتعديل» (٣/ قسم١/ ١٥٤).

(٢) خالد بن نجيح المصري كان يصحب أبا صالح كاتب الليث، قال أبو حاتم: كذاب كان يفتعل الأحاديث. «الجرح» (١/ قسم٢/ ٣٥٥)، «ميزان الاعتدال» ١/ ٦٤٤.

(٣) «الضعفاء» لأبي زرعة ٢/ ٤١٧، و٣/ ٨٩١.

(٤) الحديث المشار إليه أخرجه ابن جرير الطبري في «صريح السنة» (٢٣)، والآجري في «الشريعة» (١١٥٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٣٤)، وأبو نعيم في «فضائل الخلفاء الراشدين» (١٠٤)، والخطيب في «تاريخه» ٤/ ٢٧٣ (طبعة دار الغرب الإسلامي)، وغيرهم من طريق عبد الله بن صالح، عن نافع بن يزيد، عن زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله اختار أصحابي على العالمين سوى النبيين والمرسلين، واختار من أصحابي أربعة: أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا، فجعلهم خير أصحابي، وفي أصحابي كلهم خير، واختار أمتي على سائر الأمم».

قال الخطيب: هذا حديث غريب من حديث ابن المسيب، عن جابر، ومن حديث زهرة ابن معبد، عن سعيد، تفرد بروايته نافع بن يزيد، عنه.

وكذا ذَكر أبو زُرْعةَ، وأبو حاتم، في عبدِ الله بن صالح بنِ أبي صالح[١]، أنّ خالد بنَ نَجيحٍ كان يَدُسُّ[٢] له في كُتبِه أحاديث.

ومنهم: يحيى بنُ بُكَيرٍ[٣] وغيرُه ممَّن سمِع من مالكٍ بعَرْضِ حَبيبٍ[٤] كاتبِه.

قال عبّاسٌ وغيرُه، عن ابن مَعين: حَبيبٌ كان يَقرأُ على مالك، وكان يُخَطْرِفُ[٥] للنّاس، ويُصفِّحُ ورَقتَين وثلاثة.

قال يحيى: سألوني عنه بمِصرَ، فقلتُ: ليس بشيء. قال: وكان يحيى بنُ بُكَيرٍ سمِعَ بعَرْضِ حَبيبٍ، وهو شَرُّ العَرْض.

قال الأثرمُ عن أحمد: كان مالكٌ إذا حدَّث مِن حفظِه، كان أحسنَ ممّا يَعرِضُون عليه، يَقرأونَ عليه الخطأَ، وهو شِبه النائم.

---

(١) عبد الله بن صالح بن محمَّد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري كاتب الليث. روى عن الليث وعنه أبو زرعة وأبو حاتم ثقة (ت ٢٢٣)، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٨٨، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٤٤، «تهذيب التهذيب» ٥/ ٢٥٦.

(٢) تحرفت في ظ، د إلى: «يدلس».

(٣) يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي: روى عن مالك والليث. كان إمامًا غزيرًا عالمًا بالأثر. وهو ضعيف في مالك لسماعه بعرض حبيب كاتب مالك. (ت ٢٣١). «الخلاصة»، ص ٤٢٥، «الجرح» ١١/ ٢٣٧.

(٤) حبيب بن أبي حبيب الوراق واسم أبيه زريق روى عنه وعن مالك قال: أحمد ليس بثقة وقال أبو حاتم متروك الحديث توفي (سنة ٢١٨هـ). «التهذيب» ٢/ ١٨١، «ميزان الاعتدال» ١/ ٤٥٢.

(٥) يخطرف: من خطرف بمعنى أسرع، وأصلها أسرع في المشي، حتى يجعل الخطوتين خطوة واحدة، وهنا يجعل الصفحتين صفحة واحدة أو أكثر. (القاموس خطرف). وقد وردت العبارة في «تهذيب التهذيب» ٢/ ١٨١، ووقع فيها تحريف فادح، إذ قال: كان يقرأ على مالك خطوط الناس.

قال ابنُ حِبّان: امتُحِنَ أهلُ المدينة بحَبيب بنِ أبي حَبيبٍ الوَرّاق، كان يُدخِلُ عليهم الحَديث، فمَن سمِعَ بقِراءتِه عليهم فسَماعُه لا شيء، انتهى.

وممَّن كان يَستَملي استِملاءً سيِّئًا: إبراهيمُ بنُ بَشّارٍ الرَّماديّ[1]، كان يُمْلي على الناس ما يحدِّثُ به سُفيان بنُ عُيينة بزيادةٍ وتغيير. قاله أحمدُ ويحيى، ولكن لا أعلمُ مَن كَتبَ بإملائِه.

وقد رَوى قُتيبةُ بن سعيدٍ، عن اللَّيث بنِ سعدٍ حديثَ «الجَمْع بين الصَّلاتَين في السَّفر»[2]، وهو غريبٌ جدًّا، فاستَنكَره الحُفّاظ، ويقال: إنّه سمِعَه مع خالد ابن الهَيثم، فأدخَلَه على اللَّيث وهو لا يَشعُر*. كذا ذَكَرَه الحاكم في «علوم الحديث»[3]، وقد سَبَق الكلامُ عليه مُستوفى في كتاب الصّلاة.

---

(١) إبراهيم بن بشار الرمادي: أبو إسحاق البصري، قال ابن عدي: لا أعلم أنكر عليه إلا هٰذا الحديث «كلكم راع» (ت ٢٢٠هـ). «تهذيب التهذيب» ١/ ١٠٨، «الجرح» (١/ قسم١/ ٨٩).

(٢) أخرجه أحمد ٣٦/ (٢٢٠٩٤)، وأبو داود (١٢٢٠)، التِّرمذيّ (٥٥٣) و(٥٥٤) من طريق قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ: أن النّبيّ ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر إلى أن يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعًا وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس عجل العصر إلى الظهر، وصلى الظهر والعصر جميعًا.

قال أبو حاتم كما في «علل الحديث» (٢٤٥): لا أعرفه من حديث يزيد، والذي عندي أنه دخل له حديث في حديث، حدَّثنا أبو صالح، قال: حدَّثنا الليث، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، عن النّبيّ ﷺ، بهٰذا الحديث.

وقال الدارقطني في «العِلَل» (٩٦٥) في رواية قتيبة عن الليث هٰذه: كذلك حدث به جماعة من الرفعاء، عن قتيبة. ورواه المفضل بن فضالة، عن الليث، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ، بهٰذه القصة بعينها، وهو أشبه بالصواب، والله أعلم.

* لوحة ١٣٨/ أ.

(٣) «معرفة علوم الحديث» للحاكم، ص ١١٩. لكن قد صحح غير واحد من أهل العلم هذا الحديث، وردَّ قول الحاكم، منهم ابن القيم، حيث توسع في الجواب عن ذلك في «زاد المعاد» ١/ ٤٥٩ وما بعده. وانظر «إرواء الغليل» للعلامة الألباني، رحمه الله ٣/ ٢٨.

[التخريج للمتكلم فيهم في الصّحيح]

تَنبيه: اعلَم أنه قد يُخرَّج في «الصَّحيح» لبَعض من تُكُلِّم فيه، إمّا مُتابعةً واستشهادًا، وذٰلك معلوم. وقد يُخرَّج مِن حديث بعضِهم ما هو معروفٌ عن شُيوخِه مِن طُرقٍ أخرى، ولكن لم يكن وَقَعَ لصاحبِ «الصَّحيح» ذٰلك الحديثُ إلّا من طريقِه، إمّا مُطلقًا أو بعُلُوٍّ، فإذا كان الحديثُ معروفًا عن الأعمَش صحيحًا عنه، ولم يَقع لصاحب «الصَّحيح» عنه بعُلُوٍّ إلّا من طريق بعضِ مَن تُكُلِّم فيه من أصحابِه، خرَّجه عنه.

قال أبو عثمانَ سعيدُ بن عثمانَ البَرْذَعيُّ[١]: شهدتُ أبا زُرْعةَ وأَنكرَ على مُسلمٍ تَخريجَه لحديث أَسباط بنِ نَصْر[٢]، وقَطَنِ بن نُسَير[٣]، وروايتَه عن أحمدَ ابن عيسى المِصريِّ، في كتابه «الصَّحيح» - في حكايةٍ طويلةٍ ذَكرَها - قال: فلمّا رجعتُ إلى نَيسابور، ذَكرتُ ذٰلك لمُسلم، فقال: إنّما أَدخلتُ مِن حديثِ أسباط، وقَطَن بنِ نُسَير، وأحمدَ، ما قد رواه الثِّقاتُ عن شُيوخِهم، إلّا أنّه ربّما وَقَعَ إليَّ عنهم بارتِفاع، ويكونُ عندي مِن روايةِ أَوثَقِ منهم بنُزول، فأَقتصِر على أُولئك، وأَصلُ الحديثِ معروفٌ من روايةِ الثِّقات، انتهى.

وهٰذا قسمُ آخرُ ممّن خُرِّج له في «الصَّحيح» على غير وجهِ المُتابَعة والاستِشهاد، ودرجتُه تَقصُر عن درجةِ رجالِ الصَّحيحِ عند الإطلاق.

---

(١) مسائل البرذعي لأبي زرعة الرازي (الضعفاء والمتركون) لوحة ١٥٩/ أ-ب.

(٢) أسباط بن نصر الهمداني: ضعفه النَّسائيّ وابن معين، وفي رواية أخرى عن ابن معين: ثقة. «تهذيب التهذيب» ١/ ٢١١، و«الجرح والتعديل» (١/ قسم١/ ٣٣٢).

(٣) قَطَن بن نُسير البصري، أبو عباد الغُبَري المعروف بالذارع، روى عن عبد الرَّحمٰن بن مَهديّ، وعنه أبو القاسم البغويّ، ضعفه أبو زرعة وابن عدي. «تهذيب التهذيب» ٨/ ٣٨٢، «الجرح والتعديل» (٣/ قسم٢/ ١٣٨).

[قواعد في العِلل]

ولنَختِم هٰذا الكتابَ بكلماتٍ مختصَراتٍ من كلامِ الأئمَّة النُّقّادِ الحُفّاظِ الأثبات، وهي في هٰذا العِلم كالقواعدِ الكُلِّيّات، يَدخُل تحتَها كثيرٌ من الجُزئيات. واللهُ المُوفِّق للخَير، والمُعينُ عليه في كلِّ الحالات.

قاعدة (١)

الصّالحونَ غيرُ العُلماء، يَغلِبُ على حديثِهم الوَهمُ والغَلط

وقد قالَ أبو عبد الله بنُ مَندَة: إذا رأيتَ في حديثٍ: «فلانٌ الزّاهدُ» فاغسِل يدَكَ منه.

وقال يحيى بنُ سعيد: ما رأيتُ الصَّالحينَ أكذبَ منهم في الحديث(١).

وقد ذَكرنا ذٰلك مُستوفى فيما تقدّم. والحُفّاظ منهم قليل، فإذا جاء الحديثُ من جهةِ أحدٍ منهم، فلْيُتوقَّف فيه حتى يَتبيَّن أمرُه(٢).

قاعدة (٢)

الفُقهاء المُعتَنون بالرّأي حتى يَغلِبَ عليهم الاشتغالُ به، لا يَكادونَ يَحفظونَ الحديثَ كما يَنبغي

ولا يُقيمونَ أسانيدَه، ولا مُتونَه، ويُخطئونَ في حفظِ الأسانيد كثيرًا، ويَروونَ المُتونَ بالمعنى، ويُخالفونَ الحُفّاظَ في ألفاظِه، وربّما يأتونَ بألفاظٍ تُشبهُ ألفاظَ الفُقهاءِ المُتداوَلةَ بينَهم.

---

(١) قول يحيى بن سعيد هٰذا أخرجه مسلم في «المقدمة» ١/ ١٧.

(٢) وهٰذا كلام ليس على إطلاقه، بل من الصالحين غير العلماء من يحفظ ويضبط، وإنما المقصود به أهل الغفلة منهم الذين يحدثون بكل ما يسمعون، وقد يأتي الخطأ إلى هؤلاء من عدم درايتهم بالحديث فلا يميزون بين صحيحه وموضوعه.

وقد اختَصرَ شَريكٌ حديثَ رافِع بن خَدِيج «في المُزارَعة»، فأتى به بعِبارةٍ أُخرى فقال: «مَن زَرَعَ في أرضِ قومٍ بغيرِ إذنِهِم، فليسَ له مِن الزَّرعِ شيءٌ، وله نفَقتُه»[١]، وهٰذا يشبه كلام الفقهاء.

وكذٰلك رَوى حديثَ أنس: «أنَّ النّبيَّ ﷺ كان يَتوضّأُ برِطْلَين من ماءٍ»[٢]، وهٰذا رواه بالمعنى الذي فَهِمَه، فإنَّ لفظ الحديث: «أنّه كان يَتوضّأُ بالمُدِّ»، والمُدُّ عند أهلِ الكوفةِ رِطْلان.

وكذٰلك سُليمانُ[٣] بنُ موسى الدِّمشقيُّ، الفقيه، يَروي الأحاديثَ بألفاظٍ مُستغرَبة.

وكذٰلك فقهاءُ الكوفة، ورأسُهم حمَّادُ بن أَبي سُليمانَ، وأصحابُه وأتباعُهم.

وكذٰلك الحَكَمُ بن عُتَيبة، وعبدُ الله بنُ نافعٍ الصّائغ[٤]، صاحبُ مالك، وغيرُهم.

قال شعبة: كان حمَّادُ بن أبي سُليمان لا يَحفظ.

قال ابنُ أَبي حاتم[٥]: كان الغالبُ عليه الفِقهَ، ولم يُرزَقْ حِفظَ الآثار.

وقال شعبةُ أيضًا: كان حمَّادٌ ومغيرةُ أحفظَ من الحَكَم، يعني مع سُوءِ حفظِ حمَّادٍ للآثار كان أَحفظَ من الحَكَم.

---

(١) أخرجه أبو داود ٢/ ٢٣٤ من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن عطاء، عن رافع بن خديج يرفعه، وكذلك ابن ماجه ٢/ ٨٢٤، والتِّرمذيّ ٣/ ٦٣٩.

(٢) أخرجه أبو داود ١/ ٢٢ من طريق شريك عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن جبير، عن أنس: كان النّبيّ ﷺ يتوضأ بإناء يسع رطلين.

(٣) في ظ: «سليم»، وهو سليمان بن موسى الدمشقي، سبقت ترجمته، ص ٦٤١.

(٤) عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي، أبو محمَّد المدني، قال أحمد: لم يكن صاحب حديث، كان ضعيفًا. وقال البخاريّ: في حفظه شيء (ت ٢٠٦). «تهذيب» ٦/ ٥١.

(٥) «الجرح والتعديل» (١/ قسم١/ ١٤٧).

وقال عثمانُ البَتِّيُّ: كان حمَّادٌ* إذا قال برأيِه أصابَ، وإذا قال: «قالَ إبراهيمُ»، أخطأ.

قال أبو حاتم الرّازي(١): حمَّادٌ صدوق، لا يُحتجُّ بحديثِه، وهو مستقيمٌ في الفِقه، فإذا جاء الآثارَ شوَّش.

وكان حمَّادٌ إذا سُئل عن شيءٍ من الرَّأي سُرَّ به، فإذا سُئلَ عن الرِّواية ثقُلَت عليه، ورُبّما كان يُسألُ عن شيءٍ من حديثِ إبراهيم، فيقول: قد طالَ العهدُ بإبراهيم.

قال حمَّاد بنُ سَلَمة: كنتُ أَسألُ حمَّاد بنَ أبي سُليمان عن أحاديثَ مُسنَدة، وكان الناسُ يَسألونه عن رأيِه، فكنتُ إذا جئتُ قال: لا جاءَ اللهُ بك.

قال حمَّادُ بن زيد: قدِمَ علينا حمَّادٌ البَصرةَ، فجَعلَ فِتيانُ البَصرةِ يَسخَرونَ به، فقال له رجل: ما تقولُ في رجلٍ وَطئَ دجاجةً مَيتةً، فخرجَ منها بَيضة؟ وقال له آخرُ: ما تقولُ في رجلٍ طلَّقَ امرأتَه مِلءَ سُكُرُّجة(٢)؟

قال ابن حِبَّان(٣): الفقيهُ إذا حدَّث من حِفظِه، وهو ثقةٌ في روايته، لا يجوزُ - عندي - الاحتجاجُ بخَبره؛ لأنه إذا حدَّث من حفظِه فالغالبُ عليه حِفظُ المُتونِ دونَ الأسانيد، وهٰكذا رَأينا أكثرَ من جالسْناهُ من أهلِ الفِقه، كانوا إذا حَفِظوا الخَبَر لا يَحفظونَ إلّا مَتْنَه، وإذا ذَكروه أوّلَ أَسانيدِهم يكون: «قال رسولُ الله ﷺ»، فلا يَذكُرونَ بينَهم وبينَ النّبيِّ ﷺ أَحدًا. فإذا حدَّث الفَقيهُ

---

* لوحة ١٣٩/أ.

(١) «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ١٤٧).

(٢) السُّكُرُّجة: إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأدم (وهي بضم السين والكاف وتشديد الراء المضمومة، انظر «لسان العرب» مادة (سكرج).

(٣) «المجروحون» لابن حبان ١/ ٧٨.

مِن حفظِه رُبّما صحَّف الأسماء، وأقلبَ الإسنادَ، ورَفعَ الموقوف، وأوقفَ المُرسَلَ وهو لا يَعلمُ، لِقِلّةِ عنايتِه به، وأتى بالمَتنِ على وجهِه[١]، فلا يجوزُ الاحتجاجُ بروايتِه إلّا من كتابٍ، أو يُوافقُ الثِّقات في الأسانيد.

قلت: هٰذا إن كان الفَقيهُ حافظًا للمَتن، فأمّا مَن لا يَحفظُ مُتونَ الأحاديث بألفاظِها مِن الفقهاء، وإنّما يَروي الحديثَ بالمعنى، فلا يَنبغي الاحتِجاجُ بما يَرويه مِن المُتون، إلّا بما يوافقُ الثِّقات في المُتون، أو يُحدِّث به من كتابٍ مَوثوقٍ به.

والأغلبُ أنَّ الفَقيهَ يَروي الحديثَ بما يَفهمُه من المعنى، وأفهامُ الناس تَختلِف، ولهٰذا نَرى كثيرًا من الفُقهاءِ يتأوّلونَ الأحاديثَ الصَّحيحةَ بتأويلاتٍ مُستبعَدةٍ جدًّا، بحيثُ يَجزِمُ العارفُ المُنصِفُ بأنّ ذٰلك المَعنى الذي تأوَّلَه به[٢] غيرُ مُرادٍ بالكُلِّيّة، فقد يَروي الحديثَ على هٰذا المعنى الذي فهِمَه. وقد سَبَق أن شَريكًا رَوى حديثَ «الوضوء بالمُدِّ» بما فهِمَه من المعنى. وأكثرُ فقهاء الأمصار يُخالفونَه في ذٰلك.

قاعدة (٣)

الثِّقاتُ الحُفّاظ إذا حدّثوا من حفظِهم ولَيسُوا بفُقهاء، قال ابنُ حِبّان[٣]: - عندي - لا يجوزُ الاحتجاجُ بحديثِهم

لأن همَّتَهم حفظُ الأسانيدِ والطُّرقِ، دونَ المُتون. قال: وأكثرُ مَن رَأينا من الحُفّاظ كانوا يَحفَظون الطُّرق، ولقد كنّا نُجالسُهم بُرْهةً من دَهرِنا على

(١) أي كما بلغه أو قرأه بما فيه من علة أو خطأ.

(٢) لفظة «به» سقطت من د، ظ.

(٣) «المجروحون» لابن حبان ١/ ٧٨.

المُذاكَرة، ولا أَراهم يَذكُرونَ من متنِ الخَبرِ إلّا كلمةً واحدةً، يُشيرونَ إليها.
قال: ومَن كانت هٰذه صفتُه وليس بفَقيهٍ، فرُبّما يَقلبُ المتنَ، ويغيِّرُ المعنى إلى غيرِه، وهو لا يَعلمُ، فلا يجوز الاحتجاجُ به، إلّا أن يحدِّثَ مِن كتابه، أو يُوافِقَ الثِّقات(١).

وقد ذَكَرنا هٰذا عن ابن حِبّان، فيما تقدّم، وبيّنّا أنّ هٰذا ليس على إطلاقِه، وإنّما هو مختصٌّ بمَن عُرِف منه عدمُ حِفظِ المُتون وضَبطِها، ولعلَّه يختصُّ بالمتأخِّرينَ من الحُفّاظ، نحوِ مَن كان في عصرِ ابنِ حِبّان، فأمّا المتقدِّمونَ كشُعبةَ، والأعمَشِ، وأبي إسحاقَ، وغيرِهم، فلا يقولُ ذٰلك أحدٌ في حقِّهم، لأنّ الظاهرَ من حال الحافظِ المُتقِن حفظُ الإسنادِ والمَتن، إلّا أن يُوقفَ منه على خلافِ ذٰلك، والله أعلم.

وقد سَبَق قولُ الشافعيِّ أنَّ مَن حدَّث بالمعنى، ولم يَحفظ لفظَ الحديث، إنّه يُشترطُ فيه أن يكون عاقلًا لما يُحدِّثُ به من المعاني، عالمًا بما يُحيلُ المعنى من الألفاظ، وأنّ مَن حدَّث بالألفاظ، فإنّه يُشترطُ أن يكون حافظًا للَفظِ الحديث، متقِنًا له، والله أعلم.

قاعدة (٤)

إذا رَوى الحفّاظُ الأثباتُ حديثًا بإسنادٍ واحد*، وانفردَ واحدٌ منهم بإسنادٍ آخر، فإن كان المُنفرِدُ ثقةً حافظًا، فحُكمُه قريبٌ من حُكمِ زيادةِ الثِّقة في الأسانيدِ أو في المُتون

وقد تقدّم الكلام على ذٰلك.

---

(١) «المجروحون» لابن حبان ١/ ٧٨.
* لوحة ١٤٠/أ.

وقد تردَّدَ الحُفّاظ كثيرًا في مثل هٰذا؛ هل يُرَدُّ قولُ مَن تفرّد بذٰلك الإسناد، لمُخالفَةِ الأكثَرينَ له، أُم يُقبَلُ قولُه لثقَتِه وحفظِه؟

ويُقوِّي قَبولَ قولِه إن كان المَرويُّ عنه واسعَ الحديث، يُمكِنُ أن يَحمِل الحديثَ من طرقٍ عديدة، كالزُّهريِّ، والثّوريِّ، وشُعبةَ، والأعمَش.

ومثال ذٰلك: ما رَوى أصحابُ الأعمَش؛ مثلُ وَكيع، وعيسى بنِ يونُس، وعليِّ بنِ مُسْهِر، وعبدِ الواحد بنِ زياد، وغيرِهم، عن الأعمَش، عن إبراهيم، عن عَلقمةَ، عن عبدِ الله: أنّه كان مع النّبيِّ ﷺ في حَرْث المدينة، فمَرَّ على نفَرٍ من اليهود، فسَألوهُ عن الرُّوح.. الحديث.

وخالفَهم ابنُ إدريس، فرَواهُ عن الأعمَش، عن عبد الله بنِ مُرّةَ، عن مَسروقٍ، عن عبد الله. ولم يُتابَع عليه، فصَحَّحتْ طائفةٌ الرِّوايتَين عن الأعمَش.

وخرّجه مسلمٌ من الوجهين[1]. وقال الدّارقطنيُّ: لعلَّهما محفوظان، وابنُ إدريسٍ من الأثبات، ولم يُتابَع على هٰذا القول[2].

---

(١) أخرجه من الوجه الأول البخاريّ (٧٤٥٦)، ومسلم (٢٧٩٤) (٣٣) من طريق وكيع، والبخاريّ (١٢٥) من طريق عبد الواحد بن زياد، والبخاريّ (٤٧٢١) و(٧٤٦٢)، ومسلم (٢٧٩٤)(٣٢) من طريق حفص بن غياث، والبخاريّ (٧٢٩٧)، ومسلم (٢٧٩٤)(٣٣) من طريق عيسى بن يونس، أربعتهم عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، أنه كان مع النّبيّ ﷺ في حرث المدينة، فمر على نفر من اليهود، فسألوه عن الروح... الحديث.

وأخرجه من الوجه الثاني مسلم (٢٧٩٤)(٣٤) من طريق ابن إدريس، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق عن عبد الله قال: كان النّبيّ ﷺ في نخل... الحديث.

(٢) «العِلَل» للدارقطني (٨٦١).

قلت: وممّا يَشهدُ لصِحَّةِ ذٰلك أنَّ ابنَ إدريسَ رَوى الحديثَ بالإسنادِ الأوّل أيضًا، وهٰذا ممَّا يَستدلُّ به الأئمّةُ كثيرًا على صحَّةِ روايةِ مَن انفرَدَ بالإسناد، إذا رَوى الحديثَ بالإسنادِ الذي رَوى به الجماعةُ، فخرّجه ابنُ أبي خَيثمةَ في كتابه، حدَّثنا عبدُ الله بن محمَّدٍ أبو عبد الرَّحمٰن الكِرْماني[1]، كتبتُ عنه بكَفْربَيّا[2]، قال: حدَّثنا عبدُ الله بنُ إدريس، عن الأعمَش، عن إبراهيم، عن عَلقَمةَ، عن عبدِ الله قال: إنِّي لأَمشي مع النَّبيِّ ﷺ.. فذَكرَه.

مثالٌ آخر: رَوى أصحابُ الزُّهريِّ، عن الزُّهريّ، عن عُبيدِ الله بن عبدِ الله، عن ابنِ عبّاس، عن مَيمُونة، عن النّبيِّ ﷺ «حديثَ الفأرةِ في السَّمن»، ورواه مَعْمَر، عن الزُّهريِّ، عن ابن المسيّب، عن أبي هُريرةَ[3].

---

(١) عبد الله بن محمَّد الكرماني: العائذي، أصله كوفي، روى عن عبد الله بن المبارك، وعنه أبو حاتم، وقال عنه: شيخ ثقة، صدوق مأمون. «الجرح والتعديل» (٢/ قسم٢/ ١٦٢).

(٢) كفربيا: بفتح الباء وتشديد الياء، مدينة بإزاء المصيصة على شاطئ جيحان، كانت كبيرة ذات أسواق، جدد بناءها الرشيد. «مراصد الاطّلاع» ٣/ ١١٦٩.

(٣) أخرجه البخاريّ (٢٣٥)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٤٥٧١) من طريق مالك بن أنس، والبخاريّ (٥٥٣٨)، وأبو داود (٣٨٤١)، والتِّرمذيّ (١٧٩٨)، والنَّسائيّ (٤٥٧٠) من طريق سُفيان بن عيينة، كلاهما عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عبّاس، عن ميمونة.

ووافقهما مَعْمَر، فرواه عن الزهري، بهٰذا الإسناد، كما أخرجه أحمد (٧٦٠٢)، وأبو داود (٣٨٤٣)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٤٥٧٢).

قال التِّرمذيّ: وروى مَعْمَر عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هُريرةَ عن النّبيِّ ﷺ وهو حديث غير محفوظ. وسمعت محمَّد بن إسماعيل يقول: وحديث مَعْمَر عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هُريرةَ عن النّبيِّ ﷺ، هٰذا خطأ، أخطأ فيه مَعْمَر، قال: والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عبّاس عن ميمونة.

قلنا: وهٰذه الطريق التي أشار إليها التِّرمذيّ أخرجها أحمد (٧١٧٧) و(٧٦٠١)، وأبو داود (٣٨٤٢)، وابن حبان (١٣٩٣)، والبزار في «مسنده» (٧٧٢١)، والدارقطني في «العِلَل» ٧/ ٢٨٧ من طريق مَعْمَر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هُريرةَ. =

فمِن الحفَّاظ مَن صحَّح كِلا القَولين، ومِنهم الإمامُ أحمد، ومحمَّد بنُ يحيى الذُّهْلي، وغيرُهما.

ومنهم مَن حَكَم بغَلَط مَعْمَر، لانفرادِه بهٰذا الإسناد، منهم البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، وأبو حاتمٍ، وغيرُهم.

وذَكَرَ الذُّهليُّ أن سعيدَ بنَ أبي هلال تابع مَعْمَرًا على روايتِه عن الزُّهريّ، عن سعيدِ بنِ المسيّب، إلّا أنّه أرسَلَه ولم يَذكُر أبا هُريرةَ.

ويدلُّ على صحَّة روايةِ مَعْمَر أنه رواهُ بالإسنادَين كلَيهما.

وأمّا لفظُ الحديثِ بالتَّفريقِ بين الجامدِ والمائع، فقد ذَكَرَه مَعْمَر عن الزُّهريِّ بالإسنادَين معًا.

وتابعَه الأوزاعيُّ عن الزُّهريّ، فرواه عن عُبيدِ الله، عن ابن عبّاس.

وكذٰلك رواه إسحاقُ بنُ رَاهويه، عن سُفيانَ بن عُيينةَ، عن الزُّهريّ، لٰكنّه حمَلَ حديثَ ابن عُيينةَ على حديثِ مَعْمَر.

وقد سَبَقَ ذٰلك كلُّه مُستوفى في كتابِ الأطعمة.

فأمّا إن كان المُنفرِدُ عن الحفَّاظِ سيِّءَ الحِفظ، فإنّه لا يُعبأُ بانفرادِه، ويُحكَمُ عليه بالوَهم.

= قال البزار: هٰذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هُريرةَ، إلا مَعْمَر، وقد خولف في إسناده ومتنه. «مسنده» (٧٧٢١).

وصحح أبو حاتم الرازي حديث الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عبّاس، عن ميمونة، عن النبي. «علل الحديث» لابنه (١٥٠٧).

وانظر: «العِلَل» للدارقطني (١٣٥٧).

مثال ذٰلك: أن أصحابَ الزُّهريِّ رَووا عن الزُّهريّ، عن حُميد بنِ عبد الرَّحمٰن، عن أبي هُريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ «في قصّة المُجامِع في رمضان»[1].

ورواهُ هشامُ بنُ سعد، عن الزُّهريّ، عن أَبي سَلَمةَ، عن أبي هُريرةَ. فحَكَمَ الأئمةُ بأنه وَهِمَ في ذٰلك.

فإن كان المُنفرِدُ عن الحُفّاظ، مع سُوءِ حفظِه، قد سلَكَ الطريقَ المَشهور، والحُفّاظُ يُخالفونَه، فإنّه لا يكادُ يُرتابُ في وَهمِه وخطئِه، لأنّ الطريقَ المَشهورَ تَسبِقُ إليه الألسِنةُ والأوهامُ كثيرًا، فيَسلُكُه مِن لا يَحفظ.

ومثال ذٰلك: رَوى حمّادُ بنُ سَلَمة، عن ثابتٍ، عن حَبيبِ بنِ أَبي سُبَيعة الضُّبَعي، عن الحارِث، أنَّ رجلًا قال: يا رسولَ الله، إنِّي أُحِبُّ فلانًا. قال:

---

(١) رواه من أصحاب الزهري: منصور بن المعتمر، ومَعْمَر عند البخاريّ (١٩٣٧) (٢٦٠٠) و(٦٧١٠)، ومسلم (١١١١)، وسُفيان بن عيينة، والليث بن سعد عند البخاريّ (٦٧٠٩) (٦٧١١)، ومسلم (١١١١)، وشعيب بن أبي حمزة، وإبراهيم بن سعد عند البخاريّ (١٩٣٦)، (٥٣٦٨)، و(٦٠٨٧)، والأوزاعي عند البخاريّ (٦١٦٤)، ومالك بن أنس، وابن جُرَيج عند مسلم (١١١١).

وخالفهم هشام بن سعد، فرواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هُريرةَ، أخرجه من طريقه هٰذه أبو داود (٢٣٩٣)، وابن خزيمة (١٩٥٤)، والعُقَيلي في «الضعفاء» ٤/ ٣٩٠ (طبعة دار الغرب الإسلامي)، وابن عدي في «الكامل» ٧/ ١٠٩، والدارقطني في «السنن» (٢٣٠٥) و(٢٤٠٢).

قال ابن خزيمة: الخبر عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرَّحمٰن، هو الصحيح. ونحوه قال الدارقطني في «العِلَل» ١٢/ ١٨٧ (٢٥٩٦).

وقال العُقَيلي: المحفوظ حديث حميد.

وقال ابن عدي بعد أن أخرج رواية هشام هٰذه: وقال أبو كريب عن وكيع عن هشام بن سعد عن أنس، والروايتان جميعًا خطأ... وخالف هشام بن سعد فيه الناس، والحديث حديث حميد بن عبد الرَّحمٰن.

«أَعلَمْتَه؟» قال: لا*.. الحديث[١]. هٰكذا رواه حمَّادُ بنُ سَلَمة، وهو أحفظُ أصحاب ثابت، وأثبتُهم في حديثِه، كما سبق.

وخالفَه مَن لم يكن في حِفظِه بذاكَ من الشُّيوخ الرُّواةِ عن ثابت، كمُبارَكِ ابنِ فَضالةَ، وحُسَين بن واقِدٍ، ونحوِهما، فَرَووه عن ثابتٍ، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ.

وحَكَم الحُفّاظ هنا بصِحّةِ قول حمَّاد، وخطأِ مَن خالفَه، منهم أبو حاتم، والنَّسائيُّ، والدّارقطنيّ.

قال أبو حاتم: مُباركٌ لَزِمَ الطريق[٢]. يعني: أنّ روايةَ ثابتٍ عن أنس، سِلسلةٌ معروفةٌ مشهورة، تَسبِقُ إليها الألسِنةُ والأوهام، فيَسلُكُها مَن قلَّ

---

* لوحة ١٤١/أ.

(١) أخرجه أحمد ١٩/ (١٢٥١٤) و٢٠/ (١٢٥٩٠)، وأبو داود (٥١٢٥)، والحاكم في «المستدرك» (٧٥٠٩) (طبع الرسالة العالمية) من طريق المبارك ابن فضالة، وأحمد ١٩/ (١٢٤٣٠)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٩٩٣٩)، وابن حبان (٥٧١) من طريق الحسين ابن واقد، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٤٤٢)، وابن عدي في «الكامل» ٤/ ١٧٥ من طريق عبد الله بن الزبير الباهلي، ثلاثتهم عن ثابت، عن أنس بن مالك، رضي الله عنه.

ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، واختُلف على حماد فيه:

فرواه مؤمل بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس. أخرجه أحمد ٢١/ (١٣٥٣٥) ومؤمل بن إسماعيل ضعيف.

ورواه الحسن بن موسى، عن حماد، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن الحارث، قال: مر رجل بالنَّبيّ ﷺ. مرسل. أخرجه النَّسائيّ في «الكبرى» (٩٩٤٠).

ورواه الحجاج بن محمَّد، عن حماد، عن ثابت، عن حبيب، عن الحارث، عن رجل حدثه سمع النَّبيّ ﷺ. أخرجه النَّسائيّ (٩٩٤١). قال النَّسائيّ: وهٰذا الصواب عندنا، وحديث حسين بن واقد خطأ، وحماد بن سلمة أثبت بحديث ثابت من حسين بن واقد، والله أعلم.

وقال الدارقطني في «العِلَل» ١٢/ ٢٤ (٢٣٦١): والقول قول حماد.

(٢) «علل الحديث» ٥/ ٦٥٧ (٢٢٣٧).

حِفظُه، بخلاف ما قاله حمَّاد بنُ سَلَمة، فإن في إسنادِه ما يُستغرَب، فلا يَحفظُه إلّا حافظ. وأبو حاتمٍ كثيرًا ما يعلّل الأحاديثَ بمِثل هٰذا، وكذٰلك غيرُه من الأئمة.

وقد سَبَق إلى نحوِ ذٰلك ابنُ عُيينةَ، وابنُ مَهديٍّ، فإنّ مالكًا رَوى عن صَفوانَ بنِ سُليم، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن النّبيِّ ﷺ قال: «أنا وكافِلُ اليَتيم في الجَنّةِ كهٰذه من هٰذه»[1].

---

(١) لم نقف على رواية مالك عن صفوان بن سليم موصولة، إلا في سؤال ابن أبي حاتم لأبيه وأبي زرعة عنها، كما في «العِلَل» له ٥/ ٣٣٦ (٢٠٢٣)، وإلا في أثر الحميدي الذي سيشير إليه المصنف. ويغلب على ظننا أن دعوى أن مالكًا رواه هكذا وهمٌ، وإنما رواه مالك، عن صفوان بن سليم، أنه بلغه، أن النّبيّ ﷺ، بدليل أن الدارقطني لم يشر في «العِلَل» ١٤/ ٣٠ إلا إلى البلاغ، ولم يذكر أن مالكًا رواه عن صفون عن عطاء. وكذلك قال ابن عبد البر في «الاستذكار» ٢٧/ ٧٤: هكذا رواية مالك، لم يختلف عليه رواة «الموطأ» في ذلك عنه، وقد رواه سُفيان بن عيينة، عن صفوان بن سُليم، فأسنده، انتهى.
قلنا: فإذا صدق ما ظننّا من الوهم، فيكون لا معنى لهٰذا المثال في هذا الموضع، لأن عطاءً ليس في إسناد مالك، ولم يخالف فيه ابن عيينة، والله أعلم بالصواب.
وأما البلاغ فقد أخرجه مالك في «الموطأ» بلاغًا (٢٧٣٠) برواية يحيى الليثي (طبعة دار الغرب الإسلامي) عن صفوان بن سليم، أنه بلغه، أن النّبيّ ﷺ قال: «أنا وكافل اليتيم له أو لغيره في الجنة كهاتين إذا اتقى، وأشار بإصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام». قال ابن عبد البر في «التمهيد» ١٠/ ٢٧٨ (طبعة مؤسسة الفرقان): حديث صفوان هٰذا يتصل من وجوه، ويستند من غير رواية مالك، من حديث الثقات: سُفيان بن عيينة، وغيره، انتهى.
وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٨٦١)، والبخاريّ في «الأدب المفرد» (١٣٣)، وابن قانع في «معجم الصحابة» ٣/ ٥٨، والطبراني في «الكبير» ٢٠/ ٣٢٠ (٧٥٨)، والبيهقيّ في «الكبرى» ٦/ ٢٨٣ من طريق سُفيان بن عيينة، عن صفوان بن سليم، عن امرأة يقال لها أنيسة، عن أم سعيد ابنة مرة الفهري، عن أبيها، عن النّبيّ ﷺ. وهٰذا إسناد ضعيف لجهالة المرأة التي اسمها أُنيسة.
قال الدارقطني في «العِلَل» ١٤/ ٣٠ (٣٣٩٦): والحديث لابن عيينة، لأنه ضبط إسناده.

وخالفَه ابنُ عُيينة، فرواه عن صَفوانَ بن سُليم، عن أُنيسَة[١]، عن أُمِّ سعيدٍ بنتِ مُرّةَ الفِهْريّة[٢]، عن أبيها، عن النّبيِّ ﷺ.

ورجَّح الحُفّاظُ كأبي زُرْعة، وأبي حاتمٍ قولَ ابن عُيينةَ في هٰذا الإسنادِ على قولِ مالك[٣].

قال الحُميديُّ: قيل لسُفيان: إنَّ عبدَ الرَّحمٰن بنَ مَهديٍّ يقول: إنَّ سُفيانَ أَصوَبُ في هٰذا الحديث من مالك. قال سُفيان: وما يُدريه، أدركَ صفوانَ؟! قالوا: لا، لكنه قال: إنَّ مالكًا قال: عن صَفوان، عن عطاءِ بن يَسار. وقال سُفيان: عن أُنيسةَ عن أُمِّ سعيدٍ بنتِ مُرّة، عن أبيها، فمِن أين جاءَ بهٰذا الإسناد؟! فقال سُفيان: ما أحسَنَ ما قال! لو قال لنا صَفوانُ: «عن عطاء بنِ يَسار» كان أهونَ علينا مِن أن نجيءَ بهٰذا الإسنادِ الشّديد[٤].

ومن ذٰلك: أنَّ حُصَين بنَ عبد الرَّحمٰن رَوى عن عَمرو بن مُرّة، عن عَلقمةَ ابنِ وائل، عن أبيه، عن النّبيِّ ﷺ حديثَ «رفعِ اليَدين في الصّلاة»، ورواه شُعبةُ، عن عَمرو بن مُرّةَ، عن أبي البَختَريّ، عن عبدِ الرَّحمٰن اليَحصُبيّ، عن وائل بن حُجْر، عن النّبيِّ ﷺ[٥].

---

(١) أنيسة عن أم سعيد بنت مرة الفهرية وعنها صفوان بن سليم الزهري. انظر: «تهذيب» ١٢/ ٤٠٣.

(٢) أم سعيد بنت مرة الفهرية، عن أبيها وعنها أنيسة أخرج حديثهما أبو نعيم من الوجه الذي أخرجه البخاريّ، لكن قال الجمحية. «تهذيب» ١٢/ ٤٧١.

(٣) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم ٥/ ٣٣٧ (٢٠٢٣).

(٤) أخرج هٰذا الأثر البيهقيّ في «السنن الكبرى» ٦/ ٢٨٣.

(٥) أما رواية حصين بن عبد الرَّحمٰن، فقد أخرجها الدارقطني (١١٢١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/ ٢٢٤، والطبراني في «الكبير» ٢٢/ ١٢ (٨)، والبيهقيّ في «السنن =

وسُئل عن ذٰلك أحمد(١)، فقال: شعبةُ أثبتُ في عَمرو بن مُرّةَ من حُصَين، القولُ قولُ شُعبة؛ مِن أين يقعُ شُعبةُ «عن أَبي البَختَريِّ، عن عبدِ الرَّحمٰن اليَحصُبيِّ عن وائل»؟! يُشيرُ إلى أن هٰذا إسنادٌ غريبٌ لا يَحفظُه إلّا حافظ، بخلافِ علقَمةَ بن وائل، عن أبيه، فإنه طريقٌ مشهور.

واعلَم أنَّ هٰذا كلَّه إذا عُلِم أنَّ الحديثَ الذي اختُلف في إسنادِه حديثٌ واحد، فإن ظَهَرَ أنه حديثانِ بإسنادَين، لم يُحكَم بخطأ أحدِهما، وعلامةُ ذٰلك: أن يكون في أَحدِهما زيادةٌ على الآخَر، أو نقْصٌ منه، أو تغيُّرٌ يُستدَلُّ به على أنه حديثٌ آخَر، فهٰذا يقولُ عليُّ بنُ المَدينيّ وغيرُه من أئمّةِ الصَّنعة: «هما حديثانِ بإسنادَين». وقد ذَكرنا كلامَ ابن المَدينيّ في ذٰلك، في باب صِفة الصّلاةِ على النّبيِّ ﷺ من كتاب الصّلاة.

= الكبرى» ٢/ ٨١ من طريق حصين بن عبد الرَّحمٰن قال: دخلنا على إبراهيم فحدثه عمرو ابن مرة، قال: صلينا في مسجد الحضرميين، فحدثني علقمة بن وائل، عن أبيه: أنه رأى رسول الله ﷺ يرفع يديه حين يفتتح الصلاة وإذا ركع وإذا سجد. فقال إبراهيم: ما أرى أباك رأى رسول الله ﷺ إلا ذلك اليوم الواحد فحفظ ذلك، وعبد الله لم يحفظ ذلك منه! ثم قال إبراهيم: إنما رفع اليدين عند افتتاح الصلاة.

وأما رواية شعبة فأخرجها الطيالسي (١١١٤)، وأحمد ٣١/ (١٨٨٥٣)، والدّارميّ (١٢٨٧)، والطبراني ٢٢/ (١٠٣) و(١٠٤) و(١٠٥)، والبيهقيّ في «الكبرى» ٢/ ٢٦ من طريق شعبة عن عَمرو بن مرة عن أبي البختري، عن عبد الرَّحمٰن اليحصبي، عن وائل ابن حجر: أنه صلى مع رسول الله ﷺ، فكان يكبر إذا خفض، وإذا رفع، ويرفع يديه عند التكبير، ويسلم عن يمينه وعن يساره. وهٰذا إسناد ضعيف، لجهالة حال عبد الرَّحمٰن اليحصبي.

وأخرجه أحمد ٣١/ (١٨٨٤٨) من طريق شعبة أيضًا، عن عَمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن عبد الرَّحمٰن بن اليحصبي، عن وائل بن حجر الحضرمي قال: رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه مع التكبير.

(١) «العِلَل» و«معرفة الرجال» للإمام أحمد ١/ ١٥٦ وأوله: سألت أبي عن حديث هشيم عن حصين بن عبد الرَّحمٰن عن عَمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل عن أبيه في الرفع.

وكثيرٌ من الحُفّاظ كالدّارقطنيّ وغيرِه لا يُراعون ذٰلك، ويَحكُمون بخطأ أَحدِ الإسنادَين وإن اختلفَ لفظُ الحديثَين، إذا رجعَ إلى معنىً متقارب. وابن المَدينيّ ونحوه إنما يقولون: هما حديثان بإسنادَين[1] إذا احتمل ذٰلك، وكان متنُ ذٰلك الحديث يُروى عن النّبيّ ﷺ من وجوهٍ متعدِّدة، كحديث «الصّلاة على النّبيّ ﷺ»[2]. فأمّا ما لا يُعرَف إلّا بإسنادٍ واحد، فهٰذا يَبعُدُ فيه ذٰلك.

وكذٰلك حديثُ الأعمَش، عن أبي سُفيانَ، عن جابر «في هَدْي النّبيِّ ﷺ الغَنمَ المُقلَّدة»، وحديثُه عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة «في هدي النّبيِّ ﷺ الغَنَم»[3].

---

(١) سقط من د، ظ، بمقدار ثلاثة أسطر.

(٢) أخرج الدارقطني ١/ ٣٥٥ في صفة الصلاة على النّبيّ ﷺ حديثًا بإسنادين قال: حدَّثنا أحمد ابن محمَّد بن سعيد، قال: حدَّثنا علي بن الحسين بن عبيد بن كعب، قال: حدَّثنا سعيد بن عثمان الخزاز. (ح) وحدَّثنا أحمد بن محمَّد بن سعيد، قال: حدَّثنا أحمد بن الحسين بن سعيد، قال: حدَّثنا أبي، قال: حدَّثنا سعيد بن عثمان، قال: حدَّثنا عَمرو بن شمر، عن جابر، عن عبيد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا بريدة إذا جلست في صلاتك فلا تتركن التشهد والصلاة عليَّ، فإنها زكاة الصلاة، وسلم على جميع أنبياء الله ورسله وسلم على عباده الصالحين». قال الدارقطني: عَمرو بن شمر وجابر ضعيفان.

يلاحظ أن الإسنادين اتفقا في أحمد بن محمَّد بن سعيد وافترقا حتى سعيد بن عثمان الخزاز.

(٣) حديث عائشة أخرجه البخاريّ (١٧٠٢)، ومسلم (١٣٢١) من طريق الأعمش، حدَّثنا إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أفتل القلائد للنبي ﷺ، فيقلد الغنم، ويقيم في أهله حلالًا.

وحديث جابر أخرجه أحمد ٢٣/ (١٤٨٩١) من طريق الأعمش، عن أبي سُفيان، عن جابر، قال: أهدى رسول الله ﷺ إلى البيت غنمًا.

قال أبو حاتم كما في «العِلَل» لابنه ٣/ ٢٥٣ (٨٤٠): اللفظان ليسا بمتفقين، وأرجو أن يكونا جميعًا صحيحين.

وخالفه الدارقطني فقال في «العِلَل» ١٥/ ٧١ (٣٨٤٤): والمحفوظ حديث الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

فمِن الحُفّاظ مَن قال: الصَّحيحُ حديثُ عائشةَ، وحديثُ جابرٍ وَهْمٌ. ومنهم من قال: هما حديثانِ مختلفان، في أَحدِهما التَّقليدُ، وليس في الآخر، ومنهم أبو حاتم الرّازي. وقد سَبَق ذٰلك في كتاب الحجِّ.

ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء

أو لا يثبت منها إلا شيء يسير مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك

قَتادة، عن الحَسن، عن أنسٍ، عن النّبيِّ ﷺ.

هٰذه السِّلسِلة، قال البَرْدِيجيّ: لا يَثبتُ منها حديثٌ أصلًا من روايةِ الثِّقات.*

قَتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيِّ ﷺ.

قال البَرْدِيجيّ: هٰذه الأحاديثُ كلُّها معلولة، وليس عند شعبةَ منها شيء، وعند سعيدِ بن أَبي عَرُوبةَ منها حديثٌ، وعند هشامٍ منها آخرُ، وفيهما نظر.

يحيى بن سعيد الأنصاري[1]، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيِّ ﷺ.

قال البَرْدِيجيّ: قال ابنُ المَدينيّ: لم يصحَّ منها شيءٌ مسنَدٌ بهٰذا الإسناد.

---

* لوحة ١٤٢/أ.

(١) يحيى بن سعيد الأنصاري: النجاري أبو سعيد المدني، القاضي، روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وعنه الزهري ومالك وابن إسحاق، كان ثقة، كثير الحديث، حجة (ت ١٤٤). «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ١٥٣، «تهذيب» ١١/ ٢٢١، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٣٧، «شذرات الذهب» ١/ ٢١٢.

وقال البَرْدِيجيّ: لا يصحُّ منها شيءٌ إلّا من حديثِ سُليمانَ بن بلال، مِن حديث ابن أبي أُويسٍ، عن أخيه، عنه. قال: وسائرُ ذٰلك مراسيل، وصَلَها قومٌ ليسُوا بأقوياء.

يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس.

قال البَرْدِيجيّ: هي صحاحٌ، وهي ثلاثةُ أحاديث، منها حديثٌ فيه اضطراب، وسائرُ حديث يحيى، عن أنس، فيها نظر.

حمَّاد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر.

قال سُليمان بن حَرْب: لم يصحَّ بهٰذا الإسنادِ إلّا حديثٌ واحد. وأَنكَر حديثَ نافع عن ابن عمر، عن عمر «في تَقبيل الحَجَر»، وقال: ليسَ هو عن أيوبَ قطُّ.

وحديثُ حمَّادٍ عن [أيوب](١)، عن نافع، عن ابنِ عمر، عن عمر «في تَقبيل الحَجَر» رواه غيرُ واحد عنه. وخرَّجه مسلم في «صحيحه»(٢).

ورواه ابن عُلَيّة عن أيوب، قال: نُبئتُ أنَّ عمر قبَّل الحَجَر، كذا رواه مرسَلًا(٣).

---

(١) سقطت من كافة النسخ، وهي من مسلم ٢/ ٩٢٥.

(٢) أخرجه مسلم (١٢٧٠) من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر قبَّل الحجر، وقال: «إني لأقبِّلك وإني لأعلم أنك حجر، ولكني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك». ويؤيد صحة رواية مسلم قول الدارقطني في «العلل» (٨٦) بعد ذكر الخلاف على أيوب: وقول حماد بن زيد أحب إليّ.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «العِلَل» رواية ابنه عبد الله (١٢٤٧) عن إسماعيل عن أيوب قال نبئت أن عمر قبل الحجر.

يحيى بن الجَزّار[١] عن علي.

قال شَبابةُ، عن شعبة: لم يَسمع يحيى بنُ الجَزّار من عليّ إلّا ثلاثةَ أشياء[٢]، منها: أنَّ النّبيّ ﷺ قام على فُرْضةٍ من فُرَضِ الخَنْدق[٣]، وأنَّ رجلًا جاءَ إلى عليّ، فقال: أيُّ يومٍ هٰذا؟[٤]

الحَسن عن سَمُرة.

قيل: إنّه لم يَسمع منه سِوى حديثِ العَقيقة[٥]، وقيل: لم يَسمع منه شيئًا بالكُلِّية. وقد ذَكرنا ذٰلك غيرَ مرّة.

---

(١) يحيى بن الجزار العرني: الكوفي، لقبه زبان، كان غاليًا في التشيع، ووثقه أبو زرعة وأبو حاتم. «تهذيب» ١١/ ١٩١، «الجرح» (٤/ قسم٢/ ١٣٣).

(٢) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ قسم ٢/ ١٣٣): يحيى الجزار العرني مولى لبَجيلة، لم يسمع من علي، رضي الله عنه، إلا ثلاثة أشياء، أحدها أن النّبيّ ﷺ كان على فُرْضة من فُرَض الخندق، والآخر أن عليًا سئل عن يوم الحج الأكبر، ونسي محمود بن غيلان الثالثة.

(٣) أخرجه مسلم (٦٢٧).

وقوله: «فُرْضةٍ من فُرَضِ الخندق» هي المدخل من مداخله والمنفذ إليه. قاله النووي في «شرح مسلم» ٥/ ١٣٠.

(٤) أخرجه أبو القاسم البغويّ في «مسند على بن الجعد» (١٦٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٥٣٤٢)، والطبري في «التفسير» ١١/ ٣٢٦ (طبعة دار هجر)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/ ٢٧٣ من طريق الحكم، عن يحيى بن الجزار قال: جاء رجل إلى علي، رضي الله عنه، أنه لقيه رجل يوم النحر، فأخذ بلجامه فسأله عن الحج الأكبر؟ فقال: هو هٰذا اليوم. اللفظ لابن أبي شيبة.

(٥) حديث العقيقة أخرجه أبو داود (٢٨٣٧) و(٢٨٣٨)، وابن ماجه (٣١٦٥)، والتّرمذيّ (١٥٢٢ م)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٤٥٣٢) من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة يرفعه: «كل غلام مرتهن بعقيقته». =

حُمَيدٌ الطويل(١)، عن أنس

قال أبو داودَ الطيالسيّ: قال شُعبة: إنّما رَوى حُميدٌ عن أنس ما سمِعَه منه خمسةَ أحاديث.

قال أبو داود: قال حمَّاد بنُ سَلَمة: عامّةُ ما يَروي حُميدٌ عن أنسٍ لم يَسمع منه، إنّما عامّتُها سمِعَه من ثابت.

وذَكرَ العِجليُّ عن يحيى بنِ مَعين، عن أبي عُبيدةَ الحدّاد(٢)، قال: قال شعبةُ: لم يَسمع حُميدٌ من أنسٍ إلّا أربعةً وعشرينَ حديثًا.

الزُّبير بن عَدِيٍّ(٣)، عن أنسٍ، عن النّبيِّ ﷺ

قال ابنُ مَعين: ليس له إلّا حديثٌ واحد، يعني حديث «لا يأتي عليكم زمانٌ إلّا والذي بعدَه شرٌّ منه»(٤). وكذا قال ابنُ حبان.

= وأخرج البخاريّ (٥٤٧٢ م) من طريق قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، قال: أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن: ممن سمع حديث العقيقة، فسألته فقال: من سمرة بن جندب.

قلنا: قد تكلم غير واحد من أهل العلم في هٰذه الرواية بسبب قريش بن أنس بها، انظر «فتح الباري» ١٦/ ٢٢ (طبعة الرسالة العالمية).

(١) حميد الطويل: هو حميد بن طرخان، «تهذيب التهذيب» ٣/ ٤٣، «تذكرة الحفاظ ١/ ١٥٢، «ميزان الاعتدال» ١/ ٦١٠.

(٢) أبو عبيدة الحداد: عبد الواحد بن واصل السدوسي ابصري، قال أحمد: لم يكن صاحب حفظ، كان صاحب شيوخ، كان كتابه صحيحًا (ت ١٩٠). «تهذيب التهذيب» ٦/ ٤٤٠.

(٣) الزبير بن عدي قاضي الري، وثقه أحمد وابن معين (ت ١٣١). «تهذيب» ٣/ ٣١٧.

(٤) أخرجه البخاريّ (٧٠٦٨) من طريق سُفيان، عن الزبير بن عدي، قال: أتينا أنس بن مالك، فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج فقال: «اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه، حتى تلقوا ربكم»، سمعته من نبيكم ﷺ.

وقال أبو حاتم الرّازي: له عنه أربعةُ أحاديثَ أو خمسة.

ورَوى بِشر بن الحُسين الأصبَهاني[١]، عن الزُّبير، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ نسخةً نحوَ عشرينَ حديثًا، وهي موضوعةٌ، قاله أبو حاتم[٢] وغيره.

الأعمَش: قيل: إنه سمع من أنس حديثًا.

وقيل: إنَّه لم يَسمع منه شيئًا. وقد سَبَق ذٰلك مُستوفى في أوّل الكتاب.

الزُّهريّ: قيل: إنّه لم يَسمع من ابن عمر.

وقيل: سمِعَ منه حديثَين، كذا ذكره محمَّد بنُ يحيى، عن عبدِ الرزّاق، عن مَعْمَر.

أبو إسحاق عن الحارث[٣].

لم يَسمع منه غيرَ أربعةِ أحاديث، والباقي كتابٌ أخذه. كذا قاله شعبةُ، وكذا قال العِجْلي.

وقال الإمام أحمد[٤]: سمعتُ أبا بكر بنَ عيّاش، قال: قلَّ ما سمِعَ أبو إسحاقَ من الحارث؛ ثلاثة أحاديث.

---

(١) بشر بن الحسين الأصبهاني يروي عن الزبير بن عدي، وهو ضعيف، «الجرح والتعديل» (١/ قسم١/ ٣٥٥).

(٢) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ٣٥٥): سئل أبي عن بشر بن الحسين الأصبهاني، فقال: لا أعرفه، فقيل له: إن ببغداد قومًا يحدثون عن محمَّد بن زياد، عن بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس نحو عشرين حديثًا مسندة، فقال: هي موضوعة، ليس يعرف للزبير، عن أنس، عن النّبيِّ ﷺ إلا أربعة أحاديث أو خمسة.

(٣) هو ابن عبد الله الأعور.

(٤) «العِلَل» و«معرفة الرجال» للإمام أحمد ١/ ٢٩٣.

الحَكَم، عن مقسم[١]

رَوى عنه كثيرًا، ولم يَسمع منه سِوى أربعةِ أحاديث[٢]، قاله شعبة.

قال أبو داود: وليس فيها مسندٌ واحد، يعني: كلُّها موقوفات.

وذَكر ابنُ المَدينيّ، عن يحيى بن سعيدٍ، عن شعبةَ، أنه قال: هي خمسةُ أحاديث - وعدَّها شعبة -: حديثُ الوِتر[٣]، وحديثُ القنوت[٤]، وحديثُ

(١) مقسم: هو مقسم بن بُجْرة، ويقال نجدة، روى عن عائشة، رضي الله عنها، وعن ابن عبّاس، وهو من أصحابه، صالح لا بأس به، وقال العجلي: مكي، تابعي، ثقة. «تهذيب» ١٠/ ٢٨٨، «الجرح» (٤/ قسم١/ ٤١٤).

(٢) قال عبد الله بن أحمد في «العِلَل معرفة الرجال» ١/ ١٩٢: سمعت أبي يقول: الذي يصحح عن الحكم عن مقسم أربعة أحاديث: حديث الوتر أن النّبيّ ﷺ كان يوتر. وحديث عزيمة الطلاق عن مقسم عن ابن عبّاس، وعن مقسم عن ابن عبّاس: أن عمر قنت في الفجر، وهو حديث القنوت، وأيضًا عن مقسم في رأيه في محرم أصاب صيدًا، قال: عليه جزاؤه، فإن لم يكن عنده قوِّم الجزاء دراهم، ثم تقوِّم الدراهم طعامًا. قلت: فما روى غير هٰذا؟ قال: الله أعلم، يقولون هي كتاب، أرى حجاجًا روى عنه، عن مقسم عن ابن عبّاس نحوًا من خمسين حديثًا، وابن عيينة يغلط في أحاديث من أحاديث الحكم. وسمعت أبي، مرة، يقول: قال شعبة: هٰذه الأربعة التي يصححها الحكم سماع من مقسم.

(٣) حديث الوتر أخرجه النَّسائيّ في «الكبرى» (٤٣٢) و(٤٣٣) و(١٤٠٧) و(١٤٠٨)، وفي «المجتبى» (١٧١٥)، وابن ماجه (١١٩٢) من طريق منصور، عن الحكم، عن مقسم، عن أم سلمة: أن النّبيّ ﷺ كان يوتر بخمس أو بسبع لا يفصل بينهن بكلام ولا بتسليم. وهٰذا إسناد فيه انقطاع، فإن مقسمًا لم يسمع من أم سلمة.

(٤) حديث القنوت أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤٩٧٢) عن رجل، عن شعبة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عبّاس، أن عمر كان يقنت في الفجر بسورتين. وهٰذا إسناد ضعيف لإبهام شيخ عبد الرزاق.

وانظر: «العِلَل» للإمام أحمد ١/ ٥٣٦ (١٢٦٩)، وابن أبي حاتم في «التقدمة» ص ١٢٨.

عَزْمِةِ الطلاق[1]، وحديثُ جزاءِ ما قَتَلَ من النَّعَم[2]، والرّجلُ يأتي امرأتَه وهي حائض[3].

---

(1) حديث عزمة الطلاق: أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (١٨٩٣)، وابن أبي شيبة (١٨٨٦٧) و(١٨٩٢٤)، وأبو القاسم البغويّ في «مسند ابن الجعد» (١٥٤) و(١٩١٧)، والطبري في «التفسير» ٤/ ٦٨ و٦٩، وابن أبي حاتم في «التفسير» ٢/ ٤١٤ (٢١٨٤) من طرق، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عبّاس، قال: عزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر، والفيء: الجماع. وإسناده صحيح.

(2) حديث جزاء ما قتل من النعم: أخرجه سعيد بن منصور في «التفسير من سننه» (٨٣٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣٥٢٧)، والطبري في «تفسيره» ٨/ ٦٨٢ (طبعة دار هجر)، وابن أبي حاتم في «التفسير» ٤/ ١٢٠٥ (٦٧٩٩) و(٦٨١١) من طريق منصور، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عبّاس في قوله: ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾ [المائدة: ٩٥] قال: إذا أصاب المحرم الصيد يحكم عليه جزاؤه، فإن كان عنده جزاؤه ذبحه، وتصدق بلحمه، وإن لم يكن عنده جزاؤه قوم جزاؤه دراهم، ثم قومت الدراهم طعامًا، فصام مكان كل نصف صاع يومًا، وإنما أريد بالطعام الصيام، وإنه إذا وجد الطعام، وجد جزاؤه.

(3) حديث الرجل يأتي امرأته وهي حائض: قد اختُلف في رفعه ووقفه، والصواب أنه موقوف على ابن عبّاس، فقد أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٥١١)، والدّارميّ (١١٥٢) من طريق الأعمش، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ١٠/ ٤٣٠ من طريق أبي عوانة، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٩٠٥٣)، وابن عدي في «الكامل» ٣/ ٣٣٦ من طريق أبي عبد الله الشقري، ثلاثتهم عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عبّاس، رضي الله عنهما، أنه سئل عن الذي يأتي امرأته وهي حائض، قال: يتصدق بدينار أو بنصف دينار. هكذا موقوفًا على ابن عبّاس.
وأخرجه النَّسائيّ في «الكبرى» (٩٠٥٢) من طريق عَمرو بن قيس، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عبّاس، مرفوعًا.
ورواه شعبة وأدخل بين الحكم ومقسم واسطةً وهو عبد الحميد بن عبد الرَّحمٰن العدوي، لكنه رواه مرةً مرفوعًا، ثم تراجع ورواه موقوفًا، على الصواب:
فقد أخرجه أحمد ٣/ (٢٠٣٢)، وأبو داود (٢٦٤) و(٢١٦٨)، في «الكبرى» (٢٧٨) و(٩٠٥٠) و(٩٠٥١)، وابن ماجه (٦٤٠) من طريق شعبة، عن الحكم، عن عبد الحميد، =

قَتادة، عن أبي العالية.

قال شعبة: لم يَسمَع منه إلّا أربعةَ أحاديث[1]:

حديث يونس بن متَّى[2].

وحديث ابن عُمر في الصّلاة.

وحديث القُضاةُ ثلاثة[3].

= عن مقسم، عن ابن عبّاس، عن النّبيِّ ﷺ مرفوعًا. قال شعبة في رواية النَّسائيّ (٩٠٥١): أما حفظي فمرفوع، وقال فلان وفلان: إنه كان لا يرفعه.

وأخرجه الدّارميّ (١١٤٦)، وابن الجارود (١١٠)، والبيهقيّ ١/ ٣١٤ و٣١٥ من طريق شعبة، عن الحكم، عن عبد الحميد، عن مقسم، عن ابن عبّاس موقوفًا. قال ابن مَهديّ: فقيل لشعبة: إنك كنت ترفعه، قال: إني كنت مجنونًا فصححت.

(١) خرج هٰذا النص ابن أبي حاتم في «التقدمة»، ص ١٢٧، وفي «المراسيل»، ص ١٢٠ عن علي بن المَدينيّ، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان قال: قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء، قلت ليحيى: عدها. قال: قول علي، رضي الله عنه، القضاة ثلاثة، وحديث: لا صلاة بعد العصر، وحديث يونس بن متى.

وقد ذكر ابن رجب أنها أربعة أحاديث، بينما الثابت كما ترى أنها ثلاثة وقد التبس الأمر على ابن رجب عندما جعل حديثًا واحدًا حديثين. فحديث لا صلاة بعد العصر، وحديث شهد عندي رجال مرضيون، هما حديث واحد، كما سيتضح من تخريجه.

(٢) حديث: «يونس بن متى» أخرجه البخاريّ (٣٣٩٥)، ومسلم (٢٣٧٧) من طريق شعبة، عن قتادة، قال: سمعت أبا العالية، قال: حدَّثنا ابنُ عم نبيكم - يعني - ابن عبّاس - عن النّبيِّ ﷺ، قال: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى». ونسبه إلى أبيه.

(٣) حديث القضاة ثلاثة: أخرجه أبو القاسم البغويّ في «مسند علي بن الجعد» (٩٨٩)، وابن أبي شيبة (٢٣٤١٧)، وابن عبد الحكم في «فتوح مصر» ص٢٤٧، وأبو محمَّد البغويّ في «شرح السنة» (٢٤٩٨) من طريق شعبة، عن قتادة قال: سمعت أبا العالية قال: قال علي رضي الله عنه: القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة، فأما اللذان في النار فرجل جار متعمدًا فهو في النار، ورجل اجتهد فأخطأ فهو في النار، أما الذي في الجنة فرجل اجتهد، فأصاب الحق فهو في الجنة. قال قتادة: فقلت لأبي العالية: ما ذنب هٰذا الذي اجتهد فأخطأ؟ قال: ذنبه أن لا يكون قاضيًا إذا لم يعلم.

وحديث ابنِ عبّاس: شهِدَ عندي رجالٌ مَرْضِيُّون، وأرضاهم عندي عُمر[١].

وقد خرّجا له في «الصَّحيحين» عن أبي العاليةِ حديثَين آخَرين: أحدهما: حديثُ دعاءِ الكَرْب[٢]. والثاني: رؤيةُ النّبيِّ ﷺ ليلةَ أُسري به موسى وغيرَه من الأنبياء[٣].

أبو سُفيان طلحة بن نافع[٤]

قال شعبةُ وابنُ عُيينة: روايتُه عن جابر إنّما هي صَحيفة. ومرادُهما: أنه كتابٌ أخذه فرواه عن جابرٍ*، ولم يسمعه.

---

(١) حديث ابن عبّاس أخرجه البخاريّ (٥٨١)، ومسلم (٨٢٦) من طرق، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عبّاس قال: شهد عندي رجال مرضيون، وأرضاهم عندي عمر: أن النّبيّ ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب.
ثم قال البخاريّ: حدَّثنا مسدد، قال: حدَّثنا يحيى، عن شعبة، عن قتادة: سمعت أبا العالية، عن ابن عبّاس، قال: حدثني ناس ... بهٰذا. قلنا وهٰذه الرواية فيها إثبات سماع قتادة من أبي العالية.

(٢) دعاء الكرب: أخرجه البخاريّ (٦٣٤٦) و(٧٤٢٦)، ومسلم (٢٧٣٠) من طريق قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عبّاس، أن رسول الله ﷺ كان يقول عند الكرب: «لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض، ورب العرش الكريم».

(٣) أخرجه البخاريّ (٣٢٣٩)، ومسلم (١٦٥) من طريق قتادة، عن أبي العالية، قال: حدَّثنا ابن عم نبيكم - يعني ابن عبّاس، رضي الله عنهما - عن النّبيّ ﷺ قال: «رأيت ليلة أسري بي موسى رجلًا آدم طوالًا جعدًا، كأنه من رجال شنوءة، ورأيت عيسى رجلًا مربوعًا، مربوع الخَلْق، إلى الحمرة والبياض، سبط الرأس، ورأيت مالكًا خازن النار، والدجال» في آيات أراهن الله إياه، ﴿فلا تكن في مرية من لقائه﴾ [السجدة: ٢٣].

(٤) طلحة بن نافع القرشي، الواسطي، قال النَّسائيّ: ليس به بأس. «تهذيب التهذيب» ٥/ ٢٦.

* لوحة ١٤٣/ أ.

ورُوي عن شُعبة قال: حديثُ أبي سُفيانَ عن جابر، إنّما هو كتابُ سُليمانَ اليَشْكُري[(١)].

وقال ابنُ المَدينيّ: قال مُعَلّى الرّازيُّ، عن يحيى بنِ أبي زائدة، قال: سمعتُ يزيدَ الدّالانِيَّ[(٢)]، قال: لم يَسمع أبو سُفيانَ من جابرٍ إلّا أربعةَ أحاديث.

وذَكر التِّرمذيُّ في «علله»[(٣)] عن البخاريِّ، قال: كان يزيدُ أبو خالدٍ الدالاني، يقول: أبو سُفيان لم يَسمع من جابرٍ إلّا أربعةَ أشياء. ثم قال البخاريُّ: وما يُدريه؟ أوَما يَرضى أن رأسًا برأسٍ حتى يقولَ مثلَ هٰذا؟ يشيرُ البخاريُّ إلى أنّ أبا خالدٍ في نفسِه ليس بقويٍّ، فكيف يتكلَّمُ في غيره، وأثبتَ البخاريُّ سماعَ أبي سُفيانَ من جابر.

وقال في «تاريخه»[(٤)]: قال لنا مُسدَّدٌ، عن أبي معاويةَ، عن الأعمَش، عن أبي سُفيان: جاورتُ جابرًا بمكّةَ ستّةَ أشهر.

قال: وقال عليٌّ: سمعتُ عبدَ الرَّحمٰن، قال: قالَ لي هُشَيمٌ، عن أبي العلاء، قال: قالَ لي أبو سُفيان: كنتُ أحفظُ، وكان سُليمانُ اليَشْكُريُّ يكتبُ، يعني عن جابر.

وخرَّج مسلمٌ حديثَ أبي سُفيانَ عن جابر، وخرَّجه البخاريُّ مقرونًا.

---

(١) هو ابن قيس، وثقه أبو زرعة والنَّسائيّ، «تهذيب» ٤/ ٢١٤.

(٢) يزيد الدالاني: هو يزيد بن عبد الرَّحمٰن الأسدي الكوفي، قال أبو حاتم: صدوق. «تهذيب» ١٢/ ٨٢، «الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ٢٧٧).

(٣) «علل التِّرمذيّ الكبير»، لوحة ٧٥/ ب.

(٤) «التاريخ الكبير».

الأعمَش، قيل: إنّه لم يَسمعْ من مجاهدٍ إلا أربعة أحاديث قاله ابنُ المُبارَك، عن هُشَيم.

وذَكرَ ابنُ أبي حاتمٍ(١) بإسنادِه، عن وَكيعٍ، قال: كنا نتتبَّعُ ما سمِعَ الأعمَشُ من مجاهد، فإذا هي سبعةٌ أو ثمانية.

وحَكَى الكَرابيسيُّ أنّه سمِعَ عليَّ بنَ المَدينيِّ يقول: لم يصحَّ عندنا سماعُ الأعمَشِ من مجاهدٍ إلا نحوٌ من ستّةٍ أو سبعة.

قال عليٌّ: وكذٰلك سمعتُ يحيى وعبدَ الرَّحمٰن يقولان في الأعمَش.

وقال التِّرمذيُّ في «علله»(٢): قلتُ للبخاريِّ: يقولون: لم يَسمَع الأعمَشُ من مجاهدٍ إلّا أربعةَ أحاديث؟ قال: رِيحٌ، ليس بشيءٍ، لقد عدَدتُ له أحاديثَ كثيرةً نحوًا من ثلاثينَ أو أقلَّ أو أكثرَ، يقول فيها: حدَّثنا مجاهد.

وكذا نَقلَ الكَرابيسيُّ، عن الشّاذَكونِيّ، أنَّ الأعمَشَ سمِعَ من مجاهدٍ أقلَّ من ثلاثين حديثًا.

وممّا اختُلفَ في سماعِ الأعمَش له من مجاهد: حديثُ ابنِ عُمر «كُن في الدُّنيا كأنكَ غَريب»، والبخاريُّ يَرى أنه سَمِعه الأعمَشُ من مجاهد، وخرَّجه في «صحيحه» كذٰلك(٣)، وأنكرَ ذٰلك جماعة، وقد ذَكرناهُ في كتاب الزُّهد.

---

(١) «تقدمة الجرح والتعديل»، ص ٢٢٧.

(٢) «علل التِّرمذيّ الكبير»، لوحة ٧٥/ ب.

(٣) أخرجه البخاريّ في «صحيحه» (٦٤١٦) عن علي بن المَدينيّ، عن محمَّد بن عبد الرَّحمٰن الطفاوي، عن الأعمش قال: حدثني مجاهد، عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما.
قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٢٠/ ١٤: أنكر العُقَيلي هٰذه اللفظة وهي: حدثني مجاهد، وقال: إنما رواه الأعمش بصيغة: عن مجاهد، كذلك رواه أصحاب الأعمش عنه وكذا أصحاب الطفاوي عنه، وتفرد ابن المَدينيّ بالتصريح، قال: ولم يسمعه الأعمش من =

الأعمَش عن أبي سُفيان[1]

قال الكَرابِيسيُّ: حدَّثني عليُّ بنُ المَدينيّ وسُليمانُ الشَّاذَكوني، قالا: رَوى الأعمَش، عن أبي سُفيانَ أكثرَ من مئة، لم يَسمع منها إلَّا أربعة. قال عليٌّ: سمعتُ يحيى يقولُ ذٰلك.

وذَكرَ البزارُ في «مسنده» أنَّ الأعمَش لم يَسمَع من أبي سُفيان. قال: «وقد رَوى عنه نحوَ مئةِ حديث». كذا قال، وهو بَعيد، وحديثُ الأعمَش عن أبي سُفيانَ مخرَّجٌ في «الصَّحيح».

سُفيان بن عُيينة، عن بُريد بنِ عبد الله بن أَبي بُردة، عن أَبي بُردة، عن أبي موسى، عن النَّبيِّ ﷺ

قال العُقَيليُّ[2]: ليس لسُفيانَ بهٰذا الإسنادِ غيرُ أربعةِ أحاديث:

= مجاهد وإنما من ليث بن أبي سليم عنه فدلسه... وأخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص١٤٨) من طريق محمَّد بن أبي بكر المقدمي عن الطفاوي بالعنعنة أيضًا، وقال: مكثت مدة أظن أن الأعمش دلسه عن مجاهد، وإنما سمعه من ليث، حتى رأيت علي بن المَدينيّ رواه عن الطفاوي فصرح بالتحديث؛ يشير إلى رواية البخاريّ التي في الباب.

قلت (القائل ابن حجر): وقد أخرجه أحمد (٤٧٦٤) والتِّرمذيّ (٢٣٣٣) من رواية سُفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٣٨) من طريق حماد بن شعيب عن أبي يحيى القتات عن مجاهد، وليث وأبو يحيى ضعيفان، والعمدة على طريق الأعمش. وللحديث طريق أخرى أخرجه النَّسائيّ (في الكبرى ١١٨٠٣) من رواية عبدة بن أبي لبابة عن ابن عمر مرفوعًا، وهٰذا مما يقوي الحديث المذكور، لأن رواته من رجال الصحيح، وإن كان اختلف في سماع عبدة من ابن عمر.

(١) هٰذه الترجمة برمتها، جاء مكانها في د، ظ بعد ترجمة حجاج بن أرطاة الآتية بعد قليل، وما أثبتُّه من الأصل.

(٢) في «الضعفاء» لوحة ٥٧ (١/ ١٧٠ ط دار الغرب الإسلامي)، وذكر هٰذه الأحاديث هناك.

«مَثَلُ الجَليس الصَّالح»(١).

و«المؤمنُ للمُؤمنِ كالبُنيان»(٢).

و«اشفَعوا إليَّ فلتُؤجَروا»(٣).

و«الخازِن الأمين»(٤). قال: ليس عندَه غيرُ هٰذه الأربعة.

ورَوى إبراهيم بنُ بَشّار، عن سُفيانَ، بهٰذا الإسناد، حديثَ «كلُّكم راعٍ»(٥). قال: وليس له أصلٌ، ولم يتابع إبراهيمَ عليه أحدٌ عن ابن عُيينة.

---

(١) مثل الجليس الصالح: أخرجه مسلم (٢٦٢٨) من طريق سُفيان بن عيينة عن بريد بن عبد الله، عن جده، عن أبي موسى، عن النَّبيِّ ﷺ قال: إنما مثل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يُحْذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحًا طيِّبًا، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد ريحًا خبيثة.

(٢) «المؤمن للمؤمن» أخرجه البخاريّ (٤٨٠) و(٦٠٢٦) من طريق سُفيان، عن أبي بردة بريد بن أبي بردة، عن جده، عن أبي موسى، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إن المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضًا» وشبك أصابعه.

(٣) «اشفعوا إلي فلتؤجروا» أخرجه البخاريّ (٦٠٢٦) من طريق سُفيان، عن أبي بردة بريد ابن أبي بردة، قال: أخبرني جدي أبو بردة، عن أبيه أبي موسى، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضًا» ثم شبك بين أصابعه. وكان النَّبيّ ﷺ جالسًا، إذ جاء رجل يسأل، أو طالب حاجة، أقبل علينا بوجهه فقال: «اشفعوا فلتؤجروا، وليقض الله على لسان نبيه ما شاء».

(٤) «الخازن الأمين» أخرجه البخاريّ (٢٢٦٠) من طريق سُفيان، عن أبي بردة، قال: أخبرني جدي أبو بردة، عن أبيه أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه، قال: قال النَّبيّ ﷺ: «الخازن الأمين الذي يؤدي ما أمر به طيبة نفسه، أحد المتصدقين».

(٥) أخرجه التِّرمذيّ بإثر الحديث (١٧٠٥) عن البخاريّ، عن إبراهيم بن بشار، عن سُفيان، عن بريد، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النَّبيِّ ﷺ. قال التِّرمذيّ: وحديث أبي موسى غير محفوظ.. ثم نقل قول البخاريّ: وروى غير واحد، عن سُفيان، عن بريد، عن أبي بردة، عن النَّبيّ ﷺ مرسلًا، وهٰذا أصح.

سُفيان بن عُيينة، عن الزُّهريّ، عن أنسٍ، عن النّبيِّ ﷺ:

ذَكَرَ بعضُ الحفّاظ أنّه لا يصحُّ بهٰذا الإسنادِ غيرُ ستّةِ أحاديثَ أو سبعة، قال: وأظهَرَ بعضُهم كتابًا كلَّه بهٰذا الإسناد، فظهر كذِبُه وافتضح.

هُشيم:

لم يصحَّ له السَّماعُ من الزُّهريِّ إلّا أربعةُ أحاديثَ، منها: حديثُ السّقِيفة[١]، قاله الإمام أحمد[٢].

قال أحمد: وسمِعَ هُشيمٌ من جابرٍ، يعني الجُعْفي، حديثَين.

حجّاج بن أرْطاة:

قال أبو نُعيم، الفضلُ بنُ دُكَين: «لم يَسمع حجّاجٌ من عَمرو بن شُعيبٍ إلّا أربعةَ أحاديث، والباقي عن محمَّد بنِ عُبيدِ الله العَرْزَمي». يعني أنه يدلِّس بقيّةَ حديثِه عن عمرٍو، عن العَرْزميّ[٣].

---

(١) حديث السقيفة أخرجه بتمامه ابن حبان (٤١٣)، ومختصرًا أحمد (١٥٤)، وأبو داود (٤٤١٨) من طريق هشيم، قال: أخبرنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن عبّاس: أن عمر بن الخطاب خطب.

والحديث مرويٌّ أيضًا من طرق عن الزهري، بهٰذا الإسناد، في «الصحيحين» وغيرهما.

(٢) «التقدمة»، ص ٣٠٣.

(٣) وقع هنا في نسخة الأصل ما نصه: «معاوية بن سلام بن أبي سلام، عن أبيه سلام، وعن أخيه زيد بن سلام: وسمع من جده أبي سلام حديثًا واحدًا عن كعب: قال: «من قال سبحان الله وبحمده مئتي مرة غفرت ذنوبه ولو كانت أكثر من زبد البحر». ذكره جعفر الفريابي، عن ابن هشام بن خالد، عن مروان بن محمَّد الدمشقي» وقد ضرب عليه ناسخ الأصل بعلامة الإبطال، فوضع حرف (لا) على أوله وحرف (إلى) على آخره. ولم ترد هٰذه الترجمة في د، ظ. وكانت في الطبعة السابقة في المتن، فرأينا إخراجها تمشيًا مع قواعد التحقيق العلمي.

[الحَكَم بن عُتيبة][(١)]:

وقال شَعبة: أحاديثُ الحَكَم[(٢)]، عن مُجاهدٍ كتاب، إلّا ما قال: سَمِعتُ.

ذكر من عُرف بالتدليس وكان له شيوخ لا يدلس عنهم فحديثه عنهم متصل

منهم: هُشَيم بن بَشِير*:

ذَكَرَ أحمدُ أنه لا يكادُ يدلِّس عن حُصَين.

وقال البخاريُّ، فيما حكاه عنه التِّرمذيُّ في «علله»[(٣)]: لا أعرفُ لسُفيانَ، يعني الثوريَّ، عن حَبيبِ بن أَبي ثابت، ولا عن سَلَمةَ بن كُهَيل، ولا عن منصور - وذَكَرَ شيوخًا كثيرةَ - لا أعرف لسُفيانَ عن هٰؤلاءِ تدليسًا، ما أقلّ تدليسَه.

ذِكرُ من كان يدلس بعبارة دون عبارة

قال العِجليُّ: إذا قال سُفيانُ بن عُيينة: «عن عَمرٍو، سمِعَ جابرًا» فصحيح، وإذا قال سُفيانُ: «سمِعَ عَمرٌو جابرًا» فليس بشيء.

يُشير إلى أنه إذا قال: «عن عمرو»، فقد سمِعَه منه، وإذا قال: «سمِع عَمرُو جابرًا» فلم يَسمعه ابنُ عُيينةَ من عمرو.

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة متعينة سقطت من النسخ.

(٢) الحكم: هو ابن عُتيبة الكندي، مولى عدي بن عدي الكندي، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلَّس، (ت ١١٣ أو بعدها). «تهذيب التهذيب» ٢/ ٤٣٢.

* لوحة ١٤٤/أ.

(٣) «العِلَل الكبير» للترمذي، لوحة ٧٥/ ب.

قاعدة (٥)

قال العِجليُّ: كلُّ شيءٍ رَوى محمَّد بنُ سِيرينَ عن عَبيدةَ، يعني السَّلمانِيّ[١]، سِوى رأيِه فهو من عليٍّ.

وكلُّ شيءٍ رَوى إبراهيمُ النَّخَعيّ، عن عَبيدةَ سوى رأيِه، فإنّه عن عبدِ الله، إلّا حديثًا واحدًا، انتهى.

وقد رَوى ابنُ سِيرينَ، عن عَبيدةَ، حديثًا مرسَلًا عن النّبيِّ ﷺ: «فيمَن مات له ثلاثةُ أولاد»، وقيل فيه: عن عليٍّ، ولا يَثبُت[٢].

وكذلك رَوى ابن سِيرين عن عَبيدةَ حديثَ «أُسارَى بدر»، والصوابُ إرسالُه من غير ذِكرِ عليٍّ[٣].

---

(١) عَبيدة بن عَمرو السلماني: أبو عمرو الكوفي، تابعي، ثقة، أسلم قبل وفاة النّبيّ ﷺ ولم يره (ت ٧٢). «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٣١٧، «تهذيب التهذيب» ٧/ ٨٤.

(٢) أخرجه الدارقطني في «العِلَل» ٨/ ١٢٥ (١٤٥٠) من طريق إسحاق بن الضيف، عن أبي عاصم النبيل، عن أشعث بن عبد الملك، عن محمَّد بن سيرين، عن عبيدة، عن علي بن أبي طالب، عن النّبيّ ﷺ. قال الدارقطني: تفرد به إسحاق بن الضيف، عن أبي عاصم، عن أشعث.. ولم أجده عند أحد، عن أبي عاصم، فأحكم بالوهم على إسحاق، والله أعلم. وذكر الدارقطني أنه قد روي أيضًا عن محمَّد بن سيرين، عن عبيدة السلماني، عن الزبير ابن العوام، عن النّبيّ ﷺ.

وعن محمَّد بن سيرين، عن عبيدة السلماني، عن عبد الله بن الزبير، عن النّبيّ ﷺ.

وعن ابن سيرين، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيّ ﷺ.

ثم قال الدرقطني: والصحيح ما رواه أيوب السختياني، وهشام بن حسان، ويحيى بن عتيق، وغيرهم من الحفاظ، عن ابن سيرين، عن عَبيدة السلماني مرسلًا، عن النّبيّ ﷺ. وانظر «علل الدارقطني» أيضًا ٤/ ٢٤٣ (٥٣٩).

(٣) أخرجه التِّرمذيّ (١٥٦٧)، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٨٦٠٨) و(٨٦٠٩)، وابن حبان (٤٧٩٥) من طريق ابن سيرين عن عبيدة، عن علي، أن رسول الله ﷺ قال: إن جبرائيل =

وقد ذَكرنا الحديثَ الأوّل في آخِر الجنائز، والثاني في كتابِ الجهاد.

وقد رَوى يزيدُ بن زُرَيع عن سعيد بنِ أَبي عَرُوبةَ، عن أبي مَعْشَر، عن إبراهيمَ، عن عَبيدةَ، عن عليٍّ: أنه كان يَكرَهُ ذبائحَ نصارى بني تَغلِب[١].

وخالفَه ابنُ عُلَيّة وغيرُه، فرَووه عن سعيدٍ، عن أبي مَعْشَر، عن إبراهيمَ، عن عليٍّ مرسلًا، مِن غير ذِكرِ عَبيدة[٢]. قال الدراقطنيُّ: وهو المحفوظ[٣].

= هبط عليه فقال له: خبرهم يعني أصحابك في أسارى بدر، القتل أو الفداء، على أن يقتل منهم قابلًا مثلهم، قالوا: الفداء ويقتل منا.

قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث حسن غريب من حديث الثوري، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة، وروى أبو أسامة عن هشام عن ابن سيرين عن عَبيدة عن علي عن النّبيِّ ﷺ نحوه. وروى ابن عون عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي عن النّبيِّ ﷺ مرسلًا، انتهى.

قلنا: وأخرجه مرسلًا عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٤٠٢)، وابن سعد في «الطبقات» ٢/ ٢٢، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٨٤١). قال الدارقطني في «العِلَل» ٤/ ٣١ (٤١٨): والمرسل أشبه بالصواب، والله أعلم.

(١) لم نقف عليه من طريق ابن علية ولا غيره، عن سعيد، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علي، إنما رواه ابن علية، عن أيوب، عن محمَّد بن سيرين، عن عبيدة، قال: قال علي رضوان الله عليه: لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب، فإنهم إنما يتمسكون من النصرانية بشرب الخمر. أخرجه كذلك الطبري في «تفسيره» ٨/ ١٣٣ (طبعة دار هجر)، وفي «تهذيب الآثار» (مسند عليّ ٣٥٩).

وأخرجه الشافعي في «الأم» ٢/ ٢٥٤، وعبد الرزاق في «المصنف» (٨٥٧٠) و(١٠٠٣٤) و(١٢٧١٣)، والبيهقيّ في «الكبرى» ٩/ ٢٨٤ من طريقين آخرين، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٦٤٤٧) عن عبدة بن سليمان، (١٦١٩٨) عن أبي خالد الأحمر، كلاهما عن سعيد، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علي، أنه كان يكره ذبائح نصارى بني تغلب ونساءهم ويقول: هم من العرب.

(٣) «العِلَل» ٤/ ٣٥ (٤٢١).

قاعدة (٦)

قال أحمدُ - في رواية ابنه عبد الله -: حدَّثنا محمَّد بنُ فُضَيل[١]، حدَّثنا عُمارةُ بن القَعقاع[٢]، عن أبي زُرْعة، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيِّ ﷺ، فذَكَرَ بضعةَ عشَرَ حديثًا، كلُّها بهٰذا الإسناد، إلّا حديثَ «أوّل زُمرةٍ يَدخلونَ الجنّةَ على صورةِ القَمَر..» الحديث[٣]، فإنّه قال: عن عُمارةَ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُريرةَ. كذا قال.

يُشيرُ أحمدُ أنَّ هٰذا قالَه ابنُ فُضَيل، وأنّ الصَّحيحَ خلافُه، وأنه عن أَبي زُرْعة، وقد خرّجاه في «الصَّحيحين» كذٰلك، وقد رَواه عن عُمارةَ عن أبي زُرْعةَ: جَريرٌ وعبدُ الواحد بنُ زياد[٤].

---

(١) محمَّد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي، قال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم (ت ٢٩٥). «تهذيب» ٩/ ٤٠٥، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣١٥، «ميزان الاعتدال» ٤/ ٩.

(٢) عمارة بن القعقاع: ابن شبرمة الضبي روى عن أبي زرعة وعنه القعقاع بن عمارة، وثقه ابن معين والنَّسائيّ. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. «تهذيب» ٧/ ٤٢٣، «الجرح والتعديل» (٣/ قسم١/ ٣٦٨).

(٣) أخرجه أحمد ١٢/ (٧١٦٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧١٤٧) عن محمَّد بن فضيل، عن عمارة، عن أبي صالح، عن أبي هُريرةَ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، ثم الذين يلونهم على أشد ضوء كوكب دري في السماء إضاءة، لا يبولون، ولا يتغوطون، ولا يتفلون، ولا يمتخطون، أمشاطهم الذهب، ورشحهم المسك، ومجامرهم الألوة، وأزواجهم الحور العين، أخلاقهم على خلق رجل واحد، على صورة أبيهم آدم، في طول ستين ذراعًا».

وأخرجه مسلم (٢٨٣٤) (١٦) من طريق أبي معاوية، حدَّثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هُريرةَ.

(٤) أخرجه البخاريّ (٣٣٢٧) من طريق جرير، ومسلم (٢٨٣٤) (١٥) من طريق عبد الواحد ابن زياد، كلاهما عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هُريرةَ، رضي الله عنه.

قال أحمد: وحدَّثنا ابنُ فُضَيل، حدَّثنا أَبي، عن عُمارةَ، عن أبي زُرْعة، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيِّ ﷺ: «اللَّهم اجعَلْ رِزقَ آلِ محمَّدٍ قُوتًا»[١]. قال عبدُ الله: قال أبي: كلُّ شيءٍ يَروي ابنُ فُضَيل عن عُمارةَ، إلا هٰذا الحديث.

يعني أنه رواهُ عن أبيه، عن عُمارةَ، وبقيّةُ الأحاديث يَرويها ابنُ فُضيل عن عُمارة.

قاعدة مهمة (٧)

حُذّاقُ النُّقّاد من الحُفّاظ، لكثرةِ مُمارستِهم للحديث، ومعرفتِهم بالرِّجال، وأحاديثِ كلِّ واحدٍ منهم، لهم فَهْمٌ خاصٌّ يَفهَمونَ به أنّ هذا الحديثَ يُشبه حديثَ فلان، ولا يُشبه حديثَ فلان، فيُعلِّلونَ الأحاديثَ بذلك

وهٰذا ممّا لا يُعبَّر عنه بعبارةٍ تَحصُره، وإنّما يَرجِع فيه أهلُه إلى مجرَّد الفَهمِ والمَعرفةِ التي خُصُّوا بها عن سائر أهلِ العِلم، كما سَبَق ذِكرُه في غير مَوضع.

فمِن ذٰلك سَعْدُ[٢] بنُ سِنان، ويقال: سِنانُ بنُ سعد، يَروي عن أنس، ويَروي عنه أهلُ مصر. قال أحمد: تركتُ حديثَه؛ حديثُه مضطَرِب. وقال: يُشبهُ حديثُه حديثَ الحَسَن، لا يُشبهُ أحاديثَ أنس. نقلَه عبدُ الله بنُ أحمد عن أبيه[٣].

---

(١) أخرجه البخاريّ (٦٤٦٠)، ومسلم (١٠٥٥) من طريق محمَّد بن فضيل، عن أبيه، بهٰذا الإسناد.

(٢) تحرف في الأصل إلى: «سعيد»، والتصويب من د، ظ. وسعد بن سنان كندي مصري، يروي عن أنس. تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧١، و«الكامل» ٣/ ١١٩١.

(٣) «العِلَل» و«معرفة الرجال» للإمام أحمد ١/ ١٨٤.

ومرادُه أنّ الأحاديثَ التي يَرويها عن أنسٍ مرفوعةً إنّما تُشبهُ كلامَ الحَسنِ البَصْريِّ أو مَراسِيلَه.

وقالَ الجُوزجاني: أحاديثُه واهية، لا تُشبه أحاديثَ الناس عن أنس.

شُعيب بن أبي حمزة، عن ابن المُنكدِر.

رَوى عنه أحاديث، منها: حديثُ ابن المُنكدِر، عن جابرٍ، مرفوعًا: «مَن قالَ حين يَسمعُ النِّداء: اللَّهمَّ ربَّ هٰذه الدَّعوةِ التامّة...» الحديث، وقد خرَّجه البخاريُّ في «صحيحه»(١).

وله عِلّةٌ ذكرَها ابنُ أبي حاتم(٢)، عن أبيه قال: قد طُعِن في هٰذا الحديث*، وكان قد عَرَضَ شُعيب بنُ أبي حمزةَ على ابن المُنكدِر كتابًا، فأَمرَ بقراءتِه عليه، فعَرفَ بعضًا، وأنكرَ بعضًا، وقال لابنِه، أو ابنِ أخيه: اكتُب هٰذه الأحاديث، فرَوى شُعيبٌ ذٰلك الكتابَ، ولم يَثبُت روايةُ شُعيبٍ تلك الأحاديثَ على الناس، وعَرَضَ عليَّ بعضَ تلك الكُتب، فرأيتُها مشابهةً لحديثِ إسحاقَ بنِ أبي فَرْوة. وهٰذا الحديثُ من تلك الأحاديث(٣).

---

(١) «صحيح البخاريّ» (٦١٤) و(٤٧١٩) عن علي بن عياش، شعيب بن أبي حمزة، بهٰذا الإسناد.

(٢) «علل ابن أبي حاتم» ٥/ ٣١٩-٣٢٢.

* لوحة ١٤٥/أ.

(٣) حديث البخاريّ الذي يقول فيه: شعيب بن أبي حمزة، عن محمَّد بن المُنكدِر، عن جابر ابن عبد الله، أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هٰذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمَّدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته، حلت له شفاعتي يوم القيامة». حديث صحيح لا علةَ فيه، ولكن هٰذا السند الذي فيه شعيب بن أبي حمزة عن ابن المُنكدِر وقعت فيه علل، حيث اختلط حديث ابن =

قلتُ: ومصداقُ ذٰلك ما ذَكَرَه أبو حاتم[١]: أن شُعيب بن أبي حَمزةَ رَوى عن ابنِ المُنكدِر، عن جابرٍ حديثَ الاستِفتاح في الصَّلاةِ، بنحو سِياقِ حديث عليٍّ.

= المُنكدِر بحديث إسحاق بن أبي فروة، فجمع بعض الرواة بين الرجلين في سندٍ واحد، برواية متن واحد، وهما متنان وسندان، أحدهما لعبد الرَّحمٰن بن هرمز الأعرج يرويه عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي، وهو الصحيح، كما في رواية مسلم (٧٧١)، والثاني يرويه ابن المُنكدِر ورجل آخر قبله عن عبد الرَّحمٰن بن هرمز الأعرج، عن محمَّد بن مسلمة. ولما كان الطبراني في «الكبير» ١٩/ (٥١٦) روى حديث إسحاق بن أبي فروة من طريق محمَّد بن مسلمة، فقد دلَّ أن الحديث الذي فيه محمَّد بن مسلمة هو حديث ابن أبي فروة، ولو لم يسمَّ.

وقد عرف علماء العِلَل هٰذه العلة عندما يجمع بعض الرواة بين رجلين يختلفان في روايتيهما فيحملانهما على رواية أحدهما، وقد يكون أحدهما ضعيفًا فتصبح رواية الضعيف هي رواية الثقة، كما في هٰذا الحديث؛ ابن المُنكدِر ثقة، وإسحاق بن أبي فروة ضعيف.

قلنا: قد صرح شعيب بن أبي حمزة بسماع هٰذا الحديث من محمَّد بن المُنكدِر، حيث وقع في رواية الإسماعيليّ: أخبرني ابن المُنكدِر. كما في «فتح الباري» ٣/ ٤٠.

ثم إنه لم يتفرد ابن المُنكدِر بهٰذا الحديث عن جابر، بل - كما قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٣/ ٣٩ -: قد توبعَ ابن المُنكدِر عليه عن جابر، أخرجه الطَّبرانيُّ في «الأوسط» من طريق أبي الزُّبَير عن جابر نحوَه.

قلنا: وطريق أبي الزبير عن جابر هٰذه أخرجها أحمد في «المسند» ٢٢/ (١٤٦١٩)، والطبراني في «الأوسط» (١٩٤)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٩٦) من طريقين عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين ينادي المنادي: اللهم رب هٰذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، صل على محمَّد، وارض عنه، رضا لا سخط بعده، استجاب الله له دعوته».

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «العِلَل» ١/ ١٥٦، قال: سألت أبي عن حديث رواه ابن حِمْير، عن شعيب بن أبي حمزة، عن محمَّد بن المُنكدِر، عن عبد الرَّحمٰن بن هرمز الأعرج، =

ورُوي عن شُعيبٍ، عن ابن المُنكدِر، عن الأعرَج، عن محمَّد بن مَسلَمة. فرجع الحديث إلى الأعرَج.

وإنَّما رواه الناسُ عن الأعرَج، عن عُبيد الله بنِ أبي رافع[١]، عن عليٍّ بن أبي طالب. ومِن جملةِ مَن رواه عن الأعرَج بهٰذا الإسناد: إسحاقُ بنُ أبي فَرْوة. وقيل: إنه رواه عن عبدِ الله بنِ الفَضْل[٢] عن الأعرَج.

ورُوي عن محمَّد بن حِمْيَر، عن شُعيب بنِ أبي حمزةَ، عن ابنِ أبي فَرْوة، وابنِ المُنكدِر، عن الأعرَج، عن محمَّد بن مَسلَمة[٣].

ورواه أبو معاويةَ، عن شُعيب، عن إسحاق، عن الأعرَج، عن عُبيدِ الله بن أبي رافع، عن محمَّد بن مَسلَمة.

= عن عبيد الله بن أبي رافع، عن محمَّد بن مسلمة، أن النّبيّ ﷺ كان إذا قام يصلي قال: الله أكبر، وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفًا، إلى آخر الآية.

قال أبي: هٰذا من حديث إسحاق بن أبي فروة، يروي شعيب عن إسحاق بن أبي فروة.

وأخرجه أبو داود ١/ ١٧٥، من طريق الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي يرفعه وأخرجه الدارقطني ١/٢٩٦ منها وكذلك الدّارميّ ١/ ٢٢٥، والنّسائيّ ٢/ ١٠٠، و«العِلَل» لابن أبي حاتم ١/ ١٤٧.

وأما حديث شعيب، عن ابن المُنكدِر، عن جابر، فقد أخرجه أبو داود ١/ ١٧٦، والدارقطني ١/ ٢٩٨.

وفي رواية أبي داود عن شعيب: قال لي محمَّد بن المُنكدِر وابن أبي فروة. النَّسائيّ ٢/ ١٠٠.

(١) عبيد الله بن أبي رافع، مولى النّبيّ ﷺ روى عن علي، وكان كاتبه وعن أبيه، وأبي هُريرةَ، ثقة كثير الحديث. «تهذيب» ٧/ ١٠.

(٢) عبد الله بن الفضل بن العبّاس المدني، روى عن أنس بن مالك والأعرج، وثقه ابن معين وابن المَدينيّ وأبو حاتم. «تهذيب» ٥/ ٣٥٧.

(٣) انظر «العِلَل» لابن أبي حاتم ١/ ١٥٦.

فظَهَرَ بهٰذا أنَّ الحديث عند شُعيبٍ عن ابنِ أبي فَرْوة. وكذا قال أبو حاتمٍ الرّازي: هٰذا الحديثُ من حديثِ إسحاق بنِ أبي فَرْوةَ، يَرويه شُعيبٌ عنه.

وحاصلُ الأمر: أنَّ حديثَ الاستِفتاح رواه شُعيبٌ عن إسحاقَ بن أبي فَرْوة، وابنِ المُنكدِر. فمِنهم مَن تَركَ إسحاقَ، وذَكرَ ابنَ المُنكدِر، ومنهم مَن كَنَّى عنه، فقال: عن ابنِ المُنكدِرِ وآخَر. وكذا وقع في «سنن النَّسائيّ».

وهٰذا ممّا لا يجوزُ فِعلُه، وهو أن يَروي الرجلُ حديثًا عن اثنين: أحدُهما مطعونٌ فيه، والآخرُ ثقةٌ، فيَترِكَ ذِكرَ المَطعون فيه، ويَذكُرَ الثقة.

وقد نصَّ الإمامُ أحمد على ذٰلك، وعلَّله بأنه ربّما كان في حديثِ الضّعيفِ شيءٌ ليس في حديثِ الثِّقة، وهو كما قال؛ فإنّه ربَّما كان سِياقُ الحديث للضَّعيف، وحديثُ الآخر محمولًا عليه.

فهٰذا الحديثُ يرجعُ إلى روايةِ إسحاقِ بنِ أبي فَرْوة وابنِ المُنكدِر، ويَرجعُ إلى حديث الأعرَج. وروايةُ الأعرَج له معروفةٌ عن ابن أبي رافعٍ عن علي، وهو الصَّوابُ عند النَّسائيّ والدّارقطنيِّ وغيرهما.

وهٰذا الاضطرابُ في الحديثِ، الظاهرُ أنّه مِن ابن أبي فَرْوةَ؛ لسُوءِ حفظِه، وكثرةِ اضطِرابه في الأحاديث، وهو يَروي عن ابنِ المُنكدِر.

وقد رَوى هٰذا الحديثَ يزيدُ بن عِياضِ بنِ جُعدُبةَ، عن ابنِ المُنكدِر، عن الأعرَج، عن ابن[1] أبي رافِع، عن علي.

وقد كان بعضُ المدلِّسين يَسمعُ الحديثَ مِن ضعيفٍ فيَرويه عنه، ويدلِّسُه معه عن ثقةٍ لم يَسمعْه منه، فيُظَنُّ أنه سَمِعه منهما، كما رَوى مَعْمَر، عن ثابتٍ

(١) لفظة «ابن» سقطت من الأصل، وهي ثابتة في ظ.

وأبانَ وغيرِ واحد، عن أنسٍ، عن النّبيِّ ﷺ «أنه نَهى عن الشِّغار»(١)، قال أحمد: هٰذا عملُ أبان - يعني أنه حديثُ أبان - وإنّما مَعْمَر، يعني لعلَّه دلَّسه. ذَكرَه الخَلّال، عن هلال بنِ العلاءِ الرَّقِّي، عن أحمد.

ومن هٰذا المعنى أنَّ ابن عُيينةَ كان يَروي عن ليثٍ وابنِ أبي نَجيحٍ جميعًا، عن مُجاهدٍ، عن أبي مَعْمَر(٢)، عن عليٍّ(٣)، حديث القيام للجنازة(٤)، قال الحُميديُّ: فكنّا إذا وَقَفنا عليه لم يُدخِل في الإسنادِ أبا مَعْمَرٍ إلّا في حديث ليثٍ خاصّة(٥).

---

(١) أخرجه أحمد (١٢٦٨٦)، من طريق مَعْمَر، عن ثابت، وأبان، وغير واحد، وابن ماجه (١٨٨٥) من طريق مَعْمَر وحده، كلهم عن أنس، أن النّبيّ ﷺ قال: «لا شغار في الإسلام».
قال أحمد في «العِلَل» رواية المَرُّوذيّ (٢٦٠) في حديث مَعْمَر عن ثابت عن أنس أن النّبيّ ﷺ نهى عن الشغار، فقال هٰذا حديث منكر من حديث ثابت.
وقال أبو حاتم الرازي كما في «العِلَل» لابنه ٣/ ٥٧٢ (١٠٩٦): هٰذا حديث منكر جدًّا.

(٢) أبو مَعْمَر: هو عبد الله بن سخبرة الأزدي، من شيوخ إبراهيم النخعي ومجاهد، حجة، قال عنه يحيى بن معين، كوفي ثقة. «الجرح والتعديل» (٢/ قسم٢/ ٦٨)، «تهذيب» ٣/ ٤٥٤، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٤٢٧.

(٣) قوله «عن عليّ» سقطت من ظ.

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١٢٠٠)، والحميدي في «المسند» (٥٠) من طريق ليث بن أبي سليم، والنَّسائيّ في «الكبرى» (٢٠٦١)، وفي «المجتبى» (١٩٢٣) من ابن أبي نجيح، كلاهما عن مجاهد، عن أبي مَعْمَر عبد الله بن سخبرة، عن علي قال: إنما قام رسول الله ﷺ لجنازة يهودية، ولم يعد بعد ذلك.
وفي «صحيح مسلم» (٩٦٢) من طريق مسعود بن الحكم الأنصاري، عن علي بن أبي طالب، أنه قال في شأن الجنازة: قام رسول الله ﷺ، ثم قعد.

(٥) قال الحميدي في «مسنده» (٥١): وكان سُفيان ربما حدَّثنا به عن ابن أبي نجيح وليث، عن مجاهد، عن أبي مَعْمَر، فإذا وقفناه عليه يدخل في حديث ابن أبي نجيح أبا مَعْمَر، وكان لا يقول: حدَّثنا إلا أن يقول كل واحد منهما: حدَّثنا.

يعني أنَّ حديث ابنِ أَبي نَجيح كان يَرويه عن مجاهد، عن عليٍّ منقطِعًا.

وقد رواه ابنُ المَدينيِّ وغيرُه عن ابن عُيينةَ، بهذينِ الإسنادَين.

ورَواه ابنُ أبي شَيبةَ وغيرُه، عن ابن عُيينةَ، عن ابن أَبي نَجيحٍ وحدَه* وذَكَرَ في إسنادِه مجاهدًا[١]، وهو وهمٌ.

قال يعقوبُ بن شَيبةَ: كان سُفيانُ بن عُيينةَ ربَّما يحدِّث بالحديث عن اثنَين، فيُسنِدُ الكلامَ عن أحدِهما، فإذا حدَّث به عن الآخَر على الانفِراد أوقَفَه أو أرسَلَه.

مَعقِل بن عُبيدِ الله الجَزَري:

قد سَبَق قولُ الإمامِ أحمدَ أنَّ حديثَه عن أبي الزُّبير يُشبهُ حديثَ ابن لَهيعَة. وظَهرَ مِصداقُ قولِ أحمدَ أنّ أحاديثَه عن أَبي الزُّبير مثلُ أحاديثِ ابن لَهيعَة سواء، كحديث «اللُّمْعةِ في الوضوء»[٢]، وغيرِه.

وقد كانوا يَستدلُّون باتِّفاقِ حديثِ الرَّجُلين في اللَّفظ، على أنَّ أحدَهما أخذَه عن صاحبه، كما قال ابنُ مَعين في مُطَرِّف بن مازن[٣]: إنه قابَلَ كُتبَه عن

---

* لوحة ١٤٦/ أ.

(١) أخرجه في «مصنفه» (١٢٠٤١) عن سُفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أبي مَعْمَر، عن عليٍّ، قال: كنا جلوسًا فمرت جنازة فقمنا، فقال: ما هٰذا؟ فقلنا: هٰذا أمر أبي موسى، فقال: إنما قام رسول الله ﷺ مرة، ثم لم يعد.

(٢) سبق تخريجه ص ٨٠٧.

(٣) مطرف بن مازن الكناني: ولي القضاء بصنعاء، روى عن مالك ومَعْمَر ولم يتفقوا عليه، وروى عنه الشافعي، قال هشام بن يوسف: استعار كتبي على أن ينسخها ويرويها عني فنسخها ورواها عن شيوخي ابن جُرَيج وغيره، انظروا في كتابه فإنها توافق كتبي. «منتخب الإرشاد» لأبي يعلى الخليلي، لوحة ٢٥/ ب، و«الجرح والتعديل» (٤/ قسم١/ ٣١٤).

ابن جُرَيج ومَعْمَرٍ، فإذا هي مثلُ كُتب هشامِ بنِ يوسف[١] سواء. وكان هشامُ يقول: «لم يَسمعْها من ابنِ جُرَيجٍ ومَعْمَر، إنما أخذَها من كتبي». قال يحيى: «فعلِمتُ أنَّ مُطرِّفًا كذاب». يعني عَلِمَ صِدقَ قولِ هشام عنه.

ومِن ذٰلك قولُ أحمدَ وأبي حاتمٍ[٢] في أحاديثِ الدَّراوَرْديّ، عن عُبيدِ الله ابن عمر: إنَّها تُشبه أحاديثَ عبدِ الله بن عمر.

ومن ذٰلك ما ذكره البَرْذَعيُّ[٣]، قال: قال لي أبو زُرْعة: خالد بنُ يزيدَ المِصريُّ[٤] وسعيدُ بنُ أبي هلالٍ[٥] صدوقان، وربّما وقعَ في قلبي مِن حُسنِ حديثِهما. قال: وقال لي أبو حاتم: أخافُ أن يكونَ بعضُها مَراسيلَ عن ابن أبي فَرْوة وابنِ سِمعان[٦]، انتهى.

ومعنى ذٰلك أنه عَرَضَ حديثَهما على حديثِ ابن أبي فَرْوة وابنِ سِمْعانَ، فوجدَه يُشبهه، ولا يُشبه حديثَ الثقات الذين يُحدِّثانِ عنهم، فخاف أن يكونا أَخَذا حديثَ ابنِ أبي فَرْوة وابن سِمْعانَ ودلَّساه عن شُيوخهما.

---

(١) هشام بن يوسف الصنعاني قاضي صنعاء، أبو عبد الرَّحمٰن، متفق عليه، (ت ١٩٧). «منتخب الإرشاد»، لوحة ١٣٦/أ، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٤٦، «الخلاصة»، ص ٣٥٢.

(٢) «العِلَل» لابن أبي حاتم ٢/ ٣٦٩.

(٣) «مسائل البرذعي» لأبي زرعة، أو (الضعفاء والمتروكون) لوحة ١٣٦/أ.

(٤) خالد بن يزيد الجمحي، أبو عبد الرحيم المصري. وثقه أبو زرعة والنَّسائيّ، (ت ١٣٩). «تهذيب» ٣/ ١٢٩، «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ٣٥٦).

(٥) سعيد بن أبي هلال الليثي: أبو العلاء المصري ثقة، معروف حديثه في الكتب الستة، روى عن جابر وأنس وعنه سعيد المقبري ولد بمصر ونشأ بالمدينة، (ت ١٤٩)، صدوق. «تهذيب» ٤/ ٩٤، «الجرح والتعديل» (٢/ قسم١/ ٧١)، «ميزان الاعتدال» ٢/ ١٦٢.

(٦) ابن سِمعان، عبد الله بن زياد بن سِمعان المخزومي المدني الفقيه، تركوه روى عن الزهري ومجاهد، وهو متهم بالكذب. «تهذيب» ٥/ ٢١٩، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٤٢٣.

ومن ذٰلك أن مسلمًا خرج في «صحيحه»[(١)] عن القَواريريِّ، عن أبي بَكرٍ الحَنَفيِّ[(٢)]، عن عاصمِ بن محمَّدٍ العُمَري، حدَّثنا سعيدٌ المَقبُريّ، عن أبيه، عن أبي هُريرةَ، عن النّبيِّ ﷺ، قال: قالَ الله تعالى: «أَبتلي عبدِي المؤمنَ، فإن لم يَشْكُنِي إلى عُوّادِهِ أطلقتُه من أُسارِي، ثم أَبدلتُه لحمًا خيرًا من لَحمِه».

قال الحافظ أبو الفَضل بن عمَّارٍ الهَرَويُّ الشّهيد[(٣)]، رحمه الله: هٰذا حديثٌ مُنكَر، وإنّما رواه عاصمُ بن محمَّد، عن عبدِ الله بن سعيدٍ المَقبُريِّ، عن أبيه. وعبدُ الله بنُ سعيدٍ شديدُ الضَّعف؛ قال يحيى القطّان: ما رأيتُ أحدًا أضعفَ منه. ورواه معاذ بنُ معاذ، عن عاصمِ بن محمَّد، عن عبدِ الله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هُريرةَ. وهو يُشبه أحاديثَ عبد الله بن سعيد، انتهى.

ومن ذٰلك قولُ ابنِ المَدينيِّ في حديثِ الفَضل بنِ عبّاس، عن النّبيِّ ﷺ في خُطبةِ الوَداع[(٤)]، الذي رواه القاسم بنُ يزيدَ بن عبدِ الله بن قُسَيط[(٥)]، عن أبيه،

---

(١) هذا ذهول من ابن رجب، رحمه الله، فليس الحديث في «صحيح مسلم»، وإنما أخرجه ابن أبي حاتم في «العِلَل» ١/ ٣٦٣ من رواية أبي سعيد الخدري وقال أبو حاتم: يروونه مرسلًا. وأخرجه البيهقيّ في «السنن الكبرى» ٣/ ٣٧٥، والحاكم في «المستدرك» (١٣٠٦) (طبعة الرسالة العالمية) وقال: هٰذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٢) أبو بكر الحنفي: عبد الكبير بن عبد المجيد، (ت ٢٠٤). «تهذيب» ٦/ ٣٧٠.

(٣) في «علل أحاديث صحيح مسلم» (٢٩)! مع أن الحديث ليس في «صحيح مسلم» كما أسلفنا.

(٤) أخرجه العُقَيلي في «الضعفاء» ٤/ ٢١-٢٢، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٤٤٥)، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٧١٨).
ونقل العُقَيلي عن علي بن المَدينيّ قوله: هو عندي عطاء بن يسار، وليس لهٰذا الحديث أصل من حديث عطاء بن يسار، ولا عطاء بن أبي رباح، وأخاف أن يكون عطاء الخراساني، لأن عطاء الخراساني يرسل عن عبد الله بن عبّاس، والله أعلم.

(٥) القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبيه، حديثه منكر، «ميزان الاعتدال» ٣/ ٣٨١.

عن عطاءٍ، عن الفضل: إنّه يُشبه أحاديثَ القُصّاص، وليس يُشبه أحاديثَ عطاءِ بن أبي رَباح.

ومنه قولُ أبي أحمدَ الحاكم، في حديثِ عليٍّ الطويل في الدُّعاءِ لِحفظِ القرآن[1]: إنّه يُشبه أحاديثَ القُصّاص.

ومن ذٰلك حديثٌ يَرويه عَمرو بن يزيدَ الرَّفاء[2]، عن شعبةَ، عن عَمرو ابن مُرّة، عن أبي وائل، عن عبدِ الله، عن النّبيِّ ﷺ: «ما بالُ أقوامٍ يُشرِّفون المُترَفين، ويَستخفُّون بالعابِدين، ويعمَلون بالقرآنِ ما وافقَ أهواءَهم، وما خالف أهواءَهم تَرَكوه...» الحديث[3].

---

(١) أخرجه التِّرمذيّ (٣٥٧٠)، والحاكم في «المستدرك» (١٢٠٥) (طبعة الرسالة العالمية) من طريق الوليد بن مسلم عن ابن جُرَيج عن عطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عبّاس، عن ابن عبّاس أنه قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه علي بن أبي طالب، فقال: بأبي أنت وأمي، تفلت هٰذا القرآن من صدري فما أجدني أقدر عليه، فقال رسول الله ﷺ يا أبا الحسن، أفلا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن وينفع بهن من علمته ويثبت ما تعلمت في صدرك... إلخ.

قال الذهبي في «تلخيص المستدرك»: هٰذا حديث منكر شاذ، أخاف أن يكون موضوعًا، وقد حيرني والله جودة إسناده. ونحو هٰذا قال في «الميزان» ٢/ ٢١٣. وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» ٢/ ٣٦١: طريق أسانيد هٰذا الحديث جيدة، ومتنه غريب جدًا.

(٢) عَمرو بن يزيد الشيباني: شيخ مجهول بالنقل عن شعبة. الضعفاء للعُقَيلي، لوحة ٢٨٨.

(٣) أخرجه العُقَيلي في «الضعفاء»، لوحة ٢٨٨ (٣/ ٢١٧-٢١٨ طبعة دار الغرب الإسلامي)، والطبراني في «الكبير» (١٠٤٣٢)، وابن عدي في «الكامل» ٥/ ٥٥، وأبو نعيم في «الحلية» ٤/ ١٠٩ و٧/ ٢٠٥، والخطيب في «تاريخه» ٧/ ٣١٧ (طبعة دار الغرب الإسلامي)، وابن الجوزي في «الموضوعات» ٣/ ١٤٠: من طريق عمر بن يزيد الشيباني الرفاء، قال: حدَّثنا شعبة، عن عَمرو بن مرة، عن شقيق بن سلمة. وقال علي: سمعت أبا وائل شقيق بن سلمة، قال: سمعت عبد الله بن مسعود، وقال علي: عن عبد الله بن مسعود، قال: قال =

قال ابن عدي[1]: هٰذا يُعرَف بعُمر بن يزيد، عن شعبة، وهو بهٰذا الإسنادِ باطل.

قال العُقَيليُّ[2]: ليس لهٰذا الحديثِ أصلٌ من حديث شعبة. قال: وهٰذا الكلامُ عندي - والله أعلمُ - يُشبه كلامَ عبدِ الله بن المِسْوَر الهاشِميّ المَدائِنيّ[3]، وكان يضعُ الحديث. وقد رَوى عَمرو بنُ مُرّةَ عنه، فلعلَّ هٰذا الشيخ حملَه عن رجلٍ، عن عَمرو بنِ مُرّةَ، عن عبدِ الله بنِ المِسْوَر، مرسَلًا، وأحالَه على شُعبة، انتهى. والأمرُ على ما ذَكرَه العُقَيليُّ، رحمه الله.

وقد رَوى عَمرو بن مُرّةَ[4]، عن ابنِ المِسْوَر المَدائِنيّ حديثًا آخرَ، أصلُه مرسَلٌ، عن النّبيّ ﷺ، لمّا نزلَ قولُه تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ

= رسول الله ﷺ: «ما بالُ أقوامٍ يُشرِّفون المُترَفين، ويَستخِفّون بالعابدين، ويعمَلون بالقرآنِ ما وافقَ أهواءهم، وما خالف أهواءهم تَركوه، فعند ذٰلك يؤمنونَ ببعض الكتاب، ويَكفُرون ببعض، يَسعَون فيما يُدرَك بغَير سعيٍ من القَدَر المقدور، والأجلِ المَكتوب، والرِّزق المقسوم، ألا يَسعون فيما لا يُدرَك بالسَّعي مِن الجزاء المَوفور، والسَّعيِ المَشكور، والتجارةِ التي لا تَبور».

قال أبو حاتم كما في «العِلَل» لابنه ٥/ ١٢٤: هٰذا حديث كذب موضوع، وعمر بن يزيد كان يكذب، ضرب عَمرو بن علي عليه في كتابي.

(١) في «الكامل» ٥/ ٥٥.

(٢) في «الضعفاء» ٣/ ٢١٨.

(٣) عبد الله بن المسور الهاشمي المدائني: هو عبد الله بن المسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي المدائني، يضع الحديث، ليس بثقة. «الضعفاء» للعُقَيلي، لوحة ٢٢٢، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٥٠٤.

(٤) عَمرو بن مرة بن عبد الله: روى عن عبد الله بن أبي أوفى، وسعيد بن المسيب، وروى عنه ابنه عبد الله، والأوزاعي (١١٦). و«الجرح» (٣/ قسم١/ ٢٥٧)، «تهذيب التهذيب» ٨/ ١٠٢.

صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، قال النّبيُّ ﷺ «إذا دخلَ النورُ القلبَ انشرَحَ وانفَسَح...» الحديث[١]. فهٰذا هو أصل الحديث.

ثم وصَلَه قومٌ، وجعلوا له إسنادًا موصولًا، مع اختلافِهم فيه[٢]... قال الدّارقطنيّ[٣]: يَرويه عَمرو بنُ مُرّةَ، واختُلف عنه:

فرواه مالكُ بنُ مِغْوَل، عن عَمرو بنِ مُرّةَ، عن عَبيدة، عن عبد الله بنِ مسعود، عن النّبيِّ ﷺ. قاله: عبدُ الله بن محمَّد بن المُغيرة، تفرّد بذٰلك.

ورواه زَيد بنُ أَبي أُنيسة[٤]، عن عَمرِو بنِ مُرّةَ، عن أبي عُبيدة، عن عبدِ الله ابن مسعود. قاله أبو عبدِ الرّحيم، عن زيد[٥].

---

(١) أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٣١٥)، ووكيع في «الزهد» (١٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٤٥٥) و(٣٥٤٥٦)، وابن أبي حاتم في «التفسير» ٤/ ١٣٨٤ (٧٨٧٣) و(٧٨٧٢)، والطبري في «التفسير» ٩/ ٥٤١ و٥٤٢ من طرق، عن عَمرو بن مرة، عن أبي جعفر عبد الله بن مسور، عن النّبيّ ﷺ مرسلًا. وعبد الله بن المسور هٰذا متروك.
وأخرجه وكيع في «الزهد» (١٤)، وسعيد بن منصور في التفسير من «سننه» (٩١٨)، والطبري في «التفسير» ٩/ ٥٤٣، والبيهقيّ في «الأسماء والصفات» (٣٢٦) من طريق سُفيان بن عيينة، عن خالد بن أبي كريمة، عن عبد الله بن المسور، عن النّبيّ ﷺ أيضًا مرسلًا.

(٢) أخرجه الطبري في «التفسير» ٩/ ٥٤٣ (طبعة دار هجر) من طريق يونس بن عبيد، عن عبد الرَّحمٰن بن عبد الله بن عتبة المسعودي، عن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ مرفوعًا.
وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٨٠٦٠) (طبعة مؤسسة الرسالة)، والبيهقيّ في «شعب الإيمان» (١٠٠٦٨) من طريق عدي بن الفضل، عن عبد الرَّحمٰن بن عبد الله المسعودي، عن القاسم بن عبد الرَّحمٰن، عن أبيه، عن ابن مسعود عن النّبيّ ﷺ. وعدي بن الفضل هٰذا متروك الحديث.

(٣) في «العِلَل» ٥/ ١٨٩ (٨١٢).

(٤) زيد بن أبي أنيسة: أبو أسامة الرُّهاوي كوفي الأصل. وثقه ابن معين، (ت ١١٩). «تهذيب» ٣/ ٣٩٦، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٣٩، «شذرات الذهب» ١/ ١٦٦.

(٥) أخرجه الطبري في «التفسير» ٩/ ٥٤٢ من طريق أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد، عن زيد بن أبي أنيسة، بهٰذا الإسناد. =

وخالفَه يزيدُ بن سِنان[١]، فرواهُ عن زيدٍ، عن عَمرو بنِ مُرّةَ، عن عبدِ الله ابن الحارث، عن ابن مسعود[٢].

وقال وكيعٌ، عن المَسعوديِّ، عن عَمرِو بن مُرّةَ، عن أبي عُبيدة، عن عبدِ الله.

وكلُّها وَهْمٌ، والصواب: عن عَمرِو بن مُرّةَ، عن أبي جعفرٍ عبدِ الله بن المِسْوَر، مرسَلًا، عن النّبيِّ ﷺ، كذٰلك قاله الثوري. وعبدُ الله بنُ المِسْوَر هٰذا متروك، وهو عبدُ الله بن المِسْوَر بن عَونِ بن جعفرِ بن أبي طالب، انتهى.

والصَّحيح عن وكيعٍ كما رواه الثّوريُّ، فقد خرّجه وكيعٌ في «كتاب الزهد»[٣]، عن المَسعوديِّ، عن عَمرو بنِ مُرّةَ، عن أبي جعفرٍ عبدِ الله بن مِسْوَر، عن النّبيِّ ﷺ، مرسَلًا، وما ذكره الدّارقطنيُّ عن وكيعٍ لا يثبت عنه.

ومن ذٰلك ما ذَكَره عبدُ الله ابنُ الإمام أحمدَ في «كتاب العِلَل»[٤]، قال: حدّثني أبو مَعْمَر، حدَّثنا أبو أُسامة، قال كنتُ عند سُفيانَ الثّوريِّ، فحدّثه

= وأبو عبد الرحيم هو: خالد بن يزيد، الحراني، روى عن زيد بن أبي أنيسة ومكحول الشامي، وعنه وكيع، قال أحمد وأبو حاتم: لا بأس به، ووثقه ابن معين، (ت ١٤٤). «تهذيب» ٣/ ١٣٢، «الجرح» (١/ قسم٢/ ٣٦١).

(١) يزيد بن سنان الرهاوي: روى عن الأعمش والزهري، ضعفه أحمد وقال أبو حاتم محله الصدق وكان الغالب عليه الغفلة، (ت ١٠٥). «تهذيب» ١١/ ٣٣٥.

(٢) أخرجه البيهقيّ في «الزهد» (٩٧٤)، وفي «القضاء والقدر» (٣٨٩) من طريق يزيد بن سنان، عن زيد بن أبي أنيسة، بهٰذا الإسناد.

(٣) في «كتاب الزهد» له برقم (١٥) كما تقدم في التخريج.

(٤) «علل أحمد» رواية عبد الله (٣٠٢٠).

وأخرج القصة الخطيب في «تاريخه» ٧/ ٥٧ من طريق إبراهيم بن عبد الرحيم بن دنوقا، قال: حدَّثنا أبو مَعْمَر، قال: حدَّثنا أبو أسامة... فذكرها.

زائدةُ، عن شعبةَ، عن سَلَمةَ بنِ كُهَيل، عن سَعيد بن جُبير: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ﴾ [الزمر: ٦٨]، قال: هم الشُّهداء.

فقال له سُفيان: إنّكَ لثِقَة، وإنك لتُحدِّثنا عن ثقةٍ، وما يَقبَلُ قلبي أنَّ هٰذا من حديث سَلَمة. فدعا بكتابٍ فكَتَبَ: مِن سُفيانَ بن سعيدٍ، إلى شُعبة. وجاء كتابُ شُعبة: مِن شعبةَ إلى سُفيان: إنِّي لم أُحدِّث بهٰذا عن سَلَمة، ولكن حدَّثني عُمارةُ بنُ أَبي حفصةَ[١]، عن حُجْرٍ الهَجَريّ[٢]، عن سعيد بنِ جُبير[٣].

ومن ذٰلك أنّهم يَعرِفونَ الكلام الذي يُشبِه كلامَ النّبيِّ ﷺ من الكلامِ الذي لا يُشبه كلامَه؛ قال ابنُ أَبي حاتمِ الرّازيُّ، عن أبيه[٤]: تُعلَمُ صِحّةُ الحديث بعَدالةِ ناقِليه، وأن يكونَ كلامًا يَصلُحُ أن يكونَ مِثلُه كلامَ النُّبوّة، ويُعرَفُ سَقَمُه وإنكارُه بتفرُّدِ مَن لم تَصِحَّ عدالتُه بروايتِه، والله أعلم.

---

(١) عُمارة بن أبي حفصة: روى عن أبي عثمان النهدي، وعكرمة، وعنه الحسين بن واقد وشعبة، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه، شيخ ثقة، ووثقه ابن معين وأبو زرعة والنَّسائيّ. «تهذيب» ٧/ ٤١٥.

(٢) حُجر الهَجَري: ويقال الأصبهاني روى عن سعيد بن جبير روى عنه عمارة بن أبي حفصة. سئل أبو زرعة عنه فقال: رجل من أهل هجر لا أعرفه. «الجرح والتعديل» (١/ قسم ٢/ ٢٦٧).

(٣) طريق عُمَارة بن أبي حفصة، عن حجر الهجري، عن سعيد بن جبير، فقد أخرجها ابن المبارك في «الجهاد» (٤٥)، وسعيد بن منصور في «السنن» (٢٥٦٨)، وهناد في «الزهد» (١٦٤)، والطبري في «التفسير» ٢٠/ ٢٥٥ (طبعة دار هجر)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/ ١١٤ من طريق شعبة، بهٰذا الإسناد.

(٤) «التقدمة لكتاب الجرح والتعديل»، ص ٣٥١.

قواعد في علم الجرح والتعديل (٨)

قد ضُعِّف رجالٌ واختُلف فيهم، ولكن منهم مَن روايتُه عن بعضِ شُيوخه أضعفُ من روايتِه عن غيره. ومنهم مَن روايةُ بعضِ أصحابِه عنه أضعفُ من روايةِ بعض. فنذكر ههنا جملةً من ذٰلك:

فمنهم: عبّاد بن منصور، قاضي البصرة

ضعَّفوه، وأضعفُ رواياتِه عن عِكرِمة(١)، يقال: إنّه أخذَها عن ابن أَبي يحيى، عن داودَ بن الحُصَين، عنه.

ومنهم: شَهْرُ بن حَوشَب

مختلَفٌ في أمرِه، لكنْ روايةُ عبدِ الحَميد بنِ بَهْرام عنه، أصحُّ من روايةِ غيرِه من أصحابه.

قال يحيى القطّان: مَن أرادَ حديثَ شهرٍ فعَليه بعَبد الحَميدِ بن بَهْرام(٢).

وقال أحمد(٣): حديثُه عن شَهْرٍ مُقارِب، كان يحفظُها كأنه يَقرأُ سُورةً من القرآن، وهي سبعونَ حديثًا طِوالًا.

وقال أبو حاتمٍ الرّازي(٤): عبدُ الحميدِ بنُ بَهْرام في شهرٍ، مثلُ اللَّيثِ بن سعدٍ في سعيدٍ المَقبُريِّ، أحاديثُه عن شهرٍ صحاحٌ، لا أعلمُ رُوي عن شَهْرٍ

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ قسم١/ ٨٦).

(٢) عبد الحميد بن بهرام: وثقه ابن معين وأبو داود الطيالسي، ووثقه ابن المَدينيّ وضعفه غيرهم لرواياته. عن شهر بن حوشب. «الميزان» ٢/ ٥٣٨، «تهذيب التهذيب» ٦/ ١٠٩، «الجرح والتعديل» (٣/ قسم١/ ٩).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ قسم١/ ٩).

(٤) المرجع السابق.

أحسن منها. قلت: يُحتجُّ بحديثِه؟ قال: لا، ولا بحديثِ شهرٍ، ولكن يُكتَب حديثُه.

وقال شعبة: نِعمَ الشّيخُ عبدُ الحميد بنُ بَهْرام، لكن لا تَكتُبوا عنه، فإنّه يحدِّث عن شَهر.

ومنهم: أبو فَرْوة يزيدُ بن سِنانٍ الرُّهاوي:

ضعيفٌ، ضعَّفه الأكثَرون مطلقًا. ونقلَ التِّرمذيُّ في «العِلَل»[1] عن البخاريِّ قال: لا بأسَ بحديثِه، إلّا ما رواه عنه ابنُه محمَّد، فإنه يَروي عنه مَناكِير.

قاعدة في الرُّواة (٩)

رِشْدِين اثنان:

أحدهما: رِشْدِينُ بنُ كُرَيب[2]، مولى ابنِ عبّاس. والثاني: رِشدِينُ بنُ سَعدٍ المِصرِيّ[3]*.

وكلاهما ضعيف، فهٰذه الترجمةُ من الأسماء ليس فيها ثقةٌ، فيما نعلم.

---

(١) «علل التِّرمذيّ الكبير»، لوحة ٢٢/أ.

(٢) في د: «رشدين بن أبي كريب»، وهو رشدين بن كريب مولى ابن عبّاس يروي عن أبيه، عداده في أهل المدينة، الغالب عليه الوهم والخطأ. «المجروحون» لابن حبان ١/ ٣٠٠، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٥١.

(٣) رشدين بن سعد المصري: يروي عن عقيل ويونس كان ممن يجيب في كل ما يسأل ويقرأ كل ما رفع إليه سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء. «المجروحون» ١/ ٣٠١، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٤٩.

* لوحة ١٤٨/أ.

قاعدة (١٠)

قال إسماعيل ابنُ عُلَيّة: مَن كان اسمُه عاصمًا ففي حِفظِه شيء، ذَكرَه ابنُ عَدِيٍّ في كتابه[(١)].

وحكى المَرُّوذيّ[(٢)]، عن يحيى بن مَعين، قال: كلُّ عاصمٍ في الدنيا ضعيف. ولم يوافِق أحمدُ على ذٰلك، فإنَّ عاصم بنَ سُليمان الأحْول[(٣)] عنده ثقة، وذُكرَ له أنّ ابن مَعينٍ تَكلَّم فيه، فعَجِبَ.

وعاصمُ بنُ بَهْدلةَ ثقة، إلّا أنَّ في حفظِه اضطرابًا.

وعاصمُ بن عُمر[(٤)] بنِ قَتادةَ ثقةٌ أيضًا متّفَقٌ على حديثِه كعاصم الأحْول.

وعاصمُ بن كُلَيبٍ[(٥)] ثقةٌ، وقد وثَّقه ابنُ مَعين أيضًا.

وعاصمُ بنُ محمَّدِ بن زيدِ بن عبدِ الله بنِ عمر: ثقةٌ متَّفقٌ على حديثِه، وممَّن وثَّقه ابنُ مَعين أيضًا[(٦)].

وأمّا عاصمُ بن عمرَ بنِ الخطّاب[(٧)] فأجَلُّ من أن يقالَ فيه: ثقة.

---

(١) «الكامل» لابن عدي، المجلد الرابع، لوحة ١٤٧/أ.

(٢) جاء في مسائل «المَرُّوذيّ»، لوحة ٩/أ، قال: سألت أبا عبد الله عن عاصم بن علي، فقلت: إن يحيى بن معين، قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف. قال: ما أعلم منه إلا خيرًا كان حديثه صحيحًا، وجاء في لوحة ٥/أ، سألت أبا عبد الله عن عاصم الأحول فقال: ثقة.

(٣) وثقه الدارقطني قال في «مسائل البرقاني»: وهو أثبت من ابن أبي النجود، لوحة ١١١/ب.

(٤) ثقة، كثير الحديث (ت ١٢٩)، «تهذيب» ٥/ ٥٣.

(٥) وثقه ابن معين والنَّسائيّ (ت ١٣٧)، «تهذيب» ٥/ ٥٥.

(٦) هذه الفقرة سقطت من ظ.

(٧) عاصم بن عمر بن الخطاب، ولد في عهد النّبيّ ﷺ، ثقة، (ت ٧٣). «تهذيب التهذيب» ٥/ ٥٢، و«الجرح» (٣/ قسم١/ ٣٤٦)، «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢٥٥.

وفوقَ هٰؤلاء مَن اسمُه عاصمٌ من الصَّحابة، وهم جماعة، ولم يُرِد ابنُ مَعينٍ دُخولَهم في كلامِه، قطعًا.

قاعدة (١١)

قال أحمدُ - في روايةِ ابن هانئ -: كلُّ أَبي فَرْوةَ ثقة، إلّا أبا فَرْوةَ الجَزَريَّ، يعني يزيدَ بنِ سِنان.

وقد تقدّم ذِكرُه.

قاعدة (١٢)

قال أحمدُ - في روايةِ ابن هانئ أيضًا قال -: آلُ كعبِ بنِ مالكٍ كلُّهم ثقات، كلُّ مَن رُوي عنه الحديث. يعني: كلُّ مَن رُوي عنه الحديثُ من أولاد كعبِ ابنِ مالكٍ وذرِّيتِه، فهو ثقة.

قاعدة (١٣)

قال أحمد: كلُّ مَن رَوى عنه مالكٌ فهو ثقة.

وقال النَّسائيّ: لا نعلمُ مالكًا رَوى عن إنسانٍ ضعيفٍ مشهورٍ بالضّعف، إلّا عاصمَ بنَ عُبيد الله، فإنه رَوى عنه حديثًا، وعن عَمرو بن أبي عَمرو، وهو أصلحُ من عاصم، وعن شَرِيك بنِ أبي نَمِر، وهو أصلح من عمرو. ولا نعلمُ أنّ مالكًا حدَّث عن أحدٍ يُتركُ حديثُه إلّا عن عبد الكريم أَبي أُميّة[1].

---

(١) قال في «تهذيب التهذيب» ٥/٤٨، قال مَعْمَر: ما رأيت أيوب اغتاب أحدًا قط إلا عبد الكريم أبا أمية، فإنه ذكره، فقال: رحمه الله كان غير ثقة.

وعبد الكريم أبو أمية هو ابن أبي المخارق (ت ١٢٦). «تهذيب» ٦/٣٧٦، وقال الدارقطني: يترك. سؤالات البرقاني ١١٠/ب.

ونقلَ التِّرمذيُّ في «علله» عن البخاريِّ أنه قال: لا نَعلمُ مالكًا حدَّث عمَّن يُترَكُ حديثُه إلّا عن عطاءٍ الخُراساني(١).

وقد ذَكرنا فيما تقدَّم أن عطاءً الخُراسانِيَّ ثقةٌ ثقة، عالِمٌ ربّانِيٌّ، وثّقه كلُّ الأئمة ما خلا البخاريَّ، ولم يوافَق على ما ذَكرَه، وأكثرُ ما فيه أنه كان في حفظِه بعضُ سُوء؛ قال شعبة(٢): حدَّثنا عطاءٌ الخُرسانِيُّ، وكان نسيًّا.

وقال ابنُ مَعين عنه: هو ثبتٌ، وكان كثيرَ الإرسال. نقلَه عنه الغَلّابي.

وكان سُفيانُ الثوريُّ يحثُّ على الأخذِ عنه، ووثّقه الأوزاعيُّ، وأحمدُ، ويحيى، ويعقوبُ بن شَيبة، ومحمَّد بنُ سعدٍ، والعِجليُّ، والطبراني، والدّارقطنيّ(٣).

وقد بيَّن التِّرمذيُّ في «علله»(٤) أنَّ ما ذَكرَه البخاريُّ لا يوافَقُ عليه، وأنه ثقةٌ عندَ أهل الحديث. قال: ولم أَسمَع أنَّ أحدًا من المتقدِّمين تكلَّم فيه.

وقال يعقوبُ بن شَيبة: هو ثقةٌ ثَبْتٌ، قال: وهو مشهور، له فضلٌ وعلمٌ، ومعروفٌ بالفتوى والجهاد، رَوى عنه مالك بنُ أنس، وكان مالكٌ ممَّن يَنتَقي الرِّجال.

---

(١) جاء في «علل التِّرمذيّ الكبير»، لوحة ٥٠/أ، من كلام البخاريّ: «... ولكن الشأن في عطاء الخراساني ما أعرف لمالك بن أنس رجلًا يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني، قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة، روى عن سعيد بن المسيب أن رجلًا أتى النّبيّ ﷺ وأفطر في رمضان، وبعض أصحاب سعيد بن المسيب يقول: سألت سعيدًا عن هٰذا الحديث فقال: كذب عليَّ عطاء، لم أُحدِّث هكذا.

(٢) «التقدمة»، ص ١٤٨، «الجرح» (٣/ قسم١/ ٣٣٥).

(٣) لفظة «والدارقطني» سقطت من د، ظ.

(٤) جاء في «العلل الكبير»، لوحة ٥٠/ أ: قال أبو عيسى: وعطاء الخراساني روى عنه الثقات من الأئمة، مثل مالك، ومَعْمَر وغيرهما، ولم أسمع أحدًا من المتقدمين تكلم فيه بشيء.

وأمّا الحِكايةُ عن سعيد بنِ المسيّب أنه كذَّبه فيما رَوى عنه، فلا تَثبُت، وقد كذَّبَ ابنُ المسيّب عِكرمةَ، ولم يَترُكْهُ البخاريُّ بتكذيبِه، بل خرَّج له، واعتذَرَ عن تكذيبِ مَن كذّبه في كتاب «القِراءة خلفَ الإمام»[١]، وعن تكذيبِ مالكٍ لابن إسحاقَ قال البخاريُّ: لو صحَّ عن مالكٍ تناولُه مِن ابن إسحاق، فلَرُبَّما تكلَّم الإنسانُ فرَمَى صاحبَه بشيءٍ واحد، ولا يتَّهِمُه في الأُمورِ كلِّها.

وقال إبراهيمُ بن المنذر، عن محمَّد بن فُلَيح[٢]: نهاني مالكٌ عن شيخينِ من قُريش، وقد أكثرَ عنهما في «الموطأ»، وهما ممَّن يحتجُّ بهما.

ولم يَنجُ كثيرٌ من الناس مِن كلامِ بعضِ الناسِ فيهم، نحوَ ما يُذكَر عن إبراهيمَ مِن كلامِه في الشَّعبيِّ، وكلامِ الشَّعبيِّ في عِكرِمَة، وفيمَن كان قبلَهم، وتأويل بعضِهم في العِرْض والنَّفْس.

ولم يَلتَفتْ أهلُ العِلم في هٰذا النَّحو إلا ببَيانٍ وحُجّة، ولم تَسقُطْ عدالتُهم إلا ببُرهانٍ ثابتٍ وحُجّة، انتهى.

وعطاء الخُراسانيُّ أحقُّ أن يُعتذَرَ عمّا قاله ابنُ المسيّب إن صحَّ؛ فإنّه أعظمُ وأجلُّ قدْرًا من عِكرِمة، بل لا نِسبةَ بينَهما في الدِّين والوَرَع.

وزَعمَ البخاريُّ أنّ عبدَ الكريم أبا أُميّةَ مُقاربُ الحديث، وهو عندَ جميع الأئمَّة مُباعِدُ الحديث جدًّا، ليس بينَ حديثِه وبينَ حديثِ الثِّقات قُربٌ البتَّة.

---

(١) خير الكلام في القراءة خلف الإمام، ص ٢٦، ٢٧.

(٢) محمَّد بن فليح بن سليمان الأسلمي المدني، روى عن هشام بن عروة وجعفر الصادق، وعنه إبراهيم بن المنذر. قال أبو حاتم: ما به بأس وليس بذاك القوي. وقال البخاريّ مات سنة ١٩٧، ووثقه بعضهم وهو أوثق من أبيه. «تهذيب التهذيب» ٩/ ٤٠٦، «ميزان الاعتدال» ٤/ ١٠.

ومن ذٰلك قولُ ابن المَدينيّ: «كلُّ مدَنِيٍّ لم يحدِّث عنه مالكٌ ففي حديثِه شيء». وهٰذا على إطلاقِه فيه نظر؛ فإنَّ مالكًا لم يحدِّث عن سعدِ بن إبراهيم، وهو ثقةٌ جليلٌ متَّفَقٌ عليه.

ونظيرُ هٰذا قولُ عبد الله بنِ أحمدَ الدَّورقيُّ: كلُّ مَن سَكَتَ عنه يحيى بنُ مَعين، فهو ثقة.

ومن ذٰلك قولُ أبي داود: مشايخُ حَرِيز[1] بن عثمانَ كلُّهم ثقات.

وقولُ أبي حاتم في مشايخِ سُليمانَ بن حَرْب[2]: كلُّهم ثقات.

قاعدة (١٤)

قال الحُسين بنُ فَهْم[3]: ثلاثةُ أبياتٍ كانت عندَ يحيى بنِ مَعين مِن أَشَرِّ قوم: المُحَبَّر بن قَحْذَم وولدُه، وعليُّ بن عاصمٍ وولدُه، وآلُ أَبي أُويسٍ، كلُّهم كانوا عندَه ضعافًا جدًّا.

المحبر ابن قحذم وولده

أما المُحَبَّر بن قَحْذَم، فرَوى عن أبيه قَحْذَمِ بنِ سُليمان. قال العُقَيلي: في حديثِهما، يعني المُحبّر وأباه، وهمٌ وغلَط[4].

---

(١) حريز بن عثمان الرحبي الحمصي، قال أحمد: ليس بالشام أثبت من حريز إلا أن يكون بَحير (ت ١٦٣). «ميزان الاعتدال» ١/ ٤٧٥، «تهذيب التهذيب» ٢/ ٢٣٧.

(٢) سليمان بن حرب، أبو أيوب الواشحي الأزدي البصري، قاضي مكة، ثقة (ت ٢٢٤). «الجرح والتعديل» (ج٢/ قسم١/ ١٠٨)، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٩٣، «الخلاصة» ص ١٢٨، «شذرات الذهب» ٢/ ٥٤.

(٣) الحسين بن محمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن فهم بن محرز البغدادي، أخذ عن ابن معين. «معرفة الرجال» (ت ٢٨٩). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٨٠، «تاريخ بغداد» ٨/ ٩٢.

(٤) المُحبَّر بن قَحذَم: في غاية الضعف، «المغني» ٢/ ٥٤٣، «الميزان» ١/ ٤٤١، «الضعفاء» للعُقَيلي، روحة ٤٣٢.

وأما ولدُ المُحبَّر فلا يُعرَفُ منهم سوى داود[١]، وهو ضعيفٌ جدًّا، وسُئل عنه أحمد[٢]، فضحكَ وقال: شِبهُ لا شيء، كان يَدري ذاكَ إيش الحديث؟! ويقولُه أحمدُ على الإنكار.

وقال ابنُ مَعين عنه: لم يكن كذّابًا، وكان قد سمِعَ الحديثَ بالبصرة، ثم صارَ إلى عبّادان، فصار مع الصُّوفيّة، فنَسيَ الحديثَ وجَفاه، ثم قَدِمَ بغدادَ فجاءَه أصحابُ الحديث، فجَعل يُخطئُ في الحديث، لأنه لم يُجالس أصحابَ الحديث.

فأمّا بَدَلُ بنُ المُحَبَّر[٣] فثقةٌ بصريٌّ، ليس بينَه وبينَ هٰؤلاءِ قَرابة، وقد خرَّج عنه البخاريُّ في «صحيحه».

وأبانُ بنُ المُحَبَّر[٤] شاميٌّ، وهو ضعيف، وليس مِن هٰؤلاء بشيء.

ومِن وَلَدِ المُحبَّر بن قَحْذَم: الوليدُ بن هشام القَحْذَميّ[٥]، وقد رَوى الوليدُ ابن هشامٍ هٰذا عن المُحبَّر بن قَحْذَم، عن جدِّه أبي قَحْذَم سُليمانَ بنِ ذَكوان، عن أنسٍ، عن النّبيِّ ﷺ: «أسْلَمُ سالَمَها الله، وغِفَارُ غَفَرَ الله لها»[٦].

---

(١) داود بن محبر بن قحذم أبو سليمان البصري ضعيف، صاحب مناكير، له كتاب صنفه في فضل العقل، وفيه أخبار كلها أو عامتها غير محفوظة واتهمه بعضهم بالوضع. «تهذيب» ٣/ ١٩٩. (ت ٢٠٦). «المجروحون» ١/ ٢٨٦، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٢٠.

(٢) «العِلَل» و«معرفة الرجال» للإمام أحمد ١/ ١٢٥.

(٣) بدل بن المحبر بن المنبه التميمي البصري، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم (ت ٢١٥) تقريبًا. «تذكرة الحفاظ»: ١/ ٣٨٣، «ميزان الاعتدال» ١/ ٣٠٠، «تهذيب التهذيب» ١/ ٤٢٣.

(٤) أبان بن المحبَّر يروي عن نافع، وهو متروك الحديث. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: ضعيف. «ميزان الاعتدال» ١/ ١٥.

(٥) الوليد بن هشام، ثقة. «الجرح والتعديل» (٤/ قسم٢/ ٢٠)، «الميزان» ٤/ ١٤٩.

(٦) أخرجه الدولابي في «الكنى» ٣/ ٩٢١، والعُقَيلي في «الضعفاء» ٢/ ١٩٣ (طبعة دار الغرب الإسلامي)، وابن عدي في «الكامل» ٣/ ٩٩-١٠٠ من طريق الوليد بن هشام القحذمي، بهٰذا الإسناد. =

علي بن عاصم وولده

وأما عليُّ بن عاصم[(١)]: فهو عليُّ بنُ عاصم بنِ صُهيب بن سِنان الواسطيُّ، يُكْنَى أبا الحسن.

وقد رماهُ طائفةٌ بالكذب، منهم يزيدُ بنُ هارونَ وغيرُه، وكذَّبه أيضًا ابنُ مَعين.

وكان أحمد[(٢)] يحسِّن القولَ فيه ويوثِّقُه، ويحدِّث عنه ويقول: «إنّه يُخطئ». وأنكَرَ ذٰلك ابنُ مَعين عليه.

وممّا أُنكِر على عليِّ بن عاصم: روايتُه عن محمَّد بن سُوقةَ، عن إبراهيم، عن الأسوَد، عن عبد الله، عن النّبيِّ ﷺ: «مَن عزَّى مُصابًا فلَهُ مثلُ أجره»[(٣)]. وقد تابعَه عليه قومٌ من الضُّعفاء. وقد سَبَق الكلامُ عليه مُستوفى في كتاب الجنائز.

= قال العُقَيلي: ولا يتابع عليه من حديث أنس، وهٰذا يروى عن ابن عمر، وجابر، وجماعة من أصحاب النّبيّ ﷺ بأسانيد جياد.

قلنا: حديثا ابن عمر وجابر أخرجهما مسلم على التوالي (٢٥١٨) و(٢٥١٥).

وأخرجه البخاريّ (٣٥١٤)، ومسلم (٢٥١٦) من حديث أبي هُريرةَ، رضي الله عنهم أجمعين.

(١) علي بن عاصم ضعفه بعضهم من جهة حفظه واتهمه آخرون بالكذب (ت ٢٠٦) «تهذيب» ٧/ ٣٤٤.

(٢) «العِلَل» و«معرفة الرجال» للإمام أحمد ١/ ١٨٦.

(٣) أخرجه التِّرمذيّ (١٠٧٣)، وابن ماجه (١٦٠٢)، والعُقَيلي في «الضعفاء» ٣/ ٢٦١ (طبعة دار الغرب الإسلامي) من طريق علي بن عاصم، قال: حدَّثنا والله محمَّد بن سوقة عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله، عن النّبيّ ﷺ. قال التِّرمذيّ: هٰذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث علي بن عاصم. وروى بعضهم عن محمَّد بن سوقة بهٰذا الإسناد مثله مرفوعًا. ويقال: أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم بهٰذا الحديث نقموا عليه، انتهى. وقال العُقَيلي بعد أن أورد حديثه هٰذا: لم يتابعه عليه ثقة.

وأما ولدُ عليٍّ بن عاصم، فله ابنان: أحدهما: اسمُه عاصم[١]، وكان ابنُ مَعين يذُمُّه. وقال مرةً: كذَّابٌ ابن كذّاب.

وكان أحمدُ يوثِّقُه ويقول: هو صحيحُ الحديثِ قليلُ الغَلَط. وقال أيضًا: هو أصحُّ حديثًا من أبيه.

وخرَّج له البخاريُّ في «صحيحه».

والآخر اسمُه الحَسَن، وقد ضعَّفه ابنُ مَعين، وقال: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم[٢]: محَلُّه الصِّدق.

وقال ابنُ عَدِيٍّ: الحسنُ وعاصمٌ ابنا عليٍّ خيرٌ من أبيهما، وليس لهما مِن المَناكير عُشْرُ ما لأبيهما.

وقال ابنُ أبي خَيثمة: سمعتُ ابنَ مَعين يقول: لا يصلحُ مِن آل عاصم بن صُهيبٍ الرُّوميِّ أحدٌ أبدًا.

آل أبي أويس

وأما آلُ أبي أويس:

فأبو أُويس اسمُه عبدُ الله بنُ عبدِ الله بن أُويس بنِ مالكِ بنِ أبي عامرٍ الأَصبَحيُّ المدني، ابنُ عمِّ مالك بنِ أنس. ضعَّفه يحيى. وقال مرّةً: صدوق وليس بحُجّة.

وقال أحمد: صالح.

وقال ابنُ المَدينيّ: كان عند أصحابنا ضعيفًا.

---

(١) عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التميمي، روى عن أبيه وأخيه الحسن وابن أبي ذئب. وعنه البخاريّ وأبو حاتم. قال أحمد: صحيح الحديث قليل الغلط (ت ٢٢١). «التهذيب» ٥/ ٥١، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٩٧.

(٢) «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ٢١).

وقال الفَلّاس: فيه ضعفٌ، وهو عندَهم من أهل الصِّدق.

وقال أبو حاتم(١): صالحٌ صدوق، كأنه ليِّن. وقال أبو حاتم: يُكتبُ حديثُه ولا يُحتجُّ به، وليس بالقوي.

وخرَّج حديثه مسلم في «صحيحه».

وله ولَدان: أحدهما: إسماعيل بنُ أبي أُويس، وقد خرّج حديثَه الشيخان في «صحيحَيهما».

وضعَّفه ابنُ مَعين والنَّسائيّ.

وقال أبو حاتم(٢): مُغفَّلٌ محلُّه الصِّدق*.

وقال البَرْقاني: قلتُ للدّارقطني: لِمَ ضَعَّفَ النَّسائيُّ إسماعيلَ بنَ أبي أُويس؟ فقال: ذَكرَ محمَّد بنُ موسى الهاشميُّ - وهٰذا أحدُ الأئمّة، وكان أبو عبدِ الرَّحمٰن يعني النَّسائيَّ يَخصُّه ما لم يَخُصَّ به ولدَه - فذَكرَ عن أبي عبد الرَّحمٰن أنه قال: حَكَى لي سَلَمةُ بن شَبيب عنه. قال: ثم توقَّف أبو عبد الرَّحمٰن. قال: فما زلتُ بعد ذٰلك أُداريهِ أن يَحكي لي الحِكاية، حتى قال لي: قال سَلَمةُ بن شَبيب: سمعتُ إسماعيل بنَ أبي أُويس يقول: ربَّما كنتُ أضعُ الحديثَ لأهل المدينةِ إذا اختلَفوا في شيءٍ فيما بينَهم. قلتُ للدارقطنيِّ: مَن حَكى لك هٰذا عن محمَّدِ بنِ موسى؟ قال: الوزير، كتبتُها من كتابِه وقرأتُها عليه. يعني ابنَ حِنْزَابة(٣).

---

(١) «الجرح» (٢/ قسم٢/ ٩٢).

(٢) المصدر السابق (١/ قسم١/ ١٨١).

* لوحة ١٥٠/أ.

(٣) تصحفت في النسخ إلى: «ابن خنزابة» بالخاء المعجمة، والصواب: «ابن حِنزابة» بالحاء المهملة، وهو أبو الفضل جعفر بن أبي الفتح وزير لكافور، كان حافظًا متقنًا رحل إليه =

والثاني: أبو بكر، واسمُه عبد الحميد[١]. وقد خرَّج له الشيخان أيضًا.

ووثَّقه ابنُ مَعين وغيرُه، وهو أوثقُ من أخيه بكَثير، قاله أبو داودَ وغيرُه.

وقال الدّارقطنيُّ: حُجّة.

وضعَّفَ ابنُ عبد البَرِّ أبا أُويسٍ وابنَيه، وقال: هم ضِعافٌ لا يُحتجُّ بهم. ولعلَّ مُستندَه في ذٰلك ما ذكرناه أوّلًا عن يحيى بن مَعين، واللهُ أعلم.

ويلتحقُ بهٰؤلاءِ من البيوتِ الضّعفاء: عَطيَّة بن سعدٍ العَوفي[٢] وأولادُه.

عطية ابن سعد العوفي وأولاده

أما عَطيَّة[٣] فضعَّفه غيرُ واحد، وقد تكرَّر ذِكرُه في الكتاب غيرَ مَرَّة.

وأمّا أولادُه، فقال العُقَيليُّ[٤]: عبدُ الله بنُ عطيّة بنِ سعد، عن أخيه الحسن ابن عَطيّة[٥]، لا يُتابَع على حديثِه.

ولهما أخٌ ثالثٌ يقال له: عَمرو بنُ عَطيّة، ويقاربُهما في الضَّعفِ وقلَّةِ الضَّبط.

= الدارقطني (ت ٢٩١). وجِنزابة هي أُمُّ أبيه الفضل بن جعفر، والجِنزابة في اللغة: المرأة القصيرة الغليظة. تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٢٢، و«شذرات الذهب» ٤/ ٤٨٦، و«وفيات الأعيان» ١/ ٣٤٩.

(١) أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويس: عبد الله بن عبد الله أبو بكر المدني. أخو إسماعيل. روى عن ابن أبي ذئب وسليمان بن بلال. وعنه أخوه وأيوب بن سليمان. وثقه يحيى بن معين وغيره. وقال الدارقطني ثقة (ت ٢٠٢)، «ميزان الاعتدال» ٢/ ٥٣٨.

(٢) عطية بن سعد العوفي، روى عن أبي سعيد وأبي هُريرةَ، قال أحمد: هو ضعيف الحديث (ت ١٢٧). «تهذيب» ٧/ ٢٢٤.

(٣) سقطت من د، ظ.

(٤) «الضعفاء» للعُقَيلي، لوحة ٢١٦.

(٥) الحسن بن عطية العوفي، يروي عن أبيه، منكر الحديث (ت ٢١١). «المجروحون» لابن حبان ١/ ٢٢٨.

وقال البخاريّ(١): عبدُ الله بنُ عطيّة بن سعدٍ العَوفي، عن أخيه الحَسن بن عَطيّة، هو أخو محمَّد، لم يصحّ حديثُه.

والحَسن بنُ عَطيّة(٢) الذي رَوى عنه أخوه عبدُ الله، ذكرَه البخاريُّ، وقال: ليس بذاك. وضعّفه أبو حاتم. وذَكرَه ابن حبّان في «ثقاته»، وقال: أحاديثُه ليست نَقيّة. وخرَّج له أبو داودَ حديثًا واحدًا.

ومحمَّد بنُ عَطيّة(٣) أخوهم الذي أشارَ إليه البخاريُّ: يَروي عن أبيه، قال البخاريّ: يَروي عنه أَسِيد الجَمّالُ عجائبَ.

وذكره العُقَيليُّ أيضًا في «الضعفاء»(٤) فيمَن اسمه محمَّد.

وكذا ذكرَه ابنُ حبان، ولكنه لم يُطلِق عليه الجَرْح، لأنه تردَّد في نِسبَةِ النّكارةِ الواقعةِ في حديثِه بين أن تكونَ منه، أو مِن أَبيه، أو مِن أَسِيد بن زَيدٍ الرّاوي عنه.

وخالفَ في ذٰلك الدّارقطنيُّ، وقال: محمَّدٌ ليس مِن أولادِ عَطيّةَ لصُلْبِه، إنّما هو محمَّد بنُ الحَسن بن عَطيّة.

ثم قال: حدَّثنا أحمدُ بن محمَّد بن سعيدٍ الهمْداني، هو ابنُ عُقْدة(٥)، قال: قلتُ لمحمَّد بن سعدِ بن محمَّدٍ العَوفي: محمَّد بنُ عَطيّة، الذي رَوى عنه أَسِيد

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري ٥/ ١٦٤.
(٢) «التاريخ الكبير» ٢/ ٣٠١، «الجرح والتعديل» (١/ قسم٢/ ٢٦).
(٣) «التاريخ الكبير» ١/ ١٩٨.
(٤) سقطت من د، وانظر «الضعفاء» للعُقَيلي، لوحة ٣٧٥.
(٥) ابن عقدة: أحمد بن محمَّد بن سعيد، حافظ العصر وأجمع أهل الكوفة في زمنه، وهو شيخ الدارقطني (ت ٣٣٢). «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨٣٩.

ابنُ زيدٍ، مَن هو؟ قال: ليس لِعطيّةَ ابنٌ يقال له محمَّد، إنما هو جدُّه محمَّد بنُ الحَسن بن عطيّةَ بن سعد. نَسَبَه أَسِيدٌ إلى جدِّه.

وللحَسنِ بن عَطيّة ولَدان، أحدُهما: الحُسين بنُ الحَسن بن عطيّة[1]، كان قاضي بغداد. ضعَّفه ابنُ مَعين، وأبو حاتم، وغيرُهما.

والآخر: محمَّد بنُ الحَسن بنِ عَطيّة[2]. قال ابنُ مَعين: ليس بمُتقِن. وقال أبو حاتم: ضَعيف. وقال ابنُ حبّان: لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفرَدَ. وخرَّج له أبو داودَ في كتابه.

وزَعم ابنُ حبّان أنه محمَّد بنُ الحسن بن سعد، ابنُ أخي عَطيّة بنِ سعد. ووهَّمَه الدّارقطنيُّ في ذٰلك، وقال: إنّما هو محمَّد بنُ الحَسن بن عَطيَّة بن سَعدٍ العَوفِيُّ، بلا شَكٍّ، نسَبَه محمَّد بنُ رَبيعةَ الكِلابيُّ[3] كذٰلك، ونسَبَه أيضًا ابنُ ابنِه محمَّد بنُ سعدِ بن محمَّدِ بن الحَسن بن عَطيّة بن سعد.

محمد بن عبيد الله العرزمي وولده

ومنهم: محمَّد بنُ عُبيد الله العَرْزَميّ. ضعيفُ الحديث.

وقد ذَكرنا له ترجمةً مفردةً فيما تقدم، وقد تكرَّر ذِكرُه* في الكتاب كثيرًا.

وابنه: عبدُ الرَّحمٰن بنُ محمَّد بن عُبيد الله. وابنه محمَّد بنُ عبدِ الرَّحمٰن ابن محمَّد، كلُّهم ضعفاء.

---

(١) «الجرح والتعديل». (١/ قسم٢/ ٣٢)

(٢) المصدر السابق (٣/ قسم٢/ ٢٢٦).

(٣) محمَّد بن ربيعة الكلابي: الرؤاسي الكوفي، ابن عم وكيع بن الجراح، روى عن الأعمش، ومحمَّد بن الحسن بن عطية، وثقه ابن معين وغيره. «تهذيب» ٩/ ١٦٢.

* لوحة ١٥١/أ.

قال الدّارقطنيّ - فيما نقلَه عنه البَرْقاني[١] -: محمَّد بنُ عبد الرَّحمٰن متروك، وأبوه وجدُّه، وابنُ أخي محمَّدٍ عبّاد بن أحمدَ بن عبد الرَّحمٰن العَرْزميّ، قال: الدّارقطنيُّ: هو متروكٌ أيضًا.

ورَوى ابنُ شاهين من طريق محمَّد بنِ عثمانَ بن أبي شَيبة: قال: سمعتُ أبي يقول: ذَكرتُ لأبي نُعيم: عبدَ الرَّحمٰن بنَ محمَّد بنِ عُبيدِ الله العَرْزميّ، فقال: كان هٰؤلاءِ أهلَ بيتٍ يَتوارَثون الضَّعفَ قرْنًا بعد قَرْن.

أولاد عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن ابن عوف

ومنهم: وَلَدُ عبدِ العزيز بنِ عُمرَ بن عبد الرَّحمٰن بنِ عوف.

قال أبو حاتم[٢]: هم ثلاثةُ إخوة: محمَّدٌ، وعبدُ الله، وعِمرانُ، أولادُ عبد العزيز بنِ عمر، وهم ضعفاءُ الحديث، ليس لهم حديثٌ مستقيم. انتهى.

ولعِمْرانَ ابنٌ يقال له: عبدُ العزيز، يُكْنَى بأبي ثابت. ويقالُ له أيضًا: ابنُ أبي ثابت، فإنّ أباه يُكْنَى بأبي ثابتٍ أيضًا، وهو أيضًا ضعيفٌ جدًّا.

ولِمُحمَّد بنِ عبدِ العزيز ابنان، أحدُهما: إبراهيم، يَروي عنه يعقوبُ الزُّهريُّ، وإبراهيمُ بن المُنذر. ذكرَه البخاريُّ في «كتاب الضُّعفاء» وقال: مُنكَر الحديث، سَكَتوا عنه[٣]. وقال ابنُ عَدِيّ: مُنكَر الحديث، عامّةُ أحاديثِه مناكير، ولا يُشبِه حديثُه حديثَ أهل الصِّدق. وقال يعقوبُ بنُ شَيبة: لا عِلمَ لي به.

والآخَر: أحمد، يَروي عن كتابِ أبيه، ويَروي عنه عبدُ الله بنُ شَبيب.

ويَظهَرُ أنّ جَميعَهم ضعفاء، لأنّ أحاديثَهم مُنكَرَة، لا توافقُ حديث الثقات.

---

(١) «سؤالات البرقاني» للدارقطني، لوحة ١١٣/أ.

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ قسم١/ ٧).

(٣) عبارة «وقال: مُنكَر الحديث، سَكَتوا عنه» سقطت من د، ظ.

ولدُ سلمة ابن كهيل

ومنهم: ولَدُ سَلَمةَ بنِ كُهَيل. وله ابنان: يحيى ومحمَّد.

فأمّا يحيى فضعيفٌ جدًّا.

وأمّا محمَّد فقد ضُعِّف أيضًا، وهو أصلَحُ من يحيى. وقال أبو زُرْعة[١]: هو ضعيفٌ قريبٌ من أخيه. يعني يحيى.

وليَحيى ابنٌ اسمُه: إسماعيل، قال فيه الدّارقطنيُّ[٢]: متروك.

ولإسماعيلَ بنِ يحيى ابنٌ اسمُه: إبراهيم. مُنكَر الحديث، ضعَّفه غيرُ واحد.

قاعدة (١٥)

في تضعيف حديث الرّاوي إذا روى ما يخالف رأيه

قد ضعَّف الإمامُ أحمد وأكثرُ الحُفّاظ أحاديثَ كثيرةً بمِثل هٰذا.

فمنها: أحاديثُ أبي هُريرةَ، عن النّبيِّ ﷺ، في المَسح على الخُفّين[٣]. ضعَّفها أحمدُ ومسلمٌ وغيرُ واحد، وقال: أبو هُريرةَ يُنكِرُ المسحَ على الخُفّين[٤]، فلا يصحُّ له فيه رواية[٥].

---

(١) «الضعفاء» لأبي زرعة الرازي، «مسائل البرذعي» له، لوحة ١٣٥/أ، ١٦٢/أ.

(٢) «سؤالات البرقاني» للدارقطني، لوحة ١٠٤/ب.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٥٥٥) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هُريرةَ قال: قالوا: يا رسول الله، ما الطهور على الخفين؟ قال: «للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة».

(٤) من قوله «ضعفها أحمد ومسلم» إلى هنا، سقطت من ظ، فقفز نظر.

(٥) انظر: «علل الدارقطني» ٨/ ٢٧٥ (١٥٦٣).

ومنها: أحاديثُ ابن عُمر، عن النّبيِّ ﷺ، في المسح على الخُفّين[(١)] أيضًا، أنكَرَها أحمد، وقال: ابنُ عُمر أنكَرَ على سعدٍ المسحَ على الخُفّين، فكيف يكونُ عندَه عن النّبيِّ ﷺ فيه رواية؟!

ومنها: حديثُ عائشةَ، عن النّبيِّ ﷺ، أنه قالَ للمُستحاضَة: «دَعِي الصَّلاةَ أيامَ أَقرائِك»[(٢)]. قال أحمد: كلُّ مَن رَوى هٰذا عن عائشةَ فقد أخطأ، لأنَّ عائشةَ تقول: الأَقراءُ: الأطهار، لا الحَيض.

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٣/ ١٤٢ من طريق روح بن عطاء بن أبي ميمونة، عن غيلان مولى عثمان بن عفان، عن ابن عمر، قال رسول الله ﷺ في المسح على الخفين: «يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام ولياليهن للمسافر». وروح بن عطاء منكر الحديث.

وقد ورد إنكار ابن عمر على سعد المسح على الخفين عند البخاريّ (٢٠٢) عن عبد الله ابن عمر، عن سعد بن أبي وقاص، عن النّبيّ ﷺ أنه مسح على الخفين. وأن عبد الله بن عمر سأل عمر عن ذلك؟! فقال: نعم، إذا حدثك شيئًا سعدٌ، عن النّبيِّ ﷺ، فلا تسأل عنه غيره.

وفي رواية عند ابن ماجه (٥٤٦) عن ابن عمر، أنه رأى سعد بن مالك وهو يمسح على الخفين، فقال: إنكم لتفعلون ذلك؟! فاجتمعا عند عمر، فقال سعد لعمر: أفت ابن أخي في المسح على الخفين، فقال عمر: كنا مع رسول الله ﷺ نمسح على خفافنا، لا نرى بذلك بأسًا، فقال ابن عمر: وإن جاء من الغائط؟ قال: نعم.

وانظر: «العِلَل» لابن أبي حاتم ١/ ٥٢٤، و«العِلَل» للدارقطني ٤/ ٣٠٧ (٥٨٢).

(٢) أخرجه بهٰذا اللفظ الدارقطني (٨٢٢) من طريق الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النّبيّ ﷺ قالت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال: «دعي الصلاة أيام أقرائك، ثم اغتسلي وصلي وإن قطر الدم على الحصير».

وأخرج أبو داود (٢٨٠)، النَّسائيّ في «الكبرى» (٢١٤) و(٥٧١٦)، وابن ماجه (٦٢٠) من طريق المنذر بن المغيرة، عن عروة بن الزبير: أن فاطمة بنت أبي حبيش، حدثته: أنها سألت رسول الله ﷺ فشكت إليه الدم، فقال لها رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق، فانظري =

ومنها: حديث طاووسٍ، عن ابن عبّاسٍ، في الطَّلاق الثَّلاث[1]. وقد سَبَق.

ومنها: حديثُ ابن عُمر، عن النَّبيِّ ﷺ، في فضلِ الصَّلاةِ على الجِنازة[2]، ذَكرَ التِّرمذيُّ، عن البخاريِّ أنه قال: ليس بشيءٍ؛ ابنُ عُمر، أَنكَرَ على أبي هُريرةَ حديثَه.

= إذا أتى قرؤك فلا تصلي، فإذا مر قرؤك فتطهري، ثم صلي ما بين القرء إلى القرء». وهٰذا إسناد ضعيف لضعف المنذر بن المغيرة.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٩/ ٣٧٣ (طبعة مؤسسة الفرقان): هٰذا الحديث قد ضعفه أهل العلم؛ لأنه يروى عن عائشة، وعائشة لم يختلف عنها في أن الأقراء: الأطهار، فيبعد عن عائشة أن تروي عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال للمستحاضة: دعي الصلاة أيام أقرائك، وتقول: الأقراء الأطهار.

قلنا: والرواية الصحيحة عن عائشة عند البخاريّ (٣٢٥) من حديث عروة بن الزبير، عنها بلفظ: «ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها» وهوقولها رضي الله عنها.

(١) سبق تخريجه، وزيادة في «البيان»، فقد أخرج أبو داود ١/ ٢٠٩، والدارقطني ٤/ ٤٦ من طريق ابن طاووس عن أبيه قال: سمعت ابن عبّاس يقول: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنين من خلافة عمر: الثلاثة واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم في أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه. والثاني أن ابن عبّاس يمضي طلاق الثلاث ثلاثًا، وقد أخرج أبو داود ١/ ٥٠٨ عن مجاهد عن ابن عبّاس أنه جاء رجل فقال: إنّه طلق امرأته ثلاثًا، قال: فسكت حتى ظننت أنها رادها إليه ثم قال: ينطلق أحدكم فيركب الحموقة ثم يقول: يا ابن عبّاس يا ابن عبّاس، وإن الله قال: «ومن يتق الله يجعل له مخرجًا» وإنك لم تتق الله، فلم أجد لك مخرجًا.

(٢) فضل الصلاة على الجنازة أخرجه التِّرمذيّ في «علله الكبير»، لوحة ٢٨/أ، من طريق الأعمش، عن أبي صالح عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى على جنازة كتب له قيراط، ومن صلى عليها وتبعه فله قيراطان، القيراط مثل أحد».

سألت محمَّدًا عن هٰذا الحديث فقال: رواه يحيى بن آدم عن سُفيان الثوري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هُريرةَ قوله. وروى ابن أبي عُبيدة عن الأعمش عن أبي صالح عن ابن عمر، قال محمَّد: وحديث ابن عمر ليس بشيء. ثم قال: ابن عمر أنكر على أبي هُريرةَ حديثه.

ومنها: حديثُ عائشة: «لا نِكاحَ إلّا بِوَليٍّ»[١]، أعلَّه أحمد - في روايةٍ عنه - بأنَّ عائشةَ عمِلَتْ بخِلافِه.

ومنها: حديثُ ابنِ عبّاس، أنّ النّبيَّ ﷺ لما سُئل عن الصَّبيّ: ألهٰذا حجٌّ؟ قال: «نعم»[٢]. ردَّه البخاريُّ بأنّ ابنَ عبّاسٍ كان يقول: أيُّما صبيٍّ حُجَّ به، ثم أدرَكَ، فعليه الحَجُّ.

---

(١) أخرجه بهٰذا اللفظ أحمد في «المسند» ٤٣/ (٢٦٢٣٥) من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له». وهٰذا إسناد ضعيف لضعف حجاج بن أرطاة.
وأخرجه بنحوه من طرق عن الزهري أيضًا أبو داود (٢٠٨٣) و(٢٠٨٤)، والتِّرمذيّ (١١٠٢) والنَّسائيّ في «الكبرى» (٥٣٧٣)، وابن ماجه (١٨٧٩) و(١٨٨٠).
وانظر: «العِلَل» لابن أبي حاتم (١٢٢٤)، و«العِلَل» للدارقطني (٣٨٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٣٦) (٤٠٩) من طرق عن سُفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، مولى ابن عبّاس، عن ابن عبّاس، عن النّبيِّ ﷺ، لقي ركبًا بالروحاء، فقال: «من القوم؟» قالوا: المسلمون، فقالوا: من أنت؟ قال: «رسول الله»، فرفعت إليه امرأة صبيًّا، فقالت: ألهٰذا حج؟ قال: «نعم، ولك أجر».
وأخرجه مسلم (١٣٣٦) (٤١٠) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن سُفيان، عن محمَّد بن عقبة، عن كريب، عن ابن عبّاس، قال: رفعت امرأة صبيًّا لها... الحديث.
وأخرجه مالك في «الموطأ» (١٢٦٨- رواية يحيى الليثي). وأخرجه مسلم (١٣٣٦) (٤١١) عن محمَّد بن المثنى، عن عبد الرَّحمٰن، كلاهما (مالك وعبد الرَّحمٰن) عن سُفيان الثوري، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب: أن امرأة رفعت صبيًّا... الحديث، مرسل.
ورجّح المرسلَ البخاريّ فقال في «التاريخ الكبير» ١/ ١٩٨: أخشى أن يكون هٰذا الحديث مرسلًا في الأصل. ثم قال: وقال أبو ظبيان وأبو السفر عن ابن عبّاس: أيُّما صبي حج ثم أدرك فعليه الحج، وهٰذا المعروف عن ابن عبّاس.
قلنا: أما طريق أبي ظبيان فأخرجها ابن أبي شيبة (١٥١٠٥)، وأما طريق أبي السفر فأخرجها الشافعي في «الأم» ٢/ ١٢٢ و١٩٤ وإسناداهما صحيحان. =

قاعدة (١٦)

في تضعيفِ أحاديثَ رُويتْ عن بعض الصَحابة، والصَحيحُ عنهم روايةٌ ما يخالفُها

فمِن ذٰلك: حديثُ سعدِ بن سعيد، عن عَمْرةَ، عن عائشةَ، عن النّبيّ ﷺ: «في النَّهي عن صَلاتين: صلاةٍ بعد العَصر... الحديث»[1]. أنكَرَه أحمدُ

= لكن الإمام أحمد صحح المتصل، فقد نقل ابن عبد البر في «التمهيد» ١/ ٢٢٨ (طبعة مؤسسة الفرقان) عن الأثرم قال: قلت لأبي عبد الله: الذي يصح في هٰذا الحديث: كريب مرسل، أو عن ابن عبّاس؟ فقال: هو عن ابن عبّاس صحيح. قيل لأبي عبد الله: إن الثوري ومالكًا يرسلانه؟ فقال: مَعْمَر وابن عيينة وغيرهما قد أسندوه.

وقال ابن عبد البر أيضًا ١/ ٢٢٦: ومن وصل هٰذا الحديث وأسنده، فقوله أولى، والحديث صحيح مسند ثابت الاتصال، لا يضره تقصير من قصَّر به؛ لأن الذين أسندوه حفاظ ثقات.

قلنا: الذين رجحوا المرسل أعلُّوا حديث ابن عبّاس بأنه يخالف رأيه، والصواب أنه لا تعارض بين حديثه متصلًا وبين رأيه، بل الجمع بينهما واضح، فقد قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢/ ٢٥٦: إن هٰذا الحديث إنما فيه أن رسول الله ﷺ أخبر أن للصبي حجًا، وهٰذا مما قد أجمع الناس جميعًا عليه، ولم يختلفوا أن للصبي حجًّا، كما أن له صلاةً، وليست تلك الصلاة بفريضة عليه. فكذلك أيضًا قد يجوز أن يكون له حج، وليس ذلك الحج بفريضة عليه، وإنما هٰذا الحديث حجة على من زعم أنه لا حج للصبي. فأما من يقول: إن له حجًّا، وإنه غير فريضة، فلم يخالف شيئًا من هٰذا الحديث، وإنما خالف تأويل مخالفة خاصة. وهٰذا ابن عبّاس، رضي الله عنهما، هو الذي روى هٰذا الحديث عن رسول الله ﷺ، ثم قد صرف هو حجَّ الصبي إلى غير الفريضة، وأنه لا يجزئه بعد بلوغه من حجة الإسلام.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٧٤٠١)، والبغويّ (٣٠٨٦) من طريق سعد بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: نهى رسول الله ﷺ عن صلاتين: عن صلاة بعد طلوع الفجر حتى تطلع الشمس وترتفع، فإنها تطلع بين قرني الشيطان وتغيب بين قرني الشيطان، وعن صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس. =

والدّارقطنيُّ وغيرُهما، قال الدّارقطنيّ: المَحفوظُ عنها أنها قالت: ما دَخلَ عليَّ النّبيُّ ﷺ بعدَ العصرِ إلّا صلّى رَكعتَين(١).

ومن ذلك: حديثُ يزيدَ الرِّشْك وقَتادةَ، عن مُعاذةَ، عن عائشة: كان النّبيُّ ﷺ يصلِّي الضُّحى أربعًا، ويزيدُ ما شاء الله(٢). أنكرَه أحمدُ، والأثرمُ، وابنُ عبدِ البَرِّ، وغيرُهم(٣)، وردُّوه بأنّ الصَّحيحَ عن عائشةَ، قالت: ما سبَّحَ رسولُ الله ﷺ سُبحةَ الضُّحى قطّ(٤).

فصل

قد ذَكَرنا في كتاب العِلم فضلَ عِلم عِلَل الحديث، وشَرفَه، وعزّتَه، وقلّةَ أهلِه المُتحقِّقين به من بين الحُفّاظِ والمُحدِّثين.

وقد صُنِّفتْ فيه كتبٌ كثيرةٌ مفرَدة:

= قال الدارقطني في «العِلَل» (٣٧٧٣): تفرد به سعد بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة. ويقال: إنه لم يرو حديثًا أنكر من هذا، لأن المحفوظ عن عائشة: أن النّبيّ ﷺ كان يصلي بعد العصر ركعتين، وهذا ضد ذلك. وقال أحمد بن حنبل: وهذا الحديث باطل عن عمرة، عن عائشة.

وقال أحمد أيضًا في «مسائل ابنه أبي الفضل» (١٦٣٦): كذب، ليس بشيء.

(١) أخرجه البخاريّ (٥٩٠)، ومسلم (٨٣٥) (٣٠١) من طريق أبي إسحاق قال: رأيت الأسود ومسروقًا شهدا على عائشة قالت: ما كان النّبيّ ﷺ يأتيني في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين.

(٢) أخرجه مسلم (٧١٩) من طريق عبد الوارث، عن يزيد الرشك، عن معاذة، أنها سألت عائشة: كم كان رسول الله ﷺ يصلي صلاة الضحى؟ قالت: أربع ركعات ويزيد ما شاء».

(٣) لكن قال البخاريّ في «التاريخ الأوسط» ٢/ ٩٥١: وحمل أحمد بن حنبل على يزيد في هذا، وليس عليه حمل.

(٤) أخرجه البخاريّ (١١٢٨)، ومسلم (٧١٨) من طريق مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ سبح سبحة الضحى وإني لأسبحها.

بعضُها غيرُ مرتَّبة، «كالعِلَل» المنقولةِ عن يحيى القطّان، وعليٍّ بن المَدينيّ، وأحمدَ، ويحيى، وغيرهم.

وبعضُها مرتَّبة:

ثم منها ما رُتِّب على المَسانيد «كعِلل الدّارقطنيّ»، وكذٰلك «مسندُ عليِّ ابن المَدينيّ»، و«مسندُ يعقوبَ بن شَيبة»، هما في الحَقيقةِ موضوعانِ لعِلَل الحديث.

ومنها ما هو مرتَّبٌ على الأبواب: «كعِلل ابن أبي حاتم»، و«العِلَل» لأبي بكرٍ الخَلّال، و«كتابِ العِلَل» للترمذيّ، أولُه مُرتّب وآخرُه غيرُ مرتَّب.

وقد ذَكر أبو داودَ في «رسالته إلى أهل مكة» أنه ضَررٌ على العامّةِ أن يُكشَف لهم كلُّ ما كان من هٰذا البابِ فيما مضَى مِن عيوبِ الحديث، لأنَّ علمَ العامّة يَقصُر عن مثلِ هٰذا.

وهٰذا كما قال أبو داود، فإنَّ العامّة تَقصُر أفهامُهم عن مثلِ ذٰلك، وربَّما ساءَ ظنُّهم بالحديثِ جُملةً، إذا سمِعُوا ذٰلك.

وقد تسلَّط كثيرٌ ممَّن يَطعُن في أهلِ الحديثِ عليهم بذِكرِ شيءٍ من هٰذه العِلَل، وكان مقصودُه بذٰلك الطَّعنَ في أهلِ الحديثِ جُملةً، والتَّشكيكَ فيه، أو الطَّعنَ في غيرِ حديثِ أهلِ الحِجاز، كما فعلَه حُسينُ الكَرابيسيُّ[1] في كتابه الذي سمّاه بـ«كتاب المدلِّسين»، وقد ذُكرَ كتابُه هٰذا للإمام أحمد، فذمّه ذمًّا شديدًا. وكذٰلك أنكرَه عليه أبو ثَورٍ[2] وغيرُه من العلماء.

---

(١) الكرابيسي: هو الحسين بن علي بن يزيد الفقيه البغدادي، سمع الحديث وصحب أهله وانتهى به الأمر إلى الاعتزال فاتهموه (ت ٢٤٥). «تهذيب» ٢/ ٣٥٨.

(٢) أبو ثور: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، الفقيه البغدادي (ت ٢٤٠). «تهذيب» ١/ ١١٩.

قال المَرُّوذيّ: مضيتُ إلى الكَرَابيسيِّ، وهو إذ ذاكَ مستورٌ يَذُبُّ عن السُّنّة، ويُظهِرُ نُصرةَ أبي عبد الله، فقلتُ له: إن «كتاب المدلِّسين» يريدونَ أن يَعرِضُوه على أبي عبدِ الله، فأَظهِرْ أنّك قد نَدِمتَ، حتى أُخبِرَ أبا عبد الله. فقال لي: إنَّ أبا عبد الله رجلٌ صالح، مِثلُه يُوفَّقُ لإصابةِ الحقِّ، وقد رَضِيتُ أن يُعرَض كتابي عليه. وقال: قد سألَني أبو ثَورٍ، وابنُ عقيل، وحُبيشٍ[1] أن أَضرِبَ على هٰذا الكتاب، فأَبَيتُ عليهم، وقلتُ: بل أَزيدُ فيه.

ولَجَّ في ذٰلك وأَبي أن يَرجِع عنه، فجيءَ بالكتابِ إلى أبي عبد الله، وهو لا يَدري مَن وَضَعَ الكتاب، وكان في الكتابِ الطَّعنُ على الأعمَش، والنُّصرةُ للحَسَن بن صالح، وكان في الكتاب: «إن قلتُم: إنّ الحَسنَ بنَ صالح كان يَرى رأيَ الخَوارج، فهٰذا ابنُ الزُّبير قد خَرَج». فلمّا قُرئ على أبي عبد الله، قال: هٰذا قد جَمَعَ للمُخالِفين ما لم يُحسِنوا أن يحتجُّوا به، حذِّروا عن هٰذا. ونَهى عنه.

وقد تسلَّطَ بهٰذا الكتابِ طوائفُ من أهل البِدَع من المُعتزلةِ وغيرِهم في الطَّعنِ على أهلِ الحديث، كابن عبَّادٍ الصاحبِ، ونحوِه. وكذٰلك بعضُ أهلِ الحديث يَنقُلُ منه دَسائسَ، إمّا أنه يَخفَى عليه أمرُها، أو لا يَخفَى عليه، في الطَّعنِ في الأعمَش ونحوِه، كيَعقوبَ الفَسَويِّ، وغيرِه.

وأمّا أهلُ العِلم والمَعرفةِ والسُّنّةِ والجَماعة، فإنّما يَذكُرون عِلَلَ الحديث نصيحةً للدِّين، وحِفظًا لسُنَّة النَّبيِّ ﷺ، وصيانةً لها، وتمييزًا ممّا يَدخُل على

---

(١) في د، ظ: «ابن حبيش»، والصحيح كما في الأصل وهو حبيش بن مبشر الطوسي نزيل بغداد من أصحاب أحمد، كان من الثقات قال عنه الخطيب: كان فاضلًا، يعد من عقلاء البغداديين (ت ٢٥٢). «تهذيب التهذيب» ٣/ ١٩٥.

رُواتِها من الغَلَط والسَّهوِ والوَهم، ولا يُوجبُ ذٰلك عندَهم طعنًا في غير الأحاديثِ المُعلَّلة، بل تَقوى بذٰلك الأحاديثُ السَّليمةُ عندَهم، لبراءتِها من العِلَل، وسَلامتِها من الآفات، فهٰؤلاءِ هم العارِفونَ بسُنَّةِ رسول الله ﷺ حقًّا، وهم النُّقّاد الجَهابذةُ الذين يَنتقِدونَ انتِقادَ الصَّيرَفِيِّ الحاذِقِ للنَّقدِ البَهْرَجِ من الخالِص، وانتقادَ الجَوهَريِّ الحاذِقِ للجوهَرِ ممَّا دُلِّس به.

خاتمة

وقد انتَهى الكلامُ على «كتاب الجامع» لأبي عيسى التِّرمذيِّ، رحمَه الله تعالى ورَضي عنه، والله تعالى المَسؤولُ أنَ يجعلَه خالصًا لوجهِه الكريم، ومُوجِبًا للفَوز برِضوانِه في جنّاتِ النَّعيم، وأن ينفَعَ به صاحبَه وكاتبَه وقارئَه، في الدُّنيا والآخرة، وأن يَجعلَه سببًا لإحياءِ عُلوم السُّنن التي هي مَهجورةٌ داثِرة، وأن لا يجعلَ ما عَلِمْنا وبالًا علينا، وأن لا يَجعلَ سَعْيَنا ونَصَبَنا في العِلم يَذهبُ ضلالًا، بمَنِّه وكَرَمِه، إنه أكرمُ الأكرَمين، وأرحمُ الرَّاحِمين، لا يَرُدُّ سؤالًا، ولا يُخيِّب آمالًا[1].

---

(١) وفي نسخة د ما يلي:

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وعدد ما غفل عن ذكره الغافلون، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته أجمعين، وسلم تسليمًا كثيرًا، دائمًا أبدًا إلى يوم الدين. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وكان الفراغ من تعليقه نهار الأحد ثامن عشر ربيع الآخر من شهور سنة تسع وتسعين وثمان مئة بمكة المشرفة زادها الله شرفًا وكرمًا وتعظيمًا ومهابة على يد العبد الفقير إلى الله تعالى محمَّد بن محمَّد أبي حامد بن حسين بن علي المالكي البكري، الخليلي، غفر الله تعالى له ولوالديه، ولإخوانه ولأحبابه ولمشايخه ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين.

ووجدتُ في آخرِ نُسخةٍ من نُسخِ «كتاب الجامع» للتِّرمذيِّ، ممّا كُتِبتْ باليَمن بثَغْرِ عدَن، ما هٰذا صورتُه:

أَنشَدنا الفَقيهُ الحافظُ أبو العبّاس، أحمدُ بن معَدِّ بنِ عيسى التُّجيبيُّ لنَفسِه في مَدحِ أَبي عيسى محمَّد بنِ عيسى بنِ سَورةَ التِّرمذيِّ، رضي الله عنه:

كتابُ التِّرمذيِّ رِياضُ علمٍ حَكَتْ أزهارَه زهرَ النُّجومِ
به الألفاظُ واضِحةٌ أُبِينَتْ بألقابٍ أُقيمَتْ كالرُّسُومِ
فأَعلاها الصِّحاحُ وقد أنارَتْ نُجومًا للخُصوصِ وللعُمومِ
ومِن حَسَنٍ يَليها أو غَريبٍ وقد بانَ الصَّحيحُ مِن السَّقيمِ
فعلَّله أبو عيسى مُبِينًا مَعالِمَهُ لطُلابِ العُلومِ
وطَرّزَهُ بآراءٍ صِحاحٍ تَخيَّرها أُولو النَّظرِ السَّليمِ
مِن العُلماءِ والفُقهاءِ قُدْمًا وأهلِ الفَضلِ والنَّهجِ القَويمِ

فهرس الأحاديث والآثار

قائمة المصادر والمراجع

١. **الآحاد والمثاني**: ابن أبي عاصـم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضـحاك الشـيباني (٢٨٧هـ)، تحقيق الدكتور باسم الجوابرة، دار الراية - الرياض (١٤١١هـ، ١٩٩١م).

٢. **الآداب**: أبو بكر أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ)، بعناية السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٣. **ابن رجب وأثره في الفقه**: الدكتور حمود الوائلي، رسالة حصل بها على الدكتوراه من كلية الشريعة بجامعة الأزهر، ١٩٧٦م.

٤. **الإبانة الكبرى**: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العُكْبَري (٣٨٧هـ)، تحقيق رضا معطي، وآخرين، دار الراية - الرياض.

٥. **الأحاديث المختارة**: ضياء الدين المقدسي (٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد الملك ابن دهيش، دار خضر - بيروت، ط٣ (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

٦. **الإحكام في أصـول الأحكام**: سـيف الدين علي بن محمد الآمدي، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، بلا تاريخ.

٧. **أحكام القرآن**: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بالطحاوي (٣٢١هـ)، الدكتور سـعد الدين أونال، مركز البحوث الإسـلامية التابع لوقف الديانة التركي - استانبول، ج١ (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م)، ج٢ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).

٨. **أخبار أصـبهان**: أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد (٤٣٠هـ)، مطبعة بريل - مدينة ليدن، (١٩٣١م).

٩. **أخبار قزوين** (التدوين في أخبار قزوين): أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (٦٢٣هـ)، تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م).

١٠. **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**: أبو عبد الله محمد بن إسحاق المكي الفاكهي (٢٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر - بيروت، ط٢ (١٤١٤هـ).

١١. **الأدب المفرد**: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق سمير الزهيري، مكتبة المعارف - الرياض، (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م).

١٢. **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: أبو يعلى خليل بن عبد الله الخليلي (٤٤٦هـ)، تحقيق د. محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد - الرياض (١٤٠٩هـ).

١٣. **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**: محمد بن علي الشوكاني، المتوفي سنة ١٢٥٠هـ، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

١٤. **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، عبدالمعطي قلعجي، دار قتيبة - دمشق، دار الوعي - حلب (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

١٥. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: لأبي عمر، يوسف بن عبدالبر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، بهامش الإصابة، نشر المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٣٩م.

١٦. **الأسماء والصفات**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق عبد الله ابن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة (١٤١٣هـ، ١٩٩٣م).

١٧. **الإشفاق على أحكام الطلاق**: الأستاذ المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري، نشره راتب الحكمي، حمص، سوريا، بلا تاريخ.

١٨. **الإصابة في تمييز الصحابة**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، أربعة أجزاء، نشر المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٣٩م.
- طبعة أخرى: دار الجيل - بيروت (١٤١٢هـ).

١٩. **أصول السرخسي**: محمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٢٠. **أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني**: أبو الفضل محمد بن طاهر ابن القيسراني (٥٠٧هـ)، تحقيق محمود نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية - بيروت (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٢١. **الأعلام**: خير الدين الزركلي، ط٢، عشرة أجزاء، القاهرة، ١٩٥٤- ١٩٥٩م.

٢٢. **أعلام الحديث** (شرح صحيح البخاري): أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن سعد آل سعود، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).

٢٣. **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ**: محمد بن عبدالرحمن السخاوي، نشرته مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

٢٤. **الأم**: أبو عبد الله، محمد بن إدريس (٢٠٤هـ)، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء - المنصورة، (١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م).

٢٥. **أمالي ابن بشران - الجزء الثاني**: أبو القاسم عبد الملك بن محمد ابن بشْران البغدادي (٤٣٠هـ)، تحقيق أحمد بن سليمان، دار الوطن - الرياض (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

٢٦. **أمثال الحديث**: أبو محمد عبد الله بن محمد المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد العلي حامد، الدار السلفية - بومباي، ط٢ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).

٢٧. **الأموال لأبي عبيد**: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي (٢٢٤هـ)، تحقيق خليل محمد هراس، دار الفكر. - بيروت.

٢٨. **الأموال لابن زنجويه**: أبو أحمد حميد بن مخلد المعروف بابن زنجويه (٢٥١هـ)، تحقيق الدكتور شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - السعودية (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

٢٩. **إنباء الغمر بأبناء العمر**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق الدكتور حسن حبشي، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧١م.

٣٠. **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**: أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري (٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣١. **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**: مجير الدين العليمي، المتوفى سنة ٩٢٨هـ، مكتبة المحتسب، عمّان، الأردن، ١٩٧٣م.

٣٢. **الأنساب**: لأبي سعيد عبدالكريم بن أبي بكر السمعاني، المتوفى سنة ٥٦٢هـ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد عن طبعة ليدن سنة ١٩١٢م، وقدم له مارجليوث.

- طبعة أخرى: تحقيق مجموعة من المحققين، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط٢ (١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م).

٣٣. **الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف**: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (٣١٩هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الفلاح (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

٣٤. **الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء**: نبيل سعد الدين جرار، أضواء السلف (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).

٣٥. **الإيمان**: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه العبدي (٣٩٥هـ)، تحقيق د. علي الفقيهي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ (١٤٠٦هـ).

٣٦. **الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث**: لأبي الفداء عماد الدين بن كثير، شرح وتحقيق أحمد شاكر، ط٣، مكتبة صبيح بالقاهرة.

- طبعة أخرى: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢.

٣٧. **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: الدكتور أكرم ضياء العمري، ط٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، سنة ١٩٧٢م.

٣٨. **بدائع الزهور في وقائع الدهور**: محمد بن أحمد بن أياس، المتوفى سنة ٩٣٠هـ، الأول والثاني، بولاق، ١٣١١هـ.

٣٩. **البداية والنهاية**: لأبي الفداء عماد الدين بن كثير، أربعة عشر جزءاً، القاهرة، ١٣٤٨هـ.

٤٠. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع**: محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٤٨هـ.

٤١. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**: ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي الشافعي المصري (٨٠٤هـ)، تحقيق مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة - الرياض (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٤٢. **بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس**: أحمد بن يحيى بن عميرة الضبي، المتوفى سنة ٥٩٩هـ، دار الكاتب العربي، القاهرة، سنة ١٩٦٧م.

٤٣. **تاريخ الأدب العربي**: كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور عبدالحميد النجار، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٢م.

٤٤. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت (٢٠٠٣م).

٤٥ . **التاريخ الأوسط**: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي - الرياض، (١٤١٨هـ، ١٩٩٨م).

٤٦ . **تاريخ التراث العربي**: فؤاد سزكين، ترجمة الدكتور فهمي، أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٧١م.

٤٧ . **تاريخ دمشق**: لابن عساكر، المجلد العاشر، ط المجمع العلمي بدمشق، ١٩٦٣م.

- طبعة أخرى: تحقيق عمرو العمروي، دار الفكر (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).

٤٨ . **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**: عبد الرحمن بن عمرو المشهور بأبي زرعة الدمشقي (٢٨١هـ)، تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية - دمشق.

٤٩ . **التاريخ الكبير**: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، ثمانية مجلدات، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدرأباد الدكن، ١٣٥٨هـ - ١٣٦٢هـ.

٥٠ . **التاريخ الكبير (تاريخ ابن أبي خيثمة) السفر الثاني والثالث**: أبو بكر أحمد ابن أبي خيثمة (٢٧٩هـ)، تحقيق صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة - القاهرة (١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م).

٥١ . **تاريخ ابن قاضي شهبة ذيل على العبر للذهبي**: أبو بكر، أحمد بن محمد، المتوفى سنة ٨٥١هـ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٤٤٥، تاريخ تيمور، مصور عن نسخة خزانة باريس.

٥٢ . **التاريخ والعلل** (رواية عباس الدوري): يحيى بن معين، المتوفى سنة ٢٣٣هـ، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، مجموع ٣٩.

- ومطبوع: تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

٥٣. **تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد)**: أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، أربعة عشر جزءاً، مكتبة الخانجي، ١٣٤٩هـ.

- طبعة أخرى: تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، (١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م).

٥٤. **تاريخ الموصل**: يزيد بن محمد بن أياس الأزدي، المتوفى سنة ٣٣٤هـ، تحقيق الدكتور علي حبيبة، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، سنة ١٩٦٧م.

٥٥. **تاريخ واسط**: أسلم بن سهل الرزاز، المعروف ببحشل، المتوفى سنة ٢٩٢، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

٥٦. **تأويل مختلف الحديث**: محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المتوف ٢٧٦هـ، تحقيق محمد زهري النجار، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٦م.

٥٧. **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أربعة أجزاء، تحقيق علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٧م.

- طبعة أخرى: تحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر - بيروت، (١٩٩٦م).

٥٨. **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط٢ (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م).

٥٩. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، المتوفى ٩١١هـ، جزءان، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، ط٢، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

٦٠. **تذكرة الحفاظ**: محمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، أربعة أجزاء، ط٤، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٨م.

٦١. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**: عياض بن موسى اليحصبي، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٩٣، تاريخ.

٦٢. **الترغيب والترهيب**: زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ)، تعليق مصطفى محمد عمارة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر، تصوير دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٣ (١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م).

٦٣. **الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**: الدكتور نور الدين العتر، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٦٤. **تعظيم قدر الصلاة**: أبو عبد الله، محمد بن نصر المروزي (ت: ٢٩٤ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة (١٤٠٦هـ).

٦٥. **تعليقة على علل ابن أبي حاتم**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (٧٤٤هـ)، تحقيق سامي جاد الله، أضواء السلف - الرياض (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).

٦٦. **تفسير ابن أبي حاتم**: عبد الرَّحمٰن بن أبي حاتم (٣٢٧ هـ)، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة والرياض، (١٤١٧هـ، ١٩٩٧م).

٦٧. **تقدمة المعرفة**: عبدالرحمن بن أبي حاتم، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م.

٦٨. **تقريب التهذيب**: ابن حجر، تحقيق الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف، جزءان، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

٦٩. **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: زين الدين عبدالرحيم العراقي، المتوفى سنة ٨٠٥هـ، ط١، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٧٠. **تلقيح فهوم أهل الأثر**: عبدالرحمن بن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ، نشر مكتبة الآداب، القاهرة، سنة ١٩٧٥م.

٧١. **التلويح على التوضيح**: سعد الدين التفتازاني، مطبعة مكتب صنايع، الشركة الصحفية العثمانية، سنة ١٣١٠هـ.

٧٢. **التلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير**: ابن حجر، جزءان، طبع الهند.

- طبعة أخرى: تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة (١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م).

٧٣. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: أبو عمر، يوسف بن عبد البر، تحقيق الأستاذين مصطفى العلوي ومحمد البكري، نشر وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ١٩٦٧م.

- طبعة أخرى: تحقيق د. بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الفرقان - لندن (٢٠١٧م).

٧٤. **التمييز**: للإمام مسلم بن الحجاج، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، رقم مجموع ١١.

- ومطبوع: تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر - السعودية، ط٣ (١٤١٠هـ).

٧٥. **تنزيه الشريعة عن الأخبار الشنيعة والموضوعة**: ابن عراق الكناني، مكتبة القاهرة، ١٣٧٨هـ.

٧٦. **تنوير الحوالك، شرح موطأ مالك**: جلال الدين السيوطي، جزءان، عيسى الحلبي، القاهرة، (لا تاريخ).

٧٧. **تهذيب الآثار (مسند ابن عباس)**: محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.

٧٨. **تهذيب الأسماء واللغات**: محي الدين النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، أربعة أجزاء، طبع المطبعة المنيرية بالقاهرة، (لا تاريخ).

٧٩. **تهذيب التهذيب**: ابن حجر، اثنا عشر جزءاً، دار صادر، بيروت، مصورة عن طبعة الهند، حيدر أباد، ١٣٢٥هـ.

٨٠. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م).

٨١. **تهذيب اللغة**: للأزهري، ستة عشر جزءاً، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٦٤م.

٨٢. **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: الشيخ طاهر بن صالح الجزائري، ط١، سنة ١٣٢٨هـ.

٨٣. **توضيح الأفكار**: للأمير الصنعاني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، جزءان، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٣٦٦هـ.

٨٤. **تيسير التحرير**: لأمير بادشاه، طبع مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، سنة ١٣٥١هـ.

٨٥. **الثقات**: محمد بن حبان البستي، المتوفى سنة ٣٥٤هـ، مخطوط بدار الكتب المصرية، مكتبة طلعت، ٢٠٨ مصطلح.

- ومطبوع: طبع دائرة المعارف العثمانية - الهند، (١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م).

٨٦. **الجامع** (سنن الترمذي): أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٧٩هـ، خمسة أجزاء، طبع مصطفى الحلبي (١٩٣٧ - ١٩٦٥)، الجزء الأول والثاني، حققهما الشيخ أحمد شاكر، والثالث بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

- طبعة أخرى: تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرين، دار الرسالة العالمية - دمشق، ط٢ (١٤٣١هـ، ٢٠١٠م).

٨٧. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** (تفسير الطبري): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر - مصر (١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م).

٨٨. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**: صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، ط٢ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).

٨٩. **الجامع الصحيح**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ثلاثة أجزاء، ط الشعب، ١٣٨٧هـ، وط عيسى الحلبي، جزءان، (لا تاريخ).

- طبعة أخرى: تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٩٠. **الجامع لشعب الإيمان**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد - الرياض (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م).

٩١. **جامع العلوم والحكم**: عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، ط٣، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٢م.

- طبعة أخرى: تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٧ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٩٢. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للخطيب البغدادي، مخطوط بدار الكتب المصرية ومصور برقم ٥٠٥ مصطلح.

٩٣. **الجرح والتعديل**: عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، ثمانية مجلدات، حيدر أباد ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

٩٤ . **جمهرة أنساب العرب**: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، المتوفى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط٣، دار المعارف، سنة ١٩٧١م.

٩٥ . **الجهاد**: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)، الجهاد، تحقيق الدكتور نزيه حماد، الدار التونسية - تونس (١٩٧٢م).

٩٦ . **جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام**: محمد بن أبي بكر، شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة - الكويت، ط٢ (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م).

٩٧ . **حاشية ابن القيم على مختصر سنن أبي داود**: مطبوع مع عون المعبود.

٩٨ . **حديث أبي القاسم الحلبي**: إسماعيل بن القاسم الحلبي (المتوفى بعد ٣٧٠هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم.

٩٩ . **الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول**: الدكتور عبداللطيف حمزة، ط٨، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٨م.

١٠٠ . **حسن المحاضرة**: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، جزءان، طبع عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٠١ . **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: لأبي نعيم الأصفهاني، ١٠ مجلدات، طبع مصر، ١٣٥١هـ.

١٠٢ . **مسند الحميدي**: أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشي الحميدي (٢١٩هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار السقا - دمشق، (١٩٩٦م).

١٠٣ . **خطط الشام**: محمد كردعلي، ثلاثة أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٩م.

١٠٤ . **خطط المقريزي، المواعظ والاعتبار في الخطط والآثار**: أحمد بن علي المقريزي، المتوفى سنة ٨٤٥هـ، جزءان، بولاق، ١٣١١هـ.

١٠٥. **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**: صفي الدين أحمد الخزرجي، المتوفى سنة ٩٢٣هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، سنة ١٩٧١م، مصورة عن طبعة بولاق.

١٠٦. **الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق فريق البحث العلمي بشركة الروضة، الروضة للنشر والتوزيع - القاهرة (١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م).

١٠٧. **الدارس في تاريخ المدارس**: عبدالقادر النعيمي، تحقيق جعفر الحسني، جزءان، نشر المجمع العلمي بدمشق، سنة ١٩٤٨م.

١٠٨. **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**: ابن حجر، خمسة أجزاء، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، ١٩٦٦م.

١٠٩. **الديباج المذهب**: لابن فرحون المالكي، المتوفى سنة ٧٩٩هـ، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي، أبو النور، جزءان، نشر دار التراث، القاهرة، ١٩٧٢م.

١١٠. **الذيل على طبقات الحنابلة**: ابن رجب، تحقيق محمد حامد الفقي، جزءان، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٢م.

١١١. **رسالة أبي داود السجستاني لأهل مكة**: تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ١٣٦٩هـ.

- طبعة أخرى: تحقيق محمد الصباغ، دار العربية - بيروت.

١١٢. **الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرفة**: طبعت بعناية محمد المنتصر الكتابي، مطبعة دار الفكر بدمشق، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٧م.

١١٣. **الرسالة**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، طبع عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٤٠م.

١١٤. **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: عبدالحي للكنوي، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ١٩٦٣م.

١١٥ . **زاد المعاد في هدي خير العباد**: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط٢٧ (١٤١٥هـ، ١٩٩٤م).

١١٦ . **الزهد**: أبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي التميمي الدارمي (٢٤٣هـ)، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت (١٤٠٦هـ).

١١٧ . **الزهد**: أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (١٩٧هـ)، **الزهد**، عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).

١١٨ . **الزهد الكبير**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط٣ (١٩٩٦م).

١١٩ . **السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة**: ابن حميد المكي، مخطوط بدار الكتب المصرية، تاريخ تيمور، ١٤٤٥هـ.

١٢٠ . **السلوك لمعرفة دول الملوك**: المقريزي، نشر وتحقيق الدكتور محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٣٤م - ١٩٥٨م.

١٢١ . **السنّة**: ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (٢٨٧هـ)، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت (١٤٠٠هـ).

١٢٢ . **السنّة**: أبو عبد الله، محمد بن نصر المروزي (٢٩٤ هـ)، تحقيق سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت (١٤٠٨هـ).

١٢٣ . **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: الدكتور مصطفى السباعي، ط١، دار العروبة، القاهرة، ١٩٦١م.

١٢٤ . **سنن ابن ماجه**: أبو عبد الله، محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه، المتوفى سنة ٢٧٣هـ، جزءان، طبع عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م.

- طبعة أخرى: تحقيق شعيب الأرنؤوط وزملائه، دار الرسالة العالمية - دمشق، (١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م).

١٢٥ . **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، جزءان، ط١، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤م.

- طبعة أخرى: تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية - دمشق، (١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م).

١٢٦ . **سنن الدارقطني**: علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٢٨٥هـ، أربعة أجزاء، نشره عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة، سنة ١٩٦٦م.

- طبعة أخرى: تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة - بيروت، (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م).

١٢٧ . **سنن الدارمي**: أبو محمد عبد الله بن عبدالرحمن الدارمي، جزءان، نشره عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة، سنة ١٩٦٦م.

- طبعة أخرى: تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني - السعودية (١٤١٢هـ، ٢٠٠٠م).

١٢٨ . **سنن سعيد بن منصور**، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي (٢٢٧هـ)، تحقيق حبيب الرَّحمٰن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٢٩ . **سنن سعيد بن منصور (التفسير)**، تحقيق الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي، الرياض، (١٩٩٣م).

١٣٠ . **سنن النسائي (المجتبى)**: أبو عبدالرحمن، أحمد بن شعيب النسائي، ثمانية أجزاء، طبع مصطفى الحلبي، القاهرة، سنة ١٩٦٤م.

- طبعة أخرى: تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط٢ (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م).

١٣١ . **السنن الكبرى**، أبو عبدالرحمن، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، (١٤٢١هـ، ٢٠٠١م).

١٣٢ . **السنن الكبرى**: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد (١٣٤٤هـ).

١٣٣ . **السنن الواردة في الفتن**: عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ)، تحقيق د. رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة - الرياض (١٤١٦هـ).

١٣٤ . **سؤالات أبي بكر الأثرم في العلل للإمام أحمد**: من مخطوطات دار الكتب الظاهرية - حديث ٣٤٩.

١٣٥ . **سؤالات حمزة السهمي للدارقطني**: مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق، ضمن مجموعة رقم ١١١.

١٣٦ . **سؤالات أبي بكر أحمد البرقاني للدارقطني**: مخطوط في مكتبة أحمد الثالث، ضمن مجموعة رقم ٦٢٤ (١٠).

- ومطبوع: تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للنشر.

١٣٧ . **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**: تحقيق د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة (١٤١٤هـ).

١٣٨ . **سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود**: تحقيق محمد علي العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٩٨٣م).

١٣٩ . **السياق لتاريخ نيسابور**: لعبدالغافر الفارسي، نشره ريتشارد نيلسون فراي بالأوفست عن نسخة المتحف البريطاني، وهو كتاب مختصر تاريخ نيسابور والمنتخب من كتاب السياق، لندن، موبون، ١٩٦٥.

١٤٠ . **سير أعلام النبلاء**: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣ (١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م).

١٤١ . **سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث**: يوسف بن عبد الهادي (٩٠٩ هـ)، تحقيق الدكتور صفوت عبد الهادي، دار النوادر (طبع مع كتاب: الإمام يوسف بن عبد الهادي وآثاره الفقهية) (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).

١٤٢ . **الشجرة في أحوال الرجال**: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، رقم ٣٤٩ حديث.

- ومطبوع: تحقيق صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة - بيروت، (١٤٠٥هـ).

١٤٣ . **شذرات الذهب**: عبدالحي بن العماد الحنبلي، ثمانية أجزاء، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

١٤٤ . **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (٤١٨هـ)، تحقيق أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة - السعودية، ط٨ (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م).

١٤٥ . **شرح السنة**: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢ (١٩٨٣م).

١٤٦ . **شرح صحيح مسلم**: الإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، المطبعة المصرية، القاهرة.

- طبعة أخرى: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٢ (١٣٩٢هـ).

١٤٧ . **شرح علي القاري على شرح نخبة الفكر لابن حجر**: علي بن سلطان الهروي القاري، مطبعة «أخوت»، استانبول، ١٣٢٧هـ.

١٤٨ . **شرح مشكل الآثار**: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤١٥هـ، ١٩٩٤م).

١٤٩ . **شرح معاني الآثار**: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م).

١٥٠ . **الشريعة**، أبو بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيُّ البغدادي (٣٦٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله الدميجي، دار الوطن - الرياض، ط٢ (١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).

١٥١ . **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد (٣٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ (١٤١٤هـ، ١٩٩٣م).

١٥٢ . **صحيح ابن خزيمة**: محمد بن إسحق بن خزيمة، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ.

١٥٣ . **صحيح مسلم**: مسلم بن الحسين: ترتيب وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي، ط١، عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

١٥٤ . **صريح السنة**: محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق بدر المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت (١٤٠٥).

١٥٥ . **الصلة لابن بشكوال**: خلف بن عبدالملك، المتوفى سنة ٥٧٨هـ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦.

١٥٦ . **الضعفاء الصغير**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمود زايد، نشر دار الوعي بحلب، ١٣٩٦هـ.

- طبعة أخرى: تحقيق أحمد بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م).

١٥٧ . **الضعفاء والمتروكون لأبي زرعة الرازي**: وهو مسائل عثمان بن سعيد البرذعي له، مخطوط، كوبرلي، تاريخ ٧١٩.

- ومطبوع: تحقيق سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة النبوية (١٤٠٢هـ،١٩٨٢م).

١٥٨ . **الضعفاء**: أبو جعفر، محمد بن عمرو العقيلي، المتوفى سنة ٣٢٢هـ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق، حديث ٣٦٢.

- ومطبوع: تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - تونس.

١٥٩ . **الضعفاء**: لأبي عبدالرحمن بن شعيب النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ، تحقيق محمود زايد، نشر دار الوعي بحلب، ١٣٩٦هـ.

١٦٠ . **الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع**: للسخاوي، نشره القدسي، القاهرة، ١٣٥٢هـ.

١٦١ . **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**: كمال الدين بن جعفر الأدوفي، المتوفى سنة ٧٤٨، تحقيق سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (١٩٦٦م).

١٦٢ . **طبقات الحفاظ**: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٣م.

١٦٣ . **طبقات الحنابلة**: محمد بن أبي يعلي الفراء، وقف على طبعه محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (١٣٧١هـ - ١٩٥٢م).

١٦٤ . **طبقات خليفة بن خياط**: خليفة بن خياط، المتوفى سنة ٢٤٠هـ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧م.

١٦٥ . **طبقات الشافعية للإسنوي**: جمال الدين عبدالرحيم الإسنوي، المتوفى سنة ٧٧٢هـ، جزءان، تحقيق عبد الله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٣٩١هـ.

١٦٦ . **طبقات الشافعية للحسيني**: أبو بكر، هداية الله الحسيني، المتوفى سنة ١٠١٤هـ، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧١م.

١٦٧ . **طبقات الشافعية للسبكي**: تاج الدين عبدالوهاب السبكي، المتوفى سنة ٧٧١هـ، تحقيق الطناحي والحلو، عشرة أجزاء، عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م - ١٩٧٤م.

١٦٨ . **طبقات علماء إفريقيا وتونس**: أبو العرب، محمد بن أحمد القيرواني، المتوفى سنة ٣٣٣هـ، تحقيق علي الشابي ونعيم اليافي، الدار التونسية للنشر، ١٩٦٨م.

١٦٩ . **طبقات القراء (غاية النهاية)**: شمس الدين بن الجزري، جزءان، نشره برجشتراسر وبرتيسل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٣ - ١٩٣٥م.

١٧٠ . **الطبقات الكبرى**: محمد بن سعد، ثمانية أجزاء، دار صادر، بيروت، ١٩٥٧ - ١٩٥٨، وطبعة دار التحرير، القاهرة، ١٩٦٨.

١٧١ . **طبقات المحدثين بأصبهان**: أبو محمد عبد الله بن محمد المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، تحقيق عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

١٧٢ . **طبقات المفسرين**: شمس الدين محمد بن علي الداودي، تحقيق علي محمد عمر، جزءان، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٢.

١٧٣ . **طرح التثريب في شرح التقريب**: ولي الدين، أبو زرعة العراقي، دار إحياء الكتاب العربي، بيروت.

١٧٤ . **الطيوريات**: أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلفي (٥٧٦هـ)، منتخب من أصول أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (ت ٥٠٠هـ)، **تحقيق** دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف - الرياض (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م).

١٧٥ . **العبر، وديوان المبتدأ والخبر**: عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، المتوفى سنة ٨٠٤هـ، ط بولاق، ١٢٧٤هـ.

١٧٦ . **العصر المماليكي في مصر والشام**: الدكتور سعيد عبدالفتاح عاشور، ط١، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م.

١٧٧ . **عقد الجمان، بتاريخ أهل الزمان**: بدر الدين محمود العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٥٨٤، تاريخ مصور.

١٧٨ . **العلل**: علي بن جعفر المديني، المتوفى سنة ٣٣٤، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٢م.

١٧٩ . **علل الترمذي الكبير**: أبو عيسى، محمد بن عيسى الترمذي، مخطوط، أحمد الثالث، ٥٣٠.

- ومطبوع: بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وأبي المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، (١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م).

١٨٠ . **العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله بن أحمد)**: الإمام أحمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٤١هـ، الجزء الأول، تحقيق طلعت فوج بيكيت، وإسماعيل أوغلي، أنقرة، ١٩٦٣م.

- طبعة أخرى: تحقيق وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني - الرياض، ط٢ (١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م).

١٨١ . **علل الحديث**: عبدالرحمن بن أبي حاتم، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، جزءان، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٣هـ.

- طبعة أخرى: تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، مطابع الحميضي (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م).

١٨٢ . **العلـل المتنـاهيـة في الأحـاديـث الواهيـة**: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، ط٢ (١٤٠١هـ،١٩٨١م).

١٨٣ . **العلـل الواردة في الأحـاديـث النبويـة**: أبو الحسـن، علي بن عمر الـدارقطني، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٣٩٤ حديث.

- ومطبوع: تحقيق الـدكتور محفوظ الرَّحمٰن زين الله، دار طيبـة - الريـاض، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م). وتتمته بتحقيق محمد صالح الدباسي، دار ابن الجوزي - الدمام (١٤٢٧هـ).

١٨٤ . **عمـل اليوم والليلة**: أحمد بن محمد بن إسـحاق المعروف بـ «ابن السُّـنِّي» (٣٦٤هـ)، تحقيق كوثر البرني، دار القبلة - جدة، ومؤسسـة علوم القرآن - بيروت.

١٨٥ . **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: محمد أشرف العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢ (١٤١٥هـ).

١٨٦ . **الغيلانيـات (كتـاب الفوائـد)**: أبو بكر، محمـد بن عبـد الله الشـافعي البزَّاز (٣٥٤هـ)، تحقيق حلمي كـامـل عبـد الهـادي، دار ابن الجوزي - الريـاض (١٤١٧هـ، ١٩٩٧م).

١٨٧ . **الفائق في غريب الحديث**: جار الله محمود الزمخشري، تحقيق البجاوي، وأبو الفضل إبراهيم، أربعة أجزاء، طبع عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٧١م.

١٨٨ . **فتح الباري بشـرح صـحيح البخاري**: ابن حجر، أربع عشـر جزءاً، مصـطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

- طبعة أخرى: تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرنووط، مؤسسة الرسالة العالمية - بيروت (٢٠١٣م).

١٨٩ . **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، مخطوط بدار الكتب الظاهرية، الكواكب ٣٧٧، والكواكب، عام ٩٤١٤ .
- ومطبوع: تحقيق مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م) .

١٩٠ . **فتح المغيث، شرح ألفية الحديث**: للحافظ زين الدين العراقي، تحقيق الشيخ سليمان ربيع، ط١، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م.

١٩١ . **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: محمد بن عبدالرحمن السخاوي، المتوفى سنة ٩٠٢، ثلاثة أجزاء، نشر المكتبة السلفية في المدينة المنورة، ١٣٨٨ - ١٩٦٨م.

١٩٢ . **الفتن**: أبو عبد الله نعيم بن حماد المروزي (٢٢٨هـ)، تحقيق سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد - القاهرة (١٤١٢هـ).

١٩٣ . **فتوح مصر وأخبارها**: أبو القاسم عبد الرحمن ابن عبد الحكم المصري (٢٥٧هـ)، تحقيق محمد الحجيري، دار الفكر - بيروت (١٤١٦هـ، ١٩٩٦م).

١٩٤ . **فضائل الخلفاء الأربعة**، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق صالح بن محمد العقيل، دار البخاري - المدينة المنورة، (١٤١٧هـ، ١٩٩٧م).

١٩٥ . **فضائل الصحابة**: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق الدكتور وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

١٩٦ . **فهرست ابن خير**: أبو بكر، محمد بن خير الأشبيلي، المتوفى سنة ٥٧٥، نشر فرنسشكه، عن الأصل المطبوع بسرقسطة، سنة ١٨٩٣م.

١٩٧ . **الفهرست**: محمد بن إسحاق بن النديم، المتوفى سنة ٣٨٥هـ، نشره جوستاف فلوجل، جزءان، ليبسك، ١٨٧١م - ١٨٧٢م.

١٩٨ . **فهرست معهد المخطوطات**: الجزء الأول، تصنيف فؤاد سيد، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٥٤م.

١٩٩ . **فهرست الكتب العربية التي اقتنتها دار الكتب من سنة ١٩٣٥م - ١٩٥٥**، القاهرة، ١٩٥٥م - ١٩٦٣م.

٢٠٠ . **فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم المشيخات والمسلسلات**: عبدالحي الكتاني: جزءان، الرباط، ١٣٤٧هـ.

٢٠١ . **الفوائد المعللة**: عبد الرحمن بن عمرو، أبي زرعة الدمشقي (٢٨١هـ)، تحقيق رجب عبد المقصود، مكتبة الإمام الذهبي - الكويت (١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م).

٢٠٢ . **القاموس المحيط**: مجد الدين الفيروزآبادي، أربعة أجزاء، ط٢، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٥٢م.

٢٠٣ . **القضاء والقدر**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق محمد ابن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان - الرياض (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م).

٢٠٤ . **قيام دولة المماليك الثانية**: للدكتور حكيم بن عبدالسيد، نشر دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

٢٠٥ . **قواعد التحديث**: ظفر أحمد التهانوي، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٢م.

٢٠٦ . **الكامل** لابن عدي، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٩٣، ٩٤، ٩٥، مصطلح.

- ومطبوع: تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر - بيروت، ط٣ (١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م).

٢٠٧. **كشف الأستار عن زوائد البزار**: علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة - بيروت (١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م).

٢٠٨. **كشف الأسرار**: حافظ الدين النسفي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣١٦هـ.

٢٠٩. **كشف الظنون**: حاجي خليفة، جزءان، صورته مكتبة المثنى بالأوفست، عن نسخة استانبول، (١٩٤١م - ١٩٤٣م).

٢١٠. **الكفاية في علم الرواية**: للخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، نشر دار الكتب الحديثة بالقاهرة، ١٩٧٢م، وطبعة دار المعارف العثمانية بالهند.

- طبعة أخرى: تحقيق أبي عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

٢١١. **الكنى والأسماء**: أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (٣١٠هـ)، تحقيق نظر الفاريابي، دار ابن حزم - بيروت (١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠م).

٢١٢. **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**: نجم الدين الغزي، المتوفى سنة ١٠٦١هـ، تحقيق الدكتور جبرائيل سلمان، نشر أمين دمج، بيروت، ١٩٤٥م.

٢١٣. **اللباب في تهذيب الأنساب**: عز الدين ابن الأثير، ثلاثة أجزاء، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.

٢١٤. **لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ للذهبي**: تقي الدين محمد بن فهد المكي، مصور عن طبعة القدسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١٥. **لسان العرب**: جمال الدين محمد بن منظور، عشرون جزءاً، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٢١٦. **لسان الميزان**: ابن حجر، ستة أجزاء، دائرة المعارف، حيدرأباد، الهند، ١٣٣١هـ.

٢١٧. **لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف**: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، دار ابن حزم (١٤٢٤هـ،٢٠٠٤م).

٢١٨. **المجالسة وجواهر العلم**: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (٣٣٣هـ)، تحقيق مشهور حسن، جمعية التربية الإسلامية - البحرين، ودار ابن حزم - بيروت (١٤١٩هـ).

٢١٩. **المجروحون من المحدثين**: محمد بن حبان البستي، ط١، دائرة المعارف، الهند، ١٩٧٠م.

- طبعة أخرى: تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة - بيروت (١٤١٢هـ، ١٩٩٢م).

٢٢٠. **مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٢٧.**

٢٢١. **المجمع المؤسس**: ابن حجر، مخطوط بدار الكتب المصرية، نسخة مصورة برقم ٤٥٣.

٢٢٢. **المجموع شرح المهذب**: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار الفكر.

٢٢٣. **مجموعة رسائل في علوم الحديث**: للنسائي والخطيب، تحقيق الأسناد صبحي السامرائي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٩٤٩م.

٢٢٤. **المحدث الفاصل بين الراوي والداعي**: الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي، المتوفى سنة ٣٦٠هـ، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٢٢٥. **المحلى**: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري (٤٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الفكر - بيروت.

٢٢٦. **مختار الصحاح**: للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق محمود خاطر، دار نهضة مصر.

٢٢٧ . **مختصر سنن أبي داود**: زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦ هـ)، تحقيق محمد صبحي حلاق، مكتبة المعارف - الرياض (١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م).

٢٢٨ . **المدخل إلى السنن الكبرى**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء - الكويت.

٢٢٩ . **المدخل إلى علم السنن**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار اليسر - القاهرة، دار المنهاج - بيروت (١٤٣٧هـ - ٢٠١٧م).

٢٣٠ . **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**: عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني، أربعة أجزاء، حيدرأباد، ١٣٣٧هـ - ١٣٣٩هـ.

٢٣١ . **المراسيل**: عبدالرحمن بن أبي حاتم، تحقيق صبحي السامرائي، بغداد، ١٣٨٦هـ.

- طبعة أخرى: تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت (١٣٩٧هـ).

٢٣٢ . **المراسيل**: لأبي داود السجستاني، مطبعة صبيح، القاهرة.

- طبعة أخرى: تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٨هـ)

٢٣٣ . **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**: صفي الدين عبدالمؤمن البغدادي، المتوفى سنة ٧٣٩هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٢٣٤ . **مساوئ الأخلاق ومذمومها**: أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي السامري (٣٢٧هـ)، علق عليه: مصطفى الشلبي، مكتبة السوادي - جدة (١٤١٣هـ، ١٩٩٣م).

٢٣٥ . **مسائل الإمام أحمد بن حنبل**: لأبي داود السجستاني، ط٢، نشر محمد أمين دمج، بيروت.

- طبعة أخرى: تحقيق د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة (١٤١٤هـ).

٢٣٦ . **مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه**: إسحاق بن منصور المعروف بالكوسج (٢٥١هـ)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٢م).

٢٣٧ . **مسائل صالح بن أحمد لأبيه في العلل**: صالح بن الإمام أحمد بن حنبل، المتوفي سنة ٢٦٦هـ، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، مجموع ٤٠.

- ومطبوع: طبعة الدار العلمية - الهند.

٢٣٨ . **مسائل المروزي للإمام أحمد في العلل**: أبو بكر، أحمد بن محمد المروزي، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، مجموع ٤٠.

- ومطبوع: تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف - الرياض (١٤٠٩هـ).

٢٣٩ . **مسائل الميموني للإمام أحمد في العلل**: عبدالملك بن عبدالحميد الميموني، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، مجموع ٤٠.

٢٤٠ . **المستدرك على الصحيحين**: للحاكم النيسابوري، أربعة أجزاء، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٣٤هـ.

- طبعة أخرى: تحقيق عادل مرشد، د. أحمد برهوم، د. محمد كامل، د. سعيد اللحام، دار الرسالة العالمية - دمشق (١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م).

٢٤١ . **المستصفى**: للإمام الغزالي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٣٧م.

٢٤٢ . **مسند الإمام أحمد بن حنبل**: ستة أجزاء، مصور عن طبعة الحلبي، القاهرة ١٣١٣هـ.

- طبعة أخرى: تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة - بيروت، (١٤٢١هـ، ٢٠٠١م).

٢٤٣. **مسند إسحاق بن راهويه**: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بـ ابن راهويه (٢٣٨هـ)، تحقيق د. عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

٢٤٤. **مسند البزار (البحر الزخار)**: أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي المعروف بالبزار (٢٩٢هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، وتتمته بتحقيق عادل ابن سعد وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ط١ (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٢٤٥. **مسند أبي داود الطيالسي**: رتبه أحمد بن عبدالرحمن البنا، جزءان، ط١، طبع على نفقة الساعاتي، القاهرة.

- طبعة أخرى: تحقيق الدكتور محمد عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، (١٤١٩هـ، ١٩٩٩م).

٢٤٦. **مسند الرُّوياني**: أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (٣٠٧هـ)، تحقيق أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة - القاهرة (١٤١٦هـ).

٢٤٧. **مسند الشاميين**: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي ابن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).

٢٤٨. **مسند علي بن الجعد (الجعديات)**: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (٣١٧هـ)، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر - بيروت (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م).

٢٤٩. **مسند أبي عوانة**: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (٣١٦هـ)، تحقيق أيمن عارف الدمشقي، دار المعرفة - بيروت (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).

٢٥٠ . **مسند أبي يعلى**، أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون - دمشق وبيرت (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).

٢٥١ . **المسند المعلل (مسند عمر بن الخطاب)**: يعقوب بن شيبة، نشر الدكتور سامي حداد، بيروت، ١٩٤٠م.

٢٥٢ . **المشتبه**: الذهبي، تحقيق محمد بن علي البجاوي، جزءان، طبع عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٢م.

٢٥٣ . **مشاهير علماء الأمصار**: محمد بن حبان البستي، عني بتصحيحه فلايشهمر، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

٢٥٤ . **مشيخة يعقوب بن سفيان**: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، (٢٧٧هـ)، تحقيق محمد بن عبد الله السريع، دار العاصمة - الرياض (١٤٣١هـ).

٢٥٥ . **المصنف لابن أبي شيبة**: لأبي بكر بن أبي شيبة، ٤ أجزاء، طبع الهند.

- طبعة أخرى: تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن، (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م).

٢٥٦ . **المصنف لعبد الرزاق**: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، ط٢ (١٤٠٣هـ).

٢٥٧ . **معالم السنن، شرح سنن أبي داود، للخطابي**: على هامش مختصر سنن أبي داود للمنذري، تحقيق أحمد شاكر، وحامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية.

- طبعة أخرى: المطبعة العلمية - حلب (١٣٥١هـ، ١٩٣٢م).

٢٥٨ . **معجم البلدان**: ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق وستنفلد، لايبزك، (١٨٦٦م - ١٨٧٠م).

٢٥٩ . **المعجم الأوسط**: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.

٢٦٠ . **معجم الصحابة** : أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي (٣٥١هـ)، تحقيق صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة (١٤١٨هـ).

٢٦١ . **المعجم الصغير**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق محمد شكور امرير، المكتب الإسلامي - بيروت، ودار عمار - عمان، (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).

٢٦٢ . **المعجم الكبير** : أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط٢، وتتمته دار الصميعي - الرياض (١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).

٢٦٣ . **المعجم المفهرس** : ابن حجر العسقلاني، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٤٥٤، مصطلح مصور.

٢٦٤ . **معجم مقاييس اللغة** : لابن فارس ستة أجزاء، طبع مصطفى الحلبي، القاهرة.

٢٦٥ . **معجم ما استعجم** : لأبي عبيد البكري، المتوفى سنة ٤٨٧، أربعة أجزاء، تحقيق مصطفى السقا، ط القاهرة.

٢٦٦ . **معجم المؤلفين** : عمر رضا كحالة، خمسة عشر جزءاً، دمشق، ١٩٥٧م - ١٩٦١م.

٢٦٧ . **معرفة السنن والآثار** : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية - باكستان، دار قتيبة - دمشق وبيروت، دار الوعي - حلب ودمشق، دار الوفاء - القاهرة (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

٢٦٨ . **معرفة علوم الحديث** : أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، (المتوفى سنة ٤٠٥هـ)، تحقيق معظم حسين، طبع بالأوفست عن طبعة القاهرة، ١٩٣٥م.

٢٦٩ . **معرفة القراء الكبار** : للذهبي، تحقيق محمد سيد جاد الحق، جزءان، ط١، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٩م.

٢٧٠ . **المعرفة والتاريخ**: يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ (١٤٠١هـ، ١٩٨١م).

٢٧١ . **المغنى في الضعفاء**: للذهبي، تحقيق الدكتور نور الدين العتر، ط١، نشر دار المعارف بحلب، ١٩٧١م.

٢٧٢ . **المغني**: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة.

٢٧٣ . **مفتاح السعادة**: طاش كبرى زاده، تحقيق كامل بكري وعبدالوهاب، أبو النور، ثلاثة أجزاء، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨م.

٢٧٤ . **مفتاح كنوز السنة**: ا. ي. غنسنك، ترجمة محمد فؤاد عبدالباقي، ط١، مطبعة مصر، ١٩٣٣م.

٢٧٥ . **مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث)**: أبو عمرو، عثمان بن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، ط٢، حققه الدكتور نور الدين العتر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ١٩٧٢م.

٢٧٦ . **المقصد الأرشد في ترجمة أصحاب أحمد**: إبراهيم بن محمد بن مفلح، مخطوط بدار الكتب المصرية، ٣٩٨١ تاريخ.

٢٧٧ . **منتخب الإرشاد لأبي يعلى الخليلي**: انتخبه أبو طاهر السلفي، مخطوط بمكتبة أيا صوفيا، تركيا، برقم ٢٩٥١.

٢٧٨ . **المنتخب من علل الخلال**: أبو محمد موفق الدين ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق طارق عوض الله، دار الراية.

٢٧٩ . **المنتخب من مخطوطات كتب الحديث بالظاهرية**: ناصر الدين الألباني، منشورات المجمع العلمي بدمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٢٨٠. **المنتخب من مسند عبد بن حميد**: عبد بن حميد بن نصر، أبو محمد الكِسِّي (٢٤٩هـ)، تحقيق السيد صبحي السامرائي ومحمود محمد الصعيدي، مكتبة السنة – القاهرة، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).

٢٨١. **المنتظم**: أبو الفرج، عبدالرحمن بن الجوزي، (٥ – ١٠) دائرة المعارف، حيدر أباد، (١٣٥٧هـ – ١٣٦٢هـ).

٢٨٢. **المنتقى من السنن المسندة**: عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري (٣٠٧هـ)، تحقيق عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).

٢٨٣. **المنتهى**: لابن الحاجب، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، ط١، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٦هـ.

٢٨٤. **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**: لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١١١٣ح.

٢٨٥. **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد**: مجير الدين العليمي، المتوفى سنة ٩٢٨، تحقيق محي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٣، والنسخة الخطية بدار الكتب بالقاهرة، رقم ٨٣٨ تيمور تاريخ.

٢٨٦. **المهذب في فقة الإمام الشافعي**: أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٨٧. **المؤتلف والمختلف**: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).

٢٨٨. **الموضوعات**: أبو الفرج، عبدالرحمن بن الجوزي، ثلاثة أجزاء، ط١، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٩٦٦م.

٢٨٩ . **الموطأ** : للإمام مالك بن أنس، ترتيب محمد فؤاد عبدالباقي، طبع عيسى الحلبي، القاهرة.

- طبعة أخرى: تحقيق الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط٢ (١٤١٧هـ، ١٩٩٧م).

٢٩٠ . **ميزان الاعتدال**: للذهبي، أربعة أجزاء، ط١، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٣م.

٢٩١ . **ناسخ الحديث ومنسوخه**: أبو بكر أحمد بن محمد الأثرم (٢٧٣هـ)، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).

٢٩٢ . **النجوم الزاهرة**: لابن تغري بردي (١-١٦)، طبع وزارة الثقافة، القاهرة.

٢٩٣ . **نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية**: محمد بن عبد الله بن يوسف الزيلعي، دار المأمون، شبرا، مصر، ١٣٥٧هـ.

- طبعة أخرى: تصحيح ومقابلة محمد عوامة، دار القبلة - جدة، ومؤسسة الريان - بيروت، والمكتبة المكية، (١٤١٨هـ، ١٩٩٧م).

٢٩٤ . **وفيات الأعيان**: لابن خلكان، تحقيق محمد ممحي الدين عبدالحميد، ستة أجزاء، القاهرة، ١٩٤٨م - ١٩٤٩م.

٢٩٥ . **هداية العارفين**: لإسماعيل باشا البغدادي، جزءان، صورته بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.

قائمة المحتويات